

لِجُمْهُورِيَّةِ الْعِرَاقِ
وَرِأَسَاءِ الْأَوْاقِفِ وَالشُّؤْنِ الرَّقْمِيَّةِ
إِحْيَاءُ الْوَرِثَةِ الْأِسْلَامِيَّةِ

الْأَيْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ

لِلشَّيْخِ

أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ عَمْرِو الْمَعْرُوفِ بَابِنِ الْحَاجِبِ النَّحْوِيِّ

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الْجِزْءُ الثَّانِي

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ

الدُّكْتُورُ مُوسَى بَنِي الْعَلِيلِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
القسم الثاني في الأفعال (١)

قال صاحب الكتاب : الفصل ما دل على اقتران حدث بزمان .

قال النسخ : فتأوله ما دل على اقتران حدث [بزمان] (٢) ليس بجيد ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان جميعاً ، وإذا قل : ما دل على اقتران حدث ، فقد جمل الاقتران نفسه هو الملول ، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة ، ولا يفهم كونهما متعلقين (٣) الاقتران لأرك تقول : أعجبتني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت باعتبار الاقتران ولا تثبت باعتبار تعلقه ، وكذلك كل مضاف ، ومضاف إليه ، وإن كان متعلقاً له لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه ، فإن قيل المقصود من الحدث تميزه ، وهو يتميز بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله أو لا فحصل المقصود من الحدث ، قلنا : الاقتران ليس من مدلوله

- (١) في ل : (الجزء الثاني من شرح المفصل وهو الشرح الكبير تأليف الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد جمال العلماء مفخر الفضلاء جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله ورضي عنه) ، وفي الاصل لم يشر إلى قسم ولا إلى البسملة ، وقد تسمناه إلى جزئين اعتماداً على هذه النسخة .
- (٢) (بزمان) : زيادة عن ل ، ش ، م ، ب ، ت .
- (٣) في ل : (متعلقين) ، وهو خطأ .

الشيء ، وإنما جاء لازماً لأنه لما دلَّ على الحدث والزمان دلالةً
واحدةً لزم إقترانهما ، إذ لا يعقل إلا كذلك فلم يكن لذكر
الإقتران معنى ، ثم لو (١) سلمنا أن الإقتران مدلول الفعل (٢) ،
فلتصوّر من حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار
وضعه ، ولا شك أن الحدث والزمان مدلول باعتبار وضعه فكان
العرض لهما باعتبار صنائعه حدود الألفاظ هو الوجه الأليق .

قوله : ولحق المتصل البارز من الضمائر .

قال الشيخ : أراد الضمير المرفوع وإلا ورد عليه غلامك
وغلامي وشبهه ، فأنه ضميرٌ مثل بارز ، وقد اتصل بالاسم ،
وإذا أخذ المرفوع قيداً في ذلك استقام ، ولذلك مثل به دون
غيره فدلَّ على أنه متصود .

[ومن أصناف الفعل الماضي]

قوله : [وهو الدالُّ على إقتران حدث بزمان قبل زمانك] (٣)
وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه إلى آخره .

قال الشيخ : جرى في الحدث على المنهاج الأول ، ويرد عليه
ما يرد في الأول . وإنما مبني على الفتح ، لأنه شبه لأخيه
المضارع ، وقد أعرب فجعل (٤) له حظاً من الحركات التي هي

-
- (١) ثم لو : ساقطة من ش .
(٢) في ل : (أيضاً ، وفي س : (لكن) ، لكلاهما لا يتفق مع المعنى
والسياق .
(٣) ما بين القوسين المعقولين : ساقط من الاصل ، ش .
(٤) في ل : (للماضي) .

آلُ الأعرابِ ، وبني على الفتح (١) ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ وَشِبْهُهُ بِدِ سِنٍ
حَيْثُ إِنَّهُ يَقَعُ مَوْقَعُهُ .

قوله : والسكونُ عند الإغلالِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَسْنِي : إِذَا كَانَ آخِرُهُ يَاءَ أَوْ وَاوًا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا
فَانْتَهَى تَقَلُّبُ الْفَاءِ وَالْأَلِفِ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً .

قوله : ولحوقُ بعضِ الضمائرِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي : لِحُوقِ الضَّمِيرِ الْمُتَمَلِّهِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ
[٩٩ و] فَإِذَا وَجِدْتَ هَذِهِ السَّرَاطِطَ وَجِبَ سَكُونُهُ ، فَإِنَّ فَتْحَهُ
وَاحِدٌ مِنْهَا رَجَعَ إِلَى أَدَمِهِ فِي الْفَتْحِ ، وَمِثَالُ فُتْدَانٍ كُونَهُ تَجْرِكًا
فَرَلِكَ : ضَرْبًا ، وَمِثَالُ فُتْدَانٍ كُونَهُ مَرْفُوعًا قَوْلِكَ : ضَرَبَنِي ،
وَمِثَالُ فُتْدَانٍ كُونَهُ مُتَمَلِّيًا قَوْلِكَ : مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا ، وَالضَّمُّ مَعَ
وَاوِ الضَّمِيرِ ظَاهِرٌ (٢) .

ومن أصنافِ الفعلِ المضارعِ

قَالَ الشَّيْخُ : ذَكَرَ الْمُضَارِعَ وَلَمْ يُضَفِ الْحَالَ وَالِاسْتِقْبَالَ مِنْ
جِهَةِ أَنْ لِنَظْمِهِمَا وَاحِدٌ فَيُؤَبِّ لُهُ وَحِدُهُ بِمَا بِهِ (٣) كَانَ كَذَلِكَ ،
وَهُوَ حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ وَلَسِمَ يَتَعَرَّضُ فِي الْوَحْدَةِ لِلْمُدُولِ لِذَلِكَ ،
وَذَلِكَ قَوْلِكَ : لِامْخَاطِبِ وَاللَّغَابَةِ تَفْعَلُ ، يَرِيدُ مَجْرَدًا سِنٍ

(١) فِي ل : (وَكَانَتْ فَتْحَةٌ لِأَنَّهَا أَخْفُ الْحَرَكَاتِ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ
أَحْسَنَ .

(٢) فِي ل : (نَحَرُ ضَرْبًا وَخَرَجًا) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ .

(٣) فِي ل : (وَمَا كَانَ كَذَلِكَ) .

التصير المتصل والآن فهو للغائبين بالياء أيضاً ، كقولك : المرأتان
تخرجان ، « ولغائب يفعل » يريد مثل ذلك والآن ورد عليه
يفعلان ويفعلون أيضاً فإنه للغائب وهو بالياء فلا يمكن
حملة على العموم لذلك ، وإن قصد تحقيق ذلك قبل التاء
للمخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبين ، والياء للغائب مطلقاً دون الغائبة
والغائبين ، وأما الهمزة والتون فأرهما ظاهراً فالهمزة للتكلم
مفرداً مطلقاً ، والتون للتكلم غير المفرد مطلقاً^(١) وتسمي الزوائد
الأربع ، هذا اصطلاح النحويين « ويشترك فيه الحاضر
والمستقبل ، ، هذا هو المذهب المشهور ، ومنهم من زعم أنه ظاهر
في الحال مجازاً في الاستقبال ، ومنهم من عكس ، والصحيح أنه
مشترك ويطلق عليهما إطلاقاً واحداً كإطلاق المشترك فوجب القول
به كاشراً المشترك .

قوله : واللام في قولك : إن زيدا ليفعل مخذمة للحال .

قول الشيخ : هذا مذهب الكوفيين جملة ههنا . قوله : « وإن
كان يخالفه » وقد صرح بذلك في قوله : في الحرف^(٢) ، « ويجوز
عندنا إن زيدا لسوف يقوم » ولا يجيزه الكوفيون وإنما قال
به^(٣) ههنا لقوي أمر المضارعة ، وذلك إن اسم الجنس نحو رجل
يقع على آحاد متعددة على البدل والمضارع كذلك ، ثم تمييز
الاسم لكل^(٤) واحد من آحاده إذا قصد إليه بحرف التعريف

-
- (١) في ل : (وللواحد المعظم نفسه) ، وما أثبتناه أشمل .
(٢) في ل : (لأنه صرح به في الحروف) .
(٣) (به) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، ز ، س .
(٤) في ل : (ثم تمييز اسم كل واحد) ، وما أثبتناه أحسن .

على البدل أيضاً ، وكذلك المضارع لم يتميز لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فتقوى المشابهة ، وإذا لم يُذكر اللام فلا يصح أن يقال إنه يتميز بحرف لكل واحد من مدلولاته ، لأنه^(١) لا يتميز إلا بحرف الاستقبال لأحد مدلوليه دون الآخر ، فلأجل ذلك اغتفر جعل اللام للحال ، ولا يصح أن يقال هو يتميز بقريضة تنضم إليه من نحو الآن والساعة فيكون للمدلول الآخر بذلك ويستغنى عن كون اللام للحال ، لأن المشابهة إنما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف ، لا في تعيين أحد مدلوليه بقريضة من الخارج على أن المضارع موضوع لكن واحد من مدلوليه وهما مختلفان دالاً عليه كوضع المشتركات ، ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها ، ودخول اللام في الرجل ، يجعله دالاً على ما لم يدل عليه قبل ذلك ، وهو الرجل المعين ، ودخول حرف الاستقبال ليس لذلك ، وإنما هو في التحقيق قريضة يصح بها مدوله في قصد المتكلم من غير زيادة إلا أن التسمية بينهما في أمر جامع لهما وهو أنهما جميعاً موضوعان لمتعدد على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين بحرف يدخل عليه بعد أن كان شائماً . فهذا هو الوجه الذي تشابهها فيه وإلا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما تبين ولما أشبه المضارع الاسم هذا النسبة المذكور جعل له في الأعراب حظ ، فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكر .

(فصل) قوله : (وهذا إذا كان فاعله ضمير اتنين) (٢) .

(١) في س : (حيثه) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من س .

كَل الشَّخْ : الاشارة الى المضارع ، اذا كان فاعله ضمير اتنين
 أو جماعة أو مخاطب مؤنث لِحَقَّتْهُ ، يعني : المضارع « معه » يعني :
 الضمير ، في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف التي هي ضمير
 الاتنين ، ولم يُعَيَّنْهَا لذلك ، للعلم بها مفتوحة بعد أُحْتَبِهَا ، يعني :
 الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث .

وقوله : « اذا كان فاعله ضمير اتنين » ، يعني : مخاطبين أو

غائبين ؛ لأن^(١) الاتنين اذا كانا متكلمين وهو مضارع و فاعله ضمير
 اتنين لا يلحقه شيء مما ذكر [٩٩ ظ] ، كقولك : نحن نعمل
 كذلك . قوله : « أو جماعة » ، إلا أنه يُسْتَنَى من الجماعة جماعة
 المؤنث ؛ لأنه ليس كذلك وإنما تركه غير مُسْتَنَى ؛ لأنه سيذكر
 بعد ذلك أنه مبني ، « ثم مثل بقولك : هما يفعلان ، وأنتما
 تفعلان ، وهم يفعلون ، وأتم تفعلون ، وأنت تفعلين ، فعلم أنه
 لم يقصد إلا الغائب والمخاطب .

قوله : وجعل في حال النصب كثير المتحرك .

قال الشيخ : يعني : المجزوم وإنما احتار هذا اللفظ لينبه
 على أنه شبه حذفها بحذف الحركة في الجزم ؛ لأن الجزم يحذف
 الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ، ولما كان ثبوت النون
 علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيهاً لها بالحركة ، ولما حذفت
 بالجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم
 وكان في قوله : (كثير المتحرك) تشبيهه على التشبيه بالحركات

(١) في ل : (والاولا فلانين)

وحذفها ، وعلى تعدد علامة النصب حتى حُصِلَ على الجزم وإنما
 أُعْرِبَ ما لحته ضمير الأثنين والجماعة بانون تشبيهاً له بالثنية
 والجمع في الأسماء ، لأنه ، مثله في اللفظ فأجرى مجراه ولم
 يمكن أن تجعل حروف العلة إعراباً ؛ لأنها ضمائر ، فلو
 جعلت إعراباً والأعراب مختلف ، لأدّى الى اختلاف الاسم
 الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم ، فوجب أن
 يلحق ما به يكون الأعراب ، فألحق الحرف المشبه بحروف
 العلة وهو النون ، وجعل الأعراب به مثبتاً ومحدوفاً كما جعل
 إعراب المتحرك منه على ما تقدم في قوله : « كذا المتحرك »
 وإنما أُعْرِبَ المخاطب المؤنث بالحرف ، لشبهه بهما من حيث
 ألحق آخره حرف علة ، هي ضمير فأجرى مجرى يفعلون ،
 ويمكن أن يقال أُعْرِبَ هذا القسم بالحرف ، لتعذر الحركة
 لأنها لو جعلت على ما قبل الضمير لتذر من غير وجه ؛ لأن
 الفاعل مع الفعل كالجزء منه ، فلا يليق بالأعراب أن يكون قبله ،
 ولأن الحركة قبل الألف لا يمكن اختلافها ، وقبل الواو لا يمكن
 مع السكون وقبل الياء كذلك (١) ، ولا يمكن أن تكون الحركة
 على الضمائر أنفسها لأنها أسماء فكيف تُعْرِبُ بأعراب الفعل ؟
 ولأنها مبنية فكيف يصح إعرابها ؟ ولأن منها ما لا يقبل الحركة ،
 وهو الألف ، ومنها ما يستقل ، وهو الواو والياء .

(فصل) قوله : وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رج

مبياً .

(١) في ل : (ومع الضمير) .

قلّ الشخّ : أي صار ، وإنّما بُنيَ لِمَا ذكرناه من تعذّر
 الأعرابِ بالحركاتِ في بابِ يفعَلانِ ، وتعذّر الأعرابِ بالحرفِ
 أيضاً إذ لا حرفَ للأفعالِ ^(١) إلاّ النونُ ولا يمكنُ الجمعُ بينهما
 وبينَ نونِ الضميرِ ، لأنّه كانَ يُودي إلى الأعرابِ بحرفٍ في كلمةٍ
 ليستُ على مثالِ (ضاربونَ) و (ضارينَ) ؛ لأنّ إعرابِ المفعولِ
 بالحروفِ إنّما كانَ حملاً على مشابهةٍ من أسماءِ الفاعلينِ في قولك :
 ضاربونَ وضارينَ فتتّزم أن يكونَ آخره حرفَ علةٍ كما كانَ
 كذلكَ ثمّ كذلكَ ولَمَّا كانَ (يضرينَ) ليسَ آخره حرفَ علةٍ
 تعذّرَ إعرابهُ بالحروفِ لعدمِ المشابهةِ ، وقد قالَ سيبويه إنّما بُنيَ
 لشيءٍ يَفْعَلَنَ ، ويردُّ عليه أنّ (يَفْعَلَنَ) المتقضي للأعرابِ
 قَومٌ ، و (فَعَلَنَ) المتقضي للبناءِ ^(٢) قَومٌ فكيفَ يشبهُ ما قامَ فيه
 مقتضى الأعرابِ بما قامَ فيه مقتضى البناءِ ؟ ويردُّ عليه أيضاً أنّه لو
 صحَّ أن يكونَ (يَفْعَلَنَ) منسبهاً (بفَعَلَنَ) أن يُقالَ إنّ
 (لم يَفْعَلَا) منسبهُ (بِفَعَلَا) (ولم يَفْعَلُوا) منسبهُ (بفَعَلُوا)
 وذلكَ غيرُ مانعٍ وهو مشابهةٌ لِمَا هو أصلُ في البناءِ ، ووجهُ
 المشابهةِ الحانُ ضميرِ فاعلِ بارزٍ ، وهو نونٌ متحركةٌ ، وأمّا
 النقصُ فلم يفعلا ولم يفعلوا فيجأُ عنه بأنّ (لم يَفْعَلَا) فرعُ
 (ليفعَلانِ) ، وما جاءَ صورةُ (لم يَفْعَلَا) إلاّ بعدَ الأعرابِ ، فكيفَ
 يستقيمُ تشبيههُ بعدَ أنْ أُعربَ في وجهٍ من وجوههِ بالبنيةِ لِبُنِي
 هذا ممّا لا يستقيمُ ؟ وأيضاً فإنّ الأصلَ (يفعَلانِ) وليسَ بينَ
 (يفعَلانِ) و (فملا) مثلُ المشابهةِ التي ذكرناها .

قوله : ولأنّها منها .

(١) في ل : (لأعراب) ، وهو تحريف .
 (٢) في ل : (موجود) ، وما ائبتناه احسن .

قال الشيخ: أي الضمائر وإنما بُنيت مع النون المؤكدة لِمَا
ذُكرناه من تعذر الاعراب في نحو (يَفْعَلُنَ) .

ذكر وجوه اعراب المضارع

قال الشيخ^(١): لأنَّ الفعلَ تَخْتَلَفُ صِيغُهُ لِاخْتِلَافِ مَعَانِيهِ
فَكَانَ مُسْتَفْتًى عَنِ الْأَعْرَابِ [١٠٠ ، ١٠١ و]^(٢) بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهَا
تَعْتَوِرُهَا مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ وَهِيَ عَلَى صِيغَتِهَا ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَتْ لِشَبْهِهِ لَفْظِي
عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَأُعْرِبَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ ، كَانَ الْجَرْمُ ،
وَإِنَّمَا لَمْ يَنْجَرَّ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَدَخَلَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَإِنْ كَانَ
مُدَاوِلُهُ فِي الْأِسْمِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَهِيَ مُتَعَذِّرَانِ فِي الْفِعْلِ ، أَلَا
تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا ، وَإِنَّمَا صَحَّ دَخُولُهُمَا دُونَ
الْجَرِّ لِشَبْهِهِ . عَلِمْلَهُمَا لِعَامِلِهِمَا فِي الْأِسْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَامِلَ الرَّفْعِ^(٣) فِي
الْفِعْلِ عَامِلٌ مُعْنَوِيٌّ نَظِيرُ تَامِلِ الْبِتْدَاءِ ، وَالْعَامِلُ لِلنَّصْبِ فِي الْفِعْلِ أَصْلُهُ
(أَنْ) ، وَبِنَدْوِ قَوْمٍ لَا يَكُونُ إِلَّا (أَنْ) ، وَأَنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ ،
تَوَافَقَ أَنْ النَّاصِبَ لِلْأِسْمِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَلَمَّا اشْتَرَكَا فِي عَوَامِلِ
النَّصْبِ وَالرَّفْعِ شَرَّكَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ عَامِلُ الْجَرِّ مِنْ كُلِّ
وَجْهِ تَعَذَّرَ الْجَرْمُ وَعَوَّضَ عَنْهُ بِالْجَزْمِ وَجَعَلَ الْعَوَامِلَ فِيهِ أَمْرًا
مَخْصُوصًا بِهِ دُونَ الْأِسْمِ .

(١) في ل : (إنما كان ذلك) ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) هنا تقدمت ورقة (١٠١) مكان (١٠٠) وهو خطأ في الترقيم

وقد بقى كما رقيم مع الإشارة إليه .

(٣) في ل : (عامل الفعل في الرفع) ، وهو خطأ .

وقوله : يل هو يمه •

قال الشيخ : هو ضمير الفعل وفيه ضمير الاعراب ومن الاسم
المنسب به • بمنزلة الالف والنون ، يعني الفعل « من اللذين »
يعني الاسم « في منع الصرف » ، يعني الاعراب •

قوله : وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب
به الاعراب •

قال الشيخ : يعني : أن العامل غير المتقضي كما كان ذلك
في الاسماء وإن اختلف المتقضي في نفسه • ثم ذكر العامل لكن
واحد ، رتباً فبدأ بعامل المرفوع •

[المرفوع]

(فصل) قوله : هو في الارتفاع بعامل معنوي •
قال الشيخ : ثم قرّر ذلك المضي بأنه صحة وقوعه بحيث
يصح وقوع الاسماء ، ثم أورد اعتراضاً وهو قولك : يضرب
الزيدان وشبهه وأجاب عنه • ثم أورد في الفصل بعد ذلك
اعتراضاً أشكل منه ، وهو الأفعال الواقعة خيراً في كاد وأخواتها
وأجاب عنه بأن الأصل أن تكون أسماء ، وإنما عدل عن الاسماء
إلى الأفعال لغرض ، والغرض الذي أراد أن هذه الأفعال لما كانت
لمقاربة حصول الشيء والأخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال
ليكون تقوية للمعنى المراد ، كما أن (عسى) لما كانت للرجاء
وهو مستقبل جعل المرجو داخلاً في الشعر من قوله (١) :

(١) هذه قطعة من بيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر وتسامه :
فأبئت إلى فئهم وما كيدت آتياً
وكرّ مثلها فارقتها وهي تصنير =

التصويب

قال صاحب الكتاب : انتصابه بأن وأخواتها الى آخره .
 قول النسخ^(١) : خصَّ (أن) لأنه متفق عليها^(٢) وفي غيرها
 خلافٌ « فلن » منهم من يقول : أصلها لا أن ، و « إذن » من إذ
 وأن ، و « كي » ناصبةٌ بتقدير « أن » فيها ، وهؤلاء لا ناسب
 عندهم إلا أن ، وليس يستقيم ؛ لأن « أن » و « إذن » لهما معنى
 مستل ، ولو وُضِعَ موضعهما ما ذكروه لم يستم ، وأما « كي »
 فهي ناصبةٌ بنفسها (على ما ذكرنا بدليل الاتفاق على أنها ناصبةٌ
 نفسها)^(٣) في قولهم : لكي تفعل ، ويزعم هؤلاء أن « كي » في
 قولك : لكي تفعل غيرها في قولك^(٤) : ببتك كي تفعل ، وأنها في
 الأول مصدرية^(٥) وفي الثاني حرف جر ، وهو بعيد ، لأنه لم
 يثبت كونها حرف جرٍّ إلا في قولهم (كيمة)^(٦) على احتمال

-
- = رواية الحماسة (وكم أك آيباً) أب : رجع ، فتهم :
 قبيلة تابط شر ، وهم بنو فتهم بن عمرو ، الانصاف ٥٥٤/٢ ،
 الخصائص ٣٩١/١ ، ابن يعيش ١٣/٧ ، شرح الجمل ٣٧/١ ،
 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١ ، ديوان الحماسة لابي
 تمام شرح التبريزي ٤١/١ ، ابن عقيل ٢٧٨/١ ، الاشمونى
 (١) ٢٥٩/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزانة ٥٤٠/٣ .
 في ل : (صَدَّرَ بِأَنْ) ، وهو خطأ .
 (٢) في ل : (على أنها ناصبة بنفسها) ، وهو حشو لا يضيف
 معنىً جديداً .
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ش .
 (٤) (جئتُكَ) : ساقطة من ر .
 (٥) في ر : (معربة) .
 (٦) في ل : (وهو) ، وما « اثبتناه أحسن » .

ظاهرٍ فلا ينبغي أن يُجملَ أصلاً ، ولأنَّ المنسَى في جثتُ لكَيّ
تفضلُ وكَي تفضلُ واحدٌ .

(فصل) قوله : وَيُتَّصَبُ بِأَنْ مَضْمَرَةٌ بِعَدِّ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ

إلى آخره .

قال الشيخ (١) : هذا مذهبُ البصريين ، والكوفيون يزعمون
أنَّهُ منتصبٌ بنفسِ هذه الخمسة من غيرِ اضرارٍ (٢) ، والذي حصلَ
البصريين على ذلك أنهم وجدوا اللامَ وحسبى حرقى جرّاً ومعناها هنا
كمعناها [هناك] (٣) ، ثمَّ وجبَ أنْ يُقدَّرَ ما دخلنا عليه اسماً ولا
يُقدَّرُ الفعلُ اسماً إلاَّ بحرفِ صدرٍ ، وحرفِ المصدرِ (٤) ،
« أنْ وما » و (كَيّ) على اختلافٍ وأن لا جائزَ أنْ تكونَ « أنْ »
إذ لا دخولَ لها على الفِعلِ ولا « ما » لأنَّ النقلَ منسوبٌ وهي
لا تصبُ ظاهرةً فكيفَ تصبُ مضمرةً ؟ ولا جائزَ أنْ تكونَ
« كَيّ » ، أمّا عندَ من ليستْ نندةُ مصدريةً فظاهرٌ ، وأمّا من
قال : هي مصدريةٌ فلأنَّ تديرها هنا يؤدي إلى تفسيرِ المعنى مع
حسبى وإلى التكريرِ مع اللامِ ، وذلك قولك : سرتُ حتى تطلعَ
النمسُ ، فلو قدرتُ هنا (كَيّ) ففسدَ المعنى ، لأنه ليسَ
موضعَ تعليلٍ ، وبدءِ اللامِ يؤدي إلى تقديرِ [١٠١ ظ] حرفِ
بمعناها مع إمكانِ غيره ، والاولى أنْ يُقالَ ثبتَ اظهارهم لأنَّ مع

(١) في ل ، ر : (وهو) ، وهو تحريفٌ .

(٢) انظر الانصاف ٥٥٥/٢ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، ٥٩٧ .

(٣) (هناك) : زيادة عن ش .

(٤) في ل : (والحرف الذي يُقدَّرُ معه الفعل بتأويل المصدر .

إمّا أنْ ، وإمّا ما وإمّا كَيّ ، ونسخة (ل) فيها زيادات من
الامالي .

اللامِ فدلَّ على أنَّها هي المضمرةُ فيها ، وفي غيرها لأنَّه يردُّ على
 القولِ بكراهةِ اضممارِ « كسي » ، لئلا يؤدي الى اجتماعِ حرفينِ بمعنى
 واحدٍ ، إنَّهم فعلوا ذلكَ مظهرًا في قولك : جئتُ نكي تكرمني ، واذا
 لم يكرهوهُ مظهرًا فكيف يكرهونهُ مقدَّرًا؟ فكانَ ما ذكرناهُ ثانيًا
 أوَّلِي . وأمَّا « الواوُ » والفاءُ ، فلأنَّهما حرفا عطفٍ تذرَّ حملهما على
 وجهِ العطفِ هنا إلاَّ بأوَّلِي الأوَّلِ اسمًا ، واذا جعلَ اسمًا فلا
 يُعطفُ عليه الفعلُ إلاَّ بـ « و » ويلِ الاسمِ ، ثمَّ يُقالُ « ما تقدَّم » ، وبيانُ
 تَعذُّرِ العطفِ أنَّكَ اذا قلتَ : أكرمتني فأكرمك كانَ الثاني
 مخالفًا للأوَّلِ ، ألا ترى أنَّ الأوَّلِ أمرٌ والثاني إخبارٌ ، فكيف
 يستقيمُ أنْ يكونَ الخبرُ منطوقًا على الأمرِ؟ فوجبَ تقديرُ الأوَّلِ
 بمعنى ليكنْ منك إكرامٌ واذا قُدِّرَ الأوَّلُ إكرامًا وعُطِفَ
 فأكرمك عليه وجبَ تقديرهُ بالاسمِ ، ولا يُدَّرُّ اسمًا إلاَّ بما
 تقدَّمَ فتعيَّنَ تقديرُ « أن » ، وأمَّا « أو » ، فأما أنْ تُدَّرَّ عاطفةً للكلامِ
 فيها كالواوِ والفاءِ وأمَّا أنْ تُدَّرَّ بمعنى الى فالكلامُ فيها كالكلامِ في
 اللامِ وحتى ، وأمَّا أنْ تُدَّرَّ بمعنى إلاَّ منقطعةً فالأصلُ المنقطعةُ لا
 يقعُ بعدها إلاَّ الاسمُ فيجبُ حرفُ المصدرِ على ما ذُكِرَ ، وذكرَ
 الواوِ ولم يذكرْ شرطها ، وهي مثلُ الفاءِ في أنَّها لا يثبتُ النصبُ
 بعدها إلاَّ اذا وقعتْ بعدَ أحدِ الأشياءِ الستةِ كالفاءِ إلاَّ أنَّها تنارقها
 في أنْ معناها الجمعيَّةُ ومعنى الفاءِ السببيَّةُ (١) .

(فصل) قوله : ولقولك ما تأتينا فتحدثنا معيان الى آخره .

(١) في ل : زيادة (وانما ذكر النفي مع هذه الاشياء وان لم يكن
 طلبا وانما هو خبر لانه يشبه النهي في اللفظ ونصب جوابه
 لأن الفاء قوت مع السببية ولم يجز الجزم في زرنى وأزورك اذ
 لا معنى له) ، وهو من الزيادات التي نقلها الناسخ من الامالي .

قال الشيخ : أحدهما جاء على قياس أخواته وهو الذي ابتدأ
 به على أن يكون الأول سبباً للثاني ، وانتهى السبب فنتفى السبب
 وهو معنى قوله : « فكيف تحدثنا؟ ، والآخر أن يقصد إلى أن
 الفعل الثاني لم يحصل عقب الأول ، فكأنه نفي وقوعها بصفة
 أن يكون الثاني عقب الأول كما تقول : ما جاءني^(١) زيد وعمرو
 أي : ما جاءا بصفة الاجتماع فيجوز أن يكون أحدهما جاء وكذلك
 هنا يجوز أن يكون الاثنان وقع دون الحدث إذ لم ينف إلا
 معقبة الثاني الأول فكأنه نفي الأول بصفة معاقبة الثاني له ، لأنه
 نفي كل واحد منهما كما ذكر في مسألة الواو فلذلك قرّر سيويه
 المسألة بتقدير الاثنان على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح أن
 النفي له^(٢) لم يرد إلا على ما ذكره^(٣) ، ولم يرد سيويه أن
 مدلول الكلام ذلك في كل موضع ، وإنما أراد به التمثل لبعض
 صورته لتحقيق المعنى المذكور ، وقد جاء في الحديث عنه عليه السلام :
 | لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتسسه الذر إلا تحلته^(٤) القسم |
 وهذا على الوجه الثاني ، لأن المقصود من النفي نفي المس عقب
 الموت المذكور كما أن المقصود من نفي الحديث عقب الاثنان فلا
 يستقيم على الوجه الأول إذ لا يُقدّر موت الولد سبباً للمس
 حتى يتنفي لانتفائه ، بل الأمر بالعكس ، ولا يستقيم أن يُحمل
 على تفسير سيويه بالكثرة ، إذ ليس المقصود أن يموت ثلاثة من
 الولد لكل أحد يقع كثيراً ، ولكن لا يحصل بعده مس وإنما

(١) (ما جاءني) : ساقطة من ر .

(٢) (له) : ساقطة من ل .

(٣) انظر الكتاب ٤١٩/١ .

(٤) الحديث ورد في صحيح البخاري عن أبي هريرة عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وتحلة القسم : بقدر الورد . صحيح

البيخاري ٤١١/١١ ، أمالي ابن الحاجب ٣١٤ ط ٢ .

المقصود أن مسَّ النار لا يكون مع موت ثلاثة من الولد ، كما أن المقصود ثمَّ أن الحديث لا يكون بعد الاثبات ، وانفق أن من صور المسألة أن يقع الاول كثيراً ولا يقع الثاني فمثلاً سيبويه ليتضح وبتين الفصل بينه وبين المعنى الاول لأنه يخالفه في ذلك لا على أن ذلك ملازم له لما تبين من المعنى (١) .

(فصل) قوله : ويمتنع إظهار أن مع هذه الأحرف .

قال الشيخ : يعني الخمسة المتقدمة إلا اللام وحدها ، فإن إظهار جاء معها جائزاً مع غير لا ولازماً مع لا ، فصارت على ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه الإظهار ، وقسم يجب فيه الإظهار ، وقسم لا يجوز فيه الإظهار (٢) ، فالجائز فيه الإظهار [١٠٠ و] لام كسي بغير (٣) (لا) ، والواجب فيه الإظهار لا وكسي مع لا ، والذي لا يجوز فيه الإظهار البواقي ، وإنما وجب الإظهار في مثل لتلا يعلم كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لما ولأن ، لأن ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم فكأنه لم يدخل إلا على الاسم ، وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينهما وبين لام الجود إذا قصد من أول الأمر ، ووجب في البواقي الاضمار لأن أمرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فحدفت تخفيفاً ، ومما يجوز فيه إظهار (أن) حروف العطف إذا عطف بها فعل على اسم ، مثل يعجبني خروجك وتقوم وأن تقوم إلا أنه لم يذكرها ، لأنه لم يذكر حروف

(١) في ل : (والحديث) .

(٢) (وقسم لا يجوز فيه الإظهار) : ساقطة من ر .

(٣) في ل : (إذا لم يكن معها لا) ، ولا يستقيم معها المعنى .

الطف الصريحة في العطف هنا وسيذكرها في بعض الفصول التي تأتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء •

(فصل) قال صاحب الكتاب : وليس بحتم أن يُنسب الفعل في هذه المواضع ، بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مُساعً •

قول الشيخ : يعني بالمواضع ما بعد حتى وأو والواو والفاء دون الام ؛ لأن الام لا يكون بعدها إلا انصبوب ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع ، وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة إضافة معنى الى جهة ، ووقع في بعضها من معنى وجهة بتوئين معنى ونطب جهة عليه ، والنسوة في الخط واحدًا ووجهان متقاربان ، وقد تسكك الكوفون بأن الأفعال موضوع^(١) اعرابها لمعان كوضع اعراب الاسماء بمثل ما أشار به ههنا في أن المعنى يختلف باختلاف الاعراب^(٢) ونحن لا نكرر أنك اذا رفعت الفعل كان ثمة معنى يخالفه اذا نسبت وكذلك اذا جزمت إلا أنا نقول : هذه المعاني هي معاني ما ينضم الى الافعال ، ألا ترى أنك اذا قلت : إن تكرمني فمعناه إثبات الاكرام ، واذا قلت : لن تكرمني فمعناه نفي الاكرام في المستقبل ، واذا قلت : لم تكرمني فمعناه نفي الاكرام في الماضي ، فهذه المعاني ليست بمعان معتورة على الفعل حتى يجعلها لها دلالة في الفعل كما فعل في معاني الاسماء^(٣) وإنما هي معان لما تنضم الى الفعل فإن قلت : ما ذكرته من معاني

-
- (١) في ل : (اعرابها موضع) ، وما ذكرناه احسن •
(٢) الانصاف ٥٧٠/٢ •
(٣) في ل : ش : (الاسم) ، وهو تحريف •

الاسماء هي أيضاً لما ينضم إليها ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد كان المعنى نسبة القيام الى زيد ، وإذا قلت : ضربت زيدا كان معناه وقوع الضرب على زيد ، وكذلك الجر ، وقد جمعت للاسماء بهذا الاعتبار معانٍ فليكن الافعل كذلك . قلت : ليس المعاني في الاسماء كوزانها في الافعال ، ألا ترى أنها لو لم تُعرب لأدنى الى التباسها في مثل قولك : ما أحسن زيدا ! وشبهه وذلك يحقق ما ادعى من المعاني ، وليس كذلك الافعال فإنها لو لم تُعرب لكان ما انضم إليها معاً ذكرناه يُنسب عن المعاني فقد وضع لك أن المعاني تتور على الاسماء أنفسها وإن كانت تقوم بما ينضم إليها ، وأن المعاني في الافعال لمجرد ما ينضم إليها دون أن تتور عليها ، فهذا معنى قوله : « بل للمدول به الى غير ذلك من معنى وجهه من الارباب مساغ » ثم ابتداء به واحداً واحداً وبين الجهة التي يكون تندها منصوباً والجهة التي يكون بها مرفوعاً .

وقوله : فله بعد (حتى) حالتان الى آخر الكلام .

قال الشيخ : ثم قال في تمثيله في التصب : كأنك قلت : سرت كي أدخلها ، ، ويوم أن (حتى) لا تصب إلا بهذا المعنى ، وليس الأمر كذلك ، بل تصب بهذا المعنى وبغيره ، وهو أن يكون لمجرد الغاية من غير تليل كقولك : أسير حتى تغيب الشمس وليس هنا تليل .

قوله : أو كان متفضياً .

قال الشيخ : يريد ما بعد حتى ، ويوم أنه في هذا الوجه لا بد أن يكون متفضياً وأن التسيير عبارة عن التقضي ، وليس

الأمر ' كذلكَ فيهما ، لأنَ قولك : كنتُ سرتُ أمسَ حتىَ أدخلَ
 المدينةَ لا يلزمُ منه ' تقضيَ الدخولَ ، ولا الأخبارُ عنه ' بالتقضي لو
 قدَرَ متقضيًا ؛ لأنَ المعنى [إنَّما هو] (١) ' الأخبارُ بوقوعِ الفعلِ قبلها
 ويكونُ متعلقٌ (حتى) كانَ حينئذٍ متربِّبًا ، فأنتَ مخيرٌ بالسيرِ
 وبدخولِ كانَ متربِّبًا عندَ السيرِ مقصودٌ في التقدير لا في الوقوعِ ،
 ثمَّ هذا الدخولُ المتربِّبُ قد يقعُ بعدَ ذلكَ في الوجودِ وقد لا يقعُ ،
 ولا يتغيرُ ذلكَ المعنى ولا التعبيرُ عنه ' عما كانَ عليه ، فلذلكَ تقولُ
 بعدَ وقوعِ الدخولِ أو تذريره ، كنتُ سرتُ أمسَ حتىَ أدخلَ
 البلدَ [١٠٠ ظ] فتجدُ المعنى في هذا الأخبارِ وعلى كلا التقديرينِ
 واحدًا لأنَّه لا تعرضُ له في إثباتِ وقوعِ الدخولِ ولا نفيه ' وإنَّما
 هو مخبرٌ عن دخولِ كانَ متربِّبًا ، ولا يختلفُ وقوعُ الدخولِ بعدَ
 ذلكَ ولا باتفاقه فهذانِ المعنيانِ هما موضعُ النصبِ •

قوله : وترفعُ إذا كانَ الدخولُ يوجدُ في الحالِ •

قالَ الشيخُ : يعني أنَ الرفعَ يجبُ إذا قصدَ التعبيرُ عن وقوعِ
 الدخولِ حالًا فقد تكونُ الحالُ محققةً وقد تكونُ مقدرةً كما تقدَّم
 في الاستقبالِ في كلامه فمثالُ الحالِ تحقيقًا أنَ تكونَ قد سرتُ وأنتَ
 داخلٌ فتقولُ : سرتُ حتىَ أدخلَ البلدَ معبراً عن الدخولِ الحاصلِ
 حالًا تحقيقًا ، ومثلُ الحالِ تقديرًا أنَ يكونَ السيرُ والدخولُ قد
 وقعا جميعاً وقصدتَ إلى التعبيرِ عن الدخولِ الواقعِ في الوجودِ إلا
 أنَّكَ قصدتَ حكايةَ الحالِ وقتَ (٢) وجوده ، فتقولُ : سرتُ أمسَ
 حتىَ أدخلَ المدينةَ فتكونُ مخبراً عن سيرِ حصلَ عنه دخولٌ فسي

(١) (إنَّما هو) : زيادة من ل
 (٢) (وقت) : سلاطة من ل

الوجود حاكياً للحال وبهذا يتبين قوله في النصب « أو كان متفضياً ، غير مستقيم ، لأنه إذا كان متفضياً وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع . الثاني ما بعد حتى في وجهي الرفع مخبر به حصولاً واجب أن يكون مسياً عما قبلها ولم يذكر النسبية فيها وهو لازم ذكره^(١) في الناصبة وهو غير لازم ، وإنما ائتمروا السببية هنا لما كان الكلام جملتين ، فكأنهم قصدوا إلى قوة الربط بينهما بمعنى السببية هنا^(٢) ، وفي الأول لم يلتزموا للربط الحاصل بالجزئية ، وذلك أن حتى في الوجه الأول جارٍ ومجرور فهو جزء مما قبله ، وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزء مما قبلها ولا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليتوثق الربط التزام السببية فيما الربط مقوًى فيه بالجزئية . وإنما نصبوا في موضع النصب المذكور ، لأنه أمكن فيه تقدير الناصب ، ألا ترى أن الفعل مستقبل وأن تقدير (أن) فيه متحقق لأنها للاستقبال فيصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فإنه للحال ، وتقدير (أن) مع الحال متناقض لأنها للاستقبال ، فلا تجامع الحال لذلك جاء النصب في مواضع الاستقبال ، وفات في مواضع الحال ، ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة ، وفي الرفع بما يتحقق فيه الحال كاتقاء الرجاء عند المرض^(٣) ، فإنه لو قدر مستقبلًا فسد المعنى من جهة اتقاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ، ولا يحصل ذلك حتى يكون اتقاء الرجاء حاصلًا ، وإذا كان حاصلًا وجب الرفع ، وكذلك شربت الأبل حتى يجيء البعير يجرب بطنه لو قدر

- (١) ذكره : ساقطة من ل
(٢) ههنا : ساقطة من ل
(٣) في ل : (حتى كأنه لو قدر)

منصوباً لم يستتم لأن الغرض بذكر جرّ البعير بطنه زيادة الارتواء
 ولا يحصل ذلك إلا أن يكون حاصلًا ، فلذلك وجب الرفع ،
 ومثّل بالآية في الرفع والنصب ، فأما النصب فعلى أن الاخبار
 بالزلال والقول كان مترقباً عند الزلال وليس فيه اخبار بوقوع
 قول ، وإن كان الوقوع قد ثبت بأمرٍ آخر ، وأما قراءة الرفع
 فعلى أن الاخبار بالزلال والقول الحاصل في الوجود على حكاية
 الحال سبباً عن الزلال .

ثم قال : كان سبباً حتى أدخلها بالنصب ليس إلا .

قال الشيخ : هذا اذا جعلت كان ناقصةً واليه أشار ، وإنما
 كان ذلك من جهة أنها تحتاج الى خبر وليس معها ما يصلح خبراً
 إلا قولك : حتى أدخلها ، ولا يصلح أن يكون خبراً إلا أن
 يكون في تقدير الجار والجرور ، واذا كان كذلك وجب النصب
 فعين لذلك ، ولو روفت لم يكن لكن خبراً لأن حتى أدخلها
 حينئذ جملة مستقلة بالاخبار^(١) بها لا تصلح أن تكون خبراً
 لكان لفقدان الضمير العائد وللفصل حتى بين الاسم وما وقع خبراً
 عنها^(٢) .

قوله : فإن زدت أمس وعلقته بكان .

قال الشيخ : يعني جملة خبراً ، أو قلت : سبباً متبوعاً ،
 وجملة أيضاً خبراً ، أو أردت كان التامة جاز الوجهان ، (لأنك
 لم تضطرر هنا الى خبر حتى يجب النصب فلذلك جاز
 الوجهان)^(٣) .

(١) (بالاخبار بها) : ساقطة من ل
 (٢) في ل : (عنه) ، وهو تحريف
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر

قال الشيخ: 'لأنَّ الرفعَ فاسدٌ ألا ترى أَنَّهُ لا بدَّ أن يكونَ مُسَيِّباً عن الاولِ محققاً فكيفَ يمتقيمُ أن يكونَ المسببُ محققاً ثبتاً والسببُ مشكوكٌ فيه مسؤولٌ عن وقوعه فلذلك لم يجزْ إلاّ النَّصبُ' .

قوله: 'وتقولُ أيَّهم سارَ [١٠٢ و] حتَّى يدخلها بانه سبٍ والرفعُ' .

قال الشيخُ: 'لأنَّ السيرَ ههنا متحققٌ وإنَّما المسؤولُ عنه صاحبه' ، ويجوزُ أن يتحققَ مسببُ اسيرٍ والسيرُ ويجهلُ صاحبه فيسألُ عنه فلذلك جازَ الرفعُ ههنا دونَ اتى قبلها .

(فصل) قوله: 'وقريءَ قوله تعالى: { تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ }' (١) بالنصبِ على اضمارٍ أن الرفعَ على الاشتراكِ الى آخره .

قال الشيخُ: 'بالنصبِ ، انصبُ على اضمارٍ أن' (٢) ظاهرٌ ، والرفعُ على الاشتراكِ بينِ يسلّمونَ وتقاتلونهم على معنى اشتركِ بينهما في ناهلٍ واحدٍ ، حتَّى كأنك تظفتَ خبراً على خبرٍ أو على الابتداءِ ، يعني بقوله: 'أو على الابتداءِ ، على الاستثانِ بجملةٍ معربةٍ اعرابَ نفسها غيرَ مشتركٍ بينها وبينَ ما قبلها في عاملٍ واحدٍ' .

(١) سورة الفتح الآية: ١٦ .

(٢) وفي إحدى القراءتين أو يسلّموا ، والمعنى تقاتلونهم ابتداءً حتى يسلّموا وإلاّ أن يسلّموا تقاتلونهم أو يكون منهم الاسلام .
معاني القرآن ٦٦/٣ . وقال ابن الانباري الرفع فيه وجبان :
إمّا أن يكون معطوفاً على تقاتلونهم أو مستأنفاً . البيان في غريب القرآن ٣٧٧/٢ .

ومثلها بقوله : « أو هم يسلمون » ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله إذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك ، ولكن باعتبار الاستقلال ، ومثال التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك : إن زيدا قائمٌ وعمراً منطلقٌ عطفت عمراً على زيدٍ على التشريك معه في عاملٍ واحدٍ ولم تجعله مستقلاً ، ومثال التقدير الثاني قولك : إن زيدا قائمٌ وعمرو منطلقٌ ، عطفت (وعمرو منطلقٌ) على أنه جملة مستقلة لا باعتبار التشريك في عاملٍ .

قوله : هو قاتلي أو أفندي منه وإن ثبت ابتدائه على معنى أو أنا أفندي .

قول الشيخ : ولم يذكر للرفع إلاّ تقديرًا واحدًا وهو الثاني ، لأنّ تقدير الاول معذّرٌ لأنّه عطفٌ باعتبار تشريك في الاعراب وليس هنا قبل أو أفندي ما يملح أن يكون أفندي مشتركاً معه في الاعراب ، لأنّ الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق إلاّ التقدير الثاني وهو الاستثاف ومثلها بأننا أيضاً ليتضح ، واستشهد بقول امرئ القيس^(١) . وقال في الرفع وجهان ، وهذان الوجهان في الرفع مثلهما في قوله : (أو هم يسلمون) ، سواء لتقدم فعل مضارع درفوع يجوز التشريك معه ، وللمحبة استثافه فاستقام تقدير الوجهين .

(١) قول امرئ القيس هو :

فقلت له لا تبك عينك إنما .

نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا

قال سيبويه : ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين إمّا على الاشتراك بين الاول والآخر وأما على أنه مبتدأ أو ونحن ممن يموت ، وهذا الذي ذكره الشيخ . الكتاب ٤٢٧/١ ، المتضرب ٢٨/٢ ، الجمل ص ١٩٧ ، المفصل ص ١٣١ ، الاشموني ٢٩٥/٣ ، الخزانة ٦٠٩/٣ ، الديوان ص ٧٢ .

(فصل) قوله : ويجوزُ في قوله تعالى : { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ } (١) أن يكونَ تَكْتُمُوا منصوباً ومجزوماً (٢) .

قالَ الشيخُ : وهما ظاهران ، أمّا النصبُ فعلى الجمعيّةِ على ما تقدّمَ ، وأمّا الجزمُ فعلى الاشتراكِ بينَ الفعلينِ في الجزمِ ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ هو عطفُ جملةٍ على جملةٍ مشتركةٍ ولا منقطعةٍ عنها ، وأمّا التشريكُ فغيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ الرفعَ للنعلِ الأولِ غيرُ الرفعِ للفعلِ الثاني ، فكيفَ يستقيمُ التشريكُ والعاملُ متعدّدٌ مختلفٌ ؟ فلا يستقيمُ أنْ تكونَ منقطعةٌ ، لأنّه لا وجهَ للجزمِ حيثُذ ، فلم يبقَ إلاّ العطفُ المذكورُ ، ثم سئلَ باليت (٣) الذي يتمدّرُ فيه تقديرُ الجمعيّةِ ليُضحَ به وجهُ العطفِ جزماً .

قوله : وتقولُ : زُرْنِي وأزوركِ بالنصبِ .

قالَ الشيخُ : على معنى الجمعيّةِ ولذلك فسّره بقوله : • يعني لتجتمعِ ازيرتنِ ، وقد وقعَ في المفصلِ لتجتمعَ بالنصبِ ، وهو غلطٌ لأنَّ المعنى على أنّه يفسرُ مدلولَ زُرْنِي وأزوركِ ولا يستقيمُ تفسيرها معَ النصبِ لأمرينِ : أحدهما أنّها [جملةٌ] (٤) مستقلةٌ ولا تكونُ جملةً إلاّ معَ الجزمِ لا معَ النصبِ ، والآخِرُ أنْ معنى

(١) سورة البقرة الآية : ٤٢ .

(٢) انظر الكشاف ٥٣/١ .

(٣) البيت هو : وَلَا تَشْتُمِ الْمُؤَلَّى وَتَبْلُغْ أَدَاةَ فَا تَكْ إِنْ تَفْعَلْ تَسْفَهْ وَتَجْهَلْ

وقائله جرير • انظر الكتاب ٤٢٥/١ ، ابن يعيش ٣٤/٧ .

(٤) جملةٌ : زيادة عن ر • وفي ل : (إنّها مفسرةٌ بجملة مستقلة) .

قولك : زُرْنِي وَأَزُورَكَ لِتَجْمَعَ الزَّيَارَتَانِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ لِيَجْتَمَعَ
 الزَّيَارَتَانِ فَوَجَّحَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ تَفْسِيرًا دُونَ الْاِثْنَيْنِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
 النَّسَبَ مَفْسُودًا لِمَعْنَى مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، وَهُوَ أَنَّهُ يُصِيرُ تَعْلِيلًا لِلأَوَّلِ
 وَهُوَ هُوَ فَكَأَنَّهُ عِلَلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِتَجْمَعَ الزَّيَارَتَانِ
 لِتَجْتَمَعَ الزَّيَارَتَانِ ، فَكَأَنَّهُ شَبَّهَ قَوْلَكَ : ضَرَبْتَهُ لَا ضَرْبَتَهُ وَهُوَ
 فَاسِدٌ ، وَشَبَّ النَّسَبَ بِمَا لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ سِوَاهُ لِأَنَّ الْعِزْمَ وَالرَّفْعَ
 فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ أَمَّا الْعِزْمُ فَقَدْ ذَكَرَهُ ، وَأَمَّا أَرْفَعُ فَيَدُلُّ عَلَى
 الْاِسْتِنَافِ وَالْفَرْضِ الْاجْتِمَاعِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (١) :

١٩٨ أَيْدِي لُصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
 وَلَا يَنْهَضُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِالنَّسَبِ • ثُمَّ قَالَ : « وَبِالرَّفْعِ يَنْهَى ، فِي
 الْمَثَلِ لَا فِي الْبَيْتِ ، لِأَنَّ الرَّفْعَ يَضَعُفُ مَعْنَاهُ » ، ثُمَّ شَبَّهَ الرَّفْعَ بِمَا
 لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ سِوَاهُ وَهُوَ قَوْلُهُ : « دَعْنِي وَلَا أَعُودُ » ، لِتَذَرِ النَّسَبَ
 وَالْعِزْمَ عَلَى الْعَطْفِ ، وَأَمَّا النَّسَبُ فَيُفْسِدُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يُصِيرُ الْمَعْنَى
 لِجَمْعِ تَرَكُّكَ لِي وَتَرَكِّي لِمَا تَهَانِي عَنْهُ وَقَدْ عَلِمَ أَنْ طَلَبَهُ لِتَرْكِهِ
 إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَالِ بِقَرِينَةِ الْأَمْرِ (٢) بِتَأْدِيهِ فَيَفُونَ مَقْتَمُودٌ طَالِبٌ (٣)
 الْاِدْبَ ، وَالْمُغْرَضُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ [١٠٢ ظ] لِمَنْ أُدْبَ حَصُولُ

(١) الْبَيْتُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبَتِهِ وَصَدْرُهُ : (فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو

إِنَّ أَيْدِي) وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبٌ وَأَدْعُو بِاضْمَارِ أَنْ حَمَلًا
 عَلَى مَعْنَى لَيْكُنْ مَثًّا أَنْ تَدْعَى وَأَدْعُو ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى
 الْأَعْمَشِيِّ فِي الْكِتَابِ ٤٢٦/١ ، ابْنُ يَعِيْشَ ٣٥/٧ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى
 الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٧/٣ وَالْيَاقُوتِيُّ فِي رِيبَعَةَ بْنِ جِشْمِ الْمَفْصَلِ ص ١٣١ ، وَهُوَ
 غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٧/٣ ، الْمَغْنِي ٣٩٣/٢ ، ابْنُ عَقِيلٍ
 ٢٧٥/٢ ، وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِ الْأَعْمَشِيِّ •

(٢) فِي الْأَعْمَلِ (الْمَثَّةُ) وَلَيْسَ لَهَا مَعْنَى •

(٣) فِي ل : (صَاحِبٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

مقصود مؤدبه ولا يحصل مقصوده إلا بترك العود في المستقبل ، ولا يستقيم الجزم ؛ لأنه إن جزم نطقاً كان فاسداً على ما نذكر بعده ، وإن جزم بلاً على أنها المنهي وتكون جملة نهية معطوفة على جملة أمرية وهي قولك : دعني فكأنه قال : دعني ثم شرع في جملة أخرى ذاهياً لنفسه عن العود كان فاسداً أيضاً من جهة المعنى ؛ لأنه لا ينهض الموجب لترك التأديب إلا بالخبر عن نفي العود ولا ينهي نفسه عن العود ، ولذلك لم يكن بين المنهي وبين الود تناقض ، ألا ترى أنك تقول : أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم أفعله ولو قلت : أنا لا أفعل كذا ثم أفعله كان تناقضاً ، والغرض من نفي وقوع العود في المستقبل ، وهذا لا يحصل إلا بالخبر .

قوله : وإن أردت الأمر أدخلت اللام .

قول الشيخ : يريد أنه لا يستقيم الجمع بينه وبين زرني في الاعراب ، لأن زرني لا اعراب لها عند البصريين وأزورك معرب فكيف يشترك بين شيئين في الاعراب وهو متمم عن الاصل ، هذا تناقض . فان قيل اجمله مشتركاً على الموضع كما تقول : جاءني هذا وزيد وتشرك بين الاثنين في الاعراب ، وإن كان الاعراب متفقاً عن الاول فهو غير مستقيم لأمرين : أحدهما أن من قال : زرني معرب فهو معرب لفظاً لا تقديرأ . والآخر هو إن التشريك باعتبار الموضع إنما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسماء . وأما فعل الأمر فلا اعراب له البتة لا أصلاً ولا فرعاً فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه ، واستشهد بتول كعب الغنوي ، وذكر النصب بالواو في هذا اليت

وإن لم يكن في الحقيقة مما هو فيه لأن الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وإنما هي واو العطف لمشاركتها لها^(١) في اللفظ والمعنى الأصلي ، ولا يستقيم أن تكون هنا واو الجمع لأن تلك إنما تنصب بعد الأشياء الستة على معنى الجمية ، وليس هنا منها سوى النفي ولو قدر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لكان فساداً لأن قوله^(٢) :

لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ

١٩٩

إذا جعلتها ناعبةً بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى إذ الغرض إن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه وكذلك إذا جعلته في سياق « وما أنا للشيء » أدنى إلى ذلك أيضاً ، وفساد آخر وهو تأخير ما ذكر منفياً وهو قوله : « بقوؤل ، وشرطه التقديم على واو الجمع فلم يبق إلا أن يكون واو العطف وتكون عاطفة « الغضب » على قوله « للشيء » وإذا عطفت الفعل على الاسم وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يُقدر إلا بأن على ما تقدم فيكون المعنى وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقوؤل ، ويحتاج في استقامة المعنى إلى تقدير مضاف محذوف أي لقوؤل الشيء لأن

(١) (لها) ساقطة من ش .

(٢) البيت لكعب المغنوي وتماه :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوُّوْلٍ

سيبويه يرى نصب الفعل (يغضب) بتقدير أن أو رفعه على على أنه صلة ، والشيوخ يوجب الرفع ، الكتاب ٤٢٦/١ ، ابن يعيش ٣٦/٧ ، المقتضب ١٩/٢ ، المفصل ص ١٣١ ، الخزانة ٦١٩/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٨٩ و .

الغضب لا يقال فيه مقول والتقدير^(١) ولنضب صاحبي بقول
فحذف المضاف لما كان معلوماً ، والرفع أظهر من وجهين : أحدهما
أن عطف الفعل على اسم غير مصدرٍ ضعيفٍ والآخر أنه لا تقدير
يلزم فيه بخلاف النصب لأنه جملة معطوفة على ليس ناعية فهي
داخلة في حكم الصلة ولذلك احتج فيها^(٢) الى ضمير يرجع الى
الذي ، ووصلها بجملتين أحدهما منفية ولأخرى مثبتة ولا بد في
ذلك ثم مثل الرفع بما يتعذر فيه النصب وهو قوله تعالى :
{ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ }^(٣) ، وإن كانت أيضاً عاطفة بدم ما توهم
العطف^(٤) فيها وهو قوله : { لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ } ، لأنه لو جعل
معطوفاً عليه ضعف المعنى إذ اللام في لِنَبِّئَنَّ للتعليل لما تقدم
وهو قوله : { فَأَنَّا خَلَقْنَاكُمْ } الى قوله لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ { فاللتقدم
سبب للبين فلو جعل { وَنُقِرُّ } معطوفاً عليه لكان داخلاً مع
البين في سببه { فَأَنَّا خَلَقْنَاكُمْ } وليس ما ذكر من قوله :
{ فَأَنَّا خَلَقْنَاكُمْ } الى آخره سبباً في الاقرار في الارحام ما نشأ
فضعف النصب ثم انتقل الى ذكر الفاء الناصبة في جواب الانبياء
• الستة •

(فصل) قوله : ما تاتينا فتحدثنا •

قال الشيخ : النصب [١٠٣ و] واضح على المعنيين المتقدمين
ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما أحدهما أن يكون عطفاً

-
- (١) في ل : (والسبب) ، وهو خطأ •
(٢) فيها) : ساقطة من ش •
(٣) سورة الحج الآية : ٥ •
(٤) في و : (النصيب) وهو وهم •

للحدث على الاتيان مشتركاً بينه وبينه في النفي مرفوعاً بما ارتفع كما تقدم بمثل قوله تعالى : { وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ } (١) ، لأن اظاهراً فيه ذلك إذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهراً قوله : { لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ } ، ولأنه نفي الاذن لهم والامر نفي الاذن في الاعتذار فلا يتوى اثبات العذر منهم بعد ذلك ؛ لأنه في المعنى مخالفة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى أنهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لأن المواقف متعددة ، ويدل عليه قوله تعالى : { نَمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا } (٢) ، وأمثل ذلك ولكنه ضعيف فلاولى (٣) أن يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله : « وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ » ، وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر . والثاني أن تكون مستأنفة بنفسها فرفها على غير التشريك ، والجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ، ويكون المعنى على خلاف ما تقدم ؛ لأن فيما تقدم نفي الاتيان والحدث وفي هذا نفي الاتيان وأثبت (٤) الحديث . ثم مثله بما لا يقيم معه إلا للاستقلال بنفسه والاثبات حتى (يثبت كون الجملة الاولى نفياً والثانية مثبتة وإن خالف التمثيل في المعنى وهو قوله) (٥) : « مَه تَأْتِيَا فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا ، إِذْ لَا يَشْكُ مِنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ إِنْ قَوْلُهُ : « فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا » مثبت بخلاف ما تقدم ، فإنه

(١) سورة المرسلات الآية : ٣٦ .

(٢) سورة الانعام الآية : ٢٣ .

(٣) في ل : (الاكثر) ، وما اثبتناه احسن .

(٤) في ش : (اثبات) ، وهو تحريف .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من س .

محمّلٌ فمَثَلٌ أَحَدُ الاحتمالينِ بما لا يحتملُ سِوَاهُ لِوَضَحِهِ ثُمَّ
مَثَلٌ بِقَوْلِ الْعَبْرِيِّ (١) :

٢٠٠- غَيْرَ أَنَا

فِي الرَّفْعِ أَيْضًا وَهُوَ أَيْضًا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الرَّفْعَ ، لِأَنَّ الْمُنَى عَلَى أَنْ
الَّتِي لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنٍ فَحَنْ نَرْجُو خِلَافَ مَا أَتَى بِهِ لِانْتِفَاءِ الْبَيِّنِ
عَمَّا أَتَى بِهِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الرَّفْعُ لِأَنَّهُ لَوْ جُزِمَ لَدَخَلَ
مَعَ الْإِتْيَانِ فِي النَّفْيِ فَيُفْسَدُ الْمَعْنَى إِذِ الْمَعْنَى اثْبَاتُهُ وَأَوْ نَحِبَ لِنُحْبِ
عَلَى الْجَمْعِيَّةِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مُنْفِيًّا مَعَهُ . فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ
لَا يَسْتَقِيمُ انْحِبُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِيَةِ لِلْفَاءِ وَهُوَ إِنْ هُنَا لَا يَكُونُ عَقِيبَ
هَذَا لِأَنَّ مَعْنَاهَا إِنَّمَا لَا يَجْتَمِعَانِ ؟ قُلْتَ : يَفْسَدُ الْمَعْنَى أَيْضًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
الْمَعْنَى (٢) عَلَى أَنْ الْأَوَّلَ لَا يَكُونُ تَقْبَهُ الثَّانِي حَتَّى كَأَنَّهُ وَصَفَ لَهُ ،
وَأَنْتَ لَوْ قَدَرْتَ نَفْيَ الثَّانِي عَلَى تَقْدِيرِ حَصُولِ الْأَوَّلِ فَسَدَ الْمَعْنَى
فِيهِمَا جَمِيعًا إِذِ الْمَعْنَى نَفْيَ الْأَوَّلِ وَاثْبَاتِ الثَّانِي وَهَذَا عَكْسُهُ ، نَسَمِ
اسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِ (٣) :

٢٠١- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ

(١) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ نَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ لِلْعَبْرِيِّ ، وَسَيَبُوهُ وَابْنُ
يَعِيشَ لِبَعْضِ الْحَارِثِيِّينَ :

وَهُوَ : غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّنِينَ

فَنَرَجِي وَنَكْثِرُ التَّامِيلَا

الْكِتَابُ ٤١٩/١ ، الْمَفْصَلُ ص ١٣٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣٧/٧ .

(٢) (الْمَعْنَى) : سَاقِطَةٌ فِي و ، ل ، ت .

(٣) الْبَيْتُ لِجَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ وَتَمَامُهُ :

فَيَنْتَطِقُ وَهَلْ تَخْبِرُكَ الْيَوْمَ بِنِدَائِهِ سَمَلِقُ

وَرِوَايَةُ الْدِيَوَانَ : (الْخَلَاءُ) بَدَلًا مِنَ الْقَوَاءِ ، الرَّبْعُ :

النُّزُلُ ، الْقَوَاءُ : الْقَفْرُ ، وَالسَمَلِقُ : لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ، الْكِتَابُ

٤٢٢/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣٧/٧ ، الْمَغْنِي ١٦٨/١ ، الْجَمَلُ ص ٢٠٤ .

• صَحَّ الْهُوَامِعُ ١١/٢ الدِّيَوَانَ ص ٤٥ .

في الرفع ، وظاهره ' أيضاً الرفع ' ؛ لأنه ' أرادَ أنَ النطقَ حاصلٌ لها على سبيلِ التجوزِ لما هي عليه من أحوالها ، ولم يقصدَ أنَ يدخلَ النفيَ إلاَّ على السؤالِ وعلى ذلكَ يكونُ الرفعُ وإنْ كانَ النصبُ والجزمُ غيرَ ممتنعينَ وذاكَ قالَ سيويه : لم يجعلَ الاولَ سبباً للآخرِ ولكنهُ جملةٌ ينطبقُ على كلِّ حالٍ ، (١) . وقوله : « ولم يجعلَ الاولَ سبباً للآخرِ ، نفيٌ للنصبِ . وقوله : « جملةٌ مما ينطبقُ على كلِّ حالٍ ، نفيٌ للجزمِ ، لأنهُ قُصِدَ الى الاستثافِ . قوله : « ودَّ لوَ تَأْتِيهِ فتحدَّتهُ » .

قالَ الشيخُ : يجوزُ النصبُ على جوابِ التمني ، ويجوزُ الرفعُ على وجهينِ : أحدهما الاشتراكُ ، والآخرُ الاستثافُ .

وقوله : قالَ ابنُ أحمرَ (٢) :

قالَ الشيخُ : البيتُ بالرفعِ والنصبِ ، (أمَّا النصبُ فظاهراً عطفاً على (ليلقحها) وتكونُ الجملةُ واحدةً) (٣) ، وهذا وإنْ لم تكنِ الفاءُ فيه فاءَ الجوابِ ولكنها فاءُ العطفِ فوجهٌ مجيئه بها كوجهِ مجيئه بواوِ العطفِ في [فصلٍ] (٤) ، واوِ الجمعِ .

قالَ الشيخُ رضى الله عنه : أخبرَ أنَ هذا المذمومَ يعالجُ العاقرةَ ليلقحها للتاجِ ، وأخبرَ عن حالٍ من يصفه بقلَّةِ العقلِ ،

(١) انظر الكتاب ١/٤٢٢ .

(٢) البيت هو : يعالجُ عاقراً أعيتت عليه ليلقحها فينتجها حوارة

الكتاب ١/٤٣١ ، ابن يعيش ٧/٣٨ ، المفصل ص ١٣٢ .

(٣) ما بين القوسين : متأخر بعد واوِ الجمعِ .

(٤) فصل (زيادة عن ل) .

لأنَّ هذه الصفة • فالتليلُ باللحاقِ والتاجِ إنما هو في حقِ
 المهجورِ ، لأنَّه يفعلُ هذا لهذا الغرضِ ، فالجملةُ واحدةٌ وإذا رُفِعَ
 فسدَ المعنى ظاهراً إذ ليسَ للرفعِ إلا وجهانِ : إمَّا العطفُ
 وإمَّا الاستئنافُ فإذا عطفَ على يعالجُ صارَ مخبراً بالمعلاجِ والتساجِ
 فيصيرُ أسوأَ حالاً من المعالجِ وإذا كانَ قد ذمَّ معالجاً يقصدُ إلى
 اللقاحِ فذمَّ من يخبرُ بالتساجِ تحقيقاً عن هذه المعالجةِ أو لى ، وكذلك
 الاستئنافُ فوجبَ أن يكونَ مخبراً به فيفسدُ المعنى ، فكان (١) ،
 النصبُ هو الوجهُ • ووجهُ الرفعِ أن يُحمَلَ على قصدِ الهزءِ
 والتهكمِ (٢) بهذا المعالجِ ، وهذا بابٌ مستعملٌ يقصدُ المتكلمُ فيه إلى
 ضدِّ ما هو موضوعٌ له بالأصالة ، فيقولُ : لمن ظهرَ منه فعلٌ من
 ليسَ بعاقِلٍ ما هذا إلا فعلُ العقلاء ، وعلى ذلك حملَ بعضهم
 [١٠٣ ظ] قوله تعالى : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّئِيسُ } (٣) ،
 والمزبورُ الكريمُ وشبهه فيستقيمُ المعنى بهذا التقديرِ دونَ غيره •

(فصل) قوله : 'أريد' أن تأتيني ثم تحدتني •

قال الشيخ : فأتى بتمَّ ولمَّ (٤) يَسْقُ هذه القومِ إلا لِيانِ
 وجوهٍ غيرِ النصبِ في حَسْبِ وواوِ الجمعِ وفاءِ الجوابِ وأوْ ولكنَّه
 كما جرَّ ذكرُ الواوِ والفاءِ ذكرُ الواوِ والفاءِ اللتينِ للعطفِ ذكرَ
 ثمَّ ؛ لأنَّها مثلُهما فإذا نسبتَ فبالعطفِ على ما قبلها ، وإن رفعتَ
 فعلى الاستئنافِ كما ذكرَ في واوِ العطفِ وفاءِ العطفِ على
 ما تقدَّم •

-
- (١) في ش : (لأن)
 (٢) في ل : (أن يكون مخبراً)
 (٣) سورة هود الآية : ٨٧ •
 (٤) في و : (ليس) وهو وهم •

قوله : وخير الخليل في قول عروة المدري (١) :

٢٠٢- [وما هو إلا أن أراها فجاءة] (٢)

فان نصب فعلى العطف على أراها وإن رفع فعلى الاستثان كما
تقدم ، ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحمان التغلبي ، (٣) لأن
العطف على (يجور) غير مستقيم إذ غرضه أن ينفي اجور ويثبت
القصد ليحصل المدح ، وإذا شرك بينه وبين الجور دخل في النفي
فيصير نفياً للجور ونفياً للمدح ولا يحصل مدح ، بل يتناقض
فوجب أن يحمل على أنه مستقيم ليكون مثبتاً فيكون الجور
منفياً والقصد مثبتاً فيحصل المقصود ويرتفع التناقض . ومثل بقوله
« عليه أن لا يجور وينبغي له كذا ، وكذا كناية عما يناقض
الجور فلا يستقيم أن يكون مشتركاً بينه وبين الجور لئلا يفسد
المعنى ويحصل التناقض ، وإذا جعل مستأنفاً حصل الجور متفياً
وضده مثبتاً فيستقيم المعنى ويزول التناقض ، وذكر في هذا الفصل
الفاء والواو جميعاً مع ثم وإن كان قد تقدم ذكرهما ليونس (٤)
بأن ذكر ثم كان لأجلهما وقدّم ثم لأن الفصل لأجلهما
لا لأجلهما .

(١) وقد نسبه سيبويه لبعض الحجازيين وعجزه : فأنهت

حتى ما أكاد أعجيب ، أبهت : لم أتحرك ، الكتاب
٤٣٠/١ ، وهو منسوب لعروة العنري في الفصل ص ١٣٢ .

ابن يعيش ٣٩/٧ ، وغير منسوب في أساس البلاغة ٣٧/١ .
(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل

(٣) البيت هو : على الحكم الماتري يوماً إذا قضى
قضيتته أن لا يجور ويقصد

الكتاب ٤٣١/١ ، الفصل ص ١٣٢ ، ابن يعيش ٣٩/٧ .

(٤) انظر الكتاب ٤٣٠/١

التجزؤوم

قال صاحب الكتاب : يعمل فيه حروف وأسماؤه الى آخره .

قال الشيخ : فالجروف لم ولما ولام الأمر ولا في النهي^(١) ، وإن في الجزاء وإذا ما على المختار ، وهي عند بعضهم من الاسماء المكتسبة للشرط بما كجيشما فهي لذ الظرفية ضنت اليها ما ، وليس بالقوي لقوات معنى الظرفية فيها إذ معناها^(٢) في الظرفية لئما مضى ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جيساً ، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيم ، وغاية ما يقدر رونه أنه لا يبعد أن يزداد حرف فيغير بعض المعنى^(٣) قبل دخوله كما في قولك : لم يخرج وإن خرج .

وأما الاسماء فقد تقدم ذكر جميعها في سنن النبي ، لأنها متضمنة معنى الشرط وذكرت معها ، أي وإن لم تكن مبنية على ما تقدم وهي من وما وهما وحيشا وأين^(٤) ومتى وأين وأني وكنما في قول^(٥) بعض النحويين ، وإذا وإذا ما في لغة ضعيفة ، وهذه الاسماء العامل فيها شرطها على الصحيح ، وقيل جوابها وليس بشيء لجواز أي رجل تضرب فأنني أكرمه فهذا ليس له جواب يصح عمله في اسم الشرط ، فوجب أن يكون العامل الشرط فلا يرد على هذا أن الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملاً

-
- (١) انظر الكتاب ٤٠٨/١ .
 (٢) (معناها في) : ساقطة من ر .
 (٣) في ش : (المعاني) ، وما أثبتناه أحسن .
 (٤) (أين ومتى) : ساقطة من ل .
 (٥) (قول) : ساقطة من ش .

فيه ؟ لأننا نقول : عمل كل واحد منهما من جهة (١) ، وليس عملهما من جهة واحدة ، والمتع أن يكون من جهة واحدة كما في قولك : يوم القتال حسن فإنه لا يستقيم أن يكون العامل في يوم القتال ، لأنه معدول اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه فإن الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه ، واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط ، فالوجه الذي عمل [الفعل] (٢) به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه ، ثبت أن العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده إذا كان مطلقاً فإن وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره ، وإن دخل على اسم الشرط حرف جر أو اسم مضاف كان في موضع خفض ، ويكون الاسم الذي قبله مصولاً للفعل إن كان واقفاً عليه أو مبتدأ إن كان غير واقع عليه (٣) ، كقولك : بمن تمر أمرر ، وغلام من ضرب أضربه ، وغلام من يخرج أخرج معه والله أعلم .

(فصل) قوله : ويجزم بأن مضمرة الى آخره .

قل الشيخ (٤) : لأن هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب ، والطلب لا يكون إلا لغرض ، فقد تضمنت في المعنى أنها سبب لسبب ، فإذا ذكر السبب علم أنها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزاء ، فلذلك قال الخليل : إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن ، (٥) نظراً الى المعنى المذكور هذا بخلاف الخبر فإن

(١) في ش : (واحدة) ، ولا يستقيم معها المعنى .

(٢) (الفعل) : زيادة عن ل ، س ، ش .

(٣) (عليه) : ساقطة في و ، ل ، ت .

(٤) في ل : (وإنما جاز ذلك) .

(٥) انظر الكتاب ١/٧٤ .

الخبر لا يئزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فإنه لا يكون إلا لغرض خارج عنه وإلا كان عبثاً، ومن ثم لم يتبل أكرمني [١٠٤ و] زيد فأكرمه، ولذلك امتنع الجزم بمسب النفي فلم يقل ما تأتينا تجهل أمرنا لا للتحليل الذي يذكره في الفصل الذي يأتي .

(فصل) قوله : وما فيه معنى الامر والنهي كذلك .

قال الشيخ : لأن الجزم إنما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين أن يكون بصيغة الأمر أو بغيرها لحصول المعنى المتضمن .

(فصل) قوله : وحق المضمرة أن يكون من جنس المظهر .

قال الشيخ : يعني أن الشرط المقدر إنما يكون من جنس الفعل المصرح به في الإيجاب والنفي والغرض [ولذلك امتنع]^(١) مسألة « لا تمدن من الأسد يأكلك » ، إذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر ، وجب أن يكون نفياً فيكون التقدير أنك إن لا تمدن منه يأكلك ، لأن الأول نفي ، وإذا قدر كذلك ففسد المعنى إذ اتقاء الذئب ليس سبباً للأكل في العادة .

قال صاحب الكتاب : ولذلك امتنع الأضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا نتحدثنا .

قال الشيخ : وهذا الكلام غير مستقيم فإنه لم يمتنع الأضمار في النفي لما ذكره من تذر تقدير النفي في المسألة التي فرضها من

(١) (ولذلك امتنع) : زيادة عن ل .

قَوْلِكَ : « مَا ذَمُّنَا تَحَدُّثَنَا ، فَانَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ مَا تَأْتِنَا
تَجْهَلُ أَمْرًا لَصَحَّ تَهْدِيرُ النَّفْيِ أَوْ لَكَانَ الْجَوَابُ بَعْدَ النَّهْيِ مَمْتَعًا
لِامْتِنَاعِ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ لَتَعْدِرُ تَهْدِيرُ النَّفْيِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ،
وَلَيْسَ امْتِنَاعُ التَّهْدِيرِ فِي الْمَسْأَلَةِ يَفْسُدُ الْمَعْنَى فِيهَا بِذَلِكَ التَّهْدِيرِ الَّذِي
يَمْنَعُ أَصْلَ الْبَابِ مَعَ اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى ، فَيَجِبُ التَّعْلِيلُ بِمَا ذَكَرْنَا آنفًا
مِنْ قَوَاتِ مَعْنَى الطَّلَبِ مِنَ النَّفْيِ لِأَنَّهُ خَيْرٌ مَحْضٌ فَكَانَ كَالْإِبَاتِ ،
وَقَدْ تَهَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى النَّصْبِ بِالْقَاءِ عَقِيهِ ، وَأُجْرِي بِهِ مَجْرَى
الطَّلَبِ ، وَقَدْ أَجَازَ الْكَسَائِمِيُّ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ^(١) وَنَسِبَهُ
وَحُجَّتُهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ الْإِبَاتُ نَظْرًا إِلَى قُوَّةِ الْمَعْنَى ، فَجَعَلَ الْقَرِينَةَ
الْمَعْنَوِيَّةَ حَاكِمَةً عَلَى الْقَرِينَةِ الْمَفْظِيَّةِ فَجَوَزَ الْجُزْمَ عَلَى مَعْنَى أَنْ
الدَّوَاءُ سَبَبٌ لَهُ لَا نَفِيهِ ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَلَا بَعْدَ
فِيهِ .

(فصل) قوله : « وإن لم تقصد الجزاء » .

قال الشيخ : يعني بعد هذه الأشياء الخمسة ، لأنَّ وزانها في
المجزومِ وزانُ المنصوبِ بعدَ حَتَّى وأخواته فكانَ جِزْأً أَنْ يُعْدَلَ
بِهِ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَتِلْكَ الْجِهَةُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ
إِنْ كَانَ قَبْلَهُ مَا يَصْلُحُ وَصْفًا لَهُ أَوْ عَلَى الْحَالِ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ أَوْ
عَلَى الْإِسْتِنْفِ ، وَقَدْ يُقَدَّرُ الثَّلَاثَةُ وَقَدْ يُقَدَّرُ اثْنَانِ مِنْهَا ، وَمِثْلُ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { فَبِئْسَ لِي مِمَّن لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتَمِي ^(٢) } ، فِهَذَا
يَجُوزُ فِيهِ الْجُزْمُ عَلَى الْجَوَابِ وَالرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ وَالْإِسْتِنْفِ ^(٣) ،

(١) انظر شرح الاشموني ٣١١/٣ .

(٢) سورة مريم الآية : ٥٠ .

(٣) (يرتمي ويرث) قرأ أبو عمرو والكسائي يجزمهما فالاول

على جواب النشاء أو جواب شرط مقدر ، والثاني عطف عليه =

ويقوله تعالى : { ذَرَّهُمْ فِي خَوَاضِهِمْ يَلْعَبُونَ } (١) ، وهذا ظاهرٌ في الحال لأنَّ المعنى ذَرَّهُمْ على هذه الحال التي هم عليها ، ولا يبعدُ أن يكون استئنافاً اخبارياً بلعهم على جهة الاستئناف ، ومثلاً في التطع بقوله : « لا تذهب به تغلب عليه » ، وهو ما لا يجوز فيه إلاَّ الرفع لأنَّ العزم لا يستقيم إذ يصيرُ المعنى فانك إن لا تذهب به تغلب عليه ، وهو عكسُ المعنى فيصيرُ مثل لا تدن من الاسد يأكلك ، والرفعُ على الحال غيرُ مستقيم إذ يصيرُ المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوباً عليه ، والغرضُ الاخبارُ بالثبوت بعد الذهاب لا التهي عن الذهاب في حال الثبوت ، فإن قلت جعلته حالاً مقدراً فهو أيضاً ضعيفٌ من جهة أن الغرضُ الاخبارُ بأنك تغلب عليه إذا ذهبت به ، وإذا جعلته حالاً كان نهياً عن الذهاب في حال كونك مقدراً غلبتك وهما معنيان مختلفان .

قوله : قَمَّ يَدْعُوكَ .

قال الشيخ : أيضاً الوجهُ الرفعُ على التطع ؛ لأنَّ المرادُ بذكر يدعوك تعليلُ الأمرِ بالقيام فلا يحسنُ جعله مجزوماً ثلثاً ينعكسُ المعنى إذ يصيرُ القيامُ سبباً للدعاء وهو عكسُ المعنى ، ولا يستقيم أن يكون حالاً ثلثاً يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد ، ومنه بيتُ الكتاب (٢) :

= ووانقهما ليزيدي والشنبوذي والباقون بالرفع فيهما الاول
صفة (لوليا) اي وارثا ، والثاني عطف عليه . اتحاف فضلاء
البشر ص ٢٩٧ .

(١) سورة الانعام الآية : ٩١ .

(٢) البيت نسيه ابن يعيش للاخطل ولم اعثر عليه في ديوانه .
وتمامه :

وقال رائدُهُمُ ارْسُو نَزَاوِلِهَا

فكثرت حثف امرئ يفتضى بمقدار =

٢٠٣- آرَسُوا نَزَاوِلَهَا

والكلامُ فِيهِ كَالكَلَامِ فِي « قَمَّ يَدْعُوكَ » ، إِذِ الْفَرْصُ تَعْدِيلُ الْأَمْرِ بِالْأَرْسَاءِ وَالْمَزَاوِلَةِ لِلخَمْرِ ، فَلَا يَحْسُنُ جُزْمُهُ وَلَا جَمَلُهُ حَالًا كَمَا تَقَدَّمَ .

قوله : ذَرَّةٌ يَقُولُ ذَلِكَ وَمَرَّةٌ يَحْفِرُهَا .

قالَ الشَّيْخُ : يَجُوزُ الْأَمْرَانِ وَالْحَالُ أَظْهَرَ فِي « ذَرَّةٌ يَقُولُ » ذَلِكَ ، إِذِ الْمَعْنَى ذَرَّةٌ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ، وَالْقَطْعُ أَظْهَرَ فِي « مَرَّةٌ يَحْفِرُهَا » ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَقْوَى إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ مَرَّةٌ حَافِزًا لَهَا إِلَّا عَلَى تَأْوِيلِ اتِّقْدِيرِ ، وَالْجُزْمُ فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ ظَاهِرٌ . وَقَوْلُ الْإِخْطَلِ (١) :

٢٠٤- كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا

= والذي اعتقدته أن هذا اثبتت يتعلق بحرب أو قتال ، وذلك من المعاني ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : رست قدماء في الحرب ، وقال : زاوله ساعة حتى صرعه ، فأرسوا : اثبتوا ، نزاولها : نصارعها ، وهذا لا يكون في الخمرة كما ذكر الشيخ تبعاً لشراح الكتاب ، ثم الحتف لا يأتي من الخمرة وإنما يأتي من القتال فدل على أن البيت في وصف الحرب . والبيت غير منسوب في الكتاب ١/٤٥٠ ، الفصل ص ١٣٣ ، وهو منسوب للاختل في ابن يعيش ٧/٥١ ، وفي الخزانة ٣/٦٥٩ ، انكر نسبته للاختل .

وعجزه : (كما تنكر إلى أو طانها البقر) ، يقول : هذا لبني سليم في هجائه لهم ، الكر : الرجوع ، حَرَّتَيْكُمْ : موضعين لهم ، الكتاب ١/٤٥١ ، الفصل ص ١٣٣ ، ابن يعيش ٧/٥٢ ، المحرب ١/٢٧٣ ، شرح الأشموني ٣/٣٠٩ ، والبيت من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ويهجو قيساً وبني كليب الديوان ص ١٠٨ .

يجوزُ فيه الجزمُ على أن يكونَ الكَرُّ سبباً للعبارة ، ويجوزُ القطعُ على أن يكونَ الخبرُ به مستأنفاً بعدَ الأمرِ بالكَرِّ ، وعلى أن تكونَ جالاً .قدرةً كما في مرهٌ يَحْفِرُها . وقوله تعالى : { فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرَكاً } (١) . يجوزُ أن يكونَ مجزوماً على الجوابِ وعلى أن تكونَ لا ناهيةً ، ويجوزُ أن يكونَ [١٠٤ ظ] مرفوعاً على الحالِ من المضمَرِ في اضرِبْ ، وعلى الاستئنافِ (٢) .

(فعل) قوله : وتقول : إن تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أَعْطِكَ .

قال الشيخُ : لأنَّ الفعلَ المتوسطَ لم يدخلْ عليه جازمٌ ولا ناصبٌ إذ ليس شرطاً ولا جزاءً ، بل واقِعٌ موقعَ الحالِ فيجبُ رفعه ، فإن كانَ الفعلُ صالحاً بدلهُ مما قبله ، أو صالحاً أن يبدلَ منه ما بعدهُ صحَّ جزمُ الجميعِ ، فمثالُ الاولِ ما ذكره من قوله (٣) :

(١) سورة طه الآية : ٧٧ .

(٢) اختلفَ في (الاتخافُ) فقرأ حمزة بالقصر والجزم على أنه جواب الامر أو مجزوم بلا الناهية ، والباقون بالمد والرفع على الاستئناف فلا محل له أو محله نصب على الحال من فاعل اضرِبْ غير خائف ، ولا تخشى عطف عليه . اتخاف فضلاء البشر ص ٣٠٦ .

(٣) البيت لعبدالله بن الحر من قصيدة قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير ، وتماهه :

(في ديارنا تجدُ حطبا جزلا ونارا تاججا) ،
تلم : تنضم الينا اي تضيفنا ، والبيت يدل على كرم الشاعر ،
والشاهد فيه تلم بدل من تأتينا الكتاب ٤٤٦/١ ، الانصاف
٥٨٣/٢ ، ابن يعيش ٥٣/٧ ، المفصل ص ١٣٤ ، الخزانة ٦٦/٣ -

٢٠٥- مَتَى تَأْتِينَا تَلْمِمْ بِنَا

فلولا أنّ الالام نوع من الايتان لم يصح ابداله منه ولم يجز
الجزم ، ومثال الثاني قولك : **إِنْ تَأْتِنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ أُعْطِيكَ**
ديناراً ، فلولا أنّ اعطاء الدينار نوع من الاحسان لم يصح الجزم
فهما .

(فصل) قوله : **وهول** : **إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ فَأَحَدُنْكَ بِالْجِزْمِ**

الى آخره .

قوله النسخ (١) : ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حروف
العطف مجزوماً على العطف ومقطوعاً جرياً على ما ذكره في المنصوب
حيث ذكر بعد تلك الافعال المنصوبة حروف العطف فكذلك فعل
هنا ، فيجوز هنا ما جاز ، فان جزم في هذه المسألة فعلى العطف
وان قطعت (٢) فعلى الاستئناف ، واذا استأنفت الجملة كن لك في
تقديرها وجهان : أحدهما أن تجعلها مشتركةً بينها وبين الايتان في
المسيبة كما في معنى الجزوم **أَلَا أَنْتَ أَتَيْتَ بِحَدِّ الْمَسِيئِينَ بِالْفِعْلِ**
الصريح فيجزمه وأتيت في الثاني بما مقصودك به الجملة المستقلة
لا العطف على مجرد الفعل فكان مثل قولك : **إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ**
وما أسى إليك . والثاني أن تجعله مقطوعاً عن المسيبة وإنما أتيت
به مخبراً بوقوعه بعد الايتان على معنى التعقيب لا على معنى أنه
سبب ، فهذان وجهان مستقيمان فأجرهما فيما أتى مثله .

قوله : وكذلك الواو وثم .

(١) في ل : (فائدة هذا الفصل أنه)

(٢) في و و س : (رفعت)

قال الشيخ : يضي في جواز الجزم والرفع ، ثم مثل بقوله تعالى : { مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ } (١) ، وقد قرئ جرماً ورفعاً ، فالجزم (٢) عطفاً على موضع فلا هادي له ، ويصح العطف على الموضع إذا قصد كما يصح على اللفظ فيكون التثريك بينهما في المسبية . ومن قرأ وندرهم بالرفع كان على وجهين : أحدهما أن يقصد إلى عطف الجملة بما هي جملة (٣) لا باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجزم المتقدم فعلى ذلك يكونان أيضاً مشتركين في المسبية ، ويجوز أن يكون اخباراً بوقوع ذلك لا على تشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في القام .

(فصل) قوله : وسأل سيويه الخليل عن قوله تعالى (٤) : { فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ } (٥) .

قال الشيخ : فأجابته بمثل ما سأله عنه وقصد إلى تبيينه بمثله على أن موضع الأول جزم فطفت الثاني على الموضع (٦) كما في قوله : { فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ } وهو شائع فصح ، ثم

-
- (١) سورة الاعراف الآية : ١٨٦ .
(٢) فالجزم : ساقطة من ش .
(٣) بما هي جملة : ساقطة من ب .
(٤) انظر الكتاب ١/٤٥٢ .
(٥) سورة المناقون : الآية : ١٠ .

٣١٤ اختلّف في (وأصدق وأكن) فقرأ أبو عمرو بالواو بعد الكاف ونصب النون عطفاً على (فأصدق) المنصوب بأن بعد جواب التمني ، وهو (لولا أخبرتني) ، والباقون بحذف الواو لانتفاء الساكنين وبجزم النون ، قال الزمخشري عطفاً على محل فأصدق كأنه قيل (إن أخبرتني أصدق وأكن) انحناف فضلاء البشر ص ٤١٧ ، غيث النفع ص ٣٦٨ ، معاني القرآن ١٦٠/٣ .

مثله بما هو أبعد منه في التقدير ، وهو قوله (١) :

ولا سابق شيئاً

-٢٠٦-

والفرق بينهما هو أن الأول محقق موضع الجزم فيه لأنك لو جمعت موضع فأصدق قملاً لكان مجزوماً ، والثاني غير محقق فيه موضع الجر ، وهو قوله : « لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ بَيِّنٍ وَهُوَ تَقْدِيرُ الْمَعْدُومِ مُوجُوداً فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَوَّلُ فَصِيحاً وَالثَّانِي ضَمِيحاً » .

(فصل) قوله : « وتقول : وَاللَّهِ إِنْ آتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ » انى

آخره .

قول الشيخ : عقد هذا الفصل في أنه (٢) إذا اجتمع الشرط والقسم فإن تقدم القسم أول الكلام كان الحكم في الجواب له ، ووجب أن يكون الفعل ماضياً أو في حكمه كسأله الكتاب وهو قوله : « وَاللَّهِ إِنْ آتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ بِالرَّفْعِ ، أَمَا كُونَ الْجَوَابَ لِلْقِسْمِ » .

(١) البيت لزهير بن ابي سلمى في ديوانه ونسب إلى صرمة الانصاري وتماحه :

بَدَأَ إِلَيَّ آتَيْتَنِي مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئِيًّا

والشاهد فيه خفض (سابق) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء ، وقد نسبه سيبويه في موضعين في الاول لزهير وفي الثاني لصرمة الانصاري الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، الانصاف ١٩١/١ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، الجمل ص ٩٦ ، ابن يعيش ٥٦/٧ ، المغني ٩٦/١ ، همع الهوامع ١٤١/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٧ ، الخزانة ٦٦٥/٣ ، رواية الديوان (ولا سابق شي) ، الديوان ص ٢٨٧ .

(في أنه) : ساقطة من ل ، ب .

(٢)

فَلأَنَّهُ هَدَمَ أَوَّلَ الْكَلَامِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ
فَجُعِلَ آخِرُ الْكَلَامِ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ أَوَّلِي ، وَأَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ
مَانِئاً أَوْ فِي حِكْمِهِ فَلأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ عَمَلُ الشَّرْطِ فِي الْجِزَاءِ لَجَعَلَهُ
لِلْقِسْمِ ، أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَعْمُولٍ فِي الْمَقْظِ لِإِتْسَابِ مَعِ
أَخِيهِ ، فَإِنْ تَوَسَّطَ الْقِسْمُ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّرْطِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ
تَجْعَلَهُ مُعْتَرِضاً أَوْ تَجْعَلَهُ مُعْتَبِراً ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَرِضاً كَانَ مَا بَعْدَهُ لِمَا
قَبْلَهُ (إِذْ وَجُودُ الْمُعْتَرِضِ وَعَدَمُهُ فِي أَحْكَامِ مَا مَعَهُ) (١) سِوَاهُ ، وَهِيَ
مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ كَقَوْلِكَ : « أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتَيْ لَآ آتِكَ » وَإِنْ جَعَلْتَ
الْقِسْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُعْتَبِراً كَانَ حِكْمُهُ حِكْمَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى
السِّوَاءِ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَى الْقِسْمِ كَانَ الْكَلَامُ فِي كَوْنِهِ
مُعْتَرِضاً وَغَيْرَ مُعْتَرِضٍ كَذَلِكَ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَرِضاً قُلْتَ : إِنْ تَأْتَيْ
وَأَنَّهُ لَآتِكَ بِالْحَزْمِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَبِراً قُلْتَ : إِنْ تَأْتَيْ فَوَاللَّهِ
لَآتِكَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْقِسْمُ (٢) فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مُرَاداً أَوْ
مَلْفُوظاً بِهِ (٣) أَوْ مَلْفُوظاً بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَمِثَالُ الْمَلْفُوظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَأَنَّ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ } (٤) وَشَبَّهُهُ • وَشَالَ
مَا هُوَ مُرَادٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
تَعَالَى [١٠٥ و] : { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ كَفَّمْ لَمْ تُشْرِكُوا } (٥) ،
فَلَوْلَا تَقْدِيرُ الْقِسْمِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي إِنِّي أَكْرَمُكَ ،
وَإِذَا قُدِّرَ الْقِسْمُ وَجِبَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعَامِلَةَ لَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَقَوْلُ
مَنْ قَالَ التَّقْدِيرُ فَاتَّكُمُ فَحُدِفَتِ الْفَاءُ مُرْدُودٌ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ
وَبِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ضَرْوَةِ الشَّرْطِ •

(١) ما بين القوسين ساقط من و .

(٢) (القسم) : ساقطة من و .

(٣) (أو ملفوظاً به) : ساقطة من س .

(٤) سورة الاحزاب الآية : ٦٠ .

(٥) سورة الانعام الآية : ١٢١ .

ومن أصناف الفعل مثال الأمر

قال صاحب الكتاب : وهو اندي على طريقة المضارع للفاعل
المخاطب الى آخره .

قال الشيخ : وقوله على طريقة المضارع للفاعل المخاطب ،
وهذا حد لصيغة الأمر ، ولما كان قوله على طريقة المضارع يحتاج
الى تبيين بيته بمد ذلك وكان ينبغي أن يثبت على كيفية آخر
هذه الصيغة ، فإنه لا يبقى نلى ما كان في المضارع ، مطلقاً ، بل على
ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومعه ومذكره ومؤنثه
ومثناه ومجموعته .

قوله : لا تخالف بصيغته صيغته إلا في حذف الزائدة .

قال الشيخ : فقد تحقق الحد أولاً وجاء في الثاني بتفسير
بعض اللفظ الذي اشتمل عليه الحد ولا يعنى بصيغة الأمر في
اصطلاح النحويين والاصوليين غير ذلك وإن كانت العبارات عن
الأمر متعددة إلا أنهم خصوا هذا النوع بقولهم : صيغة الأمر ،
وسره هو إن هذه الصيغة لا تكون ظاهرة إلا للأمر ولا تستعمل
في غيره ظاهرة ، وهي صيغة مخصوصة وغيرها يستعمل في الأمر
وفي غيره فكانت هذه أولى بأن تطلق عليها صيغة الأمر ، ولا
يكون [ذلك]^(١) إلا للمخاطب دون الغائب والمتكلم ، لأنهم لرس
جعلوها لهما معه لأدنى الى الميسر فلم يعرف هل المأمور مخاطب
أو غائب ؟ فإن قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم
[قلت]^(٢) : لأنهم لو جعلوها للغائب أو للمتكلم لقل استعمالها^(٣) ،

(١) ذلك (زيادة من ش)

(٢) قلت (: زيادة عن ب ، س ، ر)

(٣) في ش : (استعمالها) ، وهو تحريف .

لأنَّ المأمورَ المخاطبَ هو الواقعُ كثيراً ، وأمَّا الغائبُ والتكلمُ فقلَّ
أنَّ يقعَ له أمرٌ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ استعمالها لما كثرَ ؛ لأنَّها
بابٌ من أبواب الاختصارِ أولى من استعمالها فيما لم يكثرُ إذا تيسَّرَ
جملها لأحدِ الأمرينِ خوفَ الملبسِ كما تقدَّم ، ثم بيَّن كيفية صوغِ
هذه الصيغة فقالَ : إذا حذفتَ الزائدةَ فإنَّ ما بعدها متحركاً بقيتْ
على حاله ، وإن كانَ ما بعدها سهكناً زدت همزة الوصلِ ثلاثاً يبتدئ
بإسكانٍ ، مضمومة إن كانَ بعدَ الساكنِ ضمُّ مكسورة فيا عداه ،
ثم أوردَ اعتراضاً وهو الفعلُ المضارعُ من الرباعي بالهمزة ، ومضمونه
أنَّه إذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ وبدتْ ساكنٌ وجب الاتيانُ
بهمزة الوصلِ ، وهذا كذلكَ وهمزته قطعٌ . وأجابَ عن ذلكَ بما
معناه أنَّ هذه الهمزة في التقديرِ ثابتةٌ ؛ لأنَّ حروفَ المضارعةِ هي
حروفُ الماضي بدليلِ دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ ، وجميعُ الأفعالِ
فوجبَ أنْ يكونَ الأصلُ يؤكرم ، وأنما حذفتْ لارضٍ وهو
وجودُ حرفِ المضارعةِ ، فإذا قصدتَ إلى بناءِ الصيغةِ وجبَ حذفُ
حرفِ المضارعةِ فيزولُ المانعُ لإثباتِ الهمزةِ فيجبُ ردها لزوالِ
مانعها ووجودِ سببها ، وإذا وجبَ ردها كانَ حكمها حكمَ الدالِ من
دَحْرَجَ فيستغني عن اجتنابِ همزةِ وصلٍ ، فهذا معنى قولهِ :

« والأصلُ في يؤكرم يؤكرم ، فعلى ذلكَ خرجَ أكرم . »

(فصل) قوله : وأمَّا ما ليسَ للثناعلِ .

قالَ الشيخُ : يعني إذا قصدتَ الأمرَ لغيرِ الفاعلِ المخاطبِ
فإنَّكَ لا تأمرُ بهذه الصيغةِ لما تقدَّم من وجوبِ (١) اختصاصها
بِالفاعلِ المخاطبِ فإذا قصدتَ إلى أمرٍ من ليسَ بفاعلٍ ولا مخاطبٍ
أو [إلى] (٢) فاعلٍ وليسَ بمخاطبٍ أو مخاطبٍ وليسَ بفاعلٍ زدت

(١) في و : (وجود) ، وهو تحريف .

(٢) (إلى) : زيادة عن ل ، ش .

لام الأمرِ داخلةً على المضارع ، وهو على صيغة كقولك : في الأول
لِيضْرَبَ زيدٌ ولأضْرَبُ أنا ، وفي الثاني لِيضْرَبَ زيدٌ
ولأضْرَبُ أنا ، وفي الثالث لِيضْرَبَ أنت .

(فعمل) قوله : وقد جاء قليلاً أن يؤمرَ الفاعلَ المخاطبَ

بِالسلام .

قال الشيخ : وسرُّ الامتناعِ ما ذكرناه من طلبِ الاختصارِ ،
وحصوله بهذه الصيغة للفاعلِ المخاطبِ وجوازها لاتقاء اللبسِ
لأنهم امتنعوا من إجراءِ صيغةِ الأمرِ للغائبِ والمتكلمِ خوفَ اللبسِ
ولم يمتنعوا من أمرِ الفاعلِ المخاطبِ باللامِ لأنه لا يلبسُ ، لأنَّ
صيغةَ الفعلِ المضارعِ تُسْعِرُ بخصوصيتها بمن هي له بخلافِ ما لو
أجرى صيغةَ الأمرِ على الغائبِ فإنه يتحقق اللبسُ .

(فعمل) قوله : وهو مبنيٌ على الوقفِ .

قال الشيخ : يريدُ صيغةَ الأمرِ التي ذكرها في النصلِ الأولِ
وبه استغنى عن أن يذكرَ حالَ آخرها ، على [٥٠١ ظ] ما بيناهُ
إلا أن يبيِّنَ أنه يجري مجرى المجزومِ مطلقاً ، ألا ترى أن
قولك : اضرباً واضربوا وأضربي وأغزُ وارمِ وأخسِ ، ليس مبنياً
على السكون فوجبَ الاحتياجُ إلى التبيينِ على ما تقدمَ ، وقالَ
الكوفيونَ وهو مجزومٌ بلامٍ مقدرة^(١) ، وهذا خلفٌ من القولِ ،
لأنَّ حرفَ المضارعةِ وهو علةُ الأعرابِ ، فإذا انتفى فيجبَ
انتفاءُ الأعرابِ ، كما أنَّ الاسمَ إذا انتفى سببُ أعرابهِ وجبَ
انتفاؤه ، فهذا أجدرُّ ، فإن زعموا أنَّ حرفَ المضارعةِ مقدرٌ فليسَ

(١) انظر الانصاف ٢/٥٢٤ .

بمستقيم : لأن حروف المضارعة من جملة صيغة الكلمة كاليمين في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير (١) الميم كذلك تقدير حرف المضارعة ، والله أعلم بالصواب .

ومن أصناف الفعل المتعدي وغير التعدي

قال صاحب الكتاب : فالمعدي على ثلاثة أضرب الى آخره .

قال الشيخ : كل فعل توقف عقليته معناه على متعلق كقتل وعلم فانه لا يعقل معنى مثل ذلك لا بمتعلق ، لأنه من المعاني النسبية ، وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه فمثل ذلك هو المعنى المتعدي وغير المتعدي ما لا توقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك أن غير المتعدي بهذا التفسير توقف عقليته على فاعله ، لأن فاعله محله وليس متعلقا له ، ومن زعم أن الفعل لا توقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لأننا نعقل العام ولا يخطر ببالنا من يقوم به ولذلك نقول في حده صفة تعلق بالشيء على ما هو عليه من غير أن يتعرض الى ذكر النازل ، ولو كان الفاعل مأخوذاً في عقليته لوجب التعرض له في حده كما يجب التعرض لمتعلقه ، وليس بمستقيم فان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل ، وإنما لم تذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء بقولهم صيغة : لأن ذلك من معقوليتها ، وأما الزمان والمكان فواضح فساد قول من يزعم أنهما مما توقف عقليته الفعل عليهما فاننا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يمكن عقليته حقيقة مع الذهول عن ذلك ، نعم لا يوجد (إلا)

(١) في ل : (حذف) ، وما نرناه احسن .

كذلك كما أن الجسم لا يوجد^(١) إلا في مكان وزمان ، ولم يكن ذلك من حقيقته ، والمتدي على ثلاثة أضرب ؛ لأن المطلقات لا تزيد على ثلاثة ، فلذلك لم تزد الأفعال التعدية على ذلك مما تروق عقليته على واحد فهو المتدي الى واحد ، وكذلك المتدي الى اثنين والى ثلاثة .

قوله : وغير المتدي ما تخصص بالفاعل .

قال الشيخ : قد تقدم في بيان غير المتدي ما هو أوضح من قوله : لأن تخصصه بفاعله إنما هو أثر ما ذكرناه فكان التبيين به أولى .

(فصل) قوله : وللتعدية أسباب ثلاثة .

قال الشيخ : يعني أن ثم أفاظاً تزد على الفعل فيصير بها في المنى متوقفاً عقليته على أمر لم يكن قبل ذلك لا أنه لا يكون التعدى إلا به ؛ لأن الفعل يكون بجعل معناه متعدياً من غير شيء من هذه الزيادات ، وليس يعني أيضاً أن هذه الألفاظ باعتبار لفظها توجب أن يكون الفعل متعدياً ، بل لا بد من اعتبار معنى التصير وغيره ، فالتى للتصير هي التي تكون للتعدية ، ألا ترى أنك تقول أكب زيد ولا يوجب ذلك تعدية ، (ودوت المال ولا يكون ذلك تعدية)^(٢) ونجرت باقذور ولا توجب الباء تعدية^(٣) وأما إذا كان

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) في ل : (وإنما تكون للتعدية هذه الثلاث إذا كان معناها

التصير كانت للتعدية) .

مضاها التصيرُ كانتَ للتمدية ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : في ذهبٍ زيدٌ أذهبتُ زيداً صارَ متعدياً بالهمزةِ بسدِّ أنْ لم يكنْ ، لأنها أذادتِ التصيرَ معَ بقاءِ معنىِ الاولِ في أصلِهِ ، والتصيرُ لا يعقلُ إلاَّ بمتعلقٍ هو مصيرٌ ، فبهما^(١) وجدَ معنىِ التصيرِ اقتضى ذلكَ ويبقى الفعلُ على ما كانَ عليه قبلَ ذلكَ فلذلكَ إذا لحقَ غيرَ المتعدي حرفُ التصيرِ صارَ متعدياً الى واحدٍ ، والمتعدي الى واحدٍ يصيرُ الى اثنينِ والمتعدي الى اثنينِ يصيرُ متعدياً الى ثلاثةٍ •

قوله : وَغَصَبَتْ عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ •

قالَ الشيخُ : في المتعدي بحرفِ الجرِّ غيرِ مستقيمٍ إذْ معنىِ التصيرِ فيه به فتودُ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : غَصَبَتْ الضَّيْعَةَ وَغَصَبَتْ عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ فلا تجدُ « على » أذادتِ تصيراً فبطلَ أنْ يكونَ من قبيلِ ما نحنُ فيه • نعمُ يصحُّ أنْ يُقالَ في كلِّ جارٍ ومجرورٍ أنَّ الفعلَ [١٠٦ ر] نحنُ فيه كما تقولُ يتعدى الى الطرفِ وذيرهِ ، ولستأ نني هذا المتعدي ، فكانَ ذكرُ « على » للمتعدي في هذا المكانِ غيرَ مستقيمٍ •

(فصل) قوله : والافعالُ المتعديةُ الى ثلاثةٍ على ثلاثةٍ أُضربُ •

قالَ الشيخُ : الاولَ منقولٌ بالهمزةِ وهو فعلانِ بالاتفاقِ ، أعلمتُ وأرَيْتُ وبقيةُ أفعالِ القلوبِ مختلفٌ فيها فالصحيحُ أنَّها لا تجري هذا المجرى ، فإنَّ التعدي بالحقاقِ الهمزةِ ليسَ بقياسٍ فيما كانَ متعدياً الى واحدٍ فكيفَ في المتعدي الى اثنينِ ؟ ولا سيما إذا كانَ

(١) في ش : (وجدَّ) ، وهو وهم •

بابه ألقاظاً محصورةً ، وغاية ما مع القائل بذلك الحاقه بأعلمت
وأزيت وليس بالجد فإن الألقاظ في اللغة إنما يكون بعد علم
القاعدة بالاستقراء فيما كثر .

قوله : وضرب متعد إلى منقول واحد ، وقد أجرى مجرى
أعلمت لموافقته له في معناه فعديّ تعديته .

قال الشيخ : هذا الضرب متعد في الحقيقة إلى واحد ؛ لأنه
فعل لا يتوقف عقليته إلا على متعلق واحد فوجب أن يكون من
ذلك ، فإن زعم زاعم أن الثاني والثالث بالنسبة إلى أنبأت
وأخبرت كالثاني والثالث بالنسبة إلى أعلمت ؛ لأنك تجد تعلق
التبئين بهما تعلقاً واحداً فتلك شبهة ، ووجه التبيين في ذلك ، أن
الأعلام منقول عن علمت ، وعلمت الداخل على النسب يتعلق بالتبين
فلذا عدّيّ الهمزة صار متعدياً إلى ثلاثة فوجب أن يكون متعلقاً
بالثلاثة ، وإما المفعولان في باب أنبأت فهما نفس البناء والخبر
والحديث ، وهو نفس الفعل وإنما ذكر ليان نوع ذلك
الحديث والخبر ، ألا ترى أنك إذا قلت : رجع القهقري فأنما
يتصّب على المصدر (لأنه رجوع وإن كان لنوع [مخصوص])^(١)
فكذلك ههنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر ، وإن كان نوع
مخصوص بخلاف قولك : أعلمت فأنهما من متعلقاته لا من هذه
الجهة والسرّ فيه أن الأعلام يتعلق بصيّر ويحدث هو مركب
من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منهما نوعاً له فهو من
متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه وأما الأنباء والأخبار فيتعلق
بالخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق ، لأنه نفس الخبر وإذا

(١) (مخصوص) : زيادة عن ش

ذَكَرَ نَوْعَهُ كَانِ فِي الْمَعْنَى مُصَدَّرًا لِيَسَانَ النَّوْعِ ، يَبْقَى أَنْ يُقَالَ
 كَيْفَ صَحَّ أَنْ يَقَعَ مَا لَيْسَ بِفِعْلِ فِي الْمَعْنَى مُصَدَّرًا وَهُوَ الْمَفْعُولُ
 الثَّانِي وَالثَّلَاثُ . وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُصَدَّرًا بِاعْتِبَارِ
 كَوْنِهِ زَيْدًا قَائِمًا وَلَكِنْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ حَدِيثًا مَخْصُوصًا فَالْوَجْهُ الَّذِي
 صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْحَدِيثِ إِذَا قُلْتَ : حَدَّثَنِي زَيْدٌ عَمْرُوٌ مُنْطَلِقٌ ،
 هُوَ الَّذِي صَحَّ وَقَوْعُهُ مُصَدَّرًا ، مِثْلُ ذَلِكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ (١) إِذَا
 قُلْنَا : إِنَّ قَالٍ غَيْرٌ مُتَعَدٍّ ، فَالْحَدِيثُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْقَوْلِ بِهَذَا الْإِخْبَارِ
 كَمَا مَعْرُوفٌ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي بَابِ أَنْبَأْتُ وَأَخْبَرْتُ . فَإِنْ قِيلَ فَإِنَّمَا
 كَانَ عِنْدَكُمْ بِمِثَابَةِ مَا يَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَالْقَوْلُ يُخْتَارُ فِيمَا بَعْدَهُ
 الْحِكَايَةُ وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ كَذَلِكَ فَوَلَّ عَلَى الْمَخَالَفَةِ . فَالْجَوَابُ
 أَنَّ الْمَفْعُولَ أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ لِلْحِكَايَةِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَجَاءَتْ
 الْحِكَايَةُ فِيهِ تَمَلُّى حَسَبِ الْقَصْدِ بِخِلَافِ أَنْبَأْتُ وَأَخْبَرْتُ فَإِنَّهُ لَيْسَ
 بِهَذِهِ الْمِثَابَةِ . (فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يَكُونُ الْقَوْلُ لَا عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ
 كَقَوْلِكَ : عَنْ نَفْسِكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ (٢)) . فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا
 وَإِنْ قُدِّرَ قَلِيلٌ فَأَجْرِي مَجْرَى أَصْلِ الْبَابِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ .

وقوله : وقد أجرى مجرى أعلمته .

قال الشيخ : يريد بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث
 بانظر إلى مفرديهما لموافقتهما له في الصورة والتقدير بوجه . فإن
 قيل فما المنع أن يكون أنبا كأعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات
 أعلم فتكون مفعولات على الحقيقة . فالجواب أن الأعلام هو

(١) في ل : (هو الذي صح وقوعه مصدرًا مثل ذلك قلت زيد

منطلق)

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش

تصير غيرك عالماً و متعلق العلم ليس عالماً وإنما هو معلوم متعلق
 للعلم كمتعلق الضرب بالمضروب ثم يجعل في النفس حديث
 عن المعلوم وهي حقيقة أخرى غير المعلوم ، وإن وافقته في نسبة شيء
 [فالحديث في نفسه هو نسبة شيء الى شيء]^(١) فليس نسبة شيء الى
 شيء من متعلق الحديث ، بل هي نفس^(٢) الحديث بخلاف ما
 ذكرناه من المعلوم فإنه متعلق العلم ، وقد ذلك على أن الحديث
 مع حدث والجبر مع أخبرت ليس بمتعلق للمفعول ، بل هو
 هو^(٣) ، وأن المعلومات مع أعلمت [١٠٦ ظ] ليست بالعلم وإنما
 هي متعلق العلم فثبت الفرق بين أعلمت وحدث .

قوله : وضرب متد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه .

قال الشيخ : هذا الضرب إذا جعل فيه الظرف مفعولاً فهو
 على سبيل المجاز لا على التحقيق . مثله في قولك : ضرب يوم
 الجمعة ولا يتحقق الاتساع في مثل ذلك إلا إذا بُني المفعول أو
 أُضمر من غير « في » ، وإلا فلا حاجة إلى إخراجهِ عن أصلهِ مع
 استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ، ومن التحوين من أبى
 الاتساع في الظروف في الأفعال ذات المفعولين ، وسببه أن جعل
 الظرف متسعاً فيه وإنما هو على التثنية بالمفعول به وإنما يحسن
 ذلك فيما كثر ، والمتعدي إلى ثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي إلى اثنين
 وإلى واحد فلذلك كره بعضهم الاتساع فيه إذ ليس من الأفعال
 ما يتد إلى أربعة فثبته هذا به .

(١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل
 (٢) في ب : (نسبة) ، وهو تحريف .
 (٣) (هو) : ساقطة من و .

(فصل) قوله: والمتعدي، وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا
المفعول به من المفاعيل الاربعة •

قول الشيخ: يضي المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه؛ لأن هذه كنهها نسبة المتعدي وغير المتعدي اليها
واحد^(١) فكما انتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي، وكذلك
ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز وغيره حكم المتعدي وغير
المتعدي في نصبه سواء •

ومن اصناف الفعل البثي للمفعول

قول صاحب الكتاب: هو ما استغنى عن فاعله فقيم المفعول
مقامه وأسند اليه مدولاً عن صيغة فعل الى فعل الى آخره •

قال الشيخ: قد أترض على قوله: ما استغنى عن فاعله
لأن ارفوع عنده^(٢) ههنا فاعل^(٣) على ما تقدم من مذهبه في أن
مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك حدّ الذاعل بما يدخله في
حدّه واذا كان فاعلاً فكيف يستقيم أن يقول: ما استغنى عن
فاعله (وأقيم المفعول مقامه؟ وهل هذا إلا تصریح منه بأن
الرفوع هنا غير فاعل • وأجيب عنه بأنه أراد أن الفاعل على
ضربين: فاعل قام به الفعل وواعل أسند اليه الفعل من غير

(١) في و: (فلماً) وهو تحريف •

(٢) عنده: ساقطة من ش •

(٣) فاعل: ساقطة من ش •

قيام به ، فقوله : « ما استثنى عن فاعله ، (١) أراد به فاعله الذي يقوم به الفعل ، فعلى هذا يصح أن يكون (٢) هذا فاعلاً أيضاً لأنه داخل تحت حد (٣) المفاعل الذي ذكره ولا يخرج به كونه فاعلاً بذلك الاعتبار عن أن يكون مفعولاً في المعنى لأن الجهة التي كان بها مفعولاً في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلاً . وقوله : « معدولاً عن صيغة فعل الى صيغة فعل ، يريد بصيغة فعل أُسندت [صيغته] (٤) على جهة قيامها بمحلها . ويقوله : « فعل ، كل صيغة أُسندت لا على جهة قيامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مقوَّح الفاء والعين ولا فعل الذي هو مضموم الفاء مكسور العين ، لأنَّ سلم واستخرج مندرج تحت فعل وإن لم يكن على وزنه (واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل وإن لم يكن على وزنه) (٥) لأنَّ المتصوِّد ما ذكرناه ، فاذن صيغة فعل علم على كل فعل أُسند على جهة قيامه ، وفعل علم لكل صيغة أُسندت لا على جهة قيامه ، فندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه . قوله : « ويسمى ، هذا الفعل الموضوع له صيغة فعل ، فعل ما لم يُسم فاعله ، » .

قوله : « والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها . »

قال الشيخ : يريد أنه يصح أن يُسند الفعل الذي حذف فاعله باعتبار قيامه به الى أي المفاعيل شئت إلا ما

-
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٢) في ش : (المعنى) ، وهو خطأ .
(٣) (حد) : ساقطة من ش .
(٤) (صيغته) : زيادة عن ش .
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

استأه ، وهو المفعول الثاني في باب علمت ، والثالث في باب
أعدت ، والمفعول له والمنعول منه ، فأباً الأول والثاني ، فائماً
استمع أن يُسندَ إليه الفعل لأنه مسند في المعنى ، لأن قولك :
علمت زيدا قائماً مسنداً فيه قائم إلى زيد فلو ذهب تسند علمت
إلى قائم وهي جملة واحدة لجعلت قائماً مسنداً إليه فكرهوه لذلك
مع الاستثناء منه لأنه إذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر ،
وإذا لم يكن بد من ذلك الآخر فالتمروا الأسناد إليه حتى لا يلزمهم
ما ذكروا ، والمفعول الثالث في باب أعلمت كذلك . وأمّا المفعول
له فائماً لم يبين لِمَ لم يُسمَّ فاعله لأحد أمرين : أحدهما أنه في
المعنى كأنه جواب لسائل سأل عن العاة فلو ذهب [١٠٧ و] تقيمه
مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه ، والثاني أنه مقدر باللام وهي
فيه غالباً واللام لها معنى غير ذلك فلو ذهب تقيمه هذا المقام لم
يُعلم أنه من هذا القبيل فترك لذلك . وأمّا المنعول معه فاستمع
لأمرين أيضاً أحدهما أن حرف النطب يستدعي مقدماً ، فلو
حذفه لذهب ما يستدعيه ، والآخر أن أقمته هذا المقام يخرجهُ عن
حقيقته ؛ لأن معنى كونه مفعولاً معه أنه مشترك بينه وبين فاعل
في الفعل ، فلو حذف الفاعل ذهب المشاركة فزال كونه منعولاً
معه فلم يستقم لذلك .

(فصل) قوله : وإذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد إلى

آخره .

قال الشيخ : يريد أنه لا يقوم مقام الفاعل إلا واحد ،
ويبقى ما كان على ما كان فلذلك تقول : أعلم زيد عمراً خير
الناس ، برفع زيد ، ونصب ما عداه ؛ لأنه لم تدع ضرورة إلا

إلى المسندِ إليه ، والمسندُ إليه لا يكونُ إلاّ واحداً فوجبَ أن يبقى
ما عداهُ على حاله .

(فعل) قوله : والمفعول به الماعدي إليه بغير حرفٍ من
الفضلِ على رائرٍ ما بُنيَ إلى آخره .

قولُ السَّيخِ : يريدُ أنَّ المفعولَ بهِ . لسريعٍ إذا وُجِدَ مع
بقيةِ المفاعِلِ لا يُقامُ مقامَ النازلِ سواءً . هذا مذهبُ البصريين ،
والكوفون يختارونه ولا يوجبونه^(١) ، والسرُّ في وجوبه أنَّه إذا
حُذِفَ الفاعلُ فلا وُلِيَ أنْ يُقامَ مقامه ما كان أقربَ إلى الفعلِ ،
وليسَ في المفعولِ ما هو أقربُ إلى الفعلِ من المفعولِ بهِ ؛ لأنَّه من
معتولته كما أنَّ الفاعلَ من معتولته ، وإذا حُذِفَ أحدهما وجبَ
إقامةُ الآخرِ مقامه ولا يردُّ على ذلك إلاّ المفعولُ المطلقُ فإنَّه
أقربُ إلى الفعلِ حيثُ كانَ واصلاً إليه بغيرِ واسطةٍ . فالجوابُ
عنه أنَّه ليسَ فيه دلالةٌ زائدةٌ ، بل هو في المنى نفسُ الفعلِ ،
والغرضُ إقامةُ شيءٍ تُسندُ إليه فلو أوفته أسندتَ الشيءَ إلى نفسه
فكانَ متمتعاً من حيثُ المعنى بخلافِ ما ذكرناه ، فإن قيلَ فقولك :
ضربَ ضربٍ شديدٍ وأمثالهُ يستقيمُ إقامتهُ مقامَ الفاعلِ وفيه معنى
زائدٌ^(٢) على معنى الفعلِ فلمَ لم يكنِ أوّلِي ؟ فالجوابُ عنه من
وجهينَ : أحدهما أنَّه لم يخرجْ عن كونه كأنَّكَ نسبتَ الشيءَ إلى
نفسه ، لأنَّ الضربَ الشديدَ ضربٌ فكنَّ غيرهُ أوّلِي إذا وُجِدَ ،
والآخرُ هو أنَّكَ لم تسندْ إلى ضربٍ خاسٍ ولذلك تحكَّمْ على
شديدٍ بأنَّه صفةٌ وإنَّما تكونُ الصفةُ بعدَ تَمَةِ الاسمِ ، فمصار

(١) انظر شرح الأشموني ٦٧/٢ .

(٢) في ش : خرم بمقدار ورقتين من الاصل .

قولك : ضُرِبَ ضَرْبٌ وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ^(١) في أنَّ الاسنادَ الى (ضرب) فيهما سواءٌ ، فإنَّ قيلَ فللمنعولِ به المتعدي اليه بحرفٍ هو في المعنى مقتضى الفعل ، فلمَ كانَ المفعولُ به بغيرِ حرفٍ أولى ، وقد قلتَ : إنَّ الأولويةَ فيه على بقيةِ المفاعيلِ لأجلِ الاقتضاءِ والفعلُ يتضمَّنُ جميعاً اقتضاءً واحداً ؟ فليجوابُ أنَّ العربَ لما عدتْ الفعلَ الى أحدهما بنفسه والى الآخرِ بواسطةِ فصارَ في الصورةِ كأنَّهُ أقوى منه باعتبارِ الفعلِ فجملوهُ أولى لذلك ، فإنَّ قلتَ فهبَّ أنَّ المنعولَ بغيرِ حرفٍ أولى منه فلمَ لا يكونُ المفعولُ بحرفٍ مقدماً على بقيةِ المفاعيلِ التزاماً ، لأنَّهُ من مقتضى الفعلِ وليستْ تلكَ من مقتضياته ؟ فالجوابُ أنَّه لما كانَ متمدياً اليه بحرفٍ أجروه مجرى أمثاله مما يتعدَّى اليه الفعلُ بحرفٍ جرٍّ ليكونَ البابُ كله على حالٍ واحدةٍ ، فأجروا قولهم : استغفرتُ اللهَ من الذنبِ ، أعني من الذنبِ مجرى قولهم : استغفرتُ اللهَ في الدارِ ، أعني في الدارِ ، وإنَّ كانَ من الذنبِ من مقتضياته وليسَ في الدارِ مثلهُ في اقتضاءِ الفعلِ لما شاركه في بابِ الجارِّ والمجرورِ فجعلَ الحكمُ في الجميعِ سواءً ، وإنَّ كانَ ذلكَ أولى ولكن لا على سبيلِ الالتزامِ .

قوله : وأما سائرُ المفاعيلِ فمستويةٌ إلاَّ قدَّامَ الى آخره .

(قول الشيخ : يعني أنَّها - واءٌ في صحةِ بناءِ الفعلِ لك ، واحدٍ منها ومثلُ ما استخفَّ بزيدٍ ، الى آخره وبينه)^(٢) .

(فصل) قوله : ولكَ في المفعولينِ المتغايرينِ أن تسبَّ الى أيَّهما شئتَ .

(١) (شديد) : ساقطة من ر
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قال الشيخ : هذا الإطلاق يُؤمُّ أَنَّهُ يجوزُ مطلقاً وشرطه
 أن لا يقع لبسٌ ، فلو قلت : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ لم يُفهمَ مقامُ
 الفاعلِ إلاَّ الأولِ ؛ لأنَّكَ لو أقمتَ كلَّ واحدٍ لوقع اللبسُ فلا
 يُعرفُ الآخذُ من المأخوذِ ، وكذلك لو لم تبين للمفعولِ به قلتُ :
 أعطيتُ العبدَ الجاريةَ لكان تقديمُ الآخذِ معتبراً خوفاً للباسِ
 وكذلك إذا قلتُ : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً فلأنَّه لا يجوزُ تقديمُ
 المفعولِ الثاني على الأولِ إلاَّ عند انتفاء [١٠٧ ظ] اللبسِ ، لو
 قلتُ : أعلمتُ عمراً زيداً قائماً ، وزيدٌ هو المعلمُ لم يجوزُ ثلثاً
 يلبسُ ، وكذلك إذا بنيتُ لِمَا لم يُسمَّ فاعلهُ لم يُقَمَّ مقامُ الفاعلِ
 إلاَّ الأولِ لثلاثِ لباسٍ إلاَّ أنَّكَ إذا أقمتَ الأولِ في البابينِ مقامِ
 الفاعلِ جازَ التقديمُ والتأخيرُ لانتفاء اللبسِ ، ألا ترى أنَّكَ إذا
 قلتُ : أُعطي العبدَ الجاريةَ ، وأُعطي الجاريةَ العبدَ كان اللبسُ
 منتفياً بخلاف حاله في المنسوبِ فإنَّكَ لو قدَّمتَ وقع اللبسُ ، ألا
 ترى أنَّكَ إذا قلتُ : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ فمفهومٌ أنَّ العبدَ هو
 الآخذُ ، فلو ذهبتَ تقولُ : أعطيتُ الجاريةَ العبدَ فتقدم ، وأنتَ
 تقصدُ المعنى الأولِ وقع اللبسُ إذ الأعرابُ مخصوصٌ في أحدهما
 يميزه فكذلك بابُ أعلمتُ عند تسميةِ الفاعلِ وعند حذفه حكمه
 ما ذكرناه من لزومِ تقديمِ المفعولِ الأولِ عند تسميةِ الفاعلِ خوفِ
 اللبسِ ، ومن وجوبِ إقامةِ المفعولِ الأولِ مقامِ الفاعلِ عند حذفه ،
 فإذا قامتِ قرينةٌ تبيِّنُ المرادَ فيهما جازَ التقديمُ فيهما جميعاً عند
 تسميةِ الفاعلِ ، وجازَ إقامةُ أيَّهما شئتَ مقامَ الفاعلِ عند حذفِ
 الفاعلِ ودلالةُ قولك : أعطيتُ زيداً درهماً فيجئزُ أن تقولَ : أعطيتُ
 درهماً زيداً لأنَّه لا يلبسُ إذ معلومٌ أنَّ زيداً هو الآخذُ ، وجائزُ
 أن تقولَ : أُعطي درهماً إذ لا يلبسُ ، وكذلك إذا قلتُ : أعلمتُ
 زيداً الكتابَ مستعاراً ، فيجوزُ أن تقدمَ إذ لا لبسَ في أن زيداً هو

المُعَلِّمُ لاسْتِحَاةِ اَعْلَامِ الكِتَابِ ، وَجَائِزُ أَنْ تَقُولَ : أَعْلِمَ زَيْدًا
 الكِتَابُ مُسْتَعَارًا لانتفاء اللبسِ إِلَّا أَنْ أَقَامَةَ المَفْعُولِ الأوَّلِ وَإِنْ
 التَّفِيءُ اللُّبْسُ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ فِي المَعْنَى ، وَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَقَامَتِهِ مَقَامَ
 الفَاعِلِ وَكَذَلِكَ المَفْعُولُ الأوَّلُ فِي بَابِ أَعْلَمْتُ ، لِأَنَّهُ فِي المَعْنَى عَالِمٌ
 فَكَانَ مِثْلُ زَيْدٍ فِي الإِعْطَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ •

وَمِنْ أَصْنَافِ الفِعْلِ أَعْمَالُ القُلُوبِ

قوله : وهي سبعة إلى آخره •

قال الشيخ : هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها لحكم الذهن
 يتعلق بشيء على صفة ، فإذلك اقتضت مفعولين ، وفائدتها الأعلام
 بأن النسبة حاملة تَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ ، فَإِنْ
 الخَبَرُ قَدْ يَكُونُ عَنْ عِلْمٍ وَقَدْ يَكُونُ عَنْ ظَنٍّ ، فَإِذَا قَصِدَ التَّعَرُّضُ
 لِتَعْرِيفِ مَا الخَيْرُ عَنْهُ أَتَى بِالفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى ذَاتِ وَأَدْخَلَ تَلَى
 المَنْعُولِينَ المَذْكُورِينَ •

قوله : إذا كنَّ بمعنى معرفة الشيء على صفة •

قال الشيخ : فيه مسامحة ؛ لأنها ليست كلها للعلم وإنما
 بعضها كذلك ، ثم لو قَدَّرَ أَنَّهَا لِلْعِلْمِ لَمْ يَحْسُنِ التَّعْيِيرُ عَنْهُ بِمَعْرِفَةِ
 الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ؛ لِأَنَّ لِنَظْمِ المَعْرِفَةِ إِنَّمَا وَضِعَ لِأَحَدٍ مَدْلُولِي
 العِلْمِ ، وَهُوَ التَّعْلُقُ بِالمَقْرُودِ خَاصَّةً وَطِلَاقَةً عَلَى العِلْمِ بِالإِعتبارِ الأخرِ
 عَمْرٍ مَحْتَقٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عَرَفْتُ زَيْدًا قَائِمًا فَإِنَّمَا تَحْكُمُ
 تَلَى القَائِمِ بِالحَالِ دُونَ الخَيْرِ فِي المَعْنَى ، وَإِذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ زَيْدًا
 قَائِمًا أَحْتَمِلُ الحَالِ وَأَحْتَمِلُ المَفْعُولَ الثَّانِي الَّذِي هُوَ فِي المَعْنَى خَيْرٌ ،
 فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ الفَرْقُ بَيْنَ مَعْنَى هَذِهِ الأَعْمَالِ وَبَيْنَ المَعْرِفَةِ مِنَ
 الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ •

(فصل) قوله : وَيُسْتَعْمَلُ أُرَيْتُ اسْتِعْمَالُ ظَنَنْتُ •

قال الشيخ : وأصل أُرَيْتُ ههنا أن يكون معدي بالهمزة عن رأيت التي بمعنى علمت^(١) فاستعملت بمعنى ظننت لما كثرت في كلامهم وكثر الخبر عن ظن فجرت للظن ، وكذلك ما تصرف منها ، ويتولون في الاستفهام خاصة : متى تقول زيدا منطلقاً ، ؟ بمعنى تظن • يريد أن فعل القول إذا كان مستقبلاً للمخاطب مستفهماً عنه جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة ، وسرّه ما تقدم من أن القول إنما حكيت الجملة بعده لما كان أكثر ما يطلق على حكاية ما قيل لفظاً ومعنى ، فلما كان ههنا واقعاً وقع معنى ما لا يسمح أن يكون حكاية أعمل عمله ، وقول النحويين : إنه بمعنى الظن تدايح وإلا فقد يقال في هذه المائة ومتى تقول زيدا منطلقاً ؟ بمعنى ما تتقدم أو ما تعلم أو ما تظن ، ولو كان بمعنى الظن لم يسمح الاستفهام بها عملاً يعلم ولا الجواب بها يكون معلوماً ، ونحن نعلم خلافه • « وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت ، يعنى في عمله لما رأوه متعلقاً بجزئين كتظن العلم والحسبان أجروه في نصب متعلقه إذا ذكروا ، فالحق إذن إن القول على حاه في المعنى الأصلي ، وإنما حسن إجراؤه فيما ذكرناه لما كان موافقاً لأفعال القلوب في المتعلق وقد تقدم الفرق بينهما من جهة أن متعلق [١٠٨ و] القول ليس كمتعلق الحسبان ؛ لأن متعلق الحسبان مفعول به محقق بمنزلة المفعولين في أعطيت زيدا درهماً ، ومتعلق القول في المعنى هو القول ، وإنما تكون فيه خصوصية بذكر خاصته فيتوهم أنه متعلق له كذلك (كما توهم أن المفعولين الثاني والثالث في (أنبأت) وأخواتها متعلق لها كمتعلق

(١) في س : (علمته) ، وهو تحريف •

(أعلنت) وليس كذلك^(١)، فأذن ضعف نصب المفعولين في باب (قلت) وقوي نصب المفعولين في باب (أبانت)، وقوي النصب^(٢) في الاستفهام التذكيري لما كان الأمر المقوي للحكاية مفقوداً .

(فعل) قوله: ولها ما خلا حسبت وخذت وزعمت معان أخر لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً .

قال الشيخ: لأنّ تعديتها الى مفعولين إنّما كان بانظر الى اقتضائها الجزئين، فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا يقتضي إلاّ أمراً واحداً وجب ألاّ يمدى إلاّ الى واحد؛ لأنّ التعدي أمرٌ معنوي فثبت بتعدد متعلقه، وإفراجه على حسب المعنى، وكذلك ظنت إذا أردت بها الاتهام؛ لأنّ الاتهام إنّما يقتضي متهماً، وكذلك علمت إذا قدمت بها فلم تلم الشيء في نفسه إنّما تقتضي واحداً، وفسرنا بعرفته، لأنّ ونحو عرفته ذلك خاصة، وبهذا يتبين أنّ تفسير الجميع بالمعرفة أولاً غير سديد .

قوله: ورأيتُه بمعنى أبصرته .

قال الشيخ: لأنّ الإبصار إنّما يقتضي واحداً، ووجدت الضالة، أصبتها في نفسها، وكذلك رأيتُ الشيء بمعنى برته أو عرفته، قوله: «أو عرفته» (فيه نظر) إذا لم يشب رأيتُ الشيء في نفسه بمعنى عرفته وإنّما يشب رأيتُه بمعنى علمته على صفة^(٣) وبمعنى أبصرته بمعنى، فاستعمال أريت على معنى

-
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٢) انتهى الخرم : في ش .
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

عرفتُ على خلاف ذلك ، ولا يستقيم الاستدلال بقوله تعالى :
 { وَأَرْزَأْنَا مَنَاسِكَنَا } (١) ، [فَإِنَّهُ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي عَرَفْنَا] (٢)
 لظهوره في أبصرتنا .

قوله : وأقول أن زيدا منطلق ، أي : أخوه بذلك .

قل الشيخ : يوهم أن المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح ،
 والتحقيق أن المعنى واحد في الموضعين ، وكذلك إذا قلت : أقول
 زيدٌ منطلقٌ ؟ وأقول زيدا منطلقاً ؟ في أن المعنى واحد ، وهو
 السؤال عما قام به [من] (٣) القول الذي هو مختص بهذه
 النسبة ، ووجه النسب كوجه نصب مفعولي علمت كما تقدم ،
 ووجه الرفع ما تقدم من قصد حكاية الجملة ، وإنما لم يذكر
 أن زعمت لها وجهان أيضاً مثل غيرها من الأفعال مع أنهم يقولون :
 زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت المتعدية إلى مفعولين ، لأنه
 قصد إلى استعمال هذه الألفاظ مع بقائها أفعالاً من أفعال القلوب .
 فإن قيل فرأيت إذا كانت من رؤية العين فهي بمعنى أبصرت
 وأبصرت من أفعال القلوب . ولجواب أنها وإن كانت للابصار
 فمعناها أيضاً علم بالحاسة ، فلم يخرج عن معنى العلم وكذلك إذا
 وردت الضالة بمعنى أصبتها ، فإن وجدت مثله ثم ، إلا
 أنه ثم بمعنى أصبتها تلي صفة وههنا أصبتها في نفسها فكانت مثلها
 وليس كذلك زعمت بمعنى كفلت مع زعمت التي من هذا الباب .

(فصل) قوله : ومن ختمتها أن الإقتصار على أحد المفعولين

إلى آخره .

(١) سورة البقرة الآية : ١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ب ، ش .

(٣) (من) : زيادة عن ل .

قال الشيخ : وإنما اخصتْ بامتناعِ الاقتصارِ على أحدٍ
مفعولها لأنها في مفعولها بخلافِ بابِ كسوتٍ ، فإنه لا ربطَ بين
مفعولها فذلكَ جازَ ذكرُ أحدهما دونَ الآخرِ بخلافِ هذا البابِ .

قوله : فأما المفعولانِ معاً فلا عليكَ أنْ تسكتَ عنهما في
الباينِ .

قال الشيخ : يعني هذا وبابِ كسوتٍ ، وقد اختلفَ الناسُ في
جوازِ قطعها عن المفعولينِ من غير أنْ تترنَّ بها زيادةٌ فائدةٌ ، فمنه
بعضهم نظراً إلى أنه لا يخلو أحدٌ عن علمٍ وحسبانٍ ، (فلو قيلَ
علتُ وحسبتُ لم تكنْ فيه فائدةٌ فيكونُ امتناعه لامتناعِ فائدته وهو
وجهٌ قويٌّ في ذلك^(١)) ، (أو لأنْ هذه الأفعالَ قد تلقيتُ بما يتلقى
به القسمُ فكما لا بدُّ للقسمِ من جوابٍ ، فكذلكَ لا بدُّ لهذه الأفعالِ
من مفعولينِ^(٢)) . واستدلَّ الآخرونَ بقولهم : { مَنْ يَسْمَعُ
يَخْلُ }^(٣) ، فقد ذكرَ الفعلَ مقطوعاً عن المفعولينِ وعن الزيادةِ .
وأجيبَ بأنَّ هذا مثل^(٤) قد علِمَ مناهُ وكانت الزيادةُ معلومةً
إذْ المفعولانِ محذوفانِ ، لأنَّ مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ المسموعِ
صحيحاً إذْ لا معنى من يسمعُ من يركنُ إلى الاستماعِ ، (أو لأنَّ
هذا مثلٌ والمثلُ غيرُ مقيسٍ [١٠٨ ظ] عليه^(٥) . وقد اعترضَ

(١) ما بين القوسين : في ش متأخر عما بعده .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) مثل يضرب في مجانبية أخبار الناس ، لأنه من يسمع أخبار
الناس ربما يعني صحتها ، والشاهد فيه حذف مفعولي يخل ،
فرائد اللال في مجمع الامثال ٢/٢٦٣ ، ابن يعيش ٨٣/٧ .

(٤) (مثل) : ساقطة من ب ، ت .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

بقولهم : ظنتُ ذلكَ ، وهو اقتصارٌ على أحدِ المفعولينِ وأجيبَ عنه
 بأنَّه إشارةٌ إلى الظنِّ المندلولِ عليه بظنتُ والمفعولانِ محذورانِ ؛
 لأنَّ ذلكَ إنّما يُقالُ بعدَ تقديمِ ذكرِ ما يسمحُ أنْ يكرِّرا مفعولينِ
 كقولِ قائلِ ظنتُ زيدا قائماً فتقولُ : ظنتُ ذلكَ أي ظنتُ ذلكَ
 الظنِّ ، أي ظناً مثلهُ ، وإذا اشيرَ إلى ظنِّ مخصوصٍ
 وجبَ أنْ يكونَ مفعولاً في المعنى مثلها فيحذفُ للعلمِ
 انظنَّ ، أي ظناً مثلهُ ، وإذا اشيرَ إلى ظنِّ مخصوصٍ بمطلقٍ
 به ، ومن ثمَّ وهمَ بعضهم في أنَّ ذلكَ إشارةٌ إلى المفعولينِ جميعاً
 وجوزَ مثلَ ذلكَ لما كانَ عبارةً عن المفعولينِ كما جوزَ أنباءُ ، ذلكَ
 وقتَ لهُ ذلكَ ، وهو في موضعِ الجملةِ فكذلكَ هنا ، وهذا غلطٌ
 فإنَّ مفعولي أنباءٍ وأخواته وما يقعُ بعدَ القولِ ليسَ من مقتضياتِ
 الأنباءِ ، والقولُ وإنَّما هو أنباءٌ والقولُ بعينه ولكنَّه على وجهٍ من
 التخصيصِ ، ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من
 النبا ، وقولك : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من القولِ فوضحَ أنه
 مصدرٌ بحقِّقٍ وإنَّما وقعتُ صورةٌ هي صورةُ الجملةِ ؛ لأنَّ النوعَ
 المخصوصَ منه لا يكونُ إلاً كذلكَ ، فجاءتِ الجملةُ من ضرورةِ
 التخصيصِ فإذا عدلَ عن التخصيصِ جاءَ المصدرُ فيه بفرادٍ ،
 فتقولُ أنباءُ الأنباءِ وأنباءُ ذلكَ تعني الأنباءِ ، وليسَ مفعولاً ظنتُ
 وحسبُ كذلكَ فإنَّه من متعلقه ووضعهُ أنْ يتعلقَ بالشيءِ على
 صفةٍ فإذا علقهُ هنا بالحديثِ بجملةٍ احتجَّتْ إلى صفةٍ يكونُ
 الحديثُ تابعاً وإلاً خافتَ وضعهُ ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ إنَّه لما
 تضمنَ الصفةَ والذاتَ جميعاً أغشى عن ذكرهما مفلينِ فإنَّك
 أوقعتَ الظنَّ على الجملةِ بلفظٍ واحدٍ على أنَّه الأولُ ، وذلكَ
 يوجبُ ذكرَ الصفةِ ، ولو ذكرتَ الجملةَ مفصلاً وأنتَ تعني بها
 الحديثَ ، وإنَّه مضمونٌ بكلامه أنْ تذكرَ صفةً أخرى يكونُ عليها

الحديث ' فهذا أجدر ' ، فوضح بذلك أن ذلك في ' ظنت ' ذلك ،
 لا يستقيم جعله مفعولاً لا لحديث ولا لغيره ، ووجب جعله مصدرأه
 وتقول : ' ظنت ' به إذا جعلته مكان ظنك ، فيكون المفعولان أيضاً
 محذوفين ويكون به فضلة كما ظن ليان موضع الظن لا على أنه
 أحد المفعولين كما تقول : ' ظنت ' في الدار ، إلا أن الفرق بينهما أن
 الدار ظرف محقق لارتوخ الظن فيه ، والمجرور [ههنا] ' ظرف
 مقدر للحل ما تعلق به الظن ، ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع
 مثل ذلك كان مستقيماً لقولك : ' ظنت ' بزيد وجهه حسناً فوجهه
 حسن هما المفعولان ، وبزيد إنما ذكر ليتين به محل ما تعلق
 به الظن وهو مع حذف المفعولين أحسن لنيانه بالفائدة ، ومع المفعولين
 تقل ' زائدة ' ، لأن المفعولين يحصل منهما ذلك ، وقول من قال :
 إنه مفعول بديل قولهم : ' ظنت ' به خيراً لا يستقيم لما تقدم من أنه
 خلافه وضعه ، ووجهه أنه مصدر أيضاً أي ظن خيراً كما تقول :
 ' ظنت ' سوء وظنت سوء بمعنى واحد ، الذي يدلك على ذلك أيضاً
 أنك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيماً لقولك :
 ' ظنت ' بزيد خيراً وده ' بقاء ، فذكرت المفعولين في قوله تعالى :
 { يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ } (١) ، فقوله خيراً
 الحق وظن الجاهلية مصدران أحدهما للتشبيه والآخر توكيداً
 لغيره والمفعولان محذوفان أي إخالق وعده خلاصاً ، فهذا مما
 يبين به أن في قولك : ' ظنت ' به ليس مفعولاً لظنت ، فإن
 جعلت الباء زائدة بنزلتها في القى يده لم يجز السكوت عليه ،
 جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت
 ' ظنت ' بزيد قوماً وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله : ' فان جعلت
 الباء زائدة ، فاته يومهم صحة ذلك وليس بصحيح .

(١) (ههنا) : زيادة عن ل ، ب .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .

(فصل) قوله : ومن خصائصها أنها اذا تقدمت أعملت

الى آخره .

قال الشيخ : أمّا اذا تقدمت فالوجه الأعمال وهو الثابت كثيراً ، وقد نُقلَ جوازُ الالغاءِ ولا بُدَّ فيه ؛ لأنَّ المعنى في صحة الالغاء قائمٌ تقدمت أو تأخرت ، (وهو أن متعلقها له إعرابٌ مستقلٌ قبل دخولها فُجِّلَ بعد دخولها على أصله وجُمِلت هي قيدٌ مضافها خاصة ، وهذا حاصلٌ تقدمت أو تأخرت)^(١) ، وإنما كثرَ أَعْدالها مقدّمةً لأنَّ المتتضي اذا تقدّم كان أقوى منه اذا تأخرَ بدليل قولهم : لزيدٍ [١٠١] ضربتُ وامتناعُ ضربتُ لزيدٍ ، واذا كان كذلك فلا بُدَّ في التزامِ النصبِ عند التقدّمِ إذ القوةُ ، واذا توسطتْ أو تأخرتْ حصلَ بعضُ الضعفِ فيقوى الرجوعُ الى أصلِ مفعولها كما تقدّمَ فحصلَ من ذلك أنها اذا تقدمت قوى الأعمال أو التزمَ على قولٍ ، واذا توسطتْ كان الالغاءُ أقوى منه اذا تقدمتْ ، واذا تأخرتْ كان الالغاءُ أقوى منه اذا توسطتْ .

قوله : ويُلغى المصدرُ الغاءَ الفعلِ .

قال الشيخ : لأنَّ الفعلَ مرادٌ فيجوزُ الغاؤه وإعماله إذ الجميعُ سواء ولا يكونُ الالغاءُ في سائرِ الافعالِ ، يعني : في بقيةِ الافعالِ من جهة أن متعلقاتها غيرُ مرتبطة بانفسها حتى تبقى على حالها . ألا ترى أن قولك : أعطيتُ زيدا درهماً لو أُلغيتْ لم يستقم أن ينتظمَ زيدٌ مع الدرهمِ كلاماً إذ لا رابطَ بينهما قبل ذلك ولا بعدهُ بخلاف ما نحن فيه .

(١) ما بين القوسين : سناخت من ش .

(فصل) قوله : ومنها أنّها تعلق .

قال الشيخ : وانفرق بين التعلق والالغاء أنّ الالغاء عبارة عن العمل مع جواز الأعمال لبقائها على أصلها ، والتطبيق قطعها عن العمل لمنازع منع من أعمالها وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لأنك لو عملتها جعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معبولا لِمَا قَبْلَهُ فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده . فوجب الالغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المضي ، لأنّه متعلق الظنّ إلاّ أنّه جملة مستقلة ، وكونه متعلقاً للظنّ باعتبار المضي لا يخرجّه عن أن يكون له صدر الكلام ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد ما ضربته أو زيد هل ضربته ؟ لم يخرج بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكون له صدر الكلام ؛ لأنّه وقع في جملة في صدر الكلام ، فقد وفرّ عليه ما يقتضيه فكذلك هنا ، وإذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند إليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني ، وقد اختلف في علمت هل قلم زيد أم عمرو ؟ فجرّزه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت زيد عندكم أم عمرو ؟ فأما من أجازته فنّه نظر إلى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين (١) مثلها في [قولك (٢)] : أزيد قائم أم عمرو ؟ والذي منع زتم أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلاّ بتأويل وهو أن يكون ما يقال في جواب الاستفهام مع أم أحد الشئيين منسوباً إليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على صفة ، فاذا قلت علمت أزيد عندك أم

(١) (مثلها) : ساقطة من ش .

(٢) (قولك) : زيادة من ر .

عرو^(١) ، فعناه ' علمت ' أحدهما ميماً على صفة وهو كونه ' عندك ' لأن ذلك الذي يقال في جوابه ، وأما إذا قال : هل زيد قائم ؟ فليس جواب هذا نسبة القيام إلى زيد أو نفيه حتى يصح أن يقال إن العلم إذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع أم وإنما جوابه ' نعم ' أو ' لا فهو غير متعين ، فكيف يصح تعلق العلم بسؤال ذلك ؟ ويُجاب ' بأن معنى (نعم) زيد قائم ، ومعنى (لا) ما زيد قائماً ، ولولا ذلك لم يستقم أن يكون ' نعم ' أو ' لا ' كلياً ، فصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب ، وهو لصحح التعليق ، ومثل الهزرة وأم علمت أي الرجلين جاءك وما أشبهه مما معناه طلب التمين فهو في الجواز سواء .

قوله : ' ولا يكون التعليق في غيرها ' .

قال الشيخ : ليس بمستقيم على ظاهره فإن عرفت وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق أيضاً وكذلك ما أشبهها من أفعال القلوب تعلق أيضاً مع الاستفهام ، نعم التعلق مخصوص بأفعال القلوب دون سائر الأفعال وسببه مع النفي والابتداء ما تقدم من أنها جملة مستقلة دخل عليها ما يصدر من عمل الأول فيها فاستقام ذكرها مقطوعة عن أعمال القطر فيها ، وليس لتعلق من مطلقات الأفعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقها كما أنه لم يستقم الغاؤها لقوات ذلك المعنى وسببه مع الاستفهام في المتعدية إلى مفعولين ما ذكرناه إلى واحد ، إن المقصود علمت جواب ذلك وهذا إنما يستقيم مع العلم دون غيره^(٢) ، فلذلك لم يتعلق إلا أفعال القلوب .

(١) في س : (كان) ، ولا تستقيم معها المعنى .

(٢) (غيره) : ساقطة من س .

(فعل) قوله: ومنها أنك [١٠٩ ظ] تجمع فيها بين ضميري

الفاعل والمفعول الى آخره .

قول الشيخ: سبه' أنهم إنما كرهوا ذلك في غيرها وإن كان هو الأصل لما ثبت من أن غيرها قد أن يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضير لهما فسبق الى الوهم الى أنهما مختلفان قضاءً بالأكثر فيقع اللبس فمدلوا الى لفظ النفس ليكون إيداناً باتحادهما لما فيه من زيادة اللفظ ليس في المضمر ، وأما أفعال القلوب فإنها كثيراً ما يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد بل هو الأكثر ، لأن علم الانسان وظننه بأدور نفسه أكثر وقوعاً من غيره ، وإذا كان كذلك فقد زال المعنى المتضمني لتغير الأصل فبقيت على أصلها وحمل عليها قولهم :
عَدَمْتَنِي وَفَقَدْتَنِي ، ؛ لأنها ضد وجدت منها فحملنا على ضدّها ولا بعد في أن يُحمل الشيء على ضدّه ، والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الفعل الافعال الناقصة

قال صاحب الكتاب: وهي كان وصار وأصبح وأمسى

الى آخرها .

قال الشيخ: هذه الافعال كلها اشتركت في أنها لتقرير الشيء على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين وهو معنى قوله :
« يدخل دخول أفعال القلوب ، ، وان اختلفت جهات الاحتياج إذ جهة الاحتياج تيسر متعلق الخبر أبانظن هو أم بالعلم ؟ وجهة الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ثم أنها تختلف بعد ذلك بحسب ما فيها .

قوله : وَيُسَمَّى المرفوعُ اسماً والمنصوبُ خبراً •

قال الشيخ : يعني اسماً مضافاً الى ما ذكر معه ، وكذلك
الخبر ، فان كان المذكور كان قيل اسم كذا وخبر
كان وكذلك غيرها ، وإنما نسبه الى كان إنشراحاً بأنه معموله
ومتعلقه ، وإلا فليس هو اسماً لكان ولا خبراً عنهما في الحقيقة وقد
يضاف الشيء الى الشيء بأدنى سبب ، ولم يقولوا : في مثل ضرب
زيد عمراً اسم وخبر بل فاعل ومفعول ، ليفرقوا بين البابين في
أسماء متعلقاتها في الأعراب ، فجعلوا الاسم والخبر متعلقات
الأفعال الناقصة المذكورة ، فاذا قالوا : اسم وخبر علم أنهم قصدوا
الى هذا النوع من الأفعال ، وأيضاً فان المرفوع والمنصوب ليس
كنحو المرفوع والمنصوب في ضربت إذ منصوب ضربت مفعول في
الحقيقة وليس منصوب كان كذلك • ثم بين كونهن نواقص
من حيث إنهن لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكنت ناقصة أي
عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها من الأفعال ،
فإنك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيماً ولم تكن ناقصة وسببه
ما تقدم من أن وضعها لترير الشيء على صفة فاذا قطعتها عن الصفة
استعملتها في غير موضعها فلم يستقم لذلك •

(فصل) قوله : ولم يذكر سيويه منها إلا كان وصار وما دام

وليس^(١) الى آخره •

قال الشيخ : أمّا ما دام فكثرت ، وأمّا الآخر فلأنها لم
تستعمل إلا كذلك واستغنى عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله :
• وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، يريد

(١) انظر الكتاب ١/٢١ •

ما وُضِعَ لما ذكرناه من تقرير الشيء على صفةٍ (فهذا معنى قوله :
« مما لا يستغني عن الخبر ») (١) .

قوله : « وما يجوزُ أنْ يُلْحَقَ بهنَّ عادَ وأضَ وغدا وراحَ » .

قال الشيخُ : (لأنَّ أحدَ وجهي استعمالها لتقرير الشيء على
صفةٍ (٢)) فوجبَ عندَ ذلكَ أنْ يكونَ منها لما ركتها لها في المعنى
الذي كانت ناقصةً به .

قوله : « وقد جاءَ ، جاءَ بمعنى صارَ في قولهم : { مَا جَاءَتْ
حَاجَتُكَ } (٣) » .

قال الشيخُ : وهل يقتصرُ في ذلكَ على هذا المحلِ أو يتعدى
إلى غيره ، فيه نظرٌ والاولى أنْ يُعدَى لأنَّهم يقولون : جاءَ البرُّ
قفيزينَ وصاعينَ على أنَّه قد قيلَ إنَّ قفيزينَ حالٌ وهو ضعيفٌ ؛
لأنَّهم لم يقصدوا الاخبارَ عن « البرِّ » بالمجيءِ في نفسه وإنما قصدوا
حصوله على هذه الصفةِ فوجبَ أنْ يكونَ مما نحنُ فيه وإذا ثبتَ
ذلكَ صحَّ استعماله في غيرِ الموضعِ المذكورِ وأمَّا قولهم : { حَتَّى
قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ } (٤) ، والظاهرُ أنَّه مخصوصٌ بمحلهِ فأنَّه

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ) : قيل أول من قاله : الخوارج لابن

عباس حينما أرسله الإمامُ علي (ع) ، انظر همع الهوامع

١١٢/١ ، الكتاب ٢٤/١ ، الأشمونى ١٢٩/١ ، شرح الكافية

لابن الحاجب ص ١١٢ .

(٤) أرهفَ شفرته حتى قعدت . . . الخ من كلام العرب ،

انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢ ، شرح الأشمونى

٢٢٩/١ ، همع الهوامع ١١٢/١ ، حاشية الصبان ١٢٩/١ .

يُعرفُ في غيره إِذْ لا يُقَالُ قَدْ كَاتَبَا عَلَى نَحْوِ صَارَ كَاتِبًا وَلَكِنْ
لا يَمَعْدُ أَنْ يُقَالَ قَدْ زَيْدٌ كَنَّهُ سُلْطَانٌ عَلَى نَحْوِ مَا نَحْنُ فِيهِ
من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكونُ بمثل ذلك .

(فصل) قوله : وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء

الى آخره .

قال الشيخ : مثلها ضميرُ احوالِ المضافة الى الاسم والخبر
جسماً ، فاذا كان كذلك ، كان حالُ الاسم كحالِ المبتدأ وحالُ
الخبر كحالِ الخبرِ في مراده ؛ لآنهُ اُضِيفَ الحَالُ اليهـا وأخبرَ
عنها بإضافةِ المثلِ الى المبتدأ والخبرِ ثم خصصَ المثلية^(١) التي أرادها
بكونِ الاسمِ معرفةً ، والخبرُ نكرةً ، وليس ينبغي أن تجعلَ
المثليةُ في ذلك خاصةً بل المثليةُ [١١٠ و] فيه وفي غيره من أحكام
المبتدأ والخبرِ إلا أن تكونَ كأنَّ ناعمةً منه ، فيتمثلُ البانُ في آنهُ
يجوزُ أن يقعَ المبتدأ معرفةً ونكرةً بشرطه ويكونَ الخبرُ مفرداً
وجملةً بالتاسمِ والشروطِ التي مضتُ وما خصصَ به حكمُ من
الاحكامِ المذكورةِ ، ونحو قولِ القطامي ،^(٢) :

وَلَا يَدُكَ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

٢٠٧

- وما أشدهُ بدهُ - من القلبِ الذي يُشجَعُ عليه أ من الالباسِ .

(١) في ش : (فيه) .

(٢) وهو عمر بن شبيب التغلبي وهو من قصيدة يمدح بها زفر بن
الحارث الكلابي وصدوره : (قِيفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا)
ضُبَاعَا : كرخيم ضُبَاعَة بنت زفر بن الحارث الكلابي ، الكتاب
٣٣١/١ ، المقتضب ٩٤/٤ ابن يعيش ٩١/٧ ، المغني ٤٥٣/٢ ،
الخرزانه ٣٩١/١ ، همع الهوامع ١١٩/١ ، العيني ٢٩٤/٤ .

قال الشيخ: يريد أن التماس على خلاف ما جاؤا به وهو رفع المعرفة ونصب النكرة فحافظوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس وقوله (١):

٨٠٢ أَطَبِيَّ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارٌ

وجه كونه من هذا الباب أن الاستفهام الواقع بعده 'طَبِيَّ' بالفعل ، فتقديره 'أَكَانَ طَبِيَّ أُمَّكَ ؟' لأن تقدير الاستفهام بالفعل أولى ، وإذا قُدِّرَ الفعلُ فيجب أن يكون على حسب المُفسِّرِ ، والمُفسِّرِ (كان) فوجب أن يكون التقدير 'أَكَانَ طَبِيَّ أُمَّكَ ؟' وهو عين ما قُتِبَ في الآيات الأخرى . فهذا وجه تقدير كون اسم كَنَ نكرةً هنا وخبرها معرفة ، وقد ظنَّ بعضُ الناس أن الضمير في كَنَ ضميرُ طَبِيَّ وضميرُ النكرة وقد أُخبرَ عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب ذلك وهذا (٢) غير مستقيم ، فانك لو قلت : جاءني رجلٌ وكانَ رَاكِبًا لكانَ مستقيمًا ولم يُعدَّ الاسمُ خارجًا عن القياس لكونه ضمير (٣) نكرةً وإن قيلَ ليست هذه من قبيل ما نحن فيه ، فإن الذي نحن فيه أن يكون الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً ، وما مثل به

- (١) البيت نسبة سيبويه الى خدش وتبعه المبرد والزمخشري وابن يعيش ونسبه أبو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل لثروان بن فزارة العامري ، وذكره ضمن عدة ابيات له والصحيح كما ذكره أبو تمام وصدره : (قَاتِئِكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلِ) الأم : المقصود به الاصل ، وهو في تقلبات الزمان أي إن الانسان اذا اتتمد على نفسه لا يهمة أكان أصله شريفًا أو وضيعًا ، الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب ٩٤/٤ ، المفصل ص ١٤٠ ، التوجيه ص ٢٣٩ ، ابن يعيش ٩٤/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ المعنى ٥٩٠/٢ ، الخزانة ٢٣٠/٣ .
- (٢) في س : (هذا الظن غير مستقيم) ، وفي ل : (هو) مكان (هذا) ، وما أتيتناه أحسن .
- (٣) (ضمير) : ساقطة من ب .

نكرتان ، لأن ضمير الرجل نكرة^(١) وراكباً نكرة^(٢) فالجواب كما يستمع أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيمتنع أن يكون اسمها نكرة^(٣) من غير مصحح ، ولو لم يكن الضمير معرفة لِمَا صحَّ بدليل امتناع كان رجل قائماً ثم لو قدر ضارب مهوداً بينك وبين مخاطبك لصحَّ أن تقول : جاءني اليوم رجل ، واتفق بينك وبين مخاطبك لصحَّ أن تقول : جاءني اليوم رجل واتفق أن كان ذلك الضارب وهذا عين ما أنكره ، وليست مثل قولك : كان رجلاً الضارب وهذا ما لا يشك فيه ، والنحويون وإن اختلفوا في أن ضمير النكرة [هل هو نكرة^(٤)] أو [معرفة ؟ فلم يختلفوا في صحة وقوعها محل المعرفة ، وإنما الخلاف في أن المعرفة راجعة إلى ما تبين مدلوله وجوداً أو على أي وجه كان لديك ولذلك يُقال بالاجماع ضربت رجلاً ، وهو راكب ، ولولا أن الضمير في حكم المعرفة لم يمتنع وقوعه مبتدأ ، وقد أورد على التقدير الأول أن الداخل عليه همزة الاستنهام المعادلة لأم يجب أن يكون الواقع بعد أم معادلاً له ، وإنا جعل الواقع بعد الهمزة مكان^(٥) المقدرة لم يكن الواقع بعد أم المعادلة كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : آضربت زيدا أم عمراً ؟ لم يستقم حتى تقول : آ زيدا ضربت أم عمراً ؟ لأن الغرض بدخول الهمزة وأم المعادلة بين شيئين نسبتها باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم على حال واحدة فقصده ذكر أحدهما بعد الهمزة والآخر بعد أم لذلك الغرض وإذا كان لذلك فقد أوقعت بعد الهمزة هنا كان المقدرة ، وأوقعت

-
- (١) (نكرة) : ساقطة من و .
(٢) في ر : (وخبرها نكرة) .
(٣) في ش : إعادة ثلاثة أسطر سهواً .
(٤) (هل هو نكرة أو) : زيادة عن ر .
(٥) (مكان المقدرة) : ساقطة من ش .

بعدَ أمٍ لفظةَ حِمَارٍ فلم نعدلُ بينَ الأمرينِ اللذينِ جيءَ بالهمزةِ وأمٍ
 لهما • والجوابُ من وجهينِ : أحدهما أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ كَانَتِ المَقْدَرَةُ
 واجِباً حذْفها لَمَّا وَقَعَ مَضْرُوبٌ لَهَا كَانَتْ حَكْمها لذلِكَ حَكْمَ المَدَمِ وَقَدْ
 وَقَعَ بَعْدَ الهمزةِ الاستفهامِ ما قُصِدَ بِهِ المَعادِلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ما بَعْدَ
 أُمٍ وَهُوَ حِمَارٌ ، فَهَذَا وَجْهٌ "يُسَوِّغُ" ذلِكَ ، وَالآخَرُ أَنَّ كَانَتْ
 المَقْدَرَةُ لَمَّا تَكُنْ مَقْصُودَةٌ كَانَتْ تَقْدِيرُها وَوُجُودُها كَالمدَمِ فَلَمْ يَذْكَرْ
 بَعْدَ الهمزةِ ظليماً مُبتدأً وَكَانَ أُمَّكَ خَبْرًا لَهُ وَحِمَارٌ عَطْفٌ عَلَى
 ظليِ وَصَحَّ الِابْتِدَاءُ بِالنَكْرَةِ لَمَّا كَانَتْ بَعْدَ الهمزةِ المَعادِلَةُ لِأُمٍ كَمَا
 صَحَّ أَرْجُلٌ فِي السِّدَارِ أُمٌ امْرَأَةٌ ؟ إِلَّا أَنَّهُ يُخْرَجُ عَنِ مَقْصُودِ
 التَّمثِيلِ لَمَّا تَقَدَّمَ أَوْلًا مِنْ أَبْطالِ كَوْنِ الضَّميرِ نَكْرَةً وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ :
 لِنَّ كَانَتْ هَهُنَا لِضَميرِ فِيها ، وَإِنَّ أَصْلَ الكَلَامِ
 أَظليماً كَانَتْ أُمَّكَ أَوْ حِمَارًا ؟ فَظليماً الخَبْرُ فِي الأَصْلِ
 وَحِمَارًا مَطْوْفٌ عَلَيْهِ فَلَمَّا قُصِدَ إِلَى القَلْبِ قَلْبَ مَعَ بَقَاءِ كُلِّ
 شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ وَالْمَعْنَى عَلَى ما كَانَتْ عَلَيْهِ (١) • فَانْ قِيلَ فَهَذَا يُؤدِّي
 إِلَى جَوازِ تَقْدِيمِ اسْمِ كَانَتْ عَلَيْها ؛ لِأَنَّها لَمَّا رُفِعَ ظليماً عَلَى تَقْدِيرِ كَمِ
 جِملَةٍ اسْمًا وَهُوَ مُقَدَّمٌ • فَالجوابُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى جِملَةٍ اسْمًا
 تَحْقِيقاً (وَإِنَّمَا قَصِدَ إِلَى جِملَةٍ اسْمًا صُورَةً ، أَلَا تَرى أَنَّهُ فِي المَعْنَى
 خَبْرٌ عَلَى ما كَانَتْ عَلَيْهِ لَوْ كَانَتْ مُنْصُوبًا؟) (٢) فَيَكُونُ ذلِكَ هُوَ الَّذِي
 سَوِّغَ بَقَاءَهُ مُقَدِّمًا وَهَذَا لَا بَعْدَ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ التَّاءِ مِنْ كَانَتْ فَانَّهُ
 إِذَا بَقِيَ الأَمْرُ عَلَى ما كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الأَصْلِ ، فَلأَصْلُ أَ ظليماً كَانَتْ
 أُمَّكَ ؟ [١١٠ ظ] وَقَدْ حَذَفَ التَّاءَ ، وَحَذَفَ التَّاءَ مُشْمَرٌ بِجَعْلِ
 الضَّميرِ فِيها مُسْتَرًّا لِأَنَّها اسْمًا فَيَطْلُ هذا ذلِكَ التَّقْدِيرَ ،

(١) (لكان قريبا) : في و ، وهو حشو في الكلام .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وجوابه ' أن يُقَالَ هذا كله من قِيلَ الشذوذ ، وحذف التاء من قِيلَ الشذوذ أيضاً إلا أنه شذوذٌ يلزمُ عنه شذوذٌ ثانٍ ، ويمكنُ أن يقوى ذلك بأن يُقَالَ لما جعلَ الظبي في الحورة مخبراً^(١) ، منه صارَ كانَ كآتهُ في الصورة راجعٌ إليه وصارَ أمكَ كآتهُ في الصورة غيرُ الاسمِ فنسبتهُ بما فيه ضميرُ المذكر^(٢) وبما لم يقعْ منسوباً إلى مؤنثٍ ، ومثلُ ذلك يفصلهُ عن قولهم : كانَ هندٌ قامةً فإنه يناسبُ حذفَ التاء المذكورة . . .

(فصل) قوله : وكانَ على أربعةٍ أُضربَ ناقصةً كما ذُكِرَ ، وتامةً بمعنى وقعَ ووجدَ .

قالَ الشيخُ : وقد تقدّمَ أن كانَ وأخواتها موضوعةٌ لتسريـرِ الشيء على صفةٍ ، وقد تبيّنَ بذلك نقصانها ، وقد امتنعَ كانَ بمعنى حصلَ الشيءُ في نفسه فعلى ذلك لا يقتضي إلا مرفوعاً لا خبرٌ ، مثلُ قدَ وجلسَ ولذلك سُميتُ تامةً في هذا الوجه ، لانقضاء المعنى الذي سُميتُ به ناقصةً ، ومثّلَ بقولهم : « كانتِ الكائنةُ ، أي حملتُ ، وكذلك « المتقدورُ كائناً » و { وكنَ فيكونُ }^(٣) ، وزائدةٌ تعرفها بأن يكونَ وجودها ككلمةٍ ، وهذا معنى الزائد^(٤) في كلِّ موضعٍ ، وهو الذي يبقى الكلامُ بعدَ حذفه على معناه قبله^(٥) ، إلا في التأكيدِ ، ومثّلَ بقولهم : إنَّ من أفضلهم كانَ زيداً ، يعني أن

-
- (١) في ل ت (خيراً) وهو تحريف .
 (٢) في ت ، س : (المتكلم) ، وهو خطأ .
 (٣) سورة غافر الآية : ٦٨ .
 (٤) في ر : (الزيادة) .
 (٥) قبله : ساقطة من ش .

من أفضلهم زيدا وكذلك البيت^(١) وكذلك « لم يوجد كان مثلهم »^(٢) ،
 وأما التي فيها ضمير الشأن فهي وإن جعلت قسماً داخله في أقسام
 النقصة ؛ لأنها لتقرير الشيء على صفة ولا بد لها (من اسم وخبر
 إلا أنها لما كانت تختص بأحكام لا يشاركها فيه بقية أقسام النقصة)^(٣) ،
 جعلت قسماً برأسه تنبيهاً على تلك الأحكام ، منها أن اسمها لا
 يكون إلا ضميراً ، ومنها أنها لا تكون إلا للحديث ، ومنها أنه لا يكون
 إلا مبهماً ومنها أنه لا يكون خبرها إلا جملة ، ومنها أنه لا يكون
 فيه ضمير يمود تلي اسمها ، وقوله عز وجل : { لِمَنْ كَانَ لَهُ
 قَلْبٌ }^(٤) ، يتوجه على أربعة ، ، فإذا كنت ناقصة كان قلب
 اسمها وله خبرها فإن كان قلب فاعلها وله متعلق بها وإن كنت
 زائدة كان له قلب مبتدأ وخبراً ، (والمضى لمن له قلب ، وإذا كانت
 لضمير الشأن كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب

(١) البيت هو : جياد بني أبي بكر تسماني

على كان التسمية العرب

الشاهد فيه زيادة (كان) والمراد على المسومة . انفصل ١٤١ ،
 ابن يعيش ٩٨/٧ شرح الأشموني ٢٤١/١ ، العيني على
 الأشموني ٢٤١/١ ، لم يعرف قائله ، الهداية في علم النحو لابي
 حيان ص ٧٣ .

(٢) هذا قول لبعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخرشب

الكلمة من بني عبيس (لم يوجد كان مثلهم) ، هي فاطمة بنت
 الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبيسي ربيعا الكامل ، وتيسا
 الحافظ ، وعمارة الوهاب وأنس الفوارس ، فقيل لها : أي
 بنيك أفضل ، فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس تكلمتهم
 ان كنت اعلم أيهما أفضل ، ابن يعيش ٧٧/٧ ، الأشموني
 ٢٤١/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢٤١/١ ، التوطئة
 للشلوبين ٩١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) سورة ق الآية : ٢٧ .

مبتدأً (١) وخبرٌ في موضعٍ خبرها فقد تحقق توجيهاً على الأوجه
الأربعة . وقوله (٢) :

٢٠٩ بَيْتِهَا قَفْرٌ البيت

« إنَّ كانَ فيه بمعنى صارَ ، لتعذر حملها على أحد الأوجه
الأربعة ، فالثامة والزائدة والتي فيها ضميرُ الشان امتاعها واضح ،
وأما الثامة فلأنَّه يجب أن يكون « فراخاً ، حالاً فيلزم أن يكون
البيض في حال كونه فراخاً وهو فاسدٌ ، وأما الزائدة فيفسد من
حيث اللفظُ ومن حيث المعنى ، أما اللفظُ فلنصب فراخاً ، وأما المعنى
فلاخبار عن البيض بأنَّه فراخٌ . وأما التي فيها ضميرُ الشان
فالأمرين بينهما ، والناقصة إنما لم يستقم ؛ لأنَّه يؤدي الى عكسِ
المعنى ، لأنَّه يشعر ههنا بأنَّ الفراخ سابقةٌ على البيض ؛ لأنَّ المعنى
يصيرُ كانَ البيضُ فراخاً وهو عكسه ، لأنَّه كانَ الفراخُ بيضاً فلما
كانَ مؤدياً الى عكسِ المعنى تعذرَ حملهُ على ذلك فحملَ على
صارَ والمعنى عليه .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) البيت لابن احمر وتامه : والمَطْطِي كَانَتْهَا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِنُوضِهَا

تِيهَاءُ : أرضٌ يتيه فيها السائر ، الحزنُ : ما صعّبَ وغلظَ
من الأرض ، وهي عادة تكون قليلة الماء والعشب ، فالقطا تسرع
كحي توصل الماء والأكل للفراخ ، منسوب لابن احمر في الخزنة
٣١/٤ ، اللسان مادة (عرض) ٤٩/٩ ، تاج العروس مادة
(عرض) ٤٦/٥ ، ونسبه ابن يعيش لابن كنز ١٠٢/٧ ، وهو
غير منسوب في الاشموني ٢٣٠/١ .

(فصل) قوله : ومعنى صار الانتقال •

قال الشيخ : قد تقدم أن هذه الافعال ناقصة كلها لتقرير الشيء على صفة وبه احتجت الى الخبر وكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في أنها ثبتت للخبر حكم معناها ولما كان معنى صار الانتقال وجب أن يكون ذلك الحكم ثابتاً للخبر ، فاذا قلت : صار زيد عالماً ففي عالم حكم الانتقال ، لأنه الحال التي انتقل اليها ، وهذا الانتقال قد يكون الى صفة حقيقية كقولك : صار زيد عالماً وصار الطين خزفاً ، وقد يكون لمجرد نسبة كقولك : صار زيد مني قريباً وصار زيد فقيراً وغنياً ، وقد يكون باعتبار المواضع كقولك : صار زيد الى عمرو ، وكل ذلك سواء لصحة معنى الانتقال •

(فصل) قوله : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ أحدها أن يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقتة كان •

قول الشيخ : يعني أنها تكون ناقصة ، واذا كانت ناقصة وجب أن يعطى الخبر حكم معناها ، ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الاوقات فوجب أن يكون الخبر داخلاً في هذه الاوقات في حال نسبه لمن هو له ، فاذا قلت : أصبح زيد عالماً فقد أعطيت أصبح (لعالم) حكم الاصبح حتى صار المعنى أنه منسوب الى صاحبه في وقت الصباح دون غيره ، وكذلك أمسى وأضحى « واثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات [١١١ و] : أظهرنا وأتمتنا فهي في هذا الباب ككان التامة ومن ذلك قوله (١) :

(١) البيت لعبد الواسع بن أسامة كما نسبه الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه ، الليلة الشهباء : التي ليس فيها غيم =

٢١٠- وبينَ فَمَلَانِي أَنِّي حَمَنُ الْقَرِي

إذا أَمَلَةَ الْأَمَهْلَةُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

فقوله 'أضحى جليدها أي دخلَ في وقت الضحى' • «والتالي (ن) تكون بمعنى صارَ ، والكلامُ فيه كالكلامِ في صارَ منه' وقوله '(١) :

٢١١- ثمَّ أَضْحُوا كَأَنَّهُمْ

لأنَّه لا يستقيمُ اعتبارُ الوقتِ ؛ لأنَّهم على هذه الصفةِ في هذا الوقتِ وغيره وإس المقصودُ أنَّهم في الضحى على هذه الصفةِ إذ ليسَ وجهٌ وإنما المني ثمَّ صاروا •

(فصل) قوله : وظلَّ وباتَ على مئينٍ أحدهما اقترانُ

مضمونِ الجملةِ بالوقتَيْنِ الخاصينِ •

قالَ النسيخُ : ويعني بالوقتَيْنِ الخاصينِ اللَّيْلَ والنَّهَارَ ، فالنَّهَارُ

لظلُّ واللَّيْلُ لباتٍ والمعنى بالنسبةِ إلى الوقتَيْنِ كمنى أصبحَ في الوجهِ الأولِ ، والوجهُ الثاني ظاهرٌ •

(فصل) قوله : والتي في أوائلها الحرفُ النافي في معنى واحدٍ

وهو استمرارُ الفعلِ بفاعله في زمانه •

= أضحى جليدها : دخل الضحى والجليد باق ، والشاهد تمام أضحى ، المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ١٠٤/٧ ، الأشموني ٢٣٦/١ ، أمالي بن الحاجب ٨٦ ظ •

(١) البيت من قصيدة لعدي بن زيد وتماهه : ورَقَّ جَبَّ
سَفَّ فَالْتَوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ ،
الوتُ بهِ : أطارته ، الصَّبَا والدَّبُورُ : ريحان متقابلتان ،
المفصل ، ١٤١ ، بان يعيش ١٠٥/٧ ، الأشموني ٢٣٠/١ ،
الهمع ١١٤/١ •

قال الشيخ: يعني ما زال وما برح وما اتفك دون ما دام فإنها ليست للنفي وقوله: «وهو استمرار الفعل بفاعله» يعني: استمرار الخبر، وقوله: «بذاعه» يعني من نُسب إليه، وقوله: «في زمانه»، يعني من حين صلح له، وفي عبارته بعض التصف لأنه جعل الخبر فعلاً وجعل المنسوب إليه فاعلاً له، وكل ذلك على غير الاصطلاح، والاولى أن يقول: استمرار الخبر بمن نُسب إليه من حين صلح له ويحتمل أن يريد باستمرار الفعل نفس هذه الأفعال التي هي ما زال^(١) وبفاعله، يعني بأسمائها لأنها ذاعات في التحقيق فيكون المعنى أن ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعنيها ثبوت أخبارها على الصفة المرادة بها وهو معنى الاستمرار من حين صلح له، وهذا أشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول.

قوله: «والدخول النفي فيها على النبي جرت مجرى كان».

قال الشيخ: لأن زال معناها النفي وما معناها النفي فاذن صار المعنى اتقى النفي وإذا اتقى النفي وجب الاثبات فصارت بمعنى ثبت مستمراً، وإذا كان كذلك لم يجز أن تقول: ما زال زيد إلا عالمًا لأن إلا لا يستقيم أن يكون للاخراج فلا يكون إلا للتفريغ، وإذا كان كذلك فشرط التفريغ أن يكون في مثل ذلك بعد نفي، ولا نفي هنا لما ثبت من أن ما زال للاثبات، ثم لو سلم أنها تكون بعد الاثبات، لوجب أن يكون المخرج منقياً، وإذا كان منقياً بالاً لكونه بعد الاثبات تناقض مع ما زال، لأن ما زال لا يثبت، ولا يكون لنفيه فيصير مثبتاً منقياً في حل واحدة وهو محال.

(١) في ر: (واخواتها)، وهو خطأ.

قوله : وخطيء ذو الرمة في قوله :

٢١٢- جبر أجيح ما تنفك إلا مناخة (١)

قال الشيخ : كما ذكرناه من الوجهين ، وقد قيل إن قوله :
« على الخسف ، » خير ما ينفك : كنه قول : ما ينفك مهانة ثم
استثنى إلا مناخة بعد أن أكل اسمها وخبرها على أنه حال
مستثنى من أحوال عامة مقدرة أي ما ينفك على الخسف في حال
من الأحوال إلا في حال الاناخة فإنه تحصل لها راحة ويكون
المراد بالاناخة اناخة البعير وهو جملة باركاً فإنه حينئذ له راحة
ويكون المعنى لماخه في وجه الأفساد ، أي مقصور على الخسف أي
الذلل لا يفارقه حتى يحصل بها الفرض إلا أن هذا التقدير
المصحح ضعيف من وجهين أحدهما أنه استثناء مفرغ ، والاستثناء
المفرغ قول أن يأتي في مثبت وإنما يأتي في النفي ، والآخر أن
الاستثناء المفرغ إنما يكون المستثنى منه مقدراً قبله ، وهذا إنما
يقدر المستثنى منه بعده ؛ لأنه مستثنى من الأحوال للضمير
المستقر في على الخسف ؛ لأن التقدير ما ينفك مهانة في جميع
الأحوال إلا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدراً بعده وذلك
لم يمهّد في الاستثناء المفرغ .

(١) البيت لذي الرمة وعجزه : (على الخسف أو ترمي بها
بلدأ قفراً) ، حجاج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة
الهزيلة ، الخسف : الجوع ، أو حبسها عن المرعى ، قال
الشتري : وكان الأصمعي يخطأ ذا الرمة لادخاله حرف الإيجاب
على ما تنفك ومعناها إيجاب الخير ، الكتاب ٤٢٨/١ ، الانصاف
١٥٦/١ ، المغنبي ٧٣/١ ، ابن يعيش ١٠٦/٧ ، الأشموني
٢٤٦/١ ، الخزائنة ٤٩/٤ ، معاني القرآن ٢٨١/٣ ، لسان العرب
مادة (فكك) ٤٧٧/١٠ ، الصحاح مادة (فكك) ١٦٠٣/٤ ،
صمع الهوامع ٣٣٠/١

قوله : ويجيء 'محدوفاً منها حرف' النفي •

قال الشيخ : وذلك مع القسم لأنه قد علم أنه مراد كما
تقول : والله يقوم زيد وذلك جارٍ في حرف النفي في هذه الأفعال
وفي غيرها على ما سيأتي في القسم •

(فمحل) قوله : وما دام توقيت للفعل إلى آخره •

قال الشيخ : إن أراد بقوله : « الفعل » دام نفسها أو خبرها
فليس ذلك بمستقيم إذ ليس توقيتاً لنفسها ولا خبرها ، وإن أراد
للفعل الذي يصححها فلم يبين لها خصوصية ، وهي مقصودة إذ
ذلك معنى لفظة ما في كل [١١١ ظ] موضع إذا كانت للظرفية ،
كقولك : اجلس ما جلست وما كتبت وشبه ذلك ، والغرض تبين
مناها التمييز به باعتبار حاجتها إلى الخبر لا تبين معنى لفظة « ما »
التي للظرفية فإن ذلك يعم « ما » الظرفية أينما وقعت ، والأولى أن
يقال : وما دام توقيت الأمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، فتقوله :
« توقيت » لأمرٍ يعني به ما يصححها من فعلٍ أو شبهه به ، وقوله :
« مدة ثبوت خبرها لاسمها مما تميز به ما دام دون غيرها مما يكون
ظرفاً » فإن ذلك توقيت الأمر بمدة ثبوت ذلك الفعل ، الراجع
مهما اعلت ، فإذا قلت : اجلس ما دمت قائماً فتقولك : ما دمت قائماً
توقيت للجلوس بمدة ثبوت القيام منسوباً إلى المخاطب ، فهذا هو
التعرض لبيانه أهم من التعرض لبيان الأمر العام الذي لا خصوصية
المعنى الذي تميز به عن سائر الأفعال التي تصححها « ما » الظرفية فكان
لها فيه ، (ثم بين كونها ظرفية بتسببها بالمصادر التي وقعت ظرفاً
إذناً بتنها المندرية استعملت ظرفاً •

قوله : ولذلك كان مفقراً الى أن يُشفع بكلامٍ لأنه ظرفٌ
لا بد له مما يقع فيه (١) .

قال الشيخ : وهنا واضح لأن المفعول فيه ما فعل فيه فصلٌ
مذكورٌ اذا كان ذلك مفعولاً فيه وجب أن يكون معه فعلٌ مذكورٌ
أو شبهه مما يكون الظرف به (٢) فصلة ، إذ انظرف لا يكون
أحد جزئي الجملة ، ومن ثم لم يكن بد من كلامٍ يشفع به حتى
تستقيم ظرفيته .

(فصل) قوله : وليس معناها نفي مضمون الجملة في الحال .
قال الشيخ : هنا مذهب الأكرمين ، وقد ذهب بعضهم الى أنه
للفي مطلقاً حالاً كان أو غيره ، ولا بعد في ذلك ، قال الله تعالى :
{ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } (٣) ، وهذا نفي
لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، فهو نفي في المستقبل
وهو عين ما زعموا خلافه لأنهم يقولون لو قلت : ليس زيد قائماً
غداً لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، وقد
صرح في قوله : « فلا تقول ليس زيد قائماً غداً ، وهو خلاف
الوارد .

قوله : والذي يصدق أنه فعلٌ لحوق الضمائر وتاء التانيث .
قال الشيخ : يعني باللحوق لحوق الضمائر البارزة المتصلة على
ما تقدم لأنها من خواص الأفعال ، وقد تقدم في حدد الفعل (٥)

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش .
- (٢) في ش : (عَن) ، وما ذكرناه افضل .
- (٣) سورة هود الآية : ٨ .
- (٤) (في) : ساقطة من ب .
- (٥) في ل : (الاسم) وهو وهم .

ما يرشدُ الى فعليتها ودحولها تحتَ حدِّ الفعلِ وعلتهُ تجردها عن
الدلالةِ على الزمانِ الماضيِ وسيأتي في المشتركِ بيانُ إعلانها على هذهِ
الزنيةِ .

(فصل) قوله : وهذهِ الافعالُ في تقديمِ خبرها على ضربينِ
الى آخره .

قولَ الشيخِ : كلُّها مشتركةٌ في صحةِ تقديمِ أخبارها على
أسمائها ، لأنَّها أفعالٌ من حيثِ الجملةُ فيتصرَّفُ في معموليها بتقديمِ
أحدهما على الآخرِ ، وأمَّا تقديمُ أخبارها عليها فقد انقسمت باعتبارهِ
الى ثلاثةِ أقسامٍ جائزٍ اتفاقاً وهو ما عدا ما أوله ما ، وما عدا ليسَ ،
وقسمٌ لا يجوزُ تقديمُ أخبارها عليها وهو ما أوله ما خلافاً ، لأبنِ
كيسان^(١) فإنَّه أجازَ ذلكَ في غيرِ ما دام^(٢) ، وقسمٌ اختلفَ فيه
اختلافاً ظاهراً وهو ليسَ ، فأما ما جازَ تقديمُ الخبرِ فيه وفقاً فواضحٌ
أمره : لأنَّها أفعالٌ متصرفةٌ لم يمنعُ من التقديمِ عليها مانعٌ فجازَ ،
وهو كثيرٌ في كلامهم ، وأمَّا امتناعُ التقديمِ فيما أوله ما ، وهي
نافيةٌ فلأنَّه لا يتقدمُ على النفي ما في حيزه^(٣) معَ أنَّه لم يُسمعَ
عنهم ، وأمَّا ما دامَ فمحلُّ اتفاقٍ في الامتناعِ وعلتهُ واضحةٌ وهو أنَّها
مصدريةٌ ولا يتقدمُ على المصدرِ ما في حيزه وهو في ما دامَ أولى
وشبهه ابنُ كيسان فيما أوله ما ، النافيةُ أنَّها لما دخلتْ على النفي
صارَ معناه اثباتاً فتوهمَ أنَّ حكمَ النفي يزولُ لزوالِ معنى النفي ،

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن كيسان النحوي

أخذَ عن المبرد وثعلب مات سنة ٢٩٩هـ وقيل ٣٢٠هـ والاربع

الاول ، نزهة الالباء ص ١٦٢ بغية الوعاة ١/١٨ .

(٢) انظر ابن يعيش ٧/١١٣ ، الاشموني ١/٢٣٣ .

(٣) في ر : (خبره) ، وهو تصحيف .

وليس بمستقيم فإنه لو قيل ما أبي زيد أكلاً لكان معناه إثباتاً للأكل ، ولو قيل أكلاً ما أبي زيد لم يجز ؛ لأن حكم النفي ثابت وإنما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخرة إثباتاً ، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذي دخل عليه نفيًا فكيف يزول معنى النفي ؟ وباعتباره حصل المعنى مثبتاً فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم وأما ليس فقد زعم بعضهم أنه يتقدم خبرها عليها مثل كان ، واستدل على ذلك بقوله : { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } (١) ، ويوم يأتيهم دعوى لمصروفاً وإذا تقدم المعمول دل على جواز تقدم العامل لأنه فرع تقدمه ، وإلى ذلك ذهب الرمخشري ، فإنه قال : « وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الأول ، يعنى من الذي لا يجوز تقديم خبرها عليها . ثم قال : « والأول هو الصحيح » ، يعنى بالأول دخولها فيما يتقدم الخبر عليها ، لأنه قال : « وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وتليها ، ولم يتقدم إلا حكم ما أوله » ما ، وقد دخلت ليس في قوله « وما عداها ، فإذا قال [١١٢ و] بعد ذلك « والأول هو الصحيح » فهو حكم على هذا القول بالسحة وهو تقديم خبرها تليها ، وقد منع قوم تقديم خبرها تليها وعاءه أنه لم يثبت ممتزجاً تقديمه ، ولأنها فعل غير منصرف معناه نفي فكان كالحرف في امتناع تقديم ما في حيزه عليه .

(فصل) قوله : وفصل سيويه في تقديم الظرف وتأخيره بين

اللفظ منه والمستقر (٢) إلى آخره .

(١) سورة هود الآية : ٨ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧/١ .

قال الشيخ : يريد 'المستقر' ما كان خيراً محتاجاً إليه وجمله مستقراً لأنه يتعلق بالاستقرار فالاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصاراً ، ويريد بقوله « لغوا » ما كان فضلةً وسماه فضلةً لأنك لو حذفته لكن الكلام مستقياً عنه لا حاجة به إليه . ووجه استحسانه لذلك أنه محتاج إليه فكان في تقديمه إشعار من أول الأمر بأنه خير لا فضلة وفي تأخيره إيدان بأنه لغو لا خير فلما أود هذه الافادة بتقديمه وتأخيره حسن ذلك فيه على حسب المتعين ، ونسأل المستقر بقوله « ما كان فيها أحدٌ خير منك » ، واللغو بقوله : « ما كان أحدٌ خيراً منك فيها » . ثم قال - يعني سيويه - : « وأهل الجفاء يقرؤون^(١) : { ولم يكن كفواً له أحد }^(٢) » ، وهذا الكلام غير سديد ، فإنه إن كان اعتراضاً صحيحاً فلا يندفع بأن أهل الجفاء يقرؤون خلافه ، لأن أهل الاجماع يقرؤنه^(٣) على خلاف ذلك ، والمعتمد عليه لا تلى ما نقل إحداً إن صحَّ النقل فيه وإن لم يكن اعتراضاً لازماً . فيجاب بما يدفعه ويثبت به أنه غير لازم ، وأولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة الأولى أنه عرض هنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب المواضع ، لأنه لو أخّر لتغيرت المواضع وأمرها أهم من تأخير المغو فوجب لأجل صحة الفواصل تقديمه وإن كان لغواً فإن ورد أنه يمكن أن يقدم على ما يمتحج القوافي لا عليها جميعاً فيحتاج إلى جواب في تقديمه عليهما جميعاً ، وإذا كان أصله التأخير ، وإنما قدم ليتمحج الفواصل فما وجب لأمره يُقدَّر بقدره كان تقديمه على الاسم

(١) الكتاب ٢٧/١ .

(٢) سورة الاخلاص الآية : ٤ وهي : (ولم يكن له كفواً أحد) .

(٣) في ب ، س : (يقرؤون) ، وما ذكرناه أفضل .

يُخْتَلَفُ عَنْ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً وَلَعَلَّ سَبِيحِيَّةً إِنَّمَا قَصِدَ عَنْ الْجَوَابَةِ
إِلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ خَاصَّةً ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ أَيْضاً نَحْنُ
مَا ذُكِرَ أَنَّهَا قِرَاءَةُ أَهْلِ الْجَفَاءِ وَكَانَ أَمْرُ الْفُرَاقِ ظَهْرًا فِي خِلَّةِ
تَقْدِيمِهِ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ قَصِدَ ذَلِكَ . فَالْجَوَابُ أَيْضاً
غَيْرُ سَدِيدٍ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَالْجَوَابُ السَّدِيدُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ تَقَدَّمَ
عَلَيْهِمَا جَمِيعاً (١) ، لِأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدٍ كَرِهَ الْفَصْلُ بَيْنَ
الْجَزْئَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ فَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً لِذَلِكَ ،
فَهَذَا أَوْلَى مِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ قِرَاءَةِ أَهْلِ الْجَفَاءِ ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ أَهْلِ الْجَفَاءِ
لَا تَنْفَعُ فِي دَفْعِ إِعْتِرَاضِ وَقَعَ نَحْنُ قِرَاءَةَ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : مِنْهَا عَسَى وَلَهَا مَذْهَبَانِ إِلَى آخِرِهِ .
قَوْلَ الشَّيْخِ : هِيَ أَفْعَالٌ وَوُضِعَتْ لِدُنُو الْخَبْرِ رَجَاءً أَوْ حَصُولًا
أَوْ أَخْذًا فِيهِ ، فَلِأَوَّلِ عَسَى وَالثَّانِي كَادَ وَأَوْشَكَ وَالثَّلَاثُ بِقِيَّتِهَا ،
وَلَمَّا كَانَتْ (عَسَى) لِلرَّجَاءِ دَخَلَهَا مَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَلَمْ تَتَصَرَّفْ ، بَلْ
لَزِمَتْ مَعْنَى وَاحِدًا ، لِأَنَّ تَصَرُّفَهَا يَنَاقِضُ مَعْنَى الْإِنْشَاءِ لِأَنَّهَا إِذَا تَصَرَّفَتْ
دَلَّتْ عَلَى الْخَبْرِ فِيمَا مَضَى وَفِي الْحَالِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ وَذَلِكَ مُنَاقِضٌ
لِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ ، إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَيْضاً
فَإِنَّ الْخَبَرَ مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذْبَ ، وَالْإِنْشَاءُ بِخِلَافِهِ فَلَا يَسْتَقِيمُ
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . قَوْلُهُ : « وَلَهَا مَذْهَبَانِ » يَعْنِي فِي الْإِسْتِعْمَالِ بِإِعْتِبَارِ
الظَّاهِرِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَأْتِيَ لَهَا اسْمٌ وَخَبْرٌ ، وَخَبْرُهَا بِشَرْطِ أَنْ

(١) (جَمِيعاً) : سَاقِطَةٌ فِي وَ ، ت ، ب ، س .

يكون إن مع الفعل وإن كان الأصل عندهم الاسم وإنما عدل
الى الفعل تبيها على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء ، وأتى بأن
هوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن
الاسم الى الفعل وشبههما في هذا الاستعمال بقولهم : قارب زيد
الخروج تحقيقاً لقضية الاعراب ، والآفليس في قارب زيد الخروج
معنى رجاء ولا إنشاء وإنما هو تمثيل تقدير التحقيق بالاعراب
اللفظي كان أصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشاء والرجاء كما يقال
في ما أحسن زيداً أن مناه في الأصل شيء حسن زيداً ، والمذهب
الثاني أن تستعمل داخلة على أن والفعل خاصة مستغنى بذلك
عن اسم قبلها ، وهذا الاستعمال في الاستغناء بأن والفعل عن الجزئين
كاستغنائهم في ظنت أن يقوم زيد عن الجزئين جميعاً وسره استعمال
ذلك على معنى مستند ومستند إليه وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان
ذلك موجوداً استغنى عن ذكر الجملة محققة ، ألا ترى أن معنى
قولك : ظنت أن يقوم زيد ظنت زيداً يقوم ، ومعنى قولك :
عسى أن يقوم زيد عسى [١١٢ ظ] زيد أن يقوم فلما كان
بمعناه استغنى عن الأصل لذلك .

(فصل) قوله : ومثها كاد .

قال الشيخ : وهي موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول
القرب لا على رجائه ، وهو خير محض بقرب خبرها فلذلك جاء
مصرفاً تصرف الأفعال ، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً
حضارياً ، تبيها على أنه المقصود بالقرب ، ودلالة على معنى الحال
على وجه تأكيد القرب ، ويقال : « كاد زيد يخرج » ، لذلك .
« وقد شبه عسى بكاد ، ولما كانت كاد وعسى مشتركين فسي
أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة حملت كل

واحدةٍ منهما على صاحبها تسيباً بها ومشاركتها لها في أصلٍ معناها
كما قالوا : لا أبا لزيد لمشاركته للمضار في أصلٍ معناه ، فدخلت
لذلك أن في كادٍ وحذفت من عسى .

(فصل) قوله : وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب .

قال الشيخ : ثم ذكر أحد المذهبين الأولين ودخولها على
المضمر باعتبار المذهب الأول في احتياجها الى اسمٍ وخبرٍ ، فان
قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر جميعاً ، فهي أربعة :
عسيت وعساني أن أفعل ، فهذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه
الأول للظاهر ، والوجهان الآخران عسى زيد أن يفعل ، وعسى
أن يفعل زيد ، وإن قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر فهو
وجهان : أحدهما عسيت الى آخرها ، والآخر عساك الى آخرها ،
ويستقط الوجهان الأولان ، لأن أحدهما هو الذي وقع هذا المضمر
موقعه ، والآخر لا يستقيم أن يكون مضمرأ لأنه أن والفعل لفظاً
فلا يستقيم تفييره ، والظاهر هو أنه قصد استعمالها مع التضمير
خاصةً باعتبار الوجهين الأولين فجعل في الوجه الأول وجهين
عسيت وعساني الى آخرهما على ما ذكر في المضمرة ، وجعل في
الثاني وجهاً واحداً باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد أن وليس ذلك
من أحكام عسى ، وإنما ذلك قياس اضممار الاسماء فلم يكن لذكره
مع عسى وجه ، وأما كاد فلم يأت إلا على نحو واحد وهو قياس
الأفعال في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم فاءها مع المضمر ، كأنه
جاءها من الواو وبين بالقوي ، « والفصل بين عسى وكاد » واضح
من قوله : وقد تقدم ما يرشد اليه .

(فصل) قوله : وقوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدِ }^(١) الى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في كاد ، فقال بعضهم هسي في الایات نفي وفي النفي اثبات (وتمسكوا في الایات بآتك اذا قلت : كاد زيد يخرج فلخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفياً فسي الایات)^(٢) ، وتمسكوا في النفي بمثل (قوله تعالى : { وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ })^(٣) ، ومعلوم أنهم فعلوا ، وبقوله : « اذَا غَيَّرَ النَّاسُ الْمُحِينَ ، على ما سيأتي ، وهذا معنى الایات في النفي ، وهذا مذهب فاسد ، فان قوله كاد زيد يخرج معناه اثبات مقارنة الخروج ، وهذا معنى مثبت وأخذ النفي للخروج ليس من موضوعه ، وإنما هو من قضية عقلية ، وهو أن الشيء إذا كان محكوماً عليه بقرب الوجود علم أنه غير موجود ، وأما مدلول (كاد) فمثبت ، وهو قرب الخروج ، ولو صح أن يقال في قولك : قرب خروج زيد أنه موضوع للنفي ، وهذا غير مستقيم معلوم فساده ، وأما الكلام على النفي فسيأتي في الفريق الآخر ، والمذهب الثاني أنه في الایات اثبات وفي النفي^(٤) نفي ، (والمذهب الثالث أنه في الایات اثبات ، وفي النفي للماضي اثبات^(٥)) ، وفي المستدل على قياس الأفعال ، وتمسك هؤلاء في النفي بقوله^(٦)) تعالى : (وَمَا كَادُوا

- (١) سورة النور الآية : ٤٠ .
 (٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .
 (٣) سورة البقرة الآية : ٧١ .
 (٤) في ل : (وفي النفي للماضي إثبات) ، وفي ب : (وفي النفي ينفي للماضي) ، وما اثبتناه احسن .
 (٥) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ب .
 (٦) ما بين القوسين : ساقط من ش وهو وهم من الناسخ بين ذكر الآية أولاً وذكرها ثانياً .

يَفْعَلُونَ^(١) ، وقد فعلوا ولم يستمر لهم أن يقولوا : مثله في
النفي على المستقبل لما رأوه من قوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ
لَمْ يَكْذِبْ رَاهِياً^(٢) } ، والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية ، فلو
قالوا : بآيات الرؤية لفسد المعنى ، وما ذكروه في نفي الماضي غير
مستقيم ؛ لأننا نعلم من قياس لغتهم أن المثبت إذا دخل عليه النفي
انقضى ، فإذا قلت : قرب خروج زيد كن معناه إنبات قرب
الخروج فإذا قلت : ما قرب^(٣) خروج زيد كن معناه نفي قرب
الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب رد قوله : وما كادوا
يَفْعَلُونَ إليه ، فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا لما دل
عليه سياق الآية من تعنتهم واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه إلى
التفسير ولا يؤخذ من قوله : فذبحوها ، هذا هو الوجه الذي ينبغي
حمل الآية عليه ، وما كان مثلها جرياً على القاعدة المعلومة من
كلامهم وقد وافقوا في دخول النفي [١١٣ و] على المستقبل أن يكون
معناه نفي القرب على قياس الأفعال ، ولا فرق في قياس لغة
العرب في دخول النفي على الماضي ، أو على المستقبل فثبت أن
المذهب الصحيح جري كاد مجرى الأفعال في الإنبات والنفي ، فإذا
قيل كاد زيد يفعل كان معناه إنبات قرب ذلك الفعل ، وإذا قيل
ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل ، فصار في كاد
ثلاثة مذاهب ، المذهب الحق جريه على قياس الأفعال ، والمذهب
الثاني مخالفته للأفعال في الإنبات والنفي جميعاً ، والمذهب الثالث
مخالفته في النفي للماضي^(٤) ، وجريه على قياس الأفعال في غير ذلك ،

(١) سورة البقرة الآية : ٧١ •

(٢) سورة النور الآية : ٤٠ •

(٣) (ما) : ساقطة من ش •

(٤) في ش : (في الماضي) ، وما اثبتناه أحسن •

وبيتُ ذي الرمة الذي هو^(١) :

٢١٣ إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحَيَّنَ لَمْ يَكْدُ
رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

على نفي مقاربة الزوال ، وهو أبلغ من نفي الزوال كقوله تعالى :
(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ) سواء على ما ذكرنا واتمسك به في أن^(٢)
معناه الابيات ضعيف ومستده ما رواه بعض الرواة من أن ذا الرمة
لما أشهد هذا البيت قيل له أقدرت بزوال الحب وذلك إنما
أخذوه من قوله : « لَمْ يَكْدُ » فلولا أن معناها في القمي ابيات لَمْ
يكن لأخذهم عليه معنى ، والصواب ما تقدمناه ، وهذا غير روي
عمن يؤبه له بوجه صحيح ثم ولو قدر روايته بوجه صحيح
فهو ممن يرى هذا المذهب الفاسد ، والرد عليهم كالرد على من
يراه الآن .

(فصل) قوله : ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى في
مذهبيها واستعمال كاد .

قال الشيخ : ولم يرد أنها بمعنى عسى وبمعنى كاد ، لأن
أوشك ليس فيه معنى رجاء ولا^(٣) إتهاء وإنما معناها معنى كاد في

(١) ذكر المرتضى في أماليه أن ذا الرمة لما انشده مرفوعاً اعترض
عليه ابن شبرمة فصححه منصوباً ، وورد في اللسان منصوباً
والرواية فيه (لَمْ أَجِدْ رَسِيْسُ) ورواية الديوان : (النأي)
بدلاً من الهجر وكذلك في اللسان وشواهد التوضيح والاشموني
رسييس : أول الحمة أو أصلها ، يبرح : يذهب ، أمالي المرتضى
٣٣٢/١ ، ابن يعيش ١٢٤/٧ ، شواهد التوضيح ص ٨٠ ،
الاشموني ٢٦٨/١ ، لسان العرب مادة (رسي) ٩٧/٦ ،
الديوان ص ٢٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤ .

(٢) (أن) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) في ش : (معنى) .

اثبات قرب الحصول وإنما استعملت لفظاً استعمال البابين لمشاركتها
 لهما في أصل الباب فأجريت مجراها جميعاً في الاستعمال ، والقياس
 استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى •

(فعمل) ومنها جعل وأخواتها • وهذه معناها دنو خبرها على
 معنى الأخذ فيه والنروع ، فهي مخالفة لمسى لانتفاء معنى الانشاء
 والرجاء ، ومخالفة لكاد لحصول النروع فيما أخبرت به معها
 وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار أصل المقاربة
 فلم تستعمل هذه إلا بأفعال المضارع مجرداً عن أن ؛ لأن خبرها
 محقق في الحال أكثر من الخبر في كاد وإذا كان استعمال كاد بفعل
 الحال فهذه أجدر ، ومن ثم لم يجز الاثنان بأن على حال بخلاف
 كاد ، لأنه في كاد يصح تقديره مستقبلاً على وجه فصح دخول
 أن لذلك ، وهنا لا وجه لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً فيه وقد
 تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول أن وجه ، والله
 أعلم بالصواب •

ومن اصناف الفعل فعلا المدح والذم

قول صاحب الكتاب : وضيعاً للمدح والذم العام •
 قول الشيخ : المراد بأفعال المدح والذم عند النحويين أفعال
 وضعت لانشاء مدح أو ذم لا كلف فعل قصد به مدح أو ذم
 وإن صح إطلاق المدح والذم عليها إلا أن أتوب (١) لما ذكرناه من
 الانشاء وأذلك لم يكن شرف وفخر وعظم وما أشبهها من أفعال
 المدح المرادة هنا إذ لا انشاء فيها • وقوله : « للمدح العام » يعني
 مدح (٢) لا خصوصية فيه لأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فقد

(١) في و : (بيمًا) وهو تصحيف •

(٢) في ل : (ملحقاً) •

مدحته' مطلقاً من غير تعيين خصلة معينة مدحته' لها^(١) فهذا معنى قوله . للمدح العام وكذلك الذم .

قوله : وفيهما أربع لغات .

قال الشيخ : فالظاهر أنه أراد فيهما في الأصل قبل نقلهما الى معنى الانشاء إذ لم يُسمع نعيم الرجل زيد ، فان قيل فقد جاء نعيماً ونعيماً وهي التي للانشاء . فالجواب أنه غرض ثم عارض أوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من المدول الى الأصل في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المنتقل اليه المدول في الموضع الذي لا تعذر فيه ، والذي يدل على ذلك ان أصل^(٢) حبّ حبّ بالفتح والضمّ جميعاً قبل النقل وبعد النقل إلزام بالفتح ولم يجز الضمّ وهذا كذلك ، وهذه الأفعال امتازت بأمور : منها أن فاعلها لا يكون إلاّ أحد ثلاثة أُنبياء ، إمّا معرف باللام وإمّا مضمّر مميّز بنكرة منصوبة ، وإمّا كان كذلك من جهة أنهم قصدوا إبهام المدوح أولاً ثم فسروه ، فلذلك أتوا به على هذه الصفة ، ووجه الإبهام فيما فيه الألف واللام أنه قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : أدخل السوق وإن لم يكن بينك [١١٣ ظ] وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ، وهذا التعريف باللام ونحو التعريف الذي ذكرناه في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف ، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهام باعتبار الوجود ، والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبهامه ووزانه في الإبهام والتعريف قولك : قتل فلاناً أسامة ، فان

(١) في ل ، س ، ت : (بها) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) في ل : (ان حببتنا أصله) ، وهو وهم .

أسامة مهنا وان كان معرفة باعتبار الذهن إلا أنه نكرة باعتبار
 الوجود ، ولهذا المعنى ظن بعض النحويين أنه موضوع للجنس
 بكامله يعني المرفوع باللام كما ظن بعضهم أن أسامة موضوع
 للجنس بكامله وهو خطأ محض في البين جميعاً ، ألا ترى أنك
 إذا قلت : نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا منقطع به في
 قصد التكلم ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطبقاً ، ووجب إذا
 قصد التثنية أن يُثنى ولو كان على ما زعموا لوجب أن يُتابع
 بجميع الجنس وأن لا يُثنى ولا يُجمع ؛ لأن أسماء الاجناس
 لا تُثنى ولا تُجمع إذا قصد بها الجنس فإن زعموا أن المخصوص
 بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره ، والجملة
 اذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير يهود عليه أو ما يقوم مقامه ، ولما
 لم يُقدّر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير أو ما يقوم
 مقامه . فالجواب أن هذه التثنية لا تمارض الامور التقضية ، وما
 ذكرناه منقطع به ، وأيضاً فما ذكرتهوه إنما هو أحد الاحتمالين في
 الاعراب فإن تذر أحدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وأيضاً فإنا
 يتقون على صحة نعم رجلاً زيد ، وزيد يُحتمل أن يكون ابتداءً
 كما زعمتهم وخبره نعم ولا يصح أن يُقال الضمير عائذ على زيد ؛
 لأنه يجب أن لا يكون عائداً وإلا ورد [عليه] (٢) نعم رجلين
 الزيدان ونعم رجلاً الزيدون ، وأيضاً فإنه كان يفوت الابهام الذي
 هو مقصود في غرض الباب . فان زعموا أن الاصل كان كذلك
 لما نُقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهماً ثم فسر فلا بد
 أن يُقال فيما نحن فيه كذلك فإنا لا نكره أن يكون الأصل
 كذلك ثم غيّر وإنما الكلام في مدلوله في حال استعماله للانشاء ،

(١) في و ، س ، ت ، ب : (ومهما) ، وهو خطأ .

(٢) (عليه) : زيادة عن ش .

والتحقيقُ في جوابِ شبهتهم أمران : أحدهما أنَّ الأصلَ أن يكونَ الرجلُ لزيدِ المذكورِ مضمراً عائداً عليه فاستعملَ تارة مضمراً وتارة مظهراً وحصلَ الإبهامُ بتأخيرِ المُفسِّرِ عنه ، والآخِرُ أنَّهم لنا قصدوا إلى مقصودِ (١) مهودٍ في الذهنِ كنَ كاسمِ الجنسِ الذي له شمولٌ في المعنى ، فكما يصحُّ أنْ يتوهمَ اسمُ الجنسِ مقامَ الضميرِ صحَّ أنْ يُقامَ الاسمُ بإعبارِ المفعولِ في الذهنِ مقامَ الضميرِ لأنَّه مندرجٌ تحته ما يُقدَّرُ من آحاده في المعنى ، فإنَّ قصدوا بقولهم : اسمُ جنسٍ هذا المعنى فهو مستقيمٌ ، وإنَّ قصدوا تحقيقَ وضعهِ للجملَةِ على التفصيلِ ، فهو مردودٌ كما تقدَّم ، والكلامُ في المضافِ إلى ما فيه الألفُ والنونُ وفي المضميرِ كذلك ، وقد ألحقَ بعضهم الموصولَ كَمَنْ وما في صحته وقوعه فاعلاً لهذه الأفعالِ بما فيه الألفُ والنونُ ، وحملَ عليه قوله تعالى : { بِئْسَمَا اسْتَمَرَّوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ } (٢) ونظائره ولا بُدَّ في ذلك ، ويجوزُ أنْ يكونَ الفاعلُ في مثلِ ذلك مضمراً ويكونُ ما هي التمييزُ موصوفةً بانتموا ، وإنَّ يكنُ المخصوصُ على قولين ، ولا بُدَّ في الآخِرِ • ومنها أنَّه لا بدَّ أنْ يكونَ بعدَ الفعلِ والفاعلِ اسمٌ مرفوعٌ وهو المخصوصُ بالمدحِ والذمِّ لأنَّ وضعها على الإبهامِ أولاً ثمَّ التفسيرُ فوجبَ لذلكَ ذكرَ المخصوصِ ، لأنَّه تفسيرُ المبهَمِ أولاً ، فلو قُطِعَ عنه لكانَ خروجاً بها عن موضوعها وهو غيرُ مستقيمٍ ، وفائدةُ الإبهامِ ثمَّ التفسيرُ إنَّ الشيءَ إذا أُبهِمَ ثمَّ قُسِرَ كانَ في النفسِ أوقعٌ بما جَبَلَ اللهُ النفوسَ عليه من التشوقِ إلى معرفةِ ما قصدَ إبهامه لأنَّه إذا ذكِرَ كذلكَ كانَ مذكوراً مرتينِ أبْلَغُ من المذكورِ مرةً واحدةً •

(١) في ب : (قصد) ، وما ذكرناه أنضبل .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٥ .

(فصل) قوله: [وإِنَّمَا كَانَ تَأْكِيدًا]^(١)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْتَفْنَى عَنْهُ
 فَذَلِكَ كَانَ تَأْكِيدًا وَلَا بَعْدَ فِي الْإِتْيَانِ بِالتَّمْيِيزِ^(٢) وَإِنْ كَانَ فِي
 الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا }^(٣)،
 وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّمْيِيزَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَعْدَ، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ
 بِقَوْلِكَ: عِنْدِي قَمْحٌ قَمِيحًا لِأَنَّ قَوْلَكَ: نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا كَذَلِكَ
 بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى { ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا } فَإِنَّ ذِرَاعًا هُنَا
 تَمْيِيزٌ [٤١١ و] لِمَا لَيْسَتْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذِرَاعٍ وَإِنَّمَا أُخِذَتْ
 مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ بِخِلَافِ قَوْلِكَ نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ
 مَنَعَهُ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ « زَادًا » فِي الْبَيْتِ^(٤) مَفْعُولًا لِتَزْوَدَ كَأَنَّهُ
 قَالَ: تَزَوَدَ زَادًا مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ، وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ وَأَخَّرَ.

(فصل) وقوله تعالى: { فَتَنِعْمًا هِيَ }^(٥).

قَالَ النِّسْبُ: أوردَهَا لِشَكْلِهَا وَإِلَّا فَبِهِ مَندرجَةٌ فِي عَمومٍ
 مَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ وَمَا مَمِيَّزٌ وَهِيَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ،

- {١} ما بين القوسين المعقوفين: زيادة عن ل
 {٢} في ش: (بالضمير) وهو تحريف
 {٣} سورة الحاقة الآية: ٣٢
 {٤} البيت لجريير وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز
 وهو بكماله:

تَزَوَدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ أَفِينًا
 فَتَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا

- الايضاح ص ٨٨، الخصائص ٨٩/١، المقتضب ١٥٠/٢، ابن
 يعيش ١٣٢/٧، المقرب ٦٩/١، الاشموني ٢٠٣/٢، ديوان
 جريير ط ٠ دار صادر ص ١٠٧
 {٥} سورة البقرة الآية: ٢٧١

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ } ^(١) ، فَهَذِهِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَهَا إِلَّا أَنْ مَا تَكُونُ مُوصُوفَةً فَكَانَ التَّقْدِيرُ إِنَّ اللَّهَ نِعْمَ الشَّيْءِ نِيبًا يَعِظُكُمْ بِهِ ، فَتَكُونُ مَا تَمِيزُ وَيَعِظُكُمْ بِهِ صِفَةً لَهُ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةٌ فَاعِلًا عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَوْزِ ذَلِكَ فِي مِثْلِ : { بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ } ^(٢) ، فَيَجْرِي فِيهِ التَّوَلُّانِ (الْجَارِيَانِ) فِي بَيْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ ، ^(٣) ، لِأَنَّ الْمَخْصُوصَ فِي بَيْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ مَذْكُورٌ وَهُوَ أَنْ يَكْفُرُوا ، وَلِمَخْصُوصٍ هَهُنَا مَحْذُوفٍ لِلدَّلْمِ بِهِ وَتَقْدِيرُهُ : أَنْ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ ، ذَلِكَ وَهُوَ آدَاءُ الْأَمَانَةِ وَالْحِكْمِ بِالْعَدْلِ .

(فعل) قوله : وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان أحدهما أن يكون مبتداء خبره ما تقدم من الجملة .

قال الشيخ : وقد تقدم الكلام على ذلك ، وبيان أنه الحاصل لمن زعم أنه اسم جنس وایضاح ذلك . والثاني أن يكون خبر مبتداء كأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما فدر سؤال عنه ، وأجيب بقوله : « هو زيد » ، ثم استعمل على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصارت في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى المقصود فيها ، وهذا الثاني أولى من وجهين لفظاً ومعنى ، وأما اللفظ فلأن المبتدأ إذا كان خبره فعلاً فلوجه الألى يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد ، والآخر أنه إذا وقع خبر المبتدأ جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ، وما توهموه

(١) سورة النساء الآية : ٥٨

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر

من أن الرجل للجنس فقد هدم فساداً ، واو جوازاً لكن وقوع
 الجنس موقع الضمير شاذاً قليلاً أيضاً ومن حيث المعنى هو أن
 الابهام يناسب التفسير ، واذا جعل زيد خبر مبتداء كان التفسير
 فيه محققاً وهو المفهوم منه ، واذا جعل مبتداء لم يكن ذلك محققاً
 فظهر أن الوجه هو الثاني ، وأما ما يلزم من أن فيه حنفاً للمبتداء
 فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بعد فلم يقابله أمر مما
 تقدم .

(فصل) قوله : وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً كقوله
 تعالى : { نِعَمَ الْعَبْدِ } (١) أي : نعم العبد هو .

قال الشيخ : وهو ضمير أيوب ، وهو على الوجه الثاني خبر
 مبتداء محذوف أي : هو هو . وكذلك كل ما أتى من نحوه كقوله
 تعالى : { نِعَمًا يَعْظَكُم بِهِ } ، وليس ذلك من نحوه « أنا ،
 و شعري شعري » ، وإنما ذلك من نحوه زيد أخوك وأشباهه ،
 ألا ترى أن الضمير الأول في قولك : هو هو يعود على العبد
 الموضوع بهما وهو الثاني المخصوص بالمدح يعود على أيوب فكأنك
 قلت : العبد المذكور أيوب فظهر أنه من قولك : زيد أخوك
 وشبهه وهذا واضح .

(فصل) قوله : ويؤنث الفعل ويؤنث الاسمان ويجمان
 إلى آخره .

قال الشيخ : إنما ذكر ذلك (٢) ليحتمل أن هذا الفعل يجوز
 فيه ما يجوز في الأفعال من الحاق العلامة في المؤنث وإمثاره بجواز

(١) سورة ص الآية : ٣٠ .

(٢) في ش : (الفصل) .

حذفها ، وإن كان مؤثناً حقيقياً بخلاف غيره من الفعل لأنه غير متصرف فأشبه الحروف فجرى مجراها في ترك الحاق العلامة ، وكل ذلك شائع وما ذكره [من]^(١) التثنية والجمع فلرفع ايهام عمّن يظن أنه اسم جنس فيتوهم أنه لا يتنى ولا يجمع أو عمّن يظن أنه لما كان للانتماء في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة كما في حبّدا وكما في الضمير في^(٢) نفسه .

قوله : وهذه الدار نعيمت البلد .

قال الشيخ : فالحقوا العلامة بنعم وإن كان الفاعل البلد ؛ لأنه قد علم أنه قصد الى تفسيرها بالدار إذ التقدير نعيمت البلد هي ، فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه ، بقوله : ومن كانت أمك ، في كونه أنت الضمير في كنت مع كونه لمذكّر وهو من لما كان في المعنى هو الأم ، فالتأنيث في كانت وإن كان الفاعل مذكراً لما كان لمؤنث مذكور في المعنى كالتأنيث في نعيمت وإن كان لمذكراً لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك آيت في قوله^(٣) :

(١) (من) : زيادة عن ل

(٢) في الاصل : (فيه) وهو تحريف .

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة والبيت بكماله :

أو حرة عيظل تنبجاء مجفرة

دعائتم الزور نعيمت زورق البلد

الجرة : الكريمة ، العيظل : الطويل العنق ، مجفرة : الواسعة الجوف ، الزور : أعلى الصدر ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، المقرب ٦٨/١ ، الخزانة ١١٩/٤ ، الصحاح مادة (نعم) ٢٠٤١/٥ ، لم أعر عليه في الديوان .

نِصَّتْ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

أنتَ وإن كانَ الفاعلُ مذكراً لما كانَ لمؤنثٍ مذكورٍ في المعنى وهو قوله: «أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ» •

(فصل) قوله: «ومن حقِ المخصوصِ أنْ يُجانسَ الفاعلَ» •

قالَ الشيخُ: «لأنَّه في المعنى تفسيراً، وإذا كانَ تفسيراً له وجبتْ» [١١٤ ظ] مطابقتُه له، وهذا يوضحُ لك الردَّ على من قالَ: إنَّه للمجنسِ • ثمَّ أوردَ إعتراضاً على ذلكَ وهو قوله تعالى: {سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا} ^(١) الآيةُ، وذلكَ إنَّ الفاعلَ ههنا مضمراً مفسراً بمثلاً، فيكونُ التَّقديرُ ساءَ المثلُ وقد ذكرَ القومَ وليسَ هو مطابقاً للمثلِ في المعنى، وأجابَ عنه بأنَّه على حذفِ مضافٍ تقديره ساءَ مثلاً مثلَ القومِ، وعلى ذلكَ يكونُ مطابقاً ولذلكَ أوردَ قوله بِشْسَ مثلُ القومِ الذين كذبوا بآياتنا وتقديرُ الاعتراضِ مثلُ الأولِ سواءً، وأجابَ عنه بأمرينِ: أحدهما مثلُ ما تقدَّمَ وهو أنْ يكونَ على حذفِ المضافِ كأنَّه قالَ: بِشْسَ مثلُ القومِ مثلَ الذين كذبوا، والآخرُ أنْ يكونَ الذين كذبوا صفةً للقومِ ويكونُ المخصوصُ محذوفاً أي بِشْسَ مثلُ القومِ المكذِبينَ هو، وهو ضميرُ المثلِ المتقدِّمِ قبلَ بِشْسَ وهو قوله: {مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ} ^(٢)، كما تقولُ: زيدٌ بِشْسَ الرجلُ أي: بِشْسَ الرجلُ هو بهذينِ التأويلينِ يكونُ المخصوصُ مطابقاً فيستقيمُ المعنى بهِ •

(فصل) قوله: «وحببنا ممَّا يُناسبُ هذا البابُ» •

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٧ •

(٢) سورة الجمعة الآية : ٥ •

قال الشيخ : لَأَنَّهُ إِثْنَاءٌ لِلْمَدْحِ فَهُوَ مِنَ الْبَابِ فِي التَّحْقِيقِ
وَأَيْنَمَا ذُكِرَتْ تَلَى حِدَةً لِمَا خُصَّتْ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ لَفْظِيَّةٍ ، وَهُوَ
لِأَنَّ فاعِلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَفْظًا (ذَا) بِخِلَافِ نَعْمٍ وَبُشٍّ فَإِنَّ فاعِلَهُمَا عَلَى
مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا خَتَمُوا (ذَا) لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ وَالْمَعْرُوضِ
الْإِبْهَامُ فَكَانَ مَنَاسِبًا لِلْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، وَاخْتَصَّتْ دُونَ أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّهَا
الْأَفْظُ السَّابِقُ ، لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَالْمَذَكَّرُ الْمَفْرَدُ هُوَ السَّابِقُ
وَمَا عَدَاهُ مُفْرَعٌ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ عِلَلِ مَنَعِ الصَّرْفِ ،
وَعَدَلَ عَنْ ضَمِّ الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْأَصْلِ عَلَى قَوْلٍ وَوَجِبَ
عَلَى قَوْلٍ لِأَنَّهُ لَمَّا نُقِلَ إِلَى مَعْنَى الْأَشْيَاءِ جُعِلَ تَلَى صِغَةً
مَخْصُومَةً تَنْبِيْهَا عَلَى قَيْدِ النُّقْلِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ • وَنَهَا أَنْ
تَمَيِّزَهَا غَيْرٌ وَاجِبٌ ذِكْرُهُ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : حَبَّبًا زَيْدًا ،
وَحَبَّبًا رَجُلًا زَيْدًا • وَنَهَا أَنْ الْمَخْصُوصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا
كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلنَّاعِلِ فِي اللَّفْظِ كَقَوْلِكَ : حَبَّبًا الزَّيْدَانَ ، فَلِذَلِكَ
جُعِلَتْ تَلَى حِدَةً ، وَأَصْلُهَا حَبَّبَ ، وَأَمَّا مِثْلُ قَوْلِهِمْ (١) :

٢١٥- وَحَبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةَ حِينَ تَقْتَلُ

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حُبِّ الَّذِي أَصْلُهُ حَبَّبَ وَهُوَ الظَّاهِرُ لِمُوَافَقَتِهِ
لَهُ فِي اللَّفْظِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حُبِّ الَّذِي أَصْلُهُ حَبَّبَ ثُمَّ
غَيْرٌ وَهَذَا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَهَذَا الْأِسْمُ فِي نَحْوِ

(١) البيت للاختل من قصيدة يمدح بها خالد بن عبدالله بن
سليمان ، الديوان ص ٤ ، وصدرة : (فَقَلَّتْ اِقْتَلَوْهَا
عَنْكُمْ بِمَرَّاجِبِهَا) ، قتل الخمر : مزجها فأزال بذلك
حدتها ، ابن يعيش ١٢٩/٧ ، شرح شواهد الشافية ١٤/٤ ،
همع الهوامع ٨٩/٢ ، الخزنة ١٢٢/٤ ، لسان العرب مادة
(قتل) ٥٥١/١١ ، الأشموني ٤٢/٣ ، العيني على الأشموني
٤٢/٣ •

إبهامِ الضميرِ في نعم ، يعني أنه مبهم غير مرادٍ به مثل إبهامِ الضميرِ في نعم . ثم قل : « ومن ثم فسّر بما فسّر به ، يعني : أنه مميزٌ بكرةٍ تبيّنُ جسدهُ كما ميّزَ الضميرُ في نعم بذلك ، » فقولُ : « حبّذا رجلاً زيدٌ ، » كما تقولُ : نعم رجلاً زيدٌ ، ثم قال : « إلا أن الظاهرَ فضّلَ على المضميرِ بأن استغنوا معه عن المفسّرِ فقيلَ حبّذا زيدٌ ولم يقولوا : نعم زيدٌ ، » يعني بالظاهر لفظُ ذا في قولك : « حبّذا بخلافِ نعم ، » إذا كانَ الفاعلُ مضمراً فإنّه ليسَ في اللفظِ ما يُشعرُ بالفاعلِ فلماً كانَ الفاعلُ ههنا لفظاً يختصُ به استغنى عن المفسّرِ ، ولما لم يكن في نعم لفظٌ مختصٌ احتجَّ إلى المفسّرِ .

قوله : « ولأنّه كان لا ينفصلُ المخصوصُ عن الفاعلِ في نعم وينفصلُ في حبّذا . »

قال الشيخُ : هذا وجهٌ آخرٌ في وجوبِ ذكرِ التمييزِ في نعم وجوازِ حذفهِ في حبّذا ، يعني : أنه لو لم ينعلَ ذلك لالتبسَ الفاعلُ بالمخصوصِ في نعم بخلافِ حبّذا ، يريدُ أنه كانَ يلبسُ في كثيرٍ من المواضعِ لا في كلّ المواضعِ ، وبيانُ موضعِ الالتباسِ أنّك لو قلتَ : نعم السلطانُ ، وأنت تريدُ نعم رجلاً السلطانُ لم يُعرفَ^(١) هل السلطانُ فاعلٌ أو مخصوصٌ والفاعلُ مضمّرٌ؟ وفي التصريحِ تقولُ : نعم رجلاً السلطانُ ما يتعينُ به الفاعلُ من المخصوصِ فهذا وشبههُ يعينُ مواضعَ اللبسِ بخلافِ حبّذا فإنّه معلومٌ أن فاعلهُ « إذا » فإنما ذكّرَ بعدهُ الاسمُ المخصوصُ تعيّنَ لذلك ولم يلبسَ بالفاعلِ أيّداً والله أعلمُ بالصوابِ .

(١) في ل : (يعلم) ، وما أثبتناه أحسن .

بمن أصنافِ الفعلِ فعلا التعجبِ

قال الشيخُ : التعجبُ الذي يعنيه النحويونَ هي الالفاظُ التي تملأُ على انشاءِ التعجبِ لا ما يدلُّ على التعجبِ ، ألا ترى أنك لو قلتَ : تسجبتُ من زيدٍ وأشباهه لم يكنْ من بابِ التعجبِ الذي يوجبُ له النحويونَ ، ولم يحدهُ استقنةُ بذكرِ الصيغةِ وحصرها فيما أفعلهُ وأفعلُ به إذ المقصودُ إنما هو الصيغةُ ، فإذا انحصرتْ حصلَ المقصودُ إلا أنْ ذكرها باعتبارِ المعنى [١١٥ و] أولاً هو الأولى ثم بعدَ ذلكَ ذكرَ ما هو شرطُ لها باعتبارِ اللفظِ كما يفعلُ في سائرِ الحدودِ النحويةِ .

قولهُ : وهما صيغتانِ ما أفعلهُ وأفعلُ به .

قالَ الشيخُ : فكنتي بأفعلٍ وأفعلٍ عن كلِّ ما يصحُّ أنْ يبنيَ عليهما ، وكنتي بالصيرينِ في المثالينِ عن كلِّ ما ينسبُ إليه فعلُ التعجبِ .

قولهُ : ولا يبيانِ إلاً مسأً يبني منهُ أفعلُ التفضيلِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدمَ ذكرُ ذلكَ بوجوهٍ وعللهِ فلا حاجةَ إلى اعادتهِ .

قولهُ : إلاً ما شئتُ من قولهم : ما أشهاها وما أقتتهُ .

قالَ الشيخُ : فالشذوذُ فيها جميعاً أنهُ من المفعولِ دونِ الفاعلِ والقياسُ أنْ يكونَ من الفاعلِ لأنهُ يُقالُ شهِتُ الطعامَ ومقتُ الرجلَ فلا شذوذُ فيه من هذهِ الجهةِ فلم يكنْ شذوذهُ إلاً

بما ذكرناه ، وأما « ما أولاد » فشذوذه ' أَنَّهُ ' استعملَ من الرباعي
 بالهمزة من قولك : أوليته خيراً وأعطيته كذا ولا يُقال في هذا المعنى
 وكى ولا عطاءً ، ولذلك قال : « للمعروف » ليُبين أَنَّهُ من
 قولك : أوليته المعروف ، لا من قولك : وُلِّيَ لأنَّ ذلك : بمعنى آخر ،
 واستغنى في أعطى بما يفهم من قولهم : ما أعطاه ، لأنَّ المعنى على
 الاعطاء وبما تقدّم في مثله في أوّل التفضيل من قوله : « أعطاهم
 للدينار وللدرهم » وذلك إنّما يكون من الاعطاء .

قوله : وذكر سيويه أَنَّهُم لا يقولون : ما أقيله استغناءً عنه بما
 أنشد قائله (١) .

قال الشيخ : ووجه ذلك أَنَّهُ كثر وقوع هذا المعنى والتعبير
 عنه بما أكثر قائله ، فلو كان ما أقيله جارياً في كلاهما على القياس
 في هذا الباب لكان واقماً في لغتهم ولمّا لم يقع في لغتهم دلّ على أَنَّهُ
 مُستثنى عندهم ، فهذه طريقة سيويه في استثناء ما أقيله من الباب ،
 وهذا جارٍ في كلّ ما يأتي مثله .

(فصل) قوله : ومعنى ما أكرم زيداً شيء جعله كريماً الى
 آخره .

قال الشيخ : يريد أن ذلك أصله قبل نقله الى التعجب
 وإلّا فليس معناه بعد النقل ذلك ، وهو الذي أراد بقوله بعد
 ذلك « إلا أن هذا النقل من كلّ قول خلا ما استثنى منه (٢) مختص
 بباب التعجب » يريد أن ذلك وإن كان أصله لتصحيح الاعراب

(١) انظر الكتاب ٢/٢٥١ .

(٢) (خلا ما استثنى منه) : ساقطة من ر .

فهو بمعنى التعجب ، ثم شبهه في أصله بقولهم : « أمرٌ أقعدهُ » عن الخروج ، ؛ لأنه من باب « شرُّ أمرٌ ذائبٌ » ، فالمصحح للابتداء بالنكرة (١) هنا كونه في معنى كلامٍ هو فيه فاعلٌ فلذلك احتاج أن يشبهه بأمرٍ في قولهم : « أمرٌ أقعدهُ » (عن الخروج ، ليصحَّ الابتداء بالنكرة) (٢) فكان الأولى أن يذكر بقية المذاهب في الاعراب في ما أكرم زيداً هنا ويستثنى عن الفصل الذي بعد ذلك لأنه في الحقيقة تمة له وما ذكره هنا أحد المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيويه ، لأن سيويه يجعل ما مبتداءً وما بعده جملةً في موضع الخبر (٣) ، وهو عين ما ذكره هنا ، ثم أعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه ، وذكر معه المذهبن الآخرين وليس لفصله معنى . فان زعم زاعم أنه تكلم هنا في المعنى وثم في الاعراب ، فليس بمستقيم لأن المقصود إنما هو الاعراب والمعنى الاصلي أمرٌ تقديري ، والاعراب مبني عليه فهو المقصود ، والآخر أنه قد ذكر بعده أفعال به واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب جميعاً ، والكلام على الجميع سواء .

قوله : « إلا أن هنا النقل من كل فعلٍ خلا ما استثنى منه » .

قال الشيخ : يريد بما استثنى منه ما تقدم ذكره في أفعال التفضيل على ذلك التفضيل . وأما قولهم : أكرم زيدٍ فقيل أصله أكرم زيداً على التفضيل الذي ذكره ، ولا يكون على ذلك فيه ضميرٌ ، لأن فاعله مذكورٌ بعده .

-
- (١) (النكرة) : ساقطة من ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٥١ .

قوله : وفي هذا الكلام ضرب من التعسف .

قال الشيخ : لما فيه من مخالفة القياس من وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في أكرم ، ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر . ومنها زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج على القياس ثم (١) ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك وإنما فيهما استعمال الهمزة للتعدي أو للتصيير ، وتقدير ذلك أن يقال إنه أمر في الأصل من أكرمه أي جعلته كريماً ، والباء زيادة على المفعول فيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمال الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمل صيغة الأمر للأمر وهو القياس ، ثم نقل على التقدير الأول فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذي [١١٥ ظ] في التقدير الأول وإنما يلزم فيه الأضمار الذي لا يتغير وليس بمستبعد ، ألا ترى أن مثل هذه الصيغة في الأثناء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يُغَيَّرَ عن لفظ الوحدة في قولك : نعم رجلاً ونعم رجلين ونعم رجلاً فكذلك هنا . وقد أجاب بقوله : « إنه جرى مجرى المثل فلم يُغَيَّرَ عن لفظ الوحدة ، والوجه الثاني أن تجعل الهمزة لما جعلت له في الوجه الأول ، وهو على الأمر أيضاً كأن أصله أكرم أي صير ذا كرم ثم عدت بالباء فصار الفاعل فيه مُصَيِّراً غيره صائراً ذا كرم كما تقول : قمت فتكون أنت القائم ، ثم تقول : قمت يزيد فتأتي بالباء للتعدي فيصير انداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك قبل دخولها فصار معنى أكرم يزيد في الأصل على هذا التأويل صير زيدا صائراً ذا كرم فإفاد التصيير فيه مجيء

(١) (تم) : ساقطة في و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س .

الباء للتعدي ؛ لأنَّ هذا المعنى مُستفادٌ من بابه (١) التعدي ، وأمَّا كونه صائراً إذا كذا فمُستفادٌ من الصيغة التي هي أكرمٌ .

(فصل) قوله : واختافوا في ما نهى عند سيويه الى آخره .

قال الشيخ : يريدُ في الأصل ، فقل سيويه : إنَّها مبتدأ ما بعده خبره ، (٢) ، كما تقدَّم في أول لفصل الذي قبله وهو الوجه إذ لا يلزم في غيره . وقول الاخفش هي موصولة ما بعدها ، (٣) وفيه تصنفُ لأنَّه يحتاجُ فيه الى تقدير خبرٍ محذوفٍ ، ونحن نقطعُ باستقلاله كلاماً من غيرِ نظرٍ الى محذوفٍ . وقول قوم : إنَّها استنهامٌ مبتدأٌ وما بعده خبرٌ (٤) ، كأنَّ الأصل شيءٌ حسنٌ زيداً ، وليس بجيدٍ ، لأنَّ صيغَ الاستنهام لم يثبت فيها نقلٌ الى انشاءٍ آخر بخلاف صيغِ الاخبارِ فإنَّها تُنقلُ الى الانشاءاتِ كثيراً ، فثبت أنَّ الوجه ما صارَ اليه سيويه .

(فصل) قوله : ولا ينصرفُ في الجملةِ التعجبيةِ الى آخره .

قال الشيخ : لأنَّها جرتُ كالمثلِ والامثالُ لا تغيَّرُ ، أو لأنَّها بمجوعٍ وعها تدلُّ على انشاءِ التعجبِ فلزمتُ طريقةً واحدةً كما لزمتُ نعم وبش طريقةً واحدةً لذلك . ثم قال : وقد أجازَ الجرمي الفعلَ وغيره ، نظراً الى [ما ورد] (٥) قولهم : ما أحسنَ بارجلِ

(١) في ر : (باب) ، وهو تحريفٌ .

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢/٢٥١ ،

شرح الاشموني ١٧/٣ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، ابن يعيش ٧/١٤٩ .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، ابن يعيش ٧/١٤٩ .

الاشموني ١٨/٣ .

روى (ما ورد من) : زيادة عن ل ، ب .

أَنْ يَصْدُقَ ، (١) ، ووجهه ' أَنْ الظروفَ اتَّسَعَتْ فِيهَا فَجَرَى فِيهَا مَا لَمْ
يَجْرِي فِي غَيْرِهَا .

(فصل) قوله : ' ويقال ' ما كان أحسنَ زيداً للدلالةِ على الماضي .

قالَ الشيخُ : كَانَتْهُمْ لَمَّا قَصَدُوا إِلَى التَّعْجِبِ مِمَّا مَضَى أَتَوْا
بِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي مَعَ فِعْلِ التَّعْجِبِ مُشْعِراً بِذَلِكَ ،
وَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَقُولَ : مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَكُنْ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا
فَتَقُولَ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدٌ ، وَالْأَوَّلَى هِيَ الصِّفَةُ الْأَوَّلَى إِذْ لَا حَاجَةَ
إِلَى التَّكْرَارِ وَالِإِتْيَانِ بِهَا مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي جِيءَ بِهِ لِلْمَعْنَى الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ
هُوَ الْقِيَاسُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْمَاضِي ، وَقَدْ حُكِيَ مَا أَصْبَحَ
أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ، وَادْخَالَ أَصْبَحَ وَأَمْسَى هَهُنَا فِي الدَّلَالَةِ
عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الْمُتَعَجُّبُ مِنْهُ كَادْخَالَ كُنْ فِي الدَّلَالَةِ
عَلَى الْوَقْتِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْأَزْمَانِ .

قوله : ' والضميرُ للغداةِ .

قالَ الشيخُ : إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ فِيمَا أَصْبَحَ وَالْأَفْهَى فِي قَوْلِهِ :
' مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ، لِلْعُنْيَةِ وَإِنَّمَا اسْتَفْتَى بِتَبْيِيهِهِ عَلَى ضَمِيرِ الْغَدَاةِ
لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ ' مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا يَكُونُ لِلْعُنْيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ .

(١) انظر ابن يعيش ٧/١٥٠ . الاشموني ٣/٢٥٠ .

ومن أصنافِ الفعلِ الثلاثي

قال صاحبُ الكتابِ : للمجردِ منه 'ثلاثةُ أبنيةٍ فَعَلٌ وفَعَلٌ وفَعَلٌ إلى آخره .

قال الشيخُ : لا يكونُ الثلاثيُّ على أكثرِ من ذلك ؛ لأنَّ أوله ملترمٌ فيه الفتحُ وآخره لا اعتمادَ به في البنيةِ لأنَّه محلُّ التفسيرِ فلم يبقَ إلاَّ وسطه ولم يجيء ساكناً أصلاً ، والحركاتُ ثلاثٌ فوجب أن لا يزيدُ على ثلاثة أبنيةٍ فَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعُلٌ ، وأمَّا الكسرُ في الفاءِ فليس باصلٍ أيضاً فلذلك حُكِمَ على شَهِدٍ إذا قيلَ شَهِدَ أو شَهِدَ أو شَهِدَ أنَّها فروعٌ على شَهِدَ ، ولذلك حُكِمَ على نعم وبئسَ بذلكَ وحُكِمَ على ليس أيضاً وسيأتي ذلك .

قوله : فكلُّ واحدٍ من الأولين .

قال الشيخُ : يُمْنِي فَعَلٌ وفَعِلٌ ، على وجهين مُتَعَدٍ وغيرِ مُتَعَدٍ ، قد تَدَمَّ معنى التعدي ، وهو كونهُ تَوَقَّفٌ عَقْلِيَّتَهُ على مُتَعَلِّقٍ ، (وغيرِ المُتَعَدِي ما لا تَوَقَّفُ عَقْلِيَّتَهُ على مُتَعَلِّقٍ (١)) ، وقد تَدَمَّ مُبَيَّنًا .

قوله : ومضارعهُ على يَفْعَلِ وَيَفْعُلِ .

قال الشيخُ : يُمْنِي مضارعهُ على اختلافِ وجهيه [١١٦ و] فيكونُ أربعةَ أقسامٍ يَفْعَلُ يَفْعُلُ وغيرِ مُتَعَدٍ مُتَعَدٍ فَلَذَلِكَ مَثَلٌ بِأَرْبَعَةٍ

(١) ما بين القوسين : سناقط من ر .

أُثْمَةٌ ، فَضْرَبَهُ يُضْرِبُهُ لِلأول ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ لِلثاني ،
 وَقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ لِلثالثِ وَقَعَدَ يَقْعُدُ لِلرابعِ وَمِثَالُ فَعَلٍ
 وَالكلامُ فِي مِضَارِعِ فَعَلٍ فِي تَقْسِيمِهِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَثْمَةِ كَالكلامِ فِي
 مِضَارِعِ فَعَلٍ إِلَّا أَنَّ مَوْضِعَ يَفْعَلُ ثُمَّ يَفْعَلُ هُنَا فَيَكُونُ
 يَفْعَلُ هُنَا مُتَعَدِّياً وَغَيْرَ مُتَعَدِّ وَبِئْسَ مُتَعَدِّ ، فَمِثَالُ
 الأولِ شَرِبَهُ يُشْرِبُهُ ، وَمِثَالُ الثَّانِي فَرِحَ يَفْرَحُ وَمِثَالُ الثَّالثِ
 وَمَقَهُ يَمْقُهُ ، وَمِثَالُ الرَّابِعِ وَثِقَ يَثِقُ ، وَالثَّانِي بِنَاءِ وَاحِدٍ
 غَيْرِ مُتَعَدِّ وَمِضَارِعُهُ عَلَى بِنَاءِ وَاحِدٍ وَهُوَ يَفْعَلُ وَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ
 إِلَّا تَبْلِي بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ يَفْعَلُ •

قوله : وَأَمَّا فَعَلٌ يَفْعَلُ فَلَيْسَ بِأَعْلَى •

قال الشيخ : كَانَتْهُمْ قَصِدُوا إِلَى مِخْلَافَةِ عَيْنِ الماضِي لِلْمِضَارِعِ (١)
 ذَلِكَ كَانَ فَعَلٌ يَفْعَلُ هُوَ اِتِّمَاسٌ ، وَالكسْرُ لَمْ يَجِبْ لِمِضَارِعِهِ
 إِلَّا فِي أَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ فِي الصَّحِيحِ لَا تَزِيدُ عَلَى خَمْسَةٍ وَيَجُوزُ فِيهَا
 الأوجُهَانِ وَفِي مِثْلِ الفَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَمَّا جِبِيءٌ مِضَارِعِ فَعَلٍ
 عَلَى وَفْقِ عَيْنِ الماضِي فَكَأَنَّهُمْ كَرِهُوا مِثْلَ مَارَكْنَهُ لِعَيْنِ المُتَعَدِّ فِي الماضِي
 وَالمُسْتَقْبَلِ فَخَصَّوهُ بِالضَّمَّةِ لِذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَجِبْ إِلَّا
 مُشْرُوطاً ، يَضِي لَمْ يَجِبْ مِضَارِعِ فَعَلٍ المُتَفَوِّحِ العَيْنِ مُتَفَوِّحاً عَلَيْهِ إِلَّا
 أَنْ تَكُونَ عَيْنُ النُّعْلِ أَوْ لِأَنَّهُ أَحَدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 الفَتْحِ مِنَ المُنَاسِبَةِ فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مِجِيئَهَا مُنَاسِبَةً لِحَرَكَتِهَا وَاعْتَدُوا بِالأَمِّ
 وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَهَا لَمَا يَلْزَمُ مِنَ ائْتِقَالِ إِلَى عُلُوٍّ وَلَمْ يَعْتَدُوا بِحَرْفِ الحَلْقِ
 إِذَا كَانَ فَتَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ ائْتِقَالُ إِلَى عُلُوٍّ كَمَا مَنَعُوا فِي اللُّغَةِ
 الفَصِيحَةِ الأَمَالََةَ بِالعَيْنِ الوَاقِعَةِ فِي البَالِغِ وَلَمْ يَمْنَعُوا بِالعَيْنِ الوَاقِعَةِ فِي
 غَلَابِ نَظَرًا إِلَى ذَلِكَ •

(١) فِي ل : (المِضَارِعِ لِلْمَاضِي) ، وَهُوَ خَطَأٌ •

قوله : ' إلا ما شذ من نحو أبي يابى وركن يركن ' .

قال الشيخ : ' أمّا أبي يابى فكأنهم لما علموا أنّهم إذا فتحوا انقلبت الياء ألفاً ، والألف من حروف الحلق فصار الفتح وجهاً في مثل ذلك ، وإن كان على خلاف القياس من حيث إنّ فيه دوراً وذلك أنّ الفتح لا يكون إلا بحرف الحلق فيتوقف الفتح على حرف الحلق ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح ، وأمّا وركن يركن ، فقد جعله شاذاً وقد نقل أنّه يُقال ' ركن يركن ' ، وركن يركن ، فالأولى على ذلك (١) أنّ يقال هو من تداخل اللتين لأنّه أقرب من مخالفة القياس ولذلك حكيم على فضل يفضل أنّه من تداخل اللتين ، وأمّا فعل يفعل نحو : فضل يفضل وميت تموت فمن تداخل اللتين ، ومعنى تداخل اللتين أنّ يثبت للماضي جهان (٢) ، فإذ كان ، والمضارع لكل واحد منهما بذاً [واحد] (٣) ، ثمّ يتكلم العربي بأحد بنائي الماضي مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنّه جار عليه وليس كذلك ، ومثاله ما ذكره في فضل يفضل لأنّ العرب تقول : فضل بالفتح وفضل بالكسر ومضارع فضل بالفتح يفضل بالضم ، ومضارع فضل بالكسر يفضّل بالفتح فإذا سُمع بعد ذلك فضل يفضّل علم أنّه من تداخل اللتين ، وهذا الفصل مناه من الفضلة لا من قولك : فضله إذا غلبته في الفضل ؛ لأنّ ذلك ليس في ما ضيه إلاّ افتح وليس في مضارعه إلاّ الضم لأنّه من باب فاعلني ففعلته أفعله .

-
- (١) (أن) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .
 (٢) (جهتان) : ساقطة من ب ، س ، ت ، ر .
 (٣) (واحد) زيادة من ر .

قوله : وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناءً •

قال الشيخ : يعني ولثلاثي المزيد فيه لأن الرباعي سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في الثلاثي • وقوله : « في الزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها ، وللإلحاق وغير الإلحاق ، وقد تقدم بيان ذلك كله في الأسماء •

(فصل) قوله : وأبنة المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له ، فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدخرج نحو سَمَلٌ وحوقلٌ وبيطرٌ وجهورٌ وقلنسٌ وقلسٌ •

قال الشيخ : فهذه كلها ملحقة بدخرج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادةً ليوافق دخرج في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الأسماء وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل ، « وملحق بدخرج ، على ما ذكره » وملحق [١١٦ ظ] بإحرنجم ، على ما ذكره أيضاً • والثاني وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق « نحو أخرج وجرب وقاتل ، فهذه الثلاثة وإن وافقت دخرج في وزنه بما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة به له • وأمّا الهمزة في أفعل فموضوعة لمعان كالمتمدي وغيره وكذلك تضعف العين في مثل جرب ، وأمّا الألف في قابل فموضوعة ؛ لأن يكون^(١) من غيرك اليك ما كان منك إليه وهذا كله بخلاف حروف الإلحاق ، وهما وجه آخر يشعر بالإلحاق في الأول دون الثاني وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق بخلاف مصادر غير الملحق ، واعتمد صاحب

(١) (يكون) : ساقط من سن

الكتاب على ذلك لشمولة ، والتحقيق ما بدأنا به لأنه جارٍ في الاسماء
والافعال ، وما ذكره يتيد بالافعال دون الاسماء ؛ لأن الاسماء
لا يمكن معرفة الملحق فيها من غيره بمصدر إذ ليس لها مصادر ،
والثالث غير موازن نحو انطلق واقدر الى آخره ، فهذه غير
موازنة للرباعي بوجه من الوجوه ، وليس استخرج موازناً
لآخر نجم ، لأننا لم نمن بالموازنة صورة حركات وسكنات وإنما
عينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع ، وقعها في الاصل الملحق
به والزيادة إن كانت ثم زيادة لغير اللاحق فلا بد من مماثلة في
الملحق واستخرج بالنسبة الى آخر نجم على خلاف ما ذكرناه
في الاصلية ، والزيادة جميعاً ، أمّا الاصلية فهو أن الخاء وهي فاء
وقعت موقع النون الزائدة في الاصل وليس ذلك في مثل الملحق ،
وأما باعتبار الزائد فهو أن النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين
وليس في الفرع نون في موضعها ولا في غيره .

(فعمل) قوله : فما كان على (فعل) فهو على معان لا تضبط
كثرة وسمة .

قال الشيخ : لأنه أخذ أبيتهم في الافعال فمصرفوا فيه في
معان كثيرة لحقه ، فقل أن تجد فعلاً من أبيتهم غيره له معنى
إلا وقد استعمل فعل فيه فهذا وجه كثرة معانيه ، وغيره ليس
مثله في الخفة فلم تكثر معانيه ، فمعرض النحويون لذكرها
لحصرها وقتها وإن كان ذلك كله أمراً لغويّاً في التحقيق .

قوله : وباب المغالبة مختص بفعل بفعل منه .

قال الشيخ: لما كان بابُ المغالبة مختصاً بماضٍ مخصوصٍ ومضارعٍ مخصوصٍ، فأمكن ضبطه ذكره، وهذا أولى بقواعد النحو، فإنها راجعة إلى ضوابط كلية تُعرفُ بها تفاصيل أنواعها إلا ما كان معتلّ الفاء كوعدتُ أو مثلّ العين أو اللام من بنات الياء كعبتُ ورميتُ فإنه لم يأت فيه الضمُّ وإنما أتى فيه الكسرُ لأنهم لو بنوه على الضمِّ في العين لأدّى إلى ما ليس من أئمة كلامهم في مثله، ألا ترى أنّهم لم يقولوا: في باب وعدَّ يوعَدُ مضموماً، ولا في باب باعَ يَبِيعُ، ولا في باب رمى يَرْمِي، وإنما أتوا بذلك كله مكسوراً أو مقوحاً في باب وعدَّ خاصةً لأجل حرفِ الحلقِ كقولهم: في وضعٍ يَضَعُ، وإنما لم يبنوا يَفْعَلُ من بابٍ وعدَّ استقلالاً له، ولم يبنوا يَنْعَلُ من بابٍ باعَ ورمى لما يؤدي من انقلابِ الياء التي هي عينُ ولامُ واوٍ لانضمام ما قبلها فيخلفُ حروفُ الكلمة، لأنه يؤدي إلى إبدالِ الألفِ بالاهل مع الغيبة عنه بالبناء الآخر الذي هو أصلٌ أيضاً فلما كان كذلك لم يستعملوه أيضاً في هذا الباب^(١) إلا ما كان من جنسِ كلامهم.

قوله: وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما فيه أحدَ حروفِ الحلقِ، وأنه يُقالُ فيه أفضلهُ بالفتح.

قال الشيخ: يعني أن يكونَ عنه أو لاهُ أحدَ حروفِ الحلقِ دونَ الفاء، وإنما أبهم لأنه قد تقدّم ما يشعرُ بذلك، واستثناءُ الكسائي غيرُ مستقيم^(٢) لا في النقلِ ولا في المعنى، أمّا النقلُ فقد نقلَ

(١) (الباب) : ساقطة من ل

(٢) قد وافق الرضي ابن الحاجب في رده على الكسائي بقوله :

والحق ما ذهب إليه غيره شرح الشافية ١/٧١ .

التفات 'فَأَخْرَجَنِي فَفَخَّرْتُهُ أَفْخَرُهُ' ، وهو عين ما خالف فيه ،
 وأما في المعنى فإن ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس
 كلامهم افتتح دون الضم حتى لا يكون الضم مخرجاً له عن قياس
 لغتهم ، بل استعمل فيه الفتح والضم جميعاً ، ألا تراهم يقولون :
 دَخَلَ يَدْخُلُ وَنَحَتَ يَنْحِتُ فهو مائة باب فَعَلَ الذي ليس
 فيه حرف حلق في كونهم يقولون : يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ بِالضَّمِّ
 والكسر ، فإذا استعملوا [١١٧ و] الضم فأنما استعملوا أحد البابين
 اللذين هما قايمة فكذلك إذا استعملوا يَفْعَلُ مِمَّا فِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ
 فأنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قايمة فوضح من حيث المعنى
 أَنَّهُ لَيْسَ كَبَابٍ وَعَدَّ وَرَمَى فِي امْتِنَاعِ يَفْعَلُ فِيهِ .

قوله : وقال سيبويه (١) : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا
 تراهم لا يتولون : نازتني فنزعته استغني عنه بقلبه .

قول الشيخ : وما ذكره سيبويه في ذلك لا يخرجهم عن أن
 يكون قياساً كما أنه لم يخرج باب المتعجب عن القياس لامتناعهم في
 ما أقيسه ، وإنما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل الخاص
 هو أنه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك ،
 وإنما ورد عنهم في موضعه غلبته ، فدل ذلك على أنه في هذا
 الموضع الخاص مطروح ، وتقرير دليله أن يقال لو كان ذلك
 جائزاً لورد ولم يرد فدل على أنه غير جائز .

قوله : وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل إلى آخره .

قال الشيخ : لما لم يكن حصراً لانتشار معانيه ذكر الكثرة
 في العلل ، والأحزان وأضدادها ، ثم مثل لكل واحد من الأقسام ،

(١) الكتاب ٢/٢٣٩ ، شرح الشافية ١/٧١ .

وقد يكون (فعل) لغير ذلك كعلمٍ وسَمِحَ ورَكِنَ وأشبه ذلك . وقوله : « يكثرُ فيه الاعراضُ من العللِ والأحزانِ ، تيسره على أن هذه المعاني تكونُ فيه كثيراً لا على معنى أنه يكونُ فيها أكثرُ منه في غيرها فان (فعل) في غير ذلك أكثرُ منه في ذلك ولكن العللَ والأحزانَ فيه أكثرُ منها في غيره فذلك قل : « يكثرُ فيه ، ولم يقلُ يكثرُ فيها وهو تيسره دقيقٌ .

قوله : وفعل للخصال التي تكون في الانبياء .

قال الشيخ : ولذلك أم يأت متدياً ، لأن الخصال التي وضع لها لم يأت شيء منها متعلقاً فذلك كان غير متقد كحسن وقبح .

(فصل) قوله : وتفعّل يجيء مطاوع فَعَلَّلَ .

قال الشيخ : الغرض منه أن يذكر معنى فَعَلَّلَ للملحق ، لأنه المذكور بعد فعل في ترتيبه ؛ لأن كلامه في الثلاثي ، ولكن لما كان الملحق والاصل مشتركين جميعهما وجعل الفعّل لتفعّل وإن كان غرضه فَعَلَّلَ لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متد به ، كقولك : كسرتُه فأنكسر فتوكل : أنكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متد وهو الكسر به أي بهذا الذي قام به أثر الكسر وهو الانكسار هذا الذي يعني بالمطاوع ، وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه ما هو مطاوع له ، كقولك : أنكسر الاناء ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وإنما يلزم ما ذكرناه ، وهو أن يكون له فعل متد المطاوع أثره ثم لما تكلم على تفعّل باعتبار مطاوعه ليعمل صار الفعل في الظاهر لتفعّل فكمّله

باعتباره ، « قوله : وبناءً مقتضياً ، يضى تَفَعَّلَ « كَتَسَهَوَكَ »
 وَتَرَهَوَكَ ، ، أَمَا « تَسَهَوَكَ ، فقد نُقِلَ سَهَوَكَهُ
 فَتَسَهَوَكَ أَي أَهْلَكَهُ فَهَلَكَ فَهُوَ جَارٍ عَلَى الْمَطَاوِعِ ، وَأَمَا
 « تَرَهَوَكَ ، فعلى ما ذكره من كونه مقتضياً غير جَارٍ عَلَى مَطَاوِعِ
 لَهُ ، يُقَالُ تَرَهَوَكَ فِي مَشِيئِهِ إِذَا مَاجَ .

(فصل) قوله : وَتَفَعَّلَ يَجِيءُ مَطَاوِعَ فَعَّلَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : قد تقدم معنى المطاوعة نحو : كَسَّرْتَهُ
 فَتَكَسَّرَ ، قوله « وبمعنى اتكلف ، والتكلف مناه أن يتعاني
 ذلك العمل ليحصل بمعانته والقصد ما يقصد^(١) تحصيله
 كَتَشَجَّعَ معناه استعمال الشجاعة ، وكَلَّفَ نفسه إيَّاهَا لِتَحْصِيلِ ،
 وكذلك الحلم وال مروءة . ثم لما كان هذا المعنى متبصياً بتفاعل من
 حيث إن كل واحد منهما غير ثابت في الأصل لمن نسب إليه
 فَرَّقَ بينهما بما^(٢) يتلفن فيه ، وهو أن تَفَعَّلَ الْمُقْتَصِدُ فِيهِ
 ممارسة ذلك الفعل ليحصل فلذلك قال : لَأَنَّ هَذَا يَطْلُبُ أَنْ
 يَجِيءَ حَلِيمًا ، وَمَا تَفَاعَلَ فَهُوَ أَنْ يَظْهَرَ الْفِعْلُ وَهُوَ عَلَى
 خِلَافِهِ لَا لِيَحْصَلَ ، بَلْ أَنَّهُ عَلَيْهِ وَإِسْبَاحٌ بِهِ فَتَدْحِيصُ
 الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرَ . قوله : « وَمِنْهُ تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ ، ، وَإِنَّمَا
 فَضَّلَهُ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَذَلِكَ أَنَّ
 الْمَعْنَى الْأُولَى كُلُّهَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَمَرَّنَ عَلَيْهَا لِتَحْصِيلِ بَعْدَ أَنْ لَمْ
 تَكُنْ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُتَمَرَّنُ نَفْسَهُ عَلَى الْحَلْمِ [١١٧ ظ]
 وَالْمَرْوَةِ وَالصَّبْرِ حَتَّى يَحْصَلَ ذَلِكَ لَهُ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي مَنْزِلِ

(١) (ما يقصد) : ساقطة من ت ، وفي ل : (لمعاناته قصداً في

تحصيله) .

(٢) في ل : (هما) ، وهو تحريف .

« تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ » ، فَاتَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ أَثْقِيلَةَ لَا يَكُونُ
أَبْدًا وَإِنَّمَا أُدْخِلَ فِيهِ لِأَنَّ الْفَرْضَ اسْتَمْعَلَ ذَلِكَ لِجِصَلٍ عِنْدَ
النَّاسِ انْتِقَادُ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ الْفَرْضُ مِنَ الْأَدْرِينِ حِصُولَ ذَلِكَ
مَعْتَقِدًا أَجْرَاهُمَا مَجْرَى وَاحِدًا فَقَدْ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا •

قوله : « وبمعنى اسْتَمْعَلَ ، الظاهر أَنَّهُ أَرَادَ بِمَعْنَى
اسْتَفْعَلَ أَصْلَ مَعْنَى اسْتَفْعَلَ ، وَأَصْلُ مَعْنَاهُ طَلَبُ ذَلِكَ الْفِعْلِ
كَقَوْلِكَ : اسْتَمَلِمَ وَاسْتَعَطَى ، أَي : طَلَبَ الْعِلْمَ وَالْعِطَاءَ ، ثُمَّ
مَثَلٌ بِتَكْبِيرٍ وَتَعْظُمٍ وَتَعْجَلِ الشَّيْءِ وَتَبَيَّنَهُ ، كَنَّهُ طَلَبُ
الْكَبْرِ مِنْ نَفْسِهِ وَالْعِظْمَةِ كَقَوْلِهِمْ : فِي اسْتَفْعَلَ اسْتَخْرَجَهُ أَي
لَمْ أَزَلْ أَطْلُبُ خُرُوجَهُ مِنْ نَفْسِي حَتَّى خَرَجَ ، وَأَمَّا تَعْجَلِ
فَظَاهِرٌ ، « وَيَقْنَهُ » ، كَكَبَّرَ كَنَّهُ طَلَبُ الْإِقْبَانِ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى
حَصَلَ وَلِذَلِكَ يُطْلَقُ تَبَيَّنَ فِي مَوْضِعِ عِلْمٍ ، « وَتَقْصَاهُ
وَتَبَيَّنَهُ » ، مَثَلٌ تَبَيَّنَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِطَابَ مِنْ نَفْسِهِ [بَعْدَ أَعْمَلِ] (١)
وَيَجْرُزُ أَنْ يَكُونَ وَتَقْصَاهُ وَاسْتَفْعَاهُ بِمَعْنَى طَلَبِ غَايَتِهِ
وَأَقْصَاهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيَكُونُ عَلَى الْأَصْلِ فِي مَعْنَى اسْتَفْعَلَ مِنْ
غَيْرِ تَأْوِيلٍ •

قوله : وللمعل بعد العمل في ههنا نحو تجرعه •

قال الشيخ : أي شربه جرعة بعد جرعة ، « وَتَحَسَّاهُ »
أَي حَسَّوَةً بَعْدَ حَسَّوَةٍ وَتَعَرَّقَهُ ، أَي أَخَذَ مَا تَلِيهِ مِنَ
اللَّحْمِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، « وَتَنَوَّقَهُ » ، إِذَا شَرِبَهُ فَوَاقًا بَعْدَ فَوَاقٍ •
« وَمِنْهُ تَفَهَّمٌ وَتَبَصَّرَ وَتَسَمَّعَ » ، كَأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ فَهْمُهُ شَيْئًا

(١) (بعد العمل) : زيادة عن ل •

بعد شيء ، وبمعنى اتخذ الشيء نحو : تَدَيَّرْتُ الْمَكَانَ ، أي
 اتَّخَذْتَهُ دَاراً ، وَتَوَسَّدْتُ الرَّابَّ ، أي اتَّخَذْتَهُ وَسَادَةً ،
 • وَمِنْهُ تَبَنَّاهُ ، أي اتَّخَذَهُ ابْنًا ، وَإِنَّمَا فَصَّلَهُ ؛ لِأَنَّ اتَّخَذَهُ ابْنًا
 لَا يَصِيرُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ موجوداً فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْحَسِّي ، كَأَنَّهُ (١)
 قصد إلى الفصل بين الأدوار الحسية والامور المعنوية . قوله :
 • وبمعنى التَّجَسُّبِ ، وهو في هذا البناء كمعنى همزة السلب في
 قولك : أَتَجَسَّبْتُ الْكِتَابَ أَي قِ أَزَلْتُ عَجَبَتَهُ كَذَلِكَ هُنَا
 • تَحَوَّبَ ، أَي أَزَالَ الْحَوْبَ عَنْ نَفْسِهِ (٢) .

(فعل) قوله : وَتَفَاعَلَ لِمَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ التَّمِيخُ : تَفَاعَلَ فَرَعٌ فَعَاعَلَ الَّذِي يَكُونُ لِاثْنَيْنِ
 فَمَاعِداً مَعْنَاهُ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ مُتَعَلِّقًا بِمَنْ شَارَكَهُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ
 النُّحُو فَنَذَلِكَ كَانَ بِنَاوِهِ يَقْتَضِي التَّعْدِي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا ؛
 لِأَنَّ الشَّارِكَ يَكُونُ هُوَ الْمَفْعُولُ فَهُوَ بِمِثَابَةِ هَمْزَةِ التَّعْدِي وَإِنْ اخْتَلَفَا
 فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ سَاقَهُ بَعْضُهُمْ فِي أَسْبَابِ التَّعْدِي وَجَعَلَهُ مَعَ الْهَمْزَةِ
 وَالتَّضْعِيفِ ، وَحَرَفِ الْجَرِّ وَلَمْ يَمُدَّهُ الْكَثِيرُ ، أَمَّا لِأَنَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ
 فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ تِلْكَ بِمَعْنَى التَّمْيِيزِ وَإِنَّمَا لِأَنَّ هَذَا قَدْ بُنِيَ وَلَا يَتَعَدَّى
 إِلَى أَكْثَرٍ مِمَّا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : ضَارِبَتُهُ وَذَلِكَ فِي كُلِّ فِعْلٍ
 كَانَ مُتَعَدِّيًا الْإِصْلَاحِي هُوَ الَّذِي اشْتَرَكَ مَعَهُ فِي مَعْنَى فَعَاعَلَ فَمَارَ هُوَ
 الْمُتَعَلِّقُ الْإِصْلَاحِي وَهُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ هَذَا الْبِنَاءُ فَلَمَّا اتَّحَدَ
 مُتَعَلِّقُهُمَا لَمْ يَزِدْ مَفْعُولًا آخَرَ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
 غَيْرُ زَائِدٍ مَفْعُولًا لِأَجْلِ هَذَا الْبِنَاءِ فَاسْتَقَطَّ مِنْ بَابِ أَسْبَابِ

(١) في و : (لآته) ، وما اثبتناه احسن .
 (٢) في ل : (كَحَرَجَ) أي أزال الحرج عن نفسه .

التعدي لذلك وَتَفَاعَلَتْ^(١) مثله في المعنى وإنما نقص عنه مفعول من حيث إنَّ وَضَعَهُ إلى المشتركين فيه من جهة واحدة ، فوجب أن يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلاً له فوجب نقصه عنه مفعولاً فلذلك تقول : جاذبتُ زيداً التوب ، فإذا عَبَّرتُ بِتَفَاعَلٍ قلتُ : تَجَاذَبْنَا التوبَ فيصيرُ الفاعلُ والمفعولُ اللذان في فاعل فاعلاً لِتَفَاعَلٍ وسره ما ذكرناه من أن وضع الأول على معنى نسبه إلى فاعل مع تعلقه بغيره في أنه فعلٌ مثل ذلك ، ووضع الثاني نسبه إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له فذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمعول أبداً فهذا معنى قوله : ولا يخلو من أن يكون من فاعل إلى آخره .

قوله : ويجيء ليريك أفعال أنه في حال ليس فيها إلى آخره .

قال الشيخ : وهذا معنى ثانٍ لِتَفَاعَلٍ وهو كثيرٌ وحاصله راجع إلى الإخبار عن فاعله بأنه على المعنى المشتق منه تَفَاعَلٍ وهو في الحقيقة على غيرها ، فإذا قلتُ تَجَاهَلُ زيدٌ فمعناه أنه على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ووضع^(٢) لفظ الكتاب • « ويجيء ليريك الفاعل » بالرفع في الناعل ، وفي بعض النسخ « ليريك الفاعل » بالنصب وكلاهما ضعيف ، أمّا الرفع فلائته يلزم منه أن يكون اللفظُ جاء ليري غير الناعل أن

(٢) في ب : (تفاعل) ، وهو تحريف -
 (١) في ل : (أيضاً لأنه يصير المعنى ويجيء تفاعل ليعلم اللفظ على حال ليس فيها وهو مجاز بعيد ومع ذلك) • وهذا الكلام لا يتفق وكلام الشيخ •

الفاعل جاء على حال ليس فيها كقولك : للمخاطب تجاهلت
وتعابت ، فإنه لا يصلح [١١٨ و] هنا أن يقال جيء باللفظ
ليري الفاعل أنه في حال ليس فيها ، فإن الفاعل هنا قد يكون
غير قاصد الى إرادة ذلك بل قاصداً الى أن لا يطعن عليه أحد ،
وأما النصب فضعيف على خلاف ما يعبر به عن معاني الألفاظ ،
وهو غيره (١) والوجه أن يكون وليس فيها بالواو ليكون من كلام
المخبر بمعنى لا صفة لحال ، فيلزم دخولها في حكم إرادة الفاعل
فجاء التناقض ويكون المعنى حيث ، ويجيء لمعنى إرادة الفاعل
أنه في حال ، . ثم قال : المفسر وليس فيها ، أي وتلك الحال في
الحقيقة متنية عنه لأن الفاعل يرى أنه في حال متفينة فيستقيم
المعنى ، لأنه لا ينك معنى عن أن الفاعل أرى من نفسه ذلك وأنه
في الحقيقة ليس كذلك ، وإنما جاء الخلل من مجيء (ليس)
فيها صفة لحال ، فإذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام .

قوله : وبمنزلة فصلت الى آخره .

قال الشيخ : لأن المعنى أن ذلك حصل لفاعله كقولك : قام
وقعد ولا يلزم أن يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على
غير صيغة فعلت .

قوله : ومطأوع فاعل الى آخره .

(١) في ل : (فان قلت فاحمله على الرفع واجعل معنى قوله :
ليريك أي معنى أنه الفاعل أنه على حال ليس فيها فيكون
كقولك : يجيء هذا اللفظ لمطأوعته فاعلت ويندفع السؤال فانه
لازم ان يكون الفاعل هو الذي يرى ألا ترى انك اذا قلت :
للمخاطب تجاهلت فهو بمعنى أن الفاعل رأى من نفسه ذلك ،
فالجواب عن ذلك كأنه هو الذي قصد وانما)

قال الشيخ : وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل تَفَعَّلَ ،
لَفَعَّلَ ، وهذا مثله لَفَاعَلَ فلا حاجة الى اعادته .

(فصل) قوله : وَأَفْعَلَ للتعدية في الأكثر نحو : أَجْلَسْتَهُ
وَأَمَكَّنْتَهُ الى آخره .

قال الشيخ : قد تقدم معنى التعدية وهو أن يُجْمَلَ الفعلُ
لفاعلٍ مُصَيَّرٍ لمن كان فاعله له قبل التعدية منسوباً اليه وذلك
الفعل ، فلذلك يصير غير المتعدي متعدياً ، والمتعدي الى واحد يتعدى
الى اثنين < والمتعدي > (١) الى اثنين يتعدى الى ثلاثة كقوله :
أَخْرَجْتُهُ وَأَسْمَمْتُهُ الطيب ، وَأَعْلَمْتُ زيداَ عمراً منسباً .
ويكونُ أَفْعَلَ أيضاً للتعريض للشيء وأن يُجْمَلَ بسبب
منه ، يعني تعريضاً للاسم المشتق هو منه كتقولك : أَقْتَلْتَهُ اذا
عَرَضْتَهُ للقتل ، وَأَبَعْتَهُ اذا عَرَضْتَهُ للبيع وهو قليل
« ومنه أَقْبَرْتَهُ » يعني ومن أَفْعَلَ الذي للتريض ، وإنه نوعه ،
لأنَّ الاولَ تعريضٌ لفعلٍ منسوبٍ اليه يتعلقُ بالمفعولِ من يبيع
وقيل ، والثاني تعريضٌ لما ليس كذلك ، ألا ترى أن جعله ذا
قبر ليس مثل جعله معرضاً للبيع والقتل ، لأنَّ التبر ليس فعلاً
له يتعلقُ بالمفعول فأراد أن يُبَيِّنَ أنَّ البابين سواء في أنه تعريضٌ
للشيء سواء كان ذلك الشيء فعلاً لفاعل الفعلِ علي الصفة المذكورة
أو غير ذلك ، « ولصيرورة الشيء ذا كذا ، أي لصيروته منسوباً اليه
المعنى المشتق هو منه على وجه ما « كأغدَّ البعيرُ أي صارَ ذا غدةٍ
وأجربَ أي صارَ ذا جربٍ ، وكان ينبغي أن يفصل بين أغدَّ وبين
أجربَ وأنحزَ وأحالَ ، لأنَّ أغدَّ مناهُ أنه صارَ منسوباً اليه

(١) (واتعدي) : زيادة للسياق بدليل ما سبق .

ما اشتق منه على جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه بما له منه الأم ،
يعني أقول الصيرورة ، وإنما فصله لأنه مخصوص بما كان
الاعل آتياً بذلك الشيء الماشق هو منه إذ معنى الأم آتى بما يلام
عليه فهو مشارك له فيما ذكرناه ، إلا أن الفاعل هنا آت به وليس
الاول كذلك ، وكان ينبغي أن يفصل بين الأم وأراب وبين أصرم
وأجز ؛ لأن هذا ليس مثله في أنه آت بذلك المعنى وبين الاول
أيضاً ، لأنه ليس مثله في المعنى قد حصل ، وإنما المعنى قرب وقت
حصوله فنزلت مقاربتة له منزلة حصوله ، ألا ترى أنك
تقول : أصرم النخل وأجز الزرع وهو لم يصرم ولم يجز
بخلاف ما تقدم فإنه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله في
الوجود ، « ومنه » يعني أقول الصيرورة « أبشر وأفطر » أي
صار ذا فطر وذا بشرى ، وإنما فصله لأنه مطاوع ، فأفطر
وأبشر مطاوع^(١) ، فعل ، قالوا : بشرته فأبشر وفطرته
فأفطر ، وأفشع مطاوع فشع ، يقال : فشع الريح
السحاب^(٢) ففشع وأنفشع ، وأما ألب^(٣) فليس لدخوله مع
ما توسط ، معنى ؛ لأن ألب بالكن أقام به وليس مطاوعاً لشيء ،
وأظن أكب فصحف ، لأنه يقال : كببته فأكب وأكب
كما يقال : فشعت الريح السحاب فأفشع وأنفشع فيستقيم
حيث ، « ووجود الشيء على صفة معناه » لوجود مفعول الفعل
على الصفة المشتق الفعل منها كتولك : أهدت الرجل أي وجدته

(١) (فأفطر وأبشر مطاوع) : ساقطة من ل

(٢) (يقال : فشع الريح السحاب) : ساقطة من ر

(٣) في الفصل وابن يعيش وردت هذه الكلمة (أكب) وليس
ألب ، وقد أشار الشارح بأنها مصحفة من أكب وهو

الصحيح . الفصل ص ١٥١ ، ابن يعيش ١٥٩/٧

موصوفاً بالحمد^(١) ومنه ما ذكره في الحكاية « وللسلب » يعني
ولسبِ المعنى المشتقِ أَفْعَلَ مِنْهُ عَمَّنْ تَمَلَّى بِهِ الْفِعْلُ كَقَوْلِكَ :
« أُعْجِبْتُ الْكِتَابَ » أَي أَزَلْتُ الْعَجِبَةَ « وَأَشْكَيْتَهُ » أَي أَزَلْتُ
شكايته [١١٨ ظ] ، وقد يجيء ذلك سلباً عَمَّنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ ،
وذلك إذا لم يكن الفعل متعمداً كقولهم أَقْسَطَ أَي أزالَ عنه
القسطَ ، وهو الجورُ ولذلك كان معنى أَقْسَطَ عدلَ ، وقسطَ جارِ
فهو من هذا الباب فكان ينبغي أن يقول : ومنه أَقْسَطَ ، « ويجيء
بمعنى فَعَلْتُ » وهو واضحٌ فَإِنَّهُ مِثْلُ بِنَاءِ فِيهِ فَعَلَ .

(فصل) قوله ' وفعلٌ يؤاخي أفعلٌ في التعدية .

• قول الشيخ : وقد تقدم معنى التعدية ، « ومنها خَطَّأْتَهُ » ،
وإنما فصلَ قوله : « خَطَّأْتَهُ » إلى آخره ، ؛ لأنه مخالفٌ في أنه
لم يُصَيِّرْهُ في الحقيقة فاعلاً للفعل المشتق هو منه وإنما جعله
منسوباً إلى ذلك الفعل ، ألا ترى أن معنى خَطَّأْتَهُ ' قلت ' : له
أخطأت أو نسبتُه إلى الخطأ ، وكذلك « فسَقَّتَهُ » ، أي قلت ' له
يا فاسقٌ أو نسبتُه إلى الفسق ، وإن المعنى صَيَّرْتَهُ فاسقاً أي فاعلاً
لفعل الفسق كما في قولك : غَرَمْتَهُ وِفَرَحْتَهُ وكذلك
« جَدَّعْتَهُ » ، أي قلت ' له ' جدعاً ، « وَعَقَّرْتَهُ » ، أي قلت ' له
عقراً • وقوله : « وفي السلب » أي يؤاخي أفعلٌ فيه وقد تقدم معنى
السلب • وقوله : « فزَعَّعْتَهُ » ، أي أزلتُ الفزعَ عنه وكذلك
البواقي على ما ذكر . وقوله : « وفي كونه بمعنى فَعَلَ » يعني أن
فَعَلَ يؤاخي أفعلٌ في كونه بمعنى فَعَلَ « كتولك : زِلْتُه
زَيْلْتُهُ وَمِزْتُهُ وَمَيَّرْتُهُ » وهما بمعنى واحدٍ كما كان قلتُ
وأقلتُ بمعنى واحدٍ •

(١) في و ، ت ، ش ، (محموداً) وما ائبتناه يتفق مع السياق
والنغنى .

قوله : ومجيئه' للتكثير هو الغالب عليه .

قال الشيخ : يعني أن ذلك هو أصله والأكثر في استعماله فكان الأولى تقديمه ولكنه قدّم غيره لمؤاخاته لأفعل ، وقد جاء عفيه وشرطه التّكثير في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول ، ومثال الأول ' جَوَلَّ وطَوَّفَ ، ، ومثال الثاني مَوَّتَتِ الأبلُ ، ومثال الثالث غَلَقَتِ الأبوابَ فإن فُقدَ ذلك لم يتسع استعماله فلذلك كان قولك : مَوَّتَتِ الشاةُ خطأً لانتفاء جميع ذلك ؛ لأنّ هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة ، وليس ثمّ مفعول فيكون التّكثير له فلذلك قال : في هذه المسألة ، « ولا يُقالُ للواحد ، بخلاف قولك : قَطَعَتِ الثوبَ فإنّ ذلك سائغٌ وإن كان الفاعل واحداً ، وظاهر كلامه يوهم أنّ هذا البناء لا يُقالُ للواحد ولكنه أطلقه لتقدم قوله : « وهو يُجَوَلُّ وَيُطَوَّفُ ، أي يكثرُ الجولان [والطواف] ^(١) ، فعلم أنّ التّكثير قد يكون في الفعل نفسه وقد يكون في الفاعل ، فقوله : « ولا يُقالُ للواحد ، لم يُردّ به إلا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وإنما يكون التّكثير في الفاعل هو المصحح .

(فصل) قوله : وفاعل' لأنّ يكون' من غيرك اليك ما كان

منك إليه .

قال الشيخ : أراد لأنّ يكون من غير الفاعل إلى الفاعل ما كان من الفاعل إليه فتدّر الفاعل مخاطباً وكان الأولى أن يقول : إنّ يكون منك إلى غيرك ما كان منه اليك فإنّهُ المفهوم أولاً من

(١) (الطواف) : زيادة عن و ، ش .

قولك : خاصمتُ زيداً ، ألا ترى أنك مُسندٌ إلى نفسك أولاً
 الخصامُ وتوقعه على زيد ، فكان الأولى من التعريض أولاً للفعول
 دون الفاعل ، ألا ترى أن منى فاعل نسبة الفعل إلى الفاعل واقعاً
 على من يماركه في أصل الفعل المنتق هو منه وقد تقدم تحقيق
 ذلك في فاعل تفاعل .

قوله : فإذا كنتَ الغالبَ قلتَ ففاعلني ففعلتُهُ .

قول الشيخ : وقد تقدم ذكرُ فقلتَ في الغالبةِ وتفعيلُ
 مضارعه ، « ويجيء مجيء فقلتُ » يعني أنه يأتي بمعنى نسبةِ فعلٍ
 إلى فاعلٍ لا غير كما يأتي فعلٌ « كقولك : سافرتُ » بمعنى نسبةِ
 السفرِ إلى المسافرِ وليس ثمَّ قولٌ ثلاثي من أفظ سافرتُ بمعناه
 فيمثلُ به كما في شغلتهُ وأشغلتهُ وميزتهُ وبيزتهُ ولذلك يجيء
 فيه بعضُ اللبسِ على القاصرِ ، « وبمعنى أفعَلتُ كقولك : عافاك
 اللهُ » يعني بمعنى أفعَلتُ في التعدية ، لأنَّ منى أجلسستهُ صيرتهُ
 ذا جلوسٍ ، ومعنى (١) عافاك اللهُ أي صيرَكَ ذا عافيةٍ فنبههُ به في
 ذلك وخبرَ أفعَل وإن كان فعلٌ قد يأتي لذلك لكثرةِ أفعَل
 فيه ، ولو كان لعفاك فعلٌ ثلاثي من معناه لازمٌ وعافاك تمدُّ له
 لأوضح أمرُ التعدية [فيه] (٢) مثلُ بَعَدَ واعدتهُ فكانَ تمثلهُ
 بإعدتهُ أولى لأنه حينئذٍ مثلُ جَلَسَ وأجلدستهُ وكنهُ جاءَ
 ملبساً لأنه موضوعٌ في أصله لما ذكرناه ، ولا يُقالُ عفا زيدٌ
 بمعنى قامتْ به عافيةٌ وعافيتهُ بمعنى صيرتهُ قائمةً به العافيةُ
 كما في بَعَدَ واعدتهُ ولكنَّه واضحٌ بما ذكرناه وكذلك « طارقتُ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) (فيه) : زيادة عن ل .

العمل ، أي صَيْرَتْهُ ذَا طِرَاقٍ وتقريره 'على نحو ما قرر في عفاك [١١٩ و] الله وإشكاه ' كما نكله ، ، وبمعنى فعلت ' ، ينسب التكثر لأنه ' هو بابُ فِعلتُ الكثيرَ وهو واضحٌ في ضاعقتُ وناعمتُ لأنَّ في معناه ' ضعفتُ ونعمتُ فيتضحُ الأمرُ في مثلِ ذلكِ كما تقدمَ .

(فصل) قوله : ' أَنْفَعَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعًا فَعَلَ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهَا وَقَدْ اخْتَصَّ بِنَاءِ أَفْعَلَ بِهَا وَلَكِنَّهُ فِي الْأَكْثَرِ يَكُونُ الْمُطَاوَعُ نَتَى فَعَلَ كَقَوْلِكَ : كَسَرْتَهُ فَاتَّكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ مُطَاوَعًا لغيرِهِ قَلِيلًا ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَأْيِيدٌ ، يَنْبَغِي أَنَّهُمْ خَضَعُوا هَذَا الْبِنَاءَ بِالْمَعْنَى الْوَاضِحَةِ لِلْحَسَنِ دُونَ الْمَعْنَى الْمَجْرُودَةِ عَنْهُ مُخْتَصَّةً بِالْمَعْنَى خَاصَّةً دُونَهُ كَأَنَّهَا لَمَّا خَضَعُوا بِالْمُطَاوَعَةِ الزَمُوا أَنْ تَكُونَ جَلِيَّةً وَاضِحَةً فَوَذَلِكَ لَا يَقُولُ : عَلِمْتَهُ فَتَعَلَّمَ وَلَا عَرَفْتَهُ فَاتَّمَرَفِي ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ ، وَوَذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُمْ : انْتَدَمَ لَيْسَ بِجِدِّ وَقَانُوا قَوْلُهُ فَوُتَّالَ لِأَنَّ الْقَوْلَ مَعَالِجٌ بِتَحْرِيكِ الْمَسَانِ وَالشَّقِيذِ وَأَخْرَاجَ الْهَيْوَتِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَحْسُوسِ لِلْمَخَاطَبِ وَالْمَخَاطَبِ ، فَإِنْ أُطْلِقَ قَلْبُهُ فَانْقَلَبَ نَتَى إِرَادَةَ الْمُنَى الْمَنْهُومِ مِنْ أَقْوَالِ ذَلِكَ لَيْسَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ إِلَى الْفَاعِلِ مُحَقَّقَةً أَوْ مُقَدَّرَةً كَانَتْ فِي الْإِمْتِنَاعِ نَظِيرُ انْتَدَمَ .

(فصل) قوله : ' وَافْتَعَلَ يَشَارِكُ انْتَفَعَلَ فِي الْمُطَاوَعَةِ كَقَوْلِكَ : غَسَمْتَهُ فَاغْتَمَّ .

قَالَ الشَّيْخُ : إِلَّا أَنَّهُ يَكْرَهُ لغيرِ الْمُطَاوَعَةِ بِخِلَافِ انْتَفَعَلَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعًا وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ . ، وبمعنى تَفَاعَلَ ، يعني أصلُ معنى تَفَاعَلَ وهو لموضوعُ المتعددين

مشتركين في أصل الفعل المشتق هو منه 'كقولك : تضاربوا وتخاصموا
 كما تقدم فجاء أفتعل أيضاً كذلك قليلاً كقولك : « اختلفوا »
 بمعنى تخاصموا ، « واجتورا » ، بمعنى تجاوزوا . « وبمبنى
 الأضداد » ، وقد تقدم مضى الأضداد ، وإنه بمعنى جعل الفاعل
 ما اشتق منه الفعل له ، كقولك : توسدت التراب أي جعلت التراب
 وسادة ، وقد استعملت أفتعل كذلك كقولك : « أذبح إذا
 اتخذ ذبيحة » ، وكذلك « أطبخ واشتوى » ، وفصل بينهما ؛ لأن
 لهذا مطاوعاً في المعنى ، كقولهم : وزنت له فاتنن ، وكت له كآكتال
 يتل كال البائع فاكتال المشتري أي أخذه ميلاً وأخذه موزوناً
 كما فصل ، قوله : « أبشر وأفطر وأفشع عما قبله لذلك لينه
 على أن منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك » ، وبمنزلة فعل ،
 كقولهم : « خطف وأختطف » ، وليس يعني فعل بفتح العين
 وإنما أراد فعل الذي لا زيادة فيه ، ولذلك يقال فعل على
 ثلاثة أضرب : بفتح العين وكسرها وضمها وهو واضح ؛ لأنه
 جاء أفتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدم ، وأنه أوضح مياً
 يأتي بمعنى فعل وليس منه فعل « وللزيادة على معناه » ، يعني على
 مضى فعل كأنه من باب التكرير في ذلك الفعل كما جاء فعل
 للتكرير .

قوله : قال سيويه أمّا كسبت فأنه يقول أصبت ، وأمّا
 إكسبت فهو التصرف والطلب^(١) .

قال الثميج : يريد أن معنى كسبت حصول الكسب على أي
 وجه كان ، ومعنى اكتسبت تكرر لمعنى أصل الكسب ومن ذلك
 قوله تعالى : { لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت }^(٢) ، وفيه

(١) الكتاب ٢/٢٤١ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

تبيته على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم ، فثبت لهم ثواب
 الفعل على أي صفة كان ، ولم يثبت عليهم عذاب الفعل إلا على
 وجه مبالغة واعتمال فيه .

(فصل) قوله : « اسْتَفْعَلَ لطلب الفعل » .

قال الشيخ : « ومناه نسبة الفعل الى فاعله لارادته تحصيل
 الفعل المشتق هو منه » كما ذكر في الامثلة ، ثم قال : « ومر
 مستعجلاً » . كالاتراض على الباب ، وبين أن معناه أنه « طالب
 ذلك من نفسه » ، فصار جارياً على قياس الباب بهذا التأويل « ومنه
 استخرجته » ، يعني استفعل الذي هو طلب الفعل ، وإنما
 فصله لأنه استعمل بمعنى أخرجه ، لأن الطالب للشيء قد
 يحصل فيصير بمثابة الفعل التمدي فلما أطلق « استخرجته »
 على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى أخرجه إلا أن في
 استخرجته معنى الطلب (١) فنبه تلي أنه منه وإن وافق أخرجه
 في معنى الحصول . « للتحويل » عن معناه يعني ونسبة الفعل الى
 فاعل لاثبات صفات الأمر المشتق هو منه بمد أن لم يكن كذلك
 كقولهم : « استسيست الشاة » أي صارت صفاتها كصفات التيس ،
 « واستنوق الجمل » ، أي [١٦٩ ظ] صارت صفته صفة الناقة
 وكذلك « استنسر البناك » ، أي صارت صفته صفة النسر ،
 « وللإصابة على صفة » ، وقد تقدم ذلك في باب أفعل ، ومنه
 قولهم : « استعظمتته » ، أي وجدته كذلك كما تقول : « أحدثته
 أي وجدته محموداً » وبمنزلة فعمل ، كقولهم : « قر واستقر
 وهو واضح » .

(١) (فنبه) : ساقطة من ر ، ش .

(فصل) قوله : وَأَفْعَمَوْعَلَ بِنَاءِ مِبَالِغَةٍ وَتَوْكِيدٍ •

قَوْلِ التَّمِيحِ : لِمَا فِي أَسْلِ فَعَلَّ فِي تَكْسِيرِ مَا اسْتَقْبَقَ مِنْهُ
وَلِذَلِكَ كُنَّ « أَعْمَسَوْعَلَّتِ الْأَرْضُ » مِبَالِغَةً فِي كَثْرَةِ النِّسْبِ ،
وَكَذَلِكَ « أَخْشَوْعَلَّتْ وَأَحْلَوْعَلَّتْ » ، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ الْخَلِيلُ عَلَى
مَا ذَكَرَ (١) •

وَمِنْ أَسْنَافِ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ

قَالَ صَاحِبُ الْكَابِ : لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ فَعَلَّلَ
وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ بِنَاءَانِ أَفَعَلَّلَ وَأَفْعَلَّلَ •

قَالَ التَّمِيحُ : ذَكَرَ لِلْمَزِيدِ فِيهِ بِنَائَيْنِ وَأَسْقَطَ الثَّلَاثَ وَهُوَ
أَكْثَرُ مِنَ الْبِنَائَيْنِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمَا وَهُوَ تَفَعَّلَ كَنَوْلِكَ : تَدَحْرَجُ
وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ وَقَدْ ذَكَرَ تَفَعَّلَ فِي تَقَايِمِ الْإِنْبِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَّا أَنَّهُ
بِإِعْتَابِ زِيَادَةِ التَّاءِ وَاللَّامِ جَمِيعاً وَتَدَحْرَجُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ
لَا مِثْلَهُ أَصْلِيَّانِ وَإِنْ ائْتَقَا فِي أَنَّهُمَا يوزَنُ جَمِيعاً بِتَفَعَّلَ
وَأَفَعَّلَ كَأَفْعَمَرَ لَا يَأْتِي إِلَّا مُضَاعَفًا بِلَا مِثْلِهِ الْآخِرَتَيْنِ كَأَفْعَمَرَ
وَاطْمَأَنَّ وَلِذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : أَفَعَّلَ نَظْرًا إِلَى مَا يَتَّبِعُ إِلَيْهِ بَعْدَ
ادْغَامِ ، وَبِهِمْ مَنْ يَقُولُ : أَفَعَّلَ نَظْرًا إِلَى مَا هُوَ أَصْلُهُ قَبْلَ ادْغَامِ
وَهَذَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ مِنْهُ «عَلَّ الْإِمَامُ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ
مُدْعَمٍ لَوْجِبَ إِعْلَالُ الثَّانِي كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : إِحْوَاوِي فِي بَابِ أَفَعَّلَ
وَهُوَ بَابٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مُضَاعَفًا فَلَمَّا جَاءَ فِي الْمَثَلِ لَمْ يَكُنْ ادْغَامُهُ
لِقَوَاتِ الْمِثَالَةِ بِالْإِعْلَالِ وَكَذَلِكَ أَرَعَوَى فِي بَابِ أَفَعَّلَ فَظَهَرَ أَنَّ
الْوَجْهَ أَنَّ يُقَالُ أَفَعَّلَلَ لَا أَفَعَّلَلَ •

(١) قَالَ الْخَلِيلُ : (كَانَهُمْ أَرَادُوا الْمِبَالِغَةَ وَالتَّوْكِيدَ) الْكِتَابِ

(فصل) قوله: وكلا بتائي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي
 نظير أنْجَعَلَ وأَفْعَلَ وأَفْعَلَّ •

قول النسخ: يعني أنهم لما خصّوا من الثلاثي ما زادوا فيه ألفاً
 ونوناً اني هي (١) غير متعلقة (خصّوا ما زادوا فيه ألفاً ونوناً من
 الرباعي بمثل ذلك فكما أنهم جعلوا (٢) انْفَعَلَ في اثلاثي غير
 متعد (٣) لياً ذكرناه، فكذلك أحررنا جَمَ في الرباعي، قال
 سيويه: زادوا ألفاً ونوناً في هذا كما زادوها في الثلاثي وكذلك لما
 خصّوا بابَ أَفْعَلَ في اثلاثي وهو مزيدٌ فيه همزة وصلٍ قبلَ
 الفاء مضاعفاً لامه ساكناً ما قبلها فلذلك جعلوا مثله في الرباعي؛ لأنَّ
 أَفْشَمَعَرَ زيدت فيه همزة • وهو مضاعفُ اللام ساكنٌ ما قبلها
 فشبهوه به كما شبهوا أَفْلَلَ بأنْفَعَلَ والله أعلم بالصواب •

(١) (غير) : ساقطة من ر •

(٢) في ل : (فعلوا) ، وفي ب ، ت : (خصّوا) ، وما اثبتته
 أفضل •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

قال صاحب الكتاب : الحرف ما دلَّ على معنى في غيره .
الى آخره .

قال الشيخ : رضي الله عنه : معنى قولهم : « في غيره » ، أي أن
المعنى الذي دلَّ عليه الحرف يتعلق بمتعلق لا بدَّ من ذكره من حيث
الوضع بخلاف الاسم والفعل لأنهما يدلان على المعنى من غير أن
يتوقف معناها على متعلق من حيث الوضع [و] «^(١)» بيان ذلك إن
(من) في قولك : سرت من البصرة ، ومعناه أن ابتداء سيرتي
من البصرة فلم يكن بدَّ من ذكر المتعلق الذي هو البصرة بخلاف
ما لو قلت : ابتداء سيرتي حسن فإنه يصح من غير أن تذكر
متعلقه فهذا معنى قولهم : في نفسه في الاسم والفعل ، وقد وردت على
قول النحويين الحرف لا يُخبر عنه ولا يُخبر به أنه قد أُخبر
بقولكم : لا يُخبر فإنه أُخبر عنه وهذا بعينه يُورد على الفعل ،
إذا قيل لا يُخبر عنه ويُخبر به ، فإن ذلك خبر عنه . وجوابه
أن المحكوم بكونه لا يُخبر به ولا يُخبر عنه إنما هو ألفاظ
الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها . فأما قوله « الحرف » ،
فليس من ذلك وكذلك قولهم : من حرف جرَّ فإنه قد أُخبر عن
الحرف ، ولولا أنه أُخبر عن الحرف لم يصدق قولنا : حرف

(١) (و) : زيادة عن ل .

جره ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم : فان هذا لم يُخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وإنما أُخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ، ألا ترى أنك تقول : من مبتدأ وحرف خبر المبتدأ ولا يقع مبتدأ إلا الأسماء ، فان قيل كيف يسمع أن يكون اسماً وقد أُخبر عنه بأنه حرف ؟ وهل هذا [١٢٠ و] إلا تناقض ؟ والجواب أن الوجه الذي كان به اسماً غير الوجه الذي أُخبر عنه بأنه حرف ، ألا ترى أنك تقول : في « من » وشبهها هذه الكلمة ولا يترك ذو عقل أن يقول : هذه اسم ومع هذا فقد أُخبر عنه بأنه حرف لأن لفظ الكلمة صالح لإطلاقه على الاسم والفاعل والحرف جميعاً ، فإذا قلت : هذه الكلمة حرف وأنت تعني « من » حرف [جر] (١) لأنت لم تقصد إلا نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فأنهم لم يعنوا بقولهم : لا يُخبر عنه إلا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك : ضرب زيد ، ومما إذا قلت : الفعل يُخبر به استعملت اسمه كما استعملت اسم الحرف في قولك : الحرف ، فليس هو المراد لأنت لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وإنما الفعل وبيانه أنه إذا قيل أزيد قام ؟ فقلت : نعم كان المحذوف وكذلك إذا قلت : ضرب فعل ماض فأنك وإن استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ألا ترى أنك لا تعني بقولك : ضرب (٢) إلا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ، وإنما قصدت إلى حكاية اللفظ الواقعة في كلام غير ذلك ، فهنا هو الوجه في صحة قولهم : الحرف لا يُخبر به ولا تنس ، والفعل لا يُخبر عنه .

(١) (جر) : زيادة عن ل

(٢) (ضرب) : ساقطة من ت

قوله : « ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعلٍ يصحبه » .

قال الشيخ : يضي وكونه موضوعاً لمعنى في غيره محتاجاً إليه في الاستعمال ، وجب أن يذكر معه غيره ووجب أن يكون فعلاً أو اسماً لئلا يؤدي الى تسلسل فلم يكن بد من اسم أو فعلٍ يصحبه .

قوله : « إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب » .

قال الشيخ : قوله : « إلا في مواضع ليس بسديد ، لأنه توهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح ، فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الموجود ، ألا ترى أنه لا بد لكل فاعلٍ من رافع ولم يصح أن يقال إلا في بعض المواضع ، وإن كان الرفع قد يكون محذوفاً فكذلك انماصب وغيره مما يجوز فيه الحذف وهو محتاج إليه . فن قيل يصح جملة استثناء منقطعاً تيناً لجواز حذف المتعلق ، قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع ، فإن الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعده إلا الاسم أو ما في معناه فلو قال : « إلا أنه يكون كذا وكذا كن مستقيماً وأماً مثل هذه العبارة فلا يحمل على الاستثناء المفرغ كنهه قال : « لم ينفك في كل موضع إلا في مواضع مخصوصة » .

قوله : « حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف » .

قال الشيخ : ليس بسديد أيضاً ، لأنه يوهم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم ، لأنه وقع إثباتاً ببد نفي ، ولأنه

في محلّ التعلّمِ فاذا ذكرَ حكماً وخصمهُ بضمِّه أنشعرَ ذلكَ أنْ
غيرهُ ليسَ مثلهُ وقد يُحذفُ الاسمُ أيضاً فلا معنى لخصوصيةِ ذكرِ
الفعلِ وبيانهُ أنّه إذا قيلَ آ زيدا قامَ ؟ فقلتُ : نعمَ كانَ المحذوفُ
الفعلُ وكذلكَ قولكُ : بلى في قولكُ : أما زيدٌ قائمٌ ؟ وأما قامَ
زيدٌ ؟ ، فقد تبيّنَ أنّ الفعلَ والاسمَ سيانٌ في صحةِ حذفهما مع
الحرفِ إلا أنّ بعضَ ما مثلهُ محّصٌ بالفعلِ لتمذيرِ معناهُ في الاسمِ
مثلُ قوله « يا زيدُ وكانَ قدِ » (١) .

ومن اصنافِ الحروفِ حروفِ الاضافةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : سُمّتْ بذلكَ لآ وضعا على أنْ
تُفْضِي معانيَ الافعالِ الى الاسماءِ .

قالَ الشيخُ : أي توصلُ معنى الافعالِ الى الاسماءِ سُمّتْ
باعتبارِ معناها كما قيلَ حروفُ النفي وحروفُ الاضافةِ وحروفُ الجرِّ ،
لأنّها ضيّفتُ معانيَ الافعالِ الى الاسماءِ أي توصلهُ ، وكذلكَ تجرّهُ
ويكونُ المرادُ به نفسَ الأعرابِ فكأنّها أُضيفتْ الى الأعرابِ التي
هو معمولها كما يُقالُ حروفُ النصبِ وحروفُ الجزمِ وكلها اشتركت
في أنّها وُصِلتْ على ذلكَ وإنْ اختلفتْ معانيها وراءَ ذلكَ على
ما يُفسَّرُ .

قولهُ : وهي قَوْضَى في ذلكَ .

(١) هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني وهو بتمامه :

أفدَ الترحُّلُ غيرُ أنْ ركبنا

لما تزلُ بِرِحالِها وسكانَ قدِ

وهذا البيت رابع بيت من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ،
وكانَ قد : أي وكان قد زالت ، ديوان الناطقة الديباني
صنعة ابن السكيت (مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٦٨) ص ٣٠ .

قال الشيخ : أي مستوية ، وإن اختلفت بها وجوه الأفضاء ،
إلى الإضافة ولا يصلح .

قوله : وهي على ثلاثة أضرب إلى آخره .

قال الشيخ : فإن قيل لم لم تجعل من من ، من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً لأنه أمر من مان يمين ، و «لى» من قيل ما استعمل حرفاً واسماً لأن « إلى » مضافه «نعمه» وجمعه «ألاء» وغيرهما كذلك . والجواب [١٢٠ ظ] أنه لا يصير من فعلاً إلا باعلالٍ وتغييرٍ ولم يرد إلا أنه يكون على ذلك بأصل وضعه من غير إعلالٍ وإلا وجب أن يقول : اللام حرفٌ وفعلٌ في قولك « ل » ، عمراً من قولك « ولي يلى » ، وهذا بينه يجاب به إذا قيل إن « على » يكون حرفاً وفعلاً ولم يذكرها إلا اسماً وحرفاً ، وكان يجب أن يجعلها قسماً برأسه ، فيقال إنها لا تكون فعلاً إلا باعلالٍ ، ألا ترى أنك تقول عند تصحيحها لانتفاء موجب الإعلال علوتٌ وعلونٌ فترجع إلى لفظ آخر غير ذلك ، فلذلك لم يذكرها مستعملة فعلاً ، فإن قيل فاستعمالها اسماً كاستعمال « إلى » التي هي النعمة اسماً وقد ذكرتم أنه ترك ذكرها لما كانت ، إنما تكون كذلك باعلالٍ فلم لم تقولوا في على إذا كانت اسماً أنها لا تكون كذلك إلا بالاعلالٍ فتركوا ذكرها مستعملة اسماً فالجواب أن « على » الأسمية ليست كالي التي هي للنعمة ، لأن إلى بمعنى النعمة اسم متمكن وألفه منقلبة عن ياء قطعاً فلم تُصِرْ كذلك إلا باعلالٍ وأما « على » الأسمية فبنيّة غير متمكنة والبيئات بالامالة لا تُقدَرُ لآلفاتها أصولٌ ، بل هي كآلفات الحروفِ فلذلك حُكِمَ باستعمالها

(١) (إلى) : ساقطة من و ، ش ، ر .

حرفاً أو اسماً كذلك في أصل وضعها حرفاً واسماً من غير ائلال لها ،
فإن قيل فقد ذكرَ خَلاً وأخواته حرفاً وفلاً ، وخلاً الفعلُ
تقول : فيه خَلاً يخلو وخلوتٌ فلا يصيرُ كذلك إلا بالائلال فهو
مثلُ علي في الفعلية ولمَ ذكره في النعلية ولم يذكرْ علي ؟ فاجوابُ
أنَّ خَلاً وأخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خَلاً التي تقول فيها
خلوتٌ وإنما هي خَلاً الراقعة في الاستثناء وتلك غيرُ متصرفة
بمثابة تلي في الاسماء ، وألفاتُ الالف التي لا تصرف لها^(١) يلجئ
إلى تغييرها كأنفاتٍ غير المتمكن من الاسماء فهذا وجهُ ذكرها في
الفعلية دون ذكرِ علي .

(فصل) قوله : فَمِنْ مَنَّاها ابتداءُ الغايةِ إلى آخره .

قول الشيخ : وتعرفها بأنَّ يسمحَ معها إلى الانتهاء لفظاً وتقديراً
كقواك : سرتُ من البصرة إلى بغداد ، وقد يأتي فرضُ الابتداءِ
دون أن يقيدَ إلى انتهاءٍ مخصوصٍ إذا كان المعنى لا يقضي إلا
الابتداء منه^(٢) كقواك : أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم ، وزيدُ
أفضلُ من عمرٍ وأشياءُ ذلك فتكرنُ « مَبْعُضَةٌ » وتعرفها بنُ يصحُّ
موضعها ببعضُ كقولك : « أخذتُ من الدرهم » ، وقد تكرنُ « بَعْضَةٌ »
وتعرفها بأن تكونَ كالصفة لما قبلها كقوله تعالى : { فَاجْتَنِبُوا
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ }^(٣) ، أي الذي هو الوثنُ ، وقد قيل إنَّ
البعضية ما يكون المذكورُ قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها ، واتسي

-
- (١) (لها) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٢) في و : (مثله) .
(٣) سورة الحج الآية : ٣٠ .

للتبين عكس ذلك فعلى هذا اذا^(١) قلت أخذت درهماً من الدراهم
فهى بعبارة على التفسير الثاني مبيّنة على التفسير الاول .
« وزيدة » وتعرفها بأن تسقطها فيبقى الكلام على أصل معناه كقولك :
ما جاءني من أحد .

قوله : ولا تزداد عند سيويه إلا في النفي^(٢) .

قول الشيخ : ليس^(٣) يستقيم لأنها تزداد في قولك : هل
جاءك من أحد باتفاق ، فلو^(٤) قول في غير الواجب كان أسد .
« والاخفش يجوز زيادة في الواجب^(٥) ويستشهد بقوله تعالى :
{ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ }^(٦) ، ووجه استشهاده أنه قد
جاء : { إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً }^(٧) ، وقد جاء « يَغْفِرُ
لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » ، فإن لم تحمل على الزيادة تناقض ،
وايس بمستقيم ، لأنه ثبت أصلاً في العربية بمسا لس بسبت
لكونه محة لا غير ما ذكره وذلك أن قوله : « يَغْفِرُ لَكُمْ
مِنْ ذُنُوبِكُمْ » إنما ورد في قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم
نوح إنما يغفر لهم البعض ، ويغفر الذنوب جميعاً إنما ورد في
هذه الامة فصح حمل تلك على التبعيض فزل وهم التناقض ، ثم
ولو سلم أن الآيتين لأحدى الأمتين لجاز أن يكن يغفر الذنوب

-
- (١) في ب ، ت ، س : (لو) ، وهي خطأ .
(٢) انظر الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٦/٤ .
(٣) في ل : (غير) .
(٤) (باتفاق غلو) : ساقطة من و .
(٥) في شرح الكافية وقد خالف الاخفش والكوفيون فقالوا تجوز
زيادتها في الموجب واستدلوا بالآية ص ١١٩ .
(٦) سورة الاحقاف الآية : ٣١ .
(٧) سورة الزخرف الآية : ٥٣ .

جيباً لبعضهم ويفغر' لكم من ذنوبكم لبعضهم فصحَّ أنْ يُحمَلَ على
 التبييضِ ويزول' وهم' التافض' ، واذا ثبت ذلك سقط الاستدلال' ،
 فاذن الوجه' ما ذكره سيويه^(١) ، ومن استقرأ كلامَ المِربِ أدنى
 استقراء علم انتقاء صحة مات' من رجلٍ وضربَ من رجلٍ وشبهه ،
 فإن قيل فقد ثبت قولهم : قد كانَ من مطرٍ ومضاه' قد كانَ مطرٌ ،
 أُجيبَ عن ذلك بأن قيل هو على الحكاية' ، كأنَّ قائلًا قال : هل
 كانَ من مطرٍ ؟ فأجيب بقوله : قد كانَ من مطرٍ ، وأسد' من ذلك
 أنه على معنى التبييضِ كقولك : أخذتُ من الدراهمِ كأنَّكَ
 قلتَ [١٢١ و] : قد كانَ شيءٌ من مطرٍ ، ولا بُدَّ في مثل ذلك
 فحذفَ الموصوفَ وأقيمتَ الصفةُ مقامه' كقوله تعالى { وَمِنْ
 ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ }^(٢) .

(فصل) قوله' : والى معارضةٍ لمن دالته' على انتهاءِ الغايةِ الى

آخره .

قال الشيخ' : والكلام' في الانتهاءِ كالكلامِ في من في الابتداءِ ،
 وقد يكون' معنى المصاحبة' ، وقد جاءت' الى وما بعدها داخلٍ في الحكمِ
 فيما قبلها وجاءت' وما بعدها غير' داخلٍ ، فمنهم من حكمَ بظهورِ
 الدخولِ ، ومنهم من حكمَ بظهورِ انتفاءِ الدخولِ وعليه التحويلون
 ووجبَ دخولُ المرافقِ في وجوبِ الفصلِ ليسَ من ظاهرِ الآيةِ ،
 وإنما حمِلَ على ذلكَ من السنةِ بدليلٍ فلم يُصرَ إليه إلا
 بدليلٍ .

(١) رأى سيويه أنها لا تزداد الا في النفي ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة النحل الآية : ٦٧ .

(فصل) قوله : وحسنى في معناها .

قال الشيخ : يعني في الانتهاء « إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه ؛ لأن التعل المتعدي بها الغرض فيه أن يتقضى ما يتعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه إلى آخره . . لما كان وضعها لهذا الغرض واجباً أن لا يكون بعدها إلا ذلك وإلا انتهى الغرض المقصود ، وإذا كانت عاطفة فأمرها (١) كذلك فيما كان آخر جزء دون ما يلاقيه كان أصلها أن تكون جارة ، وإنما استعملت عاطفة لما انتزعت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الأمرين فاستعملت على خلاف أصلها في أظهر معنيها لما أشبهته وهو الواو فلذلك تقول : أكلت السمكة حتى رأسها خفصاً ونصباً ولا تقول : نمت البارحة حتى الصباح ذكرناه .

قوله : ومن حتها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها .

قال الشيخ : بخلاف إلى على الأظهر تند النحويين . ثم قال : « ولا تدخل على مضمير فتقول حناه كما تقول إليه ، لأنهم لو قالوا : حناه لا يتوا مع المضمير ألفاً فيما غيرت ألف أمثاله إلى الياء كقولك : عليه وإليه وإديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل به مضمير فلو قلبوها ياء لغيروا ألفاً وتغيرها على قياس أصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالي وهذا ظاهر في التعليل فيمن قال : إن إلى كحتي ودونه فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال : لمخالفتها في الظهور إلا أنه يصح استعمالها بمعناها على كل حال فاستنتى تنها لما أدنى أمرها إلى ما ذكرناه .

(١) في ل : (فانه كذلك) .

يميزُ بينَ موقفيهما أن كلَّ ما كان فيه معنى الاحتواء أو ما تنزل منزلته فهو موضع (في) وكلُّ ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الطرفية فهو موضع (على) ، وكلُّ ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكلِّ واحدٍ منهما فلذلك حمل صاحبُ الكتاب قوله : « في جنودِ الخِجَلِ » على بابها في الطرفية [١٦٦ ظ] ولم يستد بقول من قال : إنَّها بمنى على ، وقد تبين وجه القولين .

(فصل) قوله : والبناءُ معناها الالتصاقُ إلى آخره .

قال الشيخُ : هذا معناها العام ، وقد قيل إنَّها تكونُ على ما ذكره من الاستعانة والمصاحبة ، قوله : « وتكونُ مزيدةً في المنصبِ » كقوله تعالى : { وَلَا تَلْسُقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } (١) ، وهذا وإن كان كثيراً فليس بهياس وإنما القياسُ في قولك : ليس زيدٌ بقائمٍ . وقواه تعالى : { بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونَ } (٢) ، أوردها على أنَّها مزيدةٌ ، ولا تكونُ مزيدةً إلا على أن يكونَ المفتونُ اسمَ مفعولٍ على ظاهره ، وتقدم في المصادر قوله : أن المفتونَ مصدرٌ ، وإذا كانَ مصدرًا لم تكن الباءُ مزيدةً ، ويان ذلك أننا إذا جعلناها زائدةً وجعلنا المفتونَ مصدرًا صار التقديرُ أَيْدِيكُمْ الْفَتَى وليس بسديد فثبت أنه لا يستقيمُ بتقدير الباءِ زائدةً مع كون المفتونِ مصدرًا ، وكذلك لا يستقيمُ أن تكونَ الباءُ غيرَ مزيدةٍ والمفتونُ غيرَ مصدرٍ إذ يصيرُ [المعنى] (٣) فسبمروا ويصمرونَ بِأَيْدِيكُمْ صَاحِبِ الْفَتَى وَالْأَوْلَى جَلُّهَا غيرُ زائدةٍ وَالْمَفْتُونُ مصدرًا على ما تقدم في المصادر ، فيكونُ المعنى فسبمروا ويصمرونَ بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونَ جوابًا لقولهم : إنه لمجنون أي

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٥ .

(٢) سورة القلم الآية : ٦ .

(٣) (المعنى) : زيادة عن ل .

بأيكم الجنون^(١) ويضعف جملها غير زائدة على معنى (في) ،
 والمفتون صاحب الفتنة إذ يصير المعنى بأيكم صاحب الفتنة والخطاب
 له وإيهم ، ولا يستقيم أن يقال لجماعة واحد بأيكم زيد فلا بد
 من التعدد في الفرقين فإن قيل فهذا بعينه يقال إذا جعل المفتون
 بمعنى الفتنة أيضاً . فالجواب أنه ليس مثله ، ألا ترى أنه يصح
 أن يقال لأمتين بأيهما الفتنة ، ولا يصح أن يقال بأيهما صاحب
 الفتنة على بقاء الباء غير زائدة ، وسببه أن الفتنة معنى يصح قيامه
 بكل واحد منهما فصح الاستفهام عن محله بقولك : بأيهما الفتنة ،
 وصاحب الفتنة ليس بمستقيم أن يجعل محلاً لنفسه يقال بأي
 الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسألين ، وقوله^(٢) :

٢١٦ - سود المحاجر لا يقرآن بالسور

الكلام فيه كالكلام في قوله : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ،
 وفي المرفوع في قوله تعالى : { كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا }^(٣) فهذا نادر وهو
 في كتاب الله كثير ، وقد زيدت في مفعول كفى كثيراً أيضاً كقولك :
 كفى به فضلاً علمه ، ومنه^(٤) :

(١) قال الفراء المفتون ههنا بمعنى المجنون معاني القرآن ٣/١٧٣ .

(٢) البيت للراعي النميري وصله : (تَلَكَّ الحَرَائِرُ لَأَ

رَبَاتٍ أَحْمَرَةٍ) ويروي أحمره بالحاء ، الخمار ما تستتر به

المرأة ، وربات أحمره : الإماء اللاتي يعملن على الاحمره ،

والحرائر الكريمات ، مجاز القرآن ٤/١ ، اعراب ثلاثين سورة

ص ١٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩ ، المعنى ١/٢٩ ،

أدب الكتاب ص ٤١٦ ، الديوان ص ٨٧ ، اللسان مادة (قتل)

٥٤٧/١١ .

(٣) سورة الرعد الآية : ٤٣ .

(٤) البيت لكعب بن مالك الأنصاري من قصيدة في ديوانه ص ٢٨٩

وتماه : (حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانًا) ورواية الديوان

(فكَفَى) مكان (وَكَفَى) ، وطلشاهد الباء في (بنا) زائدة

مؤكدة والمعنى كفانا . الكتاب ١/٣٦٩ ، منازل الحروف

٢١٧ وَكَفَىٰ بِنَا قَضَاءً عَلَىٰ مَن غَيَّرَنَا

وقد جاءت الباء للتعديّة كقولك : قمتُ بزيدٍ ، وجاءتُ بمعنى
د في ، كقولك : ظننتُ بزيدٍ ، وقد قيلَ إنَّها في قولهم : بعثُ هذا
بهذا للمقابلة .

(فصل) قوله : واللام للاختصاصِ الى آخره .

قوله الشيخُ : لتؤذن بأن الأول والثاني نسبهُ باعتبار ما دلَّ
عليه متعلقةٌ وقوله : « وقد تكونُ زائدةٌ » في مثل قوله تعالى :
{ رَدِّفْ لَكُمْ } (١) ، وهو قليلٌ ، وقد تكونُ بمعنى الواو في القسمِ
للتعجبِ كقوله : (٢)

٢١٨ لَنَنْبِتْ عَلَى الْأَيْمِ ذُو حَيْدٍ

(فصل) قوله : وربُّ للتقليلِ ومن خصائصها أن لا تدخل إلا
على نكرةٍ ظاهرةٍ أو مضمرةٍ .

-
- للمرمانى ص ٦٠ ، المغني ١/١٠٩ ، الجمل ص ٣١١ ، تاج
العروس مادة (كفى) ٣٥٢/٩ .
(١) سورة النمل الآية : ٧٢ .
(٢) البيت لامية بن أبي عائد وتمامه : (يَمْشِي مَخْرَجًا بِهِ الظَّيَّانُ
وَأَلَّاسُ) الشمشخر : العالي من الجبال وغيرها ، الظيان : شجر
وهو ياسمين البر ، الأَس : الريحان ، وباقى العسل في موضع
النحل ، الحَيْدُ : العقدة في قرن الوعل ، الكتاب ٢/١٤٤ .
اقتضب ٢/٣٢٤ ، الجمل ص ٨٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب
ص ١٢٠ ، المغني ١/٢١٤ ، الصحابي ص ٨٦ ، المعجم في بقية
الاشياء للمسكري ص ٤٥ ، الجمهرة ١/١٨٠ ، الخزانة
٢/٣٦١ ، همع الهوامع ٢/٣٢ .

قال الشيخ : لأنَّ رَوْضَهَا لِتَلْبِيلِ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ فَرَجَبَ وَقَوَّعَ
 انكسرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون تعريف ، فلو
 عُرِّفَتْ لَوَقَعَ التَّعْرِيفُ زِيَادَةً ضَائِعَةً كَمَا فِي قَوْلِكَ : كُلُّ رَجُلٍ
 وَوَجِبَ وَصْفُهَا تَحْصِيلُ الْإِفَادَةِ (١) بِالنَّوْعِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَخَصُّ
 الْجِنْسَ الْمَذْكُورَ أَوْلاً فَيَصِيرُ بِهَا نَوْعاً وَالمُضْمَرَةُ جُفَاءً أَنْ تَصْرَّ
 بِمَضْرُوبٍ كَقَوْلِكَ : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
 مَجْهُولٌ يَرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى ظَاهِرٍ يَقْصِدُ قَصْدَهُ ، ثُمَّ تَمَيَّزَ
 لِإِيْهَامِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ : نَعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ إِلَّا
 مَفْرَداً مَذْكُوراً ، وَإِنْ تَمَيَّزَ مِمِّيزُهُ وَجُمِعَ (٢) ، وَتَدَّ الْكُوفِيُّونَ ضَمِيرَ
 رَاجِعٍ إِلَى الْمَذْكُورِ كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ؟ فَقِيلَ لَهُ
 رَبُّهُ رَجُلًا وَلِذَلِكَ يَنْتَهِي وَيُجْمَعُ وَيُدْكَرُ وَيُنْثَى عَلَى حَسَبِ
 مِمِّيزِهِ (٣) ، فَيُقَالُ : رَبُّهُمَا رَجُلَيْنِ وَرَبُّهُمَا رَجُلَانِ ، وَكِلَا التَّوَالِينِ
 مُشْكَلٌ . أَمَّا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ فَيَلْزِمُهُمْ جَوَازُ رَبِّ رَجُلٍ كَمَا جَازَ
 رَبُّهُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ . وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ
 يَجْزُوا رَبُّهُ وَرَبُّهُمَا وَخِطْبُهَا وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّمْيِيزِ [١٢٢] فَإِنَّهُ
 مَضْرُوبٌ لِقَدَمِ الذَّكَرِ ، وَالمَلْزَمُ أَيْضاً جَوَازُ رَبِّ الرَّجُلِ مِنْ طَرِيقِ
 الْأَوَّلِيِّ لِأَنَّ الْمَضْرُوبَ أَعْرَفُ فَإِذَا جَازَ هَذَا مَعَهُ جَازَ مَعَ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْبِ
 وَاللَّامِ ، وَالْأَوَّلِيُّ مَا قَالَهُ الْبَصْرِيُّونَ ، وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ الْأَشْكَالِ بِأَنَّهَا
 وَإِنْ كَانَ مَضْرُوباً يَرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ
 مَا يَرْتَدُّ إِلَى الْمَفْسَّرِ لَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ فَقِيلَ
 نَعَمْ رَجُلًا كَانَ كَلِمَةً مُسْتَقِيمًا وَإِنْ حُكِمَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي نَعَمْ

- (١) في ت : (الأضافة) وهو تعريف .
 (٢) انظر الانصاف مسألة ١٢١ ، ١٢٢/٢ - ٨٣٣ - ابن يعيش
 ٢٨/٨ ، الصبان على الاشموني ٢٠٨/٢ .
 (٣) انظر الانصاف ٢/٨٣٣ - ٨٣٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب
 ص ١٢٠ ، الصبان على الاشموني ٢٠٨/٢ .

غير مقصود قصد زيد بل من غير قصد الى المذكور ومع هذا قد
أرشد المذكور الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى ،
وكذلك اذا قلت : ربّه رجلاً كن الضير فيه كاضير في نسم
بعد تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم يرشد الى تخصيص في المعنى
كما أرشد الى مخصص بالندح في قولك : نعم رجلاً ، وتقديره أن
يقول قول : هل من رجل كريم ؟ فيقال ربّه رجلاً ، فالمراد
هنا برجل رجلاً كريماً ، وأرشد اليه ما تقدم ذكره ولا يلزم من
ارشاده الى مثل ذلك أن يكون المضمّر في ربّه له على ما تقرر
نعم رجلاً بعد تقدم زيد « ونها » يعني من خصائصها أن الفعل الذي
تسلطه على الاسم يجب تأخيره عنها وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر
الى آخره . • أمّا وجوب تأخيره فلأنها لأنشاء التثنية ، وكان ما وضع
لأنشاء فموضعه صدر الكلام أما وجوب تأخر الفعل • وأمّا حذفه
فلأن المعنى فيه معلوم وما كان هذا وضعه من الأفعال في مواضع
معلومة كان محذوفاً كما في قولك : زيد في الدار ، وقيل : لأنها إنشأ
حذف متعاقبا ؛ لأنها لا تقع إلا جواباً فكان متعلقها معلوماً
فاستغني عنه بقرينة ما تقدم^(١) كما استغني عن متعلق بسم الله
بقرائن الحال ولعل المصنف أشار الى ذلك بقوله : « كما حذف
مع الباء في بسم الله » ولذلك لما قدره ملفوظاً به قدره بليت
فدل ذلك على أن عرضه تسيهه بسم الله ، « قال الأشعي^(٢) :

(١) في ل : (ذلك فقد) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) في و : (تقدر) ، وهو تحريف .

(٣) من قصيدة يخاطب بها الاسود بن المنذر وتماحه : (وآمري
مين معشتر آقيال) ، زهد : القدح ، الضخم ، آقيال :
جمع قبيل الملك ويروى آقتال : وهو النظير أو العدو المقاتل .
الايضاح للغارسي ص ٢٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور
١/٣٥٧ ، ابن يعيش ٨/٢٩ ، المغني ٢/٥٨٧ ، مجاز القرآن
١/٢٩٩ ، الخزانة ٤/١٧٦ ، المعني ٣/٢٥١ ، الديوان ص ١٣ .

٢١٩ رُبَّ رَقْدٍ هَرَقْتَهُ ذَاكَ الْيَوْمَ م ،

قال الشيخ : فحكم على أن هرقته ليس بمتعلق لرب البقاء
المجزور بغير صفة وهو غير مستقيم فوجب جملة صفة ، وإذا وجب
جملة صفة لم يبق المتعلق إلا محذوفاً .

قوله : ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً .

قال الشيخ : وإنما كان كذلك لتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم
الفعل إلا ماضياً ، ولا يرد على ذلك مثل قولهم : رُبَّ رَجُلٍ
يسافر غداً فإن ذلك ليس هو الفعل المتعلق ، وكذلك قوله تعالى :
{ رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ } (١) ، فإنه ليس الفعل المتعلق .

قوله : ولا يجوز ما لقي أو لألقين .

قال الشيخ : أمّا لألقين مظاهر لتعذر كونها صفة في وأما
ما لقي فلا بُدَّ فيه ، ويكون صفة وإنما الذي منه هو أن يجعله
أن يكون متعلّماً . قوله : وتكّبت بما فتدخل حينئذ على الاسم
والفعل ، يعني فتكون داخلة تلي الجملة خاصة لأنهم لما قصدوا إلى
تهلّل النسب المفهومة من الجملة أتوا بصورة الجملة مفيدة معناها ،
وأدخلوا رُبَّ (٢) مكفوفة بما يذاتاً بذلك ، فإذا قلت : ربما قام زيد ،
فإنما قلت النسبة المفهومة من قولك : قام زيد واستشهد بقول أبي
داؤد (٣) :

(١) سورة الحجر الآية : ٢ .

(٢) في ل : (ربما) .

(٣) أبو داود وهو الحارث بن الحجاج الأيادي ، والبيت بكماله :
رُبُّمَا الْجَامِلِ الْمُتَوَبِّلِ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارِ =

٢٢٠ رُبًّا الجامل الى آخره .

ومضى البيت يقولُ إِنَّ هَؤُلاءِ ذَوُو اِبِلٍ كَثِيرَةٍ وَخَيْلٍ مُتَوَالِدَةٍ ،
وَلَيْسُوا فُقَرَاءَ وَلَيْسَتْ رُبًّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ قَوْلِهِ :
« رُبَّمَا يُوَدُّ » ، وَمِنْ قَوْلِهِ : « رُبًّا رَفَدِ » ، لِتَحْقِيقِ التَّقْلِيلِ وَلَكِنَّمَا
لِتَحْقِيقِ الشِّيْءِ خَاصَّةً كَأَنَّهُمْ نَقَلُوهَا مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى التَّحْقِيقِ كَمَا
كَمَا نَقَلُوهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى التَّحْقِيقِ دُونَهُ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ } (١) ، فَهَذَا كَذَلِكَ
قَوْلُهُ : « وَفِيهَا لَغَاتٌ » ، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ .

ى فصل) قوله : « واو القسم أبدلت عن الباء اللصاقية
الى آخره .

قال الشيخ : وشرطُ إبدالها حذفُ الفعلِ ، ولذلك قيلَ هي
عوضٌ من الفعلِ بخلافِ الياءِ فإنَّ الفعلَ محذوفٌ معها حذفاً من غيرِ
عوضٍ . ومن ثمَّ جازَ أقسَمْتُ بِاللَّهِ وَلَمْ يَجْزِ أَقْسَمْتُ وَاللَّهِ ، وَمِنْ ثَمَّ
أَجَابَ مَنْ مَنَعَ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَاللَّيْلِ إِذَا
يَغْشَى وَانْتَهَارَ إِذَا تَجَلَّى } (٢) ، لَمَّا أُتْرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ
عَطْفَ [١٢٢ ظ] بِالرَّوَاةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ « وَالنَّهَارِ » ، وَهِيَ « وَوَاوُ الْعَطْفِ

= الشاهد وقوع المتبدأ والخبر بعد رب بعد أن كفت بما ،
الجامل : التقطيع من الإبل المؤبل : مسعد للقتية ، العناجيج : الخيل
الطويلة الأعناق ، المغني ١/ ٢٣٧ ، ابن يعيش ٨/ ٣٠ ، ابن
عقيل ٢/ ٢٨ ، الأشموني ٢/ ٢٣٠ ، العيني على الأشموني
٢/ ٢٣٠ .

(١) سورة النور الآية : ٦٤ .

(٢) سورة الليل الآية : ١ ، ٢ .

على عملين أحدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي حرف جر خافضة الميل بأن هذه الواو جعلت بدلاً من النعل وهي حرف جر • فبمات عامله للعملين جميعاً فأجريت مجرى عامل واحد عمل عملين ، وذلك جئز باتفاق كتواك : ضرب زيد عمراً بخاد بكراً ، وهذا وإن كان ظاهراً حسناً لو لم يكن مشهوراً قوله : { وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ } (١) ، فنه قد عطف على من غير أن يكون أحدهما عوضاً عن العامل الآخر وهو قوله : { فَلَا أَقْسَمُ بِالنَّفْتَقِ } - وكذلك قوله : { وَالْمَيْمِ إِذَا عَسَسَ وَالصَّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ } (٢) ، ثم التاء مبدلة عن الواو في تائه خاصة ، وهي عرض مثل الواو وإنما حكم بأن آباء أصل : لأنها هي الثبته للالصاق في غير هذا الباب ، ولم توجد آباء الواو إلا في هذا الباب ، ولأنها هي المصرح بها مع الفعل ولأنها أعم ولما كثر تصرفهم في القسم وخففوا بحذف الفعل قصدوا إلى أن وضعوا حرفاً يشمر به بحرف الجر جميعاً وهو الواو وخصوه بالمظهر لأن القسم بالمضمر قليل وعله ذلك الكثرة فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى تخفيف أكثر من ذلك فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفاً صحيحاً وهو التاء ، وما رواه الأخفش من قولهم : « تَرَبُّ الكُتُبِ » (٣) شاذ ، وقولهم : « م اللهُ » قيل أصله (من) . .

(١) سورة الانشقاق الآية : ٢٨ .

(٢) سورة التكوير الآية : ١٧ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٢١ .

قال الشيخ: اختلف الناس، فقال بعضهم هي (من) من قولهم: من ربي لأفعلن فحذفت النون تخفيفاً؛ لأنه محل تخفيف وخص الحذف تندياً دخولها على الله ملزماً لما فيه من الاستقلال لو بقيت (من) [لزم] التحريك لالتقاء الساكنين وإنما جاز ضمها لأنها منقولة عن (من) في قولهم من ربي، وتلك يجوز ضمها، وإنما جاز ضمها ايضاً بأنها انقسامية لا التي لتساين وغيرها ولم يأت الفتح لأنه يوهم بالاستفهامية والشرطية ومنهم من قال أصله أيمن^(١) فحذفت ياءها وتوثر بها تخفيفاً بقي م الله ثم أجازوا الكسر لأنه أخف واستدل على ذلك بجواز الضم، ومنهم من قال: هو حرف برأسه مبدل من الواو في قولك: والله إلا أنه خص باسم الله كما خص آتاء بذلك، وكل ذلك محتمل، إلا أنه يلزم من قال: إنها حرف برأسه أن يعدّها في حروف الجر كما عدّ الواو والتاء، فقول: (٢) واو القسم وتاؤه وميمه.

(فصل) قوله: وتلى للاستعلاء الى آخره.

قال الشيخ: ومثّل بالاستعلاء المعنوي في قوله: عليه دين، وبالجملي في قوله تعالى: {فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك} (٣)، وهو اسم بمعنى فوق في مثل قوله: أخذت من على زيد، أي من فوقه، والدليل على أنه اسم دخول حرف الجر عليه، فإذا لم يدخل عليه حرف الجر فهو حرف لا غير

- (١) (لزم): زيادة عن ل
 (٢) في ل: (أيمن الله)
 (٣) (واو القسم): ساقطة من ل
 (٤) سورة المؤمنون الآية: ٢٨.

ويجب أن يكون مبنياً أيضاً في حال الأسمية لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه ، والدليل على صحة ذلك العلم ببناء عن إذا وقعت اسماً ، فلو كانت (على) معربة لوجب أن تكون (عن) (١) معربة عند وقوعها اسماً ، وأيضاً فلو كانت معربة في الأسمية لوجب أن تبقى ألها في قولك : من عليه فتقول : من علاه كما تقول : من رجاه ، وإنما يتلبسون الألف ياء (٢) في الآخر مع المضمر فيما ثبت أنه غير متمكن كقولك : لديه وعليه وإليه ، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك : من رجاه ومن عصاه .

(فصل) قوله : وعن اللبدي والمجازرة الى آخره .

قال الشيخ : وهي توصل معنى الفعل الى الاسم على طريق مجازرة ، وأورد « جلست عن يمينه » كاعتراض ، وأجاب بتقدير المجازرة بقوله : « متراحياً عن بدنه » كأنه يجاوز عن موضعه الى الموضع « الذي بجبال يمينه » وقد يكون اسماً بمعنى جنب « كقولهم : جلست من عن يمينه » والكلام في اسميتها وبنائها كالللام في على .

(فصل) قوله : والكاف للتشبيه .

قال الشيخ : فهي توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه كقولك : « الذي كزيد أخوك » فان كان أوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ، ومثل بما يتعين

(١) (عن) : ساقطة من و .

(٢) (ياء) ساقطة من و ، ب ، ت ، س .

أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَرْفًا وَمَا يَتَّعِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اسْمًا ، فَقَوْلُهُ : الَّذِي كَزَيْدٍ تَمَيَّنُ فِيهِ الْحَرْفِيَّةُ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ صِلَةٌ ، وَلَا يَقَعُ الْاسْمُ الْمَفْرُودُ صِلَةً • وَقَوْلُهُ (١) :

يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُتَّهَمِ ٢٢١-

تَمَيَّنَ لِلْإِسْمِيَّةِ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ •

[١٢٣ و] قَوْلُهُ : وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ •

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهَا كَرِهُوا دُخُولَهَا عَلَى الضَّمِيرِ فَيُؤَدِّي إِلَى مِثْلِ قَوْلِهِمْ : كَكَ ، وَلَا يَخْفَى تَهْجِينُهُ فَرَفُضُوا دُخُولَهَا عَلَى الْمُضْمَرَاتِ بِأَسْرَافٍ لِأَنَّهُ بَابٌ وَاحِدٌ أَدَّى إِلَى مَا يَسْتَهْجِنُ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمِثْلِ فَاسْتَمَلُوا مِثْلُ مَعَ الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهِرِ جَمِيعًا وَلَمْ يَسْتَمَلُوا الْكَافَ إِلَّا مَعَ الْمُظْهِرِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ مَا رَوَى (٢) :

(١) الْبَيْتُ لِلْعِجَاجِ وَصَدْرُ : (بَيْضٌ ثَلَاثٌ كَنْعَاجٍ جَم) الشَّاهِدُ فِيهِ اسْمِيَّةٌ كَافُ التَّشْبِيهِ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ ، نَعَاجٌ : جَمْعُ نَعْجَةٍ وَهِيَ إِثْنَى الضَّئَانِ وَقَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْبَقْرَةِ شَيْءٌ ، جَمٌّ : الَّتِي لَيْسَ لَهَا قُرُونٌ ، الْمُتَّهَمُ : الذَّنَابُ شَرَحَ الْكَافِيَّةُ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١٢٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٤/٨ ، الْمَفْصَلُ ص ١٥٧ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢/٢٢٥ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢/٣١ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٢/٢٢٥ •

(٢) الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ الْعِجَاجِ يَصِفُ حِمَارًا وَحَشِييًّا هَرَبَ مِنَ الصِّيَادِ ، وَصَدْرُهُ : (نَحَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبًا) ، الشَّاهِدُ فِيهِ شَفُؤُذُ دُخُولِ الْكَافِ عَلَى الْمُضْمَرِ ، الذَّنَابَاتُ : اسْمُ مَوْضِعِ آمَمٍ أَوْ عَالٍ : هَضْبَةٌ ، الْكِتَابُ ١/٣٩٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٦/٨ ، ٤٤ ، شَرَحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٣٣١ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢/٢٠٨ ، ابْنُ عَقِيلٍ ٢/١١ ، الْخَزَانَةُ ٤/٢٧٧ ، الْعَيْنِيُّ ٢/٢٥٣ •

وَأَمَّ أَوْعَالَ كَنَهَا أَوْ أَقْرَبَا

(فصل) قوله : وَمُنْذُ وَمُنْذُ لَا بَدَاءَ الْغَايَةَ فِي الزَّمَانِ

• إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مُنْذُ وَمُنْذُ تَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ ،
وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي مَنْ هَلْ هِيَ لِغَيْرِ الزَّمَانِ أَوْ عُمَةٍ فِي الزَّمَانِ
وغيره ، فَأَبْصَرِيُونَ يَخْتَصُّونَهَا بِغَيْرِ زَمَانٍ (١) وَالكُوفُونَ بِعُمُونِهِ (٢)
وَيَسْتَدْلُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقَّ } (٣) ، وَيَقُولُ
الشَّاعِرُ (٤) :

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ

فَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَ مَنَاهَا الْإِبْتِدَاءَ فِي الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةَ فِي الْحَاضِرِ ،
فَمَثَلُ الْمَاضِي كَقَوْلِكَ : « مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » ، يُضِي أَنْ إِبْتِدَاءَ
انْتِفَاءِ الرَّؤْيَةِ ، وَبِبَدَأَهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ (٥) ، وَثَلُ الْحَاضِرِ كَقَوْلِكَ :
مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ شَهْرِنَا ، يُضِي أَنْ انْتِفَاءَ الرَّؤْيَةِ فِي أَشْهُرٍ جَمِيعَةٍ وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذِكْرُ كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ •

(٢-١) الانصاف ١/٣٨٢ • شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ •

(٣) سورة التوبة الآية : ١٠٨ •

(٤) البيت مطلع قصيدة لزهير بن ابي سلمى يمدح بها هرم بن
سنان الديوان ص ٦٠ وتام البيت :

لَمَنْ اَلدِّيَّارُ بِقِنَّةِ الْحِجْرِ

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

الحجر : بفتح الحاء قصبه اليمامة ، وبالكسر حجر ثمود ،

أقوين : اقفرن القنة : أعلى الجبل ، الانصاف ١/٣٧١ ، المغني

١/٣٣٥ ، الخزائن ٤/١٢٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥ •

(٥) في ر : (والظرفية في) •

(فصل) قوله : وحاشا معناها : انتزيعه الى آخره .

قال الشيخ : واستعملت للاستثناء فيما ينزء عن المستثنى منه كقولك : ضربت القوم حاشا زيد ، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد نفوات معنى التزويه فيه ، وقد جاء النصب بها على أن تكون فعلا استعمل في الاستثناء كما استعمل خلا وعدا وليس ولا يكون كونه ، نقول من حاشا يحاشي أي جانب كأنه قال : « جانب بعضهم زيدا » ، وأما قوله : { حاشا لله } (١) الى آخره . ففسره بمصدر ، والاولى أن يقال إنه اسم من أسماء الافعال كأنه « بمعنى بريء الله من سوءه » ، ودخول اللام في فاعله لدخول الهم في فاعل هيات كتوله تعالى : { هيات هيات لما وعدون } (٢) ، واملأه لم يقصد إلا اسم الفعل وفسره بالصدر لكونه اسما فتصد الى تفسيره باسم ، ولذلك نصب براءة ، ولا ينسب إلا بفعل مقدر ، فكان المعنى بريء الله وصارح صلة التفسير بالفعل ، وإذا فسّر بالفعل فهو اسم فعل .

(فصل) قوله : وكفي في قولهم كيمه من حروف الجر .

قال الشيخ : ولم يذكرها في الحروف المتقدمة ، وكان الاولى ذكرها ثم لأنه إنما فصل ما أجمله أول الباب ولذلك ذكرها ذكر حاصر لها فقسّمها وذكر أعداد كل قسم منها ، وإنما أهمل ذكرها لقلة استعمالها أو لوقوع الخلاف فيها ، فإن الكوفيين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السببية ، ويأولون قولهم : كيمه بمعنى كسي .

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ . اختلف في (حاشا) فابو عمرو

بالف بعد الشين وصلّا فقط على اصل الكلمة ، والباقون بالحذف ، اتعاف فضلاء البشر ص ٢٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون الآية : ٣٦ .

تفعل ماذا^(١) ، والذي يدل على أنه إنما تركها لذلك أنه ذكر هذا التأويل عنهم في فصل سيأتي في هذا التسمي ، وقال : وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب فتصويبه إياه هو الذي حسن عنده إسقاطه ، وكرهه عند البصريين حرف جر^(٢) حسن عنده ذكره في الفصل .

(فصل) قوله : وتُحذف حروف الجر إلى آخره .

قال الشيخ : حذف حروف الجر يجيء تارة سماعاً في موضع وقياساً في موضع ، وللسماعي طريقة النقل بمواضعه كقولك : استغفرت الله الذنب وأمرت زيدا الخير ، وقولهم : الله لأفعلن ، وإذا حذف حرف الجر وجب النصب ؛ لأنه مفعول ولا وجه إلا النصب . والقياسي حذف حرف الجر مع أن وأن على اختلاف ألفاظها ، تقول : عجبت أنك قائم ، وجئت أنك أكرمتي أي من أنك ولأنك ، وإذا حذف حروف الجر عن أن وأن فالصحيح أنها في موضع نصب اجراء لها مجرى ما حذف منه أولاً^(٣) حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور . وقد زعم الخليل أنها في موضع خفض وهذا يدل على أنه قدرها مضمرة مثلها في قولهم : الله لأفعلن بالخفض فيبقى النظر في الأولوية الحذف ، هو أم الأضمار ، والأولى الحذف ، لأنه الكثير السامع ، والأضمار قليل نادر فكان حمل هذا الملبس على ما هو كثير في كلامهم أولى من حمله على النادر لذلك .

- (١) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ .
 (٢) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ .
 (٣) (أولاً) : ساقطة من ل

(فصل) قوله: وتضمّر قليلاً .

قال الشيخ: وذلك هو إضمار ربّ في مثل قولهم^(١) :

٢٢٤- وقاتم الأعماق حاوي المخترق

أي وربّ قاتم على أنه قد أخذت هل الخافض ربّ مضمرة أو الواو النابتة عنها كناية الواو عن الباء في قولهم والله؟ وقوى ذلك بأنها يؤتى بها أول الكلام ولو كانت ربّ مضمرة بعدها لكانت عاطفة [١٢٣ ظ] ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفاً عليه ، ووقوعها أول الكلام يدفع كونها عاطفة فنبت أنها بمعنى ربّ وهو الذي أشار إليه المصنف في قوله : « وواو ربّ » ولم يرد ههنا بإضمار ربّ إضمارها بعد الواو لما ثبت^(٢) من مذهبه أنّ الواو هي الخافضة لمدّه إياها في حروف الخفض وإنما أراد إضمارها في مثل قولهم^(٣) :

(١) البيت لرؤية من ارجوزة يصف بها مفازة وتامه : (مُسْتَبَجِ
الاعلام لَمَاعِ الخَفَقِ) ، قاتم : المكان المظلم المغبر من
الغبار ، لاعماق : الابعاد ، حاوي : الخالي من السكن ، المخترق :
الممر الواسع المتخلل للرياح ، الاعلام : البال ، الكتاب ٢/٣٠١ .
الايضاح للفارسي ص ٢٥٤ ، المغني ٢/٣٤٢ ، الاشموني
١/٣٢ ، ابن عقيل ١/١٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٥ ،
الخرزانه ١/٣٨ ، العيني على الاشموني ١/٣٢ ، جمع الهوامع
٢/٣٦ ، الديوان ص ١٠٤ ، العين للخليل ١/٢١٢ .

(٢) انتهى الخرم في نسخة ش .

(٣) نسبه ابن الأنباري في الانصاف لرؤية ولم اعثر عليه في ديوانه
وتامه : (لَا يَسْتَرِي كِتَانَهُ وَجَهْرَمَهُ) ، والشاعد
فيه حذف حرف الجر ، (بل ربّ بلد) الانصاف ٢/٥٢٩ ، المغني
١/١١٢ ، تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني ص ٩٠ ،
جمع الهوامع ٢/٣٦ ، الفجاج : جمع فج وهو الطريق الواسع ،
جهرم : بلدة في ايران .

٢٢٥- بَلْ بَلَدٍ مِثْلَهُ اَفِجَاجٍ قَتَمَهُ

فيذا الذي قد ادب اليه واذك جملة قليلاً ، و قول 'رؤية خبير' ،^(١) شذوذ لا يعل عليه ، واللام في قولهم : لام أبوك ، حذفقت لكرته في كلامهم وجريه مجرى المثل واذك لم يقتصروا على اضمار لام الجبر وحدهما ، بل حذفوا معها لام التعريف وهي مرادة أيضاً ، لأن الاصل لله أبوك فاللام الأولى المكسورة هي لام الجبر ، والسلام الثانية الساكنة هي لام التعريف ، والام الثالثة المفتوحة هي أول الاسم الداخل عليه حرف التعريف ، وحل هي عين والفاء محذوفة أو هي فاء ؟ اختلفت فيه ، وليس هذا موضع ذكره ، فحذفقت لام الجبر ولام التعريف وبقي الاسم مجرداً عنهما بقوداً فيه منهاهما لئما ذكرناه من جريه مجرى المثل وكثرة وقوعه في الكلام .

ومن اصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل

قال صاحب الكتاب : وهي إن وأن الى آخره .

قول الشيخ : قد تقدم وجه تشبيهها بالفعل في المرفوعات ، قوله : « وتلحقها ما الكافة فتزله عن الفعل ، لأنها^(٢) لا تدخل على الفعل فلما دخلت على هذه الحروف أخرجتها عن التشبه أو لأنها لما اتصلت به صارت كالجزم منه فأخرجته عن تشبهه الذي هو بناء آخره على الفتح ، واتصال الضمائر به كاتصالها بالفعل فلذلك

(١) يروى أنه إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : (خير عافاك

الله) أي بخير الانصاف ٥٣٠/٢ .

(٢) في ل : (منا) ، وما اثبتناه افضل .

ابْتَدَىَ بِمَدِّهَا الْكَلَامُ ، وَلَمَّا بَطَلَ عَلَيْهَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ صَحَّ وَقُوعُ
الْجَمَلَيْنِ بِمَدِّهَا لِأَنَّهَا إِنَّمَا اقْتَضَتْ الْأَسْمِيَّةَ لِشَابَهَاتِهَا انْفِصَالُ وَإِذَا
أُخْرِجَتْ عَنْ مِثَابَةِ الْفِعْلِ صَحَّ وَقُوعُ الْجَمَلَيْنِ بِمَدِّهَا ، وَشَبَّهَ
لِوُقُوعِ الْأَسْمِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ } (١) ،
وقوله (٢) :

٢٢٦- لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

وَوُقُوعِ الْفِعْلِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّمَا يَخْتَفَاكُمُ اللَّهُ } (٣) ، وقوله (٤) :

٢٢٧- لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ

« ومنهم من يجعل ما زائدة ، وهو ضعيف ، ولم يُسَمَّحَ إِتْمَالُ هَذِهِ
الْحُرُوفِ مَعَ الْإِلَاءِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) سورة الكهف الآية : ١١٠ -

(٢) البيت منسوب لسويد بن كراع العكلي والبيت بكماله :
تَحَلَّلْتُ وَعَالَجَ نَفْسِيكَ وَانظُرْنِي

أَبَا جَعْلُرٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

والشاهد فيه الغاء لعل لكفها بما ، الشاعر يهزا برجل توعده ،
الكتاب ٢٨٣/١ ، ابن يعيش ٥٨/٨ ، المفصل ص ١٥٨ ،
الخزانة ٢٩٧/٤ -

(٣) سورة الممتحنة الآية : ٩

(٤) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا والبيت بكماله :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقِيدُ

ورواية الديوان ص ٢١٣ (فرُبَّمَا) وبذلك يسقط عن
الاستدلال ، عبد قيس : هو عدي بن جندب بن العنبر ، ايضاح
الفارسي ص ١٢ ، ابن يعيش ٥٥/٨ ، المغني ٢٨٧/١ ، شرح
الجميل ٢٩٧/١ ، الاشموني ٢٨٤/١ -

(٥) البيت للنبأفة الذبياني في ديوانه ص ١٦ وتماجه :

(الَّتِي حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ قَتَدِ) وهو من قصيدة يخاطب
بها النعجان بن المنذر ويعتذر اليه ، الشاهد فيه جواز الاعمال =

وقولُ صاحبِ الكتابِ : « إِيَّا أَنْ الْأَعْمَالِ فِي لَيْتِنَا وَكَأَنَّمَا وَلَعَلَّمَا أَكْثَرَ مِنْهُ فِي آتِنَا ، وَإِنَّمَا وَلَكُنَّمَا ، شَيْءٌ اخْتَارَهُ مِنْ طَرِيقِ قِيَاسِيٍّ فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ يَقُولَ مَوْضِعُ قَوْلِهِ : « أَكْثَرُ » ، أَوْ لِي ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِيهِ نَصْبٌ ، وَوَجْهُ الْقِيَاسِ الْإِبْتِدَاءُ فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا أُخْتَاهَا فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا « إِنَّمَا وَأِنَّمَا وَلَكُنَّمَا » ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَصْلِ الْبَابِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تُغَيَّرْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيمَا كَانَتْ لَهُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ الْبَوَاقِي . »

(فصل) قوله : « إِنَّ » وَأَنَّ هُمَا يُؤَكِّدَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَيُحَقِّقَانِهِ إِلَّا « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ الْجُمْلَةُ مَعَهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهَا بِفَائِدَتِهَا . »

قال الشيخ : « لِأَنَّ وَضْعَ « إِنَّ » تَأْكِيدُ الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِمَعْنَاهَا فَوَجِبَ أَنْ تَسْتَقِلَّ بِالْفَائِدَةِ بَعْدَ دُخُولِهَا كَمَا تَسْتَقِلُّ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَوْضِعَهَا وَضْعُ الْمَوْصُولَاتِ فِي أَنْ الْجُمْلَةَ مَعَهَا كَالْجُمْلَةِ مَعَ الْمَوْصُولِ فَلِذَلِكَ صَارَتْ مَعَ جُمْلَتِهَا كَالْجُزْءِ فَاحْتَاجَتْ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ يَسْتَقِلُّ مَعَهَا الْكَلَامُ فَتَقُولُ : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَتَسَكَّتْ ، وَتَقُولُ : « أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ فَلَا تَجِدُ بُدْءًا مِنْ هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي مَعَهَا لِكُونِهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الْجُزْءِ الْوَاحِدِ إِذْ مَعْنَى قَوْلِكَ : « أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، فَكَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : قِيَامُ زَيْدٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِالْفَائِدَةِ مَا لَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهِ جُزْءٌ آخَرٌ فَكَذَلِكَ الْمَفْتُوحَةُ مَعَ جُمْلَتِهَا ، وَلِنِكَ وَقَعَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَقَعُ فِيهِ الْمَفْرَدَاتُ . »

= والاهمال ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرآن ٥٨/٢ ، الانصاف ٤٧٩/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١ ، المغني ٦٣/١ ، ابن يعين ٥٨/٨ ، الأشموني ٢٨٤/١ ، الخصائص ١٤٢/٢ ، ٢٩٧/٤ ، العيني ٢٥٤/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ .

قوله : ولا تُصدِرُ بها الجملة كما تُصدِرُ بأختها •

قال النسخ : لأحد أمرين : أحدهما أنها لو صدّرت بها لوقتُ ابتداءً ، والمبتدأُ معرّضٌ لدخولِ (إن) فيؤدي إلى اجتماعهما ، ومثله مسكره ففرّوا من تصديرها حتى لا يؤدي إلى اجتماع ما يستكروهون اجتماعه ، والثاني أن أن قد تكون بمعنى لعل في قولهم : آيتُ السوق أنك تشتري لهما ، وفي قوله تعالى : { أتتُها إذا جاءت لا يؤمنون } (١) ، وتلك لها صدرُ الكلام فقصدوا إلى أن تكون هذه مخالفةً لتلك في الموضع ليُعلم من أول الأمر الفصل بينهما فإذا قدّمت علم أنها بمعنى (لعل) وإذا أُخّرت علم أنها المصدرية ولم يعكسوا لأنه كان [١٢٤ و] يؤدي إلى أن تقع التي بمعنى (لعل) متأخرةً وتلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم لعل وهذه إذا أخروها فإنما أخروا ما يسوغ تأخيرها ، وإنما التزوا فيه أحد الجائزين لفرض فكان وزانه وزان تقديم الاستفهاية إذا وقع خبراً في مثل قولهم : متى القتالُ سواء ؟

(فصل) قوله : والذي يُميّزُ بين موقعيهما إن ما كان مظهرًا للجملة وقعت فيه المكسورة •

قال النسخ : التمييزُ بما ذكره أولى من التمييزِ بما ذكره غيره ، فقلّ الفارسي : كلُّ ما صحَّ فيه وقوعُ الفعلِ والاسمِ فإنَّ

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ •

فيه مكسورة ، وما لم يقع فيه إلا أحدهما فإن فيه مفتوحة^(١) ، وأما صاحب الجمل فمدد ، وضع المكسورة تعديداً ثم قال : والمفتوحة فيما سوى ذلك^(٢) ، وما ذكره هذا أو لى مما ذكره الفارسي ، لأنه ذكر المنى الذي لأجله اتع في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم^(٣) بعلته ، وذلك أن المكسورة وضها تكيده الجملة مع بقاءها على استقلالها فوجب أن لا يقع إلا في موضع الجملة المستقلة ، والمفتوحة تصير الجملة معها بتأويل المصدر والمصدر مفرد فوجب أن لا يقع إلا في موضع المفرد ، وهذا مستقيم وانصح التعليل ، وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر ببش ذلك ، ولأنه لا ينقض ما ذكره لأنه بنى لى أمره محقق معلوم^(٤) ، وما ذكره أبو علي منتقض ، أمّا بين أن هذا لا ينتقض أنه قد علم أن وضع المكسورة لما ذكرناه ، فعلم أنها لا تقع إلا في موضع الجمل ، وعلم أن وضع المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد ، فوجب أن لا تقع في موضع المفرد . وأمّا بين انتقاض ما ذكره أبو علي فسي نحو قولك : من يكرمني فأنى أكرمه ، فهذا وضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعاً ولم يتعين الكسر ، بل جائز الفتح والكسر على تأويلين يرجعان إلى الضابط الأول وإذا رجع إلى ضابط أبي علي وجب الكسر ، لأنه موضع يقع فيه الاسم والفعل ، ألا ترى أنك تقول : من يكرمني فأكرمه ، ومن يكرمني فزيد يكرمه ، فقد

(١) قال الفارسي : كل وضع يشترك فيه الابتداء والفعل تقع فيه (إن) المكسورة ، وأمّا المفتوحة في تأويل اسم . الايضاح الضدي ص ١٢٩ .

(٢) الجمل ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣) (الحكم) : ساقطة من ت .

(٤) (معلوم) : ساقطة من ش ، س ، ب ، ت .

وَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجِزَاءِ الْأَسْمُ وَالْفِعْلُ وَلَمْ يَتَّعِنِ الْكَسْرُ ، فَإِنَّ زَعْمَ زَاعِمٍ أَنْتَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ يَكْرِمُنِي فَأَكْرِمُهُ فَأَوِيلُهُ فَأَنَا أَكْرَمُهُ فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْفَاءِ إِلَّا الْأَسْمُ فَهُوَ فَسَدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْتَ تَقُولُ : مَنْ يَكْرِمُنِي فَلِكْرِمِ زَيْدًا ، وَلَا يُمْكِنُ تَنْدِيرُ الْأَسْمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَالْآخَرُ أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ حَاصِلُهُ أَنَّهُ مُوَضِعٌ يَتَّعِنُ [فِيهِ] (١) . لِأَسْمٍ دُونَ أِفْعَالٍ فَيَتَّعِنُ الْفَتْحُ وَهُوَ غَيْرُ مَتَّعِنٍ فَصَارَ تَقْنَنًا عَلَى كُلِّ تَنْدِيرٍ سِوَاكَ كَنْ ، وَضِعًا لِلْفِعْلِ أَوْ مُوَضِعًا لِلْأَسْمِ أَوْ مُوَضِعًا لِهَمَا ، فَإِنَّ زَعْمَ زَاعِمٍ أَنَّ الْكَسْرَ بِأَوَّلِ هَمْزٍ يَصِحُّ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَالْفَتْحُ بِأَوَّلِ أَمْرٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ إِلَّا أَحَدُهُمَا فَقَدَّرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمْرًا خَاصًّا بِهِ أَبْطَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : زَيْدٌ إِنَّ أَبَاهُ أَبُوكَ ، وَلَوْ قَدَّرَ هَهُنَا بِعَبَّارٍ أَرَاهُ الْخَاصَّ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا الْأَسْمُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَنْدِيرَ الْخَاصِّ لَا اعْتِدَادَ بِهِ وَلِذَلِكَ كَسِرَ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ أَبَاكَ أَبُو زَيْدٍ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٢) :

٢٢٩ إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ اتَّقْنَا وَالْمُهَازِمِ
يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْمَوْضِعُ يُوَضَعُ لَا يَتَّعِنُ فِيهِ إِلَّا الْأَسْمُ -
وَمِثْلَ بِمَا يَقْدَرُ ضَابِطُهُ الْمَذْكُورُ فَاتِي بِتَنْشِيلِ الْكَسْرِ فِي مَوَاضِعِ
الْجَمَلِ وَالْفَتْحِ فِي مَوَاضِعِ الْأَفْسَادِ ، ثُمَّ أورد ما هو كالأعراض على

(١) (فيه) : زيادة عن ش .

(٢) البيت مجهول القائل وتماهه : (وكننت أرى زيدا كما
قبيل سيئدا) قال سيبويه : سمعت رجلا من العرب ينشد
هذا البيت ، اللهازم : جمع لهزمة وهي عظم فاتي في اصل
الحنك ، القفا موضع الصفع ، أي آتته ذليل ، الكتاب
٤٧٢/١ ، المقتضب ٣٥١/٢ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، ابن يعيش
٦١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/١ ، الاشموني ٢٧٦/١ ،
ابن عقيل ٣٠٥/١ ، الخزانة ٣٠٣/٤ ، العيني على الاشموني
٢٧٦/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٣ ، شرح أبيات
كتاب سيبويه للنحاس (تحقيق زهير زاهد مطبعة القرني
النجف) ص ٢٣٣ .

القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا إنما كان لأنه موضع لا يذكر فيه خبر المبدأ ، فإذا لم تقع (أن) وما عملت فيه إلا في موضع الابتداء خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيماً لأنه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد أطرحت ذكره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموقعها بعد إذا ؛ لأن خبر مبتدأ اذا جائز ذكره وحذفه فان كسرت كانت الجملة هي الأصلية ولم يُقدَّر حذف ودخلت أن عليها بكمالها وإن فتحت لم تقع إلا في موضع الابتداء خاصة وقدّر الخبر محذوفاً فجاز الكسر على تأويل إثبات الخبر بعد إذا ، وذلك سائق ولو كسرت بعد لولا لكان فيه إثبات الخبر للاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله : كل ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة إلا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة (١) بكمالها على استلالها بفائدتها وهي هذه الم [١٢٤ ظ] تقع موضع (٢) الجملة بكمالها لما تقدم من أنه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب أن لا يصح وقوعها إلا موقع (٣) الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف الاسم الواقع بعدها ، وأجاب عن الفتح في أن الواقعة بعد لو في قولك : لو أنك منطلق لأنطلقت ، وهو موضع ظاهره وقوع الجملة ، ألا ترى أن لو في قولك : لو قام زيد لقت لا يقع بعدها إلا الجملة بأن قال : التقدير (٤) لو وقع أنك منطلق ، أي لو وقع انطلاقك فلم تقع (أن) موضع الجملة ، وإنما وقعت موقع الفاعل كما في قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ } (٥) ، فوجب الفتح ولم يجز

(١) في ل : (المقدرة) .

(٢) في ر : (موقع) ، وهو تحريف .

(٣) في و : (موضع) ، وهو تحريف .

(٤) (التقدير) : ساقطة من ر .

(٥) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

الكسر 'لأنه' كان يؤدي الى تحقيق الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد ألا ترى أنك لو قلت : لو زيد قائم لقلت لم يجز ؛ لأن هذه الجملة أسمية لا مساغ بها لتقدير الفعل وإنما جاز لو زيد قام لقلت على أن يكون زيد فاعلاً لفعل مقدر دل عليه ما بعده 'فكأنك قلت : لو قام زيد ، فإذا وقعت (أن) وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع إلا في موضع المفرد .
فذلك وجب الفتح .

وقوله في التمثيل ؛ ' لأن تقدير لو أنك منطلق لانطلقت ' ،
لوقع أنك منطلق خطأ ، ولعله في التصنيف لو أنك تطلق ؛
لأن من شرط (لو) إذا وقع أن بعدها (أن) يكون الخبر فعلاً إذا أمكن ليكون في الصورة عوضاً من الفعل المحذوف بعدها
كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ فَمَّأَوْا }^(١) ، { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ }^(٢) ، { وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ }^(٣) ، فتقوله في التمثيل لأن تقدير لو^(٤) أنك منطلق وإيقاعه الاسم خبراً عن أن الواقعة بعد لو مخالفة لهذه القاعدة ، وقد صرح بذلك عند ذكره حرف الشرط ، فقال : ' ولذلك وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً ، كقولك : لو أن زيداً جاني لأكرمه ، ولو قلت : لو أن زيداً حاصري لأكرمه لم يجز . وقوله : ههنا لو أنك منطلق مثل لو أن زيداً حاصري وقد صرح بأنه 'متنع على أنه قد أطلق أيضاً ثم ما يجب تقييده'^(٥) وهو قوله : وجب في أن

(١) سورة النساء الآية : ٦٦ .

(٢) سورة النساء الآية : ٦٤ .

(٣) سورة النساء الآية : ٦٦ .

(٤) (لو) : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب .

(٥) في ل : (تقديره) ، وما اثبتناه افضل .

الواقعة بعدَ لَوْ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا فَعَلًا ، وهذا ليسَ على اطلاقهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَذَرِ الْفِعْلُ بِإِتْبَارِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَوْ إِنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَضْلَامٌ } (١) ، وَأَقْلَامٌ خَيْرٌ عَنِ أَنْ الْمَفْتُوحَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ (لَوْ) بِإِلَّا خِلَافٍ لِمَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَتَّعَ مَوْضِعَهُ فَعَلٌ بِمَعْنَاهُ ثُمَّ أُورِدَ الْغَاءُ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ ظَنَنْتَ وَأَخَوَاتِهَا اعْتِرَاضًا تَلَى فَتَحَ (أَنْ) فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ (٢) ، وَتَقْدِيرُ الْاعْتِرَاضِ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : ظَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ عَلَى اسْتِقْلَالِهَا بِفَتْحِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا سَدَتْ مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ ، وَأَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَسُدَّ مَسَدَهُمَا لَوْضَعِهَا مُتَعَلِّقَةً بِسِنْدٍ وَسِنْدٌ إِلَيْهِ فَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا لَيْسَ بِمَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ وَإِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ (٣) ، وَإِنَّمَا إِخَارُهُ لِمَا اسْتَمْعَبَ السُّؤَالَ ، وَظَنَّ أَنَّه لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِارْتِكَابِهِ ، وَلَعَسَى أَنْ دَفَعَهُ بِارْتِكَابِهِ وَاضِحٌ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَ الْمَفْتُوحَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ خَاصَّةً وَالثَانِي مَقْدَّرٌ لَمْ يَتَّعَ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْمَفْرُودِ فَوَجِبَ الْفَتْحُ كَمَا وَجِبَ فِي أَوْلَا وَلَوْ ، وَيَلْزِمُهُ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ : [أَحَدُهَا (٤)] وَجُوبُ الرِّفْعِ فِيهِمَا إِذَا أُسْقِطَتْ أَنْ وَذِكْرُ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ ، وَالْآخَرُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسُرَ أَنْ إِذَا لَمْ يَقْصُدْ إِلَى حَذْفِ الْخَبَرِ ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ جَوَازُ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِأَنَّ حَذْفَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي أَقْسَلُ أُمُورِهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاجِبٍ إِنْ لَمْ يَقْلُ ذَكَرَهُ وَجِبَ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٢) في ب : (في أن) .

(٣) هو الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة ، يقول : (أن)

وما بعدها في موضع المفعول الاول ، والثاني محذوف تقديره

(كائناً أو حاضراً) ابن يعيش ٦٠/٨ ، ٦١ .

(٤) (أحدهما) : زيادة عن ل .

يجاب على مذهب الجماعة الذي لا محذوف عندهم ، فيقال ليس
الموضع موضع جملة وإنما هو موضع المفرد ، ألا ترى أنه منصوب
يظنت والجمل المستقلة لا تعمل فيها الأفعال ، والمفعول فضلة
فكيف يكرن جملة وهو فضلة ؟ فاذن لم تقع أن موضع مفرد .
فإن زعم زاعم أنه كان الكلام محتاجاً الى مفعول ثان ، وهو بعد
دخول أن غير محتاج . فليجواب أن ذلك الاحتياج إنما كان من
جهة أن الظن إنما وضع ليتملق بالشيء على صفة فحسب الى
ذكر الاتنين لهذا الغرض فلما دخلت أن ولزم فيها أن يكون لها
اسم وخبر حصل المقصود منها من متعلق [١٥٢ و] اظن فلم يحتاج
الى مفعول ثان وسد ذلك سدّ المتعولين فاستقام الجواب على
مذهب الجماعة وانقضى الاعتراض اللازم على ارتكابه المذهب الاول
وظهر أن المذهب هو مذهب الجماعة .

(فصل) قوله : ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة

الى آخره .

قال الشيخ : على حسب ما قصدتم مثل بمسألة الايضاح
للفارسي وهي أول ما أقول إني أحمد الله (١) وذكر فيها تأويل
الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي ، فأما وجه الفتح فمستقيم
واضح وأما ما ذكره من وجه الكسر فباطل مستقيم وذلك أنهم
جعلوا (٢) الخبر محذوفاً والكسر محكيماً بعد القول فكأنه قول :
أول ما أقول إني أحمد الله ثابت أو وجود ، وإذا جعل
الكسر محكيماً متعلقاً لأقول كن عن القول وكذلك كل ما يحكي

(١) انظر الايضاح للفارسي ص ١٣٠ .

(٢) جعلوا : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، س ، ب .

بعد القول ، ألا ترى الى قولك : أعجبتني قول زيد إن عمراً منطلق
وكذلك كل ما يحكى بعد القول ، واذا وجب أن يكون القول
هو في المعنى متعلقة كان التقدير أول أني أحمد الله ، واذا كان
التقدير أول أني أحمد الله كان المبتدأ أول ، وأول من باب أفعل
التفضيل ولا يضاف أفعل التفضيل إلا لشيء هو بمضه على حسب
معناه فيجب أن يكون الاخبار بقولك ثابت أو موجود ، وإنما
عن أول اني أحمد الله ، وأول أني أحمد الله باعتبار الحروف
الهمزة وباعتبار الكلمات أني فيكون الاخبار بموجود في المعنى عن
الهمزة أو أني وهو فاسد إذ لم يقصد ذلك ولم يرد ولو أريد لم
يكن له معنى فطال تأويل الكسر على ذلك وللکسر وجه^(١)
مستقيم غير ما ذكرناه وهو أن يكون القول عالماً في الحمد وغيره
فيكون أول مضافاً الى أقوال متعددة منها أني أحمد الله ، ومنها غيره ،
ثم أخبر بما هو أولها وهو قولك : أني أحمد الله وحكاه بأنه قول
وبعض الأقوال قول كما تقول : أول الأقوال التي تكلمت بها اليوم
زيد منطلق ولا حاجة الى خبر محذوف بل يكون قولك : اني
أحمد الله هو الخبر ووجب أن يكون جملة ، لأنك أخبرت به
عماً معناه جملة لأنه قول ، لا أول الأقوال قول كما لو^(٢)
قلت : قولي زيد قائم فثبت أن تأويل الكسر الصحيح هو هذا
التأويل ، وإن ما ذكرناه لم يصدر عن فطانه بل صدر عن ذهول
فكان خطأ لما ذكرناه ، ومن المواضع المحتملة أيضاً ما ذكره وهو
مثل ما أشده في الفتح والكسر بعد إذا فإذا فتحت فأنما قصدت
الى وقوع أن واسمها وخبرها في موضع المبتدأ خاصة فيكون
الموضوع موضوع مفرد ، لأنك لم تقصد إلا اليه ولذلك وجب

(١) في ت : (وحده) وهو تحريف .

(٢) (لو) : ساقطة من ر .

تقدير ' حذف الخبر لتكلم الجملة' وإذا كسرت فأنما قصدت الى إدخال (أ) أن على المبتدأ والخبر على استقلالهما بفائدتهما فلم تقع أن إلا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف ، لأن الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد تقدم ذلك .

(فصل) قوله : وتكسرُها بعدَ حَتَّى التي يبتدأ بعدها الكلام الى آخره .

قال الشيخ : وإنما كُسرت بعدَ حَتَّى الابتدائية لأنه موضوع جملة ، فاذا قصدَ إليها بكمالها وجب الكسر وان قصدَ الى المبتدأ خاصة في الموضع الذي يصحُّ قصده ووجب تقدير الخبر عند من جوزَ حذفه ، مثاله قولك : عرفتُ أمورَ زيدٍ حَتَّى أن أكله بالليل ، إن قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وإن قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقد رت الخبر محذوفاً كأنك قلت : حَتَّى كونُ كله بالليل معروف ، كقولك : أكلت السمكة حَتَّى رأسها مأكول .

قوله : وإن كانت العاطفة أو الجارة فتحت .

قال الشيخ : هذا لا اشكال فيه لأن العاطفة للاسم المفرد والجارّة لا يقع بعدها إلا المفرد فلا يصحُّ بعدها إلا المفتوحة كما هدم .

(فصل) قوله : ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه إلا إياها الى آخره .

(١) (إلى إدخال) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

قال الشيخ : يعني أن لامَ الابتداء^(١) لم تدخل إلا مع إن من بين سائر هذه الحروف لكونها لا تبدأ فلم تكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما ، ألا ترى أن معنى قولك : لزيد منطلق شته في أن زيدا [١٢٥ ظ] منطلق فصح أن يكون في جملة واحدة إذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من أخواتها لما بينهما من المنافاة ، ألا ترى أن قولك : لزيد منطلق منق أولك : لعل زيدا منطلق فتعذر حصولهما في كلمة واحدة لأدائه إلى المنافاة ، ثم أورد اعتراضاً بقوله :

ولكنني من حبها لعميد^{١٦٠}
فقد دخلت اللام مع غير أن ، وأجاب عن ذلك ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن لثبت الامتناع حتى يصح التأويل ، وليس المنافاة بينهما في الهمز كمنافاة التي في لعل وليت . ووجه المنافاة هو أن وضع لكن للخطأ بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تأتي إلا متوسطة بين كلامين متباينين واللام منتطح ما بعدها عما قبلها فباتت المنافاة لذلك إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما يقتضي الاتصال والآخر يقتضي الانفصال لأنهما يؤديان إلى كون الشيء متصلاً غير متصل ومنفصلاً غير منفصل وذلك باطل ، وإذا قررت المنافاة وورد ظاهر^(٢) ، وجب تأويله إذا أمكن ، وتأويله ما ذكره أن تُقدّر الأصل ولكن إنني فنقلت حركة الهمزة إلى اثنين من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فقبى ولكن نتي فاجتمعت اتونكات فحذفت الأولى تخفيفاً . ثم مثله في

(١) في ر : (في قولك إن زيدا منطلق) .

(٢) في ر : (مخالفة) .

التقل والتخفيف بقوله تعالى : { لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي } (١) ، وهو بالاتفاق أصله ' لكن ' أنا فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى الْاِنُونِ مِنْ كُنْ فَبَقِيَ لَكِنٌ نَأْتِيهِمْ أَنْدَغِمْتَ الْاِنُونَ الْاُولَى فِي الْثَانِيَةِ فَبَقِيَ لَكِنٌ وَلِذَلِكَ وَجِبَ اَوْقِفْ بِالْاَلِفِ بِاِلَّاخْلَافٍ كَمَا يَرْقُبُ عَلَيَّ اَنَا وَهُوَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ اَوَّلِي لِذَهَابِ الْهَمْزَةِ فِيهِ ، وَذَلِكَ وَصَلَهُ ابْنُ عَارٍ بِالْاَلِفِ (٢) فَقَرَأَ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي اِعْرَابٌ هُوَ بَدَأُ وَلِلَّهِ بَدَلٌ اَوْ نَطَبٌ بَيَانٍ وَرَبِّي خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ عَنِ اَنَا فِي قَوْلِكَ : لَكِنَّا وَالضَّمِيرُ الْمُدْ عَلَيْهِ هُوَ الضَّمِيرُ فِي رَبِّي ، لِأَنَّ الْبَدَأَ لِلتَّكْلِمِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلتَّكْلِمِ أَيْضًا ، ثُمَّ أَخَذَ يُبَيِّنُ مَوَاضِعَ دَخَلَتْ فِيهَا هَذِهِ الْاَلِفُ مَعَ اِنِّ .

قوله : ولها اذا جامعتها ثلاثة مداخل .

قال الشيخ : الضمير في قوله « ولها » لام وفي اجزائها ضميران لأنه خبر عن قوله : « ثلاثة مداخل » وثلاثة المداخل إنما هي اللام فرجب أن يكون الضمير في « لها » لام وإلا فسد المعنى ، وأصل هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ولكنهم لما أدخلوا إن كرهوا أن يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى فنصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين إن وبين الاسم دخلت عليه لزوال المانع ، وإن لم يفصل بينهما وبينه دخلت على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على

(١) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

(٢) قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس باثبات الالف بعد التنون وصلًا ووقفًا ، والأصل (لكن أنا) فنقل حركة همزة (أنا) إلى نون (لكن) ، وحذفت الهمزة وأدغم أحد المثليين في الآخر . أتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢٩٠ .

الخبر . فمثال الاول قولك (١) : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا** ، ومثال الثاني **إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ** ، ومثال الثالث **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ** وما أتتده من قوله (٢) :

٢٣٠- لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ
ولو قيل **أَكَلَ طَعَامَكَ** أو غير مكفور لعندي لم يجز لِمَا ذَكَرْنَاهُ من أن الأصل دخولها على المبتدأ ، وإنما وجب الفصل بينهما لانتقاهما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وما وجب لضرورة تَقَدَّرُ (٣) بقدرها ، فاذا قلت : **إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ** فقد حصل الفصل بينهما وبين **أَكَلَ** وهو أحد جزئي جملتها فلا وجه لتأخيره إلى الفصلة مع زوال مانع الدخول فلذلك امتنع تأخيرها إلى ما ذكرناه ، وقد ظن بعضهم أن لها مدخلا غير ذلك ، وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر كقولك : **إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الظريف** ، وكقوله تعالى : **{ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ }** (٤) ، وهذا لا يخلو

- (١) (قولك) : ساقطة من ر .
(٢) البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي يمدح بها الوليد بن عقبة وتام البيت :

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ
عَلَى الثَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ

والشاهد فيه دخول اللام على الظرف ولم يدخلها على خبر أن ، غير مكفور : غير مجحود ، الثنائي : البعيد . الكتاب ٢٨١/١ ، الانصاف ٤٠٤/١ ، ابن يعيش ٦٥/٨ ، المغني ٦٧٦/٢ ، الاشموني ٢٨٠/٢ ، المفصل ص ١٦٠ ، همع الهوامع ١٢٩/١ ، شرح شواهد المغني ص ٩٥٣ ، حاشية الامير على المغني ١٨٩/٢ ، لسان العرب مادة (خصص) ٢٥/٧ ، شرح شواهد سيبويه للنحاس ص ١٦٥ .
في ل : (يفيد تقررها) ، وما اثبتناه أحسن .
سورة الصافات الآية : ١٧٢ .

(٣)
(٤)

إمّا أن يكونَ على لفةٍ من يجعله مبتداءً ، أو يجعله فصلاً ، فإن كانَ على الأولِ فهي لامُ الابتداءِ ، وإن كانَ على الثاني فلم تدخلْ إلا على أمرٍ يتعلقُ بالخبرِ في المعنى ؛ لأنه دخلَ ليفصلَ بين كونه خبراً وبين كونه نعتاً ، إلا أن تمثله في متعلقِ الخبرِ بممولاته ينسبُ بأنه لم يقصدْ سواه ، وكذلك قوله : « إذا تقدمه » ، فإن هذا لا يكونُ إلا متقدماً على الخبرِ فلذلك اعترضَ عليه بهذا المدخلِ الزائد ، وإذا حملَ متعلقُ الخبرِ على عمومهِ دخلَ هذا المدخلُ فيه ولا يضرُّ . وقوله : « إذا تقدمه » ، لأنَّ من المتعلقاتِ ما يتأخرُ فيمتنعُ دخولُ اللامِ [بعدها]^(١) .

(فصل) قوله : « تقول : علمت أن زيدا قائم » فإذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل إلى آخره .

قال الشيخ : فالفتحُ على ما تقدمَ من تأويله وتأويل غيره ، فإذا جئت باللام وجب الكسرُ على كلِّ تأويل ، أمّا على تأويله ، فلائنه لا يمكنُ تقديرُ مفعولٍ آخرَ لبطلانِ أن يكونَ اللامُ [١٢٦] مع المنزود ، وعلى تأويل الجماعةِ ظاهرٌ وهو أنه لما جاءت اللامُ علمَ أنه لا عملَ لعلتُ فيما دخلتُ فيه فصارتُ جملةً على حالها مستقلةً ، فإذا دخلتُ إنَّ مع الجملةِ المستقلة ، وهي استقلالها وجب الكسرُ ولذلك لم يقع اللامُ مع المفتوحة لتناقضِ ماضيها .

قوله : « ومياً يحكى من جراءة الحجاج »^(٢) على الله أن لسانه سبق في مقطعٍ والعداياتِ إلى فتحةٍ إن .

(١) (بعدها) : زيادة من ال .

(٢) الحجاج : هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقييل بن مسعود الثقفي ، ولاة عبد الملك بن مروان قياد لجيش الذي =

قال الشيخ: « ووقع في بعض النسخ الى فتحة إن وليس
 بجيد ، لأن « إن » في اتلاوة مكسورة فلا وجه لاضافة فتحة اليها
 على سبيل الابتناء ، فابوجه اذن ان يقال الى فتحة « إن » ،
 فيضاب اليه ؛ لأنه هو الناطق به وثبت « إن » على حالها مكسورة
 والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تمعداً لا يثبت لأنه يجوز
 أن يكون أسقط اللام غلطاً كما فتح « إن » في « أول الأمر غلطاً ،
 وقد ثبت أنه فتحها غلطاً وسهواً بقوله « إن لسانه سبق » وهذا
 معنى اللفظ ، ثم حكم عليه باسقاط اللام تمعداً وهذا أمر يؤدي الى
 الكفر فلا معنى لآياته من غير ثبوت ، فإن ذلك لا يفعله مسلم » .

(فعل) قوله: « ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع
 جاز في قولك: « إن زيدا ظريف » وعمراً الى آخره .

قال الشيخ: « فقدم التعليل لجواز العطف على المحل قبل
 ذكر الحكم وذلك سائغ ، وهو مثل قوله: « ولكون المكسورة
 للابتداء » ، ولغرض في تقديم مثل ذلك أن يكون الحكم اذا
 ذكر ثبت من أول الأمر معللاً ، واذا ثبت من أول أمره معللاً
 في النفس كان له استقرار ليس لغيره ، وإن ثبت تعليله بعد
 ذلك ، ووجه العطف على المحل أن موضع « إن » وما عملت فيه
 رفع لكون المنهى لم يتغير فجاء العطف لذلك ، واو قيل إن
 العطف على محل زيد على تقدير زيادة « إن » ، لكان حسناً ، لأن

حارب ابن الزبير ، فلما انتصر عليه ولاة على مكة والمدينة
 والعراق ، ومن صفاته أنه كان سفاكاً للدماء . ولد سنة ٤٠ هـ
 توفي سنة ٩٥ هـ .

ترجمته في ابن خلكان ١/٣٤١ ، معجم البلدان ٨/٣٨٢ ، شذرات
 الذهب ١/١٠٦ ، الأعلام ٢/١٧٥ .

هذا مُنْسَبَةٌ بقولهم : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، « ولنا بالجبالِ ولا الحديدِ ، والأورانِ مستقيمانِ فانَّهُ لو قيلَ في قولهم (١) :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ - ٢٣١

إنَّ العطفَ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ كانَ سديداً فكذلكَ هنا •

قوله : وفيه وجهٌ آخرٌ ضعيفٌ وهو عطفه على ما في الخبرِ

من الضميرِ •

قالَ الشيخُ : وهذا إنمَّا يكرنُ في الموضعِ الذي يكرنُ الخبرُ فيه لهُ عملٌ رفوعٌ حتَّى يصحَّ العطفُ على مرفوعه ، فأمَّا إذا كانَ جامداً تمذراً أنْ يُقدَّرَ ذلكَ فيه لأنَّهُ لا مرفوعٌ لهُ يُعطفُ عليه كقولك : إنَّ زيدا غلامكَ وعمرٌ ، وإنمَّا جعلهُ ضعيفاً ؛ لأنَّ شرطَ العطفِ على المضمَرِ المرفوعِ المتصلِ أنْ يُؤكِّدَ بالمتصلِ كقولك : زيدٌ قامَ وعمرٌ ، وإذا كانَ كذلكَ فيما ارتفعَ بالفعلِ فلأنَّ يكونَ فيما ارتفعَ بالاسمِ أجدراً ، وفيه وجهٌ آخرٌ ليسَ بضعيفٍ وهو أنْ تُقدَّرَ مبتدأً مستتلاً بنفسه من غيرِ تشريكِ بهُ وبينَ ما قبله مثلُ قولك : قامَ زيدٌ وعمرٌ منطلقٌ رفوعٌ عمروٌ بالابتداءِ على حكمِ

(١) البيت لعقبة بن هيرة الاسدي من أبيات يخاطب بها معاوية
وصدرة : (مَعَاوِيَةَ إِنَّمَا بَشِّرُ فَاسْتَجِبْ) وقد روى
الإعلم وجماعة أن البيت من قصيدة مخفوضة ولكن ابن الأنباري
أكد رواية سيبويه بالنصب وذكر بيتاً بعد البيت الشاهد
منصوباً ، وهو جواز العطف على موضع الباء ، اسجع : ارفق •
الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، المقتضب ٢/٣٣٨ ،
الانصاف ١/٣٣٢ ، التوجيه ص ٩ ، الجمل ٦٨ ، شرح ما يقع
فيه التصحيف ص ٢٠٧ ، الأزمنة والإمكنة ٢/٣١٧ ، المغني
٢/٤٧٧ ، الخزانة ١/٣٤٣ •

الاستقلال كذلك اذا قلت : إن زيدا قائمٌ وعمروٌ فيجملٌ عمروٌ
مرفوعاً على الاستقلال وخبره محذوفٌ دل عليه ما قبله .

قوله : ولكن تنابع ' إن ' ، في ذلك دون سائر أخواتها ، وقد
أجرى الزجاج الى آخره .

قال الشيخ : وإنما شايعتها لكونها لم تُنصَرُ معنى الجملة التي
بعدها كما لا تنصير ' إن ' ، فإن قيل فكيف ثبت مخالفتها لأن باعتبار
اللام وثبت شايعتها لها باعتبار العطف (على المحل ' ، قلت : أمّا
مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذكرَ بأمْرٍ واضح ، وأمّا شايعتها لها
باعتبار (١) العطف فلأن العطف لم يكن متعلقاً بأمْرٍ تقدمها حتى
تجصل المخالفةُ بينهما وبين إن بذلك كما حصلت في اللام لذلك ،
وإنما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكمه ومناه بدخولها
كما لا يتغير بأن ، فلمّا تنابعا (٢) في المعنى الذي من أجله صحَّ
العطف في ' إن ' ، صحَّ العطف فيها أيضاً لوافقتهما في ذلك ، وأمّا
سائر أخواتها فمخالفة لها في المعنى الذي من أجله صحَّ العطف
لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها ، ألا ترى أن قولك :
ليت زيدا قائمٌ ليس بمعنى (زيد قائم) فلذلك تذر العطف عليها إذ
لا يمكن تقديرها كالعدم كما أمكن تقدير ' إن ' ، فظهر الفرق بين
البابين في المعنى الذي لأجله صحَّ العطف ، وقد أجرى الزجاج الصفة
مجرى العطف (٣) وحمل عليه قوله تعالى : { قل [١٢٦] إن
رَبِّي يَقْدِرُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ النَّيُوبِ (٤) يعني أنه جعل ارتفاع

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٢) في ل : (شايعتها) ، وهو تحريف .

(٣) انظر ابن يعيش ٦٨/٨

(٤) سورة سبأ الآية : ٤٨ .

(عَلَامُ النُّيُوبِ) على أن يكونَ صفةً لربِّي المنصوبِ إنَّ باعتبارِ
 التأويلين المذكورين أولاً ، وهذا الذي صار إليه الزجاج ليس
 بشيء ، فإنه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره ، وهو أن يكون
 عَلَامُ الغيوبِ خبراً بعدَ خبرٍ أو خبرَ مبتداءٍ محذوفٍ أو بدلاً من
 الضميرِ في يقدفُ أو فاعلاً ليتذفَ على أن لا ضميرَ فيه واستغنى عن
 العائدِ لظاهرِ فوافقَ للاول في المعنى مثله في قوله تعالى : { إِنَّا لَا
 نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصَادِقِينَ } (١) ، وإذا احتمل غيرَ ما ذكره احتمالاً
 ظاهراً فحملةُ على وجهٍ لم يثبتْ إلا بتقديرٍ ليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّ
 الاصولَ لا تثبتُ إلا بثبتِ فثبتَ أن قولَ الزجاجِ ليسَ بشيءٍ .

قوله : وإنما يصحُّ الحملُ على المحلِّ بدو مضي الجملة .

قال النسخ : هذا مذهبُ البصريين وهو الصحيح ، والكوفيون
 يجيزون العطفَ مطلقاً مضت الجملة ، أو لم تمض فيجوزون أن
 زيداً وعمرو قائمان (٢) ، والمبرد والكسائي يجيزان العطفَ قبلَ
 مضي الجملة بشرط أن يكونَ الاسمُ الاولُ غيرَ معربٍ ، مثلُ
 قولك : أنتكَ وزيدٌ ذاهبان (٣) ، والذي غرَّ الجميعَ ما جاء عن بعضِ
 العربِ أنتكَ وزيدٌ ذاهبانِ وليسَ بمستقيمٍ ولا يثبتُ لمثله حجةٌ
 لأنه على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ والوجهُ ما قاله
 البصريون ، ويانُّ أنه لا يستقيمُ في المعنى إلا ذلكَ إنَّه لو عطفَ
 قبلَ مضي الجملةِ فقليلٌ أزيداً وعمرو ذاهبان ، لأدنى الى أن يعملَ
 عاملانِ مختلفانِ في معمولٍ واحدٍ (٤) وذلكَ أن زيدا منصوبٌ بأنَّ

- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | سورة الاعراف الآية : ١٧٠ . |
| (٢) | انظر الانصاف ١٨٦/١ . |
| (٣) | شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ . |
| (٤) | انظر الانصاف ١٨٧/١ . |

وخبره 'لا يكون' إلا معمولاً لأن 'لأنه' ، لا بد لها من مرفوع وهو
 خبر ، وارتفاع عمرو إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو
 الابتداء على تقدير الخلو من 'إن' ، أو جعلها مع معمولها كابتداء
 المجرد ، وخبره 'يجب أن يكون مرفوعاً بمثل ما ارتفع به ، فإذا
 قيل قائمان وجعل خبراً لهما أدنى إلى أن يكون معمولاً لأن
 ومعمولاً للابتداء وهو باطل ، ولا يمكن تقدير عمليين فيه حتى
 يقال إنه مرفوع رفعين رفع بأن ورفع بالابتداء للقطع بأن اسماً
 واحداً لا يكون فيه رفعان ، ولأنه لا علامة إلا الألف ، والألف لا
 يكون إلا رفعاً واحداً فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان
 ما سواه ، وليس قول من قل : إن زيدا وعمرو قائم من قيل
 المنوع لأن قائم إنما أن يتقدر خبراً عن عمرو فيكون خبر زيد
 مقدماً تحقيقاً فلم يعطف إلا بد مضي الجملة ، وإما أن يجعل
 قائم خبراً عن الاسم الأول وخبر الثاني محذوف فيكون على
 التقديم والتأخير كأنك قلت : إن زيدا قائم وعمرو فلم يعطف
 إلا بد مضي الجملة تقديراً بخلاف أن زيدا وعمرو قائمان ، فإن
 ذلك غير ممكن تديره فيه وسره زوال المعنى الذي ذكرناه في
 الفساد في مثل هذه المسائل ، لأن الفساد إنما جاء من جهة
 توريكهما جميعاً في خبر واحد ، فأما إذا جعل لكل واحد خبراً
 فقد انتهى المعنى الذي كان من أجله الامتناع .

قوله : وزعم سيريه أن ناساً من العرب يظنون^(١) إلى آخره .

قال الشيخ : فجاءه من باب الغلط لأنه على خلاف القياس
 واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله :

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً ٢٠٦

وهو في الحقيقة عكسه ؛ لأن هؤلاء قدروا الثابت محذوفاً ، والقائل :
 « ولا سابق شيئاً » قدّر المحذوف ثابتاً لأن قبله « بدا لي أنني لست
 مدرك ما مضى » فتوهم أن الباء ثابتة لكون الموضع موضعاً يصح
 دخولها فيه فتوهم ثبتها فقال : « ولا سابق » وجمع بينهما من جهة
 أن الجميع اشتركوا في أنهم توهموا شيئاً ، والأمر على خلافه وإن
 اختلف تفصيل التوهم . قوله : « وأما قوله تعالى :
 { والصائبون }^(١) ، فعلى التقديم والتأخير يحتمل أمرين^(٢) :
 أحدهما أن يريد أن الخبر المذكور بعد قوله : « والصائبون »
 خبر عن الذين آمنوا مقدراً تقديمه ، والصائبون لم يعطف إلا
 بعد تمام الجملة تنديراً وهو أحد الوجهين اللذين تقدمنا في
 قولك : إن زيدا قائمٌ وعمرو ، والآخر أن يكون قوله : « فعلى
 تقدير » أي فعلى تقدير الخبر متديراً على « الصائبون » وتقدير
 « الصائبون » مؤخراً عنه ويكون العطف إنما ورد بعد مضي
 جملة مقدمة على المطفوف [١٢٧ و] أي تحقيقاً والاول تقديم الخبر
 تنديراً^(٣) ، ويصح التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك ، لأن الكلام
 في أن العطف إنما يكون بعد مضي الجملة فإذا قدّر مضيها بتأويل
 تقديم خبر محذوف وتأخير المطفوف عنه صح أن يقال على

(١) سورة المائدة الآية : ٦٩ .

هذا مذهب ابن الانباري ، قال : إنما رفع الصائبون
 لوجهين : أحدهما أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير
 (إن الذين آمنوا .. الخ ولا هم يحزنون) والصائبون
 والنصارى كذلك . والثاني أن تجعل قوله تعالى : (من آمن
 بالله واليوم الآخر) خبراً (للذين آمنوا والذين هادوا)
 البيان في غريب اعراب القرآن (طبعة وزارة الثقافة المصرية
 ١٩٧٠) ٢ / ٢٩٩ .

(٢) (أي تحقيقاً والاول تقديم الخبر تنديراً) : ساقطة في و .

ل ، ت ، س .

(٣) (أن) : ساقطة من ر .

التقديم والتأخير ، وإذا صحَّ التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو
 أوّلي من أوجه (١) : أحدها (٢) أن هذا ليس فيه إلا الحذف ، وذلك
 الوجه فيه الحذف وتغيير الموضع مخالفة أمر أوّلي من مخالفة
 أمرين ، والآخر أن قوله بعد ذلك كأنه ابتداء الصائبون ،
 بعد ما مضى الخبر تفسيراً فأنه لا يكون متعمداً بعد مضي الخبر
 إلا (٣) ، والخبر مراد ، والآخر هو أن مذهب سيويه في قولك : زيد
 وعمرو قائم أن الخبر للثاني وخبر الأول محذوف (٤) وهذا مثله ،
 واستدل على ذلك بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
 عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ ٥١
 ووجه الاستدلال أنه لو كان خبراً عن نحن لوجب أن يقول :
 راضون ، ولما قل : راضٍ دل على أنه خبر لأنّك وهذا مثله
 وأنشدوا (٥) :

٢٣٢- وَإِلَّا فَعَلِمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ
 بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

-
- (١) (وجه) : ساقطة من ت ، وفي ل : (وجه) .
 (٢) في ل : (منها) .
 (٣) في ر : (الأول) ، وهو تحريف .
 (٤) الكتاب ٨٧٣/١ .
 (٥) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة في ديوانه ص ١٦٥ .
 الباغي : المفسد ، الشقاق : الخلاف ، الكتاب ٢٩٠/١ ، شرح
 الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ ، ابن يعيش ٧٠/٨ ، الفصل
 ص ١٦١ ، مشاهد الانصاف ص ٨٣ ، ورواية الديوان (ما حيننا) ،
 مكان (ما بقينا) .

وهذا مماثل لما نحن فيه من جهة أنه يومهم أنه عطف على موضع « أن » قبل تمام الجملة كما في و « الصَّابِثُونَ » والتقدير فيه كالقدير فيما تقدم ، وهو أن يُقدَّرَ خبرٌ محذوفٌ تمَّ الجملة باعتبارها ، وقوله : « وأنتم بُغاة » (بعد مضي الجملة أو بُغاة)^(١) الذي بعد أنتم خبراً عن « أن » مقدراً تقديمه فلم يُعطف إلا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء في إيراد هذا اليت دليل على أن المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح لجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة ، ألا ترى أن « أن » ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله : إن العطف على المحل إنما يكون في المكسورة ، فأما نحو أعجني أن زيدا قائمٌ وعمرو فهذا لا يجيزه أحدٌ على العطف على المحل ، ويجوز أن يكون إيراد اليت ليس للعطف على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الاول استثناءً عنه بأن أو على تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخراً على التأويلين المتضمنين ويكون إعراب وأنتم في اليت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتدأ مستلٌ بجملة والعطف لم يقع إلا باعتبار الجمل لا باعتبار تشريك في عامل كما في قولك : ليت زيدا قائمٌ وعمرو منطلقاً ، وقد ذكر في تفسيره سراً في تأخير الخبر عن الاول وترك ذكره أولاً (في مثل ذلك بأن قال : ما معناه أنك اذا قلت : إن زيدا مشنوءٌ وعمراً)^(٢) يومهم أن لزيد زينة في الاخبار عنه بالشئاء على عمرو ولشئوت الحكم له أولاً وما نبت في انفس أولاً أقوى مما ثبت زنياً وأما كان غرض المتكلم التسمية بينهما ترك ذكر الخبر أولاً ليأتي بالحكم بالشئاء عنهما دفعة

(١) (بعد مضي الجملة أو بُغاة) ساقطة من ر

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر

واحدة حتى لا يكون لأحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم .
وهو منى حسن .

(فصل) قوله : ولا يجوز إدخال إن على أن .

قال الشيخ : وقد تقدم علته ذلك لأننا قد بينا أن « أن » في كلامهم لا يكون أولاً لهاتين : أحدهما أنه يؤدي الى مجامعتها لأختها فلا بد من الفعل وإذا جاء الفعل صح أن يقال إن عندنا أن زيدا في الدار ، وقول النحويين لا تصدر الجملة بأن المفتوحة ليس على ظاهره ، وإنما يعزرن إذا وقعت في الموضع الذي يتعرض فيه لإدخال المكسورة عليها أو في الموضع الذي تدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين في علته ذلك ، فمن ذلك قولهم : لولا أن زيدا فهذا أول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك وكنته جاز لأنه موضع لا تقع فيه المكسورة ولا لعل ، وكذلك قولهم :

إذا أنه عبد انقفاً والمهازم (٢٢٩)

فإنه « عبد انقفاً مقدر » بالابتداء والخبر مقدر بعد ذلك ، ولذلك أوله بقوله : « فإذا العبودية حاصلة » وهذا يقدر في تليل من علل بأنها إنما استع تصديرها لادائها الى ادخال إن عليها ، (١) إذ لو كان ذلك صحيحاً لم يجز وقوعها متقدمة مفتوحة بعداً إذا لأنه يؤدي الى ادخال إن عليها ، ألا ترى أن المكسورة يصح وقوعها أيضاً بعداً إذا فلو كان [١٢٧ أ .] هذا التليل صحيحاً لاستع وقوعها بصدرة بها الجملة بعداً إذا لما يؤدي الى دخول « أن » عليها كما أن يقولوا : في التصدير بها في قولك : إن زيدا منطلق عندي وإنه إنما استع لما

(١) في ب : (ألا ترى أن المكسورة لا يصح) ، ولا يتفق مع المعنى .

يؤدي إليه من ادخال « إن » ، أيها فاذن التعليل المستقيم هو إرادة الفرق بينهما وبين « إن » التي بمعنى لعل لأنه أمر محقق في جميع مواقعها وطرده غير منتقض (والتعليل بذلك إنما هو لأمر يؤدي إلى مستكروه لا لأمر محقق وهو مع ذلك منتقض)^(١) تلى ما تقرر .

(فصل) قوله : وتخففان فيطل عملهما ومن العرب من يعملها إلى آخره .

قال الشيخ : قوله : « وتخففان فيطل عملهما » لا يخلو إما أن يريد فيما وقع بعدهما ملفوظاً به أو فيما يُقدَّر ، فإن أراد فيما يلفظ به وهو انظر ، لأن المكسورة لا يُقدَّر بعدها شيء مجزوف كان غير مستقيم من وجهين : أحدهما أن المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك : « علمت أن زيد منطلق » ؛ لأن التقدير علمت أنه زيد منطلق كما صرح به أخيراً ، فقل « وتقول : علمت أن زيد منطلق » والتقدير أنه زيد منطلق فكيف يطل عملها بعد التخفيف وما لم يكن لها عمل فيه ؟ والآخر هو أنه قال « ومن العرب من يعملها » وجعل أعمالها جميعاً سائماً وأعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذاً وإن أراد فيما يُقدَّر فهو غير مستقيم ، لأنه ذكر المكسورة معها ولا مُقدَّر مع المكسورة ، لأنه ذكر أعمال المفتوحة وأنشد^(٢) :

٢٣٣ - فلدو أنك في يوم الرخاء سألتني

جعل أعمالها في الظاهر ، والاولى أن يقول : ويخففان فيلغيان فيما

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) البيت لم يعرف قائله : وتسامه : (فِرَاقَكَ لَمْ آبِ نَحْلُ)

وَأَنْتَ صَدِيقُ) الشاهد في البيت (أعمال لأن) المخففة ،

وهو شاذ ، الانصاف ٢٠٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب =

يذكرُ بعدها ومن العربِ من يعملُ المكسورةَ وهو كثيرٌ وإعمالُ
المفتوحةِ في المافظِ بعدها ضرورةٌ يلزمُ تقديرُ اسمها ضميرَ ثمانٍ
محذوفٍ وتكونُ الجملةُ التي بعدها في موضعِ خبرها ، وإنما قدَّرَ
التحويونَ ضميرَ الثمانِ في المتوحةِ المنخفضةِ كيفَ ما وقعتْ ولم
يقدرُوهُ في المكسورةِ البتةَ لأمرينِ : أحدهما أنَّهم وجدوها داخلةً
على الفعلِ الذي لا يدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، فلو لم يُقدِّرِ الضميرُ
لخرجتْ عن حقيقةِ وضعها بخلافِ المكسورةِ فإنها لا تداخلُ إذا
دخلتْ على فعلٍ إلا وهو من الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ
فكانَ في ذلكَ ترفيهُ بما يقتضيهُ ، وهذا التعليلُ مستقيمٌ على مذهبِ
البيهرينِ ^(١) ، فذلكَ لم يجزوا إنَّ قامَ لزيدٍ ^(٢) . والثاني أنَّهم
وجدوا « إن » المكسورةَ عاملةً وهي مخففةٌ في انقصاصِ من الكلامِ
والقرآنِ . قالَ تعالى : { وَإِنْ كَلَّا لَوْ فِئْتَهُمْ } ^(٣) فجاءَ منصوباً
في قراءةٍ كلٌّ من خفَّتْ ^(٤) ولم تجيءَ « أَنْ » المخففةُ ^(٥) المفتوحةُ
عاملةً في المفظوظِ بعدها إلا ما ذكرناه من الضرورةِ وهي أولى فسي
الملِ بعدَ التخفيفِ من المكسورةِ بدليلِ جوازِ العطفِ على المكسورةِ
بالرفعِ ، وتقديرُ وجودها كعدمِ ، فإذا جاءَ الأفعالُ فيها معَ ذلكَ
فاعمالُ المفتوحةِ أجدرُ ، فذلكَ قدَّروا معها ^(٦) ضميرَ الثمانِ ،
والذي يدلُّ على ذلكَ إنَّ العربَ تقدَّمهُ قولُ الثمانِ ^(٧) :

- =
- ص ١٢٥ ، الفصل ص ١٦٢ ، ابن يعيش ٧٣/٨ ، الأشموني
٢٩٠/١ ، ابن عقيل ١١١/١ ، المغني ٣١/١ ، العيني على
الأشموني ٢٩٠/١ ، الخزانة ٤٦٥/٢ .
- (١) انظر الانصاف ١٩٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ .
(٢) (الوجه) : في و ، ت ، ب ، ل .
(٣) سورة هود الآية : ١١١ .
(٤) هي قراءة نافع وابن كثير ، الانصاف ١٩٦/١ .
(٥) (المخففة) : ساقطة من ر .
(٦) البيت لاعشى ميمون في ديوانه ص ٥٩ وتماهه : (في فتية
كسئوف الهنئد قد علموا) وصف به شاباً يشربون =

أَنْ هَالِكٌ كُلٌّ مِّنْ يَحْفَى وَيَسْتَعْمَلُ

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا ، فالذي يسوغ التقديم كونها جملة واقعة خبراً ، وقال سيبويه : لم يحدفوا ، يعني في أن المفتوحة ، لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة إن ولكنهم حدفوا يعني النون من المفتوحة كما حدفوا الاضمار يعني ضمير الشأن الذي هو اسمها وجمنوه علماً لحذف الاضمار يعني حذف النون ففهم من ذلك أن اسمها لا يبدأ من تقديره مضمراً^(١) ، وقال : أيضاً لا تخففها في الكلام أبدأ وبعدها الاسماء إلا وأنت تريد (الثقلية مضمراً فيها اسم معلوم ، وقال : أيضاً^(٢)) في هذا الباب والدليل على أنهم إنما يخففون اضمار الهاء أنك تستبج قد عرفت أن يقول ذلك حتى تقول ألا تقول ذلك أو تدخل السين أو قد وهذا كله تصريح بوجوب الاضمار على ما ذكرناه ، وإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطان عمل « أن » فصار ابتداء وخبراً والمبتدأ^(٣) والخبر يسوغ التقديم فيه فهو باطل بامتناع أن منطلق لزيد ، فدل ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد .

قوله : ويقع بعدهما الاسم والفعل الى آخره .

الخبر ونادهم ، والشاهد فيه إعمال أن المخففة الكتاب
٢٨٢/١ ، الانصاف ١/١٩٩ ، منازل الحروف للرماني ص ٦٦ ،
ابن يعيش ٨/٧٤ ، الخزانة ٣/٥٤٧ ، التوطئة ٩٨ .

(١) انظر الكتاب ٢٨٢/١ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) (المبتدأ) : ساقطة من ر .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ أَسْلَ
 وَضَعَهَا أَنْ تَدْخُلَ تَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَيَسَّنَ أَنَّهُ
 لَا يُقَدَّرُ فِيهَا ضَمِيرٌ شَأْنِ [١٢٨ وَ] يَكُونُ اسْمًا لَهَا بِدَلِيلِهِ « وَإِنْ
 كَلَامًا ، فَاعْتَبِرْ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لِيُوفَرَ
 تَلِيهَا مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَجَوَزَ الْكُوفِيُّونَ (١) غَيْرَهُ وَقَدْ
 وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ نَادِرًا عَلَى مَا أَتَيْتُهُ مِنْ قَوْلِهِ (٢) :

إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

-٢٣٥-

وَلَيْسَ بِالْجَيِّدِ ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصْحَاءِ ، أَنَّمَا
 مُخَالَفَتُهُ لِاسْتِعْمَالِ الْفَصْحَاءِ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي كَلَامِ
 نَصِيحٍ (٣) . وَوَجَّهَ مَذْهَبُ (٤) الْكُوفِيِّينَ إِذَا صَحَّ التَّمَسُّكُ بِمَا رَوَوْهُ
 تَقْدِيرَ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَوْ تَنْزِيلِ الْجُمْلَةِ الْخَبْرِيَّةِ الْفِعْلِيَّةِ مُجْرَى
 الْأَسْمِيَّةِ كَمَا أَجْرُوا إِتْمَا قَامَ زَيْدٌ مُجْرَى إِتْمَا زَيْدٌ قَاتَمٌ ، وَكَمَا

(١) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَعَمَّ الْكُوفِيُّونَ جَوَازَ دَخْلِهَا عَلَى الْإِنْفِعَالِ .
 شَرْحُ الْكَافِيَةِ ص ١٢٥ .

(٢) الْبَيْتُ لِعَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ الْعَدَوِيِّ مِنْ آيَاتِ تَرْتِي بِهَا زَوْجَهَا
 الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَامِ الَّذِي قَتَلَهُ بِنُ جَرْمُوزَ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
 وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَبِهَاجِيَةِ الْإِنْصَافِ (شَلَّتْ يَمِينُكَ) مَكَانَ (بِاللَّهِ رَبِّكَ)
 وَرَوَايَةِ الْإِضْدَادِ (هَبَلْتِكَ أَمَكٌ) ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ
 الْحَاجِبِ ص ١٢٥ ، الْإِنْصَافُ ٦٤١/٢ ، ابْنُ يَمِيصَ ٧٠/٨ ،
 الْإِضْدَادُ فِي اللَّفْظِ ص ٦٤ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٠٠/١ ،
 الْمُقَرَّبُ ١١٢/١ ، الْمَغْنِي ٢٤/١ ، ابْنُ عَقِيلٍ ٣٢٧/١ ، الْأَشْمُونِيُّ
 ٢٩٠/١ ، الْخَزَانَةُ ٣٤٨/٤ ، الْعَيْنِيُّ ٢٧٨/٢ ، التَّوْطِئَةُ
 لِلشَّلُوبِيِّينَ ٩٨ .

(٣) انظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ص ١٢٥ .

(٤) (مِنْهَبٌ) : سَاقِطَةٌ فِي ل .

أَجْرُوا عَلِمْتُ مَا قَامَ زَيْدٌ مَجْرَى عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَوْمًا فَلَا بَعْدَ فِيهِ
مِثْلَ ذَلِكَ •

قوله : ويلزمُ المكسورةُ اللامُ في خبرها •

قالَ الشيخُ : سواءَ أَعْلِمْتُ أَوْ لَمْ تَعْمَلْ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلُوا
اللامَ لَاتَّبَعْتُ بِالزَافِيَةِ مَعَ الْجَمَلَيْنِ جَمِيعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :
إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ وَإِنَّ قَامَ زَيْدٌ جَزَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَا زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ
وَمَا قَامَ زَيْدٌ وَجَزَّ أَنْ تَكُونَ الْمَخْفِيفَةُ فَيَكُونَ الْمَعْنَى زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ
وَقَامَ زَيْدٌ ، فَوَذا جِئْتَ بِاللَامِ تَمَيَّزَتِ الْمَخْفِيفَةُ وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللَامُ
الْفَارِقَةُ لِذَلِكَ •

قوله : والمفتوحةُ تُعَوِّضُ عَمَّا ذَهَبَ مِنْهَا أَحَدُ الْأَحْرَفِ
الْأَرْبَعَةِ حَرْفِ النُّفْيِ وَقَدْ وَسُوفَ وَالسَّيْنِ •

قالَ الشيخُ : وَأَرَادَ أَنَّهَا تُعَوِّضُ مَعَ الْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ اسْتَنَى
عَنْهُ لِأَنَّ « قَدْ وَسُوفَ وَالسَّيْنِ » لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ فَعَلِمَ
أَنَّ اتَّعْوِضَ فِيهِ ، وَلَمَّا أُدْخِلَ حَرْفُ النُّفْيِ مَعَهَا اغْتَضِرَ أَمْرَهُ وَكَانَ
الْأَوَّلِيُّ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ • ثُمَّ أَخَذَ يَمَثِّلُ فَعَلْمٌ يَمَثِّلُ عَلَى تَرْتِيبِ
مُسْتَقِيمٍ لَا عَلَى مَا قَدِمَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَلَا عَلَى تَرْتِيبِ آخِرِ ذَلِكَ
أَنَّ الَّذِي رَتَّبَهُ هُوَ تَقْدِيمُ تَخْفِيفِهَا وَإِبْطَالِ الْعَمَلِ فِيهَا ثُمَّ إِعْمَالِهَا
ثُمَّ وَقُوعُ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَتَمَثِيلُهُ أَوَّلًا مُسْتَقِيمٌ فِي الْمَكْسُورَةِ
مِلْفَاةً ثُمَّ مَعْمَلَةٌ ، ثُمَّ مِثْلُ (١) بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَفْتُوحَةِ الْمَعْمَلَةِ وَكَانَ
الْأَوَّلِيُّ تَقْدِيمَهُ الْمَفْتُوحَةَ الْمِلْفَاةَ ، لِأَنَّهُ الْوَجْهُ ، وَإِعْمَالُهَا شَاذٌ فَتَرَكَ

(١) (مثل) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س •

تمثله ههنا بالكلية ثم ذكره في آخر الفصل ، ثم مثل بدخول
المكسورة على الفعل وهو مستقيم ، لو كان قدّم تمثيل المفتوحة
ملغاة . ثم مثل (١) بذهب الكرفين في دخولها على الفعل غير
الداخل على المبتدأ والخبر ، ثم مثل بما ذكرنا أنه ينبغي تقديمه
وهو أن المفتوحة الملقاة . فقال وتقول : علمت أن زيد منطلق ،
والتقدير أنه زيد منطلق ، قل تعالى : { وأخبر دعواهم أن
الحمد لله رب العالمين } (٢) ، وكان ينبغي أن يمثل بالمفتوحة
الداخلية على الفعل حسب ترتيبه وقد هدم الكلام على جميع
ذلك ، وأتمد البيت :

في فِئَةِ كَسِوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَمَلِّ ٢٣٤

والتقدير أنه هالك على ما هدم ، ثم مثل بدخول المفتوحة على
الفعل . فقال وتقول : « علمت أن لا يخرج زيد وأن قد خرج
وأن سيخرج وأن سوف يخرج » ، والتقدير عندنا أنه في الجميع
لما قدّم ذكره ، والزموا تعويض هذه الحروف تبيها على أنها
ليست الناصبة للفعل من أول الأمر ، ولم يمكنهم التعويض بها مع
حرف النفي لتمذّر اجتماعها معها فاستقنوا بحرف النفي لما كان
زيادة مضادا لها ، ألا ترى أنه لا يصح أن يجمع بينه وبين السين
وأختها ولا بينه وبين قد لأن تلك حروف إنبات فلا (٣) يصح
جمعها مع حروف النفي .

(١) (ثم مثل) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) سورة يونس الآية : ١٠ .

(٣) في ل : (فكيف) .

(فعل) قوله : والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق إلى آخره .

قال الشيخ : كنتم قد عدوا إلى المشاكلة بين أن والفعل الذي يدخل عليها وذلك لأنهم لو أدخلوا عليها غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد ، ألا ترى أنك لو قلت : أتمنى أنك تقوم لكان أنك دالاً على ثبوت^(١) ما في خبره وتحقيقه ، وأتمنى دال على توقعه ، والشيء الواحد لا يكون متوقفاً حاصلًا فلذلك لم يدخلوا عليها إلا هذه الأفعال وما قاربها فلمّا ثبت انتاع دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا أن لا يدخلوا أفعال التحقيق إلا على المتددة لتحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرها ، قوله : « وما فيه وجهان » يعني وما له وجهان شبه بكل واحد منهما فأدخل تليهما جميعاً كظننت لانتقاء ما ذكرناه بالنسبة [١٢٨ ظ] إليهما فإذا أدخلته على المخففة أو المشددة فلأنك قصدت ثبوته ، والأشياء تثبت بالظن بخلاف تبيينها والطمع فيها ، وإذا أدخلته على الناصبة للفعل استقام أيضاً لأنه بمعنى المصدر فصح أن يقع مضموناً وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة منها ، وذلك أن لفظ « أن » إما أن يذكر بفعل قبلها مسلطاً عليها أو لا ، فإن كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرهما والاول يتعين المشددة والمخففة منها والثاني يتعين للناصبة ، والثالث يجوز في الأمران ، وإن لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون ممدداً بها الجملة أو لا ، فإن صدر بها الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل قوله

(١) في ر : (ما في ثبوت) .

تعالى : { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ }^(١) ، وإن لم يصدر بها ،
 جازتا جميعاً كوك : حَسَنَ أَنْ تَتُومَ وَحَسَنَ أَنْتَ تَقُومَ ، وبهذا
 الضابط يُلمَمُ موضعُ تعيينِ الناصبةِ وتعيينِ غيرها ، وبوضعِ جوازِ
 الأمرينِ منشأً كنتَ أو سائماً هـ

(فصل) قوله : وتخرج (إن) المكسورة الى معنى أجل .

قال النسخ : هذا قول كثير من النحويين ، وقد رده بعضهم
 وحمل البيت الذي هو^(٢) :

٢٣٦- بكر العواذل

على أنه أراد أن المؤكدة [المكسورة]^(٣) وأدخلها على اسمها
 وحذف الخبر للعلم به ، يعني أن الأمر كذلك وليس بعيد عن
 الصواب ، بل هو الظاهر ، والذي يجعلها بمعنى نعم تجعل هذه
 الهاء هاء السكت كأنه قول : إن والحق هاء السكت للوقوف ،
 وما ورد في كلام ابن الزبير^(٤) جواباً للقدس له : (لعن الله ناقه

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ .

(٢) البيت نسبة ابن يعيش لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في
 ديوانه ص ١٤١ والبيت بتمامه :

بكر العواذل في الصببو ح يلمنني والومهنت

الصبوح ، الشرب صباحا ، الكتاب ١/٤٧٤ ، ٢/٢٧٩ ، ابن
 يعيش ٦/٨ ، ٧٨/٨ . ورواية الديوان :

بكرت علي عواذلي يلمنني والومهنت

(٣) (المكسورة) : زيادة عن ل .

(٤) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي ، بويح بالخلافة
 سنة ٦٤ هـ . ومدة خلافته ٩ سنوات توفي سنة ٧٣ هـ . غاية
 النهاية ١/٤١٩ ، صفوة الصفوة ١/٣٢٢ .

حملتي اليك إن وراكبها) ليس له وجه إلا معنى نعم ولو لا ذلك
 لكان القول بأنها الناصبة في البيت متيناً وأذا ثبت في غيره احتدل
 البيت أوجهين إلا أن حمله على الناصبة أولى ، لأنه الأكثر
 فالعروض بحذف الخبر فحذف الخبر شائع كثير عند قياس
 اقربنة أكثر من استعمال إن بمعنى نعم فكان أولى لذلك ، وتخرج
 المتوحشة الى معنى لعل كقولك : إيت السوق أتك تشتري لحساً
 أي لذلك ، ومنه قوله تعالى : { وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ
 لَا يُؤْمِنُونَ } (١) في قراءة من قرأ بالفتح ، لأنها لو جعلت
 متصلة (٢) بما قبلها لتغير المعنى الى خلافه وحاصل عذراً لهم ، والآية
 سبقت رداً عليهم في قوله : { شِئْنٌ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا } (٣) ،
 فقيل : { مَا يُشْعِرْكُمْ } ، رداً عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في
 غير موضع ، ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله تعالى : { كَسَلِمَ
 يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْ لَمَرَزَةً وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ } (٤) ،
 فهذا يدل على أن الكلام جاء رداً عليهم لا تصديقاً لهم فإنا حمل
 أنها على الاتصال يشعركم على أنه فاعل ليشعركم صار المعنى
 توبيخ من يزعم أنهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم ، لأنه في
 المعنى تحقيق لما قصدوه وقد تنام أنه رداً عليهم فكيف يرد
 عليهم قولهم تحقيره ؟ وقد حملهم بعضهم على أن تكون لا زائدة
 فيستقيم المعنى لأنه يسير توبيخاً لمن يزعم أنهم يؤمنون ، وفيه رداً
 لتولهم ، ويجوز أنها على ظاهرها لعل على معنى التليل
 لتوبيخهم على ذلك ، وجواباً لسؤال مقدر كأنه قيل لم ويخو
 على ذلك ؟ فقيل لأنها إذا جاءت لا يؤمنون .

- (١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .
 (٢) في ر : (متعلقة) .
 (٣) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .
 (٤) سورة الانعام الآية : ١١٠ .

(فصل) قوله : ولكن للاستدراك الى آخره .

قال الشيخ : ووضح لكن على أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على ما تقرر عند ذكر دخول السلام مع « إن » ، فإذا كان ما قبلها نفيًا كان ما بعدها إثباتاً وبالعكس وليس المقصود صورة النفي والاثبات وإنما المعنى المنفي فلو قلت : سافر زيد لكن عمراً أقام ، استقام ، لأن المعنى لكن عمراً ما سافر ، وكذلك لو قلت : ما سافر زيد لكن عمراً لم يتم كون مستقيماً لأن المعنى لكن عمراً سافر فاستقام في الجميع لحصول الغرض في المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، ومنه قوله تعالى : { وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا مِّنْ نَّبِيَّتِكُمْ وَلَتَمَنَّاهُنَّ فِي الْأُمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ }^(١) ، لأن المعنى ولكن الله ما أراكم كثيرًا فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم ، وإنما فهم ذلك من قوله ولكن الله سَلَّمَ لكونه جاء في سياق لو ، ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على أن الآراء متممة في المعنى قلما قيل [١٢٩] ولكن الله سَلَّمَ علم إثبات ما فهم إثباته [أولاً وهو سبب التسليم وهو نفي الرؤية فعلم أن المعنى ولكن الله ما أراكم كثيرًا^(٢)] ليسلككم فحذف السبب وأقيم المنسب مقامه^(٣)

(فصل) قوله : وتخفض فيطل عملها كما يطل عدل

إن وأن .

قال الشيخ : لم يرد تبيينها بهما في جواز الاعمال لأنها لا تعمل إذا خفت بخلاف إن وأن ، وإنما لم يعملوها لأنها أشبهت

(١) سورة الانفال الآية : ٤٣ .

(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .

(٣) في غير الاصل : (فحذف السبب وأقيم المنسب مقامه) .

بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجرهما في ترك
 العمل بخلاف إن وأن فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع
 العمل ، ويقع في ظروف العطف على ما سيجي بيانه إن شاء
 الله تعالى .

(فصل) قوله : كأن للتشبيه ، ركبت الكاف مع أن
 الى آخره .

قال الشيخ : جعل كأن مركبة من كاف التشبيه وان ، ولا
 دليل يدل على ذلك لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه كما
 أن ليت كلمة برأسها للتشبيه فهو الأولى لوجه : أحدهما أن
 التركيب على خلاف الأصل ، والآخر أن أخواتها غير مركبة لأدنى
 إلى أن تكون جزأ ومجروراً ولا يستقيم من الجار والمجرور
 الكلام ، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل ، ولا يفيد أن الأصل
 . إن زيدا كالأسد ، وإنه لما أدخل حرف الجر وجب أن
 تكون متوحدة صار جراً ومجروراً ، والذي أوقع من قال بالتركيب
 ما رأى من صورة الكاف في قوله : إن زيدا كالأسد واستقامة (١)
 تقديمها صورة لتدل من أول الأمر على التشبيه لو سلم من الوجه
 الثالث لكان جيداً ولكنه غير مستقيم لما ذكرناه .

(فصل) قوله : وتُخَفَّفُ فيُبَطِّلُ عملها الى آخره .

قال الشيخ : كأن إذا خُفِّفَتْ جازَ إعمالها وانغواها (٢) إلا أن
 الالفاء أكثر وهذا ما يدل على أنها ليست مركبة لأنها لو كانت

(١) في ل : (تقدير) ، وما اثبتناه أحسن .

(٢) في ل : (كما في أن) ، وما اثبتناه أحسن .

مركبة لكان حكمها المقوحة والمقوحة لا تعمل على ما تقرر،
 وهذه إنما تعمل في الظاهر وأما قوله (١) :

٢٣٧ كان ظبيّة تعطو إلى ناضر السلم ،

فإنما جاء الخفض على أن تكون « أن » ، زائدة ، وأما النسب
 والرفع فعلى أن تكون مخففة من الثقلية فاذن ليس الخفض إلا
 بتأويل الجري بالكاف وأن حرف زائد كما يزداد بعد لماً في قوله
 تعالى : { ولما أن جاءت رسلنا } (٢) ، وشبهه إلا أن زيادتها مع
 الكاف قليل .

(فصل) قوله : ليت معناها التمني .

قل الإسخ : وذلك وجب أن تكون مقدمة ويجوز عند
 الفراء أن تجري مجرى أتمنى فينسب بها الجزآن تسيها لها
 بضم التمني (٣) لماً وافقه في معناه « فتقول : ليت زيدا قائماً كما

(١) اختلف في نسبة هذا البيت فنسبه ابن الأنباري إلى زيد بن
 أرقم ونسبه ابن يعيش إلى باعث بن صريم اليشكري وكذلك
 ابن منظور في اللسان ثم قال : ويقال كعب بن أرقم والصحيح
 لباعث يصف امرأة حسناء وصدرة :

« وَيَوْمًا تَوَافَيْتَا بَوَاجِهٍ مُقَسِّمٍ ، وَرَوَايَةَ سَيَّبِيهِ وَابْنِ
 يَعِيشٍ وَالْأَشْمُونِيِّ وَالْإِنْصَافِ وَالْمُقَرَّبِ (وَارِقٍ) مَكَانَ (نَاضِرٍ) .
 الْكِتَابُ ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الْإِنْصَافُ ٢٠٢/١ ، الْمُغْنِي ٣٣/١ ،
 الْمُقَرَّبُ ١١١/١ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٩٣/١ ، الْخَزَانَةُ ٣٦٤/٤ مَعَاهِدُ
 الْإِنْصَافِ ص ٢٢ ، اللِّسَانُ مَادَّةُ (قِسْم) الْعَيْنِيُّ عَلِيُّ الْأَشْمُونِيُّ
 ٢٩٣/١ ، التَّوْطِئَةُ لِلشُّلُوبِيِّينَ ١٠٠ .

(٢) سورة الضكبيوت الآية : ٣٣ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

تقول 'أتمنى زيداً قائماً ، والكسائي يميز ذلك على تقدير 'كان' (١)
 فتقول 'ليت زيداً قائماً على معنى ليت زيداً كان قائماً ، وما ذكروه
 لا دليل عليه إلا ما توهموه من قوله :

٦٨

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وهذا محتمل أن يوجه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي أن يُحمَلَ
 على وجه لم يثبت مع احتمال ما ثبت عنهم ، والوجه أن يُحمَلَ
 على أن 'خير' (ليت) محذوفٌ ورواجعاً حال من الضمير المرفوع
 المقدر فيه فكون التقدير 'يا ليت أيام الصبا لنا رَوَّاجِعًا ،
 فرَوَّاجِعًا حال من الضمير المرفوع المستتر في أنا الراجع إلى أيام
 مثل قولك : زيد في الدار قائماً وهذا سائغ في لغتهم ثبت فحملة
 عليه أولى من حملة على ما لم يثبت في لغتهم مثله والكلام عليه وعلى
 الكسائي واحد وإن كان ما ذكره الكسائي قد ثبت أيضاً مثله في
 إضمار كان أنه قليل ليس بقياس ، وهذا كثير جارٍ على طريق
 انقياس فيما دللت عليه التجربة فكان المصير إليه أولى .

(فصل) قوله : 'وتهول' : لَيْتَ أَنْ زِيدًا خَارِجًا وَتَسَكَّتْ

إلى آخره .

قال الشيخ : فتدخلها على أن المفتوحة وتسد مسد ما يحتاج
 إليه من اسمها وخبرها كما سدت في قولك : ظننت أن زيداً خارجاً ،
 ومن زعم أن 'ثم' خبراً محذوفاً فيلزمه أن يُقدَّرَ ههنا مثله إذ
 لا فرق بين البابين في ذلك .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

(فصل) قوله : لعلَّ معناها التَّرجيُّ مرجوٌ أو مخوفٌ .

قال الشيخ : معناه التوقع ، وقد يكون للمرجو والمخوف ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالباً عليها ، ومنه قوله تعالى : { لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }^(١) ، فهذا التوقع المخوف ، وقوله تعالى : { وَأَعْلَانَكُمْ تَفْلِحُونَ }^(٢) ، ترجح للعباد ، هذا أورده اعتراضاً لأنَّ الكلام [١٢٩ ظ] واردٌ على غير الحكاية والتوقع من الباري سبحانه مستحيلٌ ، لأنَّه إنَّما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيلٌ في حقِّ العالم بالملامات كلها ، فأجاب عن ذلك بأنَّه^(٣) على طريق^(٤) ردِّ معناه إلى المخاطب كأنَّ التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون ومثله قوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ }^(٥) في أنَّه شكٌّ ممن يُقدَّرُ رأياً لهم ، أي لو رأهم [راء]^(٦) لكانت هذه حاله ، وكذلك قوله تعالى : { فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً }^(٧) وأمثاله ، ومنهم من يزعم أنَّ لعلَّ منها في مثل ذلك التعليل وهو يقف عليه في مثل لعلَّ الساعة قريبٌ ، ، ومنهم من يزعم أنَّها في حقِّ الله تعالى لتحقيق ما تعلقت به ويقف عليه في قوله تعالى : { لَعَلَّه يُتَذَكَّرُ أَوْ يَتَخَشَى }^(٨) ، (٩) ولم يذكر ولم يخش ، ولو كان لتحقيقه لوجب حصوله . وأجيب عن ذلك بأنَّه قد تذكر بقوله :

-
- (١) سورة الشورى الآية : ١٧ .
 (٢) سورة البقرة الآية : ١٨٩ .
 (٣) في ل : (وارد) .
 (٤) في ل : (يرد) .
 (٥) سورة الصافات الآية : ١٤٧ .
 (٦) (راء) : زيادة عن ل .
 (٧) سورة البقرة الآية : ٧٤ .
 (٨) سورة طه الآية : ٤٤ .
 (٩) في ل : (فانه) .

{ آمَنْتَ }^(١) ، وهو غير متقيم لأنه لم يرسل إليه لذلك الذكر ، وإنما أرسل للذكر النافع .

قوله : وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فاطمَعَ^(٢) .

قال الشيخ : وذلك لأنها كثر في الاستعمال لتوقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني ، أُجريت مجرى التمني فأجيب كما يجاب التمني .

(فصل) قوله : وقد أجزأ الاخفش لعل أن زيدا قائم .

قال الشيخ : وليس بالجد إذ ليس معه إلا مجرد التماس ، واللغة لا تثبت قياماً ، فنزعم أنها مثلها فليجز لكن أن زيدا قائم ولا مجيز له ، وقد جاء في الشعر^(٣) :

(١) سورة الانعام الآية : ١٥٨ ، وهي (لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا

لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ) .

(٢) سورة الصافات الآية ٥٥ ، وتامها (فاطمَعَ فَرَّاهُ فِي

سَوَاءِ الْجَحِيمِ) ، قال السدي : كان ابن عباس يقرأها

(هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ فَاطْمَعَ) وهذه القراءة من شواد

الحروف . جامع البيان في تفسير القرآن (طبعة بولاق ١٣٢٨ هـ)

للطبري ، ٣٩/٢٣ .

(٣) البيت لمتهم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه وهي في

المفضليات والبيت بتمامه :

لَمَعَنَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلِمْتَ مَلْمَةً

عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعَنَّكَ آجِدَعًا

الشاهد فيه مجيء خبر لعل فعل مضارع مقرونًا بأن حملاً لها

على عسى ، تليم : من الامام وهو النزول ، الملمة : المصيبة ،

الاجدع : المقطوع الانف أو الاذن ، المقتضب ٧٤/٣ ، المفضليات

ص ٢٧٠ ، ابن يعيش ٨٦/٨ ، المغنسي ٢٨٨/١ ، الخزائنة

٤٣٣/٢ .

٢٣٨. لَمَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبْلِمَ مُلِحَةً

لَمَّا رَأَاهَا لِلتَّوَقُّعِ كَعَسَى وَكَانَ اسْتِمَالٌ عَسَى بِأَنْ وَالْفِعْلُ اسْتَمَلَهَا
كَذَلِكَ فَقَالَ : « لَمَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبْلِمَ » ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ لِمَخَانَفَتِهِ
لِقِيَاسِ اسْتِمَالِ الْفَصْحَاءِ وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ العطفِ

قَالَ دَرَاهِبِيُّ الْكِتَابِ : الْعُطْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ عَطْفٌ مُفْرَدٌ عَلَى
مُفْرَدٍ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : حُرُوفُ الْعُطْفِ هِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي يُشْرِكُ بِهَا
بَيْنَ الْمَتْبُوعِ وَالْمَتَّبِعِ فِي الْأَتْرَابِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمَتْبُوعِ بِهَا ،
وَكَلَامُهُ الْآنَ فِيهَا نَفْسُهُمَا ، فَإِنَّا وَقَعْنَا بِهَا الْمَفْرُودَاتُ فَلَا إِسْكَالَ ، وَإِذَا
وَقَعْتَ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا ، فَإِنَّ كَانَتْ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ دَالِحَةٌ لِمَعْمُولٍ
مَا تَقَدَّمَ كَرَأَى حَكْمًا مُفْرَدًا فِي الشَّرِيكِ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ
زَيْدٌ قَائِمًا وَعَدْرُوهُ قَائِدًا وَشَبِيهُهُ ، وَإِنْ كُنْتَ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَجْلِسُ
إِذَا أَنْ تَكُونُ فَمِلَّةٌ تَتَدَمَّ قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعْطُوفًا
عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ عَامِلِهِ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ عَطِفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
بِاعْتِبَارِهِ دُونَ مَعْمُولِهِ مِنْ فِعْلٍ وَمَنْعُولٍ لِتَخَالُفِهِمَا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِكَ :
أُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عِمْرًا وَيَكْرُمَ بَكْرًا خَائِدًا ، فَعَطِفَ يَكْرُمَ
خَاصَّةً (١) دُونَ مَعْمُولِهِ (٢) عَلَى يَضْرِبُ خَاصَّةً وَبَقِيَ كُلٌّ وَاحِدٌ
عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يُعْطِفْ لِتَذَرِ عَطْفُهُ لِأَنَّ قَائِلَ الثَّانِي
وَمَنْعُولَهُ مُتَعَدِّرٌ نَطْفَهُمَا عَلَى فَاعِلِ الْإِوَالِ وَمَنْعُولِهِ لِاسْتِثْلَالِ كُلِّ

في ر : (نفي) ، وهو وهم .
في ل : (متعلقة) ، وهو خطأ .

واحدٍ منهما بالعملِ في ذلكَ بخلافِ الفعلينِ فإنَّ معنى التثريكِ
 فيهما حاصلٌ مرادٌ بِصَحِّ فيهما ما لا يَصِحُّ في معمولهما وإنَّ كانتِ
 الجملةُ معطوفةً على غيرِ ذلكَ كقولك : قامَ زيدٌ وخرجَ عمروٌ
 فيمثلُ ذلكَ المرادُ بهِ حصولُ مضمونِ الجملتينِ حتَّى كنههُ قولُ :
 حصلَ قيامُ زيدٍ وخرجُ عمروٍ ، وهذا أولى ما قلناه الامم^(١) في
 البرهانِ « من أنَّ مجيءَ حروفِ العطفِ في الجملِ إنّما هو نلي سبيلِ
 الكلامِ لا لمعنى غيرِ ذلكَ » ،^(٢) فأتى على قطعِ نعلم^(٣) الفرقَ بينَ قولِ
 القائلِ قامَ زيدٌ وخرجَ عمروٌ وبينَ قوله : قامَ زيدٌ ثمَّ خرجَ
 عمروٌ ، ولو كانَ الأمرُ على ما ذكرناه لوجبَ أنَّ يكونَ الجميعُ
 سواءً ، أو يقولُ : باتتَعِ ثمَّ لأنَّه لا حاجةَ اليها ، وبهذا تبيّنَ أنَّ
 معنى الواوِ على ما ذكرناه من تقديرِ حصولِ الأخرينِ ، ألا ترى أنَّ
 أنَّ أفادتكَ التراخيَ فيهما فلذئ فهمتَ فيه التراخيَ معَ ثمَّ هو الذي
 يُقدَّرُ فيه الحصولُ معَ الواوِ وإنَّما أشكلَ معَ الواوِ ولما كانَ
 ذلكَ يحصلُ لو أسقطتْ وليسَ ذلكَ يخرجُ الواوَ عمّا ذكرناه .

قوله : وبينَ الفعلينِ في اسنادهما الى زيدٍ .

(١) هو ابو المعالي عبدالمك بن ابي عبدالله بن يوسف بن محمد
 الجويني الشافعي العراقي أخذ عنه الغزالي ، وهو أعلم المتأخرين
 من أصحاب الشافعي توفي سنة ٤٧٨ هـ ، ابن خلكان ٢/٣٤١ -
 ٣٤٣ ، الاعلام ٤/٣٠٦ .

(٢) قال امام الحرمين : فانا باضطرار نعلم من لغتهم أو لسانها
 أن من قال : رأيت زيدا وعمرا لم ينقض ذلك تقديم رؤية
 زيد ، وقد يعلم الناطق والمخاطب أن رؤية عمرو كانت
 متقدمة ويحسن نظم الكلام كذلك . البرهان للإمام الجويني
 ورقة ٢٩ مخطوطة بدار الكتب برقم ٢٥٨٧٥ ، اصول الفقه .

(٣) في ر : (فعلم) .

قال الشيخ : ليس بالحيّد لأنه هنا في تبيين معنى العاطف ،
وليس العاطف هنا بالمصير الفعلين لزيد وإنما صرهما لزيد نسبة
الأول إلى ظاهره والثاني إلى مضمرة دون حرف العطف ، ألا ترى
أنتك إذا قلت : إن يكرمني زيد يكريم أخى فقد أسندت الفعلين
إلى زيد [١٣٠ و] وليس ثم عطف وإنما جاء التشريك في الفاعل
مما ذكرناه فثبت أن العطف في زيد يقوم ويقعد ليس على
معنى (١) ما ذكره ، وإنما هو على أحد أمرين إما أن يراد التشريك
بين الثاني والأول في عامل الأول وإن كان معنويًا فيكون بمثابة
قولك : لن يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي ، لأن حكم
التشريك في العامل المنوي كحكمه في العامل اللفظي ، وإما أن يكون
النرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد إلى تشريك
المفردات ، فيكون بمثابة قولك : قام زيد وخرج عمرو على
ما تقدم .

(فعمل) قوله : فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون
المبدوء به داخلًا في الحكم قبل الآخر إلى آخره .

قال الشيخ : حروف العطف على ثلاثة أقسام كما ذكرنا ،
قسم يشترك بين المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم
وحسبى من غير تعيين (٢) وقسم ثبت الحكم به لأحدهما بعينه .
فالاول قد ذكرنا ، والثاني أو وإما وأم ، والثالث لا وبإل ولكن
ثم كل واحد من الأقسام تفرق أحاده بمعان يختص كل واحد
منها بمعنى ، فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرض لتقديم ولا

(١) معنى : ساقطة من ر .

(٢) في و : (من غير تعيين) ساقطة .

تأخير ولا معة لا على سيل الظهور ولا على سيل الاشتراك بل هي
أجنبية عن ذلك ، وأما المبرر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك ،
فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو فجائز [أن يكون قيامهما معاً
وجائز أن يكون زيد قبل عمرو وجائز أن يكون بالعكس
ووزان^(١) الواو في ذلك وزان رجل في أن مدلوله في قولك :
جاءني رجل يجوز أن يكون علماً ويجوز أن يكون جاهلاً وليس
لرجل دلالة على واحد منهما فكما أن رجلاً لا دلالة له على ذلك
فكذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ، ويتبع الغلط
كثيراً في الفرق بين ما يحتمله المداو في الوجود وما يحتمله المفظ
من حيث الوضع فيلنبه لذلك ، واستدل صاحب الكتاب على فساد
قول من قال بالمعية بقولهم : « جاءني زيد اليوم وعمرو أمس » ،
وعلى فساد قول من قال بأن الأول قبل الثاني أو بالعكس بقولهم :
« اختصم بكر وخالد » من جهة أن اختصم لا يعقل إلا بفاعلين
في وقت واحد فلو ذهبت تجعلها للترتيب لأدى إلى أن لا يكون
لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال ، وكذلك
قوله : « سيان قعودك وقامك » ، لأنك لو ذهبت تجعلها للترتيب
لفسد المعنى لأنه يؤدي إلى الأخبار عن الواحد ، بالمساواة وهو محال .

قوله : وقول سيبويه ولم تجعل للرجل منزلة يكون بها أولى
من الحمار وكأنك قلت : مررت بهما .

قال الشيخ : يعني إذا قلت : مررت بزيد وحمار ، ولم يرد
بفني المنزلة إلا باعتبار نسبة المرور إليه وإلا فلا يشك ذو أرب
أن تقديم زيد على الحمار لمنزله وشرفه وذلك جارٍ في كلامهم

(١) ما بين المعقوفين ساقطة في الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام .

كثيراً لأنهم يقدون الأشرفَ ولكن لیسَ للغرضِ الذي نحنُ فيه
من أنْ اتسديمَ لا يوجبُ لهُ زيةً^(١) على الحصارِ بالنسبةِ الى
المرورِ •

[(فصل) قوله : والفاءُ ونمَّ وحتىَّ الى آخره]^(٢) •

قولَ السبخُ : وأما الفاءُ فمناها أنْ الثاني عقيبُ الاولِ من غيرِ
مهلة ، كقولك : جاءَ زيدٌ فعمروُ ، فقد قرقتُ [الفاءُ^(٣)] الواوِ
لما فيها من الترتيبِ والتعقيبِ فيها على حسبِ ما يَعدُّ في العادةِ
تقيماً لا على سبيلِ المضايقةِ قَرَبَ شَيْئَيْنِ بَعْدَ اثْنَيْ عَشْرَ
الاولِ في العادةِ وانْ كانَ بينهما أزمانٌ كثيرةٌ كقوله تعالى : { نَمَّ خَلَقْنَا
النُّطْنَةَ عَلَقَةَ فَخَلَقْنَا الْمَلَّةَ مُضْنَةَ فَخَلَقْنَا
المُضْفَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا }^(٤) •

ونمَّ معناها الترتيبُ إلاَّ أنْ بينهما مهلةٌ ، وقد فارقتِ الواوِ
بالترتيبِ وفارقتِ الفاءُ المهلةِ ، وقولُ سبويه في قولهم : مرتُ
برجلٍ ثم اراةٌ فلرورُ ههنا مرورانِ ، لأنهُ لما دلتُ ثم على المهلةِ
وجبَ الحكمُ بانتطاعِ المرورِ بالرجلِ قبلَ المرورِ بالمرأةِ ، فيكونُ
المرورُ بالمرأةِ مروراً ثانياً^(٥) ، وأوردَ الآيتينِ اعتراضاً على القولِ في
معنى الفاءِ ونمَّ ، فأما الفاءُ فهي في ظاهرِ الآيةِ تدلُّ على أنْ الثاني
قبلَ الاولِ وهو عكسُ ما تقدمَ ، وأما نمَّ في الآيةِ فكذلكَ • وأجابَ

(١) انظر ابن يعيش ٩٣/٨ •

(٢) ما بين المعقوفين : زيادة عن س

(٣) (الفاء) : زيادة عن و ، ر •

(٤) سورة المؤمنون الآية : ١٤ •

(٥) انظر ابن يعيش ٩٥/٨ •

عن انقائه بقوله : محمولٌ على أَنَّهُ لَمَّا أَهْلَكَهَا حَكَمَ الْبَأْسَ جَاءَهَا
فَكَتَبَتْهُ قَالَ : أَهْلَكْتُهَا فَحَكَمَ عَقِيبَ الْإِهْلَاكِ أَنَّ النَّاسَ جَاءَهَا وَهُوَ
ظَاهِرٌ فِي الْجَوَابِ • وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَهْلَكْتُهَا [١٣٠]
حَكَمْنَا بِأَهْلَاكِهَا فَبَجَاءَهَا بِأَسْنَا عَقِيبَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا ، وَمَنْعَى الْحُكْمِ عَلَيْهَا
إِرَادَةُ وَقُوَّتِهِ بِهِمْ • وَأُجِبَ عَنْ نَمٍّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : { نَمٌّ
أَهْتَدَى } (١) ، نَمٌّ دَامَ ذَلِكَ لِأَنَّ إِعْرَانَ مَتَوَقِّفٌ عَلَى الْعَقِيبَةِ ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْجَوَابِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : نَمٌّ
أَهْتَدَى إِلَى سُلُوكِ سَبِيلِ الْإِسْتِقَامَةِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْوَقَائِعِ
بَعْدَ ذَلِكَ •

وَحَتَّى : مَعْنَاهَا الْغَايَةُ وَالْإِنْتِهَاءُ وَإِنَّ مَا قَبْلَهَا يُقَضَّى شَيْئًا فَشَيْئًا
أَلَى يُبْلَغُ إِلَيْهِ فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جِزْءًا مِنَ الْمَطُوفِ عَلَيْهِ وَهِيَ
مَحْمُولَةٌ عَنْدهم عَلَى الْجَارَةِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتْ فِيهَا مَا يَلَاتِي آخِرَ جِزْءِ
كَقَوْلِكَ : نَمَتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَجَاءَ (٢) ذَلِكَ فِي الْجَارَةِ جَعَلُوا
لِلْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ زِيَةً بِمَعْنَاهَا الْمَذْكُورُ يَفَارِقُ أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثَ •

قَوْلُهُ : وَأَوْ وَإِنَّمَا وَأَمْ اثْلَاثَةٌ لِإِبْتِاطِ الْحُكْمِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ •

قَالَ الشَّيْخُ : [مَعَطُوفٌ وَمَطُوفٌ عَلَيْهِ (٣)] مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ،
وَهُوَ فِي أَوْ وَإِنَّمَا ظَاهِرٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ
عَمْرٌو فَأَدَّتْ مَثَبَ الْمَجْبِيِّ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا لَا بَيْنَهُ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ
الْمُتَكَلِّمُ تَمَاكُزًا بِكَ قَدْ يُبْهَمُ ذَلِكَ عَلَى السَّمِيعِ وَقَدْ يَكُونُ شَاكَاً ، وَإِنَّمَا
تَحْقِيقُهُ فِي أَمْ فَاتَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدٌ تَدْرِكُ أَمْ عَمْرٌو ؟ فَاتَّتْ عَالَمٌ

(١) سورة طه الآية : ٨٢ •

(٢) فِي ر : (جَاوَزَ) •

(٣) (مَعَطُوفٌ وَمَطُوفٌ عَلَيْهِ) : زِيَادَةٌ عَنْ و ، ر •

يَانْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ ' وَكَتَبْتَ لَا تَعْلَمُ ' تَعْيِنُهُ فَقَدْ تَضَمَّنَ كَلَامَكَ اثْبَاتُ
 الْحَكْمِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ فِي (١) لِأَنَّ وَضْعَهَا
 لِلِاسْتِفْهَامِ فَضَادَتِ الْأَمْرَ لِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَكُونُ أَمْرًا
 اسْتِفْهَامًا وَإِنَّمَا وَقَعَتْ فِي الْخَبْرِ إِذَا كُنْتَ (٢) مَنْقُطَةً ، لِأَنَّهَا مَقْدَرَةٌ
 بِجُمْلَتَيْنِ مَخْبِرٌ فِي الْأَوَّلَى أَوَّلًا ، ثُمَّ أُورِدَ التَّمَكُّنَ بَعْدَ ذَلِكَ فَجِيءَ
 بِالْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِكَ : أُمُّ شَاءَ خَبْرٌ
 مُبْتَدَأٌ وَقَدِيرُهُ ' أُمُّ هِيَ شَاءُ ، بِهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَالْمَنْقُطَةُ تَقَعُ فِي الْخَبْرِ
 أَيْضًا ، وَالْإِفْلَاحُ لِحَقِيقِ ' أَنْ ' أُمُّ ' لَا تَقَعُ فِي الْخَبْرِ أَصْلًا لِمَلَازِمَتِهَا
 الْاسْتِفْهَامُ ، ثُمَّ نَشَأَ بِالْمَنْقُطَةِ خَاصَّةً وَوَقُوعِهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبْرِ
 جَمِيعًا عَلَى مَا فُئِسِرَ .

قوله : تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عندك عمرو ؟

قَالَ الشَّيْخُ : فِكْرَرْتُ بِذَلِكَ لِتَحْقِيقِ أَنَّهَا الْمَنْقُطَةُ ، لِأَنَّ الْمَتَّصَةَ
 لَا تَكُونُ كَذَلِكَ بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يَقَعَ التَّمَكُّنُ فِيهِ (٣) بَعْدَ الْهَمْزَةِ
 وَالْآخِرَ بَعْدَ ' أُمُّ ' (٤) ، إِنْ كُنْتَ الْقَضِيَّةَ فِي أَحَدِ جِزْمِي الْجُمْلَةِ كَقَوْلِكَ :
 زَيْدٌ عِنْدَكَ أُمُّ عَمْرٍو ؟ ، وَأَقَاتِمُ زَيْدٌ أُمُّ قَاعِدٌ ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَزِيدُ
 عِنْدَكَ أُمُّ فِي الدَّارِ ؟ أَوْ أَتُنَدُّ زَيْدٌ أُمُّ عَمْرٍو ؟ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمًا (٥)
 فَإِنَّ كَانَ التَّمَكُّنُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ وَلَمْ يَشْتَرِكَا فِي أَحَدِ الْجِزْمَيْنِ وَجِبَ
 ذَكَرَهُمَا جَمِيعًا كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ مَوْضِعَ الْمَفْرُودِ ،
 كَقَوْلِكَ : أَقَاتِمُ زَيْدٌ أُمُّ قَاعِدٌ عَمْرٍو ؟ وَلِذَلِكَ لَا تَمِيزُ هَذِهِ عَنِ
 الْمَنْقُطَةِ إِلَّا بِالْقَصْدِ لِاحْتِمَالِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا ، وَأَمَّا

-
- (١) فِي ل : (أُمُّ) ، وَهُوَ خَطَا .
 (٢) فِي ل : (خَبْرِيَّة) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
 (٣) فِي ل : (فِيهَا) ، وَهُوَ خَطَا .
 (٤) فِي ل : (مَعَ وَجُوبِ حَذْفِ الْخَبْرِ) .
 (٥) فِي ل : (وَكَذَلِكَ أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ ؟ لِيَسَا ذَكَرْنَاهُ) .

المنقطعة فوضمها على أن تأتي كالأضراب عن الجملة المقدمة استفهامية
كانت أو خبرية وقد مثلها جميعاً .

(فضل) قوله : والفعل بين أو وأم في قولك : أزيد عندك
أم عمرو ؟ إلى آخره .

قال الشيخ : قد تقدم أن وضع (أم) للعلم بأحد الأمرين ،
وأما (أو) فليست كذلك فإذا علم الفرق بينهما فأنت مع (أم)
علم بأن أحدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع (أو) مستفهم عن
وأحد منهما عندك ؟ ومن ثم كان جوابه بنعم أو لا مستقيماً ، ولم
يكن ذلك مستقيماً في (أم) لأن السؤال عن التعيين ، ولا إشكال
في الفرق بينهما في مثل هذه المسائل وإنما الإشكال في استعمالهما
على غير ذلك ، وهو أنهم استعملوا الهمزة وأم في معنى التسوية من
غير استفهام كتقولك : سواء علي أقت أم قعدت ؟ واستعملوا
الجملةتين والثنية معطوفة بأو في معنى الحال ، كتقولك : أنا أضرب
زيداً أقام أو قعد ؟ فمثل ذلك يلتبس فيه موضع أم بموضع أو ،
وأورد سيويه قوله (١) :

٢٣٩ ما أبالي أنبَّ بالحزن تيس

أم لحاني بظهر غيب لثيم

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة قالها في يوم أحد يفتخر بها
على ابن الزبير ، أنب : من نيب التيس صوته عند هياجه .
الحزن : الحزن بفتح الحاء ما غلط من الأرض ، الكتاب ١/٤٨٨ ،
المقتضب ٣/٢٩٨ ، مجاز القرآن ٢/١٥٨ ، أمالي ابن الحاجب
٢٩٩ ، الخزانة ٤/٤٦١ ، الحجة للفارسي ١/٢٠٣ ،
في الديوان (أنب) مكان (أنب) ، الديوان ط . تونس
١٢٨١ هـ ص ٨٩ .

على أنه مختص بأم ، وأورد سيبويه قوله :

٢٤٠ ولست أبالي بعهد يوم منظرٍ

حتوف المنايا أكثرت أو أقلت (١)

على أنه من مواضع أو والفرق بينهما أن قوله : أتب بالحزن
يس ، وقع فعولاً لأبالي فوجب أن يكون من مواضع أم (٢)
إذ لا معنى للحال فيه ، وإنما المراد ههنا المبالي به ، وأيضاً فته
لا ضمير في أنت فيكون كصاحب [١٣٩ و] الحال فيكون حالاً ،
وأما قوله : « حتوف المنايا أكثرت » فقد ذكر فعول أبالي وهو
قوله : « حتوف المنايا » فلم يبق إلا الحال في كل واحد من الفعلين
ضمير صاحبه ، وأورد قوله (٣) :

٢٤١- إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده

أطال فأملني أو تناهى فأقصرا

على أنه من مواضع أو وقد ظهر الأمر فيه بما تقدم فهذه هي
المواضع التي يلتبس فيها موضع أم بموضع أو وكثيراً ما يقع فيها

(١) البيت لم يُعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ، الحتوف :
مفردها حتف وهو قضاء الموت ، فالشاعر بين أن رزية المفقود
عظيمة ولا يبالي بعدها بكثرة الرزايا أو قلتها ، الكتاب
٢٩٠/١

(٢) (إذ) : ساقطة من ل

(٣) البيت لزياد بن زيد العذري - شاعر إسلامي من بادية الحجاز ،
أملى : من الملى وهو الزمن الطويل ، تناهى : انتهى إلى أمد
محدود . الكتاب ٤٩٠/١ ، المقتضب ٣/٢٠٢ ، أمالي ابن
الحاجب ٣٠٠ ، الخزنة ٤/٤٦٩ .

المتأخرون في كلامهم وأنعارهم فلا يفرقون بينهما ، وشرط استعمال
 أم في هذه المواضع أيضاً أن تسبقها الهمزة ، وشرط استعمال أو
 أن لا تسبقها همزة على نحو ما تقدم في الأمثلة .

(فصل) قوله : ويُقال في أو وإيّا أنّهما للشك .

قال الشيخ : وإيّا قال ويُقال تيهياً على أن ذلك ليس
 بلازم إذ قد يكون المتكلم غير شك ، بل يكون مبهماً ، وأمّا في
 الأمر فيقال للتخير والاباحة على أن وضعها ما تقدم من إيجاب
 الحكم لأحد الأمرين إلاّ أنّه إن حملت قرينة يفهم معها أن
 الأمر غير حاجر عن (١) الآخر ، مثل قوله : « جالس الحسن (٢) أو
 ابن سيرين (٣) وتعلم إمّا الفقه وإمّا النحو ، سُمّي إباحة ولا
 يُسمى تخيراً ، وهو لأحد أمرين في الموضوعين إمّا في التخير فلا
 إشكال ، وإمّا في الإباحة فإنك إذا قلت : تعلم الفقه أو النحو
 فتعلم الأمور أحدهما فإنّه مثل لا مجال وإيّا أخذت نفي
 الحجر عن الآخرين من أمر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم
 وقوع (أو) في النهي في مثل قوله تعالى : { ولا تطع منهُمْ إيماً

(١) في ل : (في) ، وهو تحريف .

(٢) الحسن : هو الحسن بن أبي الحسن يسار السيد الامام أبو
 سعيد البصري امام زمانه قرأ على حطان بن عبدالله الرقاشي
 عن أبي موسى الأشعري ، روى عنه أبو عمرو بن العلاء توفي
 سنة ١٢٠هـ غاية النهاية ٢٣٥/١ ، القاموس الاسلامي ٣٠/١ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن سيرين بن أبي عمرة البصري مولى أنس
 ابن مالك روى عن أنس بن مالك وعن زيد بن ثابت وأبي
 هريرة توفي سنة ١١٠هـ . غاية النهاية ١٥١/٢ ، ابن خلكان
 ٣٢١/٣ .

لَوْ كَفُّورًا^(١) ، وههنا لو انتهى عن أحدهما لم يمثّل ولم يعد
 مثلاً إلا بالانتهاء عنهما جميعاً ومن ثم حملها بعضهم على أنها
 بمعنى الواو^(٢) وقال : التقديرُ أَيْمًا وكفوراً والأولى أن تبقى على
 بابها وإنما جاء التعميمُ فيهما من أمرٍ وراء ذلك ، وهو النهي الذي
 فيه معنى النفي ، لأنَّ المعنى قبل وجودِ النهي تَطْعُ أَيْمًا أو كفوراً
 أي واحداً منهما فإذا جاء النهي وردَ نهي ما كان ثابتاً في المعنى فيصيرُ
 المعنى تَطْعُ واحداً منهما فيجبي التعميمُ فيهما من جهة النهي الداخلِ
 وهي على بابها فيسا ذكرناه 'لأنه' لا يحصل 'الانتهاء' من أحدهما حتى
 ينتهي عنهما بخلاف الآيات فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر فهذا
 معنى دقيقٌ يُعلمُ به أن 'أو' في الآية على بابها وأن التعميم لا يجيء
 منهما وإنما جاء من جهة المضموم إليها على ما ذكرناه .

(فصل) قوله : وبين أو وإمّا من الفصل إلى آخره .

قال الشيخ : أمّا الفصلُ بين أمّ وأختها فواضحٌ في الاستفهامِ
 وغيره ، وأمّا الفصل بين أو وإمّا فليس إلاّ باعتبارِ أدري لفظي ،
 وهو أنّه يُشترطُ في إمّا أن تكونَ مقدّمةً قبل المعطوفِ عليه رُبّياً
 أخرى كقولك : جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ وقد بينَ إفادةَ التقدّمِ ،
 وهذا التقدّمُ واجبٌ في إمّا وجائزٌ في أو بشرط أن يكونَ المتقدّمُ
 إمّا أيضاً كقولك : جاءني إمّا زيدٌ أو عمروٌ ، « ولم يعد الشيخُ
 أبو علي الفارسي « إمّا » في حروفِ العطفِ لدخولِ العاطفِ عليها

(١) سورة الانسان الآية : ٢٤ .

(٢) قال الفراء : فيكون في المعنى في أو أو قريباً من معنى الواو .
 معاني القرآن ٣/٤١٩ .

ووقوعها قبل المعطوف عليه^(١) ، وكلا الأمرين محتمل لما صار
 اليه ، أما الأول فلما ثبت من أنهم لا يجامون بين حرفي عطف ،
 وأما الثاني فلما ثبت عن أن حرف العطف شرطه المتوسط بين
 المعطوف والمعطوف عليه ، والجواب أننا نقول : لا نسلم أولاً أن
 الواو في وأما حرف عطف دخل على إماماً بل قولنا : وإماماً حرف
 عطف ولا يبعد في أن تكون حمورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع
 وبعض حرف في موضع ، ثم ولو سلم ذلك فلا بعد في أن يكون
 دخل على إماماً لغرض اجمع بينه وبين إماماً المتقدمة ، وتكون إماماً
 نفيها لغرض الجمع بين ما بعد إماماً المتقدمة وهذا هو الصحيح ،
 والذي يحققه أنهم يقولون : جاءني إماماً زيد أو عمر أو فويعون (أو)
 موقع قولهم وإماماً فلولا أنها حرف عطف لم يقع حرف العطف
 بمعانها من كل وجه ، وأو عطف بانقضى وتحقق ما قدمناه أنهم لما
 أوقفوا (أو) موقع قولهم وإماماً استفزازاً عن الواو قبلها لمسا ذكرناه
 من أن الغرض بالواو في (وإماماً) على أنها فلاناً انتهى ما جيء بها
 لأجله حذفها ، وأما وقوعها قبل المطرف عليه فنقول : ليست
 المتقدمة حرف عطف بانقضاء فلا معنى لقول القائل إن حرف العطف
 متقدم ، وإنما قدّم [١٣١ ظ] ما بعده لآ فيه من معنى الشك
 فيما يأتي بعده ، وقصد أن يكون على لفظ ما بعده لآ فيه من
 معنى الشك فنبت أن الأولى للشك المحض من غير عطف وإثاني
 لهما جميعاً .

قوله : ولا ويل ولكن .

(١) انظر الايضاح للفراسي ص ٢٨٥ ، ٢٩٥ .

قول الشيخ : ثلاثها يحصل منها (١) ثبوت الحكم الراجح
 بعينه ثم تفرق بعد ذلك فلا تثار فيها في أن الحكم للأول دون
 الثاني لقولك : جاء زيد لا عمرو . وأما الفرق بين بل وبين
 وإن اتفقا في أن الحكم للثاني ، فهو إن (لكن) وضعها على
 مخالفة ما بعدها لاقبلها ، والكلام هنا في عطف المفرد بها ولا
 يستقيم تقديره 'إلا' مثبتاً لامتناع تقدير النفي في المفرد ، وإذا وجب
 أن يكون مثبتاً وجب أن يكون ما قبلها نفيًا كقولك : ما جاءني زيد
 لكن عمرو ، ولو قلت : جاءني زيد لكن عمرو لم يجز لما
 ذكرناه ، وأما « بل » ، فلا ضرباً مطلقاً مثبتاً كان الأول أو نفيًا ،
 فإذا قلت : جاءني زيد بل عمرو فقد أضربت عن نسبة المجيء إلى
 زيد وأثبتته لعمرو ، فهو اذن من باب الغلط فيكون عمرو غير
 جاء كذلك قلت : ما جاءني عمرو ، ويجوز أن يكون مثبتاً لعمرو
 المنجى فلا يكون غلطاً .

ومن اصناف الحروف حروف النفي

قال صاحب الكتاب : وهي ما ولا ولم ولما ولن وإن .

قول الشيخ : فما نفي الحال كقولك : ما زيد منطلقاً أو
 منطلقاً على اللغتين ، والدليل على أنها للحال أن المفهوم من قولك :
 ما زيد قائماً نفي القياس في الزمن الذي أخبرت فإن زعم زاعم
 أن ذلك من قبيل الاخبار عن الشيء كما في قولك : زيد قائم ،
 فليس بمستقيم لأنه لو كان كذلك لكانت لمجرد النفي ، ولو
 كتبت لمجرد النفي لجاز إن تكرمني ما أكرمك ، وأريد أن
 ما تقوم كما جاز ذلك في (لا) ، في مثل قولك : إن تكرمني

(١) (لثبوت) : في و ، ر .

لَا أَكْرِمَكَ ، لَمَّا كَانَتْ مَا لِلْحَالِ كَرَهُو أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْهَا جِرْفَ
الاستقبال كما امتنع في الاثباتِ إِنْ تَكْرَمَنِي قَدْ أَكْرَمْتَكَ وَلَا بَعْدَ
فِي اسْتِعْمَالِهَا لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ قِيَامِ اقْرَأْنِ ، قُلَ اللهُ تَعَالَى
حِكَايَةً عَنِ الْكُفَرِ : { وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَسْرِنِينَ }^(١) ، { وَمَا نَجْنُ
بِمُبِيعُونَ }^(٢) ، وَفِي الْمَاضِي حِكَايَةً قَوْلِهِمْ : { مَا جَاءَنَا مِنْ
بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ }^(٣) ، فَتَهَّ وَرَدَ التَّعْلِيلُ عَلَى مَعْنَى كَرَاهَةِ أَنْ
يَقُولُوا : عِنْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ مَا جَاءَنَا فِي الدُّنْيَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ،
وَهَذَا لِلْمَاضِي الْمَحْقُوقِ ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ أُورِدَ قَوْلُ سَيُوبِيهِ
مَقْرُورًا لِمَعْنَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَهَا فِي النَّفْيِ جَوَابًا لِقَدْ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَلَا
رَيْبَ أَنَّ قَدْ لِلتَّقْرِيبِ مِنَ الْحَالِ فَلِذَلِكَ جَعَلَ جَوَابًا لَهَا فِي النَّفْيِ ثُمَّ
جَعَلَ سَيُوبِيهِ فِيهَا مَعْنَى التَّكْيِيدِ ، لِأَنَّهَا جَرَّتْ مَوْضِعَ قَدْ فِي النَّفْيِ
فَكَمَا أَنَّ (قَدْ) فِيهَا مَعْنَى التَّكْيِيدِ فَكَذَلِكَ مَا جَعَلَ جَوَابًا لَهَا^(٤) .

فصل قوله : وَلَا لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي قَوْلِكَ : لَا يَفْعَلُ .

قَوْلَ الشَّيْخِ : فَمَوْضِعُ (لَا) النَّفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا قَالَتْ لَا يَقُومُ زَيْدٌ
فَمَعْنَاهُ نَفْيُ الْقَامِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا فِي (لَنْ) وَإِنْ كَانَتْ (لَنْ)^(٥)
أَكْدَتْ نَهْيًا ثُمَّ قَرَّرَهُ بِقَوْلِ سَيُوبِيهِ « نَفْيًا لِقَوْلِ الْمُؤَنِّ هُوَ يَفْعَلُ وَلَمْ
يَقْعِ الْفَعْلُ »^(٦) ، وَإِذَا لَمْ يَقْعِ فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ .

-
- (١) سورة الدخان الآية : ٣٥ .
(٢) سورة الانعام الآية : ٢٩ .
(٣) سورة المائدة الآية : ١٩ .
(٤) انظر الكتاب ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ .
(٥) في ب : (إِنْ) .
(٦) الكتاب ٢/٣٠٦ .

قوله: «وتنفي بها نفيًا عامًا في قولك: لا رجل في الدار» .

قال الشيخ: «مستقيم»، وأما قوله: «وغير عام في قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة»، فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند أصحاب العموم أنه مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار، وإن كان لا رجل في الدار أقوى في الدلالة عليه إمامًا لكونه نفيًا، أو لكونه أقوى ظهوراً، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تعم فلم يصح قوله: «وغير عام في قولك: لا رجل في الدار»، ولا امرأة لما تبين أنه عام، والظاهر منه التخصيف. وتنفي به نفيًا عامًا في قولك: لا رجل في الدار، ولا رجل في الدار ولا امرأة وغير عام في قولك: «لا زيد في الدار ولا عمرو»، فنقل مخلصًا قوله: «ولنفي الأمر، غير مستقيم في ظاهره؛ لأنه إن أراد الأمر الذي هو ضد النفي (فليس صيغة النهي موضعاً لنفيه، ألا ترى أنك إذا قلت: لا تزن) فليس المقصود نفي الأمر بالزنا، لأنه لو كان كذلك فزنا المنهي لم يعص، لأنه لم يحتمل سوى نفي [١٣٢ و] الأمر به، ونفي الأمر به لا يجعله محرماً كما في جميع المباحث، وإن أراد به الأمر الذي هو واحد الأمور لم يكن مستقيماً لأن ما تقدم قبله لنفي الأمر أيضاً، ألا ترى أن قولك: لا رجل ولا زيد نفي لأمر، وكسل موضع يقع فيه كذلك فلم يكن تخصيص النهي بذلك على هذا التفسير معنى، والظاهر أنه لم يقصد إلا الوجه الأول وأراد أن لا يخرج لا عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج إلى أن يبين مع ذلك أنها لطلب الترك ولعلها استغنى عنه بقوله: «ويسمى النهي»، ولو قال: وهو النهي كان أقرب إلى المقصود قوله:

(١) ما بين القوسين: ساقطة من ر.

« والدعاء في قولهم لا رعاءُ الله » ، فالظاهر أنه عطف قوله والدعاء على الأمر كأنه قال : ولنفي الدعاء وذلك ينهم من غرضه في أن مقصوده جعلها للنفي في كل موضع ، وإذا جعلت التامية كذلك فهي هنا أقرب ، والكلام عليه كما كلام عليه في النهي (١) فإن حيل قوله : « والدعاء معطوفاً ، على قوله : « ولنفي ، كان معناه وللدعاء أي ويكون للدعاء كان مستقيماً ولا يرد عليه ما تقدم إلا أن الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم .

(فصل) قوله : ولمّا ولما لقب معنى المضارع إلى الماضي

وفيه .

قول الشيخ : لمّ ولمّا تدخل على المضارع فيقلب معناه إلى الماضي ، ألا ترى أنك إذا قلت : لمّ يتم ولمّا يقعد فمعناه نفسي الماضي حتى كأنك قلت : ما قام وما قعد فيقوم ويقعد وغيرهما في مثل ذلك ألتاء مضارعة بلا خلاف ومعناها الماضي بقرينة دخلت عليهما وهي لمّ ولمّا ، فهذا لا يخالف أحد فيه ، وقد عسر بعضهم عن ذلك بأن قول : لمّ ولمّا قلب لفظ الماضي إلى المضارع ، [وهؤلاء وإن لم يكن بينهم وبين الآخرين خلاف في المعنى إلا أن العبارة ليست بجيدة ، لأن قولهم : قلب لفظ الماضي إلى المضارع] (٢) مما يوهم صحة دخول لمّ على الماضي وليس كذلك . وأيضاً فإنه يوهم أن المضارع على معناه لأنه لم يقل إلا أنه قلب ذلك المنطوق إلى لفظ المضارع ، ولم يعرض أن معنى (٣)

(١) في و ، رس : (النفي) .

(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .

(٣) في ل : (لفظ) .

المضي مرادٌ وكانَ الاولُ أولىَ لذلكَ ويُسَمَّى من الفرقِ ما ذكره
وليسَ في بقيةِ الفصلِ إشكالٌ .

(فصل) قوله : وَلَنْ لَتَأْكِيدَ مَا تَعْبِيهِ (لا) مِنْ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ .

قالَ النجاشيُّ : ومثلهُ بالمالينِ لما في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾^(١) ، من اقترنَ اتى تدلُّ على قصدِ المبالغةِ في النفيِ فذلكَ عبْرَ ما يدلُّ على توكيدِ النفيِ . وقالَ الخليلُ : أصلها لا أن^(٢) ، وقولُ افراءُ : أصلها لا قَلِبْتَ أَلْفَهَا نوناً^(٣) وكلاهُما قولينِ غيرِ جيدٍ ، أمّا قولُ الخليلِ نغيرُ مستقيمٌ ، لأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُقْرَأَ لا أنْ تَوَمَّ ويجوزُ لَنْ يَقومَ ولو كانَ أصلاً لكانَ اظْهَرُ جوازهُ ، فإنْ زعمَ أنَّها غيَّرتُ لفظاً ومعنىً فليسَ بمستقيمٍ لما يلزمُ من مخالفةِ القياسِ من غيرِ حاجةٍ ، ومخالفةُ القياسِ فيها من أوجهٍ : منها أنْ قِيلَ الهمزةُ أنْ لا تُحذفُ . ومنها أنْ قِيلَ ما بعدَ (أنْ) لا يُقدِّمُ عليها ، وههنا يجوزُ أنْ تقولَ : زيداً لَنْ أَضْرِبَ ، فلو كانتَ (لا أنْ) لم يجزُ . وأمّا قولُ الفراءِ فيردُّ عليه ما وردَ على الخليلِ في مخالفةِ القياسِ من أنْ أصلَ الحروفِ ألاَّ يبدلُ فيها ومن أنْ تقديمُ الماحولِ على (لا) غيرُ سائغٍ ، لا تقولُ : عمراً لا يضربُ زيدٌ فثبتَ أنْ القولَ ما قاله سيبويه ، وهو الصحيح^(٤) .

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ .

(٢) انظر الكتاب ٤٠٧/١ .

(٣) انظر ابن يعيش ١١٢/٨ .

(٤) قوله سيبويه هو : ليس في (لَنْ) زيادةٌ ولكنها بمنزلةِ شيءٍ

على حرفين فهي بمنزلةِ لم في حروفِ الجزمِ . الكتاب ٤٠٧/١ .

(فصل) قوله: 'وإنْ بِنزلةٍ ما في نفي الحالِ و'

قال الشيخ: 'يُضَي في معناها وقد تقدّم ، وتدخلُ على الجملةِ كما تدخلُ ، ومثَلُ بالجملةِ الفعليةِ الماضيةِ والمضارعةِ والاسميةِ ، واختلفَ في العملِ وأكثرُ الناسِ لا يجيزونهُ وأجازهُ المبردُ حملاً لها على اختها ما ، (١) وهو مجردُ قياسٍ ، واللغةُ لا تثبتُ قياساً . والدليلُ على أن اللغةَ لا تثبتُ قياساً إلا بطريقٍ على أن البيتَ والبحرَ لا تُسمِّي ضرورةً وإنْ كان مستقراً فيهما ولو كان (٢) بالقياسِ لسمِّي ذلك كله قارورةً (٣) ، وليس رفعُ الفاعلِ في مثلِ قَمَ زيدٌ وإنْ لم يُسمعْ من العربِ غيرَ هذا اللفظِ بقياسٍ ، بل داخلٌ بطريقٍ عامٍ عنهم وهو علمنا من استقراءِ كلامهم بأن كلَّ من نسبَ إليه الفعلُ فهو مرفوعٌ فدخلَ قَمَ زيدٌ ونظائرُهُ في هذا العمومِ ، ووزانهُ أن يقولَ الشيخُ : كلُّ سُكْرٍ حرامٌ ، فإذا حرّمنا المزورَ (٤) لم تحرّمهُ بالقياسِ وإنما حرّمناه بطريقِ العمومِ ، وإن لم يكنْ للمزورِ بخصوصيتهِ ذكرٌ كما في قوله : قَمَ زيدٌ . فإنْ زعمَ المبردُ أنه من بابِ رفعِ الفاعلِ فليس بمستقيمٍ فإنه لا يلزمُ من العلمِ بأعمالهم (ما) العلمُ بأعمالهم (إن) ، وأيضاً فإنْ إعمالُ (ما) على خلافِ القياسِ [١٣٢ ظ] شدَّ الذين يعمنونها ، وما خرجَ عن القياسِ لا يقاسُ عليه .

- (١) قال المبرد : وتكون (أن) بمعنى (ما) ، تقول : إن زيدٌ منطلق ، أي ما زيد منطلق . المقتضب ٢ / ٣٦١ .
 (٢) في ل : (ولو ثبتت اللغة بالقياس) .
 (٣) الدليل والمثال لأبي البركات ابن الانباري ، ذكره ابن الحاجب ولم يشر إلى المصدر ولا إلى صاحب المصدر . انظر لمع الأدلة ص ٩٩ ، ١٠٠ .
 (٤) المزور : ضرب من الأشربة ، قال ابن عمر (رضى الله عنه) : هو من النرة . (مختار الصحاح لعبدالقادر الرازي المطبوعة الاميرية القاهرة ١٩٢٢) . مادة (مزور) ص ٦٢٣ .

ومن اصناف الحروف حروف التشبيه

قال صاحب الكتاب : وهي (ها) و (ألا) و (أما) .

قال الشيخ : تدخل على الجمل كلها تشبيه المخاطب على ما يُذكر بعدها خفية أن ينوته لفظه شيء منها إلا أن (ها) اختصت بدخولها أيضاً تشبيهاً على المقدرات من أسماء الإشارة والضمائر على ما مثله فيه فاذن لا تدخل (ألا وأما) إلا أول الكلام على الجمل وأما (ها) فتدخل كما يدخلان ، وتدخل على الضمائر وأسماء الإشارة أيضاً وإن لم تكن أول الكلام .

ومن اصناف الحروف حروف النداء

قال الشيخ : وعددها وسان (وا) من حروف النداء لأنه جمل المندوب منادى وليس بمنادى في التحقيق لأن المنادى هو المطاوب إقبانه والمندوب ليس كذلك وذلك لم يدخل (وا) إلا في الندبة خاصة ، ولو قلت : وا زيد وأنت تقصد النداء لم يجز ، وأما (يا) فمشتركة في المادى والمندوب جميعاً ، وأما بقيةها فمختصة بالمنادى فاذن هذه الحروف على ثلاثة أقسام : قسم للمنادى ، وقسم للمندوب ، وقسم مشترك بينهما ، وقسمها أيضاً على ثلاثة أقسام للتريب وللبعد والتوسط ، فوجب إخراج « وا » من هذه القسمة ولذلك جعلها قسماً برأسه ، فقال ووا للندبة خاصة ، وأورد قولهم : يا الله إغترافاً على قولهم : إن (يا) للبعد ، فأجاب عنه بأن البعد بالنسبة إلى الله تعالى إنما هو بالنسبة إلى البعد من احسانه واستجابة دعائه ، وإذا استقصر الإنسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فمح استعمال حرف البعد لذلك .

ومن اصنافِ الجروفِ جروفِ التصديقِ والايجابِ

قوله : وهي نعمٌ وبلى الى آخره .

قول الشيخ : سُمِّيَتْ حروفُ تصديقٍ ؛ لأنَّكَ تصدقُ بها ما يقوله المتكلمُ ، وذلك في غير (بلى) واضح ، وقد يكون (بلى) تصديقاً في مثل قول القائل : ألم أحسن إليك ؟ فقول : بلى ، فهذا تصديقٌ لتوله ؛ لأنَّ معنى قوله : ألم أحسن إليك ؟ إنني أحسنتُ إليك ، ولكنَّهُ لو قال : أحسنتُ إليك فقال : بلى لم يجز ، لأنَّ شرطها أن يكون انفي في كلام من توجيه لثبت بها ما دخل عليه انفي في كلام المجاب على ما سألتني . فأما (نعم) فتصدقُ بها ما يقوله المتكلمُ ، فإن كان استفهاماً أثبت بها ما بعد الاستفهام من إثبات أو نفي ، فإذا قال القائل : أقم زيد ؟ فقلت : نعم فقد أثبت القيام ، وإذا قال : ألم يقم زيد ؟ فقلت : نعم قد نثبت القيام لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب ، وبعد الاستفهام ههنا انفي فيكون إثباتاً للنفي المذكور . وأما (بلى) فلا تستعمل إلا بعد النفي لاثبات النفي ، فإذا قال القائل : ألم يقم زيد ؟ فقلت : بلى فمعناه قام كقوله تعالى : { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ } قالوا بلى ^(١) ، وكذلك قال المفسرون لو قالوا : نعم لكان كفرأ لما ذكرناه ، وأما قوله تعالى بعد قوله : { لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي } ^(٢) فلأنَّ معنى لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ، ما هداني فجاء ببلى لاثبات النفي في المنى وذلك حقيقته بقوله ^(٣) : { قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي } ^(٤) ، وهي

-
- (١) سورة الاعراف الآية : ١٧٢
 (٢) سورة الزمر الآية : ٥٧
 (٣) (بقوله) : ساقطة من ت
 (٤) سورة الزمر الآية : ٥٩

مِنْ أَعْظَمِ الْهَدَايَاتِ فَصَحَّ أَنْ تَرِدَ بَلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَى
النَّفْيِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَأْتِ بَلَى (١) . « وَأَجَلَ لَا يُصَدَّقُ بِهَا إِلَّا
فِي الْخَبْرِ خَاصَةً » ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ
يَجْرُزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ أَيْضًا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ . « وَإِنْ
كَذَلِكَ » ، يَعْنِي يُجَابُ بِهَا فِي الْخَبْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ اسْتَعْمَلَ أَنْ فِي
ذَلِكَ قَلِيلٌ وَأَنَّ الْبَيْتَ (٢) :

٢٤٢- « وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ »

يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ إِنْ (٣) هِيَ النَّاصِبَةُ مَحذُوفَةٌ الْخَبْرِ ، أَي أَنَّهُ
كَذَلِكَ . « وَجَيْرٌ » نَحْوَهَا أَي نَحْوِ أَجَلَ أَوْ نَحْوِ إِنْ ، وَالْكَسْرُ
أَكْثَرُ فِيهَا ، وَقَدْ تَسْتَمَلُّ بِمَعْنَى حَتَّى وَإِذَا جَاءَتْ كَذَلِكَ فَعَلَةٌ بِذَنْهَا
إِمَّا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى حَقٌّ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي تَفْسِيرِ
هَيْهَاتَ لِذَلِكَ بُعْدًا لَهُ وَكثيرًا مَا تُفَسَّرُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ بِالْمَعَادِرِ ،
وَأَمَّا لِأَنَّهُ « وَافِقٌ لِجَيْرِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ فِي لَفْظِهِ وَأَصْلٌ مِنْهُ فِي

(١) فِي ل : زِيَادَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النَّسْخِ وَهِيَ : (قَالَ الْجَوْهَرِيُّ بَلَى
تُوجِبُ بِهَا مَا يُقَالُ لَكَ لِأَنَّهَا تَتْرَكَ لِلنَّفْيِ ، وَأَجَلَ لَا يُصَدَّقُ بِهَا إِلَّا
فِي الْخَبْرِ خَاصَةً ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْكَثِيرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ
الْجَوْهَرِيُّ يُجَابُ بِهَا ، يُقَالُ أَنْتَ سَتُخْرَجُ فَتَقُولُ : أَجَلَ إِلَّا أَنْ
نَعْمَ أَحْسَنَ مِنْهَا فِي الْأَسْتِخْبَارِ وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا فِي الْخَبْرِ وَإِنْ كَذَلِكَ
يُجَابُ بِهَا فِي الْخَبْرِ) .

(٢) الْبَيْتُ نَسَبَهُ ابْنُ يَعِيشَ لِابْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ
ص ١٤٢ وَالْبَيْتُ بِتِمَامِهِ :
وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِيرَاتٌ فَقُلْتُ إِنَّهُ

قَالَ سَيِّبِيهِ : إِنَّهُ : بِمَعْنَى نَعْمَ ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : إِنَّهُ كَذَلِكَ
بِحَذْفِ الْخَبْرِ ، الْكِتَابُ ١/٤٧٤ ، ابْنُ يَعِيشَ ٨/٢٥ ، الْمَغْنِي
٣٨/١ .

(٣) (إِنْ) : سَائِقَةٌ فِي و ، ت ، ش ، س .

الجرية التحقيق والاثبات كما قلناه في على إذا كانت اسماً ومعنى البيت في قوله (١) :

٢٤٣- وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كُنْتَ أَبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

[١٣٣ و] والفرديوس الظاهر أنه أراد به مكاناً معروفاً ولذلك أجاب بقوله : « أَجَلٌ جَيْرٌ » الى آخره ، ووقع في المفصل « أَنْ » كذت بالفتح وفي غيره « إِنْ » بالكسر وكل معنى ، فالفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لأجل اباحة حيزاته وما تهدم منه ، والكسر على معنى أن ذلك قد تحقق إن كانت قد حملت الاباحة لدعائره ، فظهر أن الفتح في المعنى المراد أقوى من الكسر . « وَأَيُّ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْقَسَمِ » يعني بعدها ولم يستعمل (٢) ذلك إلا مع غير الفعل فلا يُقَالُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَإِنَّمَا (٣) يُقَالُ أَيُّ لِلَّهِ وَأَيُّ لِعَمْرِي ، وذلك راجع الى الاستبراء في كونه لم يستعمل إلا كذلك وإلا فهي وغيرها في تخصيصهم في ذلك سواء « وفي أي والله ثلاثة أوجه » أحدها أن تفتح الباء لانتفاء الساكنين على خلاف القياس في مثل ذلك ، لأن قياس الساكنين إذا كان الأول حرق مد ولين أن يُحذف الأول كما جاء الوجه الثالث ، ولكنهم كرهوا ههنا ثلثاً

(١) البيت لمخرس بن ربيعي الاسدي من قصيد له في الاصمعيات أوردها ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل كما ذكر البغدادي ، الفرديوس اسم مكان قرب اليمامة ودعائره : جمع الدعثور وهو الحوض المثلم ، أَبِيحَتْ : انتهيكت ، ابن يعيش ١٢٤/٨ ، المغني ١٢٠/١ ، لسان العرب مادة (دعر) ٢٨٧/٤ ، الخزانة ٢٣٥/٤ .

(٢) كذا في ل ، وفي بقية النسخ (يُسْمَعُ) .

(٣) في ل : (ولكن) ، وما اثبتناه احسن .

يجي . لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته فلا يعرف
 معناه ، ففتحوا ليظهر أمرها بالفتح . والثاني أن يجمع بينهما وبين
 الساكن الذي بعدها ، وهو على خلاف القياس أيضاً ولكنه شبهه
 بمثل قولهم : ضالين وجان ؛ لأن الثاني مشدد تشبيهاً للمنفصل
 بالمتصل كراهة إداؤه لما ذكرناه ، والوجه الثالث وهو اجاري على
 القياس ، وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله .

ومن اصناف الحروف الحروف الاستثناء

قال صاحب الكتاب : وهي الإلّ وحاشا وعدا وخلا في بعض
 اللغات .

قال الشيخ : قوله : « في بعض اللغات » راجع إلى عدا وخلا
 في الظاهر لأن جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات ولا ينبغي
 أن تكون حاشا معهما في ذلك ؛ لأن كونها حرفاً هو اللفظة المعروفة ،
 فهي على العكس من عدا وخلا فلا ينبغي أن تشرك معهما في قوله :
 « في بعض اللغات » فيوهم التسوية وهو خلاف ما عليه أمرهما .

ومن اصناف الحروف حرفا الخطاب

قال صاحب الكتاب : وهما الكف والتاء اللاحقتان علامة
 للخطاب إلى آخره .

قال الشيخ : والفرق بينهما وبين أسماء الخطاب أن تلك
 موضوعة لمن تناطبه كما وضعت الأسماء كلها سنده أو مسنداً إليها
 كتولك : ضربت فهذا قال نسيب إليه الفعل كما تقول : ضرب
 يزيد ، وإن كانت فيه دلالة على الخطاب ، لأن وضعه على أنه

اسم للمخاطب وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند إليه [للخطب] (١) فوزانها وزانان متوین ویاہ النسب إلا أنها انقسمت قسمین : قسم یتین ینہ الخطاب بالجملة كقولك : رأيتكم وشبهه ، (وقسم یتین ینہ الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين ، قسم (٢) یتین ینہ صاحب الاسم لابهامه كقولك : إيتك وأنت ، (٣) وقسم یتین ینہ غیر صاحب الاسم الملحقه به لاستغنائه عن بيانها ، كقولك : ذلك وذلك وشبهه ، فأما كونها حرفاً في ذلك وبابه فمتفق عليه ، وأما كونها حرفاً في مثل إيتك فمختلف فيه . وقد تقدم في المضمرات ما يعني فيه عن الأعادة ، وأما كونها حرفاً في رأيتكم أعني الكاف والميم فلأنها لسو كنت الكاف اسماً لكانت مفعولاً لرأيت ، وكان يجب أن يقول : رأيتموكم لأن الخطاب لجماعة ، وإذا كان لجماعة وجب أن يكون بالتاء والميم كما لو قال : علمتوكم قائمين ، فلمآ جاء غير ذلك علم أنه على غير هذا الوجه . فإن قلت فهذا يلزمك أيضاً فإن التاء عندك للجماعة وهي اسم فينبغي أن يكون أريتوكم قلت : لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب ، اختصرت التاء وحدها للعلم بأنهم جماعة بقولك كم ، ألا ترى أن الميم لم يؤت بها مع التاء إلا لتجعلها للجماعة فالكاف والميم أجدر . فإن قلت : فأجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين ، قلت لا يستقيم لأمرين : منها جواز أريتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولاً لا يستقيم المعنى ، لأنه يصير المفعول الأول هو المخاطب ويصير مخبراً عنه بقولك ما صنع ، وليس فيه ضمير يرجع إليه ، والمعنى

(١) (للخطاب) : زيادة عن ل

(٢) في ل : (ضرب) ، ووه وهم

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر

على خلافه • ومنها لزوم 'تدل علمتكم' (١) قائمين في السر فيه أن كل واحد من الاء والميم والكاف مستقل في لاسمه فوجب أن يغطي لكل واحد منهما [١٣٣ ظ] ما ييسرته في وضعه لأنه اسم مستقل بخلاف رأيكم فإن الاء أتت الكاف ، والميم بيانا لها (٢) وعلامة للمخاطب فاستغنى عن الميم التي هي بيض مدلولات الكاف والميم فذلك استغنى عنها في رأيكم ولم يستغن عنها في من علمتموكم قائمين •

(فصل) قوله : وتلحقها الشبه والجمع إلى آخره •

قول الشيخ : يعني أن كـ الخطاب تلحقها الميم والالف التي تبدل على أنه معها للتنية والميم وحدتها لئلا معها على أنه للجمع والنون تدل على أنه للجمع المؤنث ، وتكسر تدل على أنه للمخاطب المؤنث فصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء ، وليس يعني أنها تنى وتجمع وذلك قول : ، كما تلحق الضمائر • ومثل بذلك في بقية الفصل •

(فصل) قوله : وتظير الكاف الاء والياء وتشتينها وجملها

إلى آخره •

قال الشيخ : قد تقدم الكلام فيما يلحق بأياً وأنه إن كان كافاً فللمخاطب وإن كان غيرها فللمتكلم والغائب ، والخلاف فيها يدل على ما هو الأصح فلا وجه لاعادته •

(١) في ل : (علمتموكم) •

(٢) (في وضعه لأنه اسم) : في و •

ومن أصناف الحروفِ الصلّةِ

قال صاحبُ الكتابِ : وهي إنَّ وأنَّ وماً ولا ومنَّ والبله
إلى آخره .

قال الشيخُ : يعني بحروفِ الصلّةِ حروفُ الزيادةِ ، وسُمّيتْ
حروفُ الصلّةِ ، لأنّها يتوصلُ بها إلى زنةٍ أو اعرابٍ لم يكنْ عندَ
حذفها ، فأما إنَّ فتزادُ بعدَ ما النافية قياساً كثيراً (وبعدَ ما المصدرية
قليلًا) (١) ، وبعدَ لَمَّا في قولك : لَمَّا إنَّ جاءَ زيدٌ أكرمهُ قليلًا
أيضاً ، وقولُ الفراءِ : إنَّهما حرفانِ تزايدا كترادفِ حرفي التوكيدِ
في قولك : إنَّ زيدا لقاتمٌ (٢) ليسَ بالجدِّ ، لأنَّه لم يعمدْ اجتماعَ
حرفينِ بمعنى واحدٍ ، وسئلُ إنَّ زيدا لقاتمٌ قد نزعَ بينهما لذلك ،
وأما أنَّ فتزادُ بعدَ سَلَمًا وقبلَ لو بعدَ القسمِ كثيراً وقُلَّتْ في مثلِ
قولهم : كأنَّ ظبيّةً ، وأما مثلُ قولك تسلي : { وأنَّ عسى أنَّ
يكونَ } (٣) ، { وأنَّ لو استقموا } (٤) ، { وأنَّ أقم } (٥) اخففوا
فيه فأجازَ بعضهم أنْ تكونَ زائدةٌ في الجميعِ وجعلها بمضهم مصدريةٌ
في قوله : « وأنَّ أقم » مخففةٌ من الثقلية في قوله : { وأنَّ عسى
أنَّ يكونَ } (٦) ، { وأنَّ لو استقموا } (٧) ، وأما (ما) فتزادُ
بعدَ إنَّ الشرطيةِ ومتى وأينَ وإذا وأي ، وكيفما عندَ البصريينَ ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ .

(٣) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .

(٤) سورة الجن الآية : ١٦ .

(٥) وأنَّ أقم وجهك للدينِ حنيفاً ولا تكنْ من المشركينِ

سورة يونس الآية : ١٠٥ .

(٦) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .

(٧) سورة الجن الآية : ١٦ .

ونست في إذ ما على القول بأنها اسم ، وحينما زائدة لافادتها
 ما لم يكن مستفاداً دونها وقد عدت زائدة في مثل إنما زيد
 منطلق ، والاولى أن لا يحكم بزائرتها لأنها بصفة ما لم يستفد عند
 حذفها من أوجه : منها كقها لأن عن العمل ، ومنها تهية وقبوع
 الجمل الفعلية [بعدها] (١) ، ومنها أنها تفيد الحيز ، فإذا قلت :
 إنما زيد قائم فمناه ما زيد إلا قائم وليس ذلك معنى إن زيدا
 قائم ويظهر لك ذلك بقولهم : إنما ضرب زيد ، ألا ترى أنك لو
 قدرت ضرباً غير ذلك خلفاً كما لو قلت : ما ضرب إلا زيد ،
 ثبت أنها غير زائدة ، وتزاد بن عدير ومضاهها وبين الفعل
 ومضاهها ، وتزاد التأكيد المنكرة في شياعها كقولك : جئت لأزماً ،
 ومتمم من يجعلها في مثل ذلك صفة ، وتزاد بعد بعض حروري
 الجرح كقوله تعالى { فبما رحمة من الله } (٢) ، وليست في
 مثل حينما وإذ ما زائدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل
 ألا ترى أنك لو قلت : حيث تكن أكن لم يجر ، ولو قلت :
 حينما تكن أكن لكن الجزم واجباً وأفادت الشرط ، وما ذلك إلا
 بدخول (ما) فدل على أنها غير زائدة ، ويدل (إذ) على
 البحر المذكور في حيث ، وهي زائدة في مثل لا سئماً زيد ولكنهم
 كثر استعمالهم لها معها حتى صارت كالأجيب ، وأمّا لا (٣) فتزاد
 بعد أن المصدرية مطلقاً كقوله تعالى : { لئلا يعلم } (٤) ،
 و { ما سئعك ألا تسجد } (٥) وشبهه ، ويد حرف العطف

(١) (بعدها) : زيادة عن ال

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٩

(٣) (لا) : ساقطة من ر

(٤) سورة الحديد الآية : ٢٩ ، قرأ ورش (لئلا) ببناء مفتوحة بين

(٥) اللامين والباقون بهمزة مفتوحة ، غيب المنغم في القراءات السبع

[٥] سورة الاعراف الآية : ٢٢

المقدم عليه النفي كقوله تعالى : { ولا تستوي الحسنة ولا السيئة } (١) ، وقوله تعالى : { ولا يظلمون } (٢) ، وقوله : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، في مثل هذا نظر فأنه يفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما نعماً ولو لم يأت بلا لجاز أن يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع وكنه خلاف الظاهر ، فلهذا كان القول بالزيادة أولى لبقاء الكلام بأمانها على حالة عند تدبرها ، وإن كنت دلالة عند مجيها أقوى وهو أن بال التأكيد وإن يأتها فيها معنى التوكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن أن تكون زائده ، لأن دلالة الكلام المؤكد أقوى من دلالة غير المؤكد ، ولذلك لو تعارض خبران أحدهما مؤكد والآخر غير مؤكد قدم المؤكد [١٣٤ و] ما لم يعارض التأكيد بوجه آخر مثله ولا يخرج ذلك عن أن يكون زائداً ، وقبل أقسم قليلاً ، وثبتت في مثل قوله تعالى { فلا أقسم بمواقع النجوم } (٣) وشبهه ، وثبتت في مثل قوله (٤) :

(١) سورة فصلت الآية : ٢٤ .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

(٣) سورة الواقعة الآية : ٧٥ . قرأ الكسائي (بوقع) باسكان الواو وبالقصر الى ترك الالف ، والباقون يفتح الواو والفاء بعدها . سراج القاري المبتلى ص ٣٦٣ . اتحاف فضلاء البشر ص ٤٠٩ .

(٤) البيت من ارجوزة للعجاج في ديوانه ٢٠/٧ وصدره :
(وَغَبْرًا قَتْمًا فَيَجَابُ الْغَبْرُ)

في بشر لا حور : أي بشر ناقص ، سرى الحروري وما شعر لانه سار في أمر لا يرجع عليه بخير . مجاز القرآن ٢٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، الخصائص ٤٧٧/٢ ، الصحاح ص ١٣٨ ، لسان العرب مادة (غبر) ٣٩/٥ ، الجهرة ١٤٦/٢ ، الخزانة ٩٥/٢ ، ابن يعيش ١٣٨/٨ .

٢٤٤- في بئرِ لاجورِ سرى وما شعر

وأما « من » ، فزاد في غير الواجب قياساً كقولك : ما جاءني من أحد لأفودة تأكيد التعميم فيما يدخل عليه ، ولذلك جاز ما جاءني من أحد وما من رجل عدي ، ولم يجز ما من زيد ولا ما زيد من قثم لتعذر معنى العموم فيهما ، لأن التعميم قد يكون في كلام يُقصد به الحكم على جملة الجنس مما يتعلق به ، كقولك : ما من رجل علم وما جاءني من رجل لأن المقصد ههنا نفي العلم والمجيء عن جملة الجنس وقد يكون في كلام يُقصد به واحد غير مختص من جملة الجنس أيضاً وذلك في مثل عمل جاءك من رجل ، ألا ترى أنه لم يرد الاستفهام عن مجيء جميع الرجال ، وإنما استفهم عن مجيء واحد منهم أي ورجل كان ففترق العمومان فيهما ، وقد أجاز الأختنن والكرفون زيادتها في الواجب ^(١) ، وقد تقدم الكلام عليهم في ذلك . وأما الباء فزاد في النفي ^(٢) في الخبر في مثل ما زيد بقائم قياساً وتزاد في غيره سماعاً كقولك : بحبك زيد وحسبك يزيد ، وقوله تعالى : { وكفى بالله شهيداً } ^(٣) ، والتي يده وقد تقدم ذلك .

ومن أصناف الحروف حرفاً التفسير

قوله : وهما أي وأن .

قال النسخ : إلا أن أي أعم من أختها أو قوتها في كل موضع ولا تقع أن إلا بعد فعل فيه معنى القول كقوله تعالى : { وذا ينناه }

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، ابن يعيش ١٢٨/٨ .

(٢) (في النفي) : ساقطة من ر .

(٣) سورة النساء الآية : ٧٩ .

أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ} (١) ، وَهَلْ يَقَعُ بِمَدِّ لَفْظِ الْقَوْلِ نَفْسَهُ ؟ كَقَوْلِكَ نَزَلَ
 قَالَ زَيْدٌ أَنْ أَقْبَلَ كَذَا فَيَنْظُرُ وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ أَعْبَدُوا
 اللَّهُ رَبِّي وَرَبِّكُمْ} (٢) عَلَى ذَلِكَ ، وَقِيَاهُ فَمَثَلُ بِلَفْظِ الْقَوْلِ ،
 وَمِنْهُمْ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ لَكِنَّهَا عِنْدَهُ لَا تَكُونُ بِمَدِّ لَفْظِ الْقَوْلِ .

ومن اصناف الحروف الحرفان المصدريان

قوله : وهما ما وأن .

قول الشيخ : ويسقط أن وهي بين الحروف المصدرية إذ لا
 فرق بين قولك في تقدير المصدر : أعجبتني أن تقوم ، وأعجبتني
 أنك قائم وإن استفيد بأن الاستقبال فلا يضر فيما نحن فيه لصحة
 تقدير المصدر فيهما جميعاً ، والظاهر أنه أستطاع لتقسم ذكرها في
 غير موضع ، وتختص أن ، بأن صلها لا تكون إلا جملة اسمية ،
 واختارها* لا تكون صلتهما إلا جملة فامة ، تقول : أعجبتني أن زيدا
 قائم ، وأعجبتني أن تقوم ، وأعجبتني ما قست ، وتقدر أن وما
 مصدر^(٣) باعتبار أفانها ، وتقدر أن مصدرًا باعتبار فعل خبرها
 فإن لم يكن له فعل "تقدر" بالكون كقولك : أعجبتني أن زيدا
 أخوك ، فإن لم يكن لفعل ما وأن مصدر "تقدر" بمعنى ، كقوله
 تعالى : { وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ } (٤) ، فيقدر بالتوقع ، أي وفي
 توقع قرب أجلهم ، وشرط (ما) إذا كانت مصدرية أن لا يعود

(١) سورة الصافات الآية : ١٠٤ .

(٢) سورة المائدة الآية : ١١٧ ، قرأ بكسر تون (أن اعدوا)

أبو عمرو وعاصم ويعقوب ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٤ .

(٣) في ل : (مصدرية) ، وفي ب ، س : (مصدرين)

(٤) سورة الأعراف الآية : ١٨٥ .

* اختارها هما : (أن) ، و (ما) .

عليها ضميراً وإلا رجعت موصولة أو موصوفة ، لأنها مهنا حرى
 والخروف لا تضمير ، وأما أن وأن فلا يقمان إلا بحرفين فلا
 يحوي فيهما ليس ، فإذا قلت : أعجبي ما صنعت فلا يخلو إنما أن
 تقدّر ضميراً يعود على ما وأما أن تقدّر المفعول غير ذلك ،
 فإن قدرت الأول كانت موصولة وإلا فهي مصدرية فعلى الأول
 المعنى يكون الذي أعجبت ما تعلقت به الصناعة كباب أو حصيد أو
 ما أشبه ذلك ، وعلى الثاني يكون ما أعجبت نفس الصناعة لا المصنوع
 من حركاته المخصوصة بتلك الصناعة ، لأن التقدير في الأول
 أعجبي المصنوع وفي الثاني أعجبي الصناعة ، وهذا إنما يجيء مثله
 في الأفعال المتعدية المخدوفة قولها وغير المتعدية إذا احتمل أن
 يكون الفاعل له ولنيره كقولك : أعجبي ما سار بعد تقدم ذكر
 ما يصلح أن يكون سائراً فيمكن تقدير الضمير لما فيكون موصولاً
 ويمكن تقديره لما تقدم فيكون مصدراً ، فيكون التقدير في الأول
 أعجبي السائر ، وفي الثاني أعجبي السير ، فأما غير ما ذكر فيعين
 لأحدهما كقولك : أعجبي ما قمت وما قدمت فهذا تعين للمصدر
 إذ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأول ليكون موصولاً ولذلك
 تعين قوله تعالى : { وَضَعَتْ [١٣٤ ط] عَلَيْكُمْ الْأَرْضَ بِمَا
 رَحَبَتْ } (١) ، المصدر (٢) ، وكذلك تعين قوله تعالى :
 { وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا } (٣) لأن تكون مصدرية ، لأن الفعل
 ذكر دفعوا راجعاً إلى غير ما وضمير الناعل إلى غيرها ولا يمكن
 تقدير ضمير آخر لها فتميّزت للمصدرية ، فأما من جعلها على

(١) سورة التوبة الآية : ٢٥ .

(٢) في ر : (ذلك لا يمكن تقديره ضمير راجع للأول ليكون موصولاً) .

(٣) سورة الشمس الآية : ٥ .

الموصولةِ فذلكَ بتأويلِ جملِ (مَا) لمن يعقلُ فيكونُ إذن الضميرُ
راجعاً لها فتعينَ للموصولةِ وكذلكَ قوله (١) :-

٢٥٤- يَسُرُّ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ٣٥

البيتُ متعينٌ للمصدريةِ لكونِ الفعلِ غيرِ متندٍ وفاعلهُ مطهرٌ
فتعذرَ تقديرُ ضميرِ يعودُ إليه .

(فاعل) قوله : وبعضُ العربِ يرفعُ الفعلَ بعدَ أنْ تشبَّهَ
بِمَا .

قالَ الشيخُ : وهذا شاذٌّ ، وعليه ما رويَ شاذًّا (٢) في قوله
تعالى : { أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ } (٣) ، وكذلكَ ما أنشدهُ في قوله (٤) :

٢٤٦- أَنْ تَقْرَأَ [عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا] (٥)

(١) البيت لم يعرف قائله وتامه : (وَكَانَ ذَهَابَهُنْ لَهُ ذَهَابًا)
والشاهد فيه أن ، ما والفعل في موضع المصدر المرفوع على أنه
فاعلٌ ، أي يسر المرء ذهب الليالي ، المفصل ص ١٧٣ ، ابن
يعيش ١٤٣/٨ .

(٢) هي قراءة مجاهد (أَنْ يُتِمَّ) بالرفع ، الانصاف ٥٦٣/٢ .
سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٣) البيت ذكره ابن الانباري وابن يعيش ضمن ثلاثة أبيات
وكذلك ابن جنى ولم ينسبه أحد منهم ولا غيرهم ، ورواية ابن
جنى (تُعَلِّمًا) مكانَ تُشْعِرًا والشاهد رفعُ (تقرآن) بعد
(أَنْ) تشبيهاً لها بما . الانصاف ٥٦٣/٢ ، المفصل ص ١٧٣ ،
المنصف على التصريف ٢٧٨/١ ، ابن يعيش ١٤٣/٨ ، المغني
٣٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/١ ، الخزانة ٥٥٩/٣ ،
شرح الكافية للرضي ٢١٧/٢ ، العين ٣٨٠/٤ .
(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .

لا وجه له إلا ما ذُكِرَ ، فأباً تنسيه ما بأن في العمل فأبعد وعذبه
 حُمِلَ ما يُرَوَى | كما تكونوا يُسَوَى عَلَيْكُمْ (١) ، فجاء
 • تَكُونُوا ، محذوفاً نونه والوجه إنباته •

ومن أصنافِ العرفِ حروفِ التحضيضِ

قال صاحبُ الكتابِ : وهي لَوْ لا وَاوْ ما وهَلْ لا وألَا •

قال الشيخ : هذه الحروفُ ، معناها الأَسْرُ إذا وقعَ بعدها
 المتضارعُ ، والتوبيخُ إذا وقعَ بعدها الماضي ، فإذا قلتَ : هَلْ لا تضربُ
 زيداً وهَلْ لا تُسَلِّمُ فُتتَ حاضٍ على ما وقعَ بعدها طالبٌ له ، وإذا
 قلتَ : هَلْ لا ضربتَ زيداً فُتتَ مَرْبِيحٌ له على تركِ ذلك ولَمَّا كانَ
 معناه في وجهها ذلك افتقرتْ إلى وقوعِ الفعلِ بعدها كحرفِ
 الشرطِ ، لأنَّ التحضيضَ والتوبيخَ إِنَّمَا يكونانِ بالفعلِ كما أن
 الشرطَ كذلك ، فإنَّ وقوعَ بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ كانَ
 بضارٍ رافعٍ أو ناصبٍ كقولك : لمن يضربُ قوْماً هَلْ لا زيداً أي هَلْ لا
 تضربُ زيداً ، وتقولُ : هَلْ لا زيداً ضربته ويلزمُ النصبُ ، لأنَّ
 الفعلَ الذي تقدَّرُ إِنَّمَا يكونُ من جنسِ الدالِّ عليه ، فيكرهُ
 التثنيةُ هَلْ لا ضربتَ زيداً • فأباً قوله : « هَلْ لا خيراً من ذلك » لمن
 يفعلُ فعلاً غيرَ مرضٍ فيحتملُ أنْ يُقدَّرَ قولُ متعدي وفعلٍ غيرِ
 متعدي فلذلك جازَ الرفعُ والنصبُ ، فانهصبُ نلتى تقديرِ هَلْ لا فعلتَ ،
 الرفعُ على معنى هَلْ لا يكونُ أو هَلْ لا كانَ ، ووجبَ النصبُ في البيتِ
 الذي هو (٢) :

- (١) الحديث أورده ابن هشام في المغني ، قال والمعروف باتسبات
 النون في كما تكونون وقال الامير في حاشيته على المغني
 الاولى حذف النون تخفيفاً • المغني بعاشية الامير ٢٠١/٢ •
- (٢) البيت لجريير من قصيدة قالها رداً على الفرزدق والبيت بتمامه:
 تَعْلُدُونَ عَقْرَ النَّسَبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
 بَنِي ضَوْطَرَى لَوْ لا الكَمِّي انْتَقَمَا =

لأن القرينة المصححة للحذف تعدون فيجب أن تقدر (تعدون) فيكون التقدير هلاً تعدون ، فوجب النصب لذلك .

(فصل) قوله : وللولا ولو ما منى آخر وهو امتناع اشمي

لوجود غيره .

قال الشيخ : أي يسع جوابها لوجود مبتدأها ، فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم في لمبتدأ كرك : لولا زيد لكن كذا ولوما زيد لكن كذا ، وأيمت هذه التي لتحضيض لاختلاف معنى البابين ، ألا ترى أن تلك معناها تحضيض على الفعل الذي وقع بعدها فذلك الزم الفعل فيها وهذه معانها ارتبطت الجملتين على معنى أن الثانية استعاضت عنها الأولى بضمون الأولى .

ومن أعناف الحرف الحرف التقريب

قال الشيخ : قد يسمى تقريباً ويسمى حرف توكيد [ويسمى حرف توقع]^(١) ويسمى حرف تحقيق كذلك باعتبار معناه وهو يزيد ذلك . فمأ معنى التقريب فيه فهو أنك إذا قلت : قد قام زيد^(٢) دالاً على أن قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك : قام زيد فإنه ليس فيه هذه الدلالة^(٣) ثبت أنها

= النيب : الناقة المسنة ، الضوظر : الرجل الضخم اللثيم ، الكمي : الشجاع المتكفي بسلاحه ، الخصائص ٤٣٩/١ ، مجاز القرآن ٥٣/١ ، ابن يعيش ١٤٥/٨ ، المغني ٢٧٤/١ ، ابن عقيل ٣١٠/٢ ، شرح الكافية للرضي ٤٢٩/٢ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٨ الصاحبى ص ١٣٥ .

(١) (ويسمى حرف توقع) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : (فهو دال) ، وما ذكرناه أفضل .

(٣) في ر : (الثلاثة) ، وهو خطأ .

مستفادة من قد ومن ثم اشترطت في الماضي اذا وقع حالا لفظاً
أو تقديرأ كقولك : جاز زيد وقد صرب غلامه ، ولو قلت : جاء
زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لأن الماضي لا يصلح
أن يكون حالا لتضادهما في المعنى وقد تقدم ذلك ، ولذلك قال :
في ياتيه وتقرّب الماضي من الحال وقرره بقولهم : قد قامت الصلاة ،
وأما كونها للتوكيد فلما ذكره سيويوه من أنه جواب لقولك :
هل فعل ولما يفعل (١) ؟ وفيها معنى التوكيد ، فإذا كان جواب
المؤكد كان توكيداً ، وأما كونها بمعنى اتوقع فلما ذكره الخليل
من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر (٢) ، ومعنى ذلك أنك
إنما تجيز بذلك من ينتظر الاخبار به في ظنك ، أو علمك . ومنه
قولهم : قد قامت الصلاة (٣) ، ولذلك قول لا يدف فيه من معنى التوقع ،
وهذا كله اذا دخل على الماضي ، فأما اذا دخل على المضارع فهو
للتقليل على ما ذكره كقولهم : إن الكذوب قد يدق ، واللفظ
التمثيل قد استملت للتحقيق [١٣٥] و [كقوله تعالى : { رَبِّمَا
يُودُّ } (٤) ، وقوله : { قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ } (٥) ، وقد جعلها بعضهم
على بابها في التقليل بتأويل قد تقدم ذكره في رب .

(فعل) قوله : ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .

-
- (١) قال سيويوه : وأما قد فجواب لقوله لما يفعل فتقول له قد
يفعل الكتاب ٣٠٦/٢ .
- (٢) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ .
- (٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٠ .
- (٤) سورة الحجر الآية : ٢ .
- (٥) سورة النور الآية : ٦٣ .

قال الشيخ : أدرك استعمالهم لها مع كون الجملة مفترضة ،
 فإن الجملة التسمية قد تعرض بين الجزئين كقولك : قسم
 - والله - زيد ، وإذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن
 يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو اجواب فيقدرُ ، وحدوثاً ، أو
 يستغنى عنه ، ويجوز حذف الفعل بعدها اجراءً لها مجرى ما هو
 جوابها وهي لما ، فلياً جوزوا حذف الفعل في لما لِمَا تَدَمَّ حَمَلُوا
 ما هو جوابها عليها في جواز الحذف أيضاً وشرطه حصول قرينة
 دالة عليه وإلا فلا يجوز حذفه .

ومن اصناف الحرف الحرف الاستقبال

قوله المصحف : هي الحروف التي تخلص المضارع للاستقبال
 الذي هو أحد مدلوليه بعد أن كان شامعاً ، وهي ما ذكره ، وحرف
 الشرط أيضاً ، وإن كان الشرط^(١) مفيداً ذلك ، إلا أنه لم يذكره
 هنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره ، وذلك أنه قد في ذلك
 الفصل خلا أن إن تجمله للاستقبال وإن كان ماضياً ، وقول
 الخليل إن سيفعل جواب لن يفعل^(٢) ، كما أن ليفعلن جواب
 لا يفعل يريد أن سيفعل لا يجب بها التسم في الانيات ، كما أن
 لن لا يجب بها القسم في النفي وعكسهما ليفعلن ولا يفعل ، وفي
 سوف دلالة على زيادة تنبؤ ، كأنهم لما زادوا على السمين غيرها
 جعلوها أفسح منها ، وقالوا : سوفته فوضعوا فعلاً موافقاً لسوف في
 اللفظ والمعنى وإن كان حرفياً كما قالوا من أمين أمن ، وإن كان
 اسماً من أسنم الأفعال . وقوله : « وأن تدخل على المضارع والماضي
 فيكون معها بتأويل المصدر » ، وقد تقدم ذلك إلا أنها إذا دخلت

(١) الشرط (١) : كالمحافظة من

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٠٤ .

على الماضي لم تكن للاستقبال ، بل يكون الماضي على معناه في
 المعنى ، فلو قلت : يجيني أن قام غداً لم يجز بخلاف « إن » التي
 للشرط فإنها قلب الماضي الى معنى المستقبل . وقوله : « ون نم
 لم يكن بد » منها في خبر عسى . « قد تقدم ذكر ذلك ، ولما
 انحرف الشاعر في قوله (١) :

٢٤٨ - عَسَى طَيِّبٌ مِّنْ طَيِّبٍ . . .

جاء بالسین توفيراً لما يقتضيه عسى من معنى الاستقبال إلا أن وضع
 السین موضع « أن » ، شاذٌ وسيبه إبتاً لأن أن أكثر في الاستعمال
 فحُذِوه لكثرتها ، وإمّا لأنّه مُقدَّرٌ بالمصدر ، لأنّ معنى عسى
 زيد أن يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية
 فحُذِيت « أن » ، لذلك .

ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام

قال صاحب الكتاب : وهما الهمزة وهل .

قول الشيخ : وتدخلان على الجملين الفعلية والاسمية
 فيصير معناه السؤال عن مضمونها بما أن كان خبراً كتقولك :
 أزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟ ، وهل زيد قائم ؟ ، وهل قام زيد ؟
 إلا أن الهمزة أعم تصرفاً ، إمّا لأنها الاصل وهل محاولة تلها

(١) قائله قَسَامُ بن رواحة من شعراء الجاهلية والبيت بتمامه :

عَسَى طَيِّبٌ مِّنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ

سَتَنْطَفِي غَلَاتِ الْكَلْبِيِّ وَالْجَوَانِحِ

غلات : جمع غلة وهي حرارة العطش ، والكلبي : جمع كلبية ،
 يريد بذلك أن طي تقتص بعضها من بعض فتبرد حرارة الحقد
 والغيط ، ابن يعيش ٧/١١٨ ، ٨/١٤٩ ، المغني ١/١٥٣ ، شرح
 شواهد المغني ص ٤٤٥ .

كما يقول سيويه^(١)، وإمّا لأنّها أخصرُ منها في اللفظ فتعمرّ قوا فيها
 لسهولة اللفظ بها^(٢) أكثرُ من أختها فمن خصائصها أنّها تقع مع
 (أم) المتصلة ولا تقع معها هـ ، على ما تقدّم . وأمّا المتقطعة
 فيقعُ فيها جميعاً ، فإذا قلت : أزيدُ عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضعُ
 لا يقعُ فيه (هَلْ) ما لم يقدّم إلى المتقطعة ، ومنها أنّها تقع الاسمُ
 بعدها منصوباً بتقديرِ نائبٍ مرفوعاً بتقديرِ رافعٍ يفسره ما بعده .
 كقولك : أزيداً ضربت ؟ وأزيداً قام ؟ ولا تقول : هل ريداً
 ضربت ؟ ولا هل زيداً قام ؟ إلاّ على ضعف ، وهو قوله في فصل
 تقدّم ، ولمرفوع في قوهم : هل زيدٌ خرج ؟ فاعلٌ فعلٍ مضمراً
 يفسره الظاهرُ لم يقصدُ به إلاّ توجيه الوجه الضعيف لا على أن
 ذلك سأل في السعة ، وهذا مما يقوِّي قول سيويه في أن أصلها أن
 تكونَ بضمي قد ، فقتضت وقوع الفعل وكما يقال قد زيداً ضربت
 لا يُقال هل زيداً ضربت ؟ . ومنها أنّها تستعمل لا كماز اثبات
 ما يقع بعدها كقولك : أضرب زيداً ، وهو أخوك ؟ ، وقوله تعالى :
 { أتقولون على الله ما لا تعلمون }^(٣) ، ولا تقع (هَلْ) هنا
 الموقع ، وليس مثله قوله تعالى : { هل جزاء الإحسان إلاّ
 الإحسان }^(٤) ، من ذلك لأنّ ذلك إنكارٌ لاثبات ما وقع بعدها ،
 وهذا نفي له من أصله . ومنها أنّها تقع قبل الواوِ والفاءِ وثيم ،
 على ما مثله ، ولا تقع (هَلْ) ، وإذا اتسع هل زيداً ضربت ؟
 فامتاع هذا [١٣٥ ظ] أجدرُ على ما تقدّم .

(١) انظر الكتاب ٥١/٢ .

(٢) (بنا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س .

(٣) سورة الاعراف الآية : ٢٨ .

(٤) سورة الرحمن الآية : ٦٠ .

(فصل) قوله: وعند سيويه أن (هَلْ) بمعنى (قَدْ) أي

آخره .

قال الشيخ: فأصل قولك: هَلْ خرج زيد؟ أهل خرج زيد؟ إلا أنهم الزموا حذف الألف لكثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى (قَدْ) في مثل قوله تعالى: { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ }^(١) ، ودخول الهمزة عليها في مثل قوله: «أهل رأوتنا»^(٢) شاذ .

(فصل) قوله: وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل .

قال الشيخ: حذف الهمزة شاذ وإنما يقع للضرورة وسرعة أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، ولم يجوز تأخيرها فلم يجوز حذفها «وللاستفهام صدر الكلام» ، وقد تقدم .

(١) سورة الانسان الآية : ١ .

(٢) هذه قطعة من بيت لزيد الخيل وهو :

سائل فتوارس يرئوع يشدتنا

أهل رأوتنا بسفح القاع ذي الأكم

والشاهد فيه دخول الهمزة على (هَلْ) بما يدل على أن (هَلْ) بمعنى (قَدْ) وهو عند الشيخ شاذ ، ابن يعيش ١٥٣/٨ ، المغني ٣٥٢/٢ ، المقتضب ٢٩١/٣ ، مشاهد الانصاف ص ١٢٠ .

ومن أصناف الحرف حرفا الشرط

قوله : وهما إن ولو إلى آخره .

قال الشيخ : وهو كل حرف دخل على جملة من فمليتين فجعل الأولى سببا للثانية ولم يقع من الحروف كذلك إلا إن ولو وفي « إذ ما ، خلاف إلا أن » إن ، يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يرتبطان بها في الماضي على سبيل التقدير كقولك في : إن أكرمتي أكرمك ، فمعناه الاستقبال فيهما ، وفي « لو ، لو أكرمتي أكرمك » ، فمعناه الماضي على سبيل التقدير ، لأنهما إذا دلّت على ارتباط كان معدوماً ، وأما الثاني فلأنه إذا كان الأول معدوماً فالأول فيها مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الأول وظاهرها الدلالة على أن الثاني منتب فيلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب ، وظاهر كلام الجويني في قولهم : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، أنهم بذلك يعنون امتناع الجواب لامتناع الشرط لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهذا الممتنع هو الثاني بانفراق ، ويقولون في (لو) : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، وما ذكرناه أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن تكون ثم أسباب أخرى ، وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب ، فصح أن يقال إنما امتنع فيها الأول لامتناع الثاني ، لأن [امتناع]^(١) الثاني هو المسبب فدل انتفاؤه على انتفاء السبب ، ألا ترى إلى قوله تعالى : { لَئِنْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتْ }^(٢) ، فإنها سبقت الدلالة على انتفاء

(١) امتناع : زيادة من ل

(٢) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .

اتعمد في الآلهة بانتاع الفساد فويل انتباع الفساد على انتاع
 الآلهة ؛ لأن انتاع الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه هنا بمتاع
 الفساد ، لأن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين : أحدهما أنه
 خلاف ما ينههم من سبائ أمثال هذه الدلالة ، والآخر أنه لا يلزم
 من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن
 تمعد في الآلهة ، لأن المراد بالفساد هنا خروج هذا النظام الموجود
 في السماوات والأرض عن حاله التي هو جزءا منها في العادة وذلك
 جائز أن يفعله الله تعالى وإن اتفق تمدد الآلهة ، وإذا تحقق أن
 معناه في الظاهر على أن الثاني منتف فليزم منه نفي الأول ، ثبت
 أن معناها انتفاء الأول لانتهاء الثاني وقد يأتي على معنى أن الأول
 يرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم ، إلا أنه لا يكون
 الثاني متفيا وذلك في مثل قوله في الحديث : نعم العبد صهيب
 لو لم يخف الله لم يعصه (١) ، وقوله تعالى : { ولو أنما في
 الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة
 أبحر ما نفدت كلمات الله } (٢) ، ألا ترى أن الشرط هنا

(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما من أقوال الخليفة عمر (رضي الله عنه) ،
 وإنما حديثه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو نعيم في الحلية في
 سالم مولى أبي حذيفة : (أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف
 الله ما عصاه) ، وعلى هذا ليس فيه دلالة .
 ورواية الأشموني ، (نعم المرء) مكان العبد ، الأشموني ٣٦/٤ ،
 جمع الهوامع للسيوطي ٦٥/٢ ، حاشية الصبان على الأشموني
 ٣٦/٤ ، شرح الكافية للرضي ٤٣٢/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب
 ص ١٣١ .

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، اختلف في (البحر) فقرأ أبو عمرو
 ويعقوب بالنصب عطفاً على اسم أن وهو ما ويمده الخبر
 والباقون بالرفع عطفاً على محل أن ومعمولها . اتحاف فضلاء
 البشر ص ٣٥٠ .

نفي الخوف ، والمشروط نفي العصيان ، فسبب الكلام على أن بين
نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطاً على سبيل التقدير ، فلو قدر
نفي العصيان منفياً على ما تقدم فيما هو ظاهرها لوجب ثبوت
العصيان ، إذ نفي نفي الشيء اثبات له فيكون قد ثبت له العصيان
وهو تقيض المعنى الذي سبق له الحديث ، لأنه سبق للمدح
فكيف يمدحه بالعصيان ؟ وكذلك الآية سبقت على أن بين ثبوت
كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً وكون البحر مداداً وبين نفي
النقاد عن كلماته ارتباطاً ، فلو قدر نفي النقاد متفياً على ما ذكرناه
من ظاهر كلامهم في (لَو) لأدنى إلى أن يكون النقاد حاملاً إذ
نفي النفي إثبات ، فيلزم منه خلاف ما علم أن سبب الآية نفي
خلافه وخلاف المقول [١٣٦ و] ، ولكن مثل ذلك إنما يأتي عند
قيام انقراض الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج ،
وقد يكون معلوماً من نفس سياق الكلام الذي تضمنته (لَو) ،
فمثال الأول قوله : « نعم العبد صهيب » ؛ لأنه قد علم أن
العصيان عن مثله منتف ، فإذا قل : لَو لَمْ يَخْبِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ ،
علم بهذه القرينة أنه لم يرد نفي ما وقع جواباً ، وإثني كتوله
تعالى : { وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } الآية ، ألا ترى
أن ذكر أشجار الأرض وتعداد البحار على أنها أقلام ومداد مما
يفهم منه أن المراد نفي انقراض لاحتجوله فعلم من سياق الآية
نفي انقراض ، وبقي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير اثبتت ،
وكذلك إذا قلت لمن جاءك نأثيت عليه ولو لم تجتني لأثيت
عليك فمثل ذلك يعلم أنه لم يتخذ إلى نفي الثاني ، وإنما قصد
إلى الربط بين الأول والثاني على سبيل الإثبات تقديرًا وقد نقل
إن الانتفاء في الجمع مقدر ويكرن قولك : لمن أثيت عليه لمَّا
جاءك ولو لم تجتني لأثيت عليك ، إن التثاء المرتبط بنفسه

المجيب منتفٍ ، والثناء (١) الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي
 المجيب ، ولكن لما كانا جميعاً ثناء توهم أنه يُعذرُ تقديرُ انتفاءه ،
 وهذا وإن استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الايجاب فإنه يعسرُ
 فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي ، وسببه أنه هما الاكرامان
 خاصان فأمكن أن يُقدَّرَ ما أثبت غير ما انتفى ، فأما في النفي فيتفي
 كل ما ينتمله لعموم النفي ، فاذا قدَّرَ نفي النفي لزم الايجاب
 فيناقض المعنيان المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقاً ،
 والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب (لَوْ) ، فوجب أن يتمسك
 [في انفي] (٢) بما تقدم من القرينة ، وسببه أن دلالة لَوْ على
 انتفاء جوابها دلالة ظهور ، وما ذكرناه من اقتران مفيدة للسلم
 فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة .

(فصل) قوله : ولا يخلو الفعلان في باب (إن) من أن يكونا

مضارعين الى آخره .

قال الشيخ : اذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم ، وهذا
 واضح وكذلك في الاول ، فأما اذا كان الثاني مضارعاً فجزم فيه
 الجزم والرفع ، وأما الجزم فواضح وهو الكثير ، وأما الرفع
 فلأنه لما بطل عمل (إن) لنظراً في الشرط الذي هو أقرب اليها
 جعلت غير عانلة في الجواب الذي هو أبعد عنها ، ويشبه ذلك
 قولهم : والله إن أكرممتي لأكرمك ، وانتاع والله إن تكرمني
 لأكرمك ، كذلك إن زيدا ضربته ضربته ، وضعف إن زيدا
 تضربه أضربه ، لأنه لما ألغى الشرط باعتبار الجواب لفتاً كره

(١) في ر : (أو) .

(٢) (في النفي) : ساقطة في الأصل .

أن يعدل لفظاً في الشرط مع الغاء أمره اللفظي في الجواب فجاء بما لا يظهر فيه إعراب فوضّح موضع المضارع ليكون كأنه ملغى باعتبارهما جيباً ولما حذف فعل الشرط في قولك : إن زيداً ضربته ضربته كرهه أن يؤتى بالمفسر مجزوماً مع الفصل يشته وبين العامل لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي ليكون كأنه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفعل بينه وبين عمله ، وقد زعم المبرد أن رفعه وإن كان الشرط ماضياً كرفعه إذا كان الشرط مضارعاً على وجه الشذوذ على تقدير حذف الفاء (١) كقوله (٢) :

٢٤٩ إِنَّكَ إِنْ يُسْرَعِ أَخُوكَ تُسْرَعِ

فجاء شاذاً على حذف الفاعل على ما هو أصل في مذهبه كما يقول : هو وغيره في مثل قوله (٣) :

- (١) قال المبرد : هو عندي على إرادة الفاء ، المقتضب ٧٢/٢ .
 (٢) البيت لعمر بن خنارم البجلي من قصيدة يخاطب بها الاقرع ابن حابس التيمي وصلته : (يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ) ، وأراد بأخيه جرير بن عبدالله البجلي ، وكان قد تنافر هو وخالد بن اوطاة الكلبي ، ومنسوب الى جرير البجلي في الكتاب ٤٣٦/١ ، الصحاح مادة (بجل) ١٦٣٠/٤ ، ومنسوب لعمر بن خنارم في الخزانة ٣٩٦/٣ ، العيني ٤٣٠/٤ ، وغير منسوب في الانصاف ٦٢٣/٢ ، ابن يمش ١٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢ ، الاشموني ٢٠/٤ ، انقرب ٢٧٥/١ ، شواهد التوضيح ص ١٧٦ ، أمالي ابن الحاجب ٣٥٥ و ، شرح الكافية للرضي ٤٣٥/٢ ، التوطئة ٣٨ .
 (٣) البيت لعبد الرحمن بن حسان ، وعجزه : (وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ) قال الشنتمري : وزعم الاصمعي أن النحويين غيره ، والرواية : (مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يُشْكِرْهُ) ، ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية ، في الكتاب ٤٣٥/١ =

٢٥٠ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَأَمَّا وَقوعُ المضارعِ شرطاً والجزاءُ ماضياً فقليلٌ ، ويجب في الاونِ
الجزءِ كقولك إن تكررني أكرمتك وإنما قل استعمانه ، لأنَّ
الجزاءَ في المعنى بعد الشرطِ فإذا جاء الشرطُ الذي هو أسببُ في
المعنى بصفةِ المستقبلِ والجزاءُ بذلك أجدرُ والعاملُ في فِعْلي
الشرطِ [والجزاءُ (١)] في التحقيقِ هو حرفُ الشرطِ أو ما تضمنَ
حرفَ الشرطِ لأنَّه هو الذي اقتضاهما جميعاً فوجب أن يكونَ
العَمَلُ فيهما له فالذي أوجب عمله في الاولِ يوجب عمله في
الثاني ، ومن قال : إنَّ العاملَ حرفُ الشرطِ والفعلُ جميعاً ، فليسَ
بمستقيمٍ لما ذكرناه ولأنَّه لم يثبت كونُ الفعلِ تاملاً لا مستقلاً ولا
مشتركاً وما ذكرناه على حرفٍ في فعلٍ ، وذلك ثابتٌ باتفاقٍ وهذا
القولُ أبعدُ من قول من زعم أنَّ الفعلَ والفاعلَ هما العاملانِ في
المفعولِ [١٣٦ ظ] ، لأنَّ ذلك ثمَّ توهم أنَّ المفعوليةَ إنما كانَ
مقتضاهُ بالفعلِ والفاعلِ جميعاً فيتوهم أنَّ الفاعلَ مع الفعلِ هما
المذنانِ تقوَّمتَ بهما المفعوليةُ وليسَ كذلك ههنا فإنَّ الشرطَ
مُتضمنٌ لهما جميعاً اقتضاهُ واحداً فليسَ عمله في أحدهما بأولى من
من الآخرِ وليسَ جعلُ الشرطِ عملاً في المشروطِ ، بأولى من
العكسِ ، فإنَّ زعمَ أنَّ المتقدمَ أثراً في ذلك فهو فاسدٌ ، لأنه إنما

= منسوب لعبد الرحمن في المقتضب ٧٢/٢ ، الخزانة ٦٤٤/٣ ،
العيني ٤٣٣/٤ ، وغير منسوب في امالي بن الحاجب ٣٥٥ ،
الخصائص ٢٨١/٢ شرح الجمل لابن عصفور ١٥٦/٢ ، ابن
يعيش ٢/٩ ، منازل الحروف ص ٦٣ ، المقرب ٢٧٦/١ ، المنصف
١١٨/٣ ، الصحاح ١٦٣١/٤ ، الاشموني ٢٠/٤ ، التوطئة في
النحو للشلوبين ٣٩ .

(١) (الجزاء) : زيادة عن مس

تقديم لكونه شرطاً لا لأمر يتعلق بالعمل ، ولذلك لم يجز تأخير ما لم يكن فيه مانع ، ولذلك وجب تقديم قولك من ضربت ؟ وإن كان العامل ضربت لأمر عرض في وجوب تقديم المفعول وتأخير العادل فثبت أن تقديم اشترط على الجزاء لا يقتضي عملاً فيه وأنه ليس تقدير عمله فيه بأولى من عمل الجزاء فيه ، وأما أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة على الشرط المتقدم كقولك : من يكرمني أكرمه ، وأشباهاه فقد قيل الخبر الجملة التي هي الجزاء . وقول قوم مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أن الخبر الجملة التي هي شرط ، وبيانه من وجوه : منها أنه قد تدخل الفاء في الخبر متمتع كقولك : من يكرمني فاني (١) أكرمه ، فإن قلت : دخول الفاء هنا على الخبر كدخولها على الخبر في قولك : الذي يكرمني فاني أكرمه ، وإذا جاز دخولها على الخبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط أجدر . قلت إنما دخلت في هذه المسألة تشبيهاً له بما ليس بخبر وإلا كان متمتعاً ، ولو ذهب تدخل الفاء في الشرط على الشبه بدخولها في الذي لأدى إلى الدور فثبت أنها إنما دخلت في الجزاء ، لأنه ليس بقبر ، وإن دخولها في خبر الذي لشبهها بما ليس بخبر ، الآخر أنه يؤدي إلى جعل الجملتين جملة واحدة بمثابة قولك : زيد قم أبوه ، ونحن نقطع بأنهما جملتان ربط بينهما الشرط مع بقائهما على الجملتين ، والآخر أنه قد ثبت أنهم يقولون : ما أنسه لا أنسه لا أنسن زيدا ، ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب فيه ضمير فأمّا وجب في الأول دون الثاني دل على أنه هو الخبر ، والآخر هو أنه اسم باسم جملة لمعنى ليست صلة له فوجب أن يكون ما بعده الخبر قياماً على من يكرمني فإن الاتقان على أنه ثم مبتدأ ما بعده خبره ، وشبهه من

(١) في و ، ت ، ش ، ر : (فانا)

قَالَ إِنَّ الْجِزَاءَ هُوَ الْخَيْرُ مَا يُلْمَحُّهُ مِنْ مَعْنَى أَنْ التَّكَلَّمَ بِذَلِكَ قَاصِدًا إِلَى الْأَخْبَارِ بِأَنَّهُ يُكْرَمُ مِنْ يَكْرَمُهُ ، وَالْفِعْلُ فِي الْمَعْنَى خَيْرٌ عَنِ الْمَفْعُولِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ قَوْلِكَ : ضَرَبَ (١) زَيْدٌ فَجَعَلَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ هُوَ الْخَيْرُ وَهَذَا قَاصِدٌ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمِحَ ذَلِكَ فِي الْجِزَاءِ فَشِئْلَهُ فِي الشَّرْطِ حَاصِلٌ ، لِأَنَّهُ مُسَدِّدٌ (٢) الْأَكْرَامِ الْأَوَّلِ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَبْهُمِ وَجَعَلَ الْفِعْلُ الْمُسَدِّدَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُبْتَدَأَ خَيْرًا عَنِ الْمُبْدَأِ أَوْلَى مِنْ جَعْلِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمُضْمَرِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْخَيْرُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَأَرَأَيْتَ مِنْ قَوْلٍ : إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ لِأَخْبَرَهُ لَهُ فَخَارَجَ عَنِ الْمَعْنَى وَقِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهَذَا لِمَا رَأَى قَوْلُهُمْ : أُقَاتِمُ الزَّيْدَانَ ؟ يُسَمَّى مُبْتَدَأً وَلَا خَيْرَ لَهُ ، ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يُمْكِنُ إِطْرَاقَهُ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ وَإِنَّمَا صَحَّحَ أُقَاتِمُ الزَّيْدَانَ ؟ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَكَانَتْ قَالٌ : أَيْ يَقُومُ الزَّيْدَانَ ؟ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : مَنْ يَكْرُمُنِي فَوَيْكَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا لَهُ ، أَوْ مُبْتَدَأً هُوَ خَيْرُهُ .

(فصل) قوله : وإن كان الجزاءُ أمرًا أو نهيًا إلى آخره .

قَالَ الشَّيْخُ : فَالْجِزَاءُ يَجِبُ مَجِيئُهَا فِي مَوْضِعٍ وَيَمْتَنِعُ فِي مَوْضِعٍ وَيَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ فَلَا بَدَأَ مِنَ التَّعْرِضِ لِيَبَانَ ذَلِكَ لِيُعْرَفَ الْوَاجِبُ وَالْمَمْتَنِعُ وَالْجَائِزُ . فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَمْتَنِعُ دُخُولُ النَّاءِ فِيهِ فَانْ يَكُونُ مَاضِيًا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى مُتَضَرِّفًا قَصْدًا (٣) بِهِ الْاِسْتِقْبَالَ بِحَرْفِ الشَّرْطِ كَقَوْلِكَ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ أَسَامَتَ لَمْ تَدْخُلِ النَّاءُ ، نَافٍ هَذَيْنِ جِزَاءَانِ ، أَحَدُهُمَا مَاضٍ لَفْظًا وَالْآخَرُ نَافٍ مَعْنَى وَلَكِنْ قَصْدٌ بِهِمَا الْاِسْتِقْبَالَ بِقَرِينَةٍ إِنْ لَأَنَّهَا تَلْبَسُ مَعْنَى

(١) (ضرب زيد) : ساقطة من ر .

(٢) في ب : (مبتدأ لآكرام) .

(٣) في ل : (مقصوداً) .

الماضي مستقبلاً سواءً كان بلفظ الماضي أو بمعنى الماضي قبل دخولها
وقولنا متصرفاً إحتراراً من مثل قوله تعالى : { فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُنَّ وَهِيَ كَرِيمَةٌ } (١) ، ومثل قولهم : إن أكرمتني
فليس زيد مكرمك ، فإنه ماضٍ يؤهم أنه قصد به الاستقبال
بقرينة إن ويجب دخول الفاء فيه . وأما الجائز فكأن وضع
وقع فيه [١٣٧ و] الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا كنولك : إن
أكرمتني أكرمك ، وإن أكرمتني فأكرمك ، وإن أكرمتني
لا أكرمك ، وإن أكرمتني فلا أكرمك إلا أن حذف الفاء أكثر ،
وهو في المثلث أولى . ومنه قوله تعالى : { إِنْ تَضَلَّ أَحَدُهُمَا
فَتَذَكَّرْ } (٢) ، على قراءة حمزة (٣) ، وهو قليل ، وأما في لضي
فحذف الفاء والجزم ، وهو الأكثر ، وجاء أيضاً إبانها والرفع
كثيراً كقوله تعالى : { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا
يَخَافُ } (٤) ، في قراءة غير ابن كثير (٥) . وأما الواجب دخولها
ففيما عدا ما ذكرناه في المنع ، والجائز (٦) ، كقولك : إن أكرمتني

(١) سورة النساء الآية : ١٩ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٣) قرأ حمزة بكسر همزة (إن) على أنها شرطية وتضلل جزم
به ، وجواب الشرط (فتذكر) اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ .

(٤) سورة طه الآية : ١١٢ ، قراءة ابن كثير بالقصر والجزم على
النهاي ٠٠ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٧ .

(٥) هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله الامام ابو معبد المكي
الداري امام أهل مكة في القراءة ، روى القراءة عن انس بن مالك
ومجاهد ، ولد سنة ٤٥ هـ ، وتوفي سنة ١٢٠ هـ ابن خلكان
٢/٢٤٥ ، غاية النهاية ١/٤٤٣ ، الاعلام ٤/٢٥٥ .

(٦) في ل : زيادة (وهو مع الجملة الفعلية والجملة الاسمية
مطلقاً ومع الفعل المعروف بحرف التنفيس أو مع الفعل الماضي
لفظاً ومعنى ، وتلزم معه قد ظاهرة أو مقدرة وذلك) .

فأكرم زيداً ، أو فلا تكرم زيداً ، أو فقد أكرمتك أمس ، أو فزيد منطلق ، أو فعمسى إن تكرم عمرو ، أو فليس زيد منطلقاً ، أو فما زيد منطلقاً ، أو فلن يقوم زيد ، وكذلك ما أشبهه وسبب وجوب الفاء قسدهم إلى الأيدان بأن المذكور مفهوم منه الجواب لكونه في الظاهر غير صالح له ، وأما الأمر والنهي وأشبههما من الانشاءات فلأن الجزاء قضية خبرية معلقة على الشرط فإذا وقعت انشائية كانت في الظاهر غير صالحة فجاء بالفاء للأيدان بأنها مؤولة بما يسمح أن تكون جزاء ، فكان المعنى في قولك : إن تكرمني فأكرم عمرو ، إن تكرمني فهو سبب لتنجيز طلبني إكرام عمرو منك ، فكانت [الفاء]^(١) مؤذنة بالقصد إلى هذا التأويل^(٢) ، وأما في الإخبار في مثل قولك : إن أكرمتني فزيد منطلق^(٣) ، فإن الجزاء أصله الفعل فجاء بالفاء أيداناً بأنها مؤولة بأن الجزاء مشتمل على ما اشتمل من مشتق الجزاء^(٤) ، أو تحققه إن لم يكن مشتقاً كقولك لأبيك : إن أكرمتني فأت أبي ، أي هو سبب تحقيق ذلك ، وأما في الماضي المحقق كقولك : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس ، فلأن الجزاء في المعنى إنما يكون في الاستقبال فجاء أيداناً بتأويل ما يصحح ذلك بمعنى قولك : إن تكرمني فسيب إكرامني لك أمس على معنى تحقق ذلك • وأما وجوبها مع حرف التنفيس فكقولك : إن يقرم زيد فسيقوم عمرو ، وكقوله تعالى : { وإن

(١) (الفاء) : زيادة عن ل •

(٢) في ل : (وكذلك الانشاءات كلها تأولها على حسب ما يقتضيه معناها والجملة الاسمية نحو قولك إن تكرمني فزيد منطلق) •

(٣) في ل : (فعل زيداً منطلق وجب ههنا أيضاً فلان) •

(٤) في ل : (الجزاء) •

خَفِئْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ { (١) } ، ومع
 مَا يَنْفِيهِ كَقَوْلِكَ : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَلَنْ يَقُومَ عَمْرُوٌ ، ومع مَا كَقَوْلِكَ :
 إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُوٌ ، ومع لَيْسَ كَقَوْلِكَ : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ
 فَلَيْسَ عَمْرُوٌ مِنْطَقًا ، ومع عَسَى كَقَوْلِكَ : إِنْ يَتِمَّ زَيْدٌ فَعَسَى أَنْ
 يَكْرِمَ عَمْرُوًا ، فَأَمَّا وَجُوبُهَا مَعَ حَرْفِ التَّنْفِيسِ وَمَا يَنْفِيهِ ، فَلِأَنَّهُ
 مَفِيدٌ لِلِاسْتِقْبَالِ وَحَرْفِ الشَّرْطِ الْمُسَلِّطِ عَلَيْهِ مَفِيدٌ لِلِاسْتِقْبَالِ فَكُرِهُوا
 الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفِي الْاسْتِقْبَالِ كَمَا كُرِهِيَ فِي قَوْلِكَ : إِنْ سَوْفَ تَقُمْ
 أَقَمٌ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا فَأَتُوا بِأَفَاءِ الْقَاطِعَةِ ، لِأَنَّ عَنِ
 إِفَادَةِ الْاسْتِقْبَالِ فِيمَا بَعْدَهَا لِيَصِحَّ الْإِتْيَانُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ،
 فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ تَقُولَ إِنْ تَكْرَمْتَنِي فَسَوْفَ أَكْرِمُكَ وَفَلَسْنَا
 أَكْرِمُكَ ، وَأَمَّا وَجُوبُهَا مَعَ مَا فَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهَا لِلْحَالِ فَيَنْفِي
 حَرْفَ الْاسْتِقْبَالِ ، وَإِذَا كُرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ فَاجْمَعْ
 بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ أَبَدٌ • وَأَمَّا وَجُوبُهَا مَعَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ
 فَلْأُمُورِ : أَحَدُهَا أَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ وَلِذَلِكَ لَمْ تَتَصَرَّفْ فَأُجْرِيَتْ
 مَجْرَاهَا فِي وَجُوبِ الْفَاءِ • وَالثَّانِي أَنْ الْإِضْيَاعِ عَوْضٌ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي
 الشَّرْطِ وَجُوبِهِ ، وَهَذِهِ لَا مُسْتَقْبَلَ لَهَا فَلَمْ يَصِحَّ وَقَوْعُ الْإِضْيَاعِ فِي
 مَوْضِعِ الْجَزَاءِ • وَالْآخَرُ أَنْ وَضَعَهَا عَلَى أَنْ لَا تَقْبَلُ (٢) ، دَلَالَةُ
 الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ تَفِيدَ الْاسْتِقْبَالَ فِيمَا يَقَعُ جَوَابًا لَهَا فَكُرِهُوا
 الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فَيُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ • وَالْآخَرُ أَنَّهَا لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ
 إِشْأَاءً كَعَسَى أَوْ حَالِيَةً كَلَيْسَ وَكِلَاهُمَا مُنَافٍ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِشْأَاءِ ،
 وَمَا تَقَدَّمَ فِي مَا وَإِذَا وَجِبَ فِي الْإِشْأَاءِ وَمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَجِبَ فِي
 عَسَى وَلَيْسَ ، وَأَمَّا اسْتِنَاعُ الْفَاءِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلِأَنَّهُ فَعَلٌ صَالِحٌ ؛

(١) سورة التوبة الآية ٢٨ •

(٢) (لا) : ساقطة من ت ، س ، والاصل •

لأن يكون جزءاً من غير تأويل ، فلم تصح فيه (١) فاءً فنخرجه عن مقصوده فلزم حذف الفاء فيه . وأما جواز الأمرين في المضارع المبتدأ والمنفي ، فلأنه إذا كان يسوغ أن يكون نفسه جزءاً فلم يحتج إلى الفاء (ويسوغ أن يُقدَّر في المبتدأ خبر مبتدأ محذوف فيسوغ دخول الفاء ، وفي المنفي يسوغ) (٢) أن تُقدَّر لا نافية تلي معنها في الاستقبال فيدخل مثلها حينئذ في قولك : إن تكرمني فلن أكرمك . فإن قلت فهذا يقتضي وجوبها فإن وضعها للاستقبال . قلت : وضعها للاستقبال [١٣٧ ظ] ما لم يكن حرف استقبال ، ألا ترى إلى صحة قولك : أريد أن لا تقوم ولو كانت هنا (ل) استقبال لم يستقم فدل ذلك على صحة تجريدتها عن معنى الاستقبال فجاز الأمران لذلك ، فإن قلت : فلم لم يجز الأمران في ما ؟ وبقول إن أكرمتي ما أكرمك ، وإن أكرمتي فما أكرمك والسم يتعين وجوب الفاء . قلت : الذي منع أن تقول : أريد أن تقوم في موضع أن لا تقوم هو الذي منع ذلك ، وهو إن ما منها الحال فلم يستقم أن تجامع ما يناقضها فلم يقل إن ما تقوم لأن (أن) الاستقبال ، والحال يناقضه فذلك لم يقل إن تكرمني ما أكرمك لأن الشرط والجزاء للاستقبال والحال يناقضه ، فلم يجز في ما ، ما جاز في (لا) . فإن قلت : فلمضارع في الإثبات صالح ؛ لأن يكون نفس الجواب فكان قياسه أن يمنع دخول الناء فيه كالماتبي . قلت : كذلك كان قياسه ولذلك كان الأكثر على ذلك ، ولكنه لما كان يمكن تقدير المبتدأ محذوفاً صح دخول الفاء على هذا التأويل فيصير بمثابة ما ذكر فيه المبتدأ . فإن قلت : فلم لم يُقدَّر ذلك في الماضي وحينئذ يجوز إدخال الفاء ؟ قلت : لا

(١) (فيه) : ساقطة من و ، ش . وفي ل : (فلم) يحتج إلى الفاء .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .

يُمكنُ ذلكَ في الماضي لِأَنَّهُ إذا قُدِّرَ ذلكَ صارَ الفعلُ في سِيانِهِ
 خبرَ المبدأِ فيلزمُ منهُ معناهُ وهو الماضي وتبطلُ إفادةُ الاستقبالِ فيه
 لانقطاعه عن الشرطِ فيختلُ معنى الجزاءِ ، لِأَنَّهُ حينئذٍ يصيرُ مادياً
 من جهةِ الفعلِ مستقبلاً من جهةِ الجزاءِ وذلكَ غيرُ مستقيمٍ • فإنَّ
 قلتَ : وقد جاءَ الماضي مصرحاً بهُ في قولك : إنَّ أكرمَني اليومَ فقد
 أكرمتك أمسَ ، فكيفَ يكونُ تقديرُ كونهُ ماضياً في المعنى (١)
 مفسداً ؟ قلتَ : صحَّ ثمَّ ، لِأَنَّ الماضي مقصودٌ ليسَ إلاَّ والجزاءُ تلي
 التأويلَ المتقدمَ ، وأما ههنا فلمَ يقصدُ من حيثِ المعنى إلاَّ الاستقبالُ
 وانفعلَ غيرُ صالحٍ لهُ لا بنفسه ولا بالشرطِ فلذلكَ اختلفَ ههنا ولم
 يخلُ ثمَّ ، فثبتَ أَنَّهُ لا يلزمُ من جوازِ دخولِ الفاءِ في المضارعِ
 جوازُ دخولها في الماضي وامتناعُ دخولها في [قولك] (٢) : إنَّ أكرمتي
 لم أكرمكَ بامتنائها في الماضي سواءَ •

قوله : وقد تجي ، محذوفةٌ في الشذوذِ كقوله :

٢٥٠

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

قَالَ الشَّيْخُ : ومثلُ ذلكَ متفقٌ على تأويله ، وإنَّما الخلافُ
 في مثلِ قولك إنَّ تكرمَني أكرمكَ ، فالمبردُ يقولُ : على حذفِ
 الفاءِ (١) ، وسيبويه يقولُ : على التقديمِ (٢) كأنَّهُ قالَ : أكرمكَ إنَّ
 تكرمَني وهو قريبٌ • قوله : « وتَنقَمُ إذا مقامَ الفاءِ » يعني إذا كنَّ
 الموضعُ للابتداءِ والخبرِ لا في خبره ، كقولك : إنَّ تكرمَني إذا زيدَ

(١) في ل : (معنى مستقبل) •

(٢) (قولك) : زيادة عن ل •

(٣) انظر مقتضب ٧٢/٢ •

(٤) انظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ •

يكرمك • فإما في غيره لو قلت : إن تكرر مني إذا أكرمك زيد لم يجز لأنها التي (١) للمفاجأة فلا يقع بعدها إلا الجملة الخبرية لأن وضعها للمفاجأة أمر محكوم عليه بحكم ، وذلك إنما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الأمر والنهي ولا في جميع الانشاءات ، وإنما لم يكن ذلك في الجمل الفعلية الخبرية كراهة أن تلتين باذا التي للشرط لأن وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها للشرط فحذفوا هذه بالاسمية ليحمل الفرق بينهما •

(فعل) قوله : ولا تستعمل (إن) إلا في المعاني المحتملة

المشكوك في كونها الى آخره •

قول التبع : هذا راجع الى الموضع لهذا المعنى ولذلك استبحوه في مثل : « إن احمر البسر أتك » ، وكذلك لم يصدق (٢) « إن بعثنا كان كذا إلا من شاك أو مقدر للشك كما يقدر الأشياء اثباته وهي في الحروف بمثابة متى في الاسماء بخلاف (إذا) فإنها ظاهرة في الثابت ، فتقول إذا طلعت الشمس أتك ، ومتى أكرمتي أكرمتك وإن كنت إذا قد استعملت كثيراً في المشكوك فيه بخلاف متى وإن في الثابت ، فتقول : إذا أكرمتي أكرمتك ولا تقول : متى مات زيد كان كذا ، ولكن متى دخلت الدار فأت طالق •

(فعل) قوله : وتجيء مع زيادة ما في آخرها للتأكيد •

(١) (التي) : ساقطة من ر

(٢) في ل : (يصدر) •

قال الشيخ : ولأحسن حينئذ أن يكون فعلها مستقبلاً مؤكداً بالنون كقوله تعالى : { فَمَا تَدْعِبْنَ بِكَ }^(١) ، وأمثاله كثيرة في القرآن وقد تقدم ذلك .

(فصل) قوله : والشرط كالأستفهام ولم يستثن من ذلك إلا بابُ زيداً أكرمٌ وزيداً لا تكريمٌ . أمّا زيداً أكرمٌ [١٣٨ و] ، فأمّا أن يكون نكثته في كلامهم جعلوا له في التقديمِ وتأخيرِ شيئاً ليسَ بغيره ، وإيّا لكونه مجرداً عن الحرفِ الدالِ على الانشاء . فانْ أَعْرَضَ بِقَوْلِهِمْ زَيْدًا لِيَضْرِبَ عَمْرًا فَهُوَ قَلِيلٌ ثُمَّ التَّحْقِيقُ فِيهِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى زَيْدًا أَضْرَبُ ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى ، أَمَّا زَيْدًا لَا تَضْرِبُ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَمْرِ ، (فَانَّهُمَا أَخْوَانٌ فِي الْكثرةِ وَالطَّلَبِ فَلَمَّا جازَ مَا تَدَمَّ فِي الْأَمْرِ جازَ مِثْلُهُ فِي النَّهْيِ)^(٢) ، وَمِمَّا كَانَ الشَّرْطُ كَالِاسْتِفْهَامِ فِي الْإِنشَاءِ وَوَجُودِ الْحَرْفِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ وَجِبَ لَهُ صِدْرُ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فام يَجزُ عَمْرًا إِنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ وَلَا أَشْبَاهُ ذَلِكَ ، وَمِمَّا إِذَا تَدَمَّ مِثْلُ قَوْلِكَ : أَنْتِ طَلِقِي إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ فَبِذَا مِمَّا أَخْبَأَتْ فِيهِ ، فَفَنهْمِ مَنْ يَقُولُ : هُوَ الْجِزَاءُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هِيَ جَمَلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ دَلَّتْ عَلَى الْجِزَاءِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْخِلَافُ بِالْمَسْوُوعِ زَيْدًا إِنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّ الَّذِي تَدَمَّ هُوَ الْجِزَاءُ مُلْزَمٌ بِأَنَّ جَمَلَةَ الشَّرْطِ (الَّتِي هِيَ الْإِنشَاءُ لَا يَتَدَمُّ شَيْءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهَا ، وَمَا تَدَمَّ جَمَلَةٌ أُخْرَى لَيْسَتْ جِزَاءً مِنْ جَمَلَةِ الشَّرْطِ)^(٣) فَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ قَوْلِكَ : زَيْدًا إِنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وَالْوَجْهُ أَنَّ الْجِزَاءَ مُقَدَّمٌ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ لِلْعِلْمِ بِهِ

(١) سورة الزخرف الآية : ٤١ . قرأ رويس بتخفيف النون في (تذهبن) على الاصل في نون التوكيد الخفيفة اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر

فَيَتَمَسَّكُ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا الْكَلِمَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ لَوْ كَانَ إِجْبَارًا
مُطْلَقًا وَلَيْسَ مُعْلَقًا عَلَى الشَّرْطِ لَوَجِبَ أَنْ تُطْلَقَ وَإِنْ لَمْ تَدْخُلِ
الدَّارَ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَكَانَ بِمِثَابَةِ مَا لَوْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ
فَأَنْتَ طَالِقٌ بِالْإِجْمَاعِ وَجِبَ أَنْ يَقْضَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ ، إِذْ لَا مَعْنَى
لِلْجَوَابِ إِلَّا مَا عُلِقَ عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَعْنَى قَوِيٍّ إِلَّا أَنْ الْأَحْكَامَ
الْمُنَظَّمَةَ تَعَارُضُهُ ، فَهِيَ أَنَّه لَوْ (١) كَانَ هُوَ الْجَوَابُ لَوَجِبَ دُخُولُ
الْفَاءِ مِنْ طَرِيقِي أَوْلى عَلَى الْجِزَاءِ (٢) ، وَيَبَانَ الْأَوَّلِيَّةُ
هِيَ أَنَّه إِذَا تَأَخَّرَ فَلَا جَمَاعَ عَلَى وَجَرِبَ الْفَاءُ مَعَ
تَقَدُّمِ مَا يَشْعُرُ بِالْجِزَاءِ وَهُوَ الشَّرْطُ فَلَأَنْ يَلْزِمَ إِذَا تَقَدَّمَ
عَلَى الشَّرْطِ أَوْلى ، وَهِيَ أَنَّه كَانَ يَجِبُ جُزْمُهُ إِذَا كَانَ مَعْنَى يَقْبَلُ
الْجُزْمَ كَقَوْلِكَ : تَكْرَمَنِي إِنْ أَكْرَمَكَ فَوَجِبَ الرِّفْعُ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجِزَاءِ . فَإِنْ زَعِمَ أَنْ رَفَعَهُ إِنَّمَا كَانَ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى
عَامِلِهِ ، لَزِمَ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُ كُلِّ مَعْمُولٍ إِذَا تَقَدَّمَ وَهُوَ خِلَافُ
الْإِجْمَاعِ . وَمِنْهَا أَنَّه كَانَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَجِيزَ عَمْرًا إِنْ تَضَرَبَ زَيْدًا
أَضْرَبَ ، فَيَكُونُ عَمْرًا مَعْمُولًا لِلْجِزَاءِ ، لِأَنَّ الْجِزَاءَ يَصَحُّ تَقْدِيمُهُ
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَلْيَصِحَّ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ . وَمِنْهَا أَنَّه يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ :
زَيْدًا أَضْرَبُ إِنْ تَقَمَّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ تَقَمَّ زَيْدًا أَضْرَبُ ،
وَلَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ جِزَاءً لَكَانَ حُكْمُ الْجِزَاءِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ
عَلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
بِالْجِزَاءِ . وَمِنْهَا أَنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَضْرَبُ غَلَاوَهُ إِنْ تَضَرَبُ
زَيْدًا وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْجِزَاءُ لَجَازَ الْأَضْمَارُ ، لِأَنَّهُ فِي النِّبَةِ مُؤَخَّرٌ
عَنْ زَيْدٍ فَكَوْنُ مِثْلِ ضَرْبِ غَلَاوَهُ زَيْدٌ فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى
أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجِزَاءِ (٣) ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْمَعْنَى لَا يَنْفِي تَقْدِيرَ الْجَوَابِ

(١) (لو) : ساقطة من ب .

(٢) (على الجزاء) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

(٣) في و : (منها أنه لا يجوز أن يقال) ، ولا يستقيم الكلام مع

هذه الجملة .

[و] (١) تعلق هذا الخبر ، والذي يدل عليه إن القائل لو شرع في قوله : أنت طالق ولم يخطر بباله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ أن يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جواباً للشرط لم يستقم أن يجعله له بعد أن لفظ بأكثره (٢) من غير خطورة ، ألا ترى أنه لو قال : زيدا فنضبه بما بعده لم يكن بدياً قبل ذكره زيدا أن يكون قاصداً إلى ما ذكره بعده ، كقولك : زيدا ضربت وشبهه ، فلما صح أن يذكر الشرط بعد أن ذكره بما قبله من غير خطور الشرط دل على أنه ليس جواباً له . والسر في أنه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقاً إلا بعد تمامه ، وإذا لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الكلام كقولك : نجاء القوم إلا زيدا على ما تقدم في الاستثناء . فإن قلت : فإذا صح تعليقه قبل التمام في المعنى ، فلم لا يصح جعله جزءاً في المعنى وإن شرع فيه وهو غير جزء ؟ قلت : لا يستقيم أن يكون جزءاً بعد أن شرع فيه وهو غير جزء ، لأنه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فاذنهما ليست مأخوذة من أحد الأجزاء ، ألا ترى أنك لو قلت : قائم وأنت تقعد به الأخبار عن زيد فتقول : قائم زيد لم يجز أن تجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبراً عن غير زيد . فإن قلت لو قال القائل : قائم قاصداً الأخبار عن زيد ثم بدله في الأخبار عنه وقعد الأخبار عن عمرو لجاز أن يقول : عمرو ، ولا ينهم إلا الأخبار عن عمرو ، فدل ذلك على أن حكم المفرد حكم [١٣٨ ظ] ما ذكرت من النسب . قلت هذا المثال تخيل لأن السامع لو علم غاطه في باطنه لحكم

(١) (و) : ساقطة من الاصل ، و .

(٢) في ت : (بالكثرة) ، وهو تحريف .

بالفساد^(١) عليه ولكنه لم يعلم وكانت حاله حال المخبر عن عمرو ، ولم يحكم بالخطأ فظهر الفرق بينهما •

(فعل) قوله : ولا بدّ من أن يليهما الفعل •

قول الشيخ : يعني إن ولو لأنهما حرفا شرط ، والشرط إنّما يعقّ بفعل فلتزوما وفيهما وقوع الفعل لفظاً أو تقديرًا ، ونحو قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ }^(٢) الآية ، لا بدّ فيه من تقدير الفعل ليوفّر على (لو) ما ذكر من^(٣) مقتضاها ، فأنتم إذن فاعل لتملك المنذر ، وهو الذي كان المفظ به لو ذكر انقل ووأ لأنه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك : يضربون ويأكلون وكذلك تملكين ، فمما حذف الفعل تعذر الاتصال فعُدل إلى المنفصل المرفوع لأنه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكورين لا يكره إلا أنتم ، فوجب الإتيان بها بوضع تلك الواو التي كنت عند ذكر الفعل فتيل لو أنتم ، ولو قال قائل : إن أنتم تأكيد للضمير المرفوع في قولك : يملكون المحذوف ، والفعل والفعل جميعاً محذوفان لم يكن بعيداً ولكن الأول أولى •

قوله : وذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا إن عمرو خرج •

-
- (١) لحكم بالفساد عليه : مطابقة من ر
(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ •
(٣) في ل : (ما يقتضيه) ، وما اثبتناه افضل •

قال الشيخ : لأنه ليس بـمـدّه فعل يكون تفسيراً للفعل المتدرّج ، ولا يتمّ قيم أيضاً تقدير الفعل ، لأنّ زيداً ذاهب مبتدأ وخبر ، ولا يكون المبتدأ فاعلاً (١) ، فامتنع ذلك .

قوله : ولطلبهما الفعل الى آخره .

قال الشيخ : وقد أطلق ذلك ، والصواب أن يقال : إن كان الخبر مما يسمح بالتعبير عنه بالفعل ، فأمّا إذا لم يكن كذلك لم يقع إلاّ الاسم كما في قوله تعالى : { وَلَوْ أَن مَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } (٢) ، وليس علته وجوب الفعل هنا كعلة وجوبه في لَوْ زيد ذاهب لأنه في قولك : لَوْ زيد ذاهب لأمرين معنويين كما تقدّم ، وهو هنا لأمر استحسان لفظي ، ألا ترى أنّهم لَوْ قالوا : لَوْ أنّ زيداً ذاهب لأكرمتك لكان المعنى مستقيماً كما يقولون : لَوْ زيداً أخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل إذا أكن ليكون في السورة موافقاً لقوله تعالى : { إِنَّ أَمْرُؤَ هَلَكَ } (٣) فأنه عوض من النقطه بالفعل المحذوف ، والفرق بينهما أن في لَوْ أنّ ما يدل على النحل المحذوف ، وهو قولك : إنّ لأنّ معناها اثبت فكأنك قلت : لو ثبت أنّ فاستغنى عن مفسره بعد ذلك من حيث المعنى بخلاف إنّ امرؤ ، فأنه ليس ثمّ ما يدل على الفعل المحذوف فاحتجج الى تفسيره بـفـلـ مثله في المعنى فقيل إنّ امرؤ هلك وقد تقدّم في مثل ذلك .

-
- (١) (فاعلاً) : ساقطة من ر .
 (٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ .
 (٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ .

(فصل) قوله : ويجيء ' لو ' بمعنى التمني الى آخره .

قال الشيخ : وهذه يلزم أن يليها الفعل لأنها كالشرط في إقضاء الفعل فالمقتضي للفعل (١) فيها ثابت في معنيها ولذلك حمل « لو ذات سوأر لطمنتي » لمي كل واحد من معنيها فلا يجوز أن تقول ' لو زيد مكرمي ، ولو قلت : لو زيد ' يكرمني لكان زيد فعلاً بفعل مقدر كما قيل في الشرط سواء مثل في التي للثنى بقوله : « لو تأتيني ، أتياً بها في أول الكلام لينفي وهم من يزعم أنها مصدرية في مثل قوله تعالى : { ودوا لو بددھن } (٢) ، وأشباهه ' كأنه ' قيل ودوا ادهانكم فإذا مثل بقولهم : « لو تأتيني ، بطل هذا [الوهم] (٣) ، وقد تقدم ذلك ، والكلام على النصب والرفع قد تقدم في بابہ .

(فصل) قوله : وأتاً فيها معنى الشرط الى آخره .

قال الشيخ : أتاً فيها معنى الشرط لتفصيل غير لازم أن يذكر أقساماً متعددة بل قد يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لما في نفس التكلم فيذكر قسماً ويترك الباقي ، كقوله تعالى : { فأما الذين في قلوبهم زيغ } (٤) ، ولم يكرر بعد ذلك إلا أنهم اتزمو حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما التزمو حذف متعلق الظرف اذا وقع خبراً ، لأن المعنى مهما يكن من شيء أو مهما تذكر من شيء فحذف

(١) (فالمتقضي للفعل) : ساقطة من و .

(٢) سورة القلم الآية : ٩ .

(٣) (الوهم) : زيادة عن ل .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٧ .

ذلك لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، ثم التزموا أن يقع بينهما جوابها ما يكون
 كالمعوض من الفعل المحذوف ثم اختلف في ذلك الواقع ، فمنهم من
 يقول هو أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء قدّم عليها لذلك
 الغرض ، ومنهم من يقول : هو متعلق الفعل المحذوف ، وما بعد
 الفاء جملة مستقلة وليس ما تقدّم جزء لها لا فضلا ولا غيره .
 ومنهم من يقول : لا يخلو إمّا أن كان ما تقدّم [١٣٩ و .] الأول
 فهو كالتقابل الأول ، وإن كان الثاني فهو كالتقابل الثاني ، فعلى هذا
 إذا قيل أدّا عمراً فني أضرب ، فمن زعم أنه جزء مما بعد الفاء
 حكم عليه بأنه مفعول لأضرب ، ومن زعم أنه معمول للفعل
 المحذوف قدرّ مهما تذكر زيداً ومهما يذكر أحد زيداً فيكون
 جزءاً من أجزاء الجملة المحذوفة ، وفي هذه المسألة وأشباهها يقول
 القائل بالتفصيل أن الاسم الرفع بعد أمّا من معمول الفعل المنذر ،
 والصحيح أن كل اسم ذكر بعدها فجزء من الجملة الواقعة بعد
 الفاء والذي يدل على ذلك أن وضعها للتفصيل أنواع ما ذكر
 بعدها أحد الأنواع المرادة وذكر باعتبار ما يتعلق به من الجملة
 الواقعة بعد الفاء ، وإنما قيدوا تديبه تنبيهاً على أنه هو النوع
 المراد تفصيل جنسبه وكان قياسه أن يكون مرفوعاً على الابتداء
 ولذلك كان قولهم : قام زيد وأدّا عمرو فقد ضربته بالرفع أقوى ،
 ولولا أمّا لكان اسم أقوى ، لأن الغرض الحكم على هذا المذكور
 على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء ، ولكنهم خالفوا الابتداء إذناً
 من أول الأمر بأن تفعلية باعتبار صفة التي هو عليها في الجملة
 الواقعة بعد الفاء ، ألا ترى أنك تفرّق بين يوم الجمعة في قولك :
 يوم الجمعة ضربت فيه ، وضربت يوم الجمعة وإن كان يوم
 الجمعة في الموضعين مضروباً فيه إلا أنه في الأول ذكر الحكم
 عليه فلما حكم عليه بقولهم : ضربت فيه وضميره في المعنى هو هو

عَلِمَ أَنَّ الضَرْبَ وَقَعَ فِيهِ وَإِسْ ذَكَرَهُ لِيُبدَلَ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي
 وَقَعَ فِيهِ الضَّرْبُ ، وَفِي الثَّانِي ذِكْرٌ دَالًّا عَلَى أَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ
 الضَّرْبُ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ فدلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ قَصْدٌ إِلَى أَنَّ يَوْعَى الأَسْمَاءُ
 المرادُ بِهَا أَمَّا فِي أَوَّلِ الأَمْرِ عَلَى حَسَبِ مَا هُوَ فِي جَمَلِهِ كَمَا يَقَعُ
 يَوْمَ الأَجْمَعِ ضُرِبَتْ كَذَلِكَ فَهَذَا هُوَ الغَرَضُ فِي وَقْعِ الأَسْمَاءِ بِعَدِّ
 أَمَّا عَلَى حَسَبِ مَعْنَاهَا وَإِعْرَابِهَا اتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَيَبْطُلُ مَذْهَبُ مَنْ
 قَالَ : إِنَّ العَامِلَ الضَّرْبُ مطلقاً لوجوب نَسْبِ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى :
 { فَأَمَّا البَيْتِيُّمَ فَلَا تَقْهَرُ } (١) ، وَوَجوبُ رُفْعِ أَمَّا أَيُّمَ فَحَرَامٌ
 قَهْرُهُ ، وَلَوْ كَانَ الضَّرْبُ هُوَ العَامِلُ لَكَانَ نَسْبُهُ إِلَى هَذَا نَسْبَةً وَاحِدَةً
 فَكَانَ يَجوزُ الأَمْرَانِ فِي الجَمْعِ . وَأَمَّا قَوْلُ أَهْلِ التَّفْصِيلِ بِفَسَادِ
 أَيضاً ، لِأَنَّهُ إِذَا سَلِمَ المَعْنَى فِي أَمَّا وَجوزَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيمُ لَغَرَضٍ
 التَّفْصِيلِ وَإِيقَاعِ عَلَى حَالِهِ تَبَيُّهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجِبَ أَنْ يَعْتَمَّ وَإِلَّا
 خَالَفَ بِهَا مَوْضوعَهَا فِي مِثْلِ أَمَّا يَوْمَ الأَجْمَعِ فزَيْدٌ مُنطَلِقٌ عَلَى
 مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ وَأَشْبَاهِهَا وَجِبَ فِيمَا عَدَاهُ
 وَإِلَّا خَالَفَ المَوْضوعَ فِيهَا أَوْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ العَامِلَ
 الضَّرْبُ مُطلقاً ، وَقَدْ أَطْلَقْنَاهُ ، ثُمَّ مَا فُسِّرَ بِهِ فِي بَعْضِ المَسْأَلِ لِأَنَّهُ
 لَهُ فِي جَمِيعِهَا ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَأَ الجُزْءِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا ، أَلَا تَرَى
 أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنَّ تَكْرَمَنِي زَيْدًا فَتَكْرَمٌ لَمْ يَجزْ ، فَإِذْنُ المَنْعِ مِنْ
 التَّقْدِيمِ فِي المَسْأَلِ عَدَهُ حَامِلٌ فَتَخَذِيهِ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ
 تَحْكَمُ . وَوَجِبَ صِحَّةُ التَّقْدِيمِ فِي هَذَا البَابِ دُونَ بَإِخْرَاجِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ
 قَبْلِ الغَرَضِ فِي اتِّبَاعِهِ عَلَى أَنَّ المَذْكَورَ بَعْدَهَا هُوَ التَّقْصُودُ بِالتَّفْصِيلِ
 عَلَى حَالِهِ فَخَوَلَفَ الأَيَّامُ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ لِلمَقْصِدِ إِلَى حَمُولِ
 هَذَا الغَرَضِ وَلِذَلِكَ اتَّفَقْنَا نَحْنُ وَمَنْ قَوْلَ بِالتَّفْصِيلِ عَلَى التَّقْدِيمِ عَلَى

(١) سورة الضحى الآية : ٩ .

الفاء ، وأما القائل الآخر فقد أبتلنا مذهبه من أصله فصح أن الوجه ما ذكرناه وأن ما عده بطل .

(فعل) قرأه : وإذن جواب وجزء الى آخره .

قال الشيخ : لسنا نغني بالجواب جواب متكلم على التحقيق ، بل قد يكون جواباً لتكلم وقد يكون جواباً لتقدير نبوت أمر فمثل الأول ما ذكره ومثال الثاني قولك : لو أكرمتني إذن أكرمك وأشباهه لأنه في تقدير جواب متكلم سأل ماذا يكون مرتبطاً بالآكرام ؟ فأجابه برباط الآراء به ، وأما معنى الجزء فيها فواضح ، وقال الزجاج تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت فإنني أكرمك ، تبيها على أن فيها معنى الجزء حتى صح تقديره مصرحاً به وقد تقدم الكلام عليه باعتبار [١٣٩ ظ] العمل وإن لها أحوالاً ثلاثاً : أحدها العمل لزوماً وهو إن لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً ولبس معها واو أو فاء ، والثاني المعنى جوازاً وهو إذا كانت كذلك ومعها واو أو فاء لا لتشريك مفرد ، والثالث الألف وهو ما إذا فُقد بعض شرائطها أو كلها ، فإذا أُلغيت وجب أن يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كظنت إذا أُلغيت ، فتقول : إن أكرمتني إذن أكرمك بالجزم ، ولأن أكرمتني إذن لأكرمك بالرفع ، وكذلك ما أشبهه ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٥١- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها

وأسكنني منها إذن لا أؤيلها

(١) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عبدالعزیز بن مروان الكتاب ٤١٢/١ ، الجمل ص ٢٠٥ ، ابن يعيش ١٣/٩ ، المغني ٢١/١ ، شرح شواهد المغني ص ٦٣ ، الخزانة ٥٨٠/٣ ، الديوان طبعة الجزائر ٧٨/٢ .

فلا يجوزُ في « أقبلها » إلاَّ الرفعُ لأنَّه معتمدٌ على ما قبله فهني
 كعدمِ وإذا كنتَ معتمداً فقد سبقَ القسمُ أولَ الكلامِ قبلَ الشرطِ
 فوجبَ أنْ يكونَ له ، فكذلكَ قلتَ : والله لا « أقبلها » لأنَّ
 الشرطَ إذا تقدمه انقسمَ كأنَّ أيضاً ماغى^(١) باعتبارِ جوابه على
 ما تقدمَ وإنَّما لم يعملْ إلاَّ في المستقبلِ اجراءً لها مجرى النواصبِ
 كلها ولذلكَ ظنَّ أنَّها مركبةٌ من إذْ وأنْ ونُقِلَت حركةُ الهمزةِ
 والنصبِ عندَ هؤلاءِ بأنْ وايسَ بشيءٍ وإنَّما لم تعملْ معتمداً ما بعدها
 على ما قبلها لأنَّه لما قبلها قبلَ مجيئها ومجيئها في مثله لغرضِ معنى
 يحصلُ بلفظها مع بقاءِ المعنى الأولِ فيبقى كما كانَ عليه قبلَ
 مجيئها ايذاناً ببقاءِ المعنى ، وكرهه أنْ يتوهمَ تغييرُ المعنى فيه بسببها
 بخلافِ قولك : زيدٌ لَنْ أكرمهُ وشبهها فإنه ليسَ كذلكَ ولذلكَ
 شُبِّهتْ بظننتَ إذا توسطتْ أو تأخرتْ لأنَّ الجزئينِ اللذينِ في
 ظننتَ أيضاً عندَ توسطهما على حالهما في المعنى قبلَ دخولهما ، وإذا
 أُلِيتْ ظننتُ معَ تعلُّقها التعلُّقِ المعنوي الذي لا ينفكُ عنه لاستقلالِ
 الجزئينِ فلاَّ يلغى إذنُ أولى لأنَّها لا تعلقَ لها بما بعدها تعلقاً يقتضي
 العملَ ولو كانَ لها تعلقٌ فليسَ كتعلقِ عوائلِ الاسماءِ لأنَّ ذلكَ
 معنويٌ ، وهذا لفظي ومن ثمَّ كانَ الالغاءُ في ظننتَ جائزاً وهو ههنا
 واجبٌ وفي مثلِ قوله إنْ تأتيَ آتِكُ وإذنْ أكرمكُ ثلاثةُ أوجهٍ :
 فالجزمُ على أنْ ما بعدها معتمدٌ على ما قبلها وهو جوابُ الشرطِ في
 الاشتراكِ ، وكذلكَ قولُ : إنْ تأتيَ آتِكُ وأكرمكُ كما تقولُ :
 إنْ تأتيَ إذنْ أكرمكُ ، والرفعُ على أنْ تكونَ جملةٌ غيرَ معطوفٍ
 عليها عطفتْ الجزاءُ ، وجازَ الرفعُ لوقوعِ الواوِ في الجملةِ •
 والنصبُ على أنْ تكونَ أيضاً جملةً مستقلةً ، وجازَ النصبُ على
 تقديرِ الباءِ الواوِ لأنها ليستْ لتشريكِ مفردٍ ، وإذا لم تكنْ لتشريكِ

(١) في ل : (لفظاً) •

مفرد فجازته معها الرفع' وانصب' فقد ثبت جواز' الاوجه الثلاثة' في
مثل ذلك' والله أعلم' .

ومن اصناف الحرف حروف لتعليل

قال صاحب' الكتاب' : وهي كسي' ، يقول' انقل' : قصدت' فلانة' ،
فقول' : كيمه' الى آخره' .

قال الشيخ' : وقع في المفصل حروف' التعديل' بالدال فيجوز' أن
يكون أصل' التصنيف حروف' التعليل' فإن' معناه' 'تعليل' إذ' هو سؤال'
عنه' ، ويجوز' أن' يكون' على ذلك' لأن' تعديل' الشيء' إجراؤه' على
ما ينبغي' ، وإذا كان ذلك' سؤالاً' عن النلة' والنلة' فيها تقوية' لنحكم
وثبات' على أنه' على ما ينبغي' صح' أن' يسمى' حروف' التعديل' ، وقد
ذكرها في حروف' الجر' ، وهي عند البصريين' (١) على ما ذكره' ، لأنها
حرف' جر' دخلت' على ما الاستفهامية' كدخول' اللام' التي بمعنى'ها
والهاء' ها' السكت' كما تلحق' في مثل' لِمَه' إلا' أنه' لا يعرف'
حذفها' منها بخلاف' 'لِمَ وعم' ، وأشباههما' ، وأما حذف' الآلات' من
عند دخول' عامل' الجر' عليها فمطرد' في اللغة' الفصيحة' اسماً كان'
الداخل' تليها' أو حرفاً' وسبباً' ذلك' معالاً' في موضعه' . وعند'
الكوفيين' إنها ليست' حرف' جر' وإنما هي كسي' الداخلة' تلي'
الفعل' (٢) ، والفعل' مقدر' وهنا كأنه' قيل' 'كسي' تفل' ماذا' . قال'
المصنف' : « وما أرى هذا القول' بعيداً' من الصواب' ، وبترينه' من
الصواب' يتوقف' على ثبوت' أمرين' ولم يشأ' فنهما تقدم' فعل' على'
في الاستنباط' لأنهم' يقدرونه' بكسي' تفل' ماذا' فيكون' ماذا' في موضع'

(١) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ .

(٢) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ .

تصب معمولاً للفعل المقدم ، ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب .
ولذلك لا يجوز أن يقول فعلت ماذا بانفاق ، وهو مثله . والثاني
أن يكون ناعباً حذف فعله ، ولم يثبت مثل ذلك (١) ، ولو قلت :
لقائل قول أضرب زيداً لن زيداً لم يجز ذلك فثبت أنه بعيد
بذلك من الصواب ، فذن الوجه ما أخاره البحرىون وأما الرد
بأن ماذا كانت استهامية [١٤٠ و] غير متصلة بجزر لا يحذف
ألفها فليس بالقوي فانه قد جاء حذف الفها في الوقف على إبدال
الهاء منه كقول المستقيم مه ، وما نقل من قول أبي الورداء (٢)
عند قدومه المدينة وسمع صريخ الناس مه ، فلا وجه للرد به
فإنه سائغ .

(قول) قوله : واتصاف الفعل بعد كي يجوز أن يكون
بها نفسها أو باضمار إن .

قال الشيخ : والذي يدل عليه قولهم : لكى فعل ، ويجوز
أن يكون بتقدير إن ، ويدل عليه أمران : أحدهما ما ثبت من
كونها حرف جر فكون كالكلام ، فكما وجب في السلام أن يكون
التصب فيها باضمار أن فكذلك هذه . والثاني ما ثبت من إظهارها (٣)
بعدها ، ولولا أنها قدرة لم يسغ إظهارها ، ألا ترى أنك لو قلت :
كى أن أضرب زيداً لم يجز ، والمذاهب فيها ثلاثة : منهم من يقول

(١) (ذلك) : ساقطة من ت .

(٢) هو عويمر بن مالك بن قيس الانصاري ، كان قبل البعثة

تاجراً وبعدها انقطع للعبادة ولي القضاء في الشام ، وتوفي في
دمشق سنة ٣٢ هـ ترجمته في غاية النهاية ٦٠٦/١ ، صفوة
الصفوة ٢٥٧/١ ، سيرة اعلام النبلاء ٢٤١/٢ ، الاعلام ٥/٢٨١ .

(٣) في ل : (اظهاره) .

النصب' بكى نفسها ويستدل بما ذكره أولاً ويجب إذا عورض
 بوجهي المذهب الآخر بمنع كونها حرف جرّ أو بأن ذلك شاذّ نادر
 فلا يعارض المستعمل المتبع، وبأنّ الظاهر أن بعدها قليل أيضاً
 مشروط بما فلا يعارض ما ذكره • والمذهب الثاني أنّ النصب
 باضمار أن • ويجب عن وجه المذهب الأول بأنّ السلام زائدة
 للأكيد وحسن دخولها على كسي وإن كانت بمعناها لاختلاف
 اللغتين • والمذهب الثالث أن لها حالين فهي في مثل لكي هي العامل
 وفيما عداه جائز فيه الامران •

ومن اصناف الحرف حرف الردع

قال صاحب الكتاب : وهو كلاً ، قال سيويه وهو ردع
 وزجر^(١) الى آخره •

قال الشيخ : شرطه أن يقدم ما يرد بهما في غرض المتكلم
 سواء كان من كلام المتكلم نلمى سبيل الحكمة أو الاكراه أو من
 كلام غيره ، فمثل الاول قوله تعالى كلاً بعد قوله : { يقول
 الانسان يومئذ أين المنزر }^(٢) ، وبعد قوله يود المجرم ،
 وما ذكره من الآية • ومثال الثاني قوله كلاً بعد قوله : { قال
 أصحاب موسى إنا لمدركون }^(٣) ، قال كلاً ؛ لأنّ قوله
 قال كلاً حكاية ما يقال بعد تقدم القول الاول من الغير ، ومثال
 الثالث قولك أنا أهنّ العالم كلاً ، وقد يكون بمعنى حقاً وتلياً
 حمل مواضع في القرآن •

(١) قال ابن هشام : هي عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج
 وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم

• الا ذلك معنى اللبيب ١٨٨/١

(٢) سورة القيامة الآية : ١٠

(٣) سورة الشعراء الآية : ٦١

ومن اصناف الحرف الالامات

قول صاحب الكتاب : وهي لام التعريف ، ولام جواب القسم الى آخره .

قول الشيخ : لام تعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فجملة منياً وجه ما بعد أن كان لواحد من الجنس وتستعمل على وجهين : أحدهما أن يراد بها تعريف ما كان منكراً باعتبار حقيقته ، وهو على وجهين : أحدهما أن يراد بها كلمة ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك : الرجل خير من المرأة . والثاني أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بإحدى فإلما دخلت السوت في بلد كذا وإن لم يكن بينك وبين المخاطب (١) سوق مهود وإنما هو على ما ذكرت وقد تقدم بيان ذلك في باب أسمة وإنه مثله في وجه التعريف ، ولهذا المعنى قال المحققون إن مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله (٢) :

٢٥٢- وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي

إن قوله يسبني صفة لكونه (٣) لم يقصد لئماً مهوداً فجرى في ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار الوجود مثله . والوجه الثاني تعريف مهود متميز بينك وبين مخاطبك ، (كقولك : ما فعل

(١) في و ، ش ، س : (مخاطبك) .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول وكذلك في الخزانة ، وتماهه : (فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يُعْنِينِي) ، الكتاب ٤١٦/١ ، الخصائص ٣٣٠/٣ . الكامل ٢٨٠/٣ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٣) (لكونه) : ساقطة من ل .

الرجل ، لرجلٍ متميزٍ بينك وبين مخاطبك (١) ، وقد اختلف في لفظها فقيل هي وحدها للتعريف ، والهمزة همزة وصلٍ مجتليةً للنطق بالسكان وهو مذهب سيويه (٢) واستدل له بأنّها همزة وصلٍ فوجب أن يحكم بأن الحرف هو اللام قياساً على ما تلحقه همزة الوصل من نحو اضرب واعلم ، وقيل أنّهما مع الهمزة معاً للتعريف وأصلها آل كهمل وبئل واستدل له بأن حروف المعني ليس فيها ما وُضع على حرفٍ مفردٍ ساكنٍ فوجب أن يُحمَلَ على ما ثبت دون ما لم يثبت فإذا عورض بما تقدم قال : خُفِفت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال ، وإذا عورض الأولون بما ذكر الخليل (٣) ، أجابوا بأنّها لو كانت أصلية لم يجز تخفيفها لذلك كما لم يجز تخفيف أم وأنّ وأشباههما ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا باطرح ولما جاءت كذلك دلّ على أنّها ليست أصلية ، وكلا القولين سائغ .

(فصل) قوله : ولأمّ جواب القسم كقولك : والله لأفعلن .
 قول الشيخ : هي اللام المنتوحة التي تدخل على الجملة المنبئة اسمية [١٤٠ ظ] كانت أو فلية لدلّ على أنّ ما بعدها هو المقسم عليه كقولك : لزيد منطلق ولتخرجن ولتد خرج وقد جاء حذفها نادراً مع الماضي دون غيره والأفصح لزوم التوثيق لها مع

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) انظر ابن يعيش ١٧/٩ ، حاشية الصبان ١٧٧/١ .

(٣) الخليل يقول : حرف التعريف (آل) بمنزلة (قد) فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام كتركيب بئل ، هل ، ابن يعيش ١٧/٩ ، انظر حاشية الصبان ١٧٧/١ .

المضارع وقد مع الماضي ، لأنه فعل مؤكده في المعنى وله ما يخضمه في التوكيد فكان ذكره أولى ، ولذلك اختص المضارع بالسون والماضي بقده ، لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما والذي يحق ذلك قولهم : والله إن زيدا لمنطلق فيأرن إن التي هي أيضاً لتوكيد الاسم ويلزمون معها اللام في الأكثر لذلك ، ولو أمكن تقديم اللام وتأخير أن لكن قياسه أن يأتي ، ونكتهم لما كان وصح إن عندهم صدر الكلام تذر عليهم ذلك ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يوخروا أن لأنها أقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل فكان بفاؤها على أصلها أولى •

(فصل) قوله : والموطئة للقسم •

قال الشيخ : هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقديم القسم لفظاً وتقديراً ليؤذن بأن الجواب نه لا للشرط ، فهذا معنى توطئتها وإيست جواب القسم وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط كقولك : والله لأن أكرمتي لأكرمك ، ولو قلت : لأن أكرمتي أكرمك أو فأنني أكرمك ، أو ما أنبئه مما يجاب به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليقه ، وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتأخرين من الشعراء والمصنفين كثيراً ، وكله خناً لا يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح •

(فصل) قوله : ولام جواب (لر) و (لولا) •

قول الشيخ : هي اللام التي تدخل لتؤذن بأن ما دخلت عليه هو اللام لما دخل عليه (لوا) (١) كقولك : لو جئت لأكرمك ،

(١) في ل ، س ، ش ، ب : (الاول) ، وهو خطأ •

فالإلام مؤذنةٌ بِنَ المدخولِ عليه هو الإلزامُ للمجيءِ وما يتعلق بهمى
لو قد تقدمَ ، ويجوزُ حذفها فيكونُ الربطُ بينهما بدلالةِ لَوِ لأنها
شرطٌ كانَ في كونها شرطاً كما جازَ أنْ تقولَ : إنْ أتيتي آتيتُكَ ،
جازَ لَوِ أتيتني آتيتُكَ ، ولهذا المعنى جعلها توكيداً ، ويجوزُ حذفُ
الجوابِ أيضاً ووضعُ ذكرِ ذلكَ موضعَ ذكرِ لَوِ ، لأنَّ الجوابَ
من مقضاها ، والكلامُ هنا على مجرد الإلامِ ، وقد تقدمَ أنَّ ذلكَ
جائزٌ عندَ قيامِ قرينةٍ تدلُّ عليه ، كقوله تعالى : { لَوِ أَنْ قَرَأْنَا
سَمِئِرَتَ بِهِ الْجِبَالِ }^(١) ، { وَلَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ }^(٢) ، وما
أشبه ذلكَ .

(فعمل) قوله : ولامُ الأمرِ .

قال الشيخُ : هي [اللامُ]^(٣) التي تدخلُ على الفعلِ المضارعِ
لتؤذنُ بأنه مطلوبُ المتكلمِ كقولك : ليضربَ زيدٌ ، وشرطها
أنْ يكونَ الفعلُ لغيرِ الماعلِ المخاطبِ ، كقولك : ليضربَ عمروٌ
وليضربَ أنتَ ، ولأضربَ أنا إلاَّ في لغةٍ قليلةٍ يدخلونها على
الفعلِ ، وإنْ كانَ المفاعلِ المخاطبِ فيقولونَ : لتضربَ أنتَ ،
ومنه قراءةٌ شاذةٌ وهي قوله تعالى : { بِذَلِكَ فُلْتَفَرِحُوا }^(٤) ،
ومنه ما رُوِيَ في الصحيحِ من قوله عليه السلامُ : | لِتَأْخُذُوا

(١) سورة الرعد الرعد الآية : ٣١ .

(٢) سورة هود الآية : ٨٠ .

(٣) (اللام) : زيادة عن ل .

(٤) سورة يونس الآية : ٥٨ . القراءة مروية عن النبي صلى الله

عليه وسلم عن طريق أبي . الانصاف ٥٢٤/٢ .

مَصَافِكُمْ^(١) ، ووضعا على الكسر لأنهما في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجزور ، فكما أن تلك لا تكون إلا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه ، والفعل لا ضمير له فتعين أن تكون مكسورة مطلقاً ، وإذا اتصل بها واو أو فاء أو ثم جاز تسكينها لقوله تعالى : { وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ }^(٢) ، واسكانها مع الفاء أكثر منهما ومع الواو أكثر من ثم . ووجه أن الفاء اتصلت بها اتصالاً معنوياً وصورياً ، وهي على حرف واحد (فصارت كالجزء منها لفظاً ومعنى فثبته قولك قلبي من قولك : فَلتَضْرِبْ بِكَتْفِ ونقصت الواو عما ذكرناه صورة الاتصال لأنها تكتب معها متصلة بخلاف الناء ، وكانت أضعف في الاتصال منها ، ونقصت ثم عنها من حيث أنها كلمة مستقلة على حرف واحد^(٣) ، ألا ترى أنها يوق عليها ويبتدأ بها بعدها بخلاف الواو والفاء فإنه لا يصح الوقف عليهما لأنهما كالجزء مما اتصل به لكونهما تلي حرف واحد ، ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ^(٤) بمشابهة حذف حرف الجر في الأسماء وإلا فصح رفع الفعل ، وإن كان القصد الطلب به فإنه يصح أن يقال يضرب زيد ، وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل

(١) في الانصاف قال صلى الله عليه وسلم : في بعض مغايزه وذكر الحديث ، وقال صلى الله عليه وسلم : مرة اخرى (لتقوموا الى مصافكم) أي قوموا . الانصاف ٢/٥٢٥ ، الاشموني ٣/٤ . شرح التصريح ١/٥٥ ، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١٧٦ ، [رسالة دكتوراه تحقيق محمد ابو الفتوح] .

(٢) سورة الحج الآية : ٢٩ . قرأ ابن ذكوان بكسر اللام في (وليطوفوا) على الاصل ، والباقون بالسكون على التخفيف . اتحاف فضلاء البشر ص ٣١٤ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

حولهم : يغفر الله له ، وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ والمعنى جميعاً ، ومنه قوله تعالى : { يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } (١) ، ويدل على أنه للطلب قوله بعد ذلك : « يغفر لكم » مجزوماً فلولا أنه طلب لم يصح الجزم لأنه ليس ثم وجه سواه ، وما ذكر من غيره غير مستقيم .

(فصل) قوله : ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك :
زيداً متطلقاً .

قال الشيخ : هي التي تدخل على المبتدأ لتؤذن بأنه المحكوم عليه ، وقوله : « والفعل المضارع » وتمثله بقوله تعالى : { وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ } (٢) غير مستقيم ، لأن هذه هي لام الابتداء [١٤١] [أخبرت لأجل إن ، فإن زعم زاعم أنه ذكرها في أنها قد دخلت على المضارع فليقل أيضاً تدخل على حرف وعلى ك ما يصلح أن يكون خبراً كقولك : إن زيداً لفي الدار ، وإن زيداً لطعامك آكل وأشبه ذلك والتمثيل في ذلك بقوله تعالى : { لأقسم } (٣) على قراءة ابن كثير (٤) أولى .

قوله : ويجوز عندنا أن زيداً لسوف يقوم ولا يجوز الكوفون (٥) .

-
- (١) سورة النور الآية : ٦٢ .
(٢) سورة اليجل الآية : ١٢٤ .
(٣) سورة القيامة الآية : ١ .
(٤) وقرأ الحسن وابن كثير في رواية عنه ، والزهري وابن هرمز (لأقسم) بدون الف على أن للام لام الابتداء . فتح القدير الجامع بين فني الرواية . والدرواية من علم التفسير (للشوكانى الطبعة الأولى مطبعة الحلبي مصر) ٣٢٥ / ٥ .
(٥) انظر حاشية الصبان على الاشموني ٢٧٩ / ١ .

قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا جُزَّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ لِلْحَالِ وَإِنَّمَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ (١) أَخَّرَتْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَجَرَّ أَنْ يَجْمَعَ مَا مَعْنَاهُ الْحَالُ وَالْإِسْتِقْبَالُ إِذْ لَا مَذْقُصَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلْحَالِ فَإِذَا جَامَعَتْ سَوَّفَ تَنَاقُضَ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ يُصِيرُ حَالًا بِاللَّامِ مُسْتَقْبَلًا يَسُوفَ وَهُوَ مُتَقَضٌّ فَكَانَ يَلْزِمُهُ أَنْ لَا يَجِيزُهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّهَا لِلْحَالِ، فَقَدْ وَافَقَ الْكُوفِيِّينَ فِي كَوْنِهَا لِلْحَالِ وَخَالَفَهُمْ فِي جَمَاعَتِهَا لِسُوفَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَصْرِيُّونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَسَوْفَ أَخْرُجُ حَيًّا} (٢)، فَقَدْ دَخَلَ اللَّامُ مَعَ وُجُودِ سَوَّفَ.

(فصل) قوته: واللامُ الفارقةُ •

قَالَ الشَّيْخُ: وَأَمَّا اللَّامُ الْفَارِقَةُ فَهِيَ اللَّامُ الَّتِي تُؤْذِنُ بِأَنَّ إِنْ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَلَيْسَتْ انْفَائِدَةً كَقَلْبِهِ تَعَالَى: {إِنْ كَلَّ نَفْسٍ لِمَا عَلَيْهَا حَافِظًا} (٣)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَهَا فَهَيَّمَ النَّفْيُ فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَلِمَفْهُومِ إِبْتِاتِ الْقِيَامِ، وَالْمَعْنَى زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قُلْتَ: إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ فَلِمَفْهُومِ نَفْسِي الْقِيَامِ وَالْمَعْنَى مَا زَيْدٌ قَائِمٌ. وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا أَيْضًا لِلنَّفْيِ مَعَ اللَّامِ، وَإِنَّ السَّلَامَ بِمَعْنَى الْإِلَّا (٤)، فَيَزَعُمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَمَعْنَاهُ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، فَقَدْ وَافَقَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ بِاللَّامِ يَمِيرُ دُشْبَاتًا وَلَكِنَّهُ خَالَفَ فِي التَّقْدِيرِ، وَفِي مَعْنَى الْحَصْرِ الَّتِي يَلْزَمُ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِبْتِاتِ، وَعَلَى الْوَجْهِينِ حَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: إِنْ كَلَّ نَفْسٍ لِمَا عَلَيْهَا حَافِظًا} (٥).

- | | |
|------------------------|-----|
| • انظر ابن يعيش ٢٦/٩ | (١) |
| • سورة مريم الآية: ٦٦ | (٢) |
| • سورة الطارق الآية: ٤ | (٣) |
| • انظر الانصاف ٦٤٠/٢ | (٤) |
| • سورة الطارق الآية: ٤ | (٥) |

ومن اصنافِ الجروفِ تاءُ التانيثِ الساكنةِ

قول الشيخ: هذه التاءُ تدخلُ لتؤذنَ بأنَّ من أسندَ إليه الفعلُ مؤنثٌ فاعلاً كانَ أو مفضولاً كقولك: ضربتُ هنداً وضربتُ هنداً، وإنما قال: ليؤذنَ بأنَّ الناعلَ مؤنثٌ جرياً على مذهبه في أنَّ مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعلهُ فاعلٌ، ولذلك أدخله في حدِّ الفاعلِ على ما تقدّمَ، وسماهُ فاعلاً في غيرِ موضعٍ، وهذا مذهبُ [الكوفيين] ^(١) وكثيرٍ من المتقدمينَ البصريينَ، وقد تقدّمَ بيانُ موضعِ جوازها وموضعِ وجوبها في المذكرِ والمؤنثِ، وإنما كانتِ ساكنةً لأنَّها إنما تلحقُ الماضي وهو مبنيٌ فوجبَ إسكانها، وإنما حرّكتُ تاءُ التانيثِ التي تلحقُ الاسمَ، لأنها لما امتزجتُ معَ الاسمِ امتزاجَ ألفِ التانيثِ، والألفِ وانونِ في نحو صحراءِ وسكرانِ، والاسمُ منربٌ وجبَ أنْ يكونَ الأعرابُ عليهما مثلهُ في صحراءِ وسكرانِ فلذلك جاءتُ واجباً لها التحريكُ في الاسمِ، والسكونُ في الفعلِ على أنَّ دلالتهما مختلفةٌ، أمّا التي تلحقُ الفعلَ فدلالها على ما ذكرناه. وأمّا التي تلحقُ الاسمَ فدلالتها الايدانُ بأنَّ ما دخلتُ عليه نفسه مؤنثٌ وهذه الدلالةُ خلافُ تلكِ الدلالةِ، فإنَّ تلكِ الدلالةُ لتانيثِ فاعلٍ ما دخلتُ عليه التاءُ، وهذه الدلالةُ لتانيثِ نفسٍ ما دخلتُ عليه التاءُ، ودخولها في الاسماءِ المشتقةِ فرعٌ على دخولها في الفعلِ، وهي في التحقيقِ في ذلكَ على نحو ما هي في الفعلِ، ألا ترى أنَّك إذا قلتُ: مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ، فإنَّما أنتُ لأنَّ الفاعلَ المضمرَ في قولك: قائمةٌ، مؤنثٌ فهو بمثابة قولك: مررتُ بامرأةٍ قامتُ. والذي يوضحُ ذلكَ قولك: مررتُ برجلٍ قائمةٍ جاريتهُ، فإنَّما أنتُ قائمةٌ، لأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ، ألا ترى

(١) (الكوفيين) : ساقطة من الاصل ، و .

أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مررتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ غَلَامُهَا لَمْ تَوُثَّ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ
 غَيْرُ مَوْثُتٍ ، فَهَذَا يُوَضِّحُ أَنَّ دَخُولَهَا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَلِي نَحْوِ
 دَخُولِهَا فِي الْأَفْعَالِ ، وَأَمَّا دَخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمَشْتَقَةِ فَمَحْمُولٌ
 عَلَى الْمَشْتَقَةِ لَوَجْهِهِ مِنَ الشَّبْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُتِ عَلَى
 أَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ قِيَاسًا إِلَّا فِي مَفْرَدِ النَّبَاتِ وَالشَّجَرِ كَقَوْلِكَ : ثَمَرَةٌ
 وَبِحِجْرَةٍ • قَوْلُهُ : « وَإِذَا لَيْتَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا عَلَى
 قِيَاسِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ وَأَصْلُهُ الْكَسْرُ كَمَا سَأْنِي ^(١) ، وَلَا يَرِدُ
 مَا حَذَفَ لِسُكُونِهَا قَبْلَ حَرَكَتِهَا الْعَارِضَةِ ، إِذَا الْعَارِضُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ
 غَيْرُ مَعْتَدٍ بِهِ بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْحَذْفِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { لَمْ
 يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا } ^(٢) ، فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَهَذَا يُوَضِّحُ أَنَّهُ
 لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ رَمَاتِ الْمَرْأَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ رَمَاتًا فِي
 قَوْلِكَ : الْمَرْأَتَانِ رَمَاتًا فَلشَبْهَةٌ لَيْسَتْ فِي مِثْلِ رَمَتِ الْمَرْأَةِ ،
 وَذَلِكَ [١٤١ ظ] أَنَّهُمْ رَأَوْا هَذِهِ الضَّمَائِرَ الْمُتَصَدِّقَةَ تَنْزِلُ مِنَ الْفِعْلِ
 مَنْزِلَةَ الْجِزْمِ مِنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : يَقُولَانِ وَقَوْلَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ
 يَكُنِ الْمُضْمَرُ مُنْزَلًا مَنْزِلَةَ الْجِزْمِ لَمْ تَتَبَّ الْوَاوُ فِي قَوْلِكَ : قَوْلَا ،
 وَلَمْ يَكُنِ الْأَعْرَابُ بَعْدَ الْآلِفِ فِي قَوْلِكَ : تَقُولَانِ ، فَلَمَّا رَأَوْا هَذَا
 الْإِتْرَاجَ فِي هَذِهِ الضَّمَائِرِ أَجْرُوا الْحَرَكَةَ فِي رَمَاتًا بِجَرَى الْحَرَكَةِ
 الْأَصْلِيَّةِ وَجَعَلُوهَا مِثْلَهَا فِي قَوْلَا •

ومن أصناف الحرف التنوين

قوله : وهو على خمسة أضرب إلى آخره •

قول الشيخ : التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر ليست
 تدرن التوكيد في الفعل ، وهذا التعريف يجمع جملة أنواع

(١) هذا الكلام : غير موجود في المفصل ، والا في نص ابن يعقوب من

المفصل :

(٢) سورة البينة الآية : ١ •

التنوين^(١)، واختيرت عن النون المؤكدة في الفعل لأنها نون ساكنة
تبع حركة الآخر وليست بتوين، وهو على خمسة أضرب: أحدها
الدال على المكانية، وهو كل تنوين لحق معرباً^(٢) لم يشبه الفعل من
الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك: زيد عمرو
ورجل، وإثاني تنوين التذكير، وهو تنوين يدل على ما دخل عليه
نكرة كقولك: صه وصه وما أشبهه، وليس التنوين في رجل
تنوين تذكير، وإن كان الاسم نكرة، ألا ترى أنه لو جعل تلمأ
لم يزل منه تنوينه، ولو كان تنوين تذكير لوجب زواؤه عند زوال
التذكير، وأما زواؤه عند مجيء اللام للتعريف فليس زواله لكونه
للتذكير بدليل ما ذكرناه، وإنما زال للاضداد بينه وبين اللام، ألا
ترى أنك لو سميت رجلاً بحسن فتوينه ليس للتذكير من غير
ريبة^(٣)، ولو أدخلت اللام عليه مع بقاءه عاملاً لزال إجماعاً وليس
ذلك، لأنه كان للتذكير فكذلك رجل. وإشالك العوض من
المضاف إليه، وهو كل تنوين لحق مضافاً عند حذف المضاف إليه
كقولك: يوثد وساءثد. والرابع التنوين الثبني من باب حرف
الإطلاق وهو تنوين الترتم، وهو كل تنوين جعل مكان حرف
المد واللين في القوافي المطلقة. والخامس التنوين الغالي. وهو كل
تنوين لحق قافية مقيدة للترتم وهو قليل، وقد زاد بعضهم تنوين
المقابلة، وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو عرفات
عرفات ومسلمات؛ لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم
موازناً للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون) وهو مستقيم
لأنه إن لم يذكر قسماً امتنع دخوله في جمع الأقسام المفصلة،

(١) (التنوين) : ساقطة من ر

(٢) في ل : (ما لم) .

(٣) في ل : (مزية) ، وما اثبتناه أفضل .

لأنَّ امتناعه في توين التكريرِ واهوضِ والثائبِ منابِ حرفِ
الاطلاقِ والغاليِ واضحٌ ، بقي دخوله في توينِ التمكنِ ولا يستقيمُ ،
لأنَّه لو كانَ كذلكَ لوجبَ أنْ لا يُصرفَ جمعُ المؤنثِ إذا سُمِّيَ
به مؤنثاً كمسلماتِ إذا سُمِّتَ به امرأةً لأنَّ فيه العليسةَ ولتأنيثِ
بانفائِ ، فلو كانَ توينِ التمكنِ لم يجرزُ بقوةٍ كما لا يجوزُ صرفُ
زينبٍ بانفائِ ، نعمٌ يدخلُ في توينِ التمكنِ على مذهبِ من يقولُ :
هذه مسلماتٌ بغيرِ توينِ إذا سُمِّيَ به امرأةً ، وهو مذهبُ رديءٍ
لم يتصرَّ إليه ذو تحقيقٍ ، وقد تكلمَ الزمخشريُّ في تفسيره نلبي
قوله تعالى : { فَأَذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَقَاتٍ } (١) ، في كونه صرفاً
فيما يلزمه أن لا يصرَّفَ مسلماتِ إذا سُمِّيَ به امرأةً (٢) وليسَ
بشيءٍ . « والتوينُ ساكنٌ » ، لأنَّه حرفٌ مبنيٌ ، وأصلُ البناءِ
الساكنونُ ، « فان لقي ساكناً آخرٌ ، فحكمه أنْ يحرَّكُ على
ما سيأتي ، وقد يُحدَفُ تخفيفاً تشبيهاً له بحروفِ المدِّ والمينِ كما
شُبِّهَ به في غيرِ موضعٍ ، ومنه القراءةُ الشاذةُ (٣) في قوله :
{ أَحَدًا اللهُ } (٤) وفي قوله :

وَلَا ذَاكِرِ اللهُ إِلَّا قَلِيلاً ١٣١

ينصب اسم الله سواء خففت ذاكراً أو نصبته وكلاهما جائزٌ وخفضه
على اللطف على « غيرٍ » ، وجعل (لا) زائدةً كقوله تعالى : { وَلَا
الضَّالِّينَ } (٥) ، ونصبه على أن لا بمعنى غيرٍ وهي متعذرٌ فيها

-
- (١) سورة البقرة الآية : ١٩٨ .
(٢) انظر الكشاف ١/٩٥ .
(٣) القراءة الشاذة : هي قراءة أبي عمرو ، وزعم أبو الحسن أن
عيسى بن عمر أجاز نحو ذلك . ابن يعيش ٣٥/٩ .
(٤) سورة الاخلاص الآية : ٢ ، ١ .
(٥) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

الاعراب فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تمتها وهو ما بعدها
كقولك : جاءني رجل لا عالم ولا عاقل ، ومنه قوله تعالى :
{ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ } (١) .

ومن أصناف الحرفِ النونِ المؤكدة

قوله : على ضربينِ الى آخره .

قال الشيخ : هذه النونُ مختمةٌ بالفعل المضارعِ وصيغةِ الأمرِ
لأنَّها مأخوذةٌ منه تأكيدُ الفعلِ انداخته^(٢) هي عليه ، فوكت :
اضربنَّ أكدَّ من قولك : أضربْ ووزانها في المضارعِ ووزانُ قد في
الماضي في معنى التوكيد ، إذ قولك : قد خرج آكدُ من قولك :
خرج ، وشرطها أن يكون الفعلُ بمعنى الطلبِ أو أشبهَ به ،
ويُلمُّ أن يكونَ مستقبلاً ، لأنَّ الطلبَ إنّما يتعلقُ بغيرِ الموجودِ
[١٤٢ و] ، فلا يكونُ إلاّ في المستقبلِ ، وإنَّما خُصِّتْ بالطلبِ ،
لأنَّ الطَّابَ إنّما يطلبُ في العادةِ ما هو مرادٌ له فكانَ ذلكَ مقتضياً
لتأكيدِهِ ، لأنَّ غرضَهُ في تحصيلِهِ بخلافِ الخبرِ فإنَّ هذا المعنى
مفقودٌ فيه وإنَّما دخلتْ في التسمُّ ، وإن لم يلزم فيه معنى الطلبِ
إذ قد يتسمُّ الأيمانُ على ما يعلمه ما هو ليس مطلوبه ولا من
غرضه ، كتول من أتى كيرةً والله لأعاقبنَّ ، وأمثالُ ذلكَ كثيرةٌ ،
إمّا لأنَّه في النَّالِ إنّما يقسمُ على ما هو مطوبُ المتكلمِ وحملَ
يقيةِ البابِ عليه لأنَّه منه ، وإمّا لأنَّه فعلٌ مستقبلٌ اشتملَ على
ما يقتضي توكيدهُ ، (وهو التسمُّ كما اشتملَ فعلُ الطلبِ على

(١) سورة الواقعة الآية : ٤٤ .

(٢) (هي) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ر .

ما يقتضي توكيده (١) من المعنى المذكور آنفاً فأجري مجرى الطلب
 وهذا أيضاً هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه الون في قوله
 تعالى : { فإمّا ترين } (٢) ، وإمّا تذهبن لأنه فعل مستقبل
 اشتمل على ما يقتضي توكيده ، وهو ما الزيادة على حرف الشرط
 كاشتمال فعل القسم على للقسم ، واشتمال فعل اطلب على
 الطلب المقتضي لتوكيده ، وهي على ضربين ثقيلة وخفيفة وكلاهما
 في المعنى والدخول سواء ، إلا أن الخفيفة لا تدخل على فعل الاتين
 وقيل جماعة النساء خلافاً لليونس (٣) ، وإنما لم تدخل عليهما لوقوعها
 بعد الألف فيلزم اجتماع الساكنين ، [و] (٤) ، تنذر فيهما حكم
 اتقاء الساكنين ؛ لأنه إمّا أن يبقيا ساكنين وإمّا أن يحرك
 الثاني ، وإمّا أن يحذف الأول ، فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس
 من كلامهم ، وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها ؛ لأن
 وضما على أن لا تقبل الحركة بدليل امتناع أضربن ، ولو جاز
 تحريكها ثم لوجب تحريكها هنا . وحذف الأول يؤدي الى ليس
 لواحد بالثنى في فعل الاتين ، ألا ترى أنك لو حذفت الالف في
 قولك : اضربن فليس بفعل الواحد ، والى حذف ما علم التزامهم
 الاتين به الفعل بين نون الضمير ونون التأكيد بدليل التزامهم له
 في قولهم اضربان ، وكونها مشددة لا أثر له ، لأن الخفيفة فرعها
 فلا تأتي إلا على النحو الذي أتت فيه الثقيلة لئلا يؤدي الى أن
 يكون الفرع على الأصل مزية ، أو يقل في جمع المؤنث إنها ألف
 وشبهة بالثنية ، فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف
 هذه ، ويقوى ذلك كسر المشددة بعدها ، ككسرها في فعل الاتين ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) (و) : زيادة عن س .

وإذا تعدّر ذلك وجب امتناع دخولها فيهما • والمشددة مفتوحة إلا في فعل الاتين وفعل جماعة المؤنث فاتّها فيهما مكسورة تشبيهاً لها في نون التثنية لوقوعها بعد ألف • وقوله : فن دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر^(١) مستقيم وتعليقه بقوله « تشبيهاً للجزاء بالنهي » غير واضح • والاولى أن يقال تشبيهاً له بالجزاء الداخلة فيها^(٢) لأنه مشتمل على معنى النهي • وأمّا دخولها في مثل « ربّما يتولن ذلك » فمشبهة بالنفي وكل ذلك قليل ، وإن كان بعضه أكثر من بعض ، وهذه النون إنّما تدخل على سبيل الجواب للغرض المتقدم ذكره وحذفها جائز إلا في فعل القسم ، والمؤكد بما في الشرط فإن طرحها ضعيف •

(فصل) قوله : وإذا لقيها ساكن بدأها حذفاً ولم تحرك إلى آخره •

قال الشيخ : يعني إذا لقي الخفيفة وإلا فالثقيلة ثابتة أبداً وإنّما ذلك حكم الخفيفة ، وإنّما حذف كراهة أن تجري مجرى ما هو مثلها في الاسماء وهو التثمين قصداً إلى أن تكون لها تدخل على الاسم بزية على ما يدخل على الفعل فيحذف لذلك فيتولون : في لا تضرب ابنك إذا وصلوه بتولونم : ابنك لا تضرب ابنك ، ومنه قوله^(٣) :

- (١) في ل : (الذي قاله) ، وإلا يستقيم معه الكلام •
 (٢) في ل ، س : (فيه ما) •
 (٣) البيت للاضببط بن قريع السعدي - شاعر جاهلي - من أبيات أوردتها القالي في أماليه ، وروايته ورواية الاضداد (لا تعاد الفقير) وبذلك يسقط عن الاستشهاد في حذف النون الخفيفة والياء والبيت بتمامه :
 ولا تهبين الفقير ، عليك أن
 ترغم يوماً والدهر قد رقعته =

ولولا ذلك لوجب أن يُقَالَ « لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ » بكسر النون وحذف الياء لانتفاء الساكنين ، ولكنهم لما أرادوا « لَا تَهْنِ » وحذف النون لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَجِبَ أَنْ يَبْقَى « لَا تَهْنِ » .

ومن أصناف الحرفِ هاءُ السكتِ

قوله : وهي التي في قوله تعالى : { مَا أَغْنَىٰ عَنِّي دَلِيَّةٌ } (١)

إلى آخره .

[١٤٢ ظ] قال الشيخ : هاءُ السكتِ هاءُ ساكنةٌ تلحق في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد ووزانها في الوقف التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف ، ووزانُ همزة الرِصْلِ التي يتوصلُ بها إلى الابتداء بالسكن فإذا وُصِلَتْ حذفتها كما تحذفُ الياءُ الوصلُ عند الوصل (٢) لفقدانِ المعنى الذي جيءَ بها لأجله ولذلك استُحِبَّ لكلِّ قارئٍ مذهبهُ اثباتِ الهاءِ في مثلِ « كِتَابِيَّةٌ » و « سُلْطَانِيَّةٌ » أن يفتَ ثَمَّ يبتدئُ ، فإن كانَ مذهبهُ في الوصلِ حَسْبَ لهُ الْوَقْفُ بِهَا وَالْوَصْلُ بِحَذْفِهَا ، كقراءةِ حمزة والكسائيِ إِفْتَدِ قُلْ ، وقراءةِ

= الكامل ١٣٦/٢ ، منازل الحروف ص ٥٦ ، الاضداد في اللغة ص ٢٥٩ ، الانصاف ٢٢١/١ ، ابن يعيش ٤٤/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٦٠/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، المغني ١٥٥/١ ، ابن عقيل ٢٤٧/٢ ، التوجيه ص ١٦٥ ، أمالي القالي ١٠٧/١ ، الصحاح مادة (هون) ٢٢١٨/٦ ، الخزانة ٥٨٨/٤ .

(١) سورة الحاقة الآية : ٢٨ .

(٢) (عند الوصل) : ساقطة من و .

مالي هلكَ وسلطاني خذوه^(١) ، فانَّ وصلتَ لمن يحذفها فالوجهُ
اثباتها وإن كان الوصلُ مستكرها^(٢) لِمَا ذكرناه ، ولكنَّه يجري
الوصلُ مجرى الوقفِ فيكونَ كنههُ موقوفٌ عليه في انيةٍ ولذلك
كان الوجهُ المختارُ في قراءة^(٣) ورش كتابه أي باسكانِ الهاءِ من
غيرِ نقلٍ ، ولولا انيةُ الوقفِ لوجبَ التحريكُ .

قوله : وكلُّ متحركٍ ليستَ حركتهُ إعرابيةٌ يجوزُ الوقفُ
عليه بالهاءِ الى آخره .

قالَ الشيخُ : ليسَ على عمومهِ فانَّ ضربَ وقتل^(٤) ليستَ
حركتهُ إعرابيةٌ^(٥) ولا يوقفُ عليه^(٦) بالهاءِ وكذلكَ قواك لا رجل
ويازيدُ وأشلَ ذلكَ وحدهما أنْ تكونَ ساكنةً لأنها لغرضِ
الوقفِ ، كما أنَّ حكمَ هذرةِ الوصلِ أنْ تكونَ متحركةً لأنها
لغرضِ الإبتداءِ ولا يقفُ إلاَّ على ساكنٍ ولا يتديءُ إلاَّ بمتحركٍ ،
وأما مثلُ قوله تعالى : { يُوَدِّهِ إِلَيْكَ }^(٧) ، فيمن قرأ بالاسكانِ

(١) قرأ حمزة ويعقوب بحذف همزة (ماله) وصلوا وإثباتها
وفقاً . اتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٢ ، غيث النفع ص ٣٧٢ .

(٢) في ل : (كما) ، وهو تحريف .

(٣) هو عثمان بن سعيد وقيل سعيد بن عبدالله بن عمرو بن
سليمان القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش ، شيخ
القراء المحققين ، انتهت اليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في
زمانه ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ غاية النهاية ١/٥٠٢ .

(٤) (قتل) : ساقطة من ر .

(٥) في ر : (يجوز الوقف) .

(٦) في ل : (عليها) .

(٧) سورة آل عمران الآية : ٧٥ .

فَلَيْسَتْ بِهَاءِ السَّكْتِ عَلَى الْمُخْتَارِ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَلْحَقْ كَلَامًا مُسْتَقِلًا
فِي وَقْفٍ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا هِيَ ^(١) مَوْصُوتَةٌ أَجْمَاعًا مَعَ إِبْتِابِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ
اسْتِكَرَاهِ لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هِيَ هَاءُ الْأَضْمَارِ ، وَيَجُوزُ تَسْكِينُ هَاءِ
الْأَضْمَارِ إِذَا وَقَعَتْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِعِ .

(فصل) قوله: [وحققا أن تكون ساكنة] ^(٢) وتحريكها لحن .

قال الشيخ: وتخطئه للقاتل ^(٣) :

٢٥٤ يَا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ

مناقض لما ذكره في قوله تعالى: { وَيَتَّقْهُ } ^(٤) ، فَمِنْ أَسْكَنِ الْفَاءَ
فَاتَّهَ سَاقَهُ فِي أَنَّ الْهَاءَ حَرَكَةٌ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِذَا جَعَلَهَا مَحْرُكَةً
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ لَمْ يَسْتَمِمْ إِنْكَارَهُ عَلَى مَنْ حَرَكَهُ فِي قَوْلِهِ :
• يَا مَرَّ حَبَاهُ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَكَذَلِكَ سَاقَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ^(٥)

(١) في ل : (ولأئها) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ب وهي في المفصل .

(٣) البيت نسبة ابن يعيش لعروة بن حزام العذري ، وتاممه :

(إِذَا آتَى قَرَيْبَتَهُ بِمَا شَاءَ) • فحركة الهاء إمَّا أَنْ

تكون كسرة لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، أَوْ تَكُونُ ضَمَّةً تَشْبِيهًُا بِالضَّمِيرِ •

اصلاح المنطق ص ٩٢ ، المنصف ١٤٢/٣ ، ابن يعيش ٤٦/٩ ،

المفصل ص ١٨٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة (لمحمد بن

جعفر القزاز القيرواني تحقيق الكعبي الدار التونسية للنشر

١٩٧١) ص ٣١ .

سورة النور الآية : ٥٢ • قرأ بكسر الهاء بلا اشباع قالون

وحفص ويعقوب ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وهشام في أحد ^(٤)

أوجهه الثلاثة باسكانها ، والثاني لهشام الاشباع ، والثالث

الاختلاس • اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٦ •

(٥) قال أبو علي : ومثل ذلك في الاسكان قراءة من قرأ (وَيَتَّقْهُ)

وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد : (قَالَتْ : سَلِّمِي)

اشترت لنا) ، انظر التكملة لابي علي ص ٩ ، ١٠ ، الحجة

في علل القراءات للفارسي ١/٣١٠ ، ٣١١ •

لذلك وليس بجيد ، فإنَّ تحريك هاء السكت ووصلها ضعيفٌ فلا ينبغي أن يُصَارَ إليه مع الاستثناء عنه ، والوجه في قراءة من قرأ ويَتَّقَهُ - إنَّها هاء الاضمار مثلها فيمن حرَّك الهاء والقاف جميعاً ، وإنَّما سكن القاف على النحو الذي سكن به كَتَفَ وَعَضَدَ ولا حاجة حينئذٍ الى جعلها هاء السكت فإنَّه يلزم منه ثلاثة أمور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكَتَفَ [وَعَضَدَ] (١) ، ومنها وصل هاء السكت والحاقها فيما ليس بموقوفٍ عليه لأنَّ قوله : فأولئك جوابُ الشرط ، ولا يوقف على الشرط دون جزائه . ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلاَّ أدرُ واحدٌ ، وهو مع ذلك دون الأمرين في الظاهرِ فالمصيرُ الى ذلك هو الوجه ، وعلى ذلك يستقيم الردُّ تلى من قال : « يا مَرَّحَبَاهُ بِجِمَارِ عَفْرَاءِ » في اليتين وفي غيرهما ولا يستقيم الردُّ مع إثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع ، والظاهرُ أنَّه وقع عن أبي علي الفارسي وهما ثم أتبع ذلك من غير رويةٍ وتثبيتٍ ، ألا ترى أنَّه تلى ذلك ملحقٌ به هاء السكت في الوصل ، وهي محرَّكةٌ وذلك هو الذي أنكرُ في « يا مَرَّحَبَاهُ » ، فكيف يستقيم إيراده لفةً مستقيمةً مع مثلٍ رُدَّ ولم يردَّ؟ وهل هذا إلاَّ نقضٌ بينَ لاشبةٍ فيه يعد هذا اليان ؟

ومن أصناف الحرفِ شينُ الوقفِ

قال الشيخُ : هذه لغاتٌ ضعيفةٌ ولا معوَّلٌ عليها ولم يأت في كلامٍ فصيحٍ وقد اختلفَ في ذلك مع ضفهِ ، فمنهم من يقول ما ذكره من الحالتين الشينِ بسدِّ النطقِ بالكافِ . ومنهم من يقول الكافي شيئاً فيكون [١٤٣] من قبيلِ الإبدالِ لا من قبيلِ

(١) (عَضَدَ) : زيادة عن ل . وإثباتها أفضل .

وصل الحروف ، والأولى أن تكون الترجمة « من أصناف الحرف حرفاً الوقف » ، إذ اوقف ليس هو الحرف ، ألا ترى أنه قول : وهي الشين ، والشين ليس وقف وإنما هي حرف يُقف عليه ، ووقع في آخر الحكاية المذكورة قال : « قومي » باضفاه الى ياء المكلم . وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقل جميعاً ، أمّا المعنى فأنه مخاطب لأبى المؤمنين الذي لغته أفصح الناس فكيف يليق بمن يمت^(١) إليه ويخطبه أن يكذب ويسمي عليه الأدب ، وأمّا لنقل فتفتق الرواة على أنه قول قومك وفي بعضها قال قومك : يا أمير المؤمنين^(٢) ، والظاهر أنه وهم وقع فيه ما اشتملت عليه الحكاية من قوله : « وجرم من فصحاء الناس » .

ومن أصناف الحرف حروف الانكار

قوله : وهي زيادة تلحق الآخر الى آخره .
 قول الشيخ : هذه الزيادة لهذا المعنى إنما وقعت في غير الكلام الفصح ، وهي إمّا مدّة مجردة وإمّا مدّة قبلها « إن » مكسورة نونها لا ابتداء الساكنين هي والمدّة المذكورة ، والظاهر أنهم لم يزيدوا « إن » إلا فيما آخره ساكن محذوفة على صورته للثلاث تحريك إن كان صحيحاً أو يُحذف إن كان مدّياً . فان قيل فقد ثبت مجيئها في قولهم : « أنا إنيه » فقد لحقت المتحرك ، ألا ترى أنها بسدّ النون المتحركة في « أنا » فالجواب أنه لما كان يلزم في الوقف على أنا وإن لم يكن^(٣) في الوصل ألف أن يكون بالالف ،

-
- (١) في ر : (يتوسل) .
 (٢) أمير المؤمنين : هو الخليفة معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء الأمويين .
 (٣) في ل : (يلزم) ، وما اثبتناه أفضل .

والالف ساكنة صار حكمه حكم ما آخره ألف ، لأنه في الوقف كذلك ، ألا ترى أنك إذا وقتت على أنا لزم إنبات الالف فتقول : « أنا » ولا يجوز أن تقول : أنا^(١) ، أن فـار في حكم ما آخره ألف مطلقاً لأن هذه الزيادة إنما تكون في الوقف فلو لم تزد (إن) لقليل « أ أنا » فـجذت إحدى الالفين لانتفاء الساكنين فجاز جسي « إن » لـمّا ذكرناه من قبل . « وإيها معيان » على ما ذكره إلا أن الاخشن قد في تفسيره في قوله : « الاميروه » بقوله : « كأنك تهزأ به » الى أن تجلها بمعنى واحد ، وهو إنكار ما ذكر لا غير ، لأن باب اتهزئي بإيراد الكلام على ضد ما هو له ليس من باب المـرك ، ألا ترى أن كل كلام يسمح إرادته كذلك وليس كل كلام مشتركاً ، كقولك : لمن ظهر لك منه خلاص ما يقضيه العتل ما هذا إلا نق رجح ، وإنما تعني ضد ذلك ، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ }^(٢) ، وقوله تعالى : { ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ }^(٣) ، وغير ذلك ، وهذه الزيادة ليست كزيادة التذبة في انتزاعهم فيها الالف ما لم يقع لـس ، وإنما هي زيادة تابعة لـمّا قبلها ، فإن كان متحركاً فلا إشكال في أن تكون ألفاً بعد المقنوح وياء بعد المكسور وواو بعد المضموم ، وإن كان ساكناً فحكمه حكم المكسور ، لأن الكسر يلزمها لانتفاء الساكنين فيجب أن تكون المدة ياء ، فتقول فيمن قال أكرمت عبد المطلب أعبد المطلب ، وتقول في

(١) في ل : (أن) ، وفي ب ، ت : (أنا) : ساقطة .

(٢) سورة هود الآية : ٨٧ .

(٣) سورة الدخان الآية : ٤٩ . قرأ الكسائي بفتح العزة أي

لأنك ، والباقون بكسرها على الاستثناف المقيّد للعلّة

فيتحدان . معاني القرآن ٤٣/٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٩ .

غيث النفع ص ٥٠ .

النديّة واعدّ المطلباء فقد ثبت أنّها مخالفةٌ لزيادة النديّة لِمَا ذكرناه في النديّة • وأمّا قولهم واغلامكوه وواغلامكوه في غلام المرأة المخاطبة وغلام الجماعة المخاطبين فتَمَّا خولفَ به قياس النديّة كراهة اللبس ألا ترى أنّه وقيل في غلام المرأة واغلامكوه ، وفي غلام الجماعة واغلامكماه ، لا تيسر الأول بالمخاطب المذكور والثاني بالمخاطبين •

(فعل) قوله: وإن أجت من قال لقيت زيدا وعمروا

إلى آخره •

قال الشيخ: ذكر هذا الفصل لِيُنَبِّهَ على أنّها تلحق الآخر على أي صفة كان بخلاف علامة النديّة فإنّها لا تلحق إلاّ المندوب لأنّها للايزان بأنّ ما أدخلته عليه (١) متفجعٌ عليه فاختصت به ، لأنّ معناها لا يتمداه ، وأمّا هذه فلانكار مضمون الجملة فلحقّت آخر الجملة على أي حال كنت فمن ثمّ جاز الحاقها في آخر كل كلام ، ولم يجز في ذلك إلاّ الحاقها بالمندوب خاصة ويترك هذه الزيادة عند الدرج بخلاف زيادة النديّة فإنّه جائز اثباتها في الوصل ، إمّا لأنّ الغرض ثمّ تطويل الصوت [١٤٣ ظ] إلى المعنى المقصود ولذلك لم يجز حذف حرف النداء ولا الترخيم بخلاف زيادة الانكار ، وإمّا لشبهها بهاء السكت في محافظتهم بها على بيان حركة آخر الكلمة بدليل قولهم : أ عبدالمطلبية بخلاف واعدّ المطلباء فكانت في ذلك كهاء السكت وتشبهه إيّاها بزيادة من تشبيه لفظي لا معنى فيه يقتضي أن تكون محذوفة في الوصل •

(١) (عليه) : ساقطة من ل

ومن اصنافِ الحرفِ حرفُ التذكُرِ

قال الشيخُ : وهي زيادةٌ على نحو زيادةِ الانكارِ ونكثها لا تكونَ إلا مَدَّةً مجردةً عن إن وهي في الشذوذِ أبعدُ من تلكَ ، ولذلك لم يقعَ في كلامٍ من يُوبهَ له ، وموضعها في آخر كلِّ كلمةٍ يقفُ المتكلمُ عليها ليتذكَرَ ما يتكلمُ به بعدها فلذلك لم يلحقَ إلا ما هو بمضُ الكلامِ في قصدِ المتكلمِ عكسَ زيادةِ الانكارِ ، ألا ترى أنَّه لو قصدَ الى قوله قامَ زيدٌ من غيرِ زيادةٍ لم يكنُ لتذكرةٍ عندَ فرائضه من زيدٍ معنى فلا وجهَ (١) للاحاقِ زيادةِ التذكُرِ مع انتفاءِ معناها ، فانَّ لحقتْ آخرَ كلامٍ باعتبارها فلائذُ في قصدِ المتكلمِ له تمةٌ باعتبارِ آخرِ كقولهم : « هذا سيفني » اذا قصدَ المتكلمُ الى الاخبارِ عن المشارِ اليه بأنَّه سيفٌ موصوفٌ بصفةٍ في حكمه ، ولكنَّه ذهلَ عن اللفظِ الذي يُعبَّرُ به أو عن نفسِ المعنى مع تلمه بأنَّه كانَ قاعداً الى وصفه ، ولكنَّه نسيها وهو قاصدٌ الى أن يذكرها ولذلك وردَ قولهم : « هذا سيفني » في حقِّ من قصدَ الى الاخبارِ بسيفٍ موصوفٍ جازاً أيضاً ادخالها على اللامِ للتعريفِ في قولهم : الى وشبهه اذا قصدَ الى الاخبارِ عن معهودٍ ثمَّ ذهلَ عن اللفظِ وعن المدلولِ على ما تقدمَ واللهُ أعلمُ بالصوابِ ، واليه المرجعُ والمثابُ ، هذا آخرُ قسمِ الحروفِ من كتابِ المفصلِ يتلوه القسمُ الرابعُ وهو المشتركُ فلنَسألُ اللهَ سبحانه وتعالى بالاستعانةِ على اتمامه بحسنِ توفيقه بالتوسلِ بمحمدٍ سيدِ البشرِ وشفيعِ الشفيعِ في المحسرِ وآلهِ وصحبه .

(١) في ر : (حاجة) ، وهو تحريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الرابع في المشترك

قال صاحب الكتاب : المشترك نحو الإمالة والوقف وتخفيف الهزة وانتقاء الساكنين .

قال الشيخ : الصواب في لقب هذا القسم المشترك بفتح الراء لأنه عبارة عن الأحكام التي يشترك فيه وقد وقع في بعض نسخ المشترك بكسر الراء وليس بصواب ؛ لأن المشترك هو الذي اشترك مع غيره في شيء وليس هذا كذلك ، وقد صرح به في قوله : في أول كل صنف يشترك فيه كذا وكذا ، فقال في الإمالة يشترك فيها الاسم والفعل فثبت أن الصواب الفتح ، وإنما وهم من كسر من أجل أنه كان الأصل أن يقل المشترك فيه فلما لم يجد فيه مذكورة توهم الكسر وحذف فيه ههنا إمّا لتكررة وإمّا لكونه جعل لقباً .

[ومن اصناف المشترك الإمالة]

قوله : وهي أن تنحو بالالف نحو الكسرة .

قال الشيخ : وقد عبّر غيره بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة . وقال قوم : بالالف نحو الياء . وقال قوم : بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء^(١) ، والجميع^(٢) خير من عبارته ؛ لأنه إذا قال بالالف نحو الكسرة فإمّا أن يريد نحو الكسيرة التي قبلها أو

(١) في ت : (جميعاً) .

(٢) في س : (وعبارة) .

الكسرة [التي] (١) عليها وكلاهما غير مستقيم ، لأنها لا تقبل الكسرة
وليس قبلها كسرة ، وأولى الباقية أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ،
لأنه قد تكون الإمالة من غير ألف في مثل رحبه والكبير .
ومن المحاذر فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن يكون
إمالة وهو إمالة ثبت أن الوجه أن يقال بالفتحة نحو الكسرة
ليشمل جميع أنواع الإمالة . ثم علله بالتجانس اللفظي ولتقديري
جميعاً على ما نذكره في الأسباب وشبهه في تغييره بعض التغيير
للتجانس بما يشرب من الحروف صوت غيره لذلك كقولهم :
يصدُرُ والصراطُ وأشباهه على ما سيأتي وبين تعليقه في صنف
إبدال الحروف . ثم ذكر أسباب الإمالة وترك منها ما ليس بالقوي
أو كان وقوعه قليلاً ، فما ليس بالقوي الإمالة لأجل الإمالة وما
ليس بالكثير وقوعاً وإن كان قوياً الإمالة للتشاكل كما إمالة ضحاها
لتشاكل جلاها على ما ذكره في فصله . ثم شرع في شروط وتفاصيل
وموانع ، فابتدأ بالشرط في الكسرة قبل الألف وبين أنها إنما
تؤثر إذا وليت حرف الألف وفضل بينهما ساكن [٤٤٥] لأن الساكن
ليس بحاجة معتد به فإن لم يكن كذلك لم يكن السبب مؤثراً
لقوات شرطه وإنما لم يؤثر بعده عن الألف فلم يمتد بذلك وإنما
أمالوا نحو يريد أن يضربها وعندها وإن كان شاذاً ، لأن الهاء
خفية فكانت مع الألف كحرف واحد فكأنه لم يفصل بين
الكسرة والألف إلا بحرف واحد في قولك : يضربها أو بحرفين
أولهما ساكن في عندها ، وأما إمالة درهمان وشبهه فأضف مما
تقدم لأنها ليست مع الألف فتكون لاجتماعهما معها كأنها مدة
واحدة لخصائها وإنما هي مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صفتها
الخصاء قد رت كالأدم ويدل على أن الهاء مع الألف غير معتد
بها في قولهم : ردُّ وردُّ وردُّ أوجب أن يقال ردُّها .

(١) (التي) : ساقطة من الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام .

(فصل) قوله : وقد أجروا الألف المنفصلة ، جري المتصلة
إلى آخره .

قال الشيخ : الكلام في تفصيل أن سبب الإمالة يعمل في
الألف وإن كانت منفصلة كما يعمل فيها إذا كانت متممة ويعمل
أيضاً إذا كان هو نفسه عارضاً ، كما يعمل إذا كان أصلاً إلا أن
ذلك ليس مثله إذا كان أصلاً والألف المنفصلة التي أَرادها هي
ألف التوين أو ما ضاهها دون غيرها لأنها انتزجت حتى صارت
كأنها من بنية الكلمة ولذلك يعسر إثبات الانفصال فيها وتحقيقه
هو أن التوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برأسها فإذا
أبدل منه الألف كن في حكمه فوجب أن يحكم بأنه ليس من
بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمثابة الألف المنفصلة عن
السبب في غيره ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال من هؤلاء فيعد
بالكسرة التي في من لأنه ليس بينهما ما يجعلهما كالكلمة الواحدة ؛
لأن (من) كلمة تستقل بنفسها وهؤلاء كلمة مستقلة أيضاً فلم
تكن بمثابة الألف في (عندها) ، ثم مثل بقوله : « رأيت زيداً » في
المنفصلة ، « ومررت بابه » في الكسرة العارضة ويعني (١) بالعارض
ما كان مجيء في الكلمة لأمر في بعض أحواله كحركة الأعراب في
قوله : في بابه ألا ترى أنها لا تازم لأنك تقول أعجني بابه
بخلاف الكسرة في نحو تالم فإنها لا تفك ولذلك كن ذلك
السبب أقوى من هذا إلا في الراء في نحو بأنصار وسمبه لعل في
إراء على ما سيأتي في فصلها المختص بها .

(فعمل) قوله : والألف في الآخر لا تخلو إلى آخره .

(١) (ويعني بالعارض) : ساقطة من ر

على ما ذكره . ثم أورد اعتراضاً على الالف الثالثة في الاسماء عن الواو ، وهو قولهم : الملى ممالاً ، وأجاب بأن فيه من السبب مثل ما في دعا لأنه جمع العلى المنقلبة فيه الواو ياء ، فصارت كأنها ياء كما في دعا بل هو أظهر ، ثم ذكر الالف التي هي عين وإنها لا يسمَل منها من الأفعال إلا ما كان في فعل يقل فيه فقلت فدخل فيه باب مال وباب [٤٤٤ اظ] خاف ، لأنها جميعاً عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فقلت كقولك : ملت وخفت هذا مذهبه فأما من لا يرى أن نحو بت عند هذا الاتصال ينقل الى هذا البناء فلا يقيد الامالة بما ذكره لبقاء باب باع غير مذكور وهو ممال فيحتاج أن يقول : إن كان من ذوات الياء أو يقال فيه فعات ولذلك وقع هذا الفصل مُعلماً في كثير من النسخ وجعل موضعه .

(فصل) قواه : والمتوسطة إن كانت ياء أميت الى آخره .

قول الشيخ : ويدخل فيه باب باع ، وإن كانت واو أميت أيضاً إن كان يقال فيه فقلت فدخل فيه باب خاف ، وخرج في الفصلين جميعاً عن الامالة ما كان من الاسماء من ذوات الواو على أي حال كان ، وما كان من الأفعال من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو حال وحال وقال . فان قيل فالسبب في الاخيرة في نحو دعا وغزا كونها تصير ياء عند بناء فعل كقولك : غزي ودعي فلم لا يكون مثل ذلك سبباً في نحو جال وحال لأنك^(١) تقول : جيل وحيل وقيل . فالجواب فيه من ثلاثة أوجه : أحدها أن انقلاب الياء في دعي بانكسرة

(١) في و : (لا) .

لازمة في أصل بناءه ، والكسرة في نحو قيل وحيل عارضة
ليست في أصل البناء فكانت الياء بعدها عارضة ، والثاني أن الياء
في دُعِي مَحْرَكَةٌ قَوِيَةٌ بالحركة فظهر أمرها ، والياء في نحو
قيل مَبْتَهٌ سَاكِنَةٌ فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف .
والثالث أن باب دُعِي لا يجوز فيه تغيير الياء عن حاليها ولا
الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فإن الكسرة يجوز أن
تشم ضمّاً ، وأن تبقى ضمة على أصلها ويبقى الواو واوّاً فلا
يلزم من اعتبار ياء لا تعير^(١) عن يائها اعتبار ياء معرضة هي وسببها
جميعاً للزوال فظهر الفرق بين البابين من ثلاثة أوجه ولفرق بين
البابين من ثلاثة أوجه والفرق بين ما كان من الأسماء على فعل
ومن الأفعال على فعل أن الكسرة في الفعل تظهر أقوى أمرها
لظهورها فناست الإمالة وهي في الاسم لا تظهر أبداً إذ لا يتصرف
فيه كما يصف في الفعل فلا يلزم من إمالة الفعل إمالة الاسم لذلك
ثم ذكر سبباً من أسباب الإمالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف
ولذلك لم يعتد به إلا بعض المبدئين ، وهو الإمالة للإمالة لأنها
ليست كسرة محققة ولا ياء ، ويلزم من اعتبار الكسرة والياء
مناسبتها للإمالة اعتبار ما تجيء به نحوهما ثم ذكر الموانع للإمالة
وبين حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف على ما ذكر ، ونمّا
منعت هذه لأنها يستعلى عند النطق بها اللسان إلى الحنك
الأعلى . والإمالة انخاض فكرة الجمع من هذين الأمرين أي
الاستعلاء والانخاض . ثم ذكر^(٢) باب رمى وباع مستثنى
فيما لطلب وخاف وصفح وطغى وإن كان هذا المانع قائماً
والفرق بينه وبين غيره إن السبب في هذا الباب قوي ، وهو أمّا

(١) في ل : (يزول) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) (ثم ذكر) : ساقطة في ر .

بناءً في الالف الممالة نفسها وإمّا الكسرة عليها بخلاف غيرها ، فإنّ
الضرب إنّما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا^(١) المانع في
الموضع الذي كان السبب إنّما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من
اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفاً لبعده
واعتبازه في الموضع الذي كان السبب فيه قوياً لقربه ، ثمّ مثل
بوقوع ذلك قبها وبعدها ، ثمّ جعل ما بعدها بحرف أو حرفين مثله
إذا وليها ، ثمّ ذكر أنّه إذا كان قبلها كذلك لم يكن مانعاً عند الأكثر
وأفرق بينهما أنّها^(٢) إذا كانت قبلها كان ذلك استقلالاً بعد استعلاء
وإذا كانت بعدها وأمّلت كان استعلاء بعد استئمال ، والاستئمال
بعد الاستعلاء سهل بخلاف الاستعلاء بعد الاستئمال ولذلك
اعتبرت وإنّ بعدت بعدها ، ولم تعتبر إذا بعدت قبلها ، فإنّما
سوّى بينهما فلا اشكال .

(فعمل) قوله : قال سيويه : وسمعتهم يقولون : أراد أن
يضربها زيد^(٣) الى آخره .

قال الشيخ : قوله : « فتحوا » أي لم يميلوا ، وهذا إنّما يكون
على من يجري الالف المنفصلة مجرى المتصلة فيجري المانع
المنفصل أيضاً مجرى المتصل وليس بالغة الفصيحة ، واللغة
الفصيحة أنّ الامامة في الرّحى جيدة سواء وقع بعدها حرف
الاستعلاء أو لم يقع ، وكذلك « مررت بمالٍ قاسمٍ وبدلٍ ملقٍ » فلم

(١) (هذا) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ش ، س .

(٢) (أنها) : ساقطة من و .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٥ .

يجيء في مثل ذلك [١٤٥ و] إلا ما كانت فيه الامالة ضعيفة ،
لانفصال الالف أو لعروض الكسرة ، فانفصال الالف منل
يضرب قبل ، والكسرة العارضة مثل مررت يمال قاسم .

(فصل) قوله : والرأ غير المكسورة اذا وليت الألف تمنع

منع المستعملة الى آخره .

قول النسخ : للرأ حكم^(١) في الامالة ومنها ليس لغيرها من
الحروف ، وسببه ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير
مكسورة صارت كأنها بفتحج أو ضمتين فلم يقر سبب الامالة
فيها بخلاف غيرها من الحروف فلذلك لم يمل راشد وحمار ،
وأمل عالم ، واذ وليتها مكسورة فلا يكون ذلك إلا بعدها كان لها
من الأثر ما ليس لغيرها من الاسباب ، لأنها تصير ككسرتين اجتماعاً
والواحدة كنت سبباً في مثل عالم فيقوى السبب فيها فبن ثم لم تؤثر
فيها الموانع في غيرها ، ولذلك أمل طارد وغارم ولم يمل نحو
خالد ، وكذلك اذا كن موضع حرف الاستعلاء قبلها راء فنثها تغلبها
كما غلبت المستعالية ، لأنها اذا اتفقت قبلها فانثها^(٢) صارت مثل
المستعالية بما ذكرناه من التكرير فاذا غلبت المكسورة المستعالية فلأن
تغلبها أجدر ؛ لأن المكسورة كأنها بكسرتين والمفتوحة قبلها كأنها
بفتحتين ، وقد كنت الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة فنلبت
الكسرتان أيضاً الفتحتين . قوله وتقول من قيرارك وقريء

(١) (في) : ساقطة في ر .

(٢) (في الاصل ، ر : (فانما) .

{قَوَارِيرٌ (١)} ، يمثله بقوله من قِرَارِكَ ظاهراً الاستقامة ، وأما
 تمثيله بقوله : «قَوَارِيرٌ» ، فمليّنٌ لأنَّ الغرضَ ههنا بيانُ أنَّ
 الرأْيَ المكسورةَ تغلبُ غيرَ المكسورةِ ، وفي نحو قَوَارِيرٍ ليسَ ثمَّ
 رأْيٌ مفتوحةٌ غلبتْها المكسورةُ ، ولا يمكنُ أنْ يقالَ إنَّ التمثيلَ
 لغلبتهِ المكسورةِ حرفُ الاستعلاءِ ، فإنَّ ذلكَ قد تقدّمَ قبلهُ حكماً
 ومثالاً ، وشرعَ في حكمِ غيرهِ فلا وجهَ لذكرِ ذلكَ فيه ، والظاهرُ
 أنَّه أرادَ التمثيلَ بعبارةِ الرأْيِ المكسورةِ والرأْيِ المفتوحةِ في آخرِ
 الكلمةِ على المغة الضعيفةِ في أنَّها وإنْ بعدتْ (٢) اعتبرتْ سبباً ومائماً
 على ما يعتبرُ فيه وإذا قربتْ فيسمحُ التمثيلُ حيثُذ على ذلكَ . ثمَّ
 يبيّنُ أنَّ الرأْيَ إذا بعدتْ بعدَ الألفِ لم تؤثرَ في سببٍ ، ولا تسع
 عندَ الأكبرِ ، لأنَّها ليستْ كحروفِ الاستعلاءِ ، وإنَّما هي مجرأةٌ
 مجراهاً لمّا ذكرناهُ وإنْ بعدتْ اعتبارها هي إذا بعدتْ فالمغةُ الجيدةُ
 إمالةٌ كائناً دونَ قدرِ ، ولاخرى بالعكسِ منها نظراً إلى اعتبارِ الرأْيِ
 عندَ البعيدِ سبباً ومائماً أو الفائهما .

(فصل) قوله : وما شدّدَ عن القياسِ قولهم : الحججُ والناسُ
 مما لينُ إلى آخره .

قال الشيخُ : يعني في حالِ الرفعِ لأنَّهما حيثُذ لا سببَ من
 أسبابِ الإمالةِ فيهما فامّتهما على خلافِ القياسِ لانتفاءِ السببِ
 وكذلك إمالةُ مالٍ وبابٍ لأنَّهما من ذواتِ الواوِ ، والثلاثيِ المعتلِّ

(١) سورة الانسان الآية: ١٥، ١٦ . اختلفَ في قراءة (قَوَارِيرٍ)
 نقرأَ الحرمين وشعبة وعلى بالتنوين ويقفون بإبداله ألفاً
 والباقون بغير تنوين وكلهم وقفوا عليه بالالف إلا حمزة فوقف
 عليه بحذفه مع اسكان الرأْيِ . غيبت النفع ص ٣٧٨ ، معاني
 القرآن ٣/٢١٧ ، انظر الكتاب ٢/٢٦٩ .

(٢) في ر : (بعدما) .

العين من ذوات الواو لا يُمدلُ لأنه لا سبب للإمالة فيه ، وأمّا إمالة غاب فليس بشاذ ، لأنه من ذوات الياء [فمأله كإمالة نَاب] وقد وقع ههنا مَلٌ وبابٌ ولا وجه له معهما لأنه من ذوات الياء [(١)] ، وهما من ذوات الواو فسبب الإمالة فيه من غير مانع ، ولا سبب للإمالة في مال وباب . وقالوا العشاء والمكأ والكبأ ، فأملوا وهو أيضاً شاذٌ ، لأن الألف الأخرى من ذوات الواو لا تُمدلُ ولا تؤثر في إمالتها كسرة على ما تقدم فلذلك كان إمالة ذلك شاذاً ، ولذلك كان قياس الربا أن لا يُمدل ، لذلك أورده اعتراضاً . وأجاب بأن السبب لما كان قوياً أثر ، وهو كونها كسرة على الراء فهو الذي حسن منه كونه خارجاً على القياس المذكور .

(فصل) قوله : وقد أمال قومٌ جادٌ وجوادٌ نظراً الى الاصل .

قول الشيخ : وكان ينبغي أن يكون [هذا الكلام] (٢) عند ذكر تفصيل الكسرة لما ذكر أنها تعتبر تارضة وأصلية لأن هذا الفصل في أنها تعتبر مقدرة كما تعتبر ملفوظاً بها محققة ، وانفصيح ترك اعتبارها ، وإن كان السكون تارضاً ، لأنه وإن كان تارضاً في التقدير فقد صار لازماً في اللفظ ، بخلاف سكون الوقف العارض في نحو هذا ماثن ، فأنه ليس بلامٍ فلا يلزم من الغاء ذلك السبب الذي زال زوالاً لا يرجع [١٤٥ ظ] اليه الغاء هذا السبب الذي زال زوالاً لا يرجع اليه غالباً . فمن ههنا ضعف اعتبار السبب في جادٌ وقويٌ باعتباره في ماثن في الوقف ، وإنما شبه به لاجتماعهما جميعاً في أصل العروض (٣) .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، واثباتها أفضل .

(١) (هذا الكلام) : زيادة عن ر ، واثباتها أحسن .

(٣) في ل : (في أن كل واحدٍ منهما عارض) .

(فصل) قوله : ' وقد أميل : { والثَّمْسِ وضَحَاهَا } (١) ' إلى آخره .

قال الشيخ : ذكر في هذا الفصل شيئاً آخر من أسباب الإمالة التي لم تُذكر مع الأسباب المتقدمة وقد تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي أن يكون ذلك يلي الفصل المشتل على الأمانة لأجل الأمانة لأنهما سبيان (٢) لم يذكرهما أولاً ، وهما من الأسباب فإذا لم يذكرهما مع الأسباب لعذر (٣) ذكرناه ' كن الأولى أن يذكرهما مجتمعين ، لأنهما من جنس واحد ، فلا وجه للفرقة بينهما وقد ذكرنا أنه من الأسباب القوية وليس كالأمانة لأجل الأمانة في الضعيف على ما تقدم .

(فصل) قوله : ' وقد أمالوا الفتحة إلى آخره .

قال الشيخ : لم تحمل الفتحة إلا مع الراء مكسورة بعدها لماً في إمالتهما من الكلفة فلم يقوَ عليها إلا الراء المكسورة لماً ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده ' ألف ' من الفتحات فنته يعتد عليها فيزول ما في النحو بها إلى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق .

(فصل) قوله : ' والحروف لا تمال إلى آخره .

قال الشيخ : لأن اللت هما لا أصل لهما في الاء حتى يتطلب مجئتهما بالالة وقلقة تصرفهم فيها والأمانة من باب التصرف فأمأ

-
- (١) سورة الشمس الآية : ١ .
(٢) في ل : (من جنس واحد) .
(٣) في ل : (لتعذر) ، وهو تحريف .

إذا سُمِّيَ بها فتصيرُ من قبيلِ الأسماءِ ، فإنَّ كُنَّ فيها سببُ الأمانةِ
أعتبرَ ، وإلاَّ فلا ، فلذلك يُمالُ حتى إذا سُمِّيَ بهِ ولا يُمالُ تلي
ونحوها إذا سُمِّيَ بها ، لأنَّكَ لو سميتَ بحسبي وثبتته لملت :
جتيان ، ولو سميتَ بعلي لقلت : علوانٍ وأمَّا إيمانهم « بلي ولا في إملا
وياء في النداء ، فلمَّا في ذلك من التضمنِ للجماةِ المتضمنة للفعلِ
أو الاسمِ أو الأسمين فصارَ كأنَّه فعلٌ أو اسمٌ لأغنائها عن ذلك •
قوله : والأسماءُ غيرُ المتمكِّنةِ يُمالُ المستقلُّ منها بنفسه
إلى آخره •

قولَ الشيخِ : حكما حكَمَ الحروفِ لِمَا ذكرناه وإِنَّمَا أَمِيلُ
المستقلُّ منها من الجهةِ التي أَمِيلُ بها بلي ونحوها ، فلذلك أَمَالُوا
« أَنَّى ومَتَّى ، ولم يَمِيلُوا إِذَا ونحوها ، والأفعالُ غيرُ المتفرقةِ ليسَ
منها ما يقبلُ الأمانةَ إلاَّ عسى ، لأنَّ بقيتها لألفٍ فيها وَإِنَّمَا أَمِيلُ
مع عدمِ التصرفِ لِمَا تحقَّقَ من قولهم عسيتُ وعسينا ، فلمَّا كانتْ
تصيرُ إلى الياءِ عند اتصالِ هذه الضمائرِ صارتْ كالمتفرقةِ في ظهورِ
الياءِ فيه فأبليتْ لذلك ، ولذلك قالَ المبردُ وإِلَّا عسى
جيدةٌ (٢) •

ومن اصنافِ المشتركِ الوقفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تشاركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ ، وفيه
أربعُ لغاتٍ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يصحُّ الوقفُ عليه ،
وقوله : « وفيه أربعُ لغاتٍ ، وليسَ يعني أنَّ الأربعَ تجتمعُ ، لأنَّ

(١) (وعسينا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س •

(٢) انظر مقتضب ٥٣/٣ •

منها ما يُضَادُ بعضَهُ بعضاً كالأسكان والروم والأشمام ، وإنشأ أراد
 بيان ما يكون لأجل الوقف وإن اختلف مَسَاهُ ، وعلى ذلك كان
 ينبغي أن لا يقتصر على أربعة إذ من جملة أحكام الوقف ، الأبدان
 في مثل رأيت زيدا ، وفي مثل رَحِمَهُ ، وفي مثل هذا الكَلْبُ ،
 ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا البكر ، والحذف في مثل
 القاضي ولداعي ، والحق هاء السكت وكل ذلك قد ذكره في أثناء
 فصول الصف ، فلا وجه لتخصيصه [بذكر]^(١) أربعة منها ، فإن
 خصها لشهرتها وتمتصيف ليس مثل الباقي في الشهرة ،
 فلو أسقط التضعيف أيضاً وذكره في أثناء
 الفصول لكان التخصيص لثلاثة أوجه . قوله : « الأسكان
 الصريح » ، احترز بأصريح عن الروم والأشمام ، فإن الروم
 تضعيف الحركة فقرب من الأسكان ، والأشمام ضم الشفتين بعد
 الأسكان وهو مضاد ، فاحترز بالصريح عنهما أي ليس معه بعض
 حركة ، ولا ضم الشفتين^(٢) بعد الأسكان وهو مضاد للأسكان
 الصريح وأروم ، أمّا مضادته للأسكان الصريح ، فلأن حقيقته
 الأسكان الصريح أن لا تُضمّ معه الشفتان ، وحقية الأشمام أن
 تُضمّ معه الشفتان ، فلو قدّر اجتماعهما لكان جميعاً للضدين ، فني
 ضم الشفتين وثبوتها في محل واحد . وأمّا مضادته للروم فلأن أروم
 أتيان بعض [١٤٦ و] الحركة ، والأشمام اسكان ثم ضم الشفتين
 فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الأسكان ونفيه في محل واحد . ثم
 ذكر اصطلاح الكتاب في صور هذه اللغات . قوله : « والأشمام
 محقق بالمرفوع » ، لأنه ضمّ للفتحة يؤذن بأن الحركة كانت
 ضمة فوجب أن لا تكون إلا في مضموم . قوله : « ويشترك في غيره
 المجرور والمنصوب غير التثنية » ، هكذا وقع في النسخ المشهورة

(١) (بذكر) : زيادة عن ل ، ر .

(٢) في ل : (والروم الأتيان ببعض الحركة دون اشباعها ولذلك

يدرك باللمح) ، وما اثبتناه أحسن .

وليس بمستقيم لأن قوله « ويشترك » فاعله « المجرور » والمنصوب « ، »
 وقوله : « في غيره » لا وجه له إلا في غير الأسماء ، وإذا كان كذلك
 لم يستقم لادائه إلى أن غير الأسماء يكون في المنصوب والمجرور
 دون غيرهما ، لأنه في محل اليسان المذكور لذلك ، ومعلوم أن
 المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الأسماء سواء ، ألا ترى أنك
 تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب
 والمجرور فلم تكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائدة . ووقع في
 بعض النسخ « ويشترك » في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور ، وهو
 الصواب ولعله كان كذلك ، أو لعله كان ويشترك في غيره مع
 المجرور والمنصوب ، ويكون في ويشترك ضمير المرفوع لتقدم ذكره ،
 أو كان ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ، ثم ضمن
 النصل ذكر المنصوب المتون ، وإنه تبدل من توينه ألب ، وهو
 لغة من لغات الوقف . ومثله بأثلة متعددة ليؤذن أن الأسماء على
 اختلافها مستوية في ذلك إلا ما سيأتي في باب عصا . والتضعيف هو
 أن تشدد الآخر وشرطه أن لا تكون آخره همزة (١) ولا حرف
 علة ولا ساكناً ما قبله (٢) ، أما كونه ليس بهمزة فلأن تضعيف
 الهمزة مستقل فكره في الحرف المستقل ، وأما كونه صحيحاً
 فلأن حروف العلة أيضاً نقلت على ألسنتهم حتى غيرها بضروب من
 التعبيرات فكبره التثليل فيها حتى كان الحذف فيها مناسباً لاجل
 الوقف ، فلأن لا تنقل أجدر . وأما كونها متحركاً ما قبلها فلئلا
 يجمع بين ثلاث سواكن الحرف الموقوف عليه ، والحرف المدغم
 والحرف الذي قبله ، وذلك مطرح في كلامهم وصلاً ووقفاً ، وليس
 من ذلك باب دواب ؛ لأن حرف المد واللين قام مقام الحركة فيجوز
 أن يكون معه ما يكون مع الحركة وصلاً ووقفاً .

(١) (و) : ساقطة في ر .

(٢) (ما قبله) : ساقطة في ل .

(فصل) قوله: وبعض العرب يجوِّله ضمة الحرفِ الموقوفِ عليه وكسرتَه تلى الساكنِ قبله إلى آخره .

قول الشيخ: هذه أيضاً لغة من لغات الوقف كما تقدم وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، لأنه إذا لم يكن ساكناً تمدَّر أن تنقلَ عليه حركة [المحرَّك]^(١) ، لأنَّ المحرَّك لا يقبل حركة أخرى ، وإنَّ يكون مضموماً أو مكسوراً مطلقاً أو مفتوحاً غير منون في الهمزة ، ولا يكون مفتوحاً في غير الهمزة أصلاً ؛ لأنه إذا كان مفتوحاً في الهمزة وغير الهمزة لم يخلُ إماماً أن يكون منوناً أو غير منون ، فإن كان منوناً فأمره ظاهر ، لأنَّ حركته واجبٌ بقاؤها على محلها فكيف يصحُّ نقلها ؟ وإن كان بغير تنوين في غير الهمزة فلا بدَّ أن يكون معه ما ينوبُ نائبَ التنوين فيتزَلُّ منزلةَ المنون فيجري مجراه ، أو لأنَّ حذفَ التنوين فيه عارضٌ فأجري مجرى الأصلِ فليس كذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم بل حكمه حكم المرفوع والمجرور^(٢) ، لأنَّ الهمزة مستقلٌ سكونها مع سكون ما قبلها ، فكان نقلُ حركتها إلى ما قبلها لماً في النطق بها ساكنةً بعد الاسكان من الثقل مناسباً معتقراً معه ترك اعتبار ذلك الأصل ، ألا ترى أنَّك إذا وقفت على قولك : رأيتُ الخبءَ بالاسكان أدركتَ فيه من الثقل ما ليس في قولك : رأيتُ البكرَ ، فهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالرقب على المرفوع والمجرور في هذا الباب . ومن ثمَّ قالوا : هذا الرِدُّ ، ومررتُ بالبطيِّ ، ولم يقولوا : هذا حَبْرٌ ومررتُ بقفيلٍ ، وإنما فعلوا ذلك في باب المهموز إيماءً في الهمزة من

(١) (المحرَّك) : زيادة عن ل

(٢) (المجرور) : ساقطة في ر

الاستئصال عند سكونه وسكون ما قبله ولذلك استئناها في قوله :
 • دون النحة في غير الهمزة ، وكن ينبغي أن يقول : اذا لم يكن
 الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا يخرجاً الى
 ما ليس من أبنية الاسماء في غير الهمزة فالاول كيوم وقول
 لا يقال فيه يوم [١٤٦ ظ] ولا قول لما يؤدي اليه من الثقل من
 تحريك حرف اللين • والثاني نحو ظبي وغزو ، ولا يقل فيه
 هذا ظبو ولا مررت بغزي ، لما فيه من تغير حروف الكلمة الى
 غيرها • والثالث نحو قولك : هذا حبر ومررت بقفل لا يقال
 هذا حبر ولا مررت بقفل ، وقلنا : في غير الهمزة احتراز من
 هذا الردي ومررت بالبطي ، فإن ذلك اغتفر عند كثير من
 أهل هذه اللغة ، وإن أدى الى ما ليس من أبنية الاسماء لمأذكرته
 من استئصال الهمزة السكنة بعد الساكن ، وإن كان أصحاب هذه
 اللغة كلهم حركوا استئصالاً للهمزة إلا أن منهم من يحرك كما
 ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة
 ما قبلها ليخرج عن البناء المطروح في الاسماء الذي أدى اليها القيل
 المذكور ، فيقول : هذا الردي ، ومررت بالبطو كما ذكره •

(فصل) قوله : وقد يدلون من الهمزة حرف لين الى آخره •

قول الشيخ : هذه أيضاً لغة من لغات الوقف ، ولكن محلها
 المهموز وهو راجع الى الابدال فحكم هذه اللغة أن تبدل كل
 همزة وقت آخر حرف لين من جنس حركتها ، فإن كان ما قبلها
 مقوقاً نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله ،
 فيقول : هذا الكلو ورأيت الكلاً ومررت بالكلي ، وإن كان
 ساكناً أبدلتها كذلك ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون
 أصحاب النقل ، إلا أن هؤلاء يقلبونها حرف لين ، وأولئك يبقونها

همزة ، فيقولون : هذا الخبُّ ورأيتُ الخبَّ ومررتُ بالخبِّي ، وكذلك البَطْوُ والرَدْوُ ، وقومٌ منهم يكرهون هذا الرَدْوُ ، ومررتُ بالبطيِّ كما كرهه أوئك ذلك مع الهمزة فيفرون إلى الاتباع على النحو المذكور فيقولون : هذا الرديُّ ومررتُ بالبَطْوُ ، ثم قال : « وأهلُ الحجازِ يقولون : الكَلَا في الأحوالِ الثلاثِ ، قاصداً بذلك تبيينَ أن هذه اللغةُ لغةٌ في الوقفِ ، لا لغةٌ في تخفيفِ الهمزة من حيث كونه همزة ، ألا ترى أن أهلَ الحجازِ من لغتهم تخفيفُ الهمزة إذا وقفوا على الكَلَا أبدلوا الهمزة ألفاً في الأحوالِ الثلاثِ ، لأنهم يقفون بالأسكن فتعيرُ ساكنةٌ وما قبلها مفتوحٌ فتحكها أن تُقلبَ ألفاً فتبينَ بذلك أن اللغةَ المتقدمةَ ليستُ لمجردِ تخفيفِ الهمزة فجري على قياسِ تخفيفه كما جرتُ لغةُ أهلِ الحجازِ وإن اتفقا في بعضِ صورِ الالفاظِ في رأيتُ الكَلَا في حالِ التمسبِ ، وكذلك لو وقفَ أهلُ الحجازِ على الخبِّ ، في الأحوالِ [الثلاثِ] ^(١) ، لحدفوا الهمزة حذفاً وسكَّنوا الياءَ وقالوا : هذا الخبُّ ^(٢) ، ومررتُ ^(٣) بالخبِّ . ثم قال : « وعلى هذه العبرةِ يقولون في : أكموءِ أكموءِ وفي أهنيءِ أهنيءِ » يعني أهلَ الحجازِ وعائته كملة قولك : الكَلَا لأنها إذا سكنتُ تدبرها حركةٌ ، وقبلها فقلبتُ حرفاً من جنسِ حركته ، وشبهَ همزة « أكموءِ » عند الوقفِ بهمزة « جؤنة » ، وهمزة « أهنيءِ » بهمزة ذئبٍ ، لوضوحِ أمرِ همزة « جؤنة وذئبِ » في كونهما ساكنين في الأصل كما شبهَ همزة « الكَلَاءِ » عند الوقفِ بهمزة « رأسِ » .

(١) (الثلاث) : زيادة عن ل واثباتها احسن .

(٢) في ل : (رأيتُ الخبِّ) .

(٣) (ومررت بالخبِّ) : ساقطة من ر .

(فصل) قوله : وإذا اعتلَّ الآخرُ وما قبله ساكنٌ إلى آخره .

قال النسخ : يعني في الاسكان والروم والاشمام وإبدال التوين ألفاً في النصب لا في نقل الحركة إلى ما قبله ، فلا يقل هذا خَبِئُوا كما يُقال هذا بكُرو وإثماً ترك ذكره لظهوره .

قوله : والمتحرك ما قبله إن كان ياءً قد أسقطها التوين إلى

آخره .

قال الشيخ : الاسم المتلُّ المتكسرُ مما قبل آخره متحركٌ لا يكون إلا ياءً أو ألفاً إذ ليس في الأسماء التيكنة ما آخره واوٌ قبلها حركة ، لأنها إن كانت فتحةً انقلبت الواوُ ألفاً كعمما ، وإن كانت كسرةً قلبت الواوُ ياءً كتولك : غازٍ ، وإن كانت ضمةً قلبت الضمة كسرةً فيقلب الواوُ ياءً أيضاً كقولك : قلنس وعرفي وأدل ، ولذلك لم يذكر إلا الياء والألف ، وما آخره واوٌ من غير المتكسر نادرٌ ، وحكمه في الوقف كحكمه (١) في الوصل ولذلك لم يذكره ، فما آخره ياءً قبلها كسرةٌ إن كنت مسقطاً للتوين في الوصل فالخيار أن يُوقف بحذفها مثل قاضي وعيم وجوارٍ ، ومن العرب من يردّها فيقول قاضي ، والوجه هو الأول ؛ لأن التوين حذفه عارضٌ فكأنه موجودٌ فتبقى الياءُ محذوفةً كما كانت في الوصل ، ومن ردها كأنها نظراً إلى ذهابها لفظاً ، والياءُ إنما كانت [١٤٧ و] حذفت لاجتماعها معه لفظاً فلما حذفت التوين لأجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت فقيل قاضي وإن لم يسقطها التوين ، فالوجه إثباتها في الوقف على ما كانت عليه في الوصل في الثبات ، فيقال للقاضي وقاضي ، وبه عن العرب يحذفها في الوقف

(١) في و ، ل ، ت ، ش ، س : (حكمه) ، وما اثبتناه احسن .

القاضُ وَيَا قاضٍ • والوجهُ الاولُ [أولى] (١) ، لأنها كانت ثابتةً في الوصلِ ولم يعرضْ في الوقفِ موجبٌ فبقيتْ على ما كانتْ عليه ومن حذفها فإذْما حذفها للتخفيفِ لأنَّ الوقفَ محلُّ تخفيفٍ ، وقوله عممَ المرفوعَ والمجرورَ والمنصوبَ ، ومثَّلَ أيضاً بالمنصوبِ وهو قوله : « رأيتُ جواري » وجعلَ حكمهُ كحكمِ المرفوعِ والمجرورِ في جوازِ الحذفِ والذي ذكره غيرُه « أنَّ المنصوبَ ليسَ مثلَ المرفوعِ والمجرورِ في جوازِ الحذفِ ، والمذين يقولون : هذا القاضُ يحذفُ الياءَ لا (٢) يقولون : رأيتُ القاضُ يحذفُ الياءَ ، لأنَّ الياءَ لما تحركتْ في الوصلِ صارتْ كالصحيحةِ فأُجريتْ مجراها فبقيتْ وقفاً كما ثبتتِ الصحيحةُ بخلافِ الياءِ الساكنةِ وصللاً فإنَّها لم تكنْ كالصحيحةِ فلا يلزمُ من حذفِ الياءِ الساكنةِ في الوصلِ حذفِ الياءِ المتحركةِ ، لأنَّ هذه قُرئتْ بالحركةِ وتلكَ ضعفتْ بالسكونِ ، ونسبُ جوازِ هذا الحذفِ أنْ لا يخلُ بالكلمةِ إذْ ليسَ بإعلالٍ ، وإنما هو حذفٌ تخفيفيٌ فلذلكَ يُقَلُّ ياقاضُ ولا يُقَلُّ يا مُرُّ لما فيه من الإخلالِ ، ألا ترى أنَّه لا يبقى حينئذٍ من حروفِ الكلمةِ إلاَّ الفاءُ (٣) ، ولا يلزمُ امتناعُ هذا مُرٍ ، ومُرَّتْ بسرٍ بحذفِ الياءِ وصللاً ووقفاً ، لأنَّ ذلكَ إعلالٌ مضطرٌّ إليه والحذفُ في نحوِ يا مُرِّي حذفٌ تخفيفيٌ فلا يلزمُ من اغتثارِ الإخلالِ بالإعلالِ اغتثارُ الإخلالِ المجردِ التخفيفِ ، وإنَّ كانَ آخرُ الاسمِ ألماً فالكثيرُ أنْ يوقفَ أيضاً سواءَ كانتْ مسمطةً للتسوينِ أو غيرَ مسمطةٍ والنرقُ بينَ بابٍ عمماً وبابٍ قاضٍ في ردِّ الالهِ ههنا وبقيتها مجذوفةٌ ، ثمَّ على قولِ من يرى أنَّها الالفُ الأصليةُ أنَّ الالفَ خفيفةٌ والياءُ ثِقيلةٌ فاشتغرتْ

(١) (أولى) : زيادة عن ل ، والاصح إثباتها •

(٢) (لا) : ساقطة من ر •

(٣) في ر : (الفا) •

رِدُّ الخَفِيفِ ولم يُغْتَفَر رِدُّ الثَقِيلِ ، وإنْ كانَ حَذْفُ التَّوِينِ عَارِضاً فِيهِمَا ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّهَا أَلْفٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ قَبْلَهُ فَتْحَةٌ وَليْسَ فِي قَاضٍ قَبْلَهُ فَتْحَةٌ ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى الفَرْقَ ذَكَرَ الأوَّلَ فِي حَالِ الرِّفْعِ وَالجَرِّ ، وَالثَّانِي فِي حَالِ النِّصْبِ ، وَمَذْهَبُ المَبْرَدِ أَنَّهَا الأَلْفُ الأَصْلِيَّةُ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ (١) ، وَمَذْهَبُ المَازِنِيِّ أَنَّهَا أَلْفُ التَّوِينِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ (٢) ، وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهَا فِي الرِّفْعِ وَالجَرِّ الأَصْلِيَّةُ ، وَفِي النِّصْبِ أَلْفُ التَّوِينِ (٣) ، وَلِكُلِّ وَجْهٍ ، فَأَمَّا وَجْهُ مَذْهَبِ المَبْرَدِ فَإِنَّهُ قَدْ (٤) ثَبَتَ إِمَالَتُهَا فِي مِثْلِ رَحَا فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَلَوْ كَانَ أَلْفُ التَّوِينِ لَمْ تَصِحَّ إِمَالَتُهَا فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا الأَصْلِيَّةُ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي المَقْصُورِ يَكْتُبُونَهَا بِالياءِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي المَقْصُورِ قَافِيَةً فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا الأَصْلِيَّةُ . وَوَجْهُ مَذْهَبِ المَازِنِيِّ أَنَّ التَّوِينِ إِنَّمَا أُبْدِلَ أَلْفًا فِي نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدًا لَوُقُوعِ النِّتْحَةِ قَبْلَهُ وَلَمْ يُبْدَلْ فِي هَذَا زَيْدٌ وَمَرَرْتُ بَزَيْدٍ ، لِأَجْلِ انْضِمَّةِ وَالكَسْرَةِ ، فَلَمَّا كَانَ عَصَا فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ قَبْلَ التَّوِينِ فِيهِ فَتْحَةٌ وَجِدْتَ عَلَةً قَبْلَهَا أَلْفًا فَوَجِبَ أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّهَا أَلْفُ التَّوِينِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ . وَوَجْهُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ قِيَاسُهُ تَدَلَّى الصَّحِيحُ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الصَّحِيحَ (لَا يُبْدَلُ فِي حَالِ الرِّفْعِ

(١) قال المبرد : فأما الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف لأنها لا تنقل انتقال الأفعال ، لأن الأفعال تكون على فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ والأسماء لا تتصرف وذلك قولك قفأ وعصاً ولا يكون فيها ولا في بابها إمالة لأنهما من الواو . ولكن رحي وحصى ونوى ونوى هذا كله تصلح إمالته . المقتضب . ٤٤/٣

(٢) انظر ابن يعيش ٧٧/٩

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦١

(٤) في ر : (فلأن ثبت)

والجبر^(١) من تنوينه شيء وفي حال النصب يدل ، وإذا كان هذا حكم الصحيح^(٢) ، فيبغي أن يحمل عليه ما أشكل من المنع . وما ذكره المبرد إنما يستب له إن لو كان متفقاً عليه وإنما يفعل ما ذكره من الامالة واقفية والكتابة من يعتد اعقاده ، وإلا فالوجه أن لا يمال رحا في حال انصب ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافية . وما ذكره المازني غير مستقيم ، فإنه في حل الرفع والجبر ، الضمة والكسرة مقدرتان فلا يلزم من ثبوت قاب التنوين المأ المنتحة تند انتفاء الضمة والكسرة^(٣) لفظاً وتقديراً إبدالها أنفاً مع حصول الضمة والكسرة تقديراً فظهر الفرق بينه وبين ما قس [١٤٧ ظ] عليه وجعله أصلاً ، فالوجه إذن ما قاله سيويه وإن كان الجميع لا يبعد . إذ من العرب الميلى من يميل رحي في الاحوال الثلاث فيلزم أن يكون الأدر في ذلك على مذهب المبرد ، ومنهم من لا يميله أصلاً فيلزم أن يكون الأمر على مذهب المازني ، ومنهم من يميله في حال الرفع والجبر ولا يميله في حال النصب فيلزم أن يكون الأمر على مذهب سيويه ، وأكثر الرواة في قراءة الميلى على مذهب المبرد مثل غزاً وشبهه^(٤) وقد جاء أيضاً على مذهب سيويه ، وقد جاء أيضاً على مذهب المازني ، فظهر بذلك أن للجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق إلا النظر في الأقوى ، وما ذكره من قلب ألف التثنية واواً أو ياء لغة ضعيفة مختصة بألف التثنية . وأما قلب الألف همزة فلا يختص ، وهي ضعيفة ، ووجه قلب الألف ياء أنه قعمد الى قلب الألف اخفتها حرفاً من جنسها يقرب منها فعلاً فقلبا ياء لأنها أين منها وأخذ من الواو ، ووجه قلبها

-
- (١) (الجبر) : ساقطة في ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) (الكسرة) : ساقطة في و .
(٤) (مثل غزاً وشبهه) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

واواً مثله ؛ لأنّ الالف خفيفة والواو أمكن منها ومن الياء ، ووجهه
 قلبها همزة كذلك ؛ لأنّ الالف واهمزة من مخرج واحد ، وكل
 ذلك ضعيف . ثم ذكر الفعل المعتل فدلّ على أنّ ما تقدم مختص
 بالاستثناء ، ولذلك قسمته الى منون وغير منون . والفعل يكسون
 آخرة ياء وواو وأنفاً . أمّا الالف فلا تحذف لأجل الوقف ، لا في
 فعل ولا في اسمية وأمّا الواو والياء وإنّ كنتا تحذفان في الاسماء
 في الاختيار تارة في نحو قاضٍ ، وفي غير الاختيار في نحو القاضٍ فلا
 تحذفون في نحو ينزو ويرمي إلا قليلاً ، والفرق بين يغزو ويرمي
 وبين قاضٍ ظاهر ، لأنّ التوین مراد ، فكأنّه موجودٌ فلا تثبت
 الياء معه ، وقد تقدم . بقي الفرق بين يغزو ويرمي وبين القاضي
 على اللغة اقلية ، والفرق بينهما أنّ تحذف الواو والياء في يغزو
 ويرمي للدلالة على الجزم ، فلو حذفنا للتخفيف لأدّى الى اللبس
 بخلاف باب القاضي ، فإنّ حذف الياء فيه لا دلالة فيها^(١) فلم يلزم
 من التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه التخفيف في الموضع الذي
 يجعل اللبس به . ويوقف على الفعل المجزوم بالاسكن تارة وهو
 الكثير ، بالحق الهاء ، فيقال ما ذكرٌ وهذا أصل مطرد في كل
 ما كانت حركته بنائية (ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا يلتحق
 هاء السكت ، وإنّ كانت حركته بنائية)^(٢) والفرق بينه وبين
 ما سواه أنّ حركته مشبهة بحركة الاعراب لشبهه بالمضارع وكذلك
 بني على حركة فنزله منزلة العرب ، ولذلك أيضاً لا يقال
 يازيده^(٣) ولا لأرجله ، وإنّ كانت حركتهما حركة بناء بخلاف
 الحركة في لم يغزو ولم يرم فانتها لا شبه لها في الاعراب فظهر
 الفرق بينهما . ومنهم من يزعم أنّه امتنع الحاق الهاء في الماضي

(١) في و : (فيه) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٣) في ر : (بازياده) .

لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة ، وفي المضارع اغتُفِرَ لكونه عوضاً من المحذوف عند الجزم وليس بعيد ، واذا ورد مثل أنته أجيب بأنها ليست هاء السكت إن كنت أتى تدخل على الضمائر وهي هاء السكت إن كنت إن بمعنى نعم ، فلم تدخل هاء السكت في موضع يلبس فيه بضمير غير ما ذكرناه لذلك السبب المذكور ، ولذلك التزم دخوله في نحوزة وقه لما أدت إليه الضرورة واغتُفِرَ أمر الالباس لأنه لا يمكن الوقف عليه إلا كذلك عند الابتداء به لأنه يؤدي إيا إلى الوقف على متحرك وإمّا إلى الابتداء بالساكن فوجب إلحاق الهاء لذلك .

(فعل) قوله : وكن أو ياء لا تحذف فانها تحذف في

النواحل والتقوافي الى آخره .

قول الشيخ : للفواصل والقوافي في جواز الحذف شأن ليس لغيرهما وذلك يحذف معهما ما لا يحذف مع غيرها ، وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو قصد التخفيف فيها لعددتها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والتقوافي ومثل بمثل « المتعال » (١) وإن كان حذفه سهواً في غير الفواصل إلا أنها ليست بالغة التوية ، فمثله إذن بها إن شاء الله على لغة من يشبهها من غير الفواصل فحينئذ ينهض التمثيل بها ، وكذلك « التناد » (٢) ، وأما « يسر » (٣) ، « وضع » (٤) في صنعوا

(١) سورة الرعد الآية ٩ ، وتام الآية : (عالم الغيب

والشهادة الكبير المتعال) .

(٢) سورة غافر الآية : ٣٢ ، وتام الآية (ويا قوم اني اخاف

عليكم يوم التناد) .

(٣) سورة الفجر الآية : ٤ ، وتام الآية (والليل إذا يسر) .

(٤) هذه قطعة من بيت مجهول القائل وهو بتامه : =

فواضح [١٤٨ و] في التمثيل إذ لولا كونه في الفواصل ، التوافق لم يقو حذفه .

(فصل) قوله : وناه التائت في الاسم المفرد تغلب هاء نسي

• الوقف

قال الشيخ : هذه اللغة الفصيحة الكثرة ، ووجهها قسدهم الى اتفرقة بينها وبين تاء الفعل لما ذهب في الوقف الحركة اتى كن بها التميز وقلبت هاء دون غيرها من احروف ، لأنها أشبه شيء بالالف ، وهي أولى من غيرها من الحروف ، لأنها تنسب ما قبلها وقد ثبت كونها أيضاً للتائت ، ولكنهم عدلوا عن الالف كيلاً يوهم أمها هي نفسها للتائت فكانت الهاء أولى بها . « وهيات إن جعل مفرداً فبانهاء وإلا فباتاء » . وقد تقدم ذلك وإنه أمر تقديري ، إذ هيات اسم فعل فلا يتحقق فيه أفراد وجمع ، وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ، وقد يقف بالهاء من يصله بالكسر ، وإنما ذلك لوجهها بتاء التائت لفظاً دون أفراد وجمع ، وأما « عرفت » فذلك يتحقق فيه كونه اسم جمع وجمعاً محققاً ؛ لأن معناه جمع عرف فاذا فتح في موضع النسب دل على أنه غير جمع إذ لو كان جمعاً لم يجز فتح تائه فحكم عليه بأنه اسم جمع ، وإذا كسرت في موضع النسب دل على أنه جمع إذ لو كان اسم جمع لم يجز الكسر فتحقق لذلك الوجهان المذكوران .

= لَا يُبْعَدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكَتْهُمْ
لَمْ آذُرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْتِ مَا صَنَعُ

والشاهد فيه حذف واو الجماعة والاصل (صَنَعُوا) .

الكتاب ٢/٣٠١ ، الفصل ص ١٩٠ . ابن يعيش ٧٩/٩ .

(١) (لأنها) : ساقطة في ر .

(فَمِثْل) قوله : وقد يُجْرَى الوصلُ مجرى الوقفِ في مثل قوله (١) :-

٢٥٥- مثلُ الحَرِيْقِي وَافْتَقَ الْقَمَسَبَا

قال الشيخُ : وهذان وإن كان موقوفاً عليه إلا أن الفواحي إذا حُرِّكَتْ فأنما تُحرِّكُ على نية وصلها (٢) عند بعضهم . وأمّا من يقول : إنَّ تحرّيكها لأنّه قد زيدَ عليها حرفٌ مدّ (٣) يوقفُ عليه وهو الذي يُسمّى اطلاقاً فليس ذلك في نية وصلٍ ، وهو على كلِّ تقديرٍ ، ماذ " إلا أنّهُ على الأولِ شذوذه من حيث إنّهُ " أُجْرِي الوصلُ مجرى الوقفِ على ما ذُكِرَ ، وعلى الثاني [شذوذه] (٤) من حيث إنّهُ جمعٌ بين الحركة والتشديدِ ، ونسرتُ أحدهما انتفاء الآخرِ على ما تقدّم .

قوله : ولا يجتمعُ بحالِ الضرورة ، تقولُ : ثلاثهُ أربعهُ ، وفي التنزيلِ : { لَنَكُنَّاهُ اللهُ رَبِّي } (٥) .

(١) البيت من الابيات المنسوبة لرؤبة وهو في ديوانه ص ١٦٩ وتامه :

(وَالنَّبْنِ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَا) ، ورواه البغدادي في شرح أبيات الشافية الى ربيعة بن صبيح نقلاً عن الجرمي والسخاوي ، في الارجوزة يصفُ الذبابَ أو الجرادَ كالنارِ الملتهبة فيما ذُكِرَ من انواع الحطب . شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٥٤/٤ ، شرح الشافية ٣١٩/٢ ، ابن يعيش ٦٨/٩ ، ابن عقيل ٤٠٦/٢ ، العيني ٥٤٩/٤ ، التكملة للفارسي ص ٢٢ .

(٢) في ر : (الوصل) ، وما اثبتناه ارجح .

(٣) (مَد) : ساقطة من ر .

(٤) (شذوذه) : ساقطة في الاصل .

(٥) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

قول الشيخ: «أطلق وليس بجيد» فان مثل ذلك لا يأتي إلا
 لضرورة ثم مثل «ثلاثة وأربعة» وليس مثله لكثرة مثل ذلك
 في الكلام غير موقوف عليه، فهذا المعنى اغتفر فيه، لا يغتفر
 في مثل ما ذكر، وأراد في ثلاثة وأربعة إن قصد الإسكان أنها
 لا تقلب هاء إلا في الوقت ووصلهم أربعة معها مع بقائها هاء إجراء
 للوصل مجزئ الوقف، وإن قصد التحريك بنقل حركة الهمزة
 وضح الأمر فاتها لا تنقل الحركة عليها إلا في أوصل بعد سكونها
 وقبلها هاء في الوقف، فقد جمع بين حكمي الوصل وهو معنى إجراء
 الوصل مجزئ الوقف. ولو قال قائل: إن ثلاثة مبني على
 السكون وليس سكونه للوقف، فلا يمتنع وصل غيره مع بقاء
 آخره ساكناً هاء فلا حكم للوقف فيه، لأن ذلك إنما يكون في
 وصله «محركة»، وهذا واجب له البناء على السكون فصار
 سكونه لا للوقف وانها لازمة لسكونه، فلا حكم للوقف فليس
 فيه إجراء الوصل مجزئ الوقف، وإنما فيه حكم الوصل خاصة
 وافق أن حكم الوصل كحكم الوقف كما في قولك: كم
 وأشبهها فان حكم الوصل فيها كحكم الوقف فتبين الفرق بين
 أسماء العدد وبين نحو (التصبي) بالوجهين المذكورين فلا ينبغي
 أن يحكم على نحو (التصبي) بأنه سائغ من غير ضرورة حملاً
 على ثلاثة أربعة لما بين من الفرق بينهما وجعل: { لكنا ديو
 الله ربّي } (١) أيضاً دليلاً على أن ذلك سائغ من غير ضرورة
 وليس نحو «كنا» مثل «القسمب» فان ذلك جئز أن يقال
 فيه أن بالالف في الوصل، وإذا كان كذلك فليس فيه إجراء
 الوصل مجزئ الوقف، ووجه آخر، وهو أنه لما حذفت
 همزة تنقل حركتها إلى ما قبلها وإدغام نون (كن) في نونها قصد

إلى تقويتها بالالف التي تكون لها وصلاً في بعض اللغات ووفقاً على كل لغة عوضاً عما حذف منها، أو قصد فعل ذلك رُفعاً [١٤٨ظ] للبس، لِمَا يُوهِمُ لفظُ (لكن) من أَنَّها (لكن) من أَنَّها (لكن) المشددة فقد ظهر الفرق بينهما وبين القَصْبَانِ من وجهين أيضاً فلا وجهَ لاجراءِ البابِ مجرىً واحداً لِمَا ذكرناه .

(فصل) قوله : وتقول في الوقف على غير المتيكنة أننا بالالف وأنه بالهاء .

قول الشيخ : حكم (أنا) إذا وقف عليه أن لا يوقف على الزين اتفاقاً ، ولابد من الحاق الف في اللغة انصیحة أو الهاء ، وإحقاق الف (إما لأنها هي الأصل بدليل إنبات بعضهم لها في الوصل ، وبدليل أن نحوها من الضمائر لم يقتصر فيه على الزين) (١) . وأما لأنها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين أن ، لأن الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها ، وهذا الوجه يتوهم من وقف بالهاء ؛ لأنها هاء السكت ، وهو بالاسكان ، وهو بالحاق الهاء ، وهذا جارٍ على اقياس ، لأن كل متحرك حركة يائية جائز أن يوقف عليها بالسيكون وإحقاق الهاء ، وكذلك « أكرمك وأكرمك » ، وما كان مثاه « هنا وهناك » ، وهؤلاء وهؤلاء إذا قيسر « يعني هؤلاء إذا قيسر وقف عليه بالالف (٢) ، والهاء ، ونحو (٣) » ، وأذلك ذكره مرتين : أحدهما من غير هاء ، الأخرى بالهاء ، ولأنها هنا ليس فيه إلا التقصر فلا وجه لرد التثنية . وغلامي وضربني وغلاميه وضربيه بالاسكان والحاق

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : (وحدها) .

(٣) في ل : (وثناه) .

الهاء فيمن حرك في الوصل ليس على إطلاقه ، لأنه يؤذن بأن الوقف بالإنبات إنما هي لغة من حرك خاصة ، والوقف بالحذف إنما هي لغة من سكن في الوصل وليس ذلك صحيحاً ، أمّا الأول فهو الأكثر ، وقد يحذف من يحرك في الوصل . وقد جاء في القرآن : { فَمَا أَنَايَ اللَّهُ } (١) ، مفتوحاً في الوصل مرفوعاً عليه بغير ياء في قراءة أبي عمرو وقالون (٢) وحفص (٣) بخلاف ، وفي قراءة ورش بلا خلاف ، فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة ، لأنه وصل محرراً ووقف بالحذف من غير خلاف . وأمّا الثاني فإن الأفتح الوقف بإثبات الياء أيضاً ، فإن جاء في غلامي بإثبات الياء في الوصل ساكنة الوقف عليها بإثباتها أفصح ، قال الله تعالى : { يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ } (٤) ، ول من

(١) سورة النمل الآية : ٣٦ . (آتاني) : أثبتها وصلاً المديان وأبو عمر وحفص ورويس ، ووقف يعقوب بالياء اختلف عن أبي عمرو وقالون وقتيل وحفص . تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ١٥٥ .

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر ابن عبد الله الزرقني ، ويقال المري مولى بني زهرة الملقب بقالون قاري المدينة ونحوها أخذ القراءة عن نافع وأبي جعفر ، توفي سنة ٢٢٠ هـ . غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦١٥ .

(٣) هو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان امام القراء وشيخ الناس في زمانه وأول من جمع القراءات ، قرأ على اسماعيل ابن جعفر عن نافع وقرأ عليه يعقوب بن جعفر ، له كتاب (ما اتفقت الفاظه ومعانيه من القرآن ، (اجزاء القرآن) توفي سنة ٢٤٦ هـ ، غاية النهاية ١/٢٥٥ ، الاعلام ٢/٢٩١ .

(٤) سورة الزخرف الآية : ٦٨ . سكن ياء (يا عبادي) وصلاً ووقفاً نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس ، والبايون بحذفها . وقال القراء : هي في قراءة أهل المدينة (يا عبادي) وقراءة العوام على حذف الياء . معاني القرآن ٣/٣٧ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ .

أثبتها ساكنة في الوصل وقت عليها أيضاً ساكنة مع كونه منادى ، فالوقف على غير المنادى بآيات الباء أجدر ، وكذلك جميع ما جاء في القرآن إلا في (١) . وواضح يسيرة حذف خطأ في المنحرف فقراءها بعضهم على النحو الذي ذكره فظهر أن ما ذكره غير مستقيم لا في الأول ولا في الثاني ، وهو في الأول أقرب ، وأما الثاني فواضح النسب لما بناه . ثم مثلاً بقراءة أبي عمرو (٢) وليس شيئاً مستقيماً من وجهين : أحدهما أنها رؤوس الآي أن لها شائناً في الحذف ليس لغيرها ، فكيف يستقيم التميم ، ثم التمثيل بما صرح أنه في الحذف ليس كثيره . وأما الثاني فلأن المنهور في قراءة أبي عمرو حذفها وصلها ووقفاً عند ذلك لا تبقى فيه شبهة في الاستدلال ، لأن غرضه وصله بالياء ساكنة والوقف بغيره قد تقدم أن المنهور ليس كذلك ، وكذلك (٣) البيت الذي أتت به لا يستقيم دلالة ؛ لأنها في القافية ، والقافية لها شأن في الحذف ، وأيضاً فإنه لا يستقيم وصلها بياء أصلاً ، لأنه يفسد الوزن ، وإنما يستقيم الاستدلال إن (٤) لو ثبت وصله بياء ساكنة والوقف بحذفها ، وذلك متعذر فيه .

(١) (في) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ش ، س .

(٢) قرأ أبو عمرو الآيتين : (فيقول ربني أكرم من ، وربني آهانن) سورة الفجر الآية : ١٥ ، ١٦ ، انظر الكتاب ٢٨٩/٢ ، تقريب النشر في القراءات العشر ص ١٨٨ .

(٣) البيت هو : ومين شانيء كاسف وجهه
إذا ما أنتسبت له أتكرن
للاعشى في ديوانه ص ١٩ ، ابن يعيش ٨٦/٩ ، الكتاب ٢٩٠/٢ ، مجاز القرآن ١٥٩/٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢١١ ، الشاهد فيه حذف الياء في (ياتيني ، وأنكرني) في الوقف .

(٤) (ان) : ساقطة من ب .

قوله : « وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَبِهِمْ إِلَى آخِرِهِ » .
 قال النسخ : مَبْرَزَ الْجَمْعَ وَهَاءَ الضَّمِيرِ لِلغَائِبِ ، لا خِلافَ فِي
 أَنَّ الوَقْفَ عَلَيَّهَا دونَ الإلحاقِ فِي لُغَةِ المَلْحِقِينَ وَغَيْرِهِم بِالاسْكَانِ ،
 وَقَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِهِم فِيهِمَا الرُّومُ وَالإِنْشَاءُ فِي لُغَةِ مَنْ ضَمَّ المِيمَ ،
 وَليسَ بالكَبِيرِ فِي المِيمِ ، وَأَمَّا فِي الهَاءِ فَإِنْ كُنَّ قَبْلَهُ بِسَاكِنٍ صَحِيحٍ
 قَوِيٍّ وَإِلَّا ضَعْفٍ . وَقَوْلُهُ : « فِيمَنْ أَلْحِقَ وَصلاً » يَعْنِي اسْمَ
 الْجَمْعِ وَالْهَاءِ جَدِيماً . وَقَوْلُهُ : « أَوْ حَرَكَ » (١) يَعْنِي بِهِ هَاءَ
 الأضمارِ وَحَدَّهَا ، وَيَجوزُ أَنْ يُكونَ قَصْدَ بقولِهِ : « فِيمَنْ الحَقِّ
 وَصلاً أَوْ حَرَكَ هَاءَ الأضمارِ وَحَدَّهَا » ؛ لِأَنَّهَا المَذْكُورَةُ آخِراً ،
 وَاسْتَفْنَى عَنْ تَقْيِيدِ [١٤٩ و] « ضَرَبَكُمْ » لِأَنَّ مَنْ أُسْكِنَ
 لا إِشْكَالَ فِي وَقْفِهِ فَيَقْبَى قَوْلُهُ : « وَضَرَبَكُمْ » بِمَحْمُولٍ عَلَى
 « مِنْ أَلْحَقَ وَصلاً » ، فَلمَ يَحْتَجُّ إِلَى تَقْيِيدِ « وَهَذِهِ فِيمَنْ قَوْلَ : هَذَا
 هِيَ أُمَّةُ اللهِ » وَهَذَا يُقَوِّي أَنَّ التَقْيِيدَ فِيمَا تَقَدَّمَ لِلْهَاءِ ، الأتري أَنَّهُ
 لَمْ يَحْتَجُّ إِلَى بَيانِ الوَقْفِ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقولُ هَذِهِ أُمَّةُ اللهِ . قَوْلُهُ :
 « وَتَقولُ حَتَّامٌ وَفِيمَ وَحَتَّامَهُ وَفِيمَهُ بِالاسْكَانِ وَالْحاقِ الهَاءِ » .
 أَمَّا الاسْكَانُ فَلِأَنَّهُ لَمَّا حُدِّفَتِ الألفُ مَعَ حَرْفِ الجِزْرِ لِيَتَزَالَها
 مَعَهَا كالجِزءِ الواحِدِ صارتُ نَسِياً مَنْسِياً [(٢)] ، فَوَقِفَ عَلَيْها بِالاسْكَانِ
 كَمَا يُوقِفُ عَمَى المُتَجَرِّكِ . وَأَمَّا الحاقُ الهاءِ ، فَعَلَى أَصْلِ الحاقِ
 حِرْكََةِ البِئاءِ . وَأَمَّا « هَجِيءُ مَهْ » وَنَظِيرُ مَهْ « فَلَمْ يُوقِفْ عَلَيْهِ
 إِلَّا بِالْهَاءِ وَسِيبِهِ » (٣) أَنْ اتَّصَلَ المُجْرورُ بِالمُضَافِ لَيْسَ كاتِّصَالِهِ
 بِالْجِزْرِ لِاسْتِقْلالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما بِمَعْنَاهُ فَلَمْ يَشُدَّ الإِتِّصَالُ فِيهِ
 اشْتِدادهُ مَعَ الحَرْفِ ، وَلِذَلِكَ زَعَمَ بَعْضُ النُّجُويِّينَ أَنَّ العَطْفَ عَلَى

(١) من هنا خرم في شر، ينتهي في النصف الأخير من ورقة ٢٤٧ ط .
 (٢) (منسياً) : زيادة عن ل .
 (٣) في ل : الفرق بينهما وبينها (بدلاً من (سيبه) ، وما اثبتناه
 أفضل .

المضمر المخفوض بالإضافة بجائز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى : { أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا } (١) ، وقال هو معطوف على الكف والميم في قوله : { كَذَكَّرِكُمْ أَبَاءَكُمْ } (٢) ، كأنه قال : أَوْ كَذَكَّرِ قَوْمٍ أَشَدَّ ذِكْرًا ، ولذلك كتب الكتاب حَتَّامٌ بِالْألفِ لِأَنَّهَا صَارَتْ مُتَوَسِّطَةً وَكَذَلِكَ عَلَامٌ وَالْأَمُّ وَفِيمَ وَعَمٌّ مِنْ غَيْرِ فَصْل (٣) ، كُلُّ ذَلِكَ لِمَا فُهِمَ مِنْ شِدَّةِ الْإِصْطِلَاقِ ، وَلَمْ يَكْتَبْ مِثْلُ «م» ، مُتَّصِلًا ، وَلَا يُجْبِي مَعَهُ وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا كَانَ مُتَّصِلًا بِاسْمٍ فَدَلَّ ذَلِكَ كَلَّهُ عَلَى أَنَّ اتِّصَالَه بِالْجَارِ أَشَدُّ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَرِهَ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكَنِ فَيَكُونُ وَقْفًا عَلَى كَلِمَةٍ (٤) ، عَلَى حَرْفٍ بِالسَّكَنِ كَمَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ : يَا زَيْدُوهُ ، وَاجْمَاعِهِمْ عَلَى الْوَقْفِ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ يَتَوَيَّ الْقَوْفُ عَلَى مَجِيءِ «م» بِالْهَاءِ لِأَنَّهُ مِثَالُهُ فِي أَزْدِهِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْهَاءِ ، كَقَوْلِهِمْ قَهْ وَشِهْ .

(فصل) قوله : والنون الخفيفة تبدل ألفاً في الوقف .

قال الشيخ : يعني إذا كان قبلها فتحة تشبيهاً لها بالتوين ، لأنها مثله في كونها نوناً ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة ، فقالوا في اضْرِبَنَّ : في الوقف اضْرِبَا ، كما قالوا في : رأيت زَيْدًا زَيْدًا ، فإن لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التوين ، بل حذفها أجدر ؛ لأنها ليست لازمة في الوصل بخلاف التوين ، لأن ما دخلت عليه فرع فكانت فرعاً فلا تكون لها على الاصل زية ، إلا أنك إذا حذفها في الوقف أزلت ، أو كان من

(١) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .

(٣) في ل : (نون) .

(٤) في الاصل : (كلمة) .

أحكامها في الوصل ، ورددت الفعل إلى حكمه لو لم يكن التثنية فلذلك
 قيل في هل تضربين ؟ هل تضربون ؟ وفي هل تضربين ؟ هل
 تضربين ؟ بخلاف التثنية في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنك تقول
 في قاضٍ قاضٍ ، فلا ترد الياء في الإفصح عند زوال التثنية ،
 وإن كان من أحكامه ، والفرق بينهما أن التثنية لازم في الوصل
 والوقف ، فجعل للزوم له مزية على ما ليس بلازم ، وأيضاً
 فإن التثنية مسوقة لمعنى زائد على معنى الاسم ، وانون في الفعل
 ليست مسوقة لمعنى زائد ، وإنما هو توكيد محض ، وهو معنى
 الزيادة ، فجعل للماجيء به معنى على ما لم يكن لمعنى زيدة .
 وأيضاً فإن النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتثنية فجعل
 للإصل على الفرع مزية . والله اعلم .

ومن أصناف المشترك القسم

قال صاحب الكباب : يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة
 فلية أو آسية تؤكدها جملة موجبة أو منفية إلى آخره .
 قال الشيخ : القسم جملة انشائية تؤكدها جملة أخرى ،
 فإن كانت خبرية فهو السمع لغير الاستعطف ، وإن كانت طلبية فهي
 التي قصد بها الاستعطف ، كقولك بالله أخبرني ، وهل كان
 كذا ؟ قوله « ومن شأنهما أن ينزلا منزلة جملة وحدة » ؛ لأنهما
 كالشرط والجزاء إذا الأولى لم يقصد لمجردها وإنما أتت بها لغرض
 الثانية فلا بد من الثانية معها فلما ارتبطتا صارتا كالجملة الواحدة
 كالشرط والجزاء . نعم لو أسقطت الأولى لاستقلت بالثانية كما
 لو أسقطت الأولى في الشرط لاستقلت الجزاء إذا أعرب بنفسه
 ولكنه لا يصير مقسماً عليه ، كما لا يكون جواب [١٤٩] جترأ

عند حذف الشرط ، وليس للقسم في جوابه عمل ، فلذلك جاز حذف الأول عنه من غير شريطة بخلاف الشرط فإن له فيه عملاً إذا كان مضارعاً أو حرفياً يدل على الجزئية كالفاء ، وإذا في فيشرط عند حذف الشرط إزاحة ذلك ، وانقسم وإن كان له في الجواب الفاظ لأجلها فجاز أن يُحذف مع بقائها كقولك : إن زيدا قائم ، وقد كن يُقال والله أن زيدا قائم ، وأما حذف الثانية فلا بد من قرينة خاصة ^(١) تشعر بذكرها كاجزاء وجواب (لَوْ) وخبر المبتدأ ونظائر ذلك .

(فعل) قوله : ولكثرة انقسام في كلامهم أكثروا التصرف فيه إلى آخره .

قال الشيخ : إذا كثر النسيء في كلامهم خففوه ليخفف على السمتهم كما فعلوا ذلك في النداء ، وأشباهه ، لأن الكثرة تناسب التخفيف ، ولذلك في النداء ، وأشباهه ، لأن الكثرة تناسب التخفيف ، ولذلك خففوا هذه الجنة من غير وجه ، فن ذلك حذفهم الفعل جوازاً مع الباء وزوماً مع الواو والتاء واللام وبين ، لأنهم جعلوا هذه الأحرف الأربعة عوضاً عن الفعل فلم يجمعوا بينها وبين الفعل قصداً للتخفيف ، ومن ذلك حذف الخبر إذا وقع المقسم به مبتدأ ، كقولهم : لعمر ك ويمين الله وأمانه الله وأيمن الله ، ومن ذلك حذف نون آيمن الله ، فيقولون : أيم الله لأفعلن . وقوله « وهمزته في الدرج ، دليل على أن الهمزة عنده همزة قطع ، وليس [هو] ^(٢) مذهب سيويه ، ومذهب سيويه أنها همزة وصل جيء بها لتلحق بالساكن ^(٣) ، فليس حذفها في الدرج

(١) في ل : (حاصلة) ، وهو تحريف .

(٢) (هو) : زيادة عن ل .

(٣) انظر الكتاب ٢/١٤٦ ، ١٤٧ .

للتخفيف (١) من أجل القسم ، ولكنه على قياس حذف همزات الوصل الدرج في كل موضع ، وإنما الذي أشار إليه ذهب الفراء ، فإنه يزعم أنها جمع ليمين فهزته همزة أقبل الذي للجمع وهي قطع ، فإذا وصلت فتمما كان ذلك لأجل التخفيف (٢) في القسم ، وسيويه يزعم أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الاول فأجلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجلبت في اريء وابن وأشباهها من الاسماء التي وضعت ساكنة الاول ، فعلى ذلك لا تكون الهمزة مخففة في الوصل ، لأجل القسم على ما ذكرناه ، ومن ذلك حذفهم نون من ومن ، وإن كان قد ذكر أن في ذلك خلافاً ، وأن منهم من يقول : إنهما من آيمن ، ومنهم من يقول إنهما من من وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم . وحرف القسم في الله والله ، والمراد والله وبالله ولكن الحذف لأجل التخفيف . ومثّل بمثلين مع الحذف تبيهاً على أن النصب والخفض بعد الحذف جائزان فيه على ما سأتبي . وقوله : وبوض في هاء الله والله وأفأله ، يعنى أنهم عوضوا عنها حرف التبيه وهمزة الإستفهام وقطع همزة الوصل ، وكل ذلك للتخفيف المذكور ، والابدال عنه تاء في تالله لأن التاء آخف من الواو وإينار الفتحة على الضمة في قولهم : لعمرك وإن كانت أعرف وأكثر في العمر ، ، ولكنهم عدلوا عنها تخفيفاً .

(فصل) قوله : ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبأن

ويحرف النفي .

(١) في و : (لتخفيف) وهو تصخيف .

(٢) انظر ابن يعيش ٩٥/٩ .

قال الشيخ: وذلك للتيه على أن ما يذكر بعده هو الذي
جاء بالقسم تأكيداً له ، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاق ،
وهو الشائع الكثير ، وأما القسم للاستعطاق فإنه يكون جوابه
الجملة الطلية وما حمل عليها من قولهم : أقسمت عليك لما فعلت
وَأَلَا فَعَلت ، وهذه الأجوبة في القسم إنما تكون إذا اختير ذكر
الجملة المنقسم عليها بعده ، وإما إذا لم يذكر بعده وذكر قبل
القسم ما يدل عليها أو ذكر القسم معترضاً امتنع ذلك ، فإذا
قلت : زيد قائم والله أو زيد - والله - قائم ، لم يكن ذلك في
شيء منه ، فإن ذكرت بعد القسم ما يصح أن يكون له ،
وما يمتنع أن يكون تمة لما قبله جاز الأمران ، فقول زيد
- والله - إن أباه قائم ، وزيد - والله - أبوه قائم ، وإن
مخصوصة بالجملة الاسمية ، لأنها لا تدخل إلا على الاسم ، وأما
الأم وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعاً ، إلا أن الفعلية
إذا كان فعلها مضارعاً التزم في الإفصح معها (نون^(١) التأكيد ، وإذا
كان ماضياً التزم على الإفصح معها) ^(٢) قد ، ولم يحتاجوا مع
الاسمية إلى غيرها لأنها دخيلة على الفعل أصلية في الاسم فتصعد
إلى تقويتها فيما ليست أصلاً فيه تبعاً على أنه ليس من أصل
مواضعها . وقوله [١٥٠] « وقد حذف حرف النفي في قولهم ^(٣) :

٢٥٦- تالله يبقى على الأيام مبتقل

- (١) في ل : (التي) ، وهو تحريف
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه : (جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعِ
سِنَّةٌ غَرْدُ) ، والشاهد فيه حذف حرف النفي مع الجملة
الفعلية أي : (لَا يَبْقَى) ، مبتقل : أي يأكل البقل ، غرد :
يطرب ، وهو منسوب للهذلي في ديوان الهذليين ١٢٤/١ ،
ابن يميث ٩٨/٩ ، وغير منسوب في المفصل ص ٢٩١ ، وفي
اللسان مادة (بقل) نسب لمالك بن خويلد الخزاعي .

قَالَ الشَّيْخُ : حَذَفُ حَرْفِ انْفِي جَزْءٌ مَعَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَلَا تَعْرِفُهُ مَعَ الْأَسْمِيَّةِ وَإِنَّمَا حَذَفَ مَعَ الْفَعْلِيَّةِ دُونَهَا (١) ، إِمَّا لِأَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى انْفِي فِيهِ أَمْرَانِ : حَذَفُ اللَّامِ وَحَذَفُ النُّونِ . وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ قَدْ حَذَفَ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا } (٢) ، فَأَجْرِي فِي الْقِسْمِ مَجْرَاهُ فِي غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْأَسْمِ فَإِنَّهُ خَالَ عَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَمْرَيْنِ .

(فَمَنْ) قَوْلُهُ : وَقَدْ أَوْقَعُوا مَوْجِعَ الْبَاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَعْلِ الَّذِي أَصَقْتَهُ بِالْقِسْمِ بِهِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَرِيدُ أَنْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ حَذْفِ الْفَعْلِ لِأَنَّهُ جَعَلَ شَرْطَ اسْتِعْمَالِهِمْ (٣) حَذْفَ الْفَعْلِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ عَوْضٌ مِّنَ الْفَعْلِ فَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي ذَلِكَ . قَوْلُهُ : رَوْمًا لِلِاخْتِصَاصِ ، تَعْلِيلٌ لَوْضِعِ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَنِ الْبَاءِ ، فَالْوَاوُ رَامُوا بِهَا الْإِخْتِصَاصَ الظَّاهِرَ بِهَا ، وَإِنَّمَا إِخْتِصَاصُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالسَّلَامُ إِخْتِصَاصُهَا بِالتَّعْجِبِ « وَمِنْ إِخْتِصَاصِهَا بِرَبِّي ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ اللَّامُ إِلَّا فِيمَا هُوَ حَقِيقِي بِالتَّعْجِبِ كَقَوْلِكَ : اللَّهُ لَتَبْعَعَشْنَ وَالتَّحَاسِنِ ، وَاللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، وَلَا يَبْقَى مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ وَشَبَهَهُ ، وَلَا يَقُولُ اللَّهُ نَقْدَ قَوْمٍ زَيْدٌ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ وَجْهٌ لِلتَّعْجِبِ ، وَقَدْ جَاءَتِ التَّاءُ أَيْضًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَثِيرًا وَلَكِنَّهَا لَمْ يَلْتَزِمُوا بِهَا ذَلِكَ ، بَلْ اسْتَعْمَلُوهَا فِي غَيْرِهِ . قَوْلُهُ : « وَتَضَمُّ مِيمٌ (مِنْ) » فَيُقَالُ مِنْ رَبِّي أَنْتَ لِأَشْرٍ ، تَسْبِيحًا عَلَى الْقِسْمِ لِمَا فِي لَفْظِهَا مِنَ الْأَشْرَاكِ وَقَلَّتْهَا فِي الْقِسْمِ ، فَفَصَدُوا إِلَى أَنْ

(١) في ل : (دون الفعلية) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٣) في ل : (شرطاً لاستعمالها) .

يكون لها فيما قول دلالة على أنها المقسم بها ومن الناس من يزعم
أنها من أيمن ولكنه أختير ذلك لأنها داخلة على ربّي كما
تدخل من ، ولو كانت من أيمن لدخلت على اسم الله كما تدخل
أيمن ، ثم لما اختصت النضة بمن في هذا الموضع شبهوها باختصاصها
بما اختص مثلها كالفتحة مع لدن في غدوة ، واختصاص التاء باسم
الله واختصاص أيمن باسم الله والكعبة ، وإذا حذف نونها فهي
كالتاء ، يعني في أنها تدخل على اسم الله خاصة فيقال م الله
وم الله كما يقال لله ، ومن الناس من يزعم أنها من أيمن من
حيث دخلت على اسم الله كما تدخل أيمن ، ولو كانت من من
لم تدخل على اسم الله كما لا تدخل من ، ومن الناس من يزعم أن
المضمومة من أيمن لما ذكرناه والمكسورة من من ، لأنه ليس
في أيمن كسرة في ميم ، ويحكم بالكسر على أنها ميم ، ويجعل
ذلك أولى بالاعتبار من دخولها على اسم الله لأن كسر ميم أيمن
لا وجه له في أيمن ، ودخول من على اسم الله تعالى لا مانع له
إلا من حيث الاستعمال على أنه قد سمع من الله عن الاخفص (١)
على ما ذكره آخراً ، وقياس يقتضي الجواز فترجح بذلك أن
المكسورة ميم من والمضمومة ميم أيمن ، وظاهر كلامه أنها ميم
من وإن دخلتا على اسم الله ، لأنه يأخذ الكسر دليلاً على أنها
ميم من ويحمل المضمومة عليها لأنه قد ثبت فيها الضم مع نونها
وقد ثبت الحذف في أختها فليكن الحذف في الأخرى بخلاف أيمن
فإنه لم يثبت حذف همزتها لا فيها ولا فيما شابهها ، وكان القول
بأنها ميم من أولى .

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٠٦/٢ .

(فصل) قوله : والباء لاصالتها الى آخره .

قال النسخ : لما كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به ، مضمراً كان أو مظهراً ولم يلزم ذلك فيما كان فرعاً عنها لوضعهم اياها مختصاً كما ذكرناه في الواو والياء ، ولذلك لما كانت الاصل دخل الفعل مضمراً به عليها إذ لم توضع عوضاً عنه ، وإنما وصفت لمناها خاصة بخلاف الواو والياء فتنهما جمعاً عوضاً من المفظة بالفعل فلذلك لم يجر (١) اظهار الفعل معهما ، وكذلك استعملوها لما كانت أصلاً في الاستعطاف كقولك : بالله أخبرني ، وهذه الباء أدخلها المحويون على ما تقدم في حروف القسم كما تقدم ذكره .
فظاهر كلامهم أنها متعلقة بفعل في معنى أقسم على سبيل الاستعطاف ، ولو قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطى لكان جيداً ، ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطاب المذكور بعدها أو بما يدنو على فعل الطلب على أنها باء الاستعانة كما تقول : بالله حججت لكان جيداً ، والذي يقويه أنك تقول : أخبرني بالله ، وبالله أخبرني [١٥٠ ظ] كما تقول : بتوفيق الله حججت ، وحججت بتوفيق الله ، كأنك قلت أطلب منك الخبر مستعيناً بالله في أخبارك لي ولذلك وجب أن لا يجاب إلا بفعل طلب ، أو في معنى الطلب ، ولا يجاب بما يجاب به الأقسام .

(فصل) قوله : وتؤخذ الباء فيقسم به بالفعل

المضمر .

قول النسخ : لأن موضعها متعلق للفعل ، فإذا حذف الجار بقي متعلق الفعل خلياً عن المعارض له ، فيجب نصبه بدليل قولك :

(١) في و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س (يكن) ، وما اثبتناه افضل .

كَلْتُ زَيْدًا وَكَلْتُ لَزِيدًا ، وَاسْتَفْرَتُ مِنَ الذَّنْبِ ، وَاسْتَفْرَتُ الذَّنْبَ ،
 وَذَلِكَ مَطْرَدٌ فِي كَلَامِهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوهُ إِلَّا مَعَ حَذْفِ الْقَطْلِ ،
 فَلَا يَقُولُونَ : حَلَفْتُ اللَّهَ ، [وَلَا أَقْسَمْتُ اللَّهَ] (١) بَلْ يَقُولُونَ : اللَّهُ
 لِأَفْعَلَنَّ • قَوْلُهُ : • وَقَدْ رُوِيَ رَفَعُ الْيَمِينِ وَالْإِمَانَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
 مَحْذُوفٍ فِي الْخَبَرِ ، ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْمَ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ جَمَلَةً فَعَلِيَّةً
 وَجَمَلَةً اسْمِيَّةً فِي مِثْلِ لِمُرْكٍ إِلَّا أَنَّ الْفَعْلِيَّةَ هِيَ الشَّائِعَةُ فِي
 كَلَامِهِمْ ، وَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّهِ
 قِسْمِي ، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُمْ أَمَانَةَ اللَّهِ وَيَمِينُ اللَّهِ تَشْبِيهًا بِقَوْلِهِمْ : لِعَمْرِكَ
 وَهُوَ قَلِيلٌ فَإِذَنْ النِّصْبُ هُوَ الْوَجْهُ وَالْخَفْضُ [جَائِزٌ] (٢) عَلَى
 إِرَادَةِ حَرْفِ الْخَفْضِ وَهُوَ قَلِيلٌ أَيْضًا ، « وَتَضْمُرُ كَمَا تَضْمُرُ
 اللَّامُ » ، يَعْنِي أَنَّهُمْ يَخْفَضُونَ الْمُقْسَمَ بِهِ عَلَى إِضْمَارِ حَرْفِ الْخَفْضِ
 وَإِرَادَتِهِ مَوْجُودًا كَمَا يَخْفَضُونَ فِي قَوْلِهِمْ : « لَاهِ أَبُوكَ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ
 الْخَفْضَ فِي قَوْلِهِمْ : لَاهِ أَبُوكَ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ خَافِضٍ وَلَا خَافِضٍ إِلَّا
 الْحَرْفُ الْمَقْدَرُ فَكَذَلِكَ هَهُنَا بِالْحَرْفِ الْمَقْدَرِ •

(فصل) قَوَاهُ : وَتُحْذَفُ الْاَوَاوُ وَيَمْوَضُّ عَنْهَا حَرْفُ الْاِتْيَاءِ

فِي قَوْلِهِمْ : لَاهَا اللَّهُ ذَا •

قَالَ الشَّيْخُ : يُلْزَمُ الْخَفْضُ لَوْجُودِ مَا يَقُومُ مَقَامَ حَرْفِ
 الْجَرِّ ، وَهُوَ حَرْفُ اِتْيَاءِ كَمَا يُلْزَمُ مَعَ الرَّاوِ وَالْتِاءِ وَهَمْزَةُ
 الْاِسْتِهَامِ « وَقَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ » لَمَّا كَانَتْ عَوَاصِمًا ذَكَرْتُ •
 قَوْلُهُ : « وَفِي لَاهَا اللَّهُ ذَا لِقَتَانِ » حَذْفُ اَلْفِ هَا وَإِنَاتِهَا ، فَأَمَّا الْحَذْفُ
 فَوَجْهُهُ أَنَّهَا اَلْفٌ لَقِيتُ سَاكِنًا بِدَهَا فَعَلَيْهَا أَنْ تُحْذَفَ لِاِتْمَاعِ

(١) (وَلَا أَقْسَمْتُ اللَّهَ) : سَاقِطَةٌ مِنَ الْإِصْبَلِ

(٢) (جَائِزٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ رِ وَالْأَصْلِ •

الساكين ، وأما إبتائها فلا يخلو إمّا أن ثبت الهمزة معها أو لا ثبت ، فإن لم تثبت وهو الظاهر من كلامهم . فوجه أنها تنزك عنها منزلة الجزء من الكلمة ، فلم تحذف لالقاء الساكنين ، لأنهما التقيا على حدقهما كما في قولك : ولا اضالين وشبهه وإن ثبت الهمزة مهمما وليس بعيد من كلامهم ، فوجه أن همزة سم الله لها شأن في جواز القطع لست لغيرها بدليل قوهم : يا الله ، وقوهم : أبا الله ، فلم يجتمع ساكداً ابنته وتثبت ألف هنا ؛ لأنها لم تلق ما يوجب حذفها . قوله : « وفيه قولان أحدهما وهو قول الخليل : إن ذا مقسم عليه » كأنه قيل ، للأمر ذا فحذف الأمر لكثرة الاستعمال ، ثم قول : « ولذلك لم يجر أن يقاس عليه » ، فلم يغلل ما ذكره من أن تقديره « للأمر ذا » وإنما عل امتناع القياس عليه لأجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره ، ولم يدل على ما أدناه ابنته ، وقد دل الاخفش بما ذكره على دعواه (١) ، ولو قيل إن ذا هو المقسم عليه لالمى الوجه الذي ذكره الخليل (٢) بيل على معنى لا يفعل ذا ولا يكون ذا لكن مستقيماً ، وليس له أن المعنى المستعمل فيه هذا المنظر هو أن يكون المتسم عليه منفياً دليلاً استقراء كلامهم ، وإذا كان كذلك وجب تقديره منفياً ، وإذا قدر منفياً بطل تقدير الخليل ، ويبطل تقدير الاخفش ، لأنه يجعل المقسم عليه محذوفاً ، لأن الحذف على خلاف الأصل ، وإنا استقم الاثبات فلا معنى للمدول الى الحذف ، ويضيف أيضاً من جهة أن الإشارة الى القسم في القسم يجيء مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه ، وما ذكره الاخفش من قوهم :

(١) قال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ

محذوف ، والتقدير لا والله الأمر ذا . ابن يعيش ١٠٦/٩ .

• شرح الاشموني ٢٠٥/٢

• نظر الكتاب ١٤٥/٢

« لا هاء الله ذال لقد كان كذبا » ، لا نُسَلِّمُهُ فأن مثل ذلك لا تعرفه
 في كلامهم ، ثم (١) ولو قدرنا صحته فلا تنازع في أن المتكلم مراد
 للنفي بقوله : « لا » ، وإذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه ، فيكون قوله :
 « لقد كان كذبا » إثباتاً لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر فيستقيم ذلك
 مع جريان ما ذكرناه من التويل .

(فصل) قوله : « والواو الأولى في نحو : { وَاللَّيْلِ إِذَا
 يَغُشَى } (٢) » ، للقسم وما بعدها للمطف .

قال الشيخ : وقد اختلف الناس في هذه الواو الثانية مع
 اتفاقهم على أن الواو الأولى للقسم ، فمنهم من قال [١٥١ و] : هي
 واو العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ، ومنهم من قال : هي
 واو قسم آخر ، واستدل من قال : هي واو العطف وهو مذهب
 الخليل وسيبويه (٣) بأنه لو كانت واو القسم لم يخل إما أن يكون
 ما بعدها مشتركاً مع ما قبلها أو لا فإن كان مشتركاً وجب واو العطف
 أيضاً وإن كان غير مشترك وجب أن يكون لكل واحد منهما
 جواب مستقل به ، لأنه قدّر غير مشترك ، ويكون مع ذلك
 جملة بعد جملة والأحسن بعد ذلك أن تكون في الجملة واو
 العطف ، فثبت أن الواو ليست واو قسم ، فثبت ذلك وجب
 أن تكون واو العطف شركت بين المقسم به ثانياً ومع المقسم به
 أولاً فلم يحتج إلا إلى جواب واحد : لأن القسم واحد .
 واستدلوا (٤) أيضاً بأنك لو جعلت موضعها الفاء وتم لكان المعنى على

(١) (ثم) : ساقطة في ر .
 (٢) سورة الليل الآية : ١ .
 (٣) انظر الكتاب ١٤٥/٢ ، ١٤٦ .
 (٤) في ل : (وكذلك) .

حاله ، وهما حرفا عطفٍ فكذلك 'اواو' . وشبهه 'من ظن أنها
وا' عطف (١) صورتها بعد صورة منطف (٢) عليه ، وذلك مدفوع
بما ذكرناه ، وأقوى ما قولوا فيه بالنظر إلى المعنى : أنها لو كانت 'اواو'
تطف لكان تطفاً على عاملين ، وهو ممتنع ، وهذا مما يرد على من
يمنع في الدار زيداً والحجرة عمرو ، وهو مذهب سيوييه
وأصحابه (٣) ، وأما من يجزه فلا ورود لذلك عليه ، وتقديره هو
أن قولك : « واللَّيْلُ » مخفوض بحرف الجر الذي هو 'اواو'
القسم ، وقولك : « إِذَا يَخْشَى » منصوب بالفعل المتدر الذي هو
أقسم فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك : إن في الدار
زيداً ، فإذا جعلت 'اواو' في قوله : { والنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى } (٤) ،
للعطف كان قولك : « والنَّهَارِ » مطوفاً على الليل خفضاً ، وكان
« إِذَا تَجَلَّى » مطوفاً على « إِذَا يَخْشَى » نعتياً فقد تحقق مماثلته
لقولك : إن في الدار زيداً والحجرة عمرو سواءً وذلك ممتنع فيكون
هذا ممتعاً فوجب أن يُجمل على غير اعطف ولا وجه إلا أن
يكون 'اواو' انقسم . وقد أجاب ازمخري في تفسيره عن هذا
السؤال ، فقال : لما تنزلت 'اواو' التي للقسم منزلة الباء والفعل
حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها هي العاملة نصباً وخفضاً
فتمارت كعامل واحد له عاملان وكل عامل له عاملان فما فوقهما
جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق ، كقولك :
قِم زيدٌ يوم الجمعة وعمرو يوم السبت ، وهذا قد ينزل منزلة
العامل الواحد فأجري مجراه (٥) . ثم قال : تقدير ذلك ما معناه .

-
- (١) في و : (قسم) .
(٢) في ل : (مقسوم عليه) .
(٣) انظر الكتاب ١٤٥/٢ ، ١٤٦ .
(٤) سورة الليل الآية : ٢ .
(٥) انظر الكشاف ٢١٤/٤ ، ٢١٥ .

وإنما يلزم ذلك لو قيل أقسم بالليل إذا يقضى والنهار إذا تجلّتى ، فهذا هو الذي يشبه أن في الدار زيدا والحجرة عمرواً فلا ورود له ، وما أجاب به الزمخشري قوة منه واستبطاً لمعنى دقيق ، ولو تم له يلزمه ^(١) أن لا يجوز لما ذكر أقسم بالليل إذا يقضى والنهار إذا تجلّتى ، وقد جاء مثل ذلك في القرآن ، قال تعالى : { فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُوسِ الْجُوَارِ الْكُنُوسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ } ^(٢) ، وقد جاء ذلك مع التمريح بالفعل والحرف فبطل ما أجاب به من أن ذلك إنما كان من أجل الواو ، وبقي السؤال قائماً عليه ، إلا أن ما ذكرناه عليه يدفع جوابه ، ويدفع أصل السؤال أيضاً لأنه يوجب جواز العطف على عاملين في غير ما منعه ، وجملوه دليلاً على أنها واو القسم ، فثبت أنها واو العطف بما تقدم أولاً ، وإن السؤال لا ورود له على الوجه الذي ذكرناه لا على الوجه الذي يلزمه مانعوا أن في الدار زيدا والحجرة عمرواً ، والله أعلم بالصواب .

ومن أصناف المشترك تخفيف الهزمة

قال صاحب الكذب : يشترك فيه الاضرب الثلاثة الى آخره .

قال الشيخ : قوله : « لا تخفف الهزمة إلا إذا تقدمها شيء » ، يعني أنها إذا كانت أول الكلمة مبتدأ بها فلا بد أن تكون محققة لئلا تدور تسامها إذا لو سهلت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والبدل ، فلو جعلت بين بين تقربت من الساكن فكروا أن يبدأوا بما يقرب من الساكن لأنه مرفوض في كلامهم

(١) في ل ، س : (يلزم) ، وهو تحريف .

(٢) سورة التكوير الآيات : ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

أو متخفّر" ، قوله : « وفي تخفيفها ثلاثة أوجه » ، وقد فسّر الثلاثة
الوجه وفسّر بين بين يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منتهى
حركتها ، هذا هو الكثير في بين بين ، وقد جوز بعضهم في بعض
الهمزات أن يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها ،
مثل يستهزؤن وسئل [١٥١ ظ] فيجوز أن يجعل في (يستهزؤن)
بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة واواو ، وبذلك قرأ
بعضهم الهمزة في الوقف ، لأن من أصله تخفيف الهمزة في اوقف
وذلك ليس بجيد عندنا والمهور عندنا لغة وقراءة فيما هو مسهل
بين بين ما ذكره . وأمّا « الابدال والحذف » فواضح . ثم أخذ
يقسم الهمزة ، فقال : لا تدخلوا أن تقع ساكنة أو متحركة ، وهو
أخبر في المعنى . قوله : « فان كانت ساكنة فيبدل منها
الحرف » (١) ، والذي منه حركة ما قبلها ، « والاولى أن يقول هنا :
فان كنت ساكنة لم يدخل ما قبلها من أن يكون ساكنة أو متحركاً
فانها قد تسكن للوقوف وقبلها ساكن فتكون ساكنة وقبلها ساكن
فلا يدخل ذلك في تقسيمه فلتكلم عليه ، فاذا كانت كذلك نظرت
الى الساكن قبلها ، فان كان صحيحاً [نحو الخب » (٢)] حرّك
تقديراً بحركتها ووقف عليه بالسكون أو الروم على حسب
ما ذكر في الوقف ، وإن كان متلاً ، « فان كان ياء أو واو
مدتين زائدين أو ما أشبه المدة كياء التصغير ، قلبت الهمزة
حرفاً من جنسه وأدغمت فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف
كقرو وهني ومرى ، وإن كان ياء أو واو ، وغير ذلك فحكه
حكم الصحيح وقد تقدّم ، وإن كان ألفاً فلا يخالو إنّا أن يتقدّر
الوقف بالسكون أو لا ، فان قدّر بالسكون وجب قلبها ألفاً ، ثم

(١) (الحرف) : ساقطة في ر

(٢) (نحو الخب) : ساقطة من ل ، والاصل

إمّا أن يجمع بين الالفين أو يحذف أحدهما لاجتماع الالفين ،
 وإمّا أن يوقف بالروم فيجعل بين بين . والى هنا ينهي قسم
 الساكنة التي قبلها ساكن ، وهو قسم لم يشتمل عليه كلامه ، ثم
 ولو قدر أن الخب وهني ومري ، يدخل في حكم المتحرك
 الساكن ما قبلها ، لأن الحكم فيه كذلك لأنها تقدر متحركة علا
 يدخل نحو يشاء ، لأنها اذا قلبت ألفاً وهو الكثير لم تدخل في
 حكم المتحركة التي قبلها الب ، ألا ترى أن تلك يجب أن تجعل
 بين بين وهذا المختار فيها أن تقلب ألفاً . ثم يتفرع عن ذلك
 وجهان فبت أن الريحه تقسيمهما الى ما ذكرناه ، والى هنا ينهي
 الكلام عليها . ثم ينتقل الى القسم الآخر ، وهو أن تكون ساكنة
 متحركة ما قبلها ، فحكمها ما ذكر من قبلها حرفاً من جنس حركة
 ما قبلها . ووجه ذلك أنه لما قسّم الى تسهيلها واحذف مخلف
 والتسهيل متعذرٌ وجب الابدال ، ولا حركة لها تبدل اليه ،
 وحركة ما بعدها لم تأت فوجب ابدالها باكثر حركة ما قبلها فكانت
 ألفاً بعد المفوح وواواً بعد المضموم ، وياء بعد المكسور ، وشمل
 بكل ذلك متصلاً ونفصلاً تنبيهاً على أن الحكم واحد ، ثم انتقل
 الى القسم الثاني من أصل القسمة ، وهو اذا كانت متحركة وهو
 قوله : « وإمّا أن تقع متحركة » ، ثم قسم ذلك الى ما يكون
 ما قبلها فيه ساكناً ومتحركاً ، فتكلمت على الساكن فقال : « ينظر الى
 الساكن فإن كان حرف لين ، لم يدخل بين أن يكون ياء أو واواً
 أو ألفاً ، فإن كان ياء أو واواً مدتين زائدتين أو ما يشبه المدة
 كما التصغير قلبت اليه وأدغم فيها كقولك : خطية ومقروءة
 وأقيس ، في أفوين جمع فأس ، وإنما فعلوا ذلك وإن كان تسهيل
 مثلها النقل والحدف ، لأنهم لو فعلوا ذلك لجرّوا أمّا لا أصل
 لثابه في الحركة فوجب بقاؤه ساكناً ، فلياً وجب بقاؤه لم يبق إلا
 الابدال والتسهيل ، كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين

فلم يبق إلا الأبدال ، ولم يجز أن تبدل باعتبار حركتها لما يؤدي
إليه من التعذر أو الاستقلال فوجب إبدالها باعتبار الحذف الذي
قبلها ولذلك قالوا : « خَطِيئة ومَقْرُوءة » .

قوله : وقد التزم ذلك في نبي وبرية .

قول الشيخ : هذا على قول من قال : إن نبياً مشتق من النبأ ،
والبرية مشتق من برأ^(١) الله الخلق ، وأمّا من يرى أن انبي
مشتق من النبؤ وهو الارتفاع والبرية من البري وهو التراب^(٢) .
فلا مدخل لهما في الهمزة أصلاً ، ثم ولو سلم أنه من الهمزة فلا
يصح قوله : « وقد التزم » لأنه قد ثبت أنهم يقولون : نبأ
بالهمزة وبرئة بالهمزة ، فكيف تصح دعوى التزام ترك
الهمزة^(٣) مع ثبوت الهمزة نبوتاً لا يمكن دفعه ؟ فأتى نبي فهي
قراءة أهل المدينة ، وأمّا البرية فهي قراءة أهل المدينة وبعض أهل
السام^(٤) فثبت أنه لا يمكن [١٥٢ و] دعوى التزام ترك الهمزة .

(١) قال الهروي : البرية أصلها برأت والنبوة أصلها أنبات .
كتاب الغريبين غريب القرآن والحديث ١/١٤٩ .

(٢) انظر كتاب الغريبين ١/١٦٠ ، ١٦١ .

(٣) (ترك الهمزة) : ساقطة من ر .

(٤) قال سيبويه : وقال نبي وبرية فالزمها أهل التحقيق البدل
وليس كل شيء نحوهما يفعل به إذا إنما يؤخذ بالسمع ، ثم
قال : وبلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون
نبي وبرية وذلك قليل وردي . ومما يدل على صحة كلام
سيبويه ما ذكره ابن دريد في الاشتقاق : قال رجل للنبي صلى
الله عليه وسلم (يا نبي الله) فهمز ، فقال صلى الله عليه
وسلم لست بنبي ولكني نبي الله . الكتاب ٢/١٧٠ ،
الاشتقاق ص ٤٦٢ .

في نبي وبرية بعد تسليم اشتقتهما أنهما من الهمز ، نعم يمكن أن يقال إن بعضاً من لغة الهمز واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا يهمز ، وهذا أمرٌ تقديري لا يقوم عليه دليل إذا نوزع فيه ولا معنى لالتزام ذلك مع ما ذكرناه . ثم قول : وإن كان ألفاً وكان التقسيم يقتضي أن يذكر الواو والياء الأصليين والزائدين لمعنى إلا أنه أحرر ذكرهما بعد (١) الألف ليدكرهما مع الصحيح إذ الحكم واحد ، فقال : وإن كان ألفاً جعلت بين بين ، وإنما كان كذلك من جهة أن نقلها لا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن إذ لا يستقيم أن تقبل حركة ، وقد فرضت متحركة . وأيضاً فإن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فوجب أن تجعل بين بين ، واغتنبر اجتماع السكون وشبه السكون لما في الألف من قبول المد أكثر مما في الواو والياء ، فلا يلزم من رفض ذلك مع الياء والواو ورفضه مع الألف ، أو يقال أمكن مع الواو والياء غير ذلك فلم تكن حاجة إلى ارتكابه ، ولم يمكن ذلك مع الألف فعُدل إلى جعلها بين بين . ثم مثل بها على اختلاف أحوالها ، ثم انتقل إلى فصل آخر ، وهو إذا كان قلبها ياءً أو واوً أصليتين أو مزيدتين لمعنى وألحق به الحرف الصحيح ، لأن الحكم فيهن واحد ، وهو أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن وتُحذف ، وإنما فعل ذلك لأن أبدالها لا يمكن ، لأنه ليس قلبها حركة ترجع به الياء ، ولأنه كان يؤدي إلى استتقال كاستتقالها أو إلى اجتماع ساكنين ، وجعلها بين بين أيضاً غير مستقيم لما تقدم من أداء ذلك إلى اجتماع ساكنين وشبه الساكنين ، فكان كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها ، وإنما لم يحذفوا من غير نقل ؛ لأنه كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف بحركته

(١) في ر : (عن) .

• جئنا من غير حاجة الى ذلك ، وإنما لم يتلوا الحركة ويقبوا
 الهمزة ، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذات تخفيف إذ الهمزة
 الساكنة مستقلة أيضاً وإنما لم يتقو ويقبوا ساكنة ثم سهلونها
 بالحركة التي صارت قبلها تسمى ما جوزة الكوفيون مطرداً^(١) ،
 ونجيزه فيما سُمع من نحو المراء والكماء ، لأنه تغير متعدد
 مع استقلال فكان ما تقدم أقرب ، فذلك اتزم عندنا ، وقد أجاز
 الكوفيون ذلك مطرداً تسمى سبيل اجواز لا على سبيل المزموم •

قوله : وقد اتزم ذلك في يري وأرى ويُري •

قال الشيخ : هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا مدفع
 له بوجه بخلاف ما ذكر آنفاً في يري ويريّة ؛ لأن يري مضارع
 رأى يتفانى ولا همزة في يري يتفان ، وهو ملتزم كذلك ، فعلم
 أن تخفيفه ماتزم ، وكذلك يري مضارع أرى وقد تحقق تقدير
 الهمزة عيناً في الماضي فوجب تقديرها عيناً في المضارع ، فعلم أن
 يري أصله يرمي ، وقد التزم فيه يري فعلم أن تخفيف
 الهمزة ملتزم ، ولم يلزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن كضارع
 نأى وهو قولهم نأى ولا يلتزمون يتساو كذلك أنأى فإنه مشن
 أرأى^(٢) في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون أنا وكذلك مضارعه
 وهو قولهم : يئي ولا يلتزمون يئي ، نعم أجراوه بجرى يري
 وأرى ويُري (على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره ،
 والنسب بين البابين أن باب يري وأرى ويُري^(٣) خُففت
 همزته^(٤) التزاماً لكثرتة في الكلام وكثرة تناسب التخفيف بخلاف

(١) انظر ابن يعيش ١٠٩/٩ ، ١١١ •

(٢) في ل : (أرى) •

(٣) ما بين القوسين : سائط من ر •

(٤) انظر شرح الكافية ٣/٣٣ •

ما ذكرناه من مماثلته فإنه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز ، فلا يلزم من التزام التخفيف إن كان جائزاً لهذا السبب يقضي الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين . ثم انتقل إلى انقسام الآخر من الهمزات ، وهو ما إذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوفه إلا على مذهب سيريه^(١) ، والاولى أن يقال : هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي إلى تسعة أقسام : مفتوحة وقبلها أحد ثلاث حركات ، ومضمومة كذلك وبكسورة كذلك فعمارت تسعة سأل وائه ومؤجلاً [١٥٢ ظ] ورؤف^(٢) ومستهزون^(٣) ومرؤس [وسئم]^(٤) وسئل^(٥) ومستهزين ، فأما المفتوحة المضوم ما قبلها فتقلب واواً ، والمفتوحة المكسورة ما قبلها تقلب ياءً باتناني^(٦) فيهما ، وإنما كان كذلك لأنه تعذر النقل فيها لتحريك ما قبلها ، وتعذر جعلها بينين ، لأنها تصير كالآل ، والال لا يكون قبلها إلا الفتحة فقصده إلى أن يكون ما قبلها كذلك فلم يبق إلا ابدالها ، وابدانها إما أن يكون باعتبار حركتها أو باعتبار حركة ما قبلها ، تعذر ابدالها بحركتها لأن الالف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها والمكسورة المضوم ما قبلها فقصده زعم الاخفش أنهما تقلبان حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فيقالها في (مستهزون) ياء وفي (سئل) واو^(٧) ، والشبهة في ذلك أنه لو جعلها^(٨) بينين لآدى في (مستهزون) إلى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وفي سئل إلى شبه الاء وقبلها ضمة ، وكما كرهوا شبه الالف وقبلها غير فتحة فليكره نسبة

-
- (١) انظر الكتاب ١٦٦/٢ .
 (٢) (سئم) : ساقطة من الاصل .
 (٣) انظر ابن يعيش ١١١/٩ .
 (٤) في و : (جعلوها) وهو تحريف .

الواو والياء ^(١)] وقبلهما كسرة ^(٢) وضمة ^(٣) ، وهذا غير مستقيم
لأمرين : أحدهما أن ذلك في الالف متعذر ، وهو في الياء
والواو ^(٤) مستقل فلا يلزم في امتناع شبه المتعذر وامتناع شبه
المستقل ، ثم ولو سلم التسوية فهما في التعذر والاستقلال فسي
محل الاتفاق فرؤا الى ما لا استقال فيه ولا تعذر نحو موجلا
ومثه ؛ لأن الواو المقترحة والمضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور
ما قبلها يضمن ، وفي محل النزاع يكون الفرار من شبه المستقل
الى المستقل محقق ، وهو بالفرار منه أولى ، ألا ترى أنك اذا قلت :
مستهزئون وسؤل أيت بياء مضمومة قبلها كسرة ، وواو مكسورة
قبلها ضمة ، وذلك مرفوض في كلامهم ، وأنت فرت مما يشبه
المرفوض فكيف تفر من شبه مرفوض حقيقة ؟ فثبت أن الرجح
مذهب سيويه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة تجعل بين بين
لا من ^(٥) ما ذكرناه في نحو موجلا ومثه وانتفاء ما تخيل في نحو
مستهزؤن وسؤل ، فجعلت في بقية الاقسام بين بين [وقد
تقدم ^(٥)] ، وكذلك ما خالف فيه الاخفش حكمه هذا الحكم عند
غير ، وقد تقدم أن بعض النحويين يجيز فيما خالف فيه الاخفش
وهو باب مستهزؤن وسؤل أن يجعل بين الهمزة والحرف الذي
منه حركة ما قبلها ، فتجعل في مستهزؤن بين الهمزة والياء [وفي
سئل بين الهمزة والواو ^(٦)] .

قوله : وقد يُبدل منها حرف اللين .

-
- (١) في س : (الساكنين) .
(٢) في ل : (قلت) .
(٣) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الاصل .
(٤) في ل ، س (لأمر) .
(٥) (قد تقدم) : ساقطة من ر ، والاصل .
(٦) ما بين القوسين المعقوفين ساقط في الاصل .

قال الشيخ: وذلك راجع الى السماع المحض، فيتبع
تجويزه فيما سُمع. ثم أورد مستشهداً على ذلك منسأة وسألت
ثم أنشد عجز بيت عبدالرحمن مستشهداً به على مثل ذلك وهو
قوله (١):

يُسَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي - ٢٥٧

وأصله وَاجِي، فتلبت الهمزة ياء، وقد أنشده سيويه أيضاً على
مثل ذلك، وهو تندي وهم، فإن هذه الهمزة موقوفة عليها،
فالوجه أن تسكن لأجل الوقف، وإذا سكنت دبرها حركة
ما قبلها، فيجب في التسهيل أن تقلب ياء، فليس لايرادهم لها
فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم،
وقد اعتذر لهم في ذلك بأن قيل القصيدة مطلقة بالياء، وياء
الاطلاق لا تكون ببدلة عن همزة؛ لأن البدلة من الهمزة في حكم
الهمزة بدليل قولهم: رُوِيََا فجعلها ياء للاطلاق ضرورة فصح
ايرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين
والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف جارياً على القياس، لأن
الضرورة في جعل الياء ببدلة عن الهمزة ياء اطلاق لا أن إبدالها

(١) البيت لعبدالرحمن بن حسان من أبيات يهجو بها عبدالرحمن
ابن الحكم بن أبي العاص وصدده: (وَكُنْتُ آذِلَّ مِّنْ
وَتَدْرِ بِقَاعِ)

ورواية الاضداد (يُوَجِّي) مكان (يُسَجِّجُ) ، الفهر:
الحجر ، والواجي : من وجاءت الوتد أي ضربته . الكتاب
١٧٠/٢ ، المقتضب ١٦٦/١ ، ابن يعيش ١١٤/٩ ، الاضداد
في اللغة ص ٢٠٩ ، الفصل ص ١٩٤ ، شواهد الشافية
٣٤١/٤ ، ٣٤٤ .

يَاءَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِأَنَّهَا أَمْرَانِ مُتَقَاطِعَانِ ، فَتَخْفِيفُهَا إِلَى الْيَاءِ
 أَمْرٌ وَجَعَلُهَا يَاءً أَطْلَاقٌ أَمْرٌ آخَرٌ ، وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي ابْدَلِهَا
 يَاءٌ (١) ، فَلَا يَنْفَعُ الْمَدْوُولُ إِلَى الْكَلَامِ فِي جَمَاهَا يَاءً أَطْلَاقٌ ، فَثَبِتَ أَنَّ
 قَلْبَهَا يَاءً فِي هَذَا الْمَحَلِّ قِيَاسٌ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ ، وَأَنَّ كَوْنَهَا أَطْرَقًا
 لَا يَضُرُّ فِي كَوْنِهَا جَارِيَةً عَلَى التِّيَاسِ فِي التَّخْفِيفِ . نَعَمْ يَضُرُّ فِي
 كَوْنِهِ جَمَلًا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَطْلَاقًا أَطْلَاقًا وَتَكَ قَضِيَّةٌ ذَنْبَةٌ ،
 وَهَذَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَنَّ الْبَاءَ وَالْوَاوَاتِ وَالْآلِفَاتِ الْمُتَقَلِّبَاتِ عَنِ
 الْهَمْزَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَطْلَاقًا ، وَهُوَ فِي التَّحْقِيقِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ إِذْ لَا
 فَرْقَ فِي حَرْفِ الْأَطْلَاقِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا فِي حَرْفِ
 الرَّدْفِ وَالنِّبْتِيسِ .

ثُمَّ قَوْلَ (فَصَل) قَوْلُهُ : وَقَدْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي نَحْوِ خُذْ وَكُلْ
 وَمُرَّ إِلَى آخِرِهِ .

قَوْلَ الشَّيْخِ : وَهَذَا أَيْضًا بَابٌ مِنَ الْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ،
 وَقِيَاسُهُ أَنْ تُقَلَّبَ حَرْفُ لَيْنٍ وَاجِبًا إِذَا أُبْتَدِيَ بِهَا تَلَى مَا سَبَّأَتْ فِي
 مِثْلِهَا وَجَائِزًا إِذَا اتَّصَلَتْ بِشَيْءٍ قَلْبُهَا إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ
 تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ لِأَمْرِ عَرْضٍ فِيهَا وَهُوَ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهَا لَهَا فَسَبَّ ذَلِكَ
 حَذْفُهَا عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فِي يَرَى (٢) إِلَّا أَنَّهُ فِي يَرَى (٣) التَّزَامُ جَارٍ
 عَلَى التِّيَاسِ ، وَهُوَ هُنَا انْتِزَامٌ فِيمَا لَمْ يَجْرِ تِلْكَ الْقِيَاسُ ، لِأَنَّ
 تَخْفِيفَهَا عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لَازِمٌ بِسَبَبِ اسْتِثْقَالِهَا لِأَجْلِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ
 الَّتِي يَنْضَمُّ إِلَيْهَا ، وَهُوَ قَوْلُكَ : أَوْ خُذْ أَوْ كُلْ فَمَسَارَ اسْتِثْقَالِ

-
- (١) (يَاءٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر .
 (٢) فِي ل : (يِنَائِي) ، وَهُوَ تَجْرِيفٌ .
 (٣) فِي ل : (يِنَائِي) ، وَهُوَ تَجْرِيفٌ .

حاصلاً مع الجريان على قياس تخفيف الهمزة ففروا الى الحذف
 للتخفيف لأجل كثرة الاستعمال ، فثبت أن هذا الالتزام وإن
 كان على خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يري ،
 وإن كان على قياس تخفيف الهمزة ، وقد جاء في صيغة الأمر من
 أَسْرَ يَأْمُرُ الرَّجُلَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ فَلَكَ أَنْ تَقُولَ أَوْ تَمُرْ ، ولك
 أَنْ تَقُولَ مَرٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَثْرَةُ خُذْ وَكُلْ وَلَمْ يَقُلْ قَلَّةُ
 وَإِسْرٌ مِنْ أَسْرٍ يَأْسِرُ ، فَجَزَى مَا كَثُرَ عَلَى اتِّخْفِيفِ الْمَذْكُورِ
 وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى اتِّقْيَاسِ الْمَذْكُورِ وَبِالْوَسْطِ بَيْنَهُمَا عَلَى الْوَجْهِينِ
 جَمِيعاً لِقُرْبِهِ مِنَ الْبَاطِنِ جَمِيعاً .

(فعل) قوله : وإذا خُفِّفَتْ هَمْزَةُ الْأَحْمَرِ عَلَى طَرِيقِهَا
 فَتَحْرَكَ لَامُ التَّعْرِيفِ اتَّجَهَ لَهُمْ فِي الْكَلِمَةِ طَرِيقَانِ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وطريقها أنْ تُنْقَلَ حَرَكَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا فَيَتَحَرَّكُ
 لَامُ التَّعْرِيفِ بِحَرَكَهَا فَلَمَّا تَحْرَكَتْ بِحَرَكَهَا نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْحَرَكَةِ
 الْمُخَفَّفَةِ فَسَمَّيْنِي عَنْ هَمْزَةِ الْإِلَامِ لِأَنَّهَا لَمْ يَأْتِ بِهَا لِسْكَوْنِ الْإِلَامِ ،
 وَمِنْهُمْ مَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ عَارِضَةٌ فَجَعَلَهَا فِي حُكْمِ السَّاكِنِ فَبَقِيَ
 الْهَمْزَةُ دَالَةً^(١) عَلَيْهَا وَذَلِكَ كَمَا هُنْدَى الْإِبْتِدَاءِ بِهَا . قوله : « وهذا
 المذهب هو اقياس » ، وليس هندي اقياس ولا ما عليه الفصحاء
 المحققون للهمزة ، ولا ما عليه القراءة الصحيحة فيمن خفف
 الهمزة ، أمّا وجه كونها ليس بالقياس ، فلأنّ كلام العرب
 أنْ لَا يُعْتَدُّ بِالْعَارِضِ بَدِيلٍ لِمَتَّاعِ رَدِّ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { نَمَّ
 يَكُنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا }^(٢) ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِ انظُرُوا ، وَأَمْثَلُ ذَلِكَ

(١) في ر : (داخلية) ، وهو تحريف .

(٢) سورة البينة الآية : ١ .

كثيراً ، فثبت أن العارض في كلامهم قياسه أن لا يعتد به ،
والشبهة لمن ظن أنها القياس ما توهمه في صيغة الأمر من نحو قل
وسر وشبهه ، وتقديره أن أصله أقول وإسير ، فلما عمل
يقبل حركة العين إلى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين ، فلما
تحرّكت الفاء استغنى عن الهمزة ، وأولا الاعتداد بالعارض لقليل في
قل أقل وفي سر إسر ، ولما لم يقل ذلك دل أن العارض في
مثل ذلك يعتد به ، وهو أشبه بتدعيم ما اعتمد عليه غيرهم ،
وكذلك قولهم : يسئل إذا خُفِفت الهمزة قيل في الأمر سل ،
ولولا الاعتداد بهذه الحركة العارضة لوجب أن يقال : اسل .
والجواب عن ذلك [من وجوه أحدها]^(١) أن فعل الأمر فرع
المضارع ، فما اعتقل في المضارع فهو ثابت في الأمر ، فإذا أمر من
المضارع حذف حرف المضارعة ثم نطق بما بعده فإن احتيج
إلى همزة اجتمعت وإلا فلا ، فإذا لم يكن للهمزة في مثل قل
تحقيق لأنه لم ينطق بالمضارع فيه إلا متحرراً ، والأمر فرع
عليه فلم يكن ثم همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه ، والثاني أن
الحركة في قل مع موجهها كلمة واحدة فصارت في حكم الأصلي
اللزوم ، وليست الحركة في اللام كذلك ؛ لأنها كلمة مستقلة ،
فلا يلزم من اعتبار ما صار لازماً لا ينطق به إلا كذلك اعتبار
ما ليس بلازم ولذلك كثر قولهم : الحمر ولم يقل أحد قل
ولا إسر^(٢) . الثالث أن الاعلال فضية واجبة لموجب قوي ،
وتخفيف الهمزة ليس بجمع بل أمر جائز ، فلا يلزم من اعتبار
الأمر الواجب الأمر الجائز ، وهذا يخص بانفراق بين [١٥٣ ظ]
باب قل وباب الحمر ولا يندرج فيه باب سل ؛ لأنه أيضاً
تخفيف همزة ولكن يقال فيه إنه كثر استعمالهم إياه مخففاً حتى

(١) (من وجوه أحدهما) : زيادة عن ر .

(٢) في ل : (اسل) .

صار كاللازم للاعلال لكثرته في كلامهم ويتنزل منزلة ما ذكرناه به .
 فقد ثبت بما ذكرناه أن مثل هذا العارض ، لقياس أن لا يعقد
 به . فإن قيل فاذا جعلتم الحركة فيه كحركة دلم يكن الذين
 فينبغي أن لا تجزوا الحذف في الهززة لعروض الحركة كما
 لا تجزون ردّ الواو في « لم يكن الذين » لأنهما جميعاً لازمان
 للسكون الاصلي ، وقد جعلتم العروض لا اعتداد به . قلت : فيه
 وجهان : أحدهما أنها لما كانت كالجزء مما بعدها نُزِلَتْ معها كجزء
 منها على ما تقرر في نحو قول وسئل فأجريت مجراه لهذا السبب .
 الآخر أنه « بني » على أن الهززة أصل خُفِضَتْ لكثرة استعمالها
 عند الاستغناء عنها^(١) في قولك : ضربت الرجل حذفت عند
 الاستغناء عنها وما لِحَمَرٍ ومن لِحَمَرٍ وزيد لِحَمَرٍ في قولك :
 مبتدأ لِحَمَرٍ ، ثم ذكر أحكاماً تُبنى على الاعتداد بالحركة ونفى
 الاعتداد بها ، فكل موضع جعلت معتداً بها فواجب أن يكون
 حكمها حكم كلمة متحرك أولها فلا يُحذف قبلها حرف علة ولا
 يُحرك ساكن لذلك تقول على هذه اللفظة في لِحَمَرٍ وما
 لِحَمَرٍ وخذوا لِحَمَرٍ ومن لِحَمَرٍ وزيد لِحَمَرٍ^(٢) ، وكل
 موضع لم يُجعل معتداً بها فواجب أن يكون حكمها حكم كلمة
 ساكن أولها فيحذف قبلها حرف العلة ويُحرك الساكن لذلك
 تقول : فليحمر وملحمر وخذ لِحَمَرٍ ومن لِحَمَرٍ وزيد
 لِحَمَرٍ وعلى ذلك قول : « وشل لِحَمَرٍ { عاد لولي }^(٣) »

(١) في ر : (فكما حذفت عند الاستغناء عنها) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) انظر شرح الكافية ٥١/٢ .

(٣) سورة النجم الآية : ٥٠ . قال الزمخشري وقرئ عاداً لولي
 وعاداً لولي بادغام التنوين اللام وطرح همزة (أولى) ونقل
 ضمها الى لام التعريف ، قال الفارسي من ذلك قراءة أبي
 عمرو . الكشاف ٤٢/٤ ، التكملة ص ٤٥ .

يعني ومثل لَحْمَرٍ فَيَمُنْ اعْتَدَّ بالحركة فحذف الهمزة « عَادَاً
 الأولى » ، في قراءة أَبِي عمرو ، لِأَنَّهُ لَمْ يُحْرَكِ السَّاكِنُ لِكُونِهِ
 قَدْرَ الْإِمَامِ بِمُحْرَكَةٍ أَصْلًا ، وَلَوْ لَمْ يَمْتَدَّ بِهَا لَوْجِبَ أَنْ يُحْرَكَ
 التَّوِينُ (١) ، وَكَذَلِكَ مِنْ لَانَ . ثُمَّ قَالَ : « وَمِنْ قَوْلِ الْحَمِيرِ قَوْلِ
 مِنْ لَانَ ، يَعْنِي أَنَّ مِنْ لَمْ يَمْتَدَّ بِالْحُرُوكَةِ الْعَارِضَةِ وَجَعَلَ السَّلَامَ
 فِي حُكْمِ السَّاكِنِ حَتَّى يَوْجِبَ دُخُولَ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
 التَّقِيحِ فَهَذَا يَقُولُونَ : « مِنْ لَانَ بِتَحْرِيكِ النُّونِ » لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِ ،
 لِأَنَّ السُّكُونَ الَّذِي أَوْجِبَ عِنْدَهُمُ الْحِجْيَاءُ بِالْهَمْزَةِ يَقْتَضِي أَيْضًا أَنْ
 يُحْرَكَ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِ ، وَتَحْرِيكِ نُونِ
 (مِنْ) بِالْفَتْحِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُنْبِجَةِ فَوْجِبَ أَنْ يُقَالَ مِنْ لَانَ
 بِفَتْحِ النُّونِ .

ثُمَّ ذَكَرَ لَفْظًا أُخْرَى عَلَى قَوْلِ مَنْ قَوْلِ : « الْحَمِيرُ غَيْرُ مَمْتَدَّةٍ
 بِالْحُرُوكَةِ وَهِيَ الَّذِينَ يَمْحُورُونَ نُونًا مِنْ لِسْكَونِهَا وَسُكُونِ نَامٍ
 اتَّعَرِيفَ بَعْدَهَا إِجْرَاءً لَهَا بِحُرُوكَةِ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِكَثْرَتِهَا مَعَهَا فِي الْكَلَامِ
 فَيَقُولُونَ : « مِلْكُذِبِ » فِي « مِنْ الْكُذِبِ » فَهَذَا إِذَا لَمْ يَمْتَدَّ
 بِالْحُرُوكَةِ الْعَارِضَةِ فِي قَوْلِهِمْ : « الْحَمِيرُ » حَذَوْا نُونًا لِاتِّقَاءِ
 السَّاكِنِ كَمَا يَمْحُورُونَ فِي مِثْلِ « مِلْكُذِبِ » لِأَنَّ السُّكُونَ فِي مِثْلِ
 « مِلْكُذِبِ » فِي مِثْلِ « مِلَانَ » إِذَا لَمْ يَمْتَدَّ بِالْحُرُوكَةِ سَوَاءً ، فَإِذَا
 سَمَّوْا الْحَذْفَ فِي مِثْلِ « مِلْكُذِبِ » سَمَّوْهُ فِي مِثَالِهِ وَهِيَ
 « مِلَانَ » .

(فصل) قوله : واذا اتقت هـ، زتان في كلمة واحدة الى آخره .

قال الشيخ : اتتل الى الكلام في تخفيف الهمزة اذا اجتمع
 مع الهمزة ، فعلم أن ما تقدم على تقدير الانفراد . ثم قسم

(١) انظر معاني القرآن ١٠٢/٣ ، اتحاف البشر ص ٤٠٣ ، غيث
 النفع في القراءات السبع ص ٣٦٠ .

تلك الى ما يكون في كلمة أو في كلمتين وذلك حاصراً ، فإن كان في كلمة لم تحذف الثانية من أن تكون ساكنة أو لا ، فإن كانت ساكنة وجب نلها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، لا خلاف في ذلك ، كقولك : « آدم » ، وأوتِمتين وايت ، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع الهزتين مع تسرر النطق بالثانية ساكنة بعد الاولى ، وإذا كانوا قد سهواً مثلها مفردة مع انقضاء الأمرين فإن تسهت ههنا أولى فذلك التزيم ، وإن كانت متحركة فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً فيسقط السكون لعدمه من كلاهما ، فلهذا يجب عند النحويين أن تقلب الثانية حرف لين وتبقى الاولى على حسب ما كان يجوز فيها وقبلها حرف لين على حسب حركتها إن أمكن ذلك كقولك : « أيمة » بياء مخضبة (١) ، وإنما لم يفعلوا ذلك في أويدم لأنهم لو قلبوها ألفاً لذهبت حركتها وهم محافظون عليها وليس قبلها ما يمكن رده له لأنها أيضاً فحة ، فوجب حماه على ما ثبت فيما هو فيه وهو أويدم فلبوها واواً فن قيل فد قلبوها ياء في مثل جني ، وهي مضمومة وقبيلها على ما ذكرت [١٥٤ و] أن تقلب واواً ، قلت : الاولى أن يقل قلبت واواً على ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ويجوز أن يقلب من الاصل ، إن أسله أن تقلب حرفاً من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا : « أويدم وجني » بقلب الاولى واواً والثانية ياء إلا أن يمنع ما منع مثل أويدم على ما تقدم تقرير المنع فيرجع اليها في نفسها إن أمكن كقولهم : أيمة وكقولك : أوول الى كذا أولى

(١) قال الزمخشري: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز

أن يكون قراءة ومن صرف بذلك فهو لاحق . قال ابن الجزري :

ونصب على أن الياء خالصة ابن شريح في الكافي وأبو المعز في

الارشاد ، الكشف ١٤٢/٢ ، تقریب النشر ص ٢٦ .

(٢) في ل : (الاوادم) ، وهو تحريف .

الواو أنْ نَعْدَرَ الامرانِ كقولك : أوَادِم ، والوجهانِ مستقيمانِ
 وترجِّحُ الاولُ فإنَّ الإبدالَ إِنَّمَا كَانَ فِيمَا ثَبَتَ فِي عَيرِ هَذَا البَابِ
 باعتبارِ حركةِ الحرفِ السابقِ فَكَانَ جَعْلُ هَذَا هُوَ الأَصْلُ أوَلَى وَهُوَ
 الوجهُ الاولُ وَلَكِنَّهُ قَدِحٌ فِيهِ قولهم : جَاءَ وَشِبَهُهُ وَاحْتِجَّ السِّي
 الجوابِ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ . قوله : « وَمِنْهُ جَاءَ وَخَطَايَا » ، لَأَنَّ أَصْلَ
 جَاءَ جَائِيٌّ بِاتِّفَاقٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : وَقَعَتِ الياءُ بَعْدَ الألفِ فَانلِ
 فوجبَ قلبُها هَمْزَةً فَمَارَ جَائِيٌّ فَاجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
 فوجبَ قلبُها اِثْنَانِيَّةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَمَّ أَعْلَتَتْ كَمَا أُعِلَّ غَزِيٌّ وَقَاضٍ
 فَبَقِيَ جَاءَ ، وَهُوَ جَارٍ مَجْرَى قَاضٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : كَرِهُوا أَنْ
 يَهْمَزُوا الياءَ فَيُؤَدِّي إِلَى الأِسْتِثْنَالِ بِاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ فَفَرُّوا إِلَى القَلْبِ
 فَيَجْعَلُوا اللامَ مَوْضِعَ العَيْنِ ، وَالعَيْنَ مَوْضِعَ اللامِ فَقَالُوا : جَائِيٌّ نَمَّ
 أَعْلُوهُ كَمَا أَعْلَوْا قَاضٍ فَوَزَنَهُ تَمَلَّى انقُولِ الاولِ فَاعِ ، وَعَلَى الثَّانِي
 فَالِ ، وَالثَّانِي قولُ الخَلِيلِ (١) .

وَأدَّى خَطَايَا فَاصِلُهُ خَطَائِي وَقَعَتِ الياءُ بَعْدَ الألفِ فوجبَ قلبُها
 هَمْزَةً كَمَا يَجِبُ فِي صَحَابٍ فَمَارَ خَطَائِي فَاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ فوجبَ
 قلبُ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي جَاءَ وَلِخَلِيلِ (٢) يَقُولُ : فِي جَمْعِ
 خَطِيئَةٍ مَا قَالَهُ فِي جَاءَ مِنَ القَلْبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، يَقُولُ : لَمَّا أَدَّى فِي
 خَطَائِي أِبْدَلَ الياءَ هَمْزَةً إِلَى اجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ رَفِضَ وَقَلْبَتِ
 اللامَ إِلَى مَوْضِعِ العَيْنِ وَالعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللامِ ، فَمَارَ خَطَائِي تَمَلَّى
 مَا ذَكَرْنَاهُ فِي جَاءَ فَأَدَّى اقُولانِ بِالأخِرَةِ إِلَى الرَّجوعِ إِلَى خَطَائِي فَصَارَ
 مِثْلَ تَقْدِيرِهِ فِي جَمْعِ (٣) رَكِيئًا إِذْ أُرْسِلَ رَكَايَا رَكَائِي ؛ لِأَنَّ

(١) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ .

(٢) انظر الانصاف ٢/٨٠٥ ، ٨٠٦ .

(٣) (جمع) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س ، ر .

رَكْبَةً كَمَجْمُوعَةٍ فَجَمَعَهُ فِي الْأَصْلِ رَكَائِي ، وَالْعَرَبُ فِي كُلِّ جَمْعٍ
 بَعْدَ أَلْفٍ هَمْزَةٌ عَارِضَةٌ فِي الْجَمْعِ وَيَاءٌ يَقْلُبُونَ الْهَمْزَةَ يَاءً وَالْيَاءُ أَلْفًا
 فَيَقْوَالُونَ فِي رَكَائِي رَكَائِيًا ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا : فِي خَطَائِي
 خَطَائِيًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ وَصُولِهِ إِلَى خَطَائِي الَّذِي هُوَ مِثْلُ رَكَائِي ،
 وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مَعْلًًا فَلَا مَعْنَى فِي اسْتِفْهَانِهِ هُنَا . ثُمَّ ذَكَرَ
 الْجَمْعَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَأَنَّهُ شَدِيدٌ فِي كَلَامِهِمْ وَأَتْبَعَهُ بِقِرَاءَةِ (١)
 الْكُوفِيِّينَ وَابْنَ عَامِرٍ قَبْلَهُ مِنْهُ لِتَضْعِيفِ قِرَاءَتِهِمْ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ
 مَوْضِعٍ .

قوله : واذا التقيتا في كلمتين الى آخره .

قَالَ السَّيِّحُ : وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ جَزَاءٌ تَحْقِيقِيَّتَاهَا بِقَافَيْنِ وَهُوَ
 عِنْدِي تَضْعِيفٌ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ فَلَا مَعْنَى لَذِكْرِهِ مُتَقَدِّمًا ،
 وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِهِ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِأَلْفٍ ، ثُمَّ
 مِنْهُمْ مَنْ يَحْقِيقُ فَلَوْ كَانَ لِلأَوَّلِ ذِكْرٌ لَجَوَّازِ التَّحْقِيقِ لَمْ يَكُنْ لَذِكْرِهِ
 جَوَّازِ التَّحْقِيقِ مَعَ الْفَصْلِ مَعْنَى ، وَقَوْلُهُ : « تَضْعِيفٌ أَحَدُهُمَا بِأَنَّ
 تَجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ تَضْعِيفٌ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ
 ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِحَصْرِهِ تَحْقِيقَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّ يُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ ، فَالْوَجْهُ
 إِذْنُ تَبْيِينُ كَيْفِيَّةِ التَّحْقِيقِ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا فَنَقُولُ : إِذَا اجْتَمَعَا
 وَقُصِدَ أَلْفِي التَّضْعِيفِ فَجَائِزٌ أَنْ تُخَفَّفَ جَمِيعًا وَجَائِزٌ أَنْ تُخَفَّفَ
 أَحَدَاهُمَا ، فَإِنْ أُريدَ تَخْفِيفُهُمَا جَمِيعًا فَوَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تُخَفَّفَ

(١) كما في الآية : ٧٣ من سورة الانبياء (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً
 يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا) ، قرأ ابن عامر والكوفيون وروح بتخفيف
 الهمزتين جميعاً والباقون بتسهيل الهمزة الثانية . تقريب النشر
 ص ٢٦ .

الاولى^(١) على ما يقتضيه (قياس' التخفيف لو انفردت' ثم' تخففت' الثانية على ما يقتضيه)^(٢) قياس' تخفيفهما للاجماع' نلبي ما يذكره .
 واثباتي ان' يخففاً معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف' كل واحد منهما لو انفردت' ، هذا واضح' ، وإن أريد تخفيف' احدهما لم يدخل
 إماماً أن' يكرنا متفتحين' أو لا ، فإن' كتبتا متفتحتين' والاولى جزء' كلمة
 فجائز' أن' تجذف' احدهما وتسهل' الأخرى تلى القيس' المتقدم' ،
 وجاز' أن' تبدل' الثانية' ألفاً بعد' المقوح' وياء' بعد' المكسور' وواواً
 بعد' المضموم' ، فإن' لم يكونا كذلك' خففت' أيهما ثبتت' على حسب
 ما يقتضيه قياس' لتخفيف' في كل واحد منهما لو انفردت' . ثم ذكر
 اقحام' الالف' بين' الهمزتين' ولم يثبت' ذلك' إلا في مثل' آلت'
 وشبهه' ، وأمّا مثل' { جاء أحدهم' }^(٣) فلا^(٤) ، يعرف' مثل' ذلك'
 فيه ، ثم جواز' التحقيق' [١٥٤ ظ] عند' هذا الاقحام' يدل' أنه
 عنده' دون' الاقحام' غير' جيد' ، ثم نسب' ذلك' الى قراءة' ابن ثار ،
 فإن' قصد' الى نسبتها مع' التحقيق' فهو وجه' ضعيف' عن ابن ثامر ،
 والمشهور' خلافه' ، وإن قصد' الى نسبتها مع' التخفيف' فهو المشهور'
 عن همام^(٥) دون' ابن ذكوان^(٦) ، وليس' نسبة' ذلك' لابن عار دون'

(١) في ل : (الاول) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) سورة المؤمنون الآية : ٩٩ ، (حتى إذا جاء أحدهم

الموت) . انظر تقريب النشر ص ٢٨ ، اتحاف فضلاء البشر
ص ٥١ .

(٤) في ل : (فلم يثبت) ، وما اثبتناه افضل .

(٥) هو هشام بن عماره بن نصير بن ميسرة السلمي وقيل الظفري

الدمشقي امام أهل دمشق وخطيبهم ومحدثهم ، أخذ القراءة

عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد ، وروى الحروف عن

عنتبة بن حماد وعن أبي رحيه عن نافع وروي عن مالك بن

أنس وسفيان وابن عيينة ، ولد سنة ١٥٣هـ وتوفي سنة ٢٤٥هـ

غاية النهاية ٣٥٤/٢ .

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشير ، ويقال ' بشير بن ذكوان بن

أبي عمرو ونافع^(١) معنى ، أمّا أبو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك ،
 وأمّا نافع فلأنّ قالوا : يُقرأُ كذلك من غيرِ خلافٍ أيضاً ، فنبيةُ
 القراءة الى من قرئتُ منه بلا خلافٍ ، أو من قرأها أحدُ راوييه بلا
 خلافٍ أولى من نسبتها الى من قرأها أحدُ راوييه بخلافٍ فلا وجه
 لتخصيصه ابن عامر .

(فعمل) قوله : وفي إقرأ آية^(٢) ثلاثة أوجه .

قال الشيخ : وهم في الوجه الثالث منها لأنّه قول : « وأن
 يُجَمَلًا معاً بينَ بين » وليست الماكنة تُجَمَلُ بينَ بينَ ممّا تبين أن
 معنى ذلك أن تُجَمَلَ بينَ الهمزة وبينَ حرفٍ حركتها فاذا لم تكن
 لها حركة ، فكيف يعقلُ جملها بينَ الهمزة وبينَ حرفٍ^(٣)
 حركتها ؟ فثبت أنّهُ وهم ، وانقسم في الثلاثة صحيح ، لأنّه
 لا يخلو إن تسهلاً جميعاً أو الأولى دونَ الثانية أو الثانية دونَ
 الأولى ، فهذا التقسيمُ حاصرٌ في المعنى ، فالوجهُ أن يُخفّفَ جميعاً

=
 عمر بن حسان ، الدمشقي الامام الاستاذ الشهير ، شيخ القراء
 بالشم ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وقرأ على
 الكسائي حين قدم الشام وروي الحروف سمعاً عن اسحاق
 بن المسيبي عن نافع ، ولد سنة ١٧٣هـ وتوفي سنة ٢٤٢هـ .
 غاية النهاية ٤٠٤/١ . تقريب النشر ص ٦٦ ، ٣ .

(١) هو نافع بن عبدالرحمن بن ابي نعيم الليثي بالولاء ، أحد
 القراء السبعة ، أصله من اصبهان سكن المدينة وانتهت اليه
 رئاسة القراء فيها ، أخذ القراءة عرضاً في تابعي أهل المدينة
 مثل عبدالرحمن بن هرمز الاعرج وأبي جعفر القاري ، روى
 عنه عيسى بن وردان ومالك بن أنس مات في المدينة سنة ١٦٩هـ .
 غاية النهاية ٣٣٠/٢ ، ابن خلكان ١٥١/٢ ، الاعلام ٣١٧/٨ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٨/٢ .

(٣) (حرف) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ر ، س .

وتخفيفها جميعاً فيه وجهان : أحدهما أن تُنقل حركة الثانية الى الأولى ثم تُجعل الأولى بين بين بعد تحريكها . والوجه الآخر أن تُقلب الأولى ألفاً ثم تُسهل الثانية بين بين ، وتسهل الأولى دون الثانية أن تُقلب ألفاً وتحقق الثانية ، وتسهل الثانية دون الأولى . أن تُسهل الثانية بين بين ، فحصل من التقسيم ثلاثة أوجه . انقسم وجه منها الى وجهين فصارت أربعة أوجه ذكر منها وجهين . وأسقط منها وجهين ، وذكر وجهاً لا يعقل البتة ، وهو الوجه الثالث في كلامه ، هذا آخر الهمزات باعتبار التخفيف ، والله أعلم .

ومن اصنافِ المشترك التقاء الساكنين

قال صاحب الكتاب : يشترك فيه الاضرب الثلاثة الى آخره .

قول الشيخ : التقاء الساكنين إن كان باعتبار كلمة اشترك فيها الاسم والفعل كقولك في الفعل : قبل وقم ، وفي الاسم كقولك : قاضٍ وغازي ، وليس في الحروف - حروف المعاني - حرف يجتمع فيه ساكنان ، وذلك لعدم تصرفهم في الحروف ، والتقاء الساكنين فيما تقدم إنما جاء من قبل التصرف ، وإن كان من كلمتين جاء في الاسم والفعل والحرف تركيباً من كل واحد من الاقسام الثلاثة ، ومن كل واحد مع أخويه مقدماً ومؤخراً ، فيكون تسعة : اسم مع اسم ، واسم مع فعل ، واسم مع حرف ، وفعل مع اسم ، وفعل مع فعل ، وحرف مع حرف ، وحرف مع اسم ، وحرف مع فعل ، وحرف مع حرف ، فمثال الاول كم استخراجك ؟ ومثال الثاني كم استخراجت ؟ ومثال الثالث كم المال الذي عندك ؟ ومثال الرابع استخراج استخراجاً ، ومثال الخامس استخراج .

اسْتَخْرَجَ ، ومثالُ السادسِ اسْتَخْرَجَ المَالَ ، ومثالُ السابعِ
 عَجِبْتُ مِنْ اسْتِخْرَاجِكَ ، ومثالُ الثامنِ قَدْ اسْتِخْرَجْتُ ، ومثالُ التاسعِ
 مِنْ الخُرُوجِ • قوله : « متى التَّمْيِيزُ فِي الدَّرَجِ ؟ » لِأَنَّما إِذا التَّمْيِيزُ فِي
 غَيْرِ الدَّرَجِ أُغْتَفِرَ وَهَرُونَ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا اوقِفْ ، وَإِنْ كَانَ
 اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى غَيْرِ حِدْمَا كَقَوْلِكَ : عمروٌ وَزَيْدٌ وَشَبَّهَ ذَلِكَ وَسَبَبُ
 سَهولتهِ أَوْ امكانهِ أَنَّكَ تَقْطَعُ الصَّوْتِ عِنْدَ الثَّانِي ، وَلَوْ وَصَلْتَهُ لَمْ
 يَكُنْ وَصَلَهُ إِلَّا بِالصَّوْتِ بَاقِيًا فَيَتَعَذَّرُ أَوْ يَعْسِرُ بِقُوَّةِ ساكِنًا مَعَ
 اسْتِمْرَارِ الصَّوْتِ لِعَسْرِ انْتِقَالِ اللِّسَانِ ساكِنًا عَلَى مَخْرَجِ الحَرْفِ
 مَرَّتَيْنِ • قوله : « وَحِدْمَا أَنْ يَكُونَ الأوَّلُ حَرْفَ لَيْنٍ وَالثَّانِي

مَدْعَمًا » وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « وَحِدْمَا » أَي الصِّفَةُ الَّتِي يُتَعَفَّرُ أَمْرُهَا
 عِنْدَهَا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ، وَسَبَبُهُ مَا فِي حَرْفِ المَدِّ وَاللَّيْنِ مِنَ المَدِّ
 الَّتِي يَتَّوَلَّى بِهِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بَعْدَهُ مَعَ اسْتِمْرَارِ الصَّوْتِ ،
 وَمَا فِي الحَرْفِ المُشَدَّدِ مِنْ سَهولَةِ النُّطْقِ بِعَمَلِ اللِّسَانِ فِيهِ عَمَلًا
 وَاحِدًا ، وَلَا يَكْفِي أَحَدُ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ
 مُمْكِنًا اسْتِقْلالًا لَهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى رَفْضِهِمْ نَحْوَ « قَوْمٌ » ، وَإِنْ كَانَ
 الأوَّلُ حَرْفَ مَدِّ وَلَيْنٍ وَوَجوبُ حَرَكَةِ الثَّمِينِ مِنْ قَوْلِكَ : « يَشَدُّ »
 وَإِنْ كَانَ ما بَعْدَهُ مُشَدَّدًا إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا حَرْفَ المَدِّ وَاللَّيْنِ مَسْوُوعًا
 لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فِي بابٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ [١٥٥ وَ]
 دَخَلَتْ فِيهِ هَمْزَةُ الاسْتِنْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الوَصْلِ المَفْتُوحَةِ فَانْتَهَمَ
 يَبْدَلُونَ هَمْزَةَ أَلْفًا فِي نَحْوِ الرَّجُلِ^(١) عِنْدَكَ ؟ وَأَيُّمَنْ اللهُ يَمِينُكَ ؟
 لِمَا يُوْدِي إِلَيْهِ مِنَ البَاسِ الخَبِيرِ بِالاسْتِخْرَاجِ لَوِ حَذَفَتِ الهَمْزَةُ
 فَوَسَّارَ حُدِّ السَّاكِنَيْنِ بِاعْتِبَارِ اسْتِغْفَارِ أَمْرِهِمَا إِمَّا حَالَ الوَقْفِ وَإِمَّا
 لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ حُرُوفِ المَدِّ وَاللَّيْنِ وَالإِدْغَامِ فِي الثَّانِي ، وَإِمَّا نَحْوِ

(١) فِي ل : (أَلْحَسَنُ) •

أنت أوصل^(١) مع المبدلة ألفاً عند اجتماعها مع همزة الاستفهام ،
 ويزيد من يرى أن نحو قف وسيم واشبههما من حروف الهجاء
 مبنية على السكون لعدم التركيب وكذلك الأسماء كلها إذا عُدَّت
 تعديداً ، وقد اختاره في بعض المواضع واختار أن سكونه لأجل
 الوقف في موضع آخر .

قوله : لم يجعل أولهما من أن يكون مدة أو غير مدة .

قال الشيخ : ويعني بالمدة أن يكون حرف لين قبله حركة
 من جنسه ، فإن كان مدة^(٢) فإنه يحذف سواء كان من كلمة
 أو من كلمتين ، ونشال الكلمة خف وبع وقل ، ونشال الكلمتين
 يخمي القوم وغزو اجينس ، ويرمي الغرض ، وإن كان غير مدة
 صحيحاً أو لينا ليس قبله من جنسه لم يحذف فلا بد من التحريك ،
 وقبسه أن يحرك الأول إلا في كس موضع كان اجتماع الساكنين
 بإسكان الأول لغرض مدة أن كان متحركاً ، فليس حرك لزال
 النرض الذي لأجله سكتن فيفوت ما لأجله سكتن فيتمير أء. إلا
 متعددة لا فائدة فيها ، فعند ذلك لا يكون تحريك لثني فيعلم
 بذلك المواضع التي يحرك فيها الأول والمواضع التي يحرك فيها
 الثاني ، وإنما كان تحريك الأول الأصل لأنه إن كان من كلمتين
 فالأول آخر كلمة فهو أقبل للتمييز فكان أولى به ، وإن كان من
 كلمة لم يكن الثاني ممكناً إلا لغرض ، فوجب تحريك الأول
 لئلا يفوت ذلك الغرض ، وأما إسكان الأول لغرض قليل ولذلك
 لم يجعل أصلاً . ثم مثل بما يحرك فيه أول الساكنين ، فهنا

(١) في و ، ل ، ر : (همزة) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) (فإن كان مده) : ساقطة في ل

لم أبله ، وتحقيق الساكنين فيه عسر ، وغاية ما يقال إن أصله
 لم أبالي حذفت الياء للجزم ، وكثر في ألسنتهم حتى صار كأن
 اللام هي الآخر فسكنت لفظاً وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
 المنظيين ثم أدخلوا هاء السكت على اللام باعتبار الحركة القديرية
 لأنها لا تدخ إلا على متحرك فاجتمع ساكنان لفظيان اللام والهاء
 فكسرت اللام لالتقاء الساكنين المنظيين ولم يرد الالف لأن
 كسرتها المنظية عارضة فستعملوا هذه اللام ساكنة تقديرأ من وجه
 ومتحركة تقديرأ من وجه ومتحركة عارضة من وجه ، فالاول هو
 الذي حذفت الالف لأجله ، والثاني هو الذي جيء بانها لأجله ،
 والثالث ما في لفظ اللام من الكسر لسكونها وسكون الهاء ، وهو
 كما ترى من التعسف ومثل من جملتها بقوله تعالى : { أَلَمْ يَلْمِ اللَّهُ } (١)
 وقد ساقه ههنا في أنها حركة لالتقاء الساكنين ساقه في تفسيره نلنى
 أنها حركة الهمزة نقلت الى الميم فهو ههنا وفي غير هذا الموضع
 من هذا الكتاب منصرح بأن سكون الميم وأشباهاها سكون نساء ،
 ولذلك لما لاقى ساكناً آخر حكيم بأن اجركة لالتقاء الساكنين ،
 ولو كان سكون وقف لم يستب له الحكم وإنما حمل من جعل
 السكون فيها سكون وقف أمران : أحدهما استبعاد البناء نلنى
 السكون مع سكون ما قبل الآخر لما يؤدي الى اجتماع الساكنين
 في غير لوقف ، والثاني مجيئها مفتوحة الميم ، ولو كانت حركته
 لالتقاء الساكنين لآت مكمورة فهو الذي حمل على ذلك ، وذا
 جعل السكون سكون وقف وأجرى الوصل مجرى الوقف كنت
 الميم باقية على نية السكون تقديرأ والهمزة بقة على نية الثبات
 مبتدأ بها ، وجائز اذا أجرى الوصل مجرى الوقف أن يعطى
 أيضاً أحكام الوصل لفظاً بدليل جواز قولهم ثلاثة أربعة فإنه نقل

(١) سورة آل عمران الآية : ١ ، ٢ .

فحركة الهمزة الى الهاء وإجراء للوصل مجرى الوقف قبل ذلك
 وإلا لم تقلب تاء التثنية هاء ، وفي ذلك تصنف وحمل ، ا اجتمع
 عليه القراءة تلى الوجه الضميف لأن إجراء الوصل مجرى الوقف
 ليس بالقوي في اللغة ، ويان تصفه هو أن الاسماء اذا جرّدت عن
 التركيب فقد فقد منها بقضى الاعراب ، واذا فقد مقتضى
 الاعراب وجب البناء إذ لا متوسط ، واذا كان كذلك وجب الحكم
 بالبناء واذا وجب الحكم بالبناء ورأينا العرب أسكتها حكنا بسحة
 [١٥٥ ظ] البناء على السكون وإن كان قبله ساكن لأنه حرف
 مدّ ولين أو حرف لين . والذي يدل على ذلك أن بعض (١) العرب
 يكسرها ولا وجه لكسرها إلا البناء فثبت أنها مبنية ، وإنما اغتفر
 بناؤها على السكون ، وإن كان خلاف قياس ما وضع عليه كلام
 العرب لعروض ذلك في بابها كعروض الوقف في مثل زيد وعمرو ،
 ألا ترى أن الحركة لما كانت أصلاً في قولك جاءني زيد وعمرو ،
 وأغتفر ما يعرض من القاء الساكنين في الوقف ، وكذلك هذه
 الاسماء الغرض في وضعها إنما هو التركيب لتحصل الفائدة التركيبية
 هذا هو المقصود في وضع الكلام ، ولم توضع الالفاظ لفيد مفاداتها
 بدليل أنه لا يتكلم بها إلا مع من يعرف مفاداتها قبل ذلك ، واذا
 كان الاصل التركيب ، فالاصل الاعراب الذي هو مسيه وقطعها عن
 التركيب عارض كما أن الوقف على الكلم عارض وأغتفر فيها
 الجمع بين الساكنين كما أغتفر في نحو زيد وعمرو في الوقف
 لما اشتركا في عروض ذلك ، وإن كان أحدهما عربياً والآخر مبنياً
 لما قدناه في الميل ، وأما شبهة القحح دون الكسر بعد أن ثبت
 أنه بني فلما يحصل من الكسرات والياء وترقيق اسم الله بعد
 ثبوت فخذه في الابتداء مع أن السكون عارض على ما قدناه ،

(١) (بعض) : ساقطة من ر .

وإنما اشترطنا الاسمَ المفخّمَ لثلاثي يردّ مثل قولك : مُرَيْبُ الَّذِي
فَاتَهُ يَكْسَرُ عَلَى الْمُحْتَارِ ، وَإِنَّمَا اشترطنا أَنْ يَكُونَ السُّكُونُ
عَارِضاً فَقَدَانِ سَبَبِ الإِعْرَابِ وَهُوَ التَّرْكِيبُ لثلاثي يردّ مثل قولك :
مُنِيبَ اللَّهِ ، وَأَمَّا تَحْرِيكُ الثَّانِي فَقَدْ تَهَدَّمَ مَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِ وَبَيْنَا أَنَّهُ
إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَوْضِعِ [الَّذِي] (١) يُسْكَنُ الْأَوَّلُ لِفَرْضِ فَلَوْ
حُرِّكَ الْأَوَّلُ لَبُلَّ الْغَرَضُ الَّذِي يُسْكَنُ لِأَجَلِهِ وَذَلِكَ مِثْلُ
« أَنْطَلِقُ وَكَمْ يَلِدُهُ وَيَتَّقُهُ » (٢) ، وَأَمَّا أَنْطَلِقُ فَإِنَّ أَصْلَهُ
أَنْطَلِقُ فَلَمَّا كَانَ طَلِقٌ مِثْلُ كَتِفٌ صَارَتْ اللَّامُ كَالسَّاءِ
فَسُكِّنَتْ كَسُكِّنُهَا فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فَحُرِّكَ الثَّانِي فِرَاراً مِنْ تَحْرِيكِ
الْأَوَّلِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا « كَمْ يَلِدُهُ » (٣) فَأَصْنَهُ لَمْ يَلِدْهُ ،
فِيَلِدُ مِثْلُ كَتِفٌ ، فَسُكِّنَتْ اللَّامُ فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فَحُرِّكَتِ
الدَّالُ لِإِلْتِقَاءِ (٤) السَّاكِنَيْنِ ، وَأَمَّا « يَتَّقُهُ » فَأَصْلُهُ يَتَّقُهُ نَمِي أَنْ
إِنَّمَا هِيَ السُّكُوتُ ، وَقَدْ حَمَلَهَا أَبُو نَمِي عَلَى ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ حَفْصِ (٥)
وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ حَفْصِ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ إِنَّمَا ضَمِيرٌ لِأَنَّهَا
بَعْدَ قَوْلِهِ : { وَيَخْشَى اللَّهَ } (٦) ، فَقَوْلُهُ « وَيَتَّقُهُ » إِنَّمَا فِيهِ

- (١) (الَّذِي) : ساقطة في ر ، والاصل .
(٢) (وَكَمْ يَلِدُهُ وَيَتَّقُهُ) : ساقطة في ل .
(٣) هذه قطعة من بيت لرجل من أزد السراة ، والبيت بتمامه :

أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ آبٌ
وَذِي وَالدِّ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ

- وهو موجود في الكتاب ٣٤١/١ ، التكملة للفارسي ورقة ٩ ،
ابن يعيش ١٢٦/٩ ، التوجيه ص ٢٥٧ ، الخصائص ٢٢٣/٢ ،
الخرزانه ٣٧٩/١ ، الحجّة ٣١٠/١ .
(٤) في ل : (لاجتماع) ، وما أثبتناه احسن .
(٥) قال أبو علي : ومثل ذلك قراءة من قرأ (وَيَتَّقُهُ) التكملة
ص ٩ ، وفي شرح الشافية الثمن قال وقرأ حفص (وَيَتَّقُهُ)
٢٣٨/٢ ، الحجّة في القراءات ٣١٠/١ .
(٦) سورة النور الآية : ٥٢ .

ضميرٌ يعودُ على اسمِ الله تعالى ، واذا كان كذلك فوجهه ' أن أصله '
 « يَنْقِيهِ » حُدِفَت الياءُ للجزمِ بقيَ وَيَنْقِيهِ سَكَنْتِ القافُ
 تشبيهاً لِيَنْقِيهِ بِكَتَبَ فَمَارَ وَيَنْقِيهِ فَلَا سَاكِنِينَ حَيْثُ فَلَا وَجْهَ
 لا يرادهُ على ذلكَ فيما نحنُ فيه ، وأمّا اذا قَدَرْنَا الهاءَ هاءَ السكتِ
 وسكناً اقافَ على ما ذكرناهُ جتمعَ ساكنانِ القافُ والهاءُ فحُرِّكَتِ
 الهاءُ بالكسرِ لانتقاءِ الساكنينِ وفيهما ما ترى من ضعفٍ [نلبي
 ضعفٍ]^(١) ، واثاني أُبعدَ معَ ظهورِ انقائه عن القراءةِ المذكورةِ
 ولما بيناهُ فلا وجهَ لحملهِ على هذ الوجهِ البعيدِ معَ ظهوره في وجهِ
 جائزٍ مستقيمٍ .

وأما نحو « رَدُّ وَلَمْ يَرُدَّ » ، فالاصلُ ' أَرُدُّدُ وَلَمْ يَرُدُّدُ ،
 فمكَّنَ الاولُ لغرضِ الادغامِ عندَ أصحابِ هذه اللغَةِ فاجتمعَ
 ساكنانِ فحُرِّكَ الثاني لأنَّهُ لو حُرِّكَ الاولُ لفاتَ الغرضُ الذي
 سَكَّنَ لأجلهِ ، وهو غرضُ الادغامِ فوجبَ تحريكُ اثني لذلكَ .
 وأمّا أهلُ الحجازِ فوجهُ لغتهم أنَ الادغامَ مشروطٌ فيه أنَ يكونَ
 الثاني متحركاً^(٢) ، لأنَّ الاولَ لا يبدؤُ من اسكنه^(٣) ، فلو لمَ يُشترطُ
 تحريكُ الثاني لأدّى الى اجتماعِ الساكنينِ بدليلِ إجماعِ^(٤) ،^(٥) ،
 الاظهارِ في رَدَدْتُ وَرَدَدْتُ [إِلَّا مِنْ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ وَلَا يُعْتَدُ
 بِلغتهم ، واذا كانَ كذلكَ قَوِيَ الاظهارُ في أَرُدُّدُ وَلَمْ يَرُدُّدُ كما
 كانَ كذلكَ في رَدَدْتُ وَرَدَدْتُ]^(٦) ، فقد أُجيبَ عن ذلكَ بأنَّ

(١) ما بين المعقوفين : ساقطة في الاصل .

(٢) انظر ابن يعيش ١٢٧/٩ ، شرح الشافية ٢٣٩/٢ .

(٣) في ر : (اشكاله) ، وهو تحريف .

(٤) في ت : (اجتماع) .

(٥) في س : (على) .

(٦) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

السكون في رَدَدَتْ سُكُونُ بِنَاءٍ وَلَا يَقْبَلُ حَرَكَةً ، والسكونُ في
لَمْ يَرُدَّ سُكُونُ عَارِضٍ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ امْتِنَاعِ إِدْغَامِ
الْأَوَّلِ امْتِنَاعِ (١) إِدْغَامِ الثَّانِي ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى كُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنَ اللَّفْطَيْنِ ، فَثَبَتَ أَنَّ كِلَيْمَا الْمَلْفَتَيْنِ مُسْتَقِيمَةٌ . قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : { مَنْ يَرْتَدَّ } (٢) ، فَهَذَا عَلَى « لَفْظِ بَنِي تَمِيمِ » ، وَقَالَ :
{ مَنْ يَرْتَدُّ } فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَنَافِعِ ، وَهَذَا عَلَى لَفْظِ أَهْلِ
الْحِجَازِ . وَقَالَ تَعَالَى : { وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ } (٣) ، وَقَوْلُ : { أَشْدُدْ
بِهِ أَرْزِي } (٤) ، فَهَذَا عَلَى لَفْظِ أَهْلِ الْحِجَازِ إِجْمَاعًا ، وَاللَّفْطَانِ
جَيِّدَتَانِ إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ فِي الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ أَقْوَى مِنْهُ فِي صِيغَةِ
الْأَمْرِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : أَضْمُمُ وَأَشْدُدْ ، كَيْفَ اتَّفَقَ عَلَى
إِظْهَارِهِ ؟ وَقَوْلُهُ : « مَنْ يَرْتَدَّ » أَكْثَرَ الْقِرَاءِ عَلَى إِدْغَامِهِ وَسِرُّ
ذَلِكَ أَنَّ السُّكُونَ فِي أَضْمُمٍ وَأَشْدُدْ سُكُونُ بِنَاءٍ لَا سُكُونُ اِتْرَابٍ
كَمَا يُولَهُ الْبَحْرِيُّونَ ، فَكَانَ كَسُكُونِ رَدَدَتْ ، وَسُكُونِ الْمَضَارِعِ
[١٥٦ و] سُكُونُ اِتْرَابٍ عَارِضٍ ، وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَكَأَنَّهُ
مُحْرَكٌ عَلَى أَصْلِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أُدْغِمَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ ، فَجَاءَ
الْجَازِمُ وَهُوَ مُدْغَمٌ فَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ ، فَأَمَّا إِذَا قِيلَ رُدُّوا وَشُدُّوا

(١) (امتناع) : ساقطة في ر .

(٢) سورة المائدة الآية : ٥٤ . قرأ نافع وابن عامر وابو جعفر
بدالين مكسورة فمجزومة بفك الإدغام على الاصل لاجل الجزم ،
وعليها الرسم المدني والشام والامام . اتحاف فضلاء البشر
ص ٢٠١ ، تقريب النشر ص ١٠٧ .

(٣) سورة القصص الآية : ٣٢ .

(٤) سورة طه الآية : ٣١ . قرأ ابن عامر وابن وردان بقطع همزة
(اشدد) مع فتحها ، لأنه من فعل ثلاثي وهمزة المضارع قطع
وحكما آن ثبت في الحالين مفتوحة وجزم الفعل جواباً
للدعاء . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٣ ، تقريب النشر ص ١٤١ .

وشبهه ' فهو محل ' اجماع في الادغام لأن حركة الثاني حركة لازمة فلا وجه للاظهار ، واذا وجب الادغام في المضارع والماضي في نحو شَدَّ يَشُدُّ وِرْدٌ يَرُدُّ مع قبواه الاسكان في شَدَدَتْ وَلَمْ يَرُدُّ ، فادغام ما لا يقبل الاسكان أجدر .

(فصل) قوله : والاصل ' فيما حُرِّكَ منهما أن يُحْرَكَ بالكسرِ

الى آخره .

قول الشيخ : إنما كان كذلك لأدور : أحدها ما بين الكسر والسكون من المؤاخاة من حيث إحتصاص كل واحد منهما بقيل من المبريات ، فليماً كان بينهما هذه المؤاخاة جعل الكسر عوضاً عنه عند الحاجة الى الحركة . الثاني أن انجزم في الافعال جعل عوضاً عن دخول الجر^(١) ، فهما لتعذر دخول الجر^(١) فلذلك جعل الكسر عوضاً من السكون في موضع تعذر بقاء السكون على سبيل التقاص والتعارض . والثالث أن الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في أصل ذلك ، وهي الهزات التي يتوصل الى النطق بالساكن . قوله : « والذي حُرِّكَ بغيره فلأمر » ، يعني أنه لا يعدل عن الكسر إلا بمعارض^(٢) خاص يقتضي غيره جوازاً ووجوباً ، والجواز قد يكون على السواء ، وقد يكون الامل أولى ، وقد يكون العدول اليه أولى ، فالجواز على السواء أن يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة أصلية لفظاً أو تقديرية

(١) كذا في ل ، س ، وفي بقية النسخ (الجريئة) .

(٢) في ل : (العارض) ، وهو تحريف .

في نفس الكلمة التي الساكن فيها في « مثل » : (وَقَالَتْ أَخْرَجْ)^(١) ،
 وَقَالَتْ أَغْزِي ،^(٢) ، وَإِنَّمَا قَلْنَا ضَمَّةً أَصْلِيَّةً إِحْتِرَازًا مِنْ مِثْلِ إِنْ
 أَمْسُوا ، (وَإِنْ أَمْرُؤُ)^(٣) ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ أَصْلِيَّةً بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ :
 أَمْسَى بِالْكَسْرِ ، وَمَرَرْتُ بِأَمْرِي بِالْكَسْرِ ، وَرَأَيْتُ أَمْرَةً بِإِفْتِاحٍ ، وَإِنَّمَا
 قَلْنَا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا لِشَمْلِ بَابِ « قَالَتْ أَخْرَجْ » وَقَالَتْ أَغْزِي ،
 لِثَلَاثَتِهِمْ أَنَّ الشَّرْطَ حُصُولَ الضَّمَّةِ لَفْظًا ، وَإِنَّمَا قَلْنَا : فِي نَفْسِ
 الْكَلِمَةِ الَّتِي السَّاكِنُ فِيهَا ، إِحْتِرَازًا مِنْ مِثْلِ « إِنْ الْحُكْمُ »^(٤) ، فَهَذِهِ
 ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ بَعْدَ السَّاكِنِ ، وَلَكِنَّهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، لِأَنَّ حَرْفَ
 التَّعْرِيفِ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَةٌ ، فَالضَّمَّةُ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، وَإِذَا كَانَتْ مُفَصَّلَةً
 كَانَتْ غَيْرَ لَازِمَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَدَبَّرْ بِهَا بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ، فَمِنْ كَسْرٍ
 فَعَلَى الْأَصْلِ وَمِنْ ضَمٍّ فَلِكِرَاهَةِ الضَّمِّ بِدَلِّ الْكَسْرِ فَعُدَلَ إِلَى الضَّمِّ ،
 وَلِذَلِكَ وَجِبَ ضَمُّ الْهَمْزَةِ فِي مِثْلِ أَخْرَجْ أَفْتَلُ ، وَإِنَّمَا التَّنْزِيمُ
 بِهِ وَلَمْ يَلْزَمْ هَهُنَا لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مَعَ الضَّمَّةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلِئِنْ
 مَا ذَكَرْنَاهُ مَعَ هَذِهِ الضَّمَّةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ شِدَّةِ
 الْكِرَاهَةِ لِهَذَا الْإِسْتِقَالِ الَّذِي تَحَقَّقَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَهُ فِي مَا كَانَ
 مِنْ كَلِمَتَيْنِ لِكُونَ ذَلِكَ غَيْرَ لَازِمٍ^(٥) ، وَصَلَاً وَلَا قِطْعًا ، أَمَّا الرَّوْعُ
 فَلِأَنَّهُ قَدْ يَتَّصِلُ بِغَيْرِ سَاكِنٍ ، وَأَمَّا الْقِطْعُ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا نَحْوُ
 أَخْرَجْ فَلَا يَلْزَمُ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ أَبَدًا فَلِذَلِكَ كَرِهَ الْكَسْرُ وَعُدَلَ إِلَى
 إِلَى الضَّمِّ وَجُوبًا ، وَأَمَّا الْعِجَازُ فَخَتِيرٌ فِيهِ الْعِدُولُ عَنِ الْأَصْلِ فَكُلُّ

-
- (١) سورة يوسف الآية : ٣١ . (وَقَالَتْ أَخْرَجْ عَلَيْهِنَّ) .
 (٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٤٢ .
 (٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ (إِنْ أَمْرُؤُ هَكَذَا) لَيْسَ لَهُ
 وَالدَّ .
 (٤) سورة الانعام الآية : ٥٧ وتام الآية (إِنْ الْحُكْمُ) إِلَّا بِاللَّهِ
 يَقْتَضِي الْحَقَّ .
 (٥) في ل : (عِنْدَهُ) .

واو هي ضميرٌ وقبلها فتحةٌ نحو اخشوا القوم ، وإنما اختير ؛ لأنه
 لما قصد الى تحريكه كان تحريكه بضمّة الحرف الذي كان يليه
 أولى من حركةٍ أجنبيةٍ لما في ذلك من تناسبها والدلالة تلي
 المحذوف أيضاً ولم يفرق بينهما وبين واو (١) لو كما قال ، وأما
 موضع الجواز فمختارٌ الاصل فواو لو لأنها ليست كواو الضمير
 فيما ذكرناه فبقى الكسر فيها على الاصل ، وأما الضمُّ فيها ماتنسيبها
 بواو الضمير بعد تعليله بالعلة الاولى فلا يستقيم تنسيبها به مع
 تعليله بالعلة الثانية ، لأن فيه نفياً ، لأنه إنما ضمَّ اخشوا القوم
 ليفعل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم أن يُقلَّضت واو
 لو تنسيباً بها؟ وفي ضمها انتفاء الفرق الموجب لضمَّ اخشوا القوم ،
 فتمار في ضمن اثبات هذا الحكم انتفاء تلك العلة ، ومثال العدول
 عن الاصل على غير المختار الفتح في مثل «مر بين الذي» ،
 ومثل الجواز على الاستواء قولهم : «ردَّ وردَّ» (٢) وردَّ بالجر كات
 الثلاث ، في لغة بني تميم (٣) . أما الكسر فعلى الاصل ، وأما الضمُّ
 فللتابع ، وأما الفتح فمطلب الخفة بعد كراهة الكسر ، وأما
 الموضع الذي يازم فيه العدول عن الاصل فباب ردَّ اذا لقيه ضميرٌ
 بعده للغائب ، فانه يجب فيه الفتح ، وإنما التزموا فيه الفتح
 لخفاء الهاء ، وكان الحرف الذي قبلها قد ولي الالف فقوي
 [١٥٦ ظ] أمر الفتح فلتزم لذلك ، واذا اتصل به ضمير الغائب
 فالوجه ضمُّه لما ذكر من العلة إلا أنه ليس في القوة كالالف
 لأنه لا يكون قبل الالف إلا الفتح ، وليست الواو مثلها في التزام
 الضم . وأيضاً فانك اذا كسرت انكسرت الهاء فيقلب الواو ياء

(١) (واو) : ساقطة في ل ، ت ،

(٢) في المنصل : (رد ولم يرد) ص ١٩٦ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، شرح الشافية ٢٤٣/٢ .

فيزول 'مستلزم' الضم ، ولهذا المعنى جازَ الكسرُ في لغة بني عُقَيْل
 فلا يُعرفُ الفتحُ إلاّ فيما أوردته ثعلب (١) فأنّه 'قُلْ شَدَّةٌ' وشدّةٌ
 وشدّةٌ 'فجوزَ' اثنائة في ذلك والظاهر أنّهُ وهم منه في تجويزه
 ذلك مع وجود الضمير ، وظنّ أنّ ما كان يجوزُ قبل اتصال
 الضمير بانى بعد اتماله فاذا لقيَ نحو رُدّ وأمْ يردّ ساكنٌ آخرٌ
 بعده ساغَ الفتحُ والكسرُ ولا بُعدَ في الضمّ ، أمّا الكسرُ فعلى
 الأصل ويتقوى لأنّه اذا قدّرَ مفكوكُ الادغامِ كنَ الكسرُ لازماً ،
 واذا كان لازماً فلا دغامُ إنّما جاءَ عليه ، وهو على ما كنَ فينبغي أنّ
 يبقى على حاله ، وأمّا الفتحُ فلأنّ الكلمةَ الاولى منفصلةً فنطقَ بها
 على ما تقتضيه ثمّ جاءَ الساكنُ الثاني فتيتٌ على حائهما في الفتح ،
 وهذا بعينه يجري في وجه الضمّ فذلك قلنا : ولا بُعدَ في الضمّ ،
 ومما حركوه بجرّة غيرِ انكسرٍ والزموها قولهم مُدُّ ايوماً لأنّها
 حركتها الاصلية فكانَ تحريكها بها أولى ولما فيه من الاتباع ، وهذا
 يشيرُ الى تقوية الضمّ في اخشوا القوم ، لأنّهم تدلوا عن أصل التقاء
 الساكنين الى حركة في التقدير تنبهاً عليها مع ما بين الواوِ والضمّ
 من المناسبة كما بينَ ضمّ الميمِ وضمّ الدالِ من المناسبة . قوله :
 « وايسَ في هَلَمْ إلاّ افتح » ، فإنّما التزمَ الفتحُ فيها لأنّه اسمُ فعلٍ
 موضوعٌ على الفتح كريد فلا وجهَ على ذلك لايراده في اتقاء
 الساكنين ، وإنّما وردَ في ذلك على تقدير أنّ يكونَ أصلهُ هَلْ
 أو مَمْ أو هَا ألمْ على القولين المتقدمين في فمَل هَلَمْ فحينئذٍ يكونُ
 من باب القاء الساكنين ، واذا قدّرَ كذلك عللَ التزامُ افتح
 لأنّه مركبٌ والتركيبُ يناسبُ من اتخفيفِ أكثرُ من المفردِ وأيضاً
 فلتنبيهه بخسمة عشر .

(١) قال ابن الحاجب : وغلط ثعلب في جواز الفتح ، شرح الشافية ،
 المتن ٢٤٣/٢ .

(فصل) قوله: ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال دأبَّه وشأبَّه الى آخره .

قال الشيخ: يعني أنه لم يتفرَّ أمرهما مع وقوعهما على حدَّهما حتى فرَّ عنهما لما أمكن قلب الالف همزة . قوله: { وَلَا الضَّالِّينَ } (١) ، وكذلك اذا وقعت على باب « انقصر » بحركة الحرف الموقوف عليه ، وكل ذلك فرار من التقاء الساكنين ، ولم يفعل ذلك فيما منع منه مانع ، فلم تُغيَّر الواو والياء في مثل تأمروني وخويصة لتعذر التغيير لبعد الهمزة منهما ، ولا فعل ذلك في مثل رأيت انقصر إلا على شذوذ لما تقدّم من علته في موضعه .

(فصل) قوله: وكسروا نون من عند ملاقتها لكل ساكن الى آخره .

قال الشيخ: هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو من أحكام الفصل الذي قبل ما قبله وهو قوله: « والاصل فيما حرّك منهما ، وليس لتأخيره عنه معنى ، فالاصل أن تُحرّك نون من بالكسر على ما تقدّم (٢) من (٣) أصل التقاء الساكنين إلا أنهم التزوا مع لام التعريف النتح على اللفظة الفصيحة لكثرة (٤) وقوعها معها مع لزوم الكسرة قبهما فطلبوا تخفيفه لذلك واتزوه فقالوا: من الرّجّل وبقرها فيما عداه على الاصل ، « وأمّا نون عن » فقياسها

-
- (١) سورة الفاتحة الآية : ٧ .
 (٢) في ل : (تقرر) .
 (٣) في ر : (من أصل) .
 (٤) في ل ، الاصل : (دخول) .

أيضاً الكسرُ الذي انتزوهُ في الأفتحِ ، وهي إنْ كُثِرَتْ (١) معَ اللامِ
 إلاَّ أنَّها لمْ تكثرْ كثيراً « مِنْ » ، وأيسَ قبلَ نونها كسرةً فافترقا
 لذلكَ . وأمَّا ما حكى « عَن الرَّجُلِ بِالضَّمِّ » فَلَغْنةٌ لَيْسَتْ
 بجيدة (٢) ، ووجهها من حيثِ الجملةُ أنَّهم شبهوها بحرفِ العلةِ
 لما افتتحَ ما قبلها كما شبهوها لما انكسرَ ما قبلها بحرفِ العلةِ فقَولوا :
 بِلَمْعَنْبِرٍ كما قالوا : خذُوا العَنْبِرَ وكذلكَ قالوا عَن الرَّجُلِ
 كما قالوا اخشُوا القومَ .

ومن اصنافِ المشتركِ حكمُ أوائلِ الكلمِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تشتركُ فيه الأضربُ الثلاثةُ وهي فسي
 الأمرِ العامِ على الحركةِ الى آخره .

قالَ الشيخُ : انظرْ أنَّه حكمُ أوائلِ الكلمِ وإلاَّ فمليَمَ
 أوائلِ الكلمِ ليسَ من المشتركِ لأنَّ المشتركَ عبارةٌ عن الأحكامِ التي
 يشتركُ فيها ثمانٌ أو ثلاثةٌ وليسَ اعلمُ كذاكَ ، ولو صحَّ أنْ يُقالَ
 العلمُ مشتركٌ فيه هنا لصحَّ أنْ يُعبَّرَ عن جميعِ الأبوابِ بالعلمِ ،
 وليسَ هذا (٣) هو المقصودُ ، وإنما المقصودُ ما يكونُ الاشتراكُ فيه
 حقيقةً كما بيَّناه في أوله كالأمانةِ والوقفِ . وأحكامُ أوائلِ الكلمِ
 تحركٌ وسكونٌ وانتركٌ في ذلكَ الاسمُ والنعلُ والحرفُ . ثمَّ ذكرَ
 أنَّ الأصلَ التحريكَ لأنَّ كلَّ كلمةٍ تقدَّرُ منفصلةً بقياسها أنْ توضعَ
 متحركةً الأولى لئلا يتعدَّ النطقُ أو يتقلَّ ، فثبتَ [١٥٧ و] أنَّ
 الأصلَ الحركةُ .

- (١) في ر : (كسرت) ، وهو تحريفٌ .
 (٢) شرح الشافية ٢/٢٤٦ .
 (٣) (هذا) : ساقطة في ل .

قوله : وقد جاء منها ما هو على السكون الى آخره .

قول الشيخ : الكلمات التي أوائلها ساكن تكون في الاسماء والافعال والحروف ، أما الاسماء فعلى قسمين : سمعي وقيسي ، فالسمعي ألفاظ محفوظة وهي ما ذكرها وقياسي مصادر الافعال التي بعد ألفتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف فبإدخال كقولك الانطلاق وشبهه ، وإنما قال بعد ألفتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف ، ولم يقل مصادر الافعال التي على أكثر من أربعة أحرف لأنه في حيز ما أوله ساكن من المصادر ، فلو قال ذلك لوجب أن يكون قد حكم على نحو تدحرج وتنظر (ونحوها ، بأن أوئل مصادرهما ساكنة وليس بمستقيم لأنك تقول في مصدره : تدحرج وتنظر)^(١) ، فوجب أن تعرض لآفات الافعال لتخرج منه مثل ذلك ، ولا يرد على ذلك إلا مثل قوهم : أهرا واستماع فان بعد ألفتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف وليس أول مصدرها ساكنة . وجوابه أن ذلك شاذ فام يفتد به فيما نحن فيه . والوجه أن تقول أصله أراق ، وأطاع وند ذلك لا يبقى بعد ألفه أربعة أحرف . والآخر أن هذه زيادة على غير قياس فلا يفتد بها فكأنك قلت : أراق وأطاع وليس بعد الالب إلا ثلاثة أحرف ، وسيأتي ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف . وأما الفعل فكل ما جاء^(٢) فيه من سكون الاول جار على قياس وهو قسمان : أحدهما أفعال المصادر التي ذكرناها ماضية وأمرأ وهو كل ما كان بعد ألفه اذا ابتدء به أربعة أحرف ماضياً وأمرأ ، ويرد على المصنف لكونه لم يقيد بالماضي والأمر ولم يحتز ذلك عن المضارع أن يقال اذا قلت : أنطلت وأستخرج فهذا فعل بعد ألفه اذا ابتدء بها

(١) ما بين القوسين : ساقطة في ر .

(٢) في الاصل ، ت ، و : (جاءت) وهو تحريف .

أربعة أحرف فماعدأ وايس أوله ساكناً فلا يستقيم ذلك^(١) في
 انفعال وإن اقام في الممدر لأن الممدر جار في الجميع نلسي
 ما ذكر وإنما جاءت هذه المخلفة في الفعل ، فان أجب عن ذلك
 بأننا قدمنا الى أن تكون الالف المذكورة [فتصير^(٢)] همزة وصل
 جيه بها المنطق لساكن لم يستتم تعريف بذلك لأنه يؤدي الى
 الدور ، وذلك لأنه لا يعرف أن المجتلب همزة وصل إلا بعد
 أن يعرف كرن الازل ساكناً ولا يعرف كونه ساكناً إلا بعد أن
 يعرف أنها همزة وصل . فلاولى أن يقال في انفعال مسا ليس
 بمضارع فيندفع هذا السؤال ويرتفع اللبس .

واقسم الثاني من الافعال صحيح الأمر من الثلاثي غير المزيد فيه
 مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحسوق وخذ فان
 أصله السكون وإن قصد قصد الى الاحتراز عنه أكده أن يتول
 مما لم يعقل مضاربه من المعنى الفاء والين فيخرج باب ق وخذ
 ولا يخرج نحو ايجل لأننا قلنا : مما لم يتل مضارعه ، وهذا لم
 يعقل مضاربه فهو داخل في الاول ، فان خيف من ورود رة
 وقصد الى الاحتراز منه أيضاً لكونه صيغة أمر من اثني وليس
 ساكن الازل زيد الاحتراز عنه بخصوصيته لأنه لا أخ له
 يشاركه فيقصد الى تغيير عام وإنما ذلك مختص بالأمر من ترى
 خاصة ، ألا ترى الى أخواته نحو شئي ونائي لم يفعل بها هذا الفعل
 بل جرت كما جرى باب سعى فيقال في الأمر إناء إناء كما
 يقال إسع فعلم أن ذلك مختص بلفظ يرى والأمر منه ،
 وأما الحرف فلم يأت فيه ما أوله ساكن إلا لام تعريف وحدها
 والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيويه ؛ لأن مذهبه أن السلام

(١) في س : (كلامه) ، ولا يتفق معه الكلام .

(٢) (فتصير) : زيادة من ر .

وحدها للتعريف ، وأما الخايل ' فمذهبه ' أن حرف التعريف ال^(١) فعلى مذهبه ليس في الحروف ما أوله ساكن ؛ لأن أول هذه الهمزة ، وهي متحركة بالفتح ، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة ، وتخفيفها للكثرة لا يجعل اللام أولاً ، فثبت أن ذلك إنما يجري على قول سيبويه دون الخليل . قوله : « فإذا وقعت هذه الاوائل في الدرج نطق بها ساكنة ، لأنه إن كان^(٢) قبلها متحرك فلا اشكال ، وإن كان قبلها ساكن حرك الأول وحذف بصير أيضاً ما قبلها متحرك فنطق بها على حالها ساكنة فإما إذا وقعت في موضع الابتداء فلا يمكن الابتداء بالساكن أو يعسر توصلوا الى الابتداء بالساكن بأن زادا همزة متحركة يمكن انطق بالساكن ، كذلك في الابتداء اسم : استنْفَارُ استخْرَاجُ استخْرَجُ اضْرِبْ الرَّجُلَ .

(فصل) قوله : وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل .

قول الشيخ : لأنها يوصل بها الى النطق بالساكن ، لا لأنها سميت بهمزات الوصل ؛ لأنها [١٥٧ ظ] تحذف في الوصل لأنها حينئذ مفتودة ، فكيف تضاف مثبتة الى شيء يجب عنده (فقدانها ؟ وهي بتسميتها بالعكس من ذلك أولى .

قوله : وحكمها أن تكون مكسورة الى آخره .

(١) انظر شرح الاشموني ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٢) (كان) : ساقطة في ر .

قول الشيخ : 'لأنه' (١) قد ثبت إنما يتوصل به إلى النطق بها
 عند الوصل إذا كان قبلها ساكن حركته هي كسرة فجمعت حركة
 الهمزة أيضاً تسيهاً لها بذلك لمروضها أصلاً ، أو تقول يُقدَّرُ
 إجتماعها عرية عن الحركات فيجب أن تكون مكسورة لما تقدم
 من أن أصل اتقاء الساكنين الكسر ، فإن عدل عن الكسر إلى
 غيره لعارض فلا بد من بانه ، وهو موضعان : أحدهما ما وقع بعد
 سكونه ضمة أصلية لفظاً وتديراً ، كقولك : أغزوا وأغزي ولا
 تقول : أبئوا بالضم بل تقول : أبئوا بالكسر ، لأن الضمة هنا
 ليست أصلية ، ألا ترى أنه من قولك : بني يبني ، وإذا قلت :
 أغزي ضمت لأن بعد السكون ضمة أصلية تقديرية ؛ لأن أصله
 غزاً يغزُو وأصل أغزي أغزوي وإنما جاءت الكسرة من قبل
 الاعلال لا من أصل البنية ويجب الضم فيما ذكرناه ، ولا يجوز
 البقاء على الأصل ، فلا تكون همزة أقتل أخرج إلا مضمومة
 بخلاف نحو قولك : إن أغزوا ، وقالت أخرج على ما تقدم ،
 الحركة التي في باب قالت أخرج من كلمة أخرى ، والحركة
 التي في باب أقتل وأخرج من كلمة واحدة فلما كانت الهمزة
 من جملة الكلمة هنا قوي أمر الضم فيه ؛ لأن العدول عن الكسر
 في نحو قالت أخرج إنما كان كراهية الضم بعد الكسر وكذلك
 في قولهم : أقتل ، وكراهية الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة
 أشد فيما كان من كلمتين ، وهو في كلمتين أسهل فلذلك جاء
 الأوران في باب قالت أخرج والتزم العدول عن الأصل في باب
 أقتل وأخرج لما ذكرناه . والموضع الثاني همزة لام التعريف
 على مذهب سيويه فإنها همزة وصل اجتمعت للنطق بالساكن
 ولكنها التزم فيها الفتح على ما تقدم .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر

(فصل) قوله: وإثباتُ شيءٍ من هذه الهمزاتِ في الدرجِ خروجٌ عن كلامِ العربِ إلى آخره .

قال الشيخ: لأنه إنما جيء بها في الابتداء لما ذكرناه من الحاجة إليها فعلم أنه لم يوت بها إلا لذلك ، فإذا أتت بها فسي غيره كان خروجاً عن كلامهم قطعاً وما خرج عن كلامهم فهو لحن ، وأما كونه لحناً فاحتمالاً فلأنه إذا غيّرت حركة حُكِمَ بأنها لحنٌ فإذا زيد حرف^(١) وحركة ليست من كلامهم كان أفحش ، إلا أنهم أبدلوا عن هذه الهمزة ألفاً في باب الجحش عندك؟ وآيمن الله يمينك؟ ، وقد تقدمت علة ذلك وهو ما التزموه فراراً من ذلك الالباس المتقدم ذكره .

(فصل) قوله: وأما إسكانهم أولَ هوَ وهيَ إلى آخره .

قال الشيخ: أورد هذا الفصل معترضاً به لأن أول الكلمة من قولك: وهوَ وآهوَ وفهوَ وفهي^(٢) ، وهي^(٣) ، الهاءُ وهي ساكنةٌ ككبرن قولك: واسمك واستخراجك ، فلم لا تُعدُّ مما أوهُ ساكنٌ؟ ولم تُعدَّ . وأجاب عن ذلك بأن هوَ وهيَ ولامُ الأمرِ أوائلها متحركةٌ بدليل قولك: هوَ فعلٌ كذا هيَ فعلتُ كذا: { لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ }^(٤) ، ثم بين سبب الإسكان فيه لتنتفي شبهة ذلك أنه لما اتصل بها هذه الحروف وتزلت معها كالجزء نزل قولك: وهوَ منزلة قولك عَضُدٌ ، وقولك: وهيَ أولى من قولك: وليُنْفِقْ منزلة

(١) (حرف) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ل ، س .

(٢) (وفي) : ساقطة من ر .

(٣) (وهي) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س .

(٤) سورة الطلاق الآية : ٧ .

قولك : كَتَفَ ، وقد ثبت تخفيفُ نحو ذلك الاسكان فأجري هذا مجراه فسكَّن تخفيفاً عارضاً فثبت أن أصلها الحركة وأن السكون عارضٌ . وأما إسكانهم ثم هو ، وإن كانت ثم ليست كالواو والفاء في تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها فلحملها على أختيها تسيماً بهما واندك كان الاسكان في وهو وهي وليتفق أكثر منه في ثم هو وثم هي وثم ليتفق ، وضعف في نحو : { أن يميل هو } (١) لأنه لم يتصل بما هو كالجزء ولا بما أشبه ما هو كالجزء ، فلذلك كان ذلك الوجه ضعيفاً ، وهو مروى عن قولون .

ومن أصناف اشتراك زيادة الحروف

قال صاحب الكتاب : يشترك فيه الاسم والفعل والحروف الزوائد هي التي يسلمها قولك : اليوم تنسأه أو أتاه سليمان إلى آخره .

قال الشيخ : ولا مدخل للحرف في مثل ذلك إذا لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل ، وأمر الزيادة راجع إلى معنى الاشتقاق ، ولأن معنى الزائد هو الذي يستقل في تصارين الكلمة تحقيقاً أو تقديرًا ، والحرف لا مدخل له في ذلك إذ لم يتصرف فيه تصرفهم في الاسم والفعل ، وأما الأسماء الجادة فأنهم حكموا فيها بالزائد والأصلي على معنى أنها [١٥٨ و] لو تصرف فيها لكان قياسها أن يكون كذلك حملاً على نظائرها ، وأما الأسماء الأجنبية والعربية فأكثرهم أيضاً يحكم عليها بالأصلي والزائد على معنى أنها لو كانت من كلامهم تقديرًا لكان قياسها أن يكون

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ . قرأ باسكان الهاء قالون وابو جعفر بخلاف عنهما ، اتخاف فضلاء البشر ص ١٦٦ ، تقريب النشر ص ٩٩ ، سراج القارى ص ٤١٩ .

كذلك كما قلناه في الجوائد • ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض وأصل في البعض فيقول إنما ثبت ذلك في كلامهم ، فأما ما عرّبوه فلم يثبت ذلك فيه • والحروف الزوائد هي ما ذكره ، وقد ظن بعض الناس أن حصرها في أتاه سليمان ليس بمستقيم من حيث إنه سقط منها الواو • وأجيب بأن المراد أتاه سليمان بوصل الهاء يواو وعند ذلك يحصل الواو •

قوله : ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائداً فإنه منها لا أنها أبدأ تقع زوائد •

قال الشيخ : أراد بحروف الزوائد ما ذكره من أن الزائد لا يخرج عنها لا أنها تكون أبدأ زوائد ، لأنه قد تكون الكلمة منها وكلها أصول كقولك : سلم ونمل وهمل وأشباه ذلك ، وأراد أيضاً الزيادة غير المكررة ، لأنه قد تقدم أن تلك تجري في الحروف كلها فعلم أنه لا اختصاص لها فإذا خصص ههنا علم أنه أراد غير ذلك • قوله : « ولقد أسلفت في قسمي الاسماء والافعال ، لأنه لما ذكر الابنية ورتبها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائداً ، وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمناً ولكنه لم يستغن عنه لأن غرضه أن تعرف القوانين التي تحكم بها الشيء زائداً ، ولم يتعرض لذلك ، ثم فاعترض الذي ذكر ههنا باعتباره غير الغرض الذي^(١) ذكرها ثم باعتباره • ثم شرع فيها واحداً واحداً •

(فعل) قوله : الهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت أولاً وبعدها
ثلاثة أحرف أصول •

(١) (الذي) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

قال الشيخ : قلتَ أمّا إذا وقعتْ أولاً وبمدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ فإنَّ علمَ ذلكَ بالاشتقاقِ فلا إشكالَ وهو كثيرٌ ، وإنَّ لمْ يُلْمَ بالاشتقاقِ فإنَّ ثبتَ أنَّ الثلاثةَ أصولٌ زالَ الاشكالُ أيضاً لأنَّهُ قد ثبتَ مثلهُ كثيراً فكانَ حمّلهُ على الأكثرِ أولى وإنَّ يتحقّقَ أنّها أصولٌ لم يخلُ إمّا أنْ يقومَ دليلٌ على زيادةِ بعضها أو لا فإنَّ قامَ فلا إشكالَ في الحكمِ بأصالتها لتعذُّرِ الزيادةِ كما ذكره في « إمعة (١) وإمّرة (٢) » ، وإلّا حكمَ بزيادتها وما ذكره في « أوّلقي » ، في أنّهُ يحتملُ الأمرينِ غيرَ مستقيمٍ في التحقيقِ لأنَّهُ لم يخلُ إمّا أنْ يقومَ دليلٌ على زيادةِ الواوِ أو لا فإنَّ قامَ دليلٌ على زيادتها ثبتَ أنّ الهزمةَ أصليةٌ ، وإنَّ لم يقمَ ثبتَ أنّ الهزمةَ زائدةٌ وكانَ الحكمُ بزيادتها أولى من الواوِ نظراً إلى الأكثرِ في كلامهم لأنَّ أفعَلَ أكثرَ من فوعَلَ ، وإذا لم يقمَ دليلٌ فجمّلهُ من بابِ الأكثرِ في كلامهم أولى ، فإذا حكمَ بأنَّ أرنباً أفعَلَ لا فَعَلَلَ ليكونَ من بابِ الأكثرِ معَ كثرةِ فَعَلَلَ كانَ حمّلهُ هذا على أنّهُ أفعَلَ أولى ، وما توهمَ من معارضةِ الدليلِ على أنّ الواوِ في « أوّلقي » زائدةٌ وهمَ ذكره صاحبُ (٣) الصحاحِ ووهمَ فيه ، وذلكَ لأنَّهُ قولَ

(١) إمعة : الامعة : هو العاجزُ الذي لا رأيَ له ، وإنّما ينظرُ إلى غيره ، ويروى عن الإمامِ عليّ (عليه السلام) قال : الامعة الذي يقولُ من يذهبُ حتى آذهبُ معه ، اللسان (مع) ٢١٧/١٠ ، أساس البلاغة ١٢/١ ، المنصف ١٨/٣ ، شرح الشافية ٣٩٧/٢ ، اللسان (مع) ٢١٧/١٠ .

(٢) إمّرة : رجلٌ إمّرةٌ أو إمّارةٌ ستأمرُ كلَّ واحدٍ في أمره ، والأمّرة بالكسْرِ الإمارةُ . اللسان (امر) ٩١/٥ .

(٣) هو اسماعيلُ بن حمادِ الجوهري قرأ العربية على الفارسي والسيّراني سافر إلى الحجاز وشافه باللغة العربِ العاربة ، أخذ عنه الشيخ أبو اسحاق الوراق ، صنّف مصنفاً في العروض ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة توفي سنة ٣٩٨ هـ ، ٤٠٠ هـ . انبأ الرواة ١٩٤/١ ، بغية الوعاة ٤٤٦/١ .

وَأَوْلَقُ^(١) أَفْعَلٌ لِأَنَّهُ يُقَالُ 'أَلِقَ فَذَكَرَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ زَائِدَةً وَالْوَاوُ أَصْلِيَّةٌ' وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَعْكَسِ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ^(٢) أَلِقَ فَهُوَ مَأْلُوقٌ كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً فَأَنَّ مِنَ الْفِعْلِ فَعُلِمَ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي أَلِقَ أَيْضًا فَاءٌ مِنَ الْفِعْلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ فَوَعَلًا . ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ 'يَكُونُ فَوَعَلًا لِأَنَّهُ يُقَالُ 'مَوْلِقٌ ، وَهَذَا أَيْضًا دَلِيلٌ ثَانٍ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةً إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ الْأَوَّلَ الَّذِي جَعَلَهُ لِمَعْكَسِ مَدْلُولِهِ أَظْهَرَ فِي الدَّلَالَةِ لِانْتِفَاءِ الْإِحْتِمَالِ عَنْهُ . لِأَنَّ مَوْلِقًا يُحْتَمَلُ أَنَّ يُقَدَّرَ مَوْ فَعَلٌ فَكَوْنُ الْهَمْزَةِ زَائِدَةً ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْوَاوُ فِي أَوْلَقٍ زَائِدَةٌ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْعُ مَعَ ثَلَاثَةِ فَاوٍ جُعِلَتْ زَائِدَةً لِأَدْنَى إِلَى أَنْ تَكُونَ الْأَصُولُ حُرُوفِينَ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ . وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَحَدِي الْمِيمَيْنِ فِي 'إِمْعَةٍ وَإِمْرَةٍ ، زَائِدَةٌ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتِ أَصْلِيَّةً لِأَدْنَى إِلَى أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَهُوَ نَادِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ فَكَانَ الْعَدُولُ عَنْهُ 'أَوْلَى ، فَتَقْدِيرُ وَقُوعِ الْهَمْزَةِ أَصْلًا أَكْثَرَ مِنْ تَقْدِيرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَحَمَلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ 'أَوْلَى وَلَوْ قِيلَ فِي 'إِمْرَةٍ (أَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةٌ بِدَلِيلِ الْإِسْتِقْبَالِ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ 'يَأْتُرُ بِأَمْرٍ كُلِّ أَحَدٍ لَمْ يَكُنْ بِمِيدًا وَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ)^(٣) بغيره لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحُكْمِ بِالزِّيَادَةِ وَإِذَا وَجِدَ لَمْ يُعَارِضْ [١٥٨ ظ] بغيره لِكَوْنِهَا إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ فَقْدَانِهِ ، فَأَمَّا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فَالْحُكْمُ

(١) قال الجوهري : الأولق : شبه الجنون وهو أفعل لا تثم قالوا : ألق فهو مألوق على مفعول أو يقال مؤلوق مثل فعولق ، فإن جعلته من هذا فهو فوعل . الصحاح (ولق) ١٥٦٨/٤ ، المنصف ١٧/٣ .

(٢) في و : (قيل) ، وما اثبتناه ارجح .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

عليها بالاصالة لأنه لم تثبت كثرة في زيادتها فيحمل عليها ، وإذا لم يحكم زيادتها كما ذكره فيما استثناء من قولهم : « شَمَالٌ ^(١) ونِثْدُلٌ ^(٢) » ، الى آخرها . أما شَمَالٌ فلوهم شملت الريح ، وذلك دليل واضح على كونها زائدة ، وأما نِثْدُلٌ فمن النذل من قولك : نِدَلْتُ الشيء إذا أخذته بسرعةٍ وأما « جَرَأَيْضٌ » ^(٣) فلأنهم قالوا : جَرَأَيْضٌ وجَرَأَيْضٌ في معناه وهو الضخم فعلم أن الهزمة ليست من أبيية الكلمة فوجب أن يحكم زيادتها . وأما « ضَهْيَاءُ » ^(٤) فلأنهم لما قالوا : إِرَاءَةٌ ضَهْيَاءٌ فعلم أن الهزمة زائدة لأنه ليس في الكلام مثل ذلك أصلاً ، فإذا علم أن الهزمة زائدة في ضهياءٍ وجب الحكم زيادتها في ضهياءٍ .

(فصل) قوله : « والالاب لا تُزادُ أولاً الى آخره . »

قال الشيخ : كونها لا تُزادُ أولاً واضح في التعليل لتعذر الابتداء بها ، وأما إذا وقعت غير أول مع ثلاثة أحرف فصاعداً لم تكن زائدة لأنه أكثر زيادتها حتى صار ذلك من «^(٥) كلامهم

(١) شَمَالٌ : من شملت الريح الماء اي بردته ، والشَمَالُ : الشمال . أساس البلاغة ١/٢٦٧ ، المنصف ٣/٢٤ .

(٢) نِثْدُلٌ : من النذل وهو الأخذ بسرعة أو النقل بسرعة أو الداهية . أساس البلاغة ٢/٢٤٣ ، شرح الشافية ٢/٣٣٣ ، اللسان (نادل) ١٤/١٦٢ .

(٣) جَرَأَيْضٌ : من جَرَأَيْضٍ أي غصص بريقه ، أو العظيم البطن من الابل ، أساس البلاغة ١/٦٣ ، شرح الكافية ٢/٣٣٩ .

(٤) ضَهْيَاءُ : المرأة التي لا تحيض ، وسُميت ضهياً لأنها ضاهت الرجال ، وكذلك الارض التي لا تبت فيها . أساس البلاغة ٢/٣٢ ، شرح الشافية ٢/٣٣٩ .

(من) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كالمعلوم ، ولذلك حُكِمَ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا إِلَّا وَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ
 وَأَوْ يَاءٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَثْبُتْهَا أَصْلًا لِأَنَّ الْأَصُولَ فِي الْإِبْتِيَةِ قَابِلَةٌ
 لِلحَرَكَاتِ فَكُرِهُوا أَنْ يَضَعُوا مِنْهَا مَا لَا يَقْبَلُ الحِرْكََةُ الْبَيْتَةَ فَرَضُوهُ
 بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لَمْ يَوْقِعُوا أَيْضًا لِلِالْحَاقِ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَحَقُّوا فَقَدْ
 قَصَدُوا إِجْرَاءَ الْبَيْتَةِ بِهِ مَجْرَى الْأَصْلِيِّ فَكُرِهُوا أَنْ يَضَعُوا لِلِالْحَاقِ
 مَا لَا يَكُونُ أَصْلًا فَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ يَتَّعْ لِلِالْحَاقِ • وَقَوْلُهُ : « وَلَا تَعْبُرْ
 لِلِالْحَاقِ إِلَّا آخِرًا » فِيهِ تَجَوُّزٌ لِأَنَّهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّمَا لَحِقَتْ يَاءُ
 فَتَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلِبْتَ أُنْفًا إِلَّا أَنْ الْحَاقِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي
 تُقَابَلُ فِيهِ (١) أَلْفًا مَخْمُوسٌ أَيْضًا بَأَنَّ تَكُونُ آخِرًا لِأَنَّهَا لَوْ أُحْتَسِبَتْ
 فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ تَحْدُثْ إِمَّا أَنْ تَلْحَقَ بِمُتَحَرِّكَةٍ مُفْتَوِّحًا مَا قَبْلَهَا أَوْ تَعْبُرَ
 ذَلِكَ ، فَإِنَّ أُحْتَقَتْ عَلَى الْأَوَّلِ انْقَلَبَتْ أَلْفًا فَيَزُولُ وَجْهَ الْإِلْحَاقِ
 لِفِرَاتِ الحِرْكََةِ فِيهَا فَيَفُوتُ الْمَنْعِيُّ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أُحْتَقَتْ ، وَإِنْ
 أُحْتَقَتْ عَلَى الثَّانِي وَجِبَ أَنْ تَبْقَى فِيهِ عَلَى حَالِهَا فَلَا يَكُونُ أُنْفًا •
 فَإِنَّ قُلْتَ : فَلِمَ لَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْحَاقِ آخِرًا عَنِ الْيَاءِ ؟ فَيُنْتَهَى
 فِيهِمَا آخِرًا مَا قِيلَ فِيهَا غَيْرُ آخِرٍ • قُلْتَ : حِرْكََةُ الْآخِرِ حِرْكََةُ
 عَارِضَةٌ غَيْرَ مُعْتَدَّةٍ بِهَا فِي الزَّنَةِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الْحَاقِ فِي الْمَوْضِعِ
 الَّذِي لَا يَخْلُ بِمَعْنَى الْإِلْحَاقِ صِحَّةُ الْحَاقِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أُخْلِ
 بِمَعْنَى الْإِلْحَاقِ •

قوله : وهي في قبَعَشْرَى كنجو ألف كتاب إلى آخره •

قوله الشيخ : يريد أنها زيادة محضة ليست للالحاق ، كما
 أن ألف كتاب ليست كذلك لأن شرط الالحاق بأعمل أن يكون
 الفرع بالحرف الزائد لغرض الأتيان به على زنة الأصل وليس في
 الأصول سداسي فكون قبَعَشْرَى بألفه ملحقاً به ، ولو كان ثم

(١) (فيه) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

أصلٌ لِحُكْمٍ بِكَوْنِهِ (١) لِلإلْحَاقِ إِذْ لَا مَانِعَ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَتَعَدَّرَ
لِذَلِكَ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « لَا نَأْتِيهَا عَلَى الْغَايَةِ » مَعْنَاهُ لِكُونِهَا زَائِدَةً
عَلَى نِهَآيَةٍ ، مَا بُنِيَتْ عَلَيْهِ الْأَصُولُ ، لِأَنَّ نِهَآيَةَ الْأَصُولِ خَمْسَةٌ
وَالْأَلْفُ فِي قَبَعِشَرَى أَنَاثَةٌ عَلَيْهَا ، فَمُلِمَّ أَنَّهَا لِغَيْرِ الإلْحَاقِ ، وَأَمَّا
كُونُهَا زَائِدَةً فَوَاضِحٌ .

(فَمِل) قَوْلُهُ : وَالْبَاءُ إِذَا حَصَلَتْ مَعَهَا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفِ أَصُولٍ
فَهِيَ زَائِدَةٌ أَيْنَمَا وَقَعَتْ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهُ كَثُرَ زِيَادَتُهَا مَعَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ حَتَّى
حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْإِشْتِقَاقُ وَلَا مَانِعٌ فَإِنْ قَامَ مَانِعٌ
يَمْنَعُ مِنْ زِيَادَتِهَا حُكْمٌ بِالْإِصَالَةِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَمْزَةِ ،
وَلِذَلِكَ حُكْمٌ بِالْإِصَالَةِ فِي « يَأْجِجُ » (٢) وَرَيْمٌ وَمَدْيَنٌ
وَصَيْصِيَّةٌ (٣) وَقَوَّيْتُ (٤) « أَمَّا يَأْجِجٌ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً
لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ ، مَا بَعْدَهَا أَصُولًا وَلَوْ كَانَتْ أَصُولًا لَوْجِبَ إِضَامُ
الْعَيْنِ فِي الْإِلَامِ كَمَا فِي يَعْصُ وَيَضُلُّ فَلِدَّ لَمْ يَدْغَمْ دَلَّ عَلَى أَنَّ
الثَّانِيَةَ لِلإلْحَاقِ ، وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ
فِيهِ أَصْلِيَّةً وَإِلَّا أَدَّى إِلَى أَنْ تَكُونَ الْأَصُولُ حَرْفَيْنِ ، وَهُوَ مَطْرُوحٌ .
وَأَمَّا مَرِيْمٌ فَإِنَّمَا يُحْكَمُ بِأَمَانَةِ الْبَاءِ فِيهِ (٥) لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً

- (١) فِي ت : (لَكَانَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) يَأْجِجُ : اسْمُ مَوْضِعٍ مَعْرُوفٍ ، السَّانِ (أَجِج) ٢٩/٣ ، الْكِتَابُ
٣٤٦/٢ .
(٣) الصَّيْصِيَّةُ : الصَّيْصِيَّةُ : شَوْكَةُ الْحَاثِكِ الَّتِي يَسَاوِي بِهَا
السَّدَاةُ ، وَصَيْصِيَّةُ الثَّوْرِ : قَرْنُهُ الصَّحَاحُ (صَيْص) ١٠٤٤/٣ ،
الْمُنْصَفُ ٧٨/٣ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٣٨٦/٢ ، الْكِتَابُ ٣٤٧/٢ .
(٤) قَوَّيْتُ : « الْقَيْقُ وَالْقَوَقُ صَوْتُ الدَّجَاجَةِ » ، يُقَالُ قَوَّيْتُ
الدَّجَاجَةَ قَوَّاةً ، « السَّانِ (قَوَق) ٢٠١/١٢ ، الْمُنْصَفُ ٢٧/٣ .
الْكِتَابُ ٣٤٧/٢ .
(٥) فِيهِ (سَاقِطَةٌ مِنْ ل) .

لوجب أن تكون الميم الأولى أصلية فيجب أن يكون وزنه 'فَعِيل' ،
 وقَعِيل ليس من أبنيتهم • والثاني هو أنه لو كانت الياء زائدة لوجب
 أن يكون من باب سَلَسٍ ، وهو قليل ، وإذا كانت أصلية [١٥٩ و]
 كانت من باب فَرَسٍ وهو أكثر • الثالث لو كانت زائدة لوجب
 أن تكون الميم أصلية ، وزيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الياء
 وسطاً وحمله على الأكثر أولى • والآخر هو أنها لو كانت زائدة
 لأدّى إلى أن يكون من باب المهمل في كلامهم ، لأن باب مَرِيمٍ
 مهملٌ وإذا كانت أصلية كان من باب رامٍ يَرِيمُ وهو من المستعمل
 فحمله على المستعمل أولى • وأما باب مَدِينٍ فيجري فيه
 الوجه الأول والثالث ولا يجري فيه الثاني والرابع ، لأنه لا يلزم
 أن يكون من باب سَلَسٍ ، وهو الثاني ، ولا يلزم أن يكون من
 المهمل لأن مَدَنٍ مستعملٌ كما أن دانٍ يدينٌ مستعملٌ وهو
 الرابع ، فبقى الوجهان جاريان فيه • وأما صَيِّصَةٌ ، فإنما حكم
 بأصانة الياء الأولى لأنه لو كانت زائدة لأدّى إلى أن يكون من
 باب يَيِّنٍ (٢) وهو نادرٌ وباب سَلَسٍ أكثر منه ، وحمله على
 الأكثر أولى • وأيضاً فإنه لو حكم بزيادتها لأدّى إلى أن تكون
 من المهمل ، إذ ليس في كلامهم تركيبٌ من صادينٍ وياءٍ ، وإذا حكم
 بأصانتها كان من باب المستعمل لأن الصاد والياء من باب المستعمل
 لتولاهم : الضيغين بمعنى الشبيص وهو الحشف من التمر • وأما الياء
 الثانية فأصلية أيضاً ؛ لأنه من باب الرباعي كقَوِّيتُ • وأما
 قَوِّيتُ فإنما حكم بأن الياء أصلية ؛ لأنه لو حكم بزيادتها

(١) في ل : (يجيء) •

(٢) يَيِّنٌ : في اللسان (بين) ٣٥٨/١٧ اسم وادٍ عن كراع ،
 ونقل عن ابن جنى قال إنما هو (يَيِّنٌ) اسم وادٍ بين ضاحك
 وضويحك جبلين أسفل الفرش ، انظر أيضاً شرح الشافية
 • ٣٦٨/٢

لوجب أن يكون من باب سلس وهو قليل . وأيضاً فإنه كان يكون فعلت وهو أيضاً قليل ، فكان جملها أصلية أولى لدخولها في الأكثر من الوجهين المذكورين ، وهو الحكم عليها بفعلت مثل زلزلت حكماً بأن الواو أصل لثلاثي يؤدي إلى باب « يسن » وهو نادر وإذا حكمنا على إصالة الياء لما أدنى إليه من باب سلس فلأن تحكم باصالة الواو لما يؤدي إليه من باب « يسن » أولى لأن سلساً أكثر ولأنه أيضاً كان يكون فوعلت ، وفعلت أكثر من فوعلت فحمله على الأكثر أولى . فإن قلت فحمله على فعلت يؤدي إلى أن يكون من باب سلس ، وقد جعلته مانعاً من زيادة الياء . قلت ليس كذلك وإنما يكون من باب صرصر^(١) وهو كثير . فإن قلت فيجب على هذا أن يكون موضع الياء واو وإلا فلأن يكون من باب صرصر^(٢) لأن الغاء والعين مكرران لامين وليس في « قوقوت » ذلك . قلت : هو كذلك وأصله « قوقوت » كما أن أصل أغزيت أغزوت ، ولكنهم قلبوا الواو ياءً لزيادتها على الثلاثة وهذا أصل مطرد فسي لغتهم فليس في ارتكابه خروج البتة عن لغتهم وإذا ثبت ذلك ثبت أن وزنه فعلت على ما تقرر .

قوله : وإذا حملت معها أربعة فإن كانت أولاً فهي أصل كاستسور وإلا فهي زائدة .

قول النسخ : لأنه لم يثبت أولاً زيادتها مع الأربعة إلا في الأفعال المضارعة ، لا في غيرها من الأسماء ، فوجب أن يحكم بالأصالة لأنه الأصل ، وأما إذا وقت آخر فقد كثرت زيادتها مع ثاء التانيث كبلهنية .

(١) صرصر : ربح شديدة ، واسم دويبة صغيرة تعيش تحت

الأرض أساس البلاغة ٩/٢ ، شرح الشافية ١/٦٢ .

(٢) في ر : (وهو كثير) .

(فصل) قوله : والواو كالألف لا تزاد أولاً •

قال الشيخ : ليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الألف ؛ لأن ذلك متعذر ، وإنما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الأول لا تكون زائدة إلا إذا عرض ما يقتضي أصلتها كعزويت^(١) ، والذي انترض هو إنه لو كانت زائدة لوجب أن تكون التاء أصلية فيكون وزنه فعويلاً وفعويلاً ليس من أبنيتهم فوجب أن تكون أصلية • وأيضاً فأنها لو كانت زائدة لوجب أن تكون من باب عزت وهو مهمل وإذا جعلت أصلية كان من باب عزاً يعزرو وهو مستعمل ، فحمله على المستعمل أولى • فإن قلت فإذا حكمت بأصلتها فهل تحكم بزيادة التاء أو بأصلتها؟ قلت : بزيادتها لأنه^(٢) قد كان يكون من المهمل وإذا جعلت زائدة كان من المستعمل •

(فصل) قوله : والميم إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول إلى

آخره •

قال الشيخ : وإنما حكم بزيادتها لما ذكره من وقوعها أولاً في المشتقات زائدة كثيراً غير منحصرة فإذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير أولى ، فلذلك حكم بزيادتها أولاً مع ثلاثة أحرف ، وإن لم يعلم الاشتقاق إلا إذا عرض ما يقتضي أصلتها فحينئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو « معدة ومعزى

(١) عزويت : القصير ، وقيل الدهاية ، وقال أبو عمر : غزويت

بالعين المعجمة اللسان (عزأ) ٢٨٢/١٩ ، الخصائص ٢٧١/١ ،

المنصف ٢٨/٣ •

(٢) في ل : (وقد كثر زيادة التاء أخراً وإذا كثرت زيادة الحرف

في موضعٍ وجاز أن يكون أصلاً كان حمله على الزائد أولى

على ما تقدم في الهزة وغيرها) •

وَمَا جَجَ وَمَهْدَدٌ^(١) وَمَنْجَنُونَ وَمَنْجَنِيْقٌ ، أَمَّا «مَعَدٌ» ،
فَلِأَنَّهُمْ قَالُوا : تَمَعَّدُوا إِذَا اتَسَّبُوا إِلَى مَعَدَّةٍ ، فَرَجِبَ أَنْ يَكُونَ
تَفَعَّلُوا إِذْ تَمَفَّعَلَ لَيْسَ مِنْ أُنْيَةِ الْفِعْلِ إِذَا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ
فِي تَمَعَّدُوا أَصْلِيَّةٌ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ فِي مَعَدَّةٍ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّهُ
لَا يَكُونُ [١٥٩ ظ] الْحَرْفُ الْوَاحِدُ فِي الْمَشْتَقِّ وَالْمَشْتَقُّ مِنْهُ مُخْتَلَفًا
فَحُكْمٌ لِهَذَا الْإِدْعَامِ الْخَاصُّ بِالْإِصَالَةِ وَلَمْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ الدَّلِيلُ
الْعَامُّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ اتِّفَاءِ الدَّلَالَةِ الْخَاصَّةِ . وَأَمَّا
«مَعْرَى» ، فَحُكْمُ بِأِصَالَةِ الْمِيمِ كَقَوْلِهِمْ : مَعَرَّزٌ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ فَعْلِمٌ
أَنْ تَرَكِيهِ مِنَ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ وَالزَّيِّ ، فَعْلِمٌ إِصَالَةُ الْمِيمِ فِي الْمَعْرِزِ
وَإِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً فِي الْمَعْرِزِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً فِي مَعْرَى
لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ . وَأَمَّا «مَاجَجٌ» ، فَانَّمَا حُكْمُ بِإِصَالَةِ الْمِيمِ
لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْجِيمَانُ أَصْلِيَّتَيْنِ ، وَلَوْ كَانَتَا
أَصْلِيَّتَيْنِ لَوْجِبَ ادْغَامُ أَحَدَيْهِمَا فِي الْآخَرَى فَوْجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ
زَائِدَةً ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً . وَأَمَّا
«مَهْدَدٌ» ، فَكَمَا جَجَجَ^(٢) . وَأَمَّا «مَنْجَنُونَ»^(٣) ، فَالْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ
وَالذَّنُّ الثَّانِيَّةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَصْلِيَّةٌ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ زَائِدَةٌ . وَالذَّلِيلُ
عَلَى إِصَالَةِ الْمِيمِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا إِنَّمَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً وَالنُّونُ أَصْلِيَّةً

(١) مَهْدَدٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ ، قَالَ سِيبَوِيهِ وَالْمِيمُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ
لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لِادْغَامِ الْحَرْفِ . الْكِتَابُ ٢/٣٤٤ ، اللَّسَانُ
(مَهْد) ٤/٤١٩ الْمُنْصَفُ ٣/٨ .

(٢) مَا جَجَجَ : مِنْ مَا جَجَ الْكَلَامُ فَهُوَ مَمْجُوجٌ ، وَمَاءُ مَا جَجَ : أَي مَالِحٌ ،
وَأَحْمَقُ مَا جَجَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا لِلْأَرْضِ الْمَالِحَةِ ، أَوْ لِمَكَانٍ
الْمَلْحِ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٢/٢٠٦ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/٣٩٤ ، ٣٩٧ ،
مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٧/٣٥١ .

الْمَنْجَنُونَ : هُوَ التُّوَلَابُ الَّتِي يَسْتَقَى عَلَيْهَا أَوْ دَاةُ السَّانِيَةِ
الَّتِي تَدُورُ حَوْلَهَا . اللَّسَانُ (مَجَن) ١٧/٣١٢ ، الْمُنْصَفُ
٣/٢٤ .

لوجبَ أن تكون الميمُ زائدةً أولاً في بنات الاربعة ولم يثبت ذلك إلا في الأسماء الجارية على الفعل نحو مدحرج وأما في غيره فلا .
 وأيضاً فإنه كان يؤدي الى ائثال ما ليس من آئتهم وهو مفعول ، وفي الحكم بأنها أصلية يكونُ فَعَلُّوْا ، وفَعَلُّوْا من كلامهم كَقَرَّ طَبُوسُ ولو كانت زائدةً والنونُ زائدةً لأدى الى زيادة الميم والنون في أول الاسماء التي ليست جاريةً على الافعال وذلك غيرُ مروف في كلامهم إلا في الجزرية على الافعال نحو مُنْطَلِقُ . وأيضاً فإنه كان يؤدي الى ما ليس من آئتهم ، وهو مَنفَعُولٌ وليس من آئتهم . (فان قلت فكما أن مفعولاً ليس من آئتهم فَمَفْعُولٌ ليس من آئتهم)^(١) ، وإذا كن كذلك لم يكن جعلها أصليةً بأولى من جعلها زائدةً [لاستواء البنائين]^(٢) . قلت : اذا تردد البناء بين أن يكون حرفه أصلياً وزائداً وكلا الوزين ليس من آئتهم فحملة على الزيادة أولى . وسرُّ ذلك هو أن أبنية الزوائد كثيرة ، وأبنية الاحمول قليلة ، وإذا ترددت احرفُ بين البنائين فحملة على الاكثر أولى . فان قلت : فما الذي يختارُ في النون بعد الحكم باصالة الميم . قلت : الاكزون على أن النون أصلية لموافقها مع اصالة الميم بناءً الاصول (لِيَسْتَعْمُرَ وتندي أنه يلزمهم أن تكون النون زائدةً لأنهم حكموا على « خنْدَرِيس »)^(٣) بأن النون زائدة ، وقد قيل « منجنين » « كخنْدَرِيس » ، وإذا حكم بزيادة النون في « خنْدَرِيس » لثلا يؤدي الى ما ليس من آئتهم وجب الحكمُ تلى زيادة نون « منجنين » ، وإذا وجب الحكمُ بزيادتها في « منجنين » ، وجب الحكمُ بزيادتها في منجنون ، لأنها هي هي فلا وجه للفرق

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٢) (لاستواء البنائين) : زيادة عن ل ، س .
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

بينهما فعلمَ بذلكَ أَنَّ المختارَ في نونها إن قلنا : إنَّ انونَ في
« خنْدَرِيسَ » زائدةٌ • وأمَّا « منْجَنِيقُ » فالقولُ في الميمِ كالقولِ
في ميمِ « منْجَنُونُ » ، وقد قال بعضهم إنَّه منْفَعِيلٌ • واستدلَّ (١)
على أنَّه جاء « جنَقُونَا » فحذفَ الميمَ والنونَ من « جنَقَ » دليلٌ
على زيادتها ، وقولُ الأكثرينَ على خلافِ ذلكَ لشذوذِ جنَقُونَا في
استعمالِ الفصحاءِ فالوجهُ ما ذكُرَ من أنَّ الميمَ أصليَّةٌ ، وأمَّا
النونُ فلاكثرُ على أنَّ النونَ زائدةٌ ، وهو عندهم كخنْدَرِيسَ
في أنَّ النونَ زائدةٌ ولو قيلَ إنَّ النونَ أصليَّةٌ لم يكنْ بعيداً عن
الصوابِ • قوله « وهي غيرُ أوَّلِ أصلٍ » لأنَّه لم تكثرْ زيادتها
فالحكمُ بالأصلِ هو الأصلُ إلى أنَّ ثبتَ الزيادةُ بدليلٍ خاصٍ
وذلكَ في نحو « دَلامِصَ » (٢) لأنَّه من الدلاصِ ، « وقمارِصَ » (٣)
لأنَّه من القرصِ ، « وهيرَماسَ » (٤) لأنَّه من الهيرَاسِ ، « وزُرُقَمَ »
لأنَّه من الزرقةِ فلذلكَ حكمُ زيادتها في هذه المحالِ المخصوصةِ ،
وإنْ لمْ (٥) يثبتْ كثرةُ لأنَّ الاشتقاقَ في هذا البابِ أقوى الأدلَّةِ
فحكمُ بالأصلِ والزيادةُ على خلافِ الكثرةِ في البابينِ جميعاً •
قوله « وإذا وقعتْ أوَّلًا في الخماسيِّ فهي أصلٌ » لأنَّه لم يثبتْ
زيادتها في مثلِ ذلكَ فوجبَ الحكمُ بصاتها • قوله « ولا تُزَادُ في

- (١) (على) : ساقطة من ل •
(٢) دَلامِصَ : أو اللبِصَ : البريقُ ، والدلامِصُ : البراقُ ، دلاصُ ،
ودلبِصُ بمعنى دَلامِصَ ، اللسانُ (دلصُ) ٣٠٣/٨ ، الكتابُ
٣٥٢/٢ ، المنصفُ ١٥١/١ •
(٣) قمارِصُ : القمارِصُ كالقارِصُ : وهو الحامِصُ من البانِ
الابلِ • اللسانُ (قرصُ) ٣٣٨/٨ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ •
(٤) هيرَماسُ : من الهيرَاسِ وهو النُقُ ، هيرَاسُ الحُثْبِ دقتهُ
بالمهراسِ ، والميمُ فيه زائدةُ اللسانِ (هرسُ) ١٣٣/٨ ، أساسُ
البلاغة ٣٠٣/٢ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ •
(٥) (لم) : ساقطة من ل •

الفعل « إِذْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِالِاشْتِقَاقِ » ، ولذلك استدلنا على إِصَالَةِ
 مِيمٍ مَعْدَّةً ، [بقولهم تَمَعَّدُوا]^(١) ، وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ
 « تَمَسَّكْنَ » ، إِلَى آخِرِهِ ، فَخَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ .
 فَإِنَّ قَوْلَ : لَمْ لَمْ تَجْعَلْ تَمَعَّدُوا خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ ، فَلَا تَتَمَسَّكُوا
 بِهِ فِي إِصَالَةِ مِيمٍ مَعْدَّةً ، كَمَا لَمْ يُتَمَسَّكَ بِتَمَدَّرِعٍ بِإِصَالَةِ مِيمٍ
 مَدَّرِعٍ ، « وَتَمَسَّكْنَ » ، فِي إِصَالَةِ مِيمٍ مَسْكِينٍ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ
 هَذَا مَعْلُومٌ بِالِاشْتِقَاقِ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِيهِ [١٦٠ و] ، فَلَا وَجْهَ لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ .
 وَأَمَّا مَعْدَّةٌ فَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ الْمِيمِ زَائِدَةً بِاشْتِقَاقٍ ، مِثْلَهَا فِيمَا تَقَدَّمَ ،
 فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى تَمَعَّدُوا بِأَنَّهُ تَفَعَّلُوا مَعَ جَرِيهِ عَلَى
 الْقِيَاسِ وَعَدَمِ الْمُنْقِضِ ، الْحُكْمُ عَلَى تَمَسَّكْنَ بِأَنَّهَا أَصْلِيَةٌ مَعَ
 وَجُودِ الْمُنَاقِضِ لِذَلِكَ ، وَهُوَ دَلِيلُ الْإِشْتِقَاقِ عَلَى زِيَادَتِهَا .

(فصل) قوله : « والنون إذا وقعت آخرًا بعد الف فهي زائدة »

إلى آخره .

قال الشيخ : يعنى إذا وقعت مع ثلاثة أصول فقد يقع آخرًا
 في مثل زمانٍ ومكانٍ وهي أصليةٌ باتفاقٍ ، وإن لم يذكر ذلك
 لكونه صار معلومًا ، وإنما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك إلا إذا قام
 دليلٌ خاصٌ على لإصالة في بعض المحال فيكون الحكم للدليل
 الخاص كما ذكره ، وذلك في نحو « فيئنان »^(٢) ، دل عليه الاشتقاق
 لأن معناه ذو فنون ، فثبت أن الياء زائدة ، وإذا ثبت زيادة الياء
 وجب إصالة النون و « حسان » ، فيمن صرف كذلك لأنه لما
 صرفه لم يكن بد من أن تكون النون أصلية ؛ لأنها لو كانت

(١) (بقولهم تمعدوا) : ساقطة في الاصل .

(٢) فيئنان : الشعر الطويل الحسن ، يقال رجل فيئنان : أي

حسن الشعر ، اللسان (فنن) ٢٠٥/١٧ ، شرح الشافية

• ٣٣٩/٢

زائدة لوجبَ أَن يكونَ فيهِ عدانٍ من الصرفِ هما العلميةُ والزيادةُ
فلَمَّا صُرِفَ وجبَ أَن يُحْكَمَ بِإِتِّفَاعِ مانعِ الصرفِ ، ولا يمكنُ
إزالةُ العمليَّةِ للعلمِ بوجودها فوجبَ تقديرُ أصالتهِ انونَ ليكونَ تلميحاً
علتهِ واحدةً ، وعلتهِ واحدةٌ لا تمنعُ من الصرفِ . وأمَّا « حِمَارُ
قَبَانٍ » فمثلُ حَسَانٍ سواءً لآنَهْ لآبَدًا أَن يُقَدَّرَ علماً لآنَهْ من
بابِ أُسامةٍ بديلِ امتناعِ دخولِ حرفِ التعريفِ عليه ، وإذا وجبَ
ذلكَ وهو منصرفٌ وجبَ أَن تكونَ نونُهْ أَصْلِيَّةً وإلَّا كانتْ فيهِ
مخالفةُ الأصلِ لمذكورِ . وقولهُ « فيمن صرفَ » راجعٌ الى قوله
« حَسَانٌ وَحِمَارُ قَبَانٍ » لا الى قوله « فَيَسَانُ » لآنَ فَيَنَاءً منصرفٌ
فلا وجهَ لتقيدهِ بالصرفِ . وأمَّا حَسَانٌ وَحِمَارُ قَبَانٍ فهو الذي
يُحْتَمَلُ التقييدُ ، قوله : « وكذلك الواقعةُ في أولِ المضارعِ أوِ
المطاوعِ ، وذلكَ معلومٌ بالاشتقاقِ فلا حاجةَ الى بيانهِ ، وكذلك الثالثةُ
السائكةُ في نحوِ « شَرَنْبُثٌ ^(١) » وَعَرَنْدٌ » . قولهُ « وهي فيما عدا
ذلكَ أَصلٌ » إلَّا إِذَا قامَ دليلٌ على زيادتها في مثلِ « عَنَسَلٌ » وهو
السرعةُ ، « وَعَعْفَرَنِي » وهو من العفرِ وهو الترابُ ، « وَبَلْهِنِيَّةٌ ^(٣) » ،
وهو من البلهْ ، و « خَنْفَقِيْقٌ ^(٤) » من الخفْقِ ؛ لآنَهْ اسمُ
للريحِ التي تخفقُ .

(١) الشرنبثُ : الشرايِبُ بضمِ الشينِ القبيحِ ، وقيل هو الغليظُ
الكفينِ والرجلينِ والقدمينِ ، وهو ما يوصفُ بهِ الاسدُ ، اللسانُ
(شربن) ٤٦٥/٢ ، الكتابُ ٣٥١/٢ .

(٢) عَعْفَرَنِي : من العفرِ الترابِ ، يقالُ للاسدِ عَعْفَرَنِي لآنَهْ
يعفرُ فريستهِ بالترابِ ، أو الشعراتُ في الرأسِ ، تنتصبُ عند
الغضبِ ، الكتابُ ٣٥٠/٢ اللسانُ (عفر) ٢٦٥/٦ ، الصحاحُ
(عفر) ٧٥٢/٢ ، شرح الشافية ٣٤٣/٢ .

(٣) بَلْهِنِيَّةٌ : من البلهْ ، أو من العيشةِ الهنيئةِ الكتابُ ٣٥٣/٢ ،
شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ٣٤/١ .

(٤) خَنْفَقِيْقٌ : من الخفقِ للريحِ التي تخفقُ أو للدهايةِ الكتابُ
٣٥٠/٢ ، شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ١٢٨/١ .

(فصل) قوله: «والاء اطردت زيادتها أولاً في نحو تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَتَفَاعَلَ .»

قول الشيخ: «لأنها علمت زيادتها في ذلك الاشتقاق . وقوله»
 «وفعلهما ، أراد به فعلَي تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ ، لأنَّ فِعْلَي تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ تَاءٌ ، كَقَوْلِكَ كَرَّمْتُ تَكْرِيماً ، وَسَارَ تَسْيِيراً ، فَعَلَا تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ هُمَا الْمَذَانُ فِي أَوَّلِهِمَا التَّاءُ كَقَوْلِكَ : تَكَلَّمَ وَتَضَارَبَ ، وَكَذَلِكَ تَفَعَّلَ وَفَعَّلَهُ كَتَدَحَّرَجَ وَتَدَحَّرَجَ ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ الْمَعْلَمَ بِهِ فَاسْتَفْنَى عَنْهُ بِتَفَعَّلَ .» قوله
 «واخيراً في الأنيث وانجم» يعني بالأنث مثل قولك : قَتَلْتُ وَقَادَةُ ، وَيَعْنِي بِالْجَمْعِ إِثْمًا مِثْلُ زَنَادِقَةٍ وَجَوَارِيَةٍ ، وَأَمَّا مِثْلُ قَائِمَاتٍ وَقَاعِدَاتٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ إِثْمًا ، لِأَنَّ تِلْكَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا تَاءُ إِثْمَاتٍ فَكَانَ حَمَلُهَا عَلَى الْجَمْعِ فِي مِثْلِ قَائِمَاتٍ أَوْلَى ، وَفِي نَحْوِ «رَعَبُونَ وَجَبْرُونَ» وَنَسَبُهُ ، لِأَنَّهُ كَثُرَ أَيْضاً زِيَادَتُهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْنَاءِ فَحُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ . طَلَقْنَا إِلَّا فِي نَحْوِ «تَرْتَبُ» (٢) (إِلَى آخِرِهِ . وَقَعَ فِي نَسَخٍ بَعْدَ قَوْلِهِ «عَنْكَبُونَ إِلَّا فِي نَحْوِ تَرْتَبٍ» (٣) وَتَوَلَّجَ (٤) وَسَنَّبَتَهُ (٥) وَيَسَّ بِمُسْتَقِيمٍ ،

(١) في ر : (يكرم) .

(٢) ترتب : من رتب الشيء ثبت ودام وعز راتب ثابت ، الكتاب

٣٤٨/٢ ، اساس البلاغة ١/١٦٨ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) تَوَلَّجَ : التولج : الكناس الذي يلج فيه الطيبي وغيره من

الوحش أو الذي يتخذ الحيوان ضلاً في اصول الشجر الكتاب

٣٤٨/٢ ، اللسان (ترب) ١/٢٢٣ ، (دلج) ٣/٩٩ ، المنصف

٣٨/٣ .

(٥) سَنَّبَتَهُ : أو السنبة : لحقة من الدهر أو من الوقت

اللسان (سنب) ١/٤٥٧ ، الكتاب ٢/٣٤٨ .

لأنه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي أن يكون المستثنى منه إلا أصلياً؛ لأنه يخرج من الزائد، و « ترْتُب » تأولها زائدة فكيف يستثنى من الزائد وكذلك « سَنَبَتَة » . و وقع في [بعض]^(١) النسخ « وعَنْكَبُوت وهي ما عدا ذلك أصل إلا في نحو ترْتُب وتَوَلَّج وسَنَبَتَة » وهو مستقيم لولا ذكر « تَوَلَّج مع ترْتُب وسَنَبَتَة » لأن الاء في « ترْتُب وسَنَبَتَة » زائدة . وليست في « تَوَلَّج » كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة اثناء مع اختلافها في ذلك . والوجه أن تكون وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو ترْتُب وتَدْرَاء وسَنَبَتَة . فيستقيم حينئذ . والوجه في كون اثناء في « ترْتُب » زائدة ، أنها لو كانت أصلية لوجب أن تكون فعلاً وليس من أبنيتهم . (والوجه في « تَدْرَاء » إنها لو كانت أصلية لكان فعلاً وليس من أبنيتهم)^(٢) إلا عند الاخفش وقد يقول إنه تفعلاً أيضاً إما بالاشتقاق وإما لأن بناء تَفَعَّل أكثر فحمله عليه أولى [١١٦] . و « سَنَبَتَة » فلأنهم يتولون مضى . سَنَبَ من الدهر وسَنَبَتَة من الدهر ، وإذا علم أنها زائدة في سَنَب وسَنَبَتَة^(٣) وجب أن تكون زائدة في سَنَبَة لأن الجميع من باب واحد .

(فمل) قوله : والهاء زِيدَتْ زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد إلى آخره .

قال الشيخ : هاء الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي أن يعد من حروف الزيادة كما لا تعد الاء واللام زائدة في

- (١) (بعض) : زيادة عن ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) (سَنَبَتَة) : ساقطة في ل ، س :

قَوْلِكَ بَزِيدٍ وَزَيْدٍ، وَإِنَّمَا عُدَّتْ لَكُونِهَا امْتَرَجَتْ مَعَ الْكَلِمَةِ حَتَّى صَارَتْ مَعَهَا كَالْجُزءِ، فَاشْبَهَتْ تَاءَ التَّائِيثِ فَكَمَا عُدَّتْ تَاءُ التَّائِيثِ عُدَّتْ هَذِهِ. فَانْ قُلْتَ: فَقَدْ عُدَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي قَوْلِكَ: أَعْلَمُ وَهِيَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ كَهَاءِ السَّكْتِ لِلْوَقْفِ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ. قُلْتَ: لَيْسَتْ الْهَمْزَةُ فِي امْتَرَجَهَا بِالْكَلِمَةِ كَالِهَاءِ لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا لَا يَبْهَأُ بِخِلَافِ هَاءِ السَّكْتِ فَانْتَكُ حُخَيْرٌ فِيهَا فَكَانَتْ تِلْكَ بَصِيغَةَ الْكَلِمَةِ أَنَسَبَهُ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ، وَزَيْدِ الْهَاءِ فِي جَمْعِ أُمَّ هُوَ الْمَحْقُوقُ فِي زِيَادَةِ الْهَاءِ بِاعْتِبَارِ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّ أُمَّاً وَزَنَهُ فَعَمَلٌ لِقَوْنِهِمْ: الْأَمْرَمَةُ وَإِذَا بُنِيَ أَنَّ الْبِنَاءَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ نَبَتْ أَنَّ الْهَاءَ زَائِدَةٌ، وَالكَثِيرُ اسْتِعْمَالُهُ بِالِهَاءِ وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ هَاءٍ قَلِيلاً. وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنْ الْأَمْهَاتُ لِلنَّاسِي وَالْأَمْهَاتُ لِلِهَاتِمِ، وَقَدْ ذُكِرَ. وَأُمَّاً زِيَادَتُهَا فِي مِثْلِ مَا أَنْشَدَهُ^(١) فَقَلِيلٌ. وَأُمَّاً زِيَادَتُهَا فِي الْفِعْلِ فَأَشَدُّ مِنْهُ وَأَقْلُ وَلِذَلِكَ قَالَ: « وَهُوَ مُسْتَرْدَلٌ وَزَيْدٌ فِي أَهْرَاقٍ إِهْرَاقَةٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَأَهْرَاقٌ أَصْلُهُ آرَاقٌ ثُمَّ قَلَبَ الْهَمْزَةَ بَعْضُهُمْ هَاءً فَقَالَ هَرَاقٌ ثُمَّ جَاءَ بَعْضُهُمْ فَابْتِ الْهَمْزَةَ دَاخِلَةً عَلَى الْهَاءِ، فَقَالَ أَهْرَاقٌ وَلَيْسَ بِفَصِيحٍ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ جَرِيهِمْ فِيهِ تَمَلَّى مَخْلَفَةَ النِّيَاسِ فَمَنْ قَوْلَ آرَاقٍ قَالَ يَرِيْقُ وَمُرِيْقٌ وَمُرَاقٌ، وَمَنْ قَالَ: أَهْرَاقٌ قَالَ يَهْرِيْقُ بِسَاكِنِ الْهَاءِ وَمَهْرِيْقٌ وَمَهْرَاقٌ، وَهِيَ أَرْدَاؤُ الثَّلَاثَةِ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْوَهْمِ لِادْخَالِهِمُ الْهَمْزَةَ عَلَى الْهَاءِ الَّتِي بَدَلُ

(١) الْبَيْتُ هُوَ: عِنْدَ تَنْسَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ
 أُمَّهَيْتِي خِنْدِفُ وَالنِّيَاسُ أَبِي
 نَسِبَ لِقِصِي بْنِ كَلَابٍ، بْنِ مَرَّةٍ، وَقِيلَ لِامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ.
 الْمَفْصَلُ ص ٢٠٠ ابْنُ يَعِيْشٍ ٤/١٠. وَقَدْ ذُكِرَ صَدْرُهُ مَخَالَفًا
 لِمَا ذَكَرْتُ وَهُوَ (مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ) شَرَحَ
 شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ٣٠٤.

من الهمزة لما تَغَيَّرَتْ صورتها إلى الهاء • قوله • وزيدت في
هَرَكَوْلَةَ (١) وهَجْرَعَ (٢) وهَلْقَامَةَ (٣) ، لما دلَّ عليه
الاشتقاق ، ويجوز أن يكونَ مزيدةً في قولهم : « قَرَنُ سَلْهَبٍ » (٤) ،
وإنما لم يُحْكَمْ عليها بما حُكِمَ في هَجْرَعَ لأنَّهُ لم تثبت زيادتها
وسطاً كما ثبتت أولاً فكان الأمران محتملين • وأمَّا هَلْقَامَةَ عند
الاخفش (٥) فلأنَّهُ لِكثِيرِ البلعِ دلَّ الاشتقاقُ عندَهُ على زيادتها ،
وذهبَ غيره إلى أصليتها ، وزعمَ أَنَّهُ ليسَ من اللقمِ لأنَّ معناه البلعُ
وليسَ البلعُ بهِ معنى اللقمِ فلا يلزمُ زيادتها بهذا الضربِ من الاشتقاقِ •

(فصل) قوله : والسينُ أُطْرِدَتْ زيادتها في اسْتَفْعَلَ •

قَالَ الشَّيْخُ : « هُوَ وَاضِحٌ » ، « وَدَعَّ كَافِ الضَّمِيرِ فِيمَنْ
كَسَمَسَ » • قَاتُ : لَيْسَ عَدَّ السِّينِ هَهُنَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ
بِمُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ لِلْوَقْفِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ وَلَوْ صَحَّ
عَدُّهَا صَحَّ عَدُّ الثَّمِينِ فِيمَنْ كَشَكَّشَ وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ وَاجْتِمَاعِهِمْ
عَلَى تَرْكِ عَدِّ الثَّمِينِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِوُقُوعِهَا هَذَا

(١) هَرَكَوْلَةَ : أَوْ الْهَرَكَوْلَةَ : الْحَسَنَةُ الْجِسْمِ وَالْمَشِيَّةُ وَالخَلْقِيُّ ،
وَالهَرَكَوْلَةُ ضَرْبٌ مِنَ الْمَشْكِيِّ لِلسَّانِ (هَرَكَل) ٢١٩/٤ ، شَرْحُ
الشَّافِيَةِ ٣٨٥/٢ •

(٢) هَجْرَعَ : الْهَجْرَعُ : الطَّوِيلُ الْمَشْقُوقُ أَوْ الْكَلَابُ السَّلْوَقِيَّةُ
أَوْ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ لِلسَّانِ (هَجَع) ٣٤٤/١٠ ، الْمَنْصَفُ ٧/٣ ،
شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٣٨٣/٢ •

(٣) هَلْقَامَةَ : لِلْأَكُولِ وَالْهَيْكَمِ لِلطَّوِيلِ ، لِلسَّانِ (هَلْقَم)
١٠٣/١٦ •

(٤) انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ٣٨٣/٢ •

(٥) سَلْهَبٌ : الطَّوِيلُ ، يُقَالُ : فَرَسٌ سَلْهَبٌ وَقَرْنٌ سَلْهَبٌ
أَيُّ طَوِيلٌ ، الْمَنْصَفُ ٤/٣ ، اِسْبَاسُ الْبَلَاغَةِ ٢٤٠/١ •

الموقع دليل على أنها ليست كالزيادة في الأمتزاج في بنية الكلمة ، وإنما هي بعد الكف في هذه اللغة الرديئة بمثابة هاء السكت بعد الحركة فيمن يلحقها ، بل هي أبعد ؛ لأنها إنما تلحق كلف المؤنث فلا يتوهم امتزاج ، معها كما يتوهم الأمتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حين تشبه تاء التانيث . قوله : « زِيدَت في اسْطَاع » ، وزيادة هذه السين في اسْطَاع على غير قياس كما زِيدَت الهاء في اهْرَأَى ، لأن معنى اسْطَاعَ أطاع كما أن معنى اهْرَأَى أَرَأَى فمضارعه يُسْطِيعُ لأنه رباعي في التحقيق ولا اعتداد بالسين كما لا اعتداد بالهاء وليست محذوفة من اسْطَاعَ لأن ذلك يُقال فيه اسْطَاعَ بكسر الهمزة في الابتداء والمراد اسْطَاعَ فمضارعه يُسْطِيعُ بفتح الياء وبه قوله تعالى : { فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ } (١) ، في قراءة الأكثرين ، وأمّا هذه اللفظة فمفتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى أطاع فمضارعه يُسْطِيعُ على ما تقدم . وأمّا اسم الناعل والمفعول فيتفقان لفوات ما بهما يحمل الفرق وهما الهمزة وحرف المضارعة وهما يحذفان في ذلك فيبقى مُسْطِيعٌ ومُسْطَاعٌ فيهما جيباً ولا يفتقران إلا بالتقدير .

(فصل) قوله : واللام جاءت مزيدة في ذلك وهنالك الى

آخره .

قول الشيخ : وهو أصل مطرد في أسماء الإشارة إذا قصد بها الدلالة على البعيد وجملهم أيضاً أيها من حروف ازوائد فيه [١٦١ و] تجوز من وجهين : أحدهما أن البنيات لا تدخل في باب

(١) سورة الكهف الآية : ٩٧ . قرأ حمزة بتشديد الطاء والباقون بالتخفيف . تقريب النشر ص ١٢٨ ، غيث النفع ص ٢٨٣ ، سراج القارى ص ٢٨٣ .

الزيادات • والآخِرُ أنَّ اللامَ جِيءَ بِها عندَ الكثيرِ للدلالةِ على البعِدِ فلم تكنْ زائدةً ، وزيدتْ في «عَبْدَلٍ وَزَيْدَلٍ وَفَحَجَلٍ» باعتبارِ الاشتقاقِ ، وأمَّا «هَيْقَلٌ»^(١) ففيه احتمالٌ من جهةِ أنهم قولوا : هَيْقٌ هقلٌ وقالوا : هقلٌ للفتى من انعامٍ فإن جعلناه مشتقاً من الهيقِ فمعلومٌ أنَّ لامه زائدةٌ ؛ لأنَّه لا لامَ في الهَيْقِ وإنَّ جعلناه من الهَيْقَلِ كانتِ اللامُ أصليةً لثبوتها لآماً فيما هو مشتقٌ منه ، فمن أجلِ ذلكَ جاءَ الاحتمالُ في أصلها وزيادتها • واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

ومن أصنافِ المشتركِ إبدالُ الحروفِ

قوله صاحبُ الكتابِ : يقعُ الإبدالُ في الأضربِ الثلاثةِ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : يقعُ الإبدالُ في الأضربِ الثلاثةِ بخلافِ الزيادةِ فإنَّها لم تقعْ في الحروفِ ؛ لأنَّ الزيادةَ إمَّا كانتْ باعتبارِ الاشتقاقِ أو ما تنزَّلَ منزلتهُ ولحرفٍ أجنبيٍّ من ذلكَ ، وأمَّا الإبدالُ فقد يكونُ طريقتهُ الاشتقاقُ ، فلا يكونُ في الحرفِ بانتباره ، وقد يكونُ طريقتهُ معرفةُ كثرتهُ على صورةٍ في موضعٍ وتغييرِ بعضِ حروفه فيستدلُّ بتلكَ الكثرةِ على أنَّها الأصلُ ، وأنَّ اقليلَ بدلَ فسارَ للبدلِ طريقانِ : أحدهما الاشتقاقُ أو ما تنزَّلَ منزلتهُ وذلكَ مخصوصٌ بالاسمِ والنعلِ ، الآخرُ الكثرةُ المذكورةُ ، ويجري فسي الاسمِ والحرفِ ، وأمَّا الفعلُ فلا يجري فيه ، لأنَّه لم يقعْ فيه من

(١) الهَيْقَلُ : الظليمُ والاذنى هَيْقَلَةٌ ، والهَيْقَلُ كالحقلِ ، والهَيْقُ من الرجالِ المفرطِ الطولِ ، وقيلَ هو الطويلُ الدقيقُ ولذلك سُمِّيَ الظليمُ هيقاً للسانِ (هقل) ٢٢٤/١٤ ، (هيق) ٢٤٩/١٢ ، أساس البلاغة ٣٠٧/٢ •

ذلك إلا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله ، ولذلك قول :
 « وحروفه حروف الزيادة والطاء والذال والجميم ، فوهم لأنه لم
 يحصرها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها ، فكان ما ذكره غير
 جامع لغيرها ، وبيان ذلك أن حرف البدل إنما يعني به الحرف
 المبدل لا المبدل منه ، بدليل أن العين يبدل منها وايماء يبدل منها
 وليست معدودة من حروف الإبدال باتفاق ، فإذا كان كذلك فعدو
 السين من حروف البدل خطأ لأنها لا تبدل وإنما يبدل منها ،
 وقد تبين أن عدتها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلاً منها ، وبين بذلك
 أنها غير مانعة ، لأنه أدخل غيرها فيها ، وبيان أنها غير جامعة ،
 هو أن الصاد والزاي تبدلان من السين ، ولم يعد هما ههنا من
 حروف البدل ، وقد تبين كونهما منها وقد ذكر ذلك في التفصيل
 على ما سيأتي .

(فيل) قوله : فالهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء
 والعين الى آخره .

قال الشيخ : يعني بالمطردي جري الباب قياساً من غير حاجة
 الى سماع في أحاده ، ويعني بغير المطرد ما توقفت أحاده نلسي
 السماع ، ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ، ويعني بالجزئ ما يجوز
 إبدالها وتركه على أصله ، « فالواجب إبدالها من ألف التثنية في
 نحو حمراء وصحراء ، وهذا لأن التحوين يزءون أن الهمزة
 في نحو حمراء أصلها ألف فذكره اجتماع الالفين فقالت الثانية
 همزة لما أدت اجتمعا الى حذف إحديهما لأنها ساكنان ، ولو قيل
 إن الهمزة والالف جميعاً جيء بهما للتأنيث في الأصل لم يكن ذلك
 بعيداً من العوالب . ثم قوله : « والمثلثة لأمأ نحو كساء ورداء ، ولم
 يبين انقلابها عن واو أو ياء أو عن ألف . لأن ذلك محتمل ، فإن

بعض التحويين يزعم أن الهمزة منقلبة^(١) عن نفس الواو والياء
أولاً من غير واسطة ، وظاهر كلامه أنها عن الالف لأنه قال :
« ومن المنقلبة ، فإن عُنِيَ به الواو والياء لم يستقم ؛ لأنها إذا
أبدل منها لم تكن منقلبة ، وإذا كانت عن الالف صح أن توصف
بكونها منقلبة لأنها انقلبت أولاً أفأ عن الواو والياء ثم أبدل منها ،
إلا أنه يضعف من حيث إنه لم يذكر عن الياء بدلاً مطرداً واجباً
ولا جائزاً . ويُجاب عنه^(٢) بأن التقسيم لا يوجب وإنما يوجب
بدلاً عن الياء وقد ذكره في نحو « أدية وفي أسنانه أَل »^(٣) ، لأن
قوله « مطرد » وغير « مطرد » ، إنما هو يستقيم في حروف اللين فلا
يتعين أن يكون كل واحد منهما متقسماً هذا التقسيم . قوله :
« أو عيناً في نحو قائم بائع ، والكلام فيه كالكلام في كساء ورداء في
الخلاف والظهور والاعتراض والجواب ، « ومن كى ووى ونقصة
أولاً شُفِّمَتْ بأخرى لأنه في نحو أو أصل وأوتى ، هكذا ذكره
غير من التحويين وفسروا الألف بما لا يفارق واحترزوا به عن
مثل [١٦١ ظ] ووري ووصل وواعد ، لأنه من قبيل
الجائز بالانفاق ، وزعموا أن أصله إنما هو أصل وواعد ،
وإنما انقلبت الالف فيه واو لانضمام ما قبلها وذلك عرض فلذلك
قيل في الأول لازم احترازاً به عنه وليس هذا بمستقيم ، لأنه إن
صح في ذلك صح أن يقال في أو يصل أن أصله وأصل وإنما
انقلبت الالف واو لانضمام ما قبلها كما في ضويرب فيكون تارضاً

- (١) في ل : (عن الالف التي هي بدل) ولا يختل الكلام بدونها .
(٢) (عنه) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٣) « الل » : وهو أن تقبل الاسنان على باطن الفم ، والثلث
أسنانه : فسدت ، وقد أبدلت الهمزة من الياء : أي
(يلل) اللسان (الل) ٢٦/١٣ .

كما في وُورِي ، وكونُ المَكْبَرِ أصلاً للمصغَرِ أظهر من كونِ (١) تاسِئِي فاعلهُ أصلاً لِمَا لم يُسمِّ فاعلهُ لموافقَةَ المصغَرِ المَكْبَرِ في الأحكامِ ومخالفَةَ مَا لم يُسمِّ فاعلهُ لِمَا سَمِّي فاعلهُ ، وإذا ثبتَ ذلكَ ثبتَ أَنَّ اختِرازَهُمُ بذلكَ عن مثلِ وُورِي غيرُ مستقيمٍ • فالأولى أَن يُطلبَ غيرُ ذلكَ ، وهو أَن يَقولَ من كلِّ واوٍ واقعةٍ أولاً تُشغَعَتُ بأخرى متحركةٍ فيزولُ الاعتراضُ بـووري ويظهرُ التفرُّقُ بينَهُ وبينَ أوٍ يصلُ وذلكَ واضحٌ في الصورةِ والمنسَى أمَّا في الصورةِ فما ذكرناه من التحريكِ • وأمَّا في المنسَى فلأنَّ الواوَيْنِ إذا تحركتا أحسنُ فيهما من الاستقلالِ ما لا يكونُ فيهما إذا كانتِ الثانيةُ ساكنةً وذلكَ مُدْرِكٌ ضرورةً فاتزموا إبدالها في الموضعِ الذي اشتدَّ فيه ثقلها وجوزهُ في الموضعِ الذي لم يشتدَّ فذلكَ جاءَ أوٍ يصلُ ملتزماً وجاءَ « ووري » جزئاً ، وإنما أبدلوا الأولى دونَ الثانيةِ ، لأنَّهُم لو أبدلوا الثانيةَ لأدبى إلى وهمٍ جوازِ تخفيفها جرياً على قياسِ تخفيفِ الهذبةِ فيرجعُ الأمرُ إلى مثلِ ما قرأ منه فابدلوا ما لا يؤدي إلى ذلكَ وهو الأولى ، لأنَّها إذا كانتِ أولاً التزمَتْ فلا يؤدي إلى ما ذكرناه • فإن زعمَ زاعمٌ أَنَّها قد تشملُ بما قبلها فؤدي إلى ذلكَ بعينه • قلتُ : إتصالها عارضٌ وما ذكرناه لازمٌ ، فكانَ إبدالُ الأولى أولى •

قوله : والجائزُ إبدالها عن كلِّ واوٍ وقعت مفردةً فاءً •

قولُ الشيخِ : فهذا غيرُ مستقيمٍ في الحِجْرِ لأنَّ بابَ « ووري » من قِيلِ الجائزِ وليست مفردةً وقد ذكرنا أنَّ الواجبَ أَن يُشغَعَتِ تقع لازمةً فإدباً أَن يكونَ المزومُ له أئثرٌ في وجوبِ انقلبِ ، أولاً

(١) في ل : (فَعَلَّ) •

فإن كان له أثر فقولُه : « في الجائز مفردة » ، غير مستقيم لأنَّه تركَّ المشفوعة غير الازمة وإن لم يكن أثرٌ فلا معنى لجعله قيداً في الواجب ، ثبت أنَّ ما ذكره أن يقول : وقت مفردة أو مشفوعة غير لازمة ، وعلى ما بيَّنه أن يقول : وقت مضمومة فإثاء ليس بعدها واو متحركة فيه « ووري » ، وبابه فيكون مستقيماً . قوله « أو عيناً غير مدغم فيها كادور » ، وإنما قال غير مدغم فيها إحترازاً من مثل التمسور والتموذ ، لأنها لا تبدل ، وإنما لم تبدل لأنها لم تخل إيثاً أن يبدلوا جميعاً أو أحدهما ، فلو أبدلوا جميعاً لأدى إلى استتقال بين أثقل من الأصل . ألا ترى أن التعود أثقل من التعود ولذلك لم يندغموا همزة في همزة إلا في نحو سائل تلى ما سألني ، ولو أبدلوا أحدهما لانفك الإدغم الذي هو مقصود في هذا البناء ، فلم يكن للإبدال معنى « أو مشفوعة » عيناً . حكم الواو التي هي عين مشنوعة وغير مشفوعة سواء في جواز الإبدال ما لم تكن مدغمة .

قوله : وغير المطرد إبدالها من الالف إلى آخره .

قال الشيخ : وهذا أيضاً كن ينبغي أن يجعله من المطرد لأن أصحاب هذه اللغة اطرده ، وإنما لم يكن مثل الأولى لضعفها لأنه غير مطرد ، ولا تناقضة بين كونه (١) مطرداً وكونه في لغة ضعيفة . وأمثال النائم والختم فهو على ضعفه غير مطرد ، وكذلك بية الاثلة في إبدال همزة عن الالف . قوله « وسن الواو غير المضمومة » ، يعني أنَّه من قسم غير المطرد إبدالها عن الواو ، وغير المضمومة كيفما وقعت فيحتاج في كل واحد منهما إلى السماع ، والخلاف مع المازني (٢) في المكسورة على ما ذكره ، لأنه

(١) بين كونه مطرداً : ساقطة في ر

(٢) شرح الاشموني على الالفية ٢٩٦/٤ .

يراهُ من قسم المطرد الجائز ، وغيرُ يراهُ غيرَ مطردٍ • ومن الباءِ في « قطعَ اللهُ أَيْدِيَهُ وفي أسنانه أَلَل » ، وهو قائلٌ ولاخلافَ أَنَّهُ غيرُ مطردٍ • « ومن الهاءِ » ، يعني إبدالَ الهمزةِ من الهاءِ « في ماءٍ وأمواءٍ » ، وإنما حُكِمَ بذلكَ لقولهم : مَوْبَهُ وَمِيَاهُ وَأَمْوَاهُ ، والتصغيرُ والتكثيرُ يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها ، وإذا ثبتَ أَنَّ أصلها هاءٌ ثبتَ أَنَّ الهمزةَ مبدلةٌ عنها • قال (١) :

٢٥٨ وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ آمَوَاؤُهَا

مَا صِحَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَقْيَاؤُهَا

مرتفعةٌ أمواؤها أي كثرتْ لأنَّها لا ترتفعُ إلاَّ لكثرتها ، ما صِحَّةٌ رأَدَ الضُّحَى أَقْيَاؤُهَا يعني [١٦٢] أَنَّهَا كَثِيرَةٌ أَقْيَاءٌ لكثرةِ ظلالِ أشجارها حتَّى يذهبَ ذلكَ رأَدَ الضُّحَى وهو ارتفاعه أي يذهبُ أثرُ ذلكَ وهو حرُّ الشمسِ وأثرها • قوله : « وفي أَلٍ فَعَلَّتْ وَأَلًا فَعَلَّتْ » ، لأنَّ الكثيرَ هَلٌ فَعَلَّتْ وَهَلًا فَعَلَّتْ ، فإنا قِيلَ أَلٌ فَعَلَّتْ فالهمزةُ تدلُّ على ما هو الكثيرُ في الاستبدالِ ، ومنهم من يزعمُ أَنَّ الهمزةَ والنساءَ في هَلًا سَوَاءٌ ويهدهما جميعاً من حروفِ التخصيضِ ولا أَحَدٌ يعدُّ هَلٌ وَأَلٌ من حروفِ الاستفهامِ وسببهُ ما في هَلٌ من الكثرةِ الواضحةِ وليس

(١) البيت لم يعرف قائله ، قال ابن جنى انشدنا ابو علي الفارسي وذكره ورواية البغدادي في شرح الشواهد (يُسْتَتَنُّ) مكان (ما صِحَّةٌ) • قاله : من قلص الماء إذا ارتفع في البئر ، وما صحه : قصيرة ، رأَدَ الضُّحَى : ارتفاعه ، والشاهد فيه جمع من غير هاء بالهمزة ، المنصف ١٥١/٢ ، ابن يعيش ١٥١/١٠ ، « شواهد الشافية ٤/٤٣٧ » .

« هَلَا » بالنسبة إلى « الْأَكْهَلِ » ، بالنسبة إلى « أَل » ، فلذلك فَرَّقَ بينهما ، ومن العينِ في قوله (٢) :

٢٥٩ أَبَابُ بَحْسٍ

• وهو قليل

(فعمل) قوله : والالفُ أُبدلتُ من أختيها ومن الهمزة والنونِ فابدالها من أختيها مطردٌ في نحو قولِ « وَبَاعَ وَدَعَا وَرَمَى » ، وبَابُ وَنَابَ مما تحركا فيهِ وادفتحَ ما قبلها إلى آخره .

قال النسخ : سيأتي ذلك ممللاً في ضعف الاعلال من هذا القسم ، وأدماً « اتمودُ والسيدُ » فكان قياسه « أَنْ يُقَالَ اتمودُ والصادُ » كما قالوا : « بَابُ وَنَابُ » ، إلا أَنَّهُم اتوا به على أصله تنبيهاً على أَنَّهُ الأصلُ وكثيراً ما يفعلون مثل ذلك ، وما ذكرناه مطرداً إلا ما كان شاذاً ، وغير المطردِ في نحو « طَائِي وَحَارِي وَيَاجِلُ » ، وكان قياسُ طَائِي طَيْيًى ، لأنَّهُ نُسِبَ إلى طَيْيًى فقياسه أَنْ تُحذفَ الياءُ الثانيةُ كما تقدمَ فيقَي طَيًى ، ثم قلبوا الياءُ ألفاً على غيرِ قياسٍ فقالوا : طَائِي ، وقالوا في النسبة إلى الحيرةِ

(١) هذه قطعة من بيتٍ وتامه :

(وَمَا جَ سَاعَاتِ مَلَا الْوَدِيقِ)

أَبَابُ بَحْسٍ ضَاحِكِ زَهْوِقِ

والرواية في شرح الشافية والاشموني (هزوق) ، العبابُ : وفرة الماء وكثرتة ، الضاحك : من السحاب العارض إذا برق ، زهوق : مرتفع ، الملاة فلاة ذات حر وسراب ، والشاهد إبدال العين همزة . ابن يعيش ١٦/١٠ ، شرح الشافية ٢٠٧/٣ ، الاشموني ٢٩٧/٤ ، شرح شواهد الشافية ٤٣٢/٤ ، والبيت لم يعرف قائله .

حَارِي فابدلوا الياء الفاء ، وقالوا : يَجَلُّ وَيُوجَلُّ وَيَاجَلُّ فيجوز
 أَن يكون الالف مبدلاً عن الواو ويجوز أَن يكون عن الياء وهو
 على غير قياس فلا تقول : في يُوجَلُّ يَاجَلُّ ، وإبدالها من الهمزة
 على ما ذكره في اللزوم والجواز قد تقدم في تخفيف الهمزة
 « وإبدالها من النون في ثلاثة مواضع ، كما ذكر ، وهو مختص
 بالوقت أحدهما الوقت على المنعوب النون في قولك : « رأيت
 زيداً » وهي اللغة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور الاستقل
 الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع الالف •
 والثاني « النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ، كقولك : اضربن
 ولنسمعن ، إذا وقتت تقول : { لَنَسْفَعًا } (١) ، لأنها في الفعل
 كالتوين في الاسم فأجرى مجراءً في انقلابها الفاء إذا انفتح
 ما قبلها • والثالث إبدالها من نون إذن : لأنها كتوين ، ونون
 الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها آخراً فوقوا عليها بالالف كما
 وقنوا على التوين •

(فصل) قوله ' والياء أُبدلت من اختيها •

قول الشيخ : فابدلها من الالف في نحو مفتح ، وهو كـ
 موضع وقعت الالف فيه بد كسرة ياء التصغير أو كسرة الف
 الجمع ، فنها تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير
 والجمع فلا تبقى الف لانكسار ما قبلها فتقلب ياء ضرورة وهو طرد
 إلا في نحو حبيلسي وحميراء وقد تقدم •

قوله : ومن الواو نحو مقات •

(١) سورة العلق الآية : ١٥ •

قال النسخ : ذكر آثلة من أبواب نمتى كلها ستاتي مائة
 في فصول الاعلال فلا حاجة الى تفصيلها ههنا . « وفي نحو صبية
 وثيرة^(١) وعذبان وييجل » لأن صبية من صبا يصبو فقياسها
 صبة فابداها على غير قياس ، « وثيرة » جمع نور ككوزة
 جمع كوز فقياسه أن يقال ثورة لأن مثل هذا اجمع إننا ينقلب
 فيه الواو ياء إذا وقت بعدها الال ككتاب وسيط ، فأنا إذا لم
 يقع الال فقياسها بقؤها على أصلها ، وكذلك الاصل في « تليان »
 علوان لأنه من علا يعلو ولم يطراً ما يوجب تغيرها . وكذلك
 الاصل في « ييجل » يرجل ، لأنه مضرع وجل فتلبت ياء
 على غير قياس ، وإدائها من الهمزة قد تقدم وجوبه وجوازه ،
 فوجوبه في نحو آيت وجوازه في نحو « ذيب وميرة » ، « ومن أحد
 حرفي التضيف » على غير قياس إلا أنه كثر في فلت وتفلت
 وقيل في غيره كقولك : قضيت وسريت وقيل في مثل
 « لا وربك^(٢) لا أفعل » لأن مثل ذلك نادر في كلامهم ،
 وكذلك ك ما ذكره من غيرها فهو على خلاف الأكثر إلا فيما كان
 راجعاً إليهما كاسم الناعل والمفعول والمصدر . « واتمدية^(٣) »
 فيمن جعل اتمدية من صدد ، والياء بدلة عن أحد حرفي
 التضعيف (سواء جملة^(٤) من صدد يصمد بمعنى منع أو يمد
 بمعنى ضج^(٥)) ، ومن جملة من الصدى وهو حكاية السموت ، فهو
 أصله الياء غير بدلة « ودهديت وصهصمت » أي قلت ده ،

(١) ثيرة : جمع ثور ، أساس البلاغة ١/٤٨ ، ابن يعيش ١٠/٢٤ .

(٢) المقصود : (لا وربك لا أفعل) فأبدلوا من الياء الثانية ياء
 انظر ابن يعيش ١٠/٢٤ .

(٣) التمدية : التصفيق ، أساس البلاغة ٢/٨ ، ابن يعيش
 ١٠/٢٦ ، اللسان (صدى) ١٩/١٨٦ .

(٤) في ل ، ت : (جعل) .

(٥) ما بين القوسين : ساقط في س .

وَصَهَيْتُ أَي قُلْتُ صَه ، فَوَجِبَ [١٦٢ظ] أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ بَدَلًا
 عَنْ أَحَدِ حُرْفِي التَّضْعِيفِ ، لِأَنَّهُ كَرَّرَ انْفَاءَ وَالْمِثْلِ وَإِنْ كَانَ
 وَزَنَهُ فَعَلَّلَتْ إِلَّا أَنْ أَخَذَهُ مِنْ « دَهْ وَصَه » ، يُؤْذَنُ بِالتَّكْرِيرِ
 فِيهِ • « وَمَكَاكِي فِي جَمْعِ مَكُوكِ » (١) ، أَصْلُهُ مَكَاكِيكُ ؛ لِأَنَّ
 مَكُوكًا فَعُولًا وَجَمْعُهُ فَعَاعِيلُ فَأَبْدَلَتْ الْكَافُ الْأَخِيرَةَ يَاءً ثُمَّ
 أَدْغَمَتْ يَاءَ فَعَاعِيلِ فِيهَا • « وَدِيَاجُ فِي جَمْعِ دِيَجُوجِ » ، أَصْلُهُ
 دِيَاجِيحُ ، فَقَلِبْتَ الْجِيمُ الْأَخِيرَةَ يَاءً ثُمَّ خَفَّفْتَ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَائِيْنِ
 عَلَى مَا هُوَ مَطْرُودُ الْجَوَازِ ، فَصَارَ مِنْ بَابِ جَوَارٍ ، تَقُولُ : هَذِهِ
 دِيَاجُ وَمَرَرْتُ بِدِيَاجٍ ، وَرَأَيْتُ دِيَاجِي • « وَدِيَوَانَ » (٢) ، أَصْلُهُ
 دَوَانَ ، أَصْلُهُ دَوَانَ فَقَلِبْتَ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ
 دَوَاوِينَ ، وَلَوْ كُنْتُ يَاءً لَقِيلَ دِيَاوِينَ كَمَا قِيلَ دِيَجُوجِ
 دِيَاجِيحُ ، وَليستْ مُبَدَلَةٌ لِأَنَّهَا مَا قَبْلَهَا ، (لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا أُدْغِمَتْ
 صَحَّتْ وَإِنْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا) (٣) كَقَوْلِهِمْ حِرْوَاءُ ، فَتَبَّ أَنْ أِبْدَالَهَا
 إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَجْلِ أَحَدِ حُرْفِي التَّضْعِيفِ لَا مِنْ بَابِ مِيزَانَ ، فَإِنَّ
 ذَلِكَ قِيَاسٌ وَهَذَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَقَلَبُوا هُنَا الْأُولَى
 وَلَمْ يَقَلَبُوا الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ لَوْ قَلَبُوا الثَّانِيَةَ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِهَا جَمِيعًا •
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُولَى كُنْتُ تُصِيرُ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةً مِنْ غَيْرِ ادْغَامٍ
 فَيَتَعَذَّرُ النُّطْقُ بِهَا فَيَجِبُ قَلْبُهَا يَاءً وَلِذَلِكَ قَلَبُوا الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ
 (وَلَمْ يَتَزَمُوا مَا التَّرْوَهُ فِيهِ مِنْ سَبَبٍ ، لِأَنَّ إِبْدَالَهَا يَاءً عَارِضٌ ،
 فَكَتَبْنَا عَلَى وَاوَيْتِهَا • « وَدِيَاجُ » (٤) ، أَصْلُهُ دِيَاجُ لِأَنَّكَ تَقُولُ

(١) المَكُوكُ : مَكْيَالٌ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْجَمْعُ مَكَاكِيكُ وَمَكَاكِي

عَلَى الْبَدَلِ كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ وَهُوَ صَاغٌ وَنَصَفٌ • اللَّسَانُ

(مَكُوكِ) ٣٨١/٢ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٢/٢٢٢ •

(٢) دِيَوَانَ : مِنْ دَوَانَ الْكُتُبِ وَجَمْعُهُ دَوَاوِينَ ، وَقَدْ وَضَحَهُ

الشَّيْخُ • أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ١/١٥١ •

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر

(٤) دِيَاجُ : ضَرْبٌ مِنَ الشِّيَابِ مُشْتَقٌّ دَبَجٌ : وَهُوَ النَّقْشُ ، فَارْسِي

مَعْرَبٌ • اللَّسَانُ (دَبَجٌ) ٨٦/٣ •

دَبَّابِج ، فهو على مثلِ دواوين فَفَعَلَ مثلُ فلهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ،
 فَقَلْبَتِ الْاُولَى دُونَ الْثَانِيَةِ (١) ، لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ فَحُمِلَ
 عَلَيْهِ . « وَقِيرَاطٌ » (٢) ، أَصْلُهُ قِرَاطٌ بِدَلِيلِ قِرَارِيضٍ فَحُمِلَ تَمَلَّى
 دَوَاوِينَ ، وَكَذَلِكَ « شِيرَاز » لِقَوْلِهِمْ : شَرَارِيْزُ ، وَكَذَلِكَ
 « دِيْمَاس » (٣) لِقَوْلِهِمْ : دِمَامِيْسٌ ، وَقَوْلُهُ (٤) :

وَأَيْتَصَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ -٢٦١-

أَبْدَلَ الْبَاءَ مِنَ التَّاءِ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَأَتْ فَاصِلَةٌ
 أَوْ تَمَصَّلَتْ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ تَاءً عَلَى الْقِيَاسِ نَمَّ أَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ يَاءً
 لِكُونِهَا أَحَدَ حُرُوفِ التَّمْعِيْفِ وَقَلَبُوا الْاُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَلَبُوا
 الثَّانِيَةَ لِأَدَّى إِلَى قَلْبِ الْاُولَى ، لِأَنَّ قَلْبَهَا تَاءٌ إِذَا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِ
 التَّاءِ بَعْدَهَا فَلَوْ غَيَّرُوهَا لَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا لِغَسْرَاتِ الْمَعْنَى الْمُتَمَتِّضِي
 قَلْبَهَا تَاءً ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْبَاءَ مَبْدَأٌ عَنِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَأَتْ لَمْ يَكُنْ
 بَعِيداً . قَوْلُهُ : « وَمِمَّا سِوَى ذَلِكَ » ، يَعْنِي وَمِمَّا أَبْدَلَتْ فِيهِ الْبَاءُ وَهُوَ
 مَا ذَكَرَهُ مِنَ النُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْيَاءِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ ، وَتَرَكَ تَفْصِيْلَ ذَلِكَ
 لِتَقْدِمِهِ وَقَلْبِهِ فَجَمَعَ الْجَمِيعَ (٥) بِقَوْلِهِ : « وَمِمَّا سِوَى ذَلِكَ » وَذَكَرَهُ

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٢) قيراط : من الوزن وهو نصف داتق ، وأصله قيراط بالتشديد
 لأن جمعه قيراريط ، وكذلك القيراط : جزء من أجزاء الدينار .
 (قرط) ٢٥١/٩ ، الكتاب ٣١٣/٢ .
 (٣) ديماش : للسرب المظلم ، وللحماح ، وقيل سجن الحجاج
 ابن يوسف الثقفي ، فان فتحت الفاء جمع على دياميس وان
 كسرتها على دماميس اللسان (دمس) ٣٩١/٧ ، ابن يعيش
 ٢٦/١٠ .
 (٤) البيت لم يعرف قائله وصدوره : (قامَ بِهَا يُنْشِدُ كَثَلِ
 مُنْشِدِ) ابن يعيش ٢٦/١٠ ، الاشموني ٣٣٧/٤ ، المفصل
 ص ٢٠٢ .

في ر : (الجمع)

علي الترتيب « فأناسي وظرابي »^(١) ، الياء الثانية فيه مبدلة عن
 انون لأنه جمع انسان وظرين فقيسه أسين وظرين ، فأبدوا
 من الون ياء وقعت ياء الجمع قبلها فوجب إدغامها فيها لاجتماع
 المنين ، فقاوا : « أناسي وظرابي » ، وهذا وإن كان هو القياس إلا
 أنه كثر إبدالها ياء في فصح الكلام . وأما إبدال الياء عن العين
 والباء والسين واتاه فمن أرداد اللغات لم يأت إلا في أبيات شاذة
 كقوله^(٢) :

وَلِصَفَدِي جَمَّةٍ نَزَّتَنِي ۖ ٤٦١-

٢٦٢- وقول^(٣) :

(١) ظرابي : أو ظرابين : جمع ظربان : وهو حيوان أو دويبة

صغيرة القوام طول قوائمها قدر نصف اصبع وعرضها بمقدار
 شبر ، وطولها بمقدار ذراع ، اللسان (ظرب) ٦٠/٢ .

(٢) البيت لم يعرف قائله ، وقيل صنعه خلف الأحمر ، وصدره :

(وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ) المنهل : المورد ،
 الحوازق : الجماعات ، الضفادي : يريد الضفادع النقاتق :
 أصوات الضفادع ، الشاهد فيه إبدال الياء من العين . الكتاب
 ٣٤٤/١ ، المقتضب ٢٤٧/١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح
 الجمل ٤٨٤/٢ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤١ ، الاشموني
 ٣٢٧/٤ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ ، شرح الشافية ٢١٢/٣ .

(٣) وصدره : (لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُهُ) والبيت من

أبيات لأبي كاهل اليشكري ذكرها البغدادي في شرح شواهد
 الشافية ، الاشارير : جمع اشرازه ، وهي اللحم القديد ، تتمره :
 تحفيف اللحم والتمر ، الثعالبي : الثعالب ، والاراني : الارانب .
 والاستشهاد به أنه ابدل الباء من كليهما ياء . وهو غير منسوب
 في الكتاب ٣٤٤/١ ، المقتضب ٢٤٧/١ ، شرح الشافية ٢١٢/٣ ،
 ابن يعيش ٢٨/١٠ ، همع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، ومنسوب
 لأبي كاهل في شرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ ، أمالي ابن
 الحاجب ٩٨ .

٢٦٣... وقوله (١) :

٢٦٤- وقوله (٢) : وَهَذَا النَّثْلِيُّ

وكله لم يأت في فصيح الكلام بخلاف أناسي وطرابي فإنه من فصيح الكلام .

(فصل) قوله : والواو تبدل من أختها ومن الهمزة الى آخره .

قال الشيخ : وكل ذلك مطرد ، وأما الاول فلأن ألف فاعله اذا وقعت ، وضع الحركة وجب قلبها واوا قياساً مطرداً لوجوب حركته ولم تقلب ياء لما ثبت من قلبها واوا قياساً في قولهم : ضويرب فقلبوها أيضاً في ذلك لما كانت قد ثبت قلبها اليها وكذلك قلبوا الالف الثانية في التمغير ياء إذ لم يكن أصلها الياء كقولك في

(١) البيت لم يعرف قائله : وهو بكامله :

إذا ما عتد أربعة فسأل

فزواجك خامس وآبوك سادي

والشاهد فيه ابدال السين ياءاً وأصله (ساديس) ، الفسأل : جمع ومفرده فسأل : وهو الرجل الرذل الذي . اصلاح المنطق ص ٣٠١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافية ٢١٣/٣ ، الاشموني ٣٣٦/٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤٦ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت وهو بتمامه :

يَفْدِيكَ يَا زَرْعُ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا النَّثْلِيُّ

وَأَنْتَ بِإِلْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

والشاهد فيه الثاني حيث ابدل الياء من الثاء ، زرع : مرخم زَرَعُه . ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافية ٢١٣/٣ ، المقرب ٢١٥/١ ، الاشموني ٣٣٧/٤ ، شرح شواهد الشافية ٤٤٨ .

ضَارِبٍ : ضَوْرِبٍ ، وفي عَاقُولٍ عُوْقِيلٍ ، وذلك واضحٌ فسي
التعليل . وأمّا « أوادم » ، فجمعٌ لآدَمَ وإذا جُمِعَ وجب تحريكُ
الالف التي في آدَمَ فلا يمكنُ رَدَّهَا إلى أصلها الذي هو الهمزةُ فوجبَ
قلبها إلى ما تُقَلَّبُ إليه الالفُ ، وهو الواوُ ، ولو قيلَ إنَّ الواوَ فسي
أوادم بدلٌ عن الهمزةِ لكانَ مستقيماً وأصله آدَمُ كَرِهَ اجْتِماعُ
الهمزتينِ فقلبتِ الثانيةُ وقد تقدّمَ ذلك في تخفيفِ الهمزةِ . وأمّا
« أويدم » ، فالكلامُ فيه كالكلامِ في أوادمِ ، ومن جعلَ الواوَ عن
الهمزةِ في أوادمِ جعلها عنها في أويدمِ وهو واضحٌ ، إلاَّ أنَّه لما
التزموها في آدَمَ صارتِ الهمزةُ [١٦٣ و] نسباً منسياً فكانتِ المعاملةُ
مع الالفِ « وعَصَوِي وِرْحَوِي » قلبوا الالفَ فيه واواً لما اضطروا
إلى تحريكها ولا يمكنُ بقاؤها ألفاً لوقوعها في موضعِ الحركةِ فقالوا :
عَصَوِي وِرْحَوِي ، ولو قيلَ إنَّ الواوَ في عَصَوِي هي الواوُ الأصليةُ
والواوُ في رِحَوِي مبدلةٌ عن الياءِ لكانَ مستقيماً ولكنهم عدلوا إلى
ذلك لوجوبِ انقلابِ الواوِ والياءِ في بابهما ألفاً فكانتِ المعاملةُ كأنَّها
مع الالفِ كما ذكرَ في أويدمِ ، « وإِوَانٍ تَشْبَهُ إلى اسماً ، وخصَّ
إِوَانٍ دونَ عَصَا وِرْحَى ، لأنَّها في عَصَا وِرْحَى تُرَدُّ إلى أصلها ،
وفي إِوَانٍ لم يثبتْ لها أصلٌ وإنَّما قلبتْ ألتأماً لما اضطروا إلى
تحريكها ولو قيلَ في عَصَوَانٍ أنَّ الواوَ مبدلةٌ عن الالفِ وفي
رِحِيَانٍ من أنَّ الياءَ مبدلةٌ عن الالفِ لكانَ ذلكَ جريئاً تلمى قياسِ
كلامهم ، وابدأها « من الياءِ في نحو مَوْقِنٍ » ، مما وقعتْ فيه الياءُ فاءً
وانضمَّ ما قبلها كقولك : مَوْقِنٍ ومُوسِرٍ ، وكذلك إذا وقعتْ عيناً
في الاسمِ دونَ الصفةِ كقولك : « طَوْبِي » وسيأتي ذلك في الاعلالِ ،
« وفي ضَوْرِبٍ تصغيرُ ضِيرَابٍ مصدرِ ضَارِبٍ ، إذا صغرتْ ضِيرَابٌ
وقبَّلتْ مصدرُ فاعلٍ وجب قلبُ يائه واواً لأنَّها عن الالفِ فسي
ضَارِبٍ ، وقد انضمَّ ما قبلها فوجبَ أنْ تُقَلَّبَ واواً ، وكذلك
كانتِ الياءُ في المكبَّرِ عن الواوِ كقولك : مَيْقَاتٍ ومَيْلَادٍ فانك
تردُّ إلى الأصلِ فتقلبُ الياءَ واواً فقولُ : مَوْيِقَتٍ ومُويِلِدٍ ،

فان كانت الياء ليست عن الواو ولا عن الالف بقيت ياء كقولك :
 في بَيْعٍ بَيْعٍ وفي دَيْنٍ دَيْنٍ وفي بَقْوَى وبِوَطْرٍ من بَيْطَرٍ (١)
 وهما قياس ، أمّا بَقْوَى ففَعَلَى اسماً من بقي وهو من الياء وكل
 اسم على فَعَلَى ولأوله ياء فأنها تُقَلَّبُ واوآ ، وللفرق بين الاسم
 والصفة كقولك : الدَّعْوَى والثَّرْوَى والبَقْوَى ، وأمّا
 « بُوَطْر » فلأنَّها ياء ساكنة انضمَّ ما قبلها فوجب أن تُقَلَّبَ واوآ
 « وهذا أمرٌ مضموعٌ عليه » ، وهذا على غير القياس ، (لأنَّ الاسم
 اذا وقت آخره ياء قبلها واو قبلها ضمةً وجب جعلها ياءً مشددةً
 مكسوراً ما قبلها كما سيأتي إلا ما شذَّ من نحو قولهم : مَمْضُو
 ونَهْوٌ ، ومن الياء أيضاً في « جِبَاوَة » (٢) وهو أيضاً على غير
 قياس) (٣) ، لأنه من قولك : جَبِي يَجْبِي فقياسه أن تقول :
 جِبَايَة (٤) فاذا قيل جِبَاوَة فقد أبدلوا عن الياء واوآ على غير قياس
 لأنه لا موجب لابدالها من حيث الاعلال ، ألا ترى الى صححة
 قولهم : عَبَايَة وَعَنْظَايَة قياساً مطرّداً فيما جاء من ذلك ، وإنَّما
 قياسها لو لم تُقدَّرْ تاء التثنية متصلةً أن تُقَلَّبَ همزةً لوقوعها
 متطرفةً بعد ألف زائدة كما في كسائه ورواءه ، ومن الهمزة في جَوْنَة
 وجوونٍ كما سلف في تخفيفها وابدالها من الهمزة مطرّداً واجباً في نحو
 أوْتَمِنَ وغير واجبٍ في نحو جَوْنَة وجوونٍ على ما سلف .

(١) بَيْطَرٌ : من بيطر الحيوان الذي يعالج مرضه ، اساس البلاغة
 . ٢٨/١

(٢) جِبَاوَة : قال شمر : جببت الماء في الحوض الجبي جبياً وجبوت
 اجبو جبواً وجببايةً وجبباوةً أي جمعته . اللسان (جبي)
 . ١٤٠/١٨

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) في ل : (حياة) ، وهو تحريف .

(فصل) قوله: والميمُ أُبدِلتْ من الواوِ واللامِ والتونِ والباءِ

إلى آخره .

قال الشيخ: « فإبدالها من الواوِ في فمِ وحده » ، وقد تقدّم
عدّة ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فليحقوقه به وليس مثله إلاّ ذو
ولم يقع إلاّ مضافاً فاستثنى عن إبدال واوه ميماً وإبدالها من اللامِ في
لغة ليست بالقوية يجعلون لامَ التعريف ميماً^(١) ، وإبدالها من التونِ
لازم في نحو « عَنَبَرٍ وشَسَبَاءَ فيما وقت فيه التونُ ساكنة قبل
الباءِ ، وإتّما أبدلوها ميماً لأنّهم لو بقوها نوناً والحرف الذي بعدها
من حروف الشفة فإنّ أظهر استهجين وإنّ أخفي استحقيل أو
تندّر وإنّ أدغم ذهب ما في التونِ من الفتحة فوجب قلبه ميماً
فوافق التونِ في الفتحة ولا تنافر الباءِ في المخرج ، فقالوا :
« عَنَبَرٍ » وهو غير لازم في غير ما ذكره من باب « عَنَبَرٍ » بل
شاذّ ، وإبدالها من الياءِ أيضاً شاذّ .

(فصل) قوله: والتونُ أُبدِلتْ من الواوِ واللامِ في صنعاتي

وبنرّائي .

قال الشيخ: لأنّ قايده أن يقول: منَعَاوي وبهرّاوي ،
لأنّها همزة تانيث فوجب أن تتلّب واواً كحمرّاوي^(٢) ، فإذا
قلوا: صنعاتي فقد جعلوا التونَ موضع الواوِ وهو معنى الإبدال^(٣) .
وأما « لَمَنَّ في لعلّ » ، فإنة قليلة وحكمٌ بالبدلية لكثرة تبيك
وقلّة هذه .

-
- (١) وعلى هذه اللغة في الإبدال ما رواه النمر بن تولب عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ليس من امبتر امصيام في
امستمر) ، فقد اُبدل فيها الميم من لام التعريف .
انظر ابن يعيش ٣٤/١٠ ، المقرب ١٧٧/٢ .
(٢) (كحمرّاوي) : ساقطة في س .
(٣) في ل : (في السين أيضاً) .

(فصل) قوله: «وانته' أبدلت' من الواوِ والياءِ والسينِ والصادِ
والباءِ ، فابدالها من الواوِ فةً في نحوِ اتَّعَدَ وأَتَلَّجَهَ .»

قول الشيخ: «مما وقعت فيه الواوُ وقبلَ تاءِ الافتعالِ وهو لازمٌ مطردٌ» ، تقول: اتَّعَدَ اتَّعَاداً فهو مُتَّعِدٌ فقلبتها تاءً ، في جميع متصرفاته وسيأتي ذلك في الاعلال . وقد أبدلت فةً في نحو «أَتَلَّجَهَ وتَخَدَّمَه» ، وفيما ذكره من الامثلة ، وهو غيرُ مُطَّردٍ ، وإن كان في بعضه لازماً وقد يلزمُ التثنيةُ في بعضِ الامثلةِ وهو غيرُ مُطَّردٍ [١٦٣ ظ] فهو في مثلِ أَتَلَّجَهَ وَّجَّاهُ غيرُ لازمٍ وفيما عداه لازمٌ ، وابدالها «لاماً في أختٍ وبتٍ وهنتٍ وكِلْتَا» ، لأنَّ أختَ من الآخرةِ ، وبتَ من النبوةِ ، وهنتَ لقرانهم : هنواتٌ فدلَّ على أنَّ لامتها واوٌ فإتاءُ «بتة» عنها ، وأمَّا «كِلْتَا» فمنهم من يقولُ هي عن الواوِ أيضاً ، ومنهم من يقولُ : هي عن الياءِ ، ومنهم من يقولُ : ليستْ ببدلةِ ابنةٍ ، فمن قال : إنَّها عن الواوِ ، فلأنَّ ابدالَ التاءِ عن الواوِ أكثرُ فحذفها على الأكثرِ أولى ، وأمَّا من قال : إنَّها عن الياءِ فلأنَّ الاعلالَ بالياءِ أكثرُ وهذا معتلٌّ فحُصِّلَ على الأكثرِ . وأمَّا من قال : إنَّها ليستْ ببدلاً فقد زعمَ أنَّها مجردُ التأنيتِ ، والالتفُّ بعدها هي اللامُ فيكونُ وزنهُ فَعْتَلٌ ، وليسَ بمستقيمٍ ؛ لأنَّ تاءَ التأنيتِ لا تكونُ وسطاً ولا يكونُ ما قبلها ساكناً ، وفَعْتَلٌ أيضاً ليسَ من أبنيتهم ، وابدالها عن «الياءِ فةً في نحوِ اتَّسَّرَ» وهو لازمٌ مُطَّردٌ كما ذكرناه في اتَّعَدَ وتلبيتهُ سيأتي مثلهُ «ولاماً في [نحو] (١) أُسْنَتُوا (٢) وَثِنْتَانِ (٣)

(١) (نحو) : زيادة عن ت

(٢) أُسْنَتُوا : وهم مسنتون اي مسحتون ، مجدبون ، من السنة

المجدبة . اساس البلاغة ١/٢٤٣ .

(٣) (ثنتان) : ساقطة في ل

وَكَيْتَ وَذَيْتَ ، فَاسْتَوَا لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ ، وَكَلَّمَا وَقَعَتْ
أَلْفُهُ زَائِدَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ حُكْمَ بِأَنَّهَا يَاءٌ فُوجِبَ أَنْ تَكُونَ اِتِّاءَ بَدَلًا
عَنِ الْيَاءِ • وَأَمَّا « نِنْتَانِ » فَلِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِكَ : نُنَيْتُ فَلَامَهُ يَاءٌ وَالتَّاءُ
بَدَلٌ عَنْهَا • وَأَمَّا « كَيْتَ وَذَيْتَ » فَلِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْتَ وَذَيْتَ
فِي مَوْضِعِ « كَيْتَ وَذَيْتَ » فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ وَلامَهُ يَاءٌ ، وَلَا
يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَدَّرَ وَاوًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِمُ الْيَاءُ عَيْنًا وَالسَّلَامُ
وَاوًا كَمَا وَقَعَتْ فِي مِثْلِ يَوْمٍ بِاعْتِبَارِ الْفَاءِ وَالعينِ اسْتِقْلَالًا لَهَا وَلَا يُمْكِنُ
تَقْدِيرُ مَا قَبْلَهَا أَيْضًا وَاوًا لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : كَوُوْ
وَكَوُوْ (١) فُوجِبَ أَنْ يَكْرَنَ يَاءُ وَالتَّاءُ بَدَلًا نِنْيَا • وَأَمَّا اِبْدَالُهَا عَنِ
السَّيْنِ فِي نَحْوِ (٢) « طَسَّتْ (٣) وَسَتْ » وَهُوَ قَلِيلٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلِ
الْأَسْتِ وَإِنَّمَا حُكِمَ بِاِبْدَالِهَا فِي « طَسَّتْ » لِتَوَلُّمِهِمْ : طَسُّوسٌ ، وَلَمْ
يُحْكَمْ بِأَنَّ السَّيْنَ هِيَ بَدَلٌ عَنِ النَّاءِ فَيُقَالُ طَسَّتْ هُوَ الْأَصْلُ
وَالسَّيْنُ فِي طَسُّوسٍ بَدَلٌ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ السَّيْنِ مِنْ
حُرُوفِ الْبَدْلِ الْبِتَّةِ تَلِي مَا تَدَّمَ ، وَإِنْ كُنَّ الْمُصَنَّفُ قَدْ عَدَّهَا
وَهَمًّا مَنَّهُ وَذَكَرَهَا فِي النِّفْصِيلِ وَذَكَرَ أَنَّهُ يُبَدَلُ مِنْهَا لِأَنَّهَا تُبَدَلُ
مِنْ غَيْرِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ وَاتِّاءَ مِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ (٤)
فَجَعَلَ التَّاءَ بَدَلًا نِنْيَا هُوَ الْوَجْهُ ، ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ
الْبَدْلِ فَلَمْ يَثْبُتْ اِبْدَالُهَا عَنِ التَّاءِ وَقَدْ ثَبَتَ اِبْدَالُ النَّاءِ مِنْهَا بِدَلِيلِ
« سَتْ » ، فَحَمَلَهُ تَلِي مَا ثَبَتَ فِي لَفْتِهِمْ أَوْ لِي • وَأَمَّا « سَتْ » ، فَلِأَنَّهُ
مِنْ قَوْلِكَ : سَدَسْتُ وَسُدَّسْتُ وَأَسْدَّسْتُ ، فَلَامَهُ سَيْنٌ ، فَإِذَا

(١) فِي ل : (ذَوْتُ) •

(٢) (نَحْوِ) : سَاقِطَةٌ فِي ل ، ت ، ر • وَفِي ب : (فَفِي) •

(٣) طَسَّتْ : الطَّسَّتْ : مِنْ آتِيَةِ الصَّفْرِ أَثْنَى وَقَدْ تَذَكَّرَ • لِسَانِ
العَرَبِ (طَسَّتْ) ٣٦٣/٢ •

(٤) (وَالتَّاءُ مِنْ حُرُوفِ الْبَدْلِ) : سَاقِطَةٌ فِي ر •

قالوا : « ست » فالهاء عن السين ، وإنما حكم بأن التاء بدل ولم يحكم بأنها أصل لما كثر من قولهم : سدس وأسداس وسدست ولم يحكم بالعكس لذلك ولما تقدم . « ومن الصاد في لصت^(١) » وهو قليل شاذ ، وابدالها « عن الباء في الذغالت^(٢) » بمعنى الذغالب ، وهو قليل .

(فصل) قوله : والهاء أبدلت من الهمزة والالف والياء والتاء فابدالها من الهمزة في نحو هنرت الثوب .
ب

قال الشيخ : وهردت الشيء ، وهو غير مطرد ، وقد كثر في قولهم : « هرقت الماء » وأما قولهم : « لهنتك » فعلت كذا ، فأصله إنك فعلت كذا ، فأدخلوا الهمزة للابتداء ، وكرهوا الجمع بينهما وبين أن مع بقائها على لفظها فقلبوها هاء ، فقالوا : لهنتك وهي قليلة رديئة . وابدالها من الالف في قوله^(٣) :

(١) لصت : اللص في لغة طي وجمعه لصوت . لسان العرب (لصت) ٣٨٩/٢ .

(٢) الذغالت : الذغالب وهي القطع من الخرق أو قطع من أطراف الثوب والتاء فيه مبدلة من الباء . ابن يعيش ١٠/١٤ ، اللسان (ذغلب) ٣٧٤/١ .

(٣) البيت ثم يعرف قائله وقبله :

(قد ورددت من أمكنة)

من هيننا ومن هنته)

والشاهد فيه إبدال الالف هاء فأصله (فما) أصنع ؟ والبيت موجود في المنصف ٢/١٥٦ ، ابن يعيش ٤/٦ ، ٩/١٨ ، ١٠/٤٣ ، شرح الشافية ٣/٢٢٤ ، الاشموني ٤/٣٣٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ .

إِنْ لَمْ تُرَوِّهَا فَمَهْ

يَقْبَلُونَ أَلْفَ مَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ هَاءٌ عِنْدَ الرَّفِّ • وَكَذَلِكَ « أَنْهُ وَحَيْثُ هَاءٌ » وَيَجُوزُ أَنْ يُدَالَ إِنَّ الْهَاءَ فِي حَيْثُ هَاءٌ السَّكْتِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : وَحَيْثُ بغير أَلْفٍ ، فِذَا وَقِفَ بِالْهَاءِ كُنْتَ هَاءٌ السَّكْتِ وَإِذَا قُلَّ حَيْثُ هَاءٌ ثُمَّ وَقِفَ بِالْهَاءِ نَهَى مُبَدَلَةً عَنِ الْإِلَابِ كَمَا (١) فِي قَوْلِكَ : أَنَا ، وَكَذَلِكَ هِيَ مُبَدَلَةٌ عَنِ الْإِلَابِ فِي قَوْلِهِمْ (٢) :

٢٦٦- وَقَدْ رَابِنِي قَوْلُهَا يَا هَنَّا

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) لِقَوْلِهِمْ : هَنَوَاتٌ فَنَبَتَ أَنْ لَامَهَا وَأَوْ ، وَإِذَا بُتِ أَنْ لَامَهَا وَأَوْ صَارَ هَنَاءٌ ، مِثْلَ قَبَاءٍ فَتَلَبَّيْتُ الْوَاوُ أَلْفًا لَوْ قَوَّعَهَا طَرَفًا بِمَدِّ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ثُمَّ قَوْلِي السَّكْتِ الْإِلَابِ هَاءٌ فَقِيلَ يَا هَنَّا • وَأَسَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ إِنَّهَا هَاءٌ السَّكْتِ (٤) نَضْمِينَ " مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَاءَ السَّكْتِ لَا تُجْرِكُ وَهَذِهِ مَجْرُوكَةٌ وَإِنْ هَاءُ السَّكْتِ لَا تَكُونُ فِي الْوَصْلِ وَهَذِهِ (٥) فِي الْوَصْلِ فَنَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ هَاءٌ السَّكْتِ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَاءٌ السَّكْتِ فَلَا تَخْلُو إِتَاءً أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً وَلَا تَكُونُ (٦)

(١) (كما) : ساقطة في ر •

(٢) البيت لاهريء القيس من قصيدة له في ديوانه ص ٧٩ وعجزه :

(وَيَذِكُكَ الْحَقِّقَتَ شَرًّا بِشَرِّ) ، رابني قولها : أي خوفني قولها حيث إنها اتهمته بتهمة بعد تهمة ، والشاهد فيه إن الهمزة بدل من الواو عند أهل البصرة ، وعند أهل الكوفة للوقوف • الجمل ص ١٧٥ ، ابن يعيش ٤٣/١٠ ، الأشموني ٣٣٤/٤ ، أساس البلاغة ٣١٠/٢ •

(٣) انظر شرح الأشموني ٣٣٤/٤ •

(٤) انظر ابن يعيش ٤٤/١٠ •

(٥) (في الوصل) : ساقطة من ر •

(٦) (ولا تكون) : ساقطة من ر •

زائدة؛ لَأَنَّ الهاءَ لا تُزُدُ آخِرًا فَبِتَ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ ، وإذا كنتَ أَصْلِيَّةً فَمَا أَن تَكْرَنَ هاءٌ في الوصلِ أو بدلًا وليست هاءٌ في الوصلِ -بدليلِ قولهم : هَنَوَاتُ فَبِتَ أَنَّهَا بدلٌ عن أصلٍ ، وإذا بُتَ أَنَّهَا بدلٌ عن أصلٍ لم تخلُ إمَّا أَن تكونَ عن أَلِفٍ أو لا وقد بُتَ أَنَّهَا أَصْلُهَا 'واوٌ' وَأَنَّهَا في محلِّ ينقلبُ فيه 'اواوٌ' انْفَاءً فَبِتَ أَنَّهَا عن الألفِ [١٦٤] بدلًا عن الباءِ لكثرة قولهم هذِي وقله قولهم هذه ، ولو قيلَ إِنَّهُمَا جَمِيعًا أَصْلٌ لم يكنُ بعيدًا ، وإبدالهم عن التاءِ في كل تاءٍ تأتي لِحَقِّ الأسمِ كَوَلِّكَ قَوْمَةً وقائدةٌ وهو مطردٌ فـ'سبح' ، ويجوزُ بقاؤها تاءً وليسَ بالكثيرِ ، وأما إبدالها عن تاءِ الجَمْعِ في نحو الأَفْوَاحِ والبناءِ فقليلٌ ضعيفٌ .

(فصل) قوله : واللامُ أُبدِلتْ من التَّونِ والضادِ .

قول الشيخ : وإبدالها من التَّونِ في مثلِ قوله (١) :

٢٦٧ وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا

(١) البيت من قصيدة للنايفة الذيباني مدح بها النعمان بن المنذر ، وعجزه : (عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ) ورواية مسيبويه والانصاف والمسكوى (اُصِيلَانًا) اُصِيلَانٌ : تصغير اُصِيل وهو نهاية النهار ، (وأُصِيلًا) بإبدال التَّونِ لا ما وهو الشاهد ، وعلى الرواية الاولى يسقط عن الاستشهاد .
الديوان ص ٢٠٢ الكتاب ١/٣٦٤ ، الانصاف ١/٢٦٩ ، المنتضب ٤/١١٤ ، الايضاح للفارسي ص ٢١١ ، مجاز القرآن ٢/٣١٠ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٥٤ ، اصلاح المنطق ص ٤٧ ، ابن يعيش ٩/١٤٣ ، ١٠/٤٥ ، شواهد الشافية ص ٤٨١ ، الخزانة ٢/١٢٥ ، العيني ١/٤٨٠ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٦ .

قَدْ وَقَعَ فِي النسخِ أَمَيَلَانًا بَانُونٍ وَليسَ بَجَيِّدٍ ، لِأَنَّهُ ' إِنَّمَا ذَكَرَ
اللفظَ بلفظِ البدلِ لا بلفظِ المبدلِ منه ' • وإبدالها من الضادِ قليلٌ
ضعيفٌ •

(فصل) قوله: ' والطاءُ أُبدِلتْ من التاءِ في نحوِ اصْطَبَرَ •

قالَ الشيخُ: ' وسيأتي ذلكَ منصلاً في بابِ الادغامِ ، وأمَّا
إبدالها في نحوِ « فَحَصَّطُ بِرَجْلِي » فقليلٌ ضعيفٌ •

(فصل) قوله: ' والذالُ أُبدِلتْ من التاءِ في نحوِ إِزْدَجَرَ •

قالَ الشيخُ: ' وسيأتي ذلكَ في بابِ الادغامِ ، وأمَّا إبدالها في
نحوِ « إِجْدَمَعُوا وإِجْدَزْ^(١) » فقليلٌ جداً وكذلكَ إبدالها في
دَوْلَجِ •

(فصل) (٢) قوله: ' والجميمُ أُبدِلتْ من الياءِ •

(١) (إِجْدَزَ) : هذه قطعة من بيت للمضرس بن ربيعي الفقعسي
الأسدي والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لا تَجْبِسْنَا
بِنَزْعِ أَصُولِهِ وإِجْدَزَ شَيْحًا

وقد ذكره البغدادي ضمن سبعة أبياتٍ ونسبه للمضرس ،
وانكرَ نسبته ليزيد بن الطثرية كما نقله الجوهري عن
الكسائي • انظر ابن يعيش ٤٩/١٠ ، المقرب ١٦٥/٢ ، شرح
الشافعية ٢٢٨/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٨١ •

(٢) انتهت السقطة : في ش •

قال الشيخ: فيما ذكره وهو قليل "ضعيف" في كل ما ذكره وهو في الحركة في نحو^(١):

٢٦٨ أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجًا

أَقْلُ وَأَضْفُ •

(فصل) قوله: والسین إذا وقعت قبل غین أو خاء أو قاف أو طاء جازاً إبدالها صاداً الى آخره •

قول الشيخ: ذكر السين من حروف البدل وجعل لها فصلاً وليست من حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل "نه"، وإنما ذكر أنها تبدل منها الصاد فالصاد إذن هي ابدل ويبدل منها الزاي أيضاً فالزاي هي البدل • وأمّا السين فلم تبدل من شيء فلا معنى لثبوتها في حروف البدل، وإنما أبدلت السين صاداً مع هذه الحروف لثمة استعمالها واستثقال السين فبدلت صاداً لتوافق السين في المخرج والمغير وتوافق ابوابي في الاستعلاء، وأمّا ابدالها زايًا قبل الدال فلأن الدال حرف مجبور والسين حرف مهموس فأبدلوا السين زايًا لتوافق السين في المخرج والدال في الجهر • قال سيويه: ولا تجوز المضارعة^(٢)، لأن الزاي والسين من

(١) البيت منسوب الى العجاج كما ذكر البغدادي في شرح الشواهد، وهو من الملحقات في ديوانه، وتكلمة الشطر: (حتّى إذا ما أمسجت وأمسجًا) والشاهد فيه إن الجيم بدل من الياء أي أمسيت وأمستى، التكلمة لأبي علي الفارسي ص ٣٣٠، ابن يعيش ٥٠/١٠، شرح الشافية ٢٣٠/٣، شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٨٦، الديوان ٢٧٨/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٦ •

(٢) انظر الكتاب ٤٤٧/٢، ابن يعيش ٥٢/١٠ •

مخرج واحد ، وها حرفا صهير فيسّر' الاشراب' مع شدة التقارب
 بخلاف الصاد مع الزاي فإن الاطباء اندي في الصاد أنكن من
 اشرابها صوت ازاي والاطباء في السين .

(فعل) قوله : والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز

إبدالها زايًا خالصةً في لغة فصحاء من العرب .

قال الشيخ : ذكر الصاد ههنا من حروف البديل ولم يذكرها
 فيما تقدم عند جمعه لها بحروف الزيادة في اطاء والجيم ولم
 يذكر الصاد والدال ، ثم ذكر في هذا الفصل أنه يُبدل منها ،
 ولم يذكر أنها تكون بدلاً وكادت الاحكام التي للسين في إبدالها
 صاداً أولى بأن تُذكر ههنا ؛ لأن الصاد هي ابدل ثم ذكر كون
 الصاد بدلاً في (١) فصل السين ، وذكر كون الزاي بدلاً
 في فصل الصاد ، ولم يذكر الزاي بدلاً أصلاً (٢) لا في
 الجملة ولا في التفصيل وقد تقدم أن البديل ليس بمتبار البديل
 منه ، وإذا كان كذلك فلم يذكر ههنا إلا إبدال الزاي منها فلزاي
 هي البديل ، وقد أبدلت الزاي من الصاد إذا وقعت الصاد قبل الدال
 ساكنة كقولك : في يصدق يزوق ، وفي مصدر مزدور ، ومنه
 قوله « هكذا فزدي أنه » (٣) ينبي فتعدي ، ونه « لم يحرم
 من فزرد » (٤) له ، وأصله من فصيد فسكت الصاد تخفيفاً كما

(١) (في) : ساقطة في و ، ش ، ت ، ب ، س .

(٢) (أصلاً) : ساقطة في ر .

(٣) هذا قول لحاتم الطائي ، وقد عقر إبلاً لضييفه فقيل له هتلا

فصدتها ، فقال : (هذا فزدي أنه) ابن يعيش ٥٣/١٠ .

(٤) هذا مثل يضرب في القناعة . والفصيد دم كان يجعل في المعى ،

والدم يؤخذ من أوداج البعير ، والفرس ويشوى ويطعم للضييف ،

ويجوز تسكين الصاد فيقال من (فصند) وتبدل الصاد زايًا .

جمهرة الامثال للعسكري ١٦٨/٢ ، فرائد اللال ١٦١/٢ ، شرح

الشافعية ٤٣/١ ، ابن يعيش ٥٣/١٠ .

خففوا علم الى علم فصار فُصِدَ بصاد ساكنة قبل ادل فابدلوا
 زاياً وإن يُضَارِعَ بها الزاي لا يمكن ذلك فيها كما ضارعتوا في
 الصراط بعد قبيها صامداً فالمضارعة ههنا أقرب فان تحركت لم
 تبدل ، ولكنهم قد يضارعون بها ازاي ، لأنها لما تحركت قويت
 بالحركة فلما قويت لم تكن كائنة اساكنة فأشربت ولم تقلب ،
 وقلوا : في صدر صدر بالاشراب ولم يتووا زدر لقوتها
 بالحركة ، وملل الضاد في المضارعة إشراب الجيم صوت الثمين ،
 وإشراب اشين صوت الجيم ، وهي لغة تلملة رديئة لغير ذلك
 في النطق ، ولذلك لم يأت في القرآن ولا في كلام فصيح بخلاف
 إشراب الضاد بصوت الزاي فإنه ورد في القرآن وفي الكلام الفصح .

ومن اصناف المشترك الاعلال

قول صاحب الكتاب : حروف الالف والواو واياه وثلاثها في
 الاضرب الثلاثة الى آخره .

قال الشيخ : حروف الاعلال الالف والواو واياه ، وسميت
 حروف الاعلال لما وقع فيها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها ،
 وقد جعل بعضهم همزة من حروف الالف لذلك ولم يعدها كثير
 لأنه لم يجر فيها ما جرى [١٦٤ظ] في حروف الهاء من الأطراد
 اللازم في كثير من الابواب والكل وجه ثم ذكر أن الالف لا تكون
 في الاسماء والافعال الا زائدة او متقلة ، ولا تكون الالف اصلاً
 فيها بخلاف باب الحروف ، ووردنا بالاسماء المتمكنة ، وأدنا الاسماء
 غير المتمكنة فانهما كالكلمات الحروف في كونها اصلاً فلا يقال في
 الف دتمى ومما أنها متقاربة ولا أنها زائدة وإنما لم تقع الالف في
 الاسماء والافعال أصلية ؛ لأنها لو وقعت أصلية لم تخ إماماً أن

تقع (مبدلة في محل آخر أو لا ، فإن وقعت^(١)) في محل مبدلة
أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة ، وذلك محل بمعرفة
الاوزان ، وهو باب كثير ، وإن لم تقع في محل مبدلة عن الواو
والياء أدى ذلك إلى وقوع الياء واواو متحركتين في كل موضع
كان أصلها فيه التحرك ، وهو كثير مستقل فيؤدي إلى استتال
كثير فرفضوه لذلك فبت أنها لم تقع في الاسماء والافعال أصلية
فاذا وقعها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه ، فكان ذلك هو
القياس . ثم بين اتفاق مواقع الواو والياء الذي ثبت أنهما الاصلان
في الاعلال بعد أن ثبت أن الألف لا تكون أصلاً ، فذكر اتفاقهما
واختلافهما فتفاهما فاءً وعيناً ولأما كثير واضح واتفاقهما في وقوعهما
عيناً ولأما كقوة وحية واضح ، وليس بكثير في البابين وقد وقع
في بعض النسخ في اتفقهما وإن تدمت كل واحدة منهما على اختها
فاءً وعيناً (كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفقهما ، لأنه قد
وقعت كل واحدة منهما فاءً قبل اختها وعيناً بعد اختها)^(٢) ، وهما
بايان في الاتفاق وإن جاءت العبارة فيهما واحدة . ثم ذكر اختلافهما
فقال : « واختلافهما أن الواو تقدمت على اختها في نحو وقيت
وطويت ولم تقدم الياء عليها ، يمضي أن الواو تقدمت فاءً على
الياء لأمأ وتقدمت تيناً على الياء لأمأ وتبين ذلك في كلامه بالمثال
والأ فلا يستقيم [التعميم]^(٣) ، لأنه قد ثبت أن كل واحدة
منهما قد تقدمت على اختها فاءً وعيناً في [باب]^(٤) الانسان فكيف
يستقيم بأن يعتم تقدم الواو على الياء مطلقاً دون تقدم الياء في
باب الاختلاف ؟ ثم أورد اعتراضاً بالحيوان فإنه قد تقدمت فيه

- (١) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٢) ما بين القوسين : ساقطة في ر .
(٣) (التعميم) : زيادة عن ل .
(٤) (باب) : زيادة من ل .

إلياء عيناً على الواو لاداً فهما موافقتان لطَوَيْتُ وقد ذكرَ أَنَّ طَوَيْتُ فيما اختلفا في إياه ، ولم تقعَ إلياءُ قبلَ الواو في مثله ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الواوَ مبدلةٌ عن إلياءِ والاصلُ حَيَّانٌ ، وَإِنَّمَا حملَ النحويينَ على ذلكَ عدمُ نظيرِ ذلكَ من كلامهم ، وإذا جاء الحيوانُ محتملاً لَأَنَّ يكونَ من الواوِ من مظاهرِ لفظه ومحملاً أَنْ يكونَ من إلياءِ باعتبارِ استقراءِ كلامهم كانَ حملُهُ على إلياءِ أولى اجراءً له على ما ثبتَ من قياسِ كلامهم ، ولا يستقيمُ الاستدلالُ بقولهم : حَيِّي (١) من أَنَّ للامِ ياءٌ فأنَّه لو كانَ اللامُ وواوًا لانتقلَ ياءُ لانكسارِ ما قبلها فلم ينهضِ الاستدلالُ على أَنَّها ياءٌ بذلك .
 ألا ترى أَنَّهم قالوا : رَضِي فقلبوا الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلها وإذا كانَ حَيِّيَ يجوزُ أَنْ تكونَ للامِ فيه ياءٌ لانكسارِ ما قبلها ويجوزُ أَنْ تكونَ آدماً ، لم يجزِ الاستدلالُ بهِ على أَنَّها ياءٌ .

قوله : وَإِنَّ إلياءَ وقعتْ فاءً وعيناً دعاً وفاءً ولا مآ مآ في يَسِّنَ اسمِ مكانٍ ، وفي يَدَيْتُ ولم تتبعِ الواوُ كذلكَ .

قَالَ الشَّيْخُ : « هَذَا الْكَلَامُ إِلَى آخِرِهِ وَقَعَ فِيهِ (٢) إِخْتِلَالٌ » وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجْلُو إِمَّا أَنْ يَعْتَبَرَ لَفْظَ الْوَاوِ فِي الْمَوَافَقَةِ أَوْ لَا يَعْتَبِرُهُ فَنُؤْمِنُ بِأَنَّهُ لَمْ يَصْحَحْ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ : إِنَّ إِلْيَاءَ مَخْتَصَةٌ بِقُوَّتِهَا فَاءً وَعَيْنًا (٣) عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِلْيَاءَ عَنِ الْوَاوِ (٤) ، وَإِنْ لَمْ

(١) في ل : (في) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : مكان (هذا الكلام الى آخره وقع فيه) : (فوافقتها في يَدَيْتُ) ولا يستقيم .

(٣) كذا في الاصل ، ل ، وفي بقية النسخ : (لاحقاً) .

(٤) في ل : (الف الواو عن واو) .

يعتبره لم يستقم لأنها من كلامهم • وأيضاً فإنه لا يستقيم قوله :
فهي على هذا موافقة الياء في يد يت • فإن قلت : ذكر انفراد الياء
على وجه اجاز على اختلاف الاقوال في الواو • قلت : فكان
ينبغي أن يقول (١) فيما انفردت به الياء في (٢) وقوعها فاءً وعيناً ولاماً
وكان ينبغي أن يقول : وإن الياء وقعت فاءً ولاماً في « يد يت » ولم
تقع الواو كذلك ، فالذي جوز له ذلك في « يد يت » مجوز له
ذلك في يبيت فالفعل بينهما حتى ذكر ذلك أولاً في أصل
الباب • وذكر هذا عارضاً في ضمنه لا معنى له ، والاولى أن يعتبر
في الواو [١٦٥] ، والواوات إن كانت الالف عن واو واواوين
والياء إن كانت الالف عن ياء فيقول بعد قوله « وإن الياء وقعت
فاءً وعيناً معاً ، وفاءً ولاماً معاً ، ولم يقع الواو كذلك » وإن الياء وقعت
عيناً والواو فاءً ولاماً (في قول من قال : إن الالف في الواو عن
ياء) (٣) ، ولم يقع الواو مع اياء كذلك ، وإن الياء وقعت فاءً وعيناً
ولاماً ولم يقع الواو كذلك إلا في الواو على قول من قال : إن
الالف في الواو عن واو • وقوله : وقلوا : « ليس في العربية كلمة
إلى آخره » هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف ،
لأن ذلك لا يخرجها عما ذكر • قوله : « ولذلك آثروا في لغوي
أن يكتب بالياء ، حملاً له على ذوات الياء ؛ لأنه لو حمل
على الواو لأدّى إلى أن يكون من النادر ، وهو باب لفظ الواو
فحملة على الياء التي هي أكثر في مثل ذلك آتدر ، فلذلك كان
الوجه كتابته بالياء •

(١) في ب : (إن يذكر) •

(٢) (في) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س •

(٣) ما بين القوسين : ساقطة في ر •

القول في الواو والياء فائين

قوله: الواو تثبت صحيحة وتُسقط وتُقلب ، فباتها على
الصحة في نحو وعد وولد إلى آخره .

قال الشيخ: هذا التقسيم حاصر ، لأنها إما أن تُغَيَّرَ أو
تُغَيَّرَ بالحذف أو لا ، فإن غَيَّرت بالحذف فهو السقوط وإن لم
لا ، فإن لم تُغَيَّرَ فهو معنَى بباتها على الصحة وإن غَيَّرت ، فأما أن
تُغَيَّرَ بالحذف فهو انقلاب . ثم ذكر مواضع كن واحد من الامور
الثلاثة . قوله: « فباتها على الصحة في نحو وعد » . وهو كل
موضع لم تقع [فيه] (١) موجبات السقوط ولا موجبات التلب
كقولك : وعد وولد ووعد [ووالد] (٢) ، ووعود ، وكذلك
ما أشبهه ، وسقوطها في كل موضع وقعت بين ياء نفوحة وكسرة
وذلك إنما يكون في مضارعتها الثلاثة كقولك : وعد وولد ،
تقول : فيه يعد ويولد ، لأن الأصل يُوعِدُ ويُولِدُ بدليل
أن حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفاء واو فوجب أن
يُقدَّرَ بد حرف المضارعة ، فوجب أن يكون الأصل يُرْعِدُ
ويُولِدُ فاستقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا : يعد
ويولد وليس كذلك يُوعِدُ ويُولِدُ لسهولة النطق بها (٣)
لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت في أحدهما وسقطت في الآخر .

قواه: لفظاً وتقديراً فالمنظ في يعد والتقدير في يسع
ويضع .

- (١) (فيه) : زيادة عن ش ، س .
(٢) (ووالد) : زيادة عن و ، ش ، ب .
(٣) (بها) : ساقطة في ر .

قال الشيخ: لَأَنَّ الْأَصْلَ وَسِعَ يُوسِعُ وَوَضَعَ يُوَضِعُ ،
أَمَّا فِي يَضَعُ فَظَاهِرٌ لِأَنَّ فَعَلَ لَا يَتِي عَلَى يَفْعَلُ عَلَى أَنْ يَكُونَ
أَصْلًا ، وَإِنَّمَا يَتِي تَلِي يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَلَا جُنْزَ أَنْ يَكُونَ (١)
يَفْعَلُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ يَفْعَلُ وَالْفَتْحُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ ،
فَقَدِ وَقَعَتِ الْوَاوُ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ مَقْدَرَةً فِي الْأَصْلِ • وَأَمَّا يَسْعُ ،
فَأَشْكَلُ مِنْ يَضَعُ لِأَنَّ مَاضِيَهُ عَلَى فَعَلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَلَيْسَ مِثْلُ
يَضَعُ فِي أَنْ مَاضِيَهُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَقَيْسُ مَا جَاءَ مَاضِيَهُ عَلَى فَعَلٍ
بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ مِضَارَعُهُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، فَعَلَى ذَلِكَ يَمُكَلُ
حَذْفُ الْوَاوِ مِنْ يُوسِعُ وَقَدْ حَمِلَ ذَلِكَ • وَالْجَوَابُ عَنْهُ فَمِثْلًا
بِرَأْسِهِ بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنْ فَعَلَ مِمَّا اتَّكَلَتْ فَأُوهُ جَاءَ
مِضَارَعُهُ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ • قَالُوا : وَرِي
أَزْنَدُ يَرِي وَوَلِي يَأِي ، وَقَالُوا : وَجَلُ يُوجَلُ وَوَجَلُ
يُوجَلُ (٢) ، فَذَا جَاءَ يَسْعُ حَذُوفًا فَأُوهُ عَلِمَ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ
أَصْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ الْكَسْرَ ، وَإِنَّ الْفَتْحَ عَارِضَ ، (كَحَرْفِ الْحَلْقِ
لِيَجْرِيَ تَلِي قَيْسٍ لِقَتْمٍ ، فَتَبَّ أَنْ الْفَتْحُ فِي يَسْعُ كَالْفَتْحِ فِي
يَضَعُ ، وَأَنَّ) (٣) الْفَتْحُ فِي يُوجَلُ كَالْفَتْحِ فِي يُوجَلُ ، فَلَمْ
يُحذفِ الْوَاوُ فِي يَسْعُ إِلَّا لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ تَقْدِيرِيَّةٍ ،
(تَبَّ الْوَاوُ فِي يُوجَلُ ، لِأَنَّ الْفَتْحَ فِيهِ أَصْلٌ فَلَمْ يَقَعِ الْوَاوُ بَيْنَ
وَاوٍ وَكَسْرَةٍ لِأَنَّ لَفْظِيَّةٍ وَلَا تَقْدِيرِيَّةٍ) وَشَبَّهَ الْفَتْحَ فِي يَسْعُ بِالْكَسْرِ
فِي التَّجَارِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عَارِضَةً ، وَالْأَصْلُ حَرَكَةُ غَيْرِهَا وَهِيَ
الضَّمَّةُ لِأَنَّ مَصْدَرًا تَجَارِيئًا تَجَارِيًا فَقَلِبْتَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً
لِأَنَّ فِي كَلَامِهِمْ مَا آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَذَا وَجَدَ ذَلِكَ
قَلِبْتَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِتَسْلُمِ الْيَاءُ أَوْ تَقَلُّبِ الْوَاوِ فِي يَاءٍ ، شَبَّهَ

- (١) في و ، س : (الاصل)
(٢) (وَجَلُ يُوجَلُ) : ساقطة في ر
(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر

الفتحه في يوجَلْ بالكسرة في التجارب لأنه جمع التجربة ،
 وقياس الجمع الذي ثلثه أَلْتُ وبعده حرفان أن يكون الحرف
 الذي بعد الالب مكسوراً كقولك : نَسْجِدُ وَمَسْجِدٌ ، وضرباً
 وضواربٌ • قوله : « وفي نحو العدة والمقة في المصادر ، يعني أنها
 الحذف في مصادر هذه الأفعال إذا كانت بالثاء مكسورة انفاء ولا
 يحدف منها إذا وقعت بغير ثاء كأنهم قعدوا الى أن تكون التاء
 كلعوض من المحذوف ، وهو الواو المكسورة ولم يذكر فعل
 الأمر ، مثل عمد وضع وسع استقمة عنه بالفعل المضارع ، لأنه
 فرعه فام يحتج الى ذكره لذلك ، فان قلت : حذفها في الفعل
 المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة وليس [١٦٥ ظ] مع فعل الأمر
 كذلك فما وجه حذفها ؟ قلت : نزلوا تقدير حرف المضارعة
 كوجوده لأنه الاعمل كما نزلوا الكسرة في يضع وإن زالت
 لفظاً لما كانت هي الاعمل منزلة الموجود • قوله : « واقلب فيما مر
 من لابدال » • والذي در أنها همزة واجباً وجائزاً على الماضي ،
 وتقلب ألفاً في مثل يَأْجِلُ وتقلب ياء في مثل ميزان وديقات •
 قوله : « والياء مثلها إلا في السقول » ، يريد أن الياء ثبتت صحيحة
 وتقلب فيما در من الابدال ، ولا تنطق لوقوعها بين ياء وكسرة
 كما تسقط الواو ، تقول : « يَنْعَمَ يَنْعَمُ وَيَسَّرَ يَسَّرُ » ، وأما
 من قال : « يَسِّرُ يَسِّرُ » فقد أجراها مجرى الواو من أجل
 وجيء الهمزة مستثناة معها ، ولا يقولون : يَسَّرَ يَسِّرُ (١) إذ
 لا همزة فيه وإن كان الفتح أيضاً إثبات الياء في مثل يَسِّرُ
 يَسِّرُ • ووجه حذفها ما ذكر « وقليها في نحو واتسّر » يعني
 فيما در من الابدال فقد تقلب همزة كقولهم : « في أسنانه

(١) (يَسِّرُ) : ساقطة في ر .

أَلَلٌ ، ، وقد تَقَلَّبَ ' واوَأَ كقولهم : « مَوْقِنٌ وَطُوبَى وَضُؤِيرِبٌ »
وقد تَقَلَّبَ تاءَ كقولهم : « إِتَسَّرَ » ، وقد مضى ذلك كله .

(فصل) قوله : والذي فُزِقَ بِهِ قولهم : وَجِيعَ يَوْجَعُ
وَوَجِلَ يَوْجِلُ ، قولهم : وَسِعَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وقد مضى الكلامُ في هذا الفصلِ عندَ الكلامِ في
يَضَعُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى اعَادَتِهِ .

(فصل) قوله : ومن العرب من يقلبُ الواوَ والياءَ في مضارعٍ
افْتَعَلَ أَلْفًا فيقول : يَأْتَعِدُ وَيَأْتَسِرُ .

قال الشيخ : ولا يُفْعَلُ ذلكُ في الماضي لانكسارَ ما قبلَ الياءِ
لَمَّا كرهوا الواوَ في مثل قولك : إِوْتَعَدَ فقلبوها تاءً لِتُدْغَمَ فِيمَا
بَعْدَهَا ولم يقلبوها ياءً لِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ بِالْيَاءِ الْأَصْلِيَّةِ هَذَا [الفعل] (١)
فَلَأَنَّ يَفْعَلُوهُ بِالْوَاوِ أَجْدَرَ ، فَإِذَا صَارُوا إِلَى الْمَضَارِعِ فَلَفْتَحَ بِإِيقَاءِ
هَذِهِ آتَاءِ فَيَقُولُ : يَتَعَدُّ وَيَتَسَّرُ ، لِأَنَّهُ فَرَعُهُ فَا مَ يُغَيَّرُ عَمَّا
كَانَ عَلَيْهِ . وَنَهْمُ مَنْ يَقْلِبُهَا أَلْفًا لِأَنَّ الْأَنْثَاءَ أُخْتُ الْيَاءِ ، مِنْ حَيْثُ
كَانَتْ حَرْفَ مَدٍّ وَتَعَدَّرَ قَلْبُهَا أَلْفًا فِي الْمَاضِي لِلْكَسْرِ فَلَمَّا جَاءَتْ
النَّتْحَةُ فِي الْمَضَارِعِ قَلْبُهَا أَلْفًا نَقَالَ : يَأْتَعَدُّ وَيَأْتَسِرُ . وَأَمَّا
« يَتَسَّرُ » فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَنْثَاءَ هِيَ الْفَتْحُ ، وَأَنَّ نَهْمَ مَنْ
يَسْتَقْبَلُهَا ، وَالَّذِينَ اسْتَقْبَلُوا مِنْهُمْ مَنْ حَذَفَهَا كَمَا حَذَفَ فِي يَتَعَدُّ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ قَلْبَهَا أَلْفًا فَيَقُولُ : يَأْتَسِرُ ، وَالَّذِينَ قَلْبُواهَا أَلْفًا قَلْبُوهَا مَعَ
الْكَسْرِ وَالْفَتْحَةَ جَمِيعًا فِي الْهَمْزَةِ ، وَالَّذِينَ حَذَفُوهَا لَمْ يَحْذَفُوهَا إِلَّا

(١) (الفعل) : زيادة عن ل

مع الكسرة وسببه زيادة الاستقلال مع الكسر وقلته مع الفتح ،
فحذفوها في موضع زيادة الاستقلال ، وقلبوها في موضع قلته .
قوله : « في مضارع وجل أربع لغات » يوجبُ وهو القياس لأن
ماضيه فعل والاکثر فيه أن يأتي على يفعل بفتح العين ، وتبت
الواو لأنه لم يعرض ما يوجب حذفها . وقال بعضهم : ييجل
فقلب الواو ياء استقلالاً لها على غير قياس ، (كما قالوا : « نيرة
وعليان » ، فأبدلوا من الواو ياء على غير قياس)^(١) . وقال بعضهم :
يأجل شبهة بيئس على غير قياس أيضاً^(٢) ، وقال بعضهم :
ييجل فكسر حرفة المضارعة ليقرب الواو فيه ياء استقلالاً
للاو ، وكله على غير قياس ، وليست الكسرة من لغة من يقول :
تعلم أوئك لا يكسرون الياء استقلالاً للكسرة على الياء فلا
تجمل هذه اللغة تلي لغتهم مع مخالفتهم لها ، وإنما هذه لغة
آخريين من أجل استقلال الواو ببد الياء .

(فعل) قوله : واذا بني إفتعل من أكمل وأمر إلى

آخره .

قول الشيخ : يعني أن باب إفتعل ميمًا فاؤه همزة يجب
أن تنقلب فيه الهمزة ياء إذا اتدي به لانكسار ما قبلها فيقول :
« إيتكل وإيتمر » وأصله إئتكل وإئتمر^(٣) فاجتعت
همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها فإذا
انقلبت ياء صاراً مشبهاً بقولك : إيتسر باعتبار أصله وكذلك
إيتعد فتروهم قلب الياء تاء كما قلبت في اتعد واتسر فبه

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٢) (أيضاً) : ساقطة في ر .

(٣) (وأصله إئتكل وإئتمر) : ساقطة في ر .

على أَنَّ ذلِكَ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ وَالْفَعْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْيَاءُ فِي قَوْلِكَ
 « اَيْتَكَلَّ » وَقَوْلِكَ « اَيْتَمَّرَ » عَارِضَةٌ مُبَدَلَةٌ عَنِ الْهَمْزَةِ فَحُكْمُهَا
 حُكْمُ الْهَمْزَةِ ، وَالْهَمْزَةُ لَا تُقَلِّبُ تَاءً إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ تَاءٍ الْاِفْتِعَالِ
 فَوَجِبَ أَنَّ لَا تُقَلِّبُ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ مُبَدَلَةٌ عَنْهَا تَاءً اَيْضًا ، لِأَنَّهَا
 فَرَعُهَا فَحُكْمُهَا حُكْمُهَا بِخِلَافِ اِتْسَرَفِ تَاءٍ فِي اَيْتَكَلَّ ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ :
 « اَيْتَزَّرَ » وَهَمْ ، لِأَنَّهُ مِنْ الْأَزَّرَ فَأَصْلُهُ « اَيْتَزَّرَ » قَلْبِيَّتِ
 الْهَمْزَةُ يَاءٌ لِأَنَّكَارَ مَا قَبْلَهَا فَمِثْلُ « اَيْتَزَّرَ » فَهُوَ مِثْلُ « اَيْتَكَلَّ » ،
 فَكَمَا لَا تُقَلِّبُ الْيَاءُ الَّتِي فِي « اَيْتَكَلَّ » تَاءً ، لِأَنَّهَا عَنِ الْهَمْزَةِ
 فَكَذَلِكَ الْيَاءُ الَّتِي فِي « اَيْتَزَّرَ » قَبِيَّتِيَّةٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اِيَاءَ فِي
 « اَيْتَزَّرَ » وَاَيْتَكَلَّ ، وَاحِدٌ وَكَمَا لَا تُقَلِّبُ فِي « اَيْتَكَلَّ »
 لَا تُقَلِّبُ فِي « اَيْتَزَّرَ » وَقَوْلُ مَنْ قَالَ اَيْتَزَّرَ وَهَمْ .

القولُ في الواوِ والياءِ عَيْنِينَ

قَالَ دَرَجَاتُ الْكِتَابِ : لَا تَخْلُوانِ مِنْ أَنَّ تَعْلَامًا أَوْ تَمَلَّمَا
 إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ السَّيِّحُ : التَّقْسِيمُ [١٦٦و] فِي ذَلِكَ كَالْتَّقْسِيمِ فِي مَا ذَكَرَ فِي
 الْفَاءِ « فَالْاِتِّعَالِ فِي نَحْوِ قَوْلِ وَبَاعَ » مِثْلًا تَحَرَّكَ فِيهِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا
 أَوْ كُنَا فِي حُكْمِ الْمُتَحَرِّكِ عَلَى مَا سَبَقَتْ فِي تَفْصِيلِهِ مِمَّا لَمْ يَمْنَعْ فِيهِ
 مَانِعٌ ، وَإِنَّمَا قَلْبِيَّتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا كُنَا كَذَلِكَ اسْتِقْطَالًا لِهَمَا
 وَإِنَّمَا لَمْ يَقْتَضِ الْوَاوِ الْاِسْكَانَ فِيهِمَا كَرَاهِيَّةً أَنَّ تَلْبِيسَ صِغَةِ
 الْمُتَحَرِّكِ بِصِغَةِ السَّاكِنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكُمْ لَوْ أَعْلَمُوا نَحْوَ بَابِ ،
 وَأَصْلُهُ بُوْبٌ بِالْاِسْكَانِ فَقَالُوا بُوْبٌ لَمْ يُعْلَمَ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ فَرَسٍ
 أَوْ مِنْ بَابِ فَلَسٍ كَيَوْمٍ فَقَلَّبُوهُمَا فَيَا اَيْدَانًا عَنْ حَرَكَةٍ ، وَلِأَنَّ

الالف أيضاً أَخْبُ من الواو والياء وما ذكره من إعلالها إلى غير
الالف فسبأتيه ففصلاً ، فإذا سكن ما قبل الواو والياء فلا يدخلو إمّا
أَنْ يَكُونَ فِي صِيغَةٍ فَعْلٍ أَصْلٌ فِي مَعْنَاهُ أَوْ فِي صِيغَةٍ فَعْلٍ أَوْ
غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَا تَحْرُكُ فِيهِ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا فَإِنْ كَانَتْ
مِنَ الْأَوَّلِ صَحَّحَتْ كَقَوْلِكَ : تَبَايَعْنَا وَتَقَاوَلْنَا وَإِعْوَارٌ وَالْأَنْبِيَاءُ
ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّانِي أُعْلِلَ بِالْأَلْفِ حَمَلًا لَهُ عَلَى أَصْلِهِ كَمَا
ذَكَرَهُ فِي أَقْوَامٍ وَاسْتِقَامَ • قَوْلُهُ : « أَعْلَلْتُ هَذِهِ الْأَنْبِيَاءَ وَإِنْ لَمْ
تَقَمْ فِيهَا عِلَّةُ الْإِعْتِلَالِ ، يَنْبَغِي وَإِنْ لَمْ تَقَمْ فِيهَا نَفْسُ تِلْكَ الْعِلَّةِ
الْأُولَى ، وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنْ عِلَّةٍ أَوْجِبَتْ إِعْلَالَهَا وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ تِلْكَ
الْعِلَّةُ الْأَصْلِيَّةُ ، لِأَنَّ تِلْكَ انْفَتْحَ فِيهَا مَا قَبْلَهَا وَهَذِهِ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ
وَلَكِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُتَحَرِّكِ فَأَجْرِيَتْ جِرَاحًا لِكُونِهَا بِأَخْوَاتٍ مِنْهَا
وَرَاجِعَةً إِلَيْهَا • قَوْلُهُ « وَالْحَذْفُ فِي قُلٍّ وَقُلْنٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ
اللَّامَاتُ لَمَّا سَكَنَتْ لِلْأَمْرِ أَوْ لِحُزْمٍ أَوْ لِاتِّسَالِ الْفَاعِلَيْنِ وَحُرْفِ الْعِلَّةِ
قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَجِبَ حَذْفُهُ • لِاتِّسَالِ السَّاكِنِينَ لِكُونِهِ حُرْفَ مَدٍّ وَإِنْ ،
(قَبِيلَ قُلٍّ وَقُلْنٍ • وَحُذِفَتْ فِي نَحْوِ « سَيِّدٍ وَبَيْتٍ » وَأَصْلُهُ
سَيُّودٌ وَمَيُّوتٌ قَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً) (١) وَأُدْنِمَتْ فِي أَيْسَاءٍ إِلَى
مَا سَبَّأْتِي ثُمَّ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ • وَفِي نَحْوِ « كَيْنُونَةٌ » (٢)
وَقَدُولَةٌ ، (٣) وَهُوَ مِثْلُ سَيِّدٍ ، لِأَنَّ كَيْنُونَةَ أَصْلَهَا كَيْوَنُونَةٌ

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٢) كَيْنُونَةٌ من كنتُ في مصدر كان ، وكان ينبغي أن يقال

كَيُونُونَةٌ وَلَكِنَّهَا لَمَّا قَلَّتْ فِي مَصَادِرِ الْوَاوِ وَكَثُرَتْ فِي مَصَادِرِ
الْيَاءِ الْحَقْوَاهَا بِالَّذِي هُوَ أَكْثَرُ ، وَكَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ : كَيْنُونَةٌ
فَسَيُّوْلَةٌ هِيَ فِي الْأَصْلِ كَيْوَنُونَةٌ التَّقْتُ فِيهَا يَاءٌ وَوَاوٍ وَالْأُولَى
مِنْهَا سَاكِنَةٌ فَصِيرَتَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ثُمَّ خَفَفُوها فَقَالُوا كَيْنُونَةٌ ،

اللسان (كون) ٢٤٥/٧٧ •

(٣) قَيْوْلَةٌ : نومة نصف النهار أو النوم في وقت الظهيرة ، اللسان

(قيل) ٩٦/١٤ •

فَفُعِلَ فِيهَا مَا فُعِلَ فِي سَيْدٍ ، وَلَوْ كَانَتْ لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ
كَوْنُونَ إِذْ لَا مَوْجِبَ لِقَبْلِ الْوَاوِ يَاءً . وَأَمَّا « قِيلُولَةٌ » فَالَّذِي
مَنْعَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ فَعِلُولَةٌ مَا ثَبَتَ مِنْ مِثْلِ كَيْتُونَةٌ فَكَانَ جَمَلُهُ
كَمِثَابَةِ أُولَى . « وَفِي الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ » لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِقْوَامَةٌ
فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْفَاءَ اجْرَاءً لِلْمَصْدَرِ . مَجْرَى فَعْلِهِ فَاجْتَمَعَ الْفَاءُ
فَحُذِفَتْ أَحَدَاهُمَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَالْأُولَى أُولَى ، لِأَنَّهَا عَلَى
قِيَاسِ السَّاكِنِينَ . قَوْلُهُ : « مِمَّا الْقَى فِيهِ سَاكِنَانِ » ، يَعْنِي فِي
« قُلْ وَقُلْنَ » ، « أَوْ طَلِبْ تَخْفِيفٌ » ، يَعْنِي فِي « سَيْدٍ وَبَيْتٍ » ،
« أَوْ اضْطُرَّ إِعْلَالٌ » ، يَعْنِي فِي الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ . فَانْ قُلْتَ :
فَلِإِقَامَةٍ وَالِاسْتِقَامَةِ كَقُلْ وَقُلْنَ (١) فِي أَنَّ الْمَحْذُوفَ لِلتَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ . قُلْتَ : التَّرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ قُلْ وَقُلْنَ ثُمَّ إِعْلَالُهُ أَوْلَى
بِاسْكَنِهِ ثُمَّ جَاءَ سَاكِنًا بَعْدَ تَمَامِ لِإِعْلَالِ وَثُبُوتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ سَاكِنًا
فَحُذِفَ لِأَجْلِهِ ، وَالِإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ لَمْ يَثْبُتْ سَاكِنًا ثُمَّ حُذِفَ
بَعْدَ ذَلِكَ لِسَاكِنٍ عَرَضَ لَهُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْ تَمَةِ إِعْلَالِهِ ، لِأَنَّهُ
لَمْ يَنْفَكْ عَنْ مَوْجِبِ حَذْفِهِ فَكَانَ مِنْ تَمَةِ إِعْلَالِهِ فَلِذَلِكَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا
وَجَعَلَ ذَلِكَ حَذْفًا لِلسَّاكِنِ الْعَارِضِ ، وَهَذَا حَذْفٌ لِإِضْطِرَارِ الْإِعْلَالِ
لِكُونِهِ غَيْرَ مَبْنِيِّ عَنْهُ . « وَلِسَلَامَةٍ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ » ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ
مَا فَتَقَدَّتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ كَقَوْلِ وَكَيْلِ أَوْ وَجِدَتْ وَلَكِنْ
عَرَضَ لَهَا مَانِعٌ يَصُدُّ عَنْ إِضْطِرِّ حَكْمِهَا وَدَثَلُ ذَلِكَ « بِصَوَرِي
وَحَيْدِي وَالْجَسُولَانَ وَالْحَيَّكَانَ وَالشُّبَّاءَ وَالْخَيْلَاءَ » ، أَمَّا
صَوَرِي وَحَيْدِي فَالسَّبَبُ تَحْرِيكُ الْيَاءِ وَإِنْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا وَالَّذِي
عَرَضَ كُونُهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَلَيْسَ مُوَازِنًا لِلْفِعْلِ

(١) (كَقُلْ ، وَقُلْنَ) : سَاقِطَةٌ فِي ر .

وسياتي ذكر ذلك ، « والجَوْلَانُ »^(١) والحَيْكَانُ ،^(٢) كذلك ، وأَمَّا
« القَوْبَاءُ »^(٣) والخَيْلَاءُ ،^(٤) فغاية ما يُقَالُ فِيهِ أَنَّ تَحْرُكَ الْوَاوِ
وَالْيَاءِ عِبَاةٌ فِي الْأَعْلَالِ لِثِقَلِهَامَا مُتَحَرِّكِينَ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الْأَعْلَالِ وَقُوعُ
النُّصَةِ قَبْلَهَا ، لِأَنَّ شَرْطَ الْأَعْلَالِ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا حَصَلَ
مُضَادًّا لِلشَّرْطِ كَانَ دَانِعًا عَنِ إِضَاءِ الْحُكْمِ .

(فعل) قوله : وَأَبْنِيَةُ الْفَعْلِ فِي الْوَاوِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ .

قَالَ النِّسَبِيُّ : يُرِيدُ أَنَّ الْمَعْلُومَ الْعَيْنِ مِنَ الْوَاوِ إِنَّمَا يَأْتِي
مُضَارِعُهُ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ وَإِنَّمَا التَّزَمُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَصْلِينَ
وَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرٍ ، فَكَانَ التَّزَامُ الْوَجْهَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ بَنَوْا
مِنْهُ يَفْعَلُ لَأَدَّى إِلَى قَابِ الْوَاوِ يَاءً مَعَ اسْتَوَاءِ الصِّغَتَيْنِ فِي غَرَضِهِمْ .
(« وَلَمْ يَفْعَلْ يَفْعَلُ » ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ)^(٥) ، وَعَلَى
« فَعَلٌ يَفْعَلُ » ، لِأَنَّ الضَّمَّ فِي يَفْعَلُ هُوَ اقْتِيَاسٌ وَهُوَ مُنَاسِبٌ
لِلْوَاوِ وَلِذَلِكَ بَنَوْا مِنَ الْوَاوِ فَعَلٌ وَلَمْ يَبْنُوا مِنَ الْيَاءِ فَعَلٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا
بَيْنَ مَحْذُوفِينَ : إِمَّا مَخَالَفَةَ اقْتِيَاسِ فِي الْمُضَارِعِ وَإِنَّمَا تَغْيِيرٌ مِنَ الْيَاءِ
إِلَى الْوَاوِ . وَقَوْلُهُ « فِي الْيَاءِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ » ، الْكُسْرَةُ فِي الْيَاءِ

-
- (١) الْجَوْلَانُ : التَّطَوُّفُ ، أَوْ الْمَالُ الْقَلِيلُ أَوْ جَوْلَانُ الْمَالِ :
إِضْرَارُهُ . وَالْجَوْلَانُ بِالتَّسْكِينِ : جَبَلٌ بِالشَّامِ . اللِّسَانُ
إِلْجُولُ (جُولُ) ١٣ / ١٣٨ ، ١٤١ .
- (٢) الْحَيْكَانُ : الَّذِي يَحْرُكُ مِنْكِبِيهِ وَجِسَدَهُ فِي إِثْنَاءِ الْمَشْيِ .
اللِّسَانُ (حَيْكٌ) ١٢ / ٣٠١ .
- (٣) الْقَوْبَاءُ : الَّتِي تَقُوبُ الْجِلْدَ وَتَقْشُرُهُ ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْقَوْبَاءُ
الَّتِي تَخْرُجُ فِي جِلْدِ الْإِنْسَانِ فَتَدَاوِي بِالرِّيْقِ . اللِّسَانُ (قُوبٌ)
١٨٦ / ٢ .
- (٤) الْخَيْلَاءُ : أَوْ الْخَيْلَاءُ أَوْ الْأَخْيِيلُ كَلِمَةُ الْكَبِيرِ أَوْ الْمَعْجَبِ
بِنَفْسِهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الصِّفَاتِ ، اللِّسَانُ (خَيْلٌ) ١٣ / ٢٤٢ .
- (٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطٌ فِي ر .

[٦٦٦ظ] كَأَصَمَ فِي الْوَاوِ ، وَعَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ
 [كَمَا فِي (١)] الْوَاوِ . ثُمَّ قَالَ « وَلَمْ يَجِءْ فِي الْوَاوِ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ
 وَلَا فِي الْبَاءِ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ ، وَلَمْ يَذْكَرْ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنَ الْبَاءِ فَعَلٌ
 فِي الْمَاضِي بِالضَّمِّ . ثُمَّ قَالَ « وَزَعِمَ الْخَلِيلُ (٢) فِي طَاحٍ يَطِيحُ وَتَنَاهَ
 يَتَيَّهُ أَنَّهُمَا مِنْ فَعَلٍ يَفْعَلُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ وَهَذَا مِنَ الْوَاوِ ،
 وَالَّذِي اضْطَرَّه أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِمَا بِالْوَاوِ مَجِيءُ طَوَّحَتْ
 وَتَوَهَّتْ ، اضْطَرَّه أَنْ يَحْكُمَ أَنَّ الْمَاضِي فَعَلٌ بِالْكَسْرِ كَحَسِبَ
 [يَحْسِبُ (٣)] ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ فَعَلٌ بِالْفَتْحِ كَضْرَبَ مَجِيءُ
 طَحَّتْ وَتَهَّتْ ، وَلَوْ كَانَ كَضْرَبَ وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ لَوَجِبَ أَنْ
 يُقَالَ طَحَّتْ وَتَهَّتْ ، فَلَمَّا جَاءَ بِالْكَسْرِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ
 الْوَاوِ تَلَمَّ أَنْ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ فِي الْوَاوِ إِلَّا فِيمَا تَبَيَّنَتْ مَكْسُورَةٌ
 كَخَفَّتْ قُبِيتَ أَنَّهُ لَا يَسْتَمِيمُ أَنْ يَكُونَ طَاحٍ يَطِيحُ الْمُسْتَقِيُّ
 مِنْهُمَا طَوَّحَتْ وَتَوَهَّتْ إِلَّا فَعَلٌ بِالْكَسْرِ وَهَذَا مِنَ الْوَاوِ ، وَأَمَّا
 إِذَا كَانَ (٤) « طَيَّحَتْ وَتَيَّهَتْ هُوَ (٥) الْمَأْخُوذُ مِنْهُمَا فَلَا اشْتِكَالَ فِي
 أَنَّهَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ : بَاعَ يَبِيعُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ
 قِيَاسُهُمَا .

(فَعَلٌ) قَوْلُهُ : وَقَدْ حَرَّلُوا عِنْدَ اتِّمَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فَعَلٌ
 مِنَ الْوَاوِ إِلَى فَعَلٍ وَمِنَ الْبَاءِ إِلَى فَعَلٍ إِلَى آخِرِهِ .

(١) (كَمَا فِي) : زِيَادَةٌ عَنِ ل .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ ٢ / ٣٦٨ .

(٣) (يَحْسِبُ) : سَاقِطَةٌ فِي ر ، وَاتِّصَالٌ .

(٤) فِي ل : (مِنْ) .

(٥) (هُوَ) : سَاقِطَةٌ فِي ل .

قال الشيخ : وإنما فعلوا ذلك إيداناً بأن المحذوف ياء أو واو
فيقولون : في سار سرت ، وفي قال قلت ولم يفرقوا في موضع
يقامها ، إمّا للمحافظة على الألف فيعذر الضم والكسر ، وإمّا
لكون ما انقلب إليه الياء أو الواو وجوداً وهو الألف بخلاف ما
إذا اتصل به الضمير المتحرك فإنه يحذف فكان قياسه في موضع
الحذف أولى منه في غيره ، فأما إذا كان الفعل في أصله مكسوراً
فإنهم أيضاً يفعلون هذا الفعل سواء كان المكسر ياء أو واو كقولك :
خفت وهبت إمّا لأن ذلك قد استقر فيما ليس بأصل فكان فيما
هو أصل أولى ، وإمّا للإيدان بأن المحذوف مكسور في الأصل .
وقال « عند اتصال ضمير الفاعل ، وأطلق والاولى أن يتميد
بضمير الفاعل البارز المتحرك كقولك : قمت احترازاً من قولك :
زيد قام وقاما وقاموا ، فإن كان واحد من هذه لأفعال قد اتصل به
ضمير الفاعل ولم يفعل فيه شيء . وقوله « كيد ومازيل ، فساد
لا يعمل عليه .

(فعل) قوله : وتقول فيما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر
والاشمام الى آخره .

قال الشيخ : قياس ذلك أن يأتي مضموم لئلا يكسر العين
فيقال قول ربيع ، فاستثقلت [الكسرة]^(١) تلى الواو
والياء فقلت الى ما قبلها نقيلاً قيل وبيع ، وهذه هي المنة
الفصيحة . وأمّا من قول قول وبيع فوجهه أنه لما استقل
الكسرة على الواو وحذفها فسكنت ، وأقبلها مضموم بقيت على حالها
ثم حل ذوات الياء تليها لاتفاقهم تلى جريها جري واحداً ، وهذا

(١) (الكسرة) : ساقطة في الأصل .

التعليل 'ينكس' لمن قال قِيلَ وبيح ، ويكون 'أولى لأن فيه حمل
 الراو على الياء وهو أقرب' من حمل الياء على الواو . وبعض
 أصحاب اللغة الأولى يسمون الفاء الضم تسيهاً على أن الأصل فيه
 الضم وقد جاء مقرأً به في السبعة ، وقد توهم بعضهم أن مثل
 هذا الأشمام غير ممكن ، لأن الأشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين
 بعد الاسكان (١) المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معمول به
 هنا باتفاق فلم يبق إلا ضم الشفتين في حل التصويت وذلك إما
 أن يكون قبل التصويت بالقاف ، أو بعدها ، أو معها والجميع غير
 مستقيم ، أمّا قبلها فلا يستقيم لأنه حينئذ يكون إشماماً للحرف
 الذي قبلها . وأيضاً فإن الحرف الذي قبلها إن كان مضموماً لم يقبل
 إشماماً وإن كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً وضمت شفتيك مع
 التصويت به صار مضموماً ، وأمّا بعدها فكذلك ، وإتياً معها فلا
 يستقيم ، لأنه إذا صوت به وضمت الشفتين مع التصويت بها
 جاءت ضمة خالصة ، لأن حقيقة الضمة لخالصة ضم الشفتين
 بالحرف مع التصويت فوجب أن تجيء ضمة خالصة عند ذلك ،
 وقد توهم بعضهم أن الأشمام إنما يكون بعد النطق بها في حل
 النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم أن ما فيها من المد يمكنه من
 ذلك وهو فاسد من جهة أن الأشمام ثابت في مثل قولك بعث
 يا عبداً وقلت يا قول ، وأيضاً فإنه لو فعل ما ذكره هذا القائل
 لانتقلت الياء وأوآ لضم الشفتين عندها إذ لا معنى للواو إلا ذلك .
 والجواب عن ذلك الأشكال أن الأشمام إن كان عند ابتداءك
 بالكلمة فلا إشكال وإن كان مع وصلك إياها بغيرها كان ضمماً
 للفتين بسرعة بين (٢) النطق بما قبلها وبها ، وإن زعم أنه ليس

(١) في و : (اسكان) وهو غير مستقيم .

(٢) في ل : (من) ، هو تحريف .

بين النطق بالحرفين زمان ، وإنَّ زمنَ الفراغِ من الاولِ هو زمنَ
الاشتغال بالحرف الثاني . فجوابه أَنَّهُ إِذَا نَطِقَ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ
اللسانِ فمعلومٌ أَنَّ اللسانَ يَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، وَزَمَنُ
الانتقالِ زَمَنٌ ثَالِثٌ قِطْعاً ، فمُطْمَئِنِّ بِذَلِكَ أَنَّ بَيْنَ النُّطْقِ بِالْحَرْفَيْنِ
[١٦٧] زَمَاناً ثَالِثاً وَلِذَلِكَ يُدْرِكُ ضَرُورَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ
وغيره ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَدْغَمَ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا زَمَنٌ ثَالِثٌ بِخِلَافِ
غيره ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْ لَهُ ذَلِكَ لَكَانَ الْجَوَابُ أَنَّهُ يُوتَى بِضَمِّ الشِّمْتَيْنِ
بَيْنَهُمَا فِي زَمَنِ بَيْنَهُمَا يَقْصَدُ الْمُكَلِّمُ إِلَى تَرْكِ الْحَرْفِ الثَّانِي فِي الزَّمَانِ
الثَّانِي وَتَشْغُلُ الزَّمَانُ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ الْحَرْفُ الثَّانِي بِضَمِّ
الشِّمْتَيْنِ لِيَسْكُنَ ذَلِكَ . قَوْلُهُ : « وَكَذَلِكَ أُخْتِيرَ وَأَنْقِيدَ » ،
لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ كَالْمَلَّةِ فِي « قِيلَ » ، وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمَا ضَمِيرٌ
يُوجِبُ حَذْفَ الْعَيْنِ كَقَوْلِكَ قُلْتَ يَا قَوْلَ وَبُعْتَ يَا بَعْدَ ،
وَأُخْتِرْتَ يَا رَجُلَ ، لِأَنَّ الْعَامَّةَ وَاحِدَةٌ .

قوله : وليس فيما قيل ياء أقيم واستقيم إلا الكسر الصريح .

قال الشيخ : لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي
هو أصل فيما قيل الياءات المذكورة ، ألا ترى أنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ :
« أَقِيمَ وَأُسْتَقِيمَ » أَقِيمُ وَأُسْتَقِيمُ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى
الفتاح فسكنت وانقلبت ياء فلا وجه للضم في النقف ، ولا الأشمام ،
لأنَّ أَصْلَهَا السَّكْرُنُ وَالضَّمُّ ، وَالْأَشْمَامُ فِي قِيلَ وَيَعِ إِتْمَا كَانَ مِنْ
أَجْلِ أَنَّ أَصْلَهَا الضَّمُّ فَجَبَتْ أَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ مُتَّفِقَةٌ فِي بَابِ أَقِيمَ
وَأُسْتَقِيمَ .

(فصل) قوله : وقالوا عوراً وصيداً إلى آخره .

قال الشيخ : يعني أن عورَ وصيدَ من بابِ العيوبِ وقياسها
 أفعالٌ فكانَ الأصلُ إِعوارٌ وإصِيادٌ ، وبابهُ لا يُعلُّ لالتقاءِ
 الساكنينِ بحرفِ العلةِ ، ومثلُ ذلكَ لا يُعلُّ كراهةُ الإخلالِ
 بالفعلِ مطلقاً وكذلكَ « إزْدَوْجُوا وإجْتَوِرُوا » بمعنى تَزَاوَجُوا
 وتَجَاوَرُوا ، ومثلُ ذلكَ لا يُعلُّ لوقوعِ الالفِ قبلَ حرفِ العلةِ
 لأنَّهُم لو أَعْلَوْهُ لادى إلى الإخلالِ به مطلقاً بخلافِ قولك أَقَامَ
 فأنَّه أُعِلَّ ، وإنْ كانَ قبلَ حرفِ العلةِ ساكنٌ لامكانِ بقاءِ حرفِ
 النوضِ عنه وهو الالفُ ، ألا ترى أَنَّهُم لو أَعْلَوْهُ تَجَاوَرُوا لفلبوا
 الواوُ الفاءُ ، وإذا قابوها الفاءُ فيجتمعُ الفانِ فيُحذفُ أحدهما فلا يبقى
 العوضُ ويميرُ لفظه تَجَاوَرُوا فلمَّا كانَ مثلُ عورٍ وصيدٍ في
 منى ما يجبُ فيه التصحيحُ صحَّحَ حملاً عليه . قوله : « وبنهم
 من لم يلمحِ الأصلَ فقالَ عَارَ يِعَارُ » يعني من لم ينظرَ إلى أنَّ
 الأصلَ والقياسَ أفعالٌ بل جماعٌ من بابِ خَافَ فأَعْلَهُ كاعلاله .

قوله : وما لحقتهُ الزيادةُ من ذلكَ نحو عورٍ في حكمه .

قال الشيخُ : لأنَّهُم لما صححوا ثلثيه صححوا ما زادَ عليه ،
 لأنَّ إعلالَ المزيدِ فرغَ عليه وهذا على اللغةِ الأولى ، وأمَّا اللغةُ
 الثانيةُ فيعلُّونَ لأنَّ حكمَ « عورٍ » عندهم حكمُ « خَافَ » وحكمُ
 أَعْرَرَ عندهم كحكمِ أَخَافَ ، فيقولون : أَعَارَ اللهُ عَيْنَهُ ، كما
 يقولون : أَخَانَ . قوله : « وليسَ مسكنةٌ من ليسَ » إنما أوردَ
 لسَ ههنا لأنَّه فعلٌ وقياسُ عينِ الفعلِ أنَّ تَقْلِبَ الفاءَ كما
 أوردَ عورٌ لما كانَ في الظاهرِ مخالفاً للقياسِ فقالَ أصلها ليسَ
 كعبيدٍ إلا أنَّها^(١) ليستُ من بابِ صيدٍ ، لأنَّ أصلَ ذلكَ

(١) (في و) : (لآئها) وهو تعريف .

إِفْعَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَاسْكُنُوا فِي لَيْسَ كَمَا أُسْكِنُهَا ، وَإِنَّمَا حَمَلُهَا عَلَى فَعْلٍ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ فَعْلٌ وَلَا فَعْلٌ لِأَنَّ فَعْلًا لَمْ يَأْتْ فِيهِ اسْكَانٌ وَفَعْلٌ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْبَاءِ وَلَمْ يَأْتْ فِيهِ اسْكَانٌ فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنَّ يُجْعَلَ فَعْلٌ وَسُكِّنَ كَمَا سُكِّنَ عَلَّمَ ، وَهُوَ بَابٌ فَحْمَلٌ عَلَيْهِ وَالتَّزِيمُ هَذَا الْجَائِزُ لِكُونِهَا غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ فَلَمْ يَصِحَّ كَمَا صَحَّ فِي صَيِّدٍ وَلَمْ يُعَلَّ كَمَا أُعِلَّ هَابٌ بَلَّ التَّزِيمُ هَذَا لِاسْكَانِ الْجَائِزِ لِيَكُونَ عَلَى لَفْظٍ مَا لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ تَشْبَهُاً عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ شَبهِ الْحُرُوفِ . قَوْلُهُ : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَاوْا حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي لَيْسَ » ، يُرِيدُ أَنَّ تَنْهَمُ قَصْدُوا إِلَى أَنَّ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ الْحَرْفِ فَلَمْ يَغْيِرُوهُ تَغْيِيرَ الْفِعْلِ ، وَيُحْسِنُ أَنْ يُقَالَ لَمْ يَنْقَاوْا حَرَكَةَ الْعَيْنِ لِأَنَّ تَنْهَمُ التَّزِيمُ وَالسُّكُونُ فَصَارَ الْكُسْرُ نَسْباً مَنْسِياً فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَاوْا حَرَكَةَ (١) قَوْلُهُ : « وَقَالُوا فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ مَا أَقْوَلُهُ وَمَا أَبْسَعُهُ » ، أَوْرَدَهُ أَيْضاً لِذِكْرِهِ جَاءَ مُصَحَّحاً ، وَعِلَّةُ تَصْحِيحِهِ كَوْنُهُ أَشْبَهَ الْأِسْمَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُتَمَرَّقْ تَمَرَّقَ فَعْلٌ فَأُجْرِيَ مَجْرَى الْأِسْمِ ، وَلَوْ بَنِيَ أَفْعَلٌ مِنَ الْأِسْمِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ لَقُلْتُ : أَقُولُ وَأَبِيعُ وَتَصْحِيحُ هَذَا الْبَابِ قِيَاسٌ ، وَأَمَّا تَصْحِيحُ مَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِهِ فَمُنَادٌ مَسْمُوعٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(فعل) قوله : وإِعلالُ اسمِ الفاعلِ من نحو قَالَ وَبَاعَ آتٍ تَقَلَّبَ عَلَيْهِ هَمْزَةٌ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : إِنَّمَا أُعِلَّ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ سَكُونِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ حَمَلًا عَلَى فِعْلِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَقُلِبَتْ هَمْزَةٌ تَشْبِهُهَا لَهَا بِكَسَاةٍ وَرَدَاءٍ ، كَأَنَّهَا قَلْبُهَا الْفَاءَ فِدَاءً اضْطُرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهَا قَلْبُهَا هَمْزَةٌ كَمَا

(١) (حركته) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

فعلوا ذلك في كسائه تقرب الهمزة من الالف . قوله : « ورُبَّمَا
حَدَفْتَ كَقَوْلِكَ : شَاكٌ » ، وذلك مسموعٌ ووجهه أَنَّهُمْ قَبَّوْهَا
الْفَاءَ فَحَدَفْتَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَقَبَّوْهَا هَمْزَةً فَحَدَفْتَ تَخْفِيفًا .
[١٦٧ظ] قوله : « ومنهم من يَلْبَسُ فَيَقُولُ شَاكٍ » ، وذلك مسموعٌ قَلَّبُوا
الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ النِّلَامِ فَعَمَّارٌ شَاكِيٌّ مِثْلَ قَاضِيٍّ فَأَعْلَى كَعَدْلِهِ .
« وَفِي جَاءِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُقْلُوبٌ كَالشَّاكِيِّ وَالْهَمْزَةُ لَامُ الْفَعْلِ ،
وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ (١) وَأَصْلُهُ جَائِيٌّ كُرِّهَ قَلْبُ الْيَاءِ هَمْزَةً لَمَّا
يُودِي إِلَيْهِ مِنْ كَثْرَةِ الْأَعْلَالِ فَقَلَّبَ الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ النِّلَامِ فَصَارَ
جَائِيًّا عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ (٢) فَأَنْبَلَ كَأَعْلَالِ قَاضِيٍّ نَلَمَ يَزِدُ أَعْلَالَهُ نَلَسَى
أَعْلَالِ قَائِسٍ إِلَّا بِالْقَلْبِ وَهُوَ قَرِيبٌ » . وَالثَّانِي أَنَّ الْأَسْلَ جَائِيًّا
فَقَلَّبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ هَمْزَةً قَلْبَهَا فِي بَائِعٍ فَصَارَ جَائِيًّا فَاجْتَمَعَتْ
هَمْزَتَانِ فَوَجِبَ قَلْبُ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ يَاءَ فَعَمَّارٍ جَائِيًّا ثُمَّ أَعْلَى الْأَعْلَالِ قَاضٍ ،
وَهَذَا أَقْسَى ، وَمَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ وَإِنْ كَانَ وَجْهًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ
عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَهَذَا جَارٍ نَلَسَى قَائِسٍ كَلَامُهُمْ وَانْقَابُ نَيْسَ بَيْتَاسٍ .
قَوْلُهُ : « وَقَالُوا فِي عَوْرٍ وَصَيْدٍ عَاوِرٌ وَدَمَائِدٌ كَمَقَاوِمٍ وَمُبَايِنٌ » ،
يَعْنِي أَنَّهُمْ صَحَّحُوا فِيمَا صَحَّ فِيهِ الْفِعْلُ لِأَنَّ الْأَعْلَالَ كَانَ حَسْبَ الْأَعْلَالِ
عَلَيْهِ فَلَمَّا صَحَّ فِي الْأَصْلِ فَهُوَ فِي الْفِرْعِ أَجْدَرُ ، وَكَذَلِكَ « مَقَاوِمٌ
وَمُبَايِنٌ » كَقَوْلِهِمْ : قَاوِمٌ وَبَايِنٌ .

(فصل) قوله : « واعلال اسم المفعول منهما أن تُسَكَّنَ تَيْسَهُ »

إلى آخره .

قَالَ الشَّيْخُ : فَيَكُونُ أَصْلُهُ مَقْوُولٌ وَمَبْيُوعٌ نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ

(١) الكتاب : ٣٧٨/٢ .

(٢) (فاعل) : ساقطة في و .

إلى انهاء فنكت العين فاجتمع ساكنان المين (وواو مفعول
فحذفت واو مفعول) (١) عند سيويه (٢) فبقي [باب] (٣) مقول على
حاله وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة لتصح الياء وحذفت
العين عند الاخفش (٤) فبقي مقول على حاله أيضاً وإن اختلف
التقديران ، وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة تبيها على ذوات
الياء ، واتقلبت واو مفعول ياء ، وقول سيويه : أسد لما يلزم
من (٥) مذهب الاخفش من قلب الضمة كسرة لتسير علة ، وقلب
واو مفعول ياء (٦) وكان الاخفش ترجح عنده ذلك من حيث
> إِنَّهُ < (٧) رأى أن الزائد اذا اجتمع مع الاصلي وهما ساكنان
حذف الاصلي كما في قاض وعمما وأشباههما فحكيم على الواو
الاصلية بذلك ، وأيضاً فإن الاصل في الساكنين اذا كان الاول
حرف مدّ ولين أن يحذف الاول والاصلي هو الاول وكان حذفه
أولى وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تنسك به سيويه على أن
تمسكه جميعاً إنما ثبت فيما كان الاول حرف مدّ ولين ، والثاني
صحيحاً كقاضي وعمما وقل ، وأما اذا كانتا متدين فلا . قوله :
« وقالوا مشيب بناء على شيب بالكسر ، وذلك شاذ وقياسه
مشوب كقول . ووجهه أنه لما كان جارياً على شيب وقد
قلبت واوه ياء في اللغة الفصحى فأجري مجراه ، وقالوا :
« مهوب » وهو شاذ وقياسه مهيب كميع . ووجهه أنه لما
كان من هيب وفيه لغة أهلها هوب ، أجرى مجراه في هذه

-
- (١) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٢) الكتاب ٣٦٣/٢ ، المقتضب ١٠٠/١ .
(٣) (باب) : زيادة عن ل .
(٤) انظر المقتضب ١٠٠/١ .
(٥) (من) : ساقطة في ل .
(٦) في ل : (وذلك غير جائز) ، ولا يستقيم معه الكلام .
(٧) (أنه) : زيادة للسياق بدلالة ما قبله .

اللثة . قوله : « وقد شدَّ نحو مَخْيُوطٍ ومَزْيُوتٍ ومَيُّوعٍ ،
وتَفَّاحَةٍ ومَطْيُوبَةٍ (١) ، فجاءتْ على الاصل تبيهاً على أن ذلك
قياسها وأصلها وكذلك آيت (٢) . قوله : « قال سيبويه ولا نعلمهم
أتمروا في الواو لأن الواوات أثقل من عليهم الياء (٣) ، يريد أنهم لم
يُصحَّحوا في باب مَخَوْفٍ كما صحَّحوا في باب مَسْبِعٍ فلم يقولوا :
مَخَوْوَفٍ كما قالوا : مَيُّوعٍ استقلالاً للواو واستخفافاً للياء ، وقد
شدَّ نحو ثوبٍ مصوونٍ . »

(فصل) قوله : ورأى صاحب الكتاب في كسلاً ياء هي عين
ساكنة مضمومة ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء .

قال الأبيخ : ومذهب الأبخش (٤) أن تقلب الياء واواً ،
ومذهب سيبويه هو القياس (٥) نقلاً ومعنى ، أمّا النقل فلما ثبت من

-
- (١) هذه قطعة من شطرٍ ، وهو : (كَأْتِيهَا تَفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ) ،
قال المازني : سمعت الأصمعي يقول : سمعت ابا عمرو بن
العلاء يقول : سمعت في شعر العرب وذكر الشطر ، والاستشهاد
فيه مَطْيُوبَةٌ جاءت على الاصل كَمَخْيُوطٍ مأخوذ من خاط
ومَطْيُوبٍ مأخوذ من طاب أي من الفعل الثلاثي . المنصف
٢٨٦/١ ، المقتضب ١٠١/١ ، الخصائص ٢٦٠/١ ، الاشموني
٣٢٤/٤ ، العيني على الاشموني ٣٢٤/٤ ، ابن يعيش ٨٠/١٠
(٢) البيت لعلمة الفحل وهو في ديوانه من قصيدة عدتها عشرون
بيتاً وهو :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَهُ
يَوْمَ رَذَاذِرٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْنُومٌ

الديوان ص ٥٩ ، المنصف ٢٨٦/١ ، ابن يعيش ٧٨/١٠ ، ٨٠ ،
الاشموني ٣٢٥/٤ ، العيني على الاشموني ٣٢٥/٤ .

- (٣) الكتاب ٣٦٣/٢ .
(٤) انظر المقتضب ١٠١/١ .
(٥) الكتاب ٣٦٩/٢ ، المقتضب ١٠١/١ .

قولهم : أبيضُ وبيضُ وهو محلُ اجماعٍ ، ولذلك يستثنيه
الاخفشُ • وأمّا المعنى فلأنَّ الضرورةَ ملجئةٌ في اجتماعِ الياءِ
والضمةِ الى تغييرِ أحدهما وتغييرِ الحركةِ لبقى الحرفُ على حاله
أولى من تغيرِ الحرفِ لتبقى الضمةُ على حالها ؛ لأنَّ المحافظةَ على
الحرفِ أولى من المحافظةِ على الحركةِ ، وإذا ثبتَ ذلكَ بالنقلِ
والمعنى كانَ أرجحَ ، ولا يحسنُ التمسكُ لسيويه بابِ مبيعٍ ، لأنَّ
الاخفشَ لا يوافقُه في أنَّ الياءَ عينٌ ، وقد تمسكَ الاخفشُ بقولهم :
مُضَوِّفَةٌ وطُوبَى وكُوِّسَى وليس بقويٍّ • أمّا مُضَوِّفَةٌ فمُضَوِّفَةٌ ،
وأدباً الطُوبَى والكُوِّسَى فلما ثبتَ من تفريقهم بينَ فَعَلَى في الاسمِ
وفَعَلَى في الصفةِ ، ألا ترى أنَّهم يقولونَ الدُنْيَا والعُلْيَا والفَتْوَى
والشُرْوَى فيقبلونَ ، فهمُ هنا أجدرُ ، وأيضاً فإنَّهم كرهوا ذلكَ
هنا لثلاثِ تخطُّطِ فَعَلَى بفَعَلَى ، ألا تراهم لم يقولوا : طَيْبَى
وكَيْسَى لم يَعْلَمَ أَنَّهُ فَعَلَى [أو فَعَلَى]^(١) ، ثمَّ هو معارضٌ
بقولهم حَيْكَى وضَرْزَى فيتأبَلُ البَابُ وَيَبْقَى المَتَمِّسُكُ الأوَّلُ
سالماً • قوله : « وَمَعِيْشَةٌ » [١٦٨ و] عندهُ يجوزُ أنْ تكونَ
مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ ، أمَّا إذا كانتَ مَفْعَلَةٌ فأصلها مَعِيْشَةٌ نُقِلَتْ
حركةُ العينِ الى الفاءِ فبَارَتْ ياءُ ساكنةٌ هي عينٌ وقبلها ضمةٌ ،
فوجبَ أنْ تُقَلَّبَ الضمةُ كسرةً على ما هو مذهبهُ فتسيرُ
« مَعِيْشَةٌ » ، وإنْ كانَ أصلها « مَعِيْشَةٌ » فواضحٌ على كِلَا
القولينِ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ مَفْعَلَةٌ عندَ الاخفشِ لأنَّه لو كانَ
كذلكَ لكانتْ ياءُ ساكنةً وقبلها ضمةٌ فيجبُ قلبُ الياءِ واواً على ما هو
قياسُ مذهبهُ فتسيرُ « مَعُوْشَةٌ » •

(١) (وفعلى) : ساقطة في الاصل •

قوله : واذا بُنيَ من البيعِ نحو تُرْبٍ قالَ تُبِيعَ وقيلَ
 الاخفشُ 'تُبوع' (١) .

قال الشيخُ : وأصله 'تُبِيعَ' فلماً وجبَ الاعلالُ نُقلتْ حركةُ
 العينِ الى الفاءِ فصارتْ ياءً ساكنةً وقبلها ضمةٌ فوجبَ قلبُ الضمةِ
 كسرةً على قياسِ مذهبِ سيويه فيصيرُ 'تُبِيعَ' (٢) ، ووجبَ قلبُ
 الياءِ واواً لانضمامِ ما قبلها على قياسِ مذهبِ الاخفشِ فتصيرُ 'تُبوع' .
 قوله : « والمضوِّفةُ كالمضوِّدِ والصوِّى » الى آخره . يعنى أنه (٣)
 خرجَ عن قياسِ بابه ، لأنَّ أصله 'مَضِيفَةٌ' نُقلتْ حركةُ
 العينِ الى الفاءِ فوجبَ أنْ تُقلبَ الضمةُ كسرةً فيقالُ 'مَضِيفَةٌ' ،
 هذا هو القياسُ لذلك ، ومذهبُ الاخفشِ فيه أنَّه قلبتِ الياءُ واواً
 لانضمامِ ما قبلها على قياسِ مذهبِهِ .

(فصل) قوله : والاسماءُ الثلاثةُ المجردةُ إنّما يُعَلُّ منها
 ما كانَ على مثالِ الفعلِ نحو بابٍ ، ودارٍ ، وشجرةٍ شاكّةٍ الى
 آخره .

قال الشيخُ : إنّما أُعِلَّ الثلاثي لما كانتْ عِلَّةُ إعلاله هي
 العلةُ الاصليةُ في إعدالِ الفعلِ وهو تحريكُ الواوِ وانفتاحُ ما قبلها
 كقولك : « بابٌ ودارٌ » معَ مشابهةِ الفعلِ الذي هو أصلُ الاعلالِ .
 وأمّا اذا زادَ على ثلاثةٍ فإنّه لا يجتمعُ فيه الامرانِ جميعاً ، لأنّه
 إنّ تحركتْ وانفتحَ ما قبلها لم يكنْ على وزنِ الفعلِ ، وإنْ كنْ

-
- (١) انظر المقتضب ١/١٠٠ .
 (٢) الكتاب ٢/٣٦٣ .
 (٣) في ل : (لأنه) .

على وزن الفعل لم يكن ذلك ، فلم يلزم إعلاله ، مطلقاً ، إلا بما
 سنذكره باعتبار غير ذلك ، ولذلك أُعلّ نحو باب ودار ولم يُعلّ
 نحو « المومة والسومة والعوض والعوده » ، وأما نحو « الترد » ،
 وشبهه فشاذاً وقياسه الاعلال واكتنه جاءً ممتحجاً تنبيهاً على الاعل
 وتنبيهاً على أنه ليس كالفعل في قوة علة الاعلال ، ألا ترى أنه
 لم يأت نحو قوم كما أتى نحو القود .

قوله : وإنما أعلّوا قيساً الى آخره .

قال الشيخ : أورد قيساً اعتراضاً ، لأنه اسم ثلاثي وقد
 أُعلّ وليس تلى مثال الفعل فكان قياسه أن يُقال قيوماً كما قيل
 عوض . وأجاب عن ذلك بأنه مصدر والمصدرُ تَعَلُّ بِاعلال
 أفعالها اجريها عليها^(١) لا بما ذكره^(٢) من مثل النعل ثم اتذر عن
 وقوعه صفةً لتحقق مصدريته فجعله من المصادر الموصوف بها
 كقولك : رجل عدل وصوم وزور . ثم أورد تلى الجواب اعتراضاً
 وهو قولهم : « حال حوياً » . وأجاب أن القياس حياً ولكنّه
 شاذ كالتود .

قوله : وفعل إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع
 الضمتين والواو .

قال الشيخ : ذكره ههنا لأنه ثلاثي أُعلّ ، (وليس على مثال
 الفعل ، فذكر أن أمره منقسم الى ما يُعلّ والى ما يفتح ، فإن

(١) في و : (عليه) ، وهو وهم .

(٢) في ل : (لأن ما ذكر) .

كَانَ مِنَ الْوَاوِ أَعْلَى (١) بِالْإِسْكَانِ اسْتِقْلَالًا لِلضَّمْتَيْنِ وَأَحَدِيهِمَا عَلَى الْوَاوِ وَهُوَ اسْتِقَالٌ يُوجِبُ الْإِعْلَالَ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِقَالِ الْيَمِينِ «فَيُقَالُ نُورٌ وَعَوْنٌ فِي جَمْعِ نَوَارٍ وَعَوَانٍ، وَأَصْلُهُ نُورٌ وَعَوُونٌ». وَأَمَّا تَصْحِيحُهُ، فَشَاذٌ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ، وَذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «وَيَثْقُلُ فِي الشَّعْرِ». وَإِنْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ (٢) فَجَائِزٌ فِيهِ وَجِهَانٌ: أَحَدُهُمَا أَنْ يُجْرَكَ بِالنَّضْمِ عَلَى الْأَصْلِ فَيَكُونُ كَالصَّحِيحِ، فَيُقَالُ «غَيْرٌ وَبَيْضٌ»، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْتِقَالِ كَالْوَاوِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كِرَاهَةِ الضَّمِّ، ثُمَّ كِرَاهَتُهُ هَهُنَا. وَالثَّانِي أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ كَمَا سَكَّنَتْ فِي «كُتِبَ وَرُسِلَ»، وَإِذَا سَكَّنَتْ وَجِبَ أَنْ يَنْكَسِرَ مَا قَبْلَهَا لَتَعْذُرِ النُّطْقِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا ضَمَةٌ فَقَالَ: «غَيْرٌ وَبَيْضٌ».

(فصل) قوله: «وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمَزِيدُ فِيهَا فَإِنَّمَا يُعَلُّ مِنْهَا مَا وَافَقَ أَمْعَلَ فِي وَزْنِهِ وَنَارِقَهُ إِمَّا بِزِيَادَةٍ لَا تَكُونُ فِي أَمْعَلٍ». قَالَ الشَّيْخُ: يَعْنِي بِوِوَافِقَتِهِ فِي وَزْنِهِ وَوِوَافِقَتِهِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَّاتِ لَا فِي حَقِيقَةِ الزَّنَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ بَفَارِقَتِهِ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ أَوْ فِي الْمِثَالِ، وَإِنَّمَا أُعْلِمْنَا مَا وَافَقَ الْفِعْلَ فِي وَزْنِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِهِ حَيْثُ وَافِقَهُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ الْمَفَارِقَةَ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِالْمِثَالِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْأَنْعَالِ كِرَاهَةَ الْمَبْسِ فِيهَا وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِي إِمَّا لِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ لَمْ يُعَلِّ إِذْ لَا يَتَّفِقُ فِيهِ أَبَدًا، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ عِلْمَةٌ إِعْلَالُهُ قَوِيَةٌ [١٦٨ ظ] فَلَا يَلْزَمُ مِنْ مِرَاعَةِ اللَّبْسِ فِي الْعِلَّةِ الضَّعِيفَةِ مِرَاعَاتُهُ فِي الْعِلَّةِ الْقَوِيَةِ،

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر

(٢) في ل : (قوله : وإن كان من الياء فهو كالصحيح . قال يعني) *

ولا يستقيم الكلام معه .

وإِمَّا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنُونًا بِخِلَافِ الزَائِدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرُ
مَنُونٍ فَيَجِيءُ اللَّبْسُ فِيهِ وَلَا يَجِيءُ هَهُنَا ، وَهَذَا الْوَجْهُ رَتْبُهُ التَّقْدِيمُ
عَلَى آخِرِهِ •

قوله : « وقد شِذَّ نحو مَكْوَزَةٍ وَمَزِيدٍ إِلَى آخِرِهِ •

قال الشيخ : قِيَّاسُهَا أَنْ تَنْقَلِبَ أُنْفَاءً وَلَكِنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهُ عَلَى
الْأَصْلِ تَبِيهًا عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدْ اسْتَعْمِلَ فِيهَا هُوَ أَصْلٌ لِهَذَا
كَأَجْوَدَ وَاسْتَرَوْحَ فَهِيَ هُنَا أُجْدَرُ • « وَقَوْلُهُمْ : مِقْرَلٌ
مَحذُوفٌ مِنْ مِقْوَالٍ » ، هَذَا يَرِدُ إِعْرَاضًا فِي الظَّاهِرِ عَلَى هَذِهِ التَّاعْدَةِ
لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَقَدْ فُزِقَهُ بِزِيَادَةِ لَا تَكُونُ فِيهِ ، فِقْيَاسُهُ أَنْ
يُعَلَّ مَقَامًا • وَأُجَابَ بِأَنَّ أَصْلَهُ مَفْعَعَلٌ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
يَكُنْ مِثَالِ الْفِعْلِ لِمَفَارَقَتِهِ لَهُ بِالْأَلْبِ أَيْ بَعْدَ الْعَيْنِ ، وَلَا تَكْرُنُ فِي
الْفِعْلِ مِنْ ذَلِكَ فَوْجَبَ تَمَجُّجِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ اِكْتَنَهُ سَاكِنَانِ ، وَإِذَا
كَانَ اِكْتَنَفَ السَّاكِنِينَ يُوجِبُ اِتِّمَاجَهُ فِي الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : أَسْوَدُ
وَأَبْيَاضُ فَهُوَ فِيهَا كُنْ مَشَبَّهًا^(١) بِهِ أُجْدَرُ • قَوْلُهُ : « وَإِمَّا بِسَبَلِ
لَا يَكُونُ فِيهِ » ، وَهُوَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ أَوْ تَلْسِي
الْإِجْتِمَاعِ وَلِذَلِكَ أُعْلِيَ نَحْوُ يَحْلِيءُ مِنْ بَابِ تَبِيْعٍ ، لِأَنَّهُ وَافِقُ
الْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَفَارَقَهُ فِي الزَّنَةِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ عَلَيْهَا فَلِذَلِكَ
قُلْتَ : تَبِيْعٌ ، وَلَوْ صَحَّحْتَ اِقْلْتَ : تَبِيْعٌ • قَوْلُهُ : « وَإِذَا كَانَ
مِنْهَا مِمَّا تَلَا لِلْفِعْلِ صَحَّحَ » ، يَنْبَغِي مِنْ غَيْرِ الْمُنَاقَرَةِ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ
وَهُوَ الزِّيَادَةُ أَيْ لَا تَكُونُ فِي الْفِعْلِ وَالْمِثَالِ الَّذِي لَا يَكُونُ صَحَّحَ
فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ كَمَا فِي قَوْلِكَ : « أَسْوَدٌ وَأَبْيَضٌ » ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
لَوْ أَعْلَلْتَهُ لِالْتِبْسِ بِصِفَةِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَفَارِقُهُ زِيَادَةُ وَلَا مِثَالُ

(١) فِي ل : (مَلْحَقًا) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ •

لا تفاقهما في أفعالٍ ولذلك لو بنيتَ تَفْعَلُ أو تَفْعَلُ اسماً من زادَ
تَزِيدُ لوجبَ أنْ تقولَ : تَزِيدُ أو تَزِيدُ على التصحيحِ لِمَا
ذكرناه من أداءِ الالتباسِ .

فعل (قوله) : وقد أعلوا نحو قيام وعياد واختيار إلى
آخره .

قال الشيخ : ذكرَ هذا النصلَ ليبيِّنَ أنَّ في الاسماءِ المزيديَّةِ
فيها أسماءٌ ليستُ على ما يوافقُه الفعلُ في وزنه ، ومع ذلكَ فإنَّها
أُعِدَّتْ لِلألفِ يَفْهَمُ أَنَّهُ لا يَدِينُ من المزيديَّةِ فِيهِ إِلاَّ ما ذكره في هذا
الفصل ، فمن ذلكَ المصادرُ « نحو قيام وعياد واختيار وإنقياد »
وعَدَلَّ أعلالها فقال : « لا علال أفعالها مع وقوع الكسرة قبلها ،
(والحرفُ المشبهُ بإياءِ بعدها وهو الالف) ، وقوله « لا علال أفعالها
مع وقوع الكسرة قبلها » (١) مستقيمٌ ، وأمَّا قوله : « والحرفُ
المشبهُ بإياءِ بعدها وهو الالف » فلا حاجة إليه ، وبيانُ ذلكَ أَنَّا
نَعْنِي قِيَمًا كما نَعْنِي قِيَمًا بأعلالِ الفعلِ والكسرةِ فثبتَ أنَّ
الالفَ ملغاةٌ ، وأمَّا أعلالُ الفعلِ والكسرةِ فلا بدَّ من اعتبارهما ، ألا
تري أَنَّكَ تقولُ : قاومتهُ قِوَامًا ولاوِذتهُ لِوِاذًا فلا تُعَلُّ الفعلُ ،
وتقولُ : قامَ قِوَامَةً وَعِذاذَ عِوَاذَةً فلا تُعَلُّ لِمَا لم تقعِ الكسرةُ
قبلها فثبتَ اعتبارُ أعلالِ الفعلِ جميعاً والفاءِ الالفِ ، وإنَّما أعلوا
اجراءً للمصدرِ مجرى الفعلِ مع وقوعِ الكسرةِ التي تناسبُ هذا
الأعلالِ الخاصِّ ، وقد وقعَ في هذهِ الأمثلةِ اختياراً بإعفاءِ والراءِ
وليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّه لا يكونُ فيه إعلالٌ ، لأنَّه من ذواتِ الياءِ ،
والصوابُ أنْ يكونَ اجْتِيَازاً أو اجْتِيَازاً بالجميمِ والزايِّ والحاءِ والراءِ .

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .

قوله : ونحو دِيَارٍ وريَاحٍ وجِيَادٍ الى آخره .

قال الشيخ : فهذا قسم من المزيد يُعَلُّ لاعلالٍ واحده مع الكسرة ، وذكر الالف أيضاً وهي في هذا المحل خير منها في الاول ، وبيان ذلك أَنَّهُ لو لم يكن الواحدُ معلاً بل كان ساكناً لاعتُبرت الالفُ باتفاق ، وقد اتفق أنها معتلة ساكنة فيجوز أن يكون الاعلالُ في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والالف (١) كما علوا نحو رِيَاضٍ وئِيَابٍ ، ويجوز أن يكون لاجب الاعلال في الواحد والكسرة ، من غير الف كما آتوا نحو تِيرٍ جمع ترة ، وديمٍ ، واذا احتمل الأمرين واشتملها فليس الغاءُ أحدهما بأولى من الآخر ، وهما في ذلك بمنزلة عَليين إذا اجتمعا فإن الحكم عند المحققين ينسب إليهما جميعاً وتسميان عند اجتماعهما كجزءي عاة كما لو لمسَ وبَالَ . وآتياً في القسم الاول فلم يظهر للالاب أثر البتة على كل تقدير ، ألا ترى أننا بيننا الانتاع من الاعلال عند صحة الفعل ، وإن كانت الكسرة والالف موجودتين ، بخلاف هذا فإننا قد بيننا أن الالف أترأ باعتبار قطع النظر عن الاعلال ، ولا دليل المفرد أتر مع قطع النظر عن الالف فليس الغاءُ أحدهما بأولى من الآخر ، فثبت أن ذكر الالاب في هذا التسم أشبه من ذكرها في القسم الذي قبله .

قواه : ونحو سِيَاطٍ وئِيَابٍ وريَاضٍ لشبه الاعلال .

قال الشيخ : هذا القسم الثالث [١٦٩و] أعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف ، ولا كلام في وجوب ذكر الالف لما ثبت من تأثيرها بدليل اعلال ئِيَابٍ وانتاع اعلال كِبَوَزةٍ ،

(١) في ن ، س : (من غير الف) ، وهو خطأ .

فثبت اعتبار الالف • « وقالوا تير^(١) وديم^(٢) ، وهذا قسم أثبت
 إعلال الواحد والكسرة وهذا انقسم إنمّا ذكره ، لأنّ الفعل^(٣)
 منسحبٌ تلى الثلاثي والمزيد فيه جميعاً ، فذكر أيضاً أنّ من
 الثلاثي ما يعمل وإن لم يكن على مثال النعل ، لمّا ذكره ، وإن
 كان الكلام في نفسه قد أدى الى ذكر ذلك • « وقالوا : تيرة^(٤)
 لسكون الواو في الواحد ، ، وهذا من النوازل ؛ لأنّ سكون الواو في
 الواحد مع التجميع لا يستقل مع الكسرة ما لم تكن الالف فلذلك
 حكم بشذوذ تيرة ، وانهما ما آتى عليه ككوزة وعودة^(٥)
 وزوجة ، وقالوا : طول لتحريك الواو في الواحد ، ولم يفد
 الكسرة والالف لما فقد إعلال الواحد وسكون حرف العلة فلما
 قوي بالحركة صح في الجميع ، وكان أولى بالصححة وقد جاء^(٤) :

(١) تير : جمع تارة ، وتجمع على تارات ، والتارة المعاودة مرة
 بعد اخرى ، اساس البلاغة ٤٥/١ ، شرح الشافية ١٠٧/٢ ،
 ابن يعيش ٨٨/١٠ •

(٢) ديم : جمع ديمة وهو المطر الدائم ، وكان أصله الواو
 فانتقلت ياء للكسر قبلها • اللسان (ديم) ١٠٩/١٥ •
 (٣) في س : (الأصل) •

(٤) البيت نسبه البغدادي لانيف بن زبان النبھاني نقلاً عن
 ابن المستوفي في شرح ابيات المفصل ، ولم ينسبه وصدده :
 (تبين لي أنّ القمّاء ذلّة) القمّاء : من قمّو الرجل
 قمّاء اذا صغروا وذل ، والشاهد في (طيالها) وهو شاذ
 والقياس طولها ، قال ابن جنى : وإنمّا شبّهه بشاب ،
 المنصف ٣٤٢/١ ، ابن يعيش ٨٨/١٠ ، الاشموني ٣٠٤/٤ ،
 شواهد الشافية للبغدادي ص ٣٨٥ ، العيني على الاشموني
 ٣٠٤/٤ ، التصريف الملوكي لابن جنى (مطبعة دار المعارف
 دمشق ١٩٧٠) ص ٧٩ •

والقياس طيؤها •

قوله : وَأَنَّ قَوْلَهُمْ : رِوَاءٌ مَعَ سَكْرَتِهَا فِي رِيَّانٍ وَانْقِلَابُهَا إِلَى

آخِرِهِ •

قال الشيخ : هذا يردُّ اعتراضاً في باب رِيحٍ وَرِيَّاحٍ ؛ لِأَنَّ الدِّلَّةَ ثُمَّ إِعْلَالُ الْوَاحِدِ مَعَ الْكِسْرَةِ وَالْأَلْفِ ، وَإِعْزَالُ الْوَاحِدِ ههنا حَاصِلٌ وَكِسْرَةُ وَالْأَلْفِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ رِيَّانٌ وَأَصْلُهُ رَوِيَّانٌ ، فَقُلِّبَتِ السَّوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ ، وَالْأَلْفِ فِي « رِوَاءٍ » وَاضِحٌ ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ مَنَعٌ مَنَعٌ مِنْ إِجْرَاءِ الْقِيَاسِ فِي رَدِّهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ أَعْلَوْهُ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ لَقَالُوا : رِيَّاءٌ وَأَعْمَلَهُ رَوِيَّاءٌ فَقُلِّبَتِ الْيَاءُ لَتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةٌ لَوْ قَوْلُهَا طَرْفًا بَعْدَ الْبِئِ زَائِدَةٍ ، فَلَوْ قُلِّبُوا [الْوَاوُ] ^(١) الَّتِي هِيَ عَيْنٌ عَلَى قِيَاسِ رِيَّاحٍ لَجُمُّوا بَيْنَ إِعْلَالِ الْبِئِ لَتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةٌ وَقَلْبِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ وَاوٌ ، فَلِذَلِكَ صَحَّحُوهُ فَكَانَ تَصْحِيحُ الْعَيْنِ أَوْلَى مِنْ تَصْحِيحِ اللَّامِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ طَرْفٌ وَالطَّرْفُ أَوْلَى بِالتَّعْيِيرِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلِمَتِهِمْ يَاءٌ طَرْفٌ بَعْدَ الْبِئِ زَائِدَةٍ ، وَفِي كَلِمَتِهِمْ وَاوٌ قَبْلَهَا كِسْرَةٌ بَعْدَ الْبِئِ كَثِيرًا ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ لُغَتِهِمْ تَصْحِيحُ الْعَيْنِ إِذَا وَقَعَتِ اللَّامُ حَرْفَ عِلَّةٍ وَأُعْلَتِ اللَّامُ أَوْ لَمْ تُعَلَّ كَتَوْلِكَ : رَوِيَّاءٌ وَقَوِيَّاءٌ ، وَلَوْ عُلِّلَ بِأَنَّهُ مُعْتَلٌ اللَّامُ ، وَمَعْتَلُ اللَّامِ تَصْحِيحٌ فِيهِ الْعَيْنُ بِدَلِيلِ حِسِّيٍّ وَرَوِيَّاءٌ ، لَكَانَ وَجْهًا • « وَرِوَاءٌ لَيْسَ بِنَظِيرِهِ ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَرُدُّ إِعْتِرَاضًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لِأَنَّ جِزءَ الْعِلَّةِ

(١) (الواو) : ساقطة في الاصل ، ر •

مفقود ، وهو إعلالُ الواحدِ وسكونُ حرفِ العلةِ فيه « وناوِر » ،
ليس كذلك ، لأنَّ الواوَ فيه متحركةٌ فكانَ كطويلٍ وطِوالٍ •

(فصل) قوله : ويمتنعُ الاسمُ من الاعلالِ الى آخره •

قال الشيخُ : لأنَّ (١) علةَ الاعلالِ الاصلي أنْ يتحركَ
ويتحركَ ما قبلها ولا يُسكَّنُ ما بعدها كقولك سارَ ورَمَى ،
وما أُعِلَّ مما سَكَّنَ ما قبلَ واوه أو ما بعدها إنَّما كانَ حملاً له
على أصلٍ له أُجْرِي مجراهُ على ما تقدَّم من الفصولِ كما أُعِلَّ
الاقامةُ (٢) حملاً على أقامَ وقائلَ ومَقولَ حملاً على قالَ ، وكذلك
غيرهما ممَّا تقدَّم ذكره •

(فصل) قوله : وإذا اكتنفتِ الالفُ الجمعَ الذي بيدهُ حرفانِ

واوانٍ أو ياءانِ الى آخره •

قال الشيخُ : يعني إذا وقعتِ الالفُ بينَ الواوينِ أو اليائينِ
أو الواوِ والياءِ ، فإنَّ اثنيةً تقلبُ همزةً بشرطِ أنْ تكونَ قبلَ
الطرفِ ، وعلةُ قلبها ما عرضَ لها من وجودِ حرفِ العلةِ قبلَ النها
فاستقبلَ حرفاً علةً وبينهما الفُ معَ التقربِ من الطرفِ فتقلبَتِ
همزةً تسيهاً بقائلِ نزلَ وجودُ حرفِ العلةِ قبلَ انفها في ايجابِ
اعلاله ، وإنْ كانَ قبلَ حرفِ العلةِ ساكنٌ وذلكَ « قولك : في
أَوَّلِ أوائلٍ وأَصْلُهُ أو أولٍ ، وفي خَيْرِ خيائِرٍ ، وأَصْلُهُ
خيائِرٍ ، « وفي سَيْقَةِ سَيائِقٍ ، وأَصْلُهُ سَيائِقٍ ، وفي فَوَيْلَةٍ من
البَيْعِ بوائِعٍ ، وأَصْلُهُ بوائِعٍ وبئلهُ بالواوينِ واليائينِ والياءِ قبلَ

(١) في و : (حركة) ولا يستقيم الكلام معها •

(٢) في ل : (الاستقامة) •

الواو ، ولو او قبل الياء ، وإنما جعل بَوَايِعَ جمعَ فَوْعَلَةٍ منَ
 البَيِّعِ ، وإنْ كَانَ بَوَايِعَ جمعَ بَايِعَةٍ كذلكَ دوساً لوهمٍ من يشوهمُ
 أَنَّ الهمزةَ فِي بَوَايِعَ جمعُ بَايِعَةٍ فرعٌ من مفردِها فأرادَ أَن يرفعَ
 هذا الوهمَ بتقديرٍ مفردٍ لا همزةَ فِيهِ وهي فَوْعَلَةٌ من البَيِّعِ •
 « وقولهم : ضَيَّانٌ » القياسُ أَن يُقَالَ ضَيَّانٌ لآكِنَافٍ حِرفِي
 اللمةِ الآتِ كما فِي سَيَّانِقِ •

قوله : وإذا كانَ الجمعُ بِبدِّ الفهِ ثَلَاثَةٌ أَحرفٍ فَلَقلبَ •

قالَ الشيخُ : لَأنَّها بَعُدَتْ من اطرفِ فَلَاحْتَمَلَتْ التَّحجِيجَ ،
 لأنَّ قَربَها كانَ جزءاً فِي اتِّعَالِها : « كقولهم عَوَاوِيرٌ وَطَوَاوِيرٌ » •
 وقوله (١) :

وَكَحَلَّ العَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ ٢٧٠

« إِنَّمَا صحَّ لِأَنَّ [١٦٩ظ] الياءَ مرادةٌ » ، وأدملهُ عَوَاوِيرٌ ،
 لِأَنَّهُ جمعُ عَوَاوِيرٍ فلم يَقعِ الرَّاوُ قَبْلَ اطرفِ ، وحذفُ الياءِ وهي

البيتُ لجندل بن المثنى الطهوي ذكره البغدادي في شرح
 شواهد الشافية ضمن بيتين للشاعر يخاطب امرأته ، وأرادَ
 أَنَّهُ تركَ السفرَ لكِبرِهِ ، وصدَرُهُ : (حَتَّى عِظَامِي وآرَاهِ
 تَاغِيرِي) ، مسقطُ اسناني ، والعَوَاوِيرُ : ألم يَصِيبَ العَيْنَيْنِ
 فَشَبَّهَهُ بِالكَحَلِ وَالشَّاهِدِ فِي (عَوَاوِيرِ) حيثُ اضطرَّ الشاعِرُ
 فَحذفَ الياءَ واصله عواوير جمع عَوَاوِيرِ • الكتابُ ٢/٣٧٤ ،
 الخصائصُ ١/١٩٥ ، تصريفُ المازني ٢/٤٩ ، التكملةُ للفارسي
 ٣٤٧ ، الانصافُ ٢/٧٨٥ ، الايضاحُ فِي عللِ النحوِ للزجاجي
 ص ١١٧ ، شرحُ الشافية ٣/١٣١ ، ابنُ يعيشُ ١٠/٩٢ ،
 اللسانُ (عور) ٦/٢٩٣ ، فِي هذِهِ المِصادرِ لم يَنسَبِ ، وفِي
 شرحِ شواهدِ الشافية ٣٧٥ ، العيني ٤/٥٧١ منسوبٌ للطهوي
 كما ذكرنا ، التصريفُ الملوكي ص ٨٥ •

مرادةً بمنزلة إيجابتها فصَحَّحَتْ لذلك . قوله « وعكسه » ، يعني وعكسه . في كون حرف العلة أعلَّ مع بعده عن الطرف ، وكون الياء مقدراً عدما من حيث كانت زائدة ، فقوله « بالموأور » ، في صحة الواو عكس قوله « عيائيل » ،^(١) في اعلال الياء لأن تلك قدَّرت . وجودة وهي معدومة ، وهذه قدَّرت معدومة وهي موجودة ، وهما سواء من جهة أخرى ، وهو أنَّهما مقدران على حائهما في المفرد فمُؤاَر في مفردِه حرفُ علة يجبُ قلبه ياء ساكنة في الجمع وتعليل لا شيء في مفردِه يجبُ قلبه ياء في الجمع لأنَّ عيلاً مثل خير وكما أنَّ خيراً جمعه خيائير لذلك عيَّل جمعه عيائيل فلم يعتد بما لا أصل له في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف الياء في العواور ولا باثبات الياء في عيائيل حيث صححوا العواور ، وأثبتوا عيائيل ، ولو اعتدوا بالعارض فيهما لاعتلوا عواور وصححوا « عيائيل » ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فيهما مستويان في كونها لم يعتد بالعارض في كل واحدٍ منهما وأحدهما عكس الآخر من جهة أنَّ المدوم في أحدهما قدَّرت وجوداً والموجود قدَّرت معدوماً وشبه الياء في عيائيل بياء الصياريف ، ويعني به جمع صيرف لا جمع صيراف ، لأنَّها إذا كانت جمع صيراف فليست للإشباع في الجمع

(١) هذه قطعة من رجزٍ لحكيم بن معية الربيعي ضمن أبيات ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية يصفُ بها أجمة والبيت بتامه :

فيها عيائيلُ أسودٌ ونَمْرٌ
خطارةٌ تدمي خياشيمَ النعيرِ

إذا الثَقافُ عَظَّها لَمْ تَناطِرِ

فيها عيائيل : عيل وهي الذئب والاسود تبحت عن الغذاء ، الكتاب ١٧٩/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، ابن يعيش ٩٢/١٠ ، الاشموني ١٩٠/٤ ، الخزانة ٣١١/٢ ، شواهد الشافية ٣٧٦ ، العيني ٥٨٦/٤ ، شرح الشافية ١٣٢/٣

وإنما هي الف صيرافٍ قلبت ياءً لانكسار ما قبلها ، ووقع في كثير من النسخ « وكج العينين بالعواور » وإنما صحح لأن الياء مرادة « كياء الصيراف » فعلى ذلك يكون الصيراف في هذا التقدير جمع صيرافٍ لأن المراد أن يكون بعد الألف ثلاثة أحرف ، ولا يكون ذلك إلا جمع صيراف .

قوله : ومن ذلك إعلال صميمٍ وقميمٍ الى آخره .

قال الشيخ : يريد بأنهم يملئون ما قرب من الطرف وإن كان ما بعده مما لا له غير . عمل كما أعلتوا نحو صميمٍ ولم يعلوا صوامٍ ، وليس الإعلال في صميمٍ وقميمٍ بواجب على ما هو في خيائير وبوانع ولكنه جائز ، وإنما أراد أنهم يملئون الشيء للقرب ليسين أن للقرب أثر في الإعلال لا أن البابين سواء في الوجوب والجواز ، ثم أورد « فلان من صيابة قومهِ (١) » ، وقوله (٢) :

وَمَا أَرَقِيَ النَّيَامَ [إِلَّا سَلَامَهَا] (٣)

لأنه أعلل مع ل بعد فجعله شاذاً لفوات علة الإعلال فيه .

(١) قال الزمخشري : هو من صياهم وصيابتهم : من خيارهم . وحكاة الفراء ثم فسره أنه من صميم ، والاصل صوابة قومه ، لأنه من صاب يصوب ، فقلبوا الواو ياء . اساس البلاغة ٢١/٢ ، ابن يعيش ٩٤/١٠ . المنصف ٥/٢ .

(٢) هذا عجز بيت يختلف صلته كما ذكر ذلك عبدالقادر البغدادي في شرح شواهد الشافية الاول : (آلا طرقتنا مية ابنة منذر) والثاني (آلا خيلت ممي) وقد نام صحتي (والبيت لذي الرمة ، النيام : جمع نائم ، المنصف ٥/٢ ، ابن يعيش ٩٣/١٠ ، شرح الشافية ١٤٣/٣ ، ابن عقيل ٤٥٤/٢ ، شواهد الشافية ص ٣٨١ ، الديوان ص ٨٨ . التصريف الملوكي ص ٨٧ .

(٣) (إلا سلامها) : زيادة عن س .

(فصل) قوله : ونحو سَيْدٍ وَمَيْتٍ وَدِيَّارٍ وَقَبُومٍ وَقِيَامٍ إِلَى

آخِرِهِ .

قَوْلَ الشَّيْخِ : لِأَصْلِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَا وَسَبِقَتْ أَحَدَهُمَا
بِالسُّكُونِ أَنْ تُقْلَبَ الْوَاوُ يَاءً وَتُدْغَمَ فَذَلِكَ قَالُوا سَيْدٌ إِلَى
آخِرِهِ ، وَلَمْ يَخَافُوا هَذَا الْأَصْلَ إِلَّا إِذَا خِيفَ فِيهِ لَيْسٌ مِنْ مِثَالِ
بِمِثَالِ وَغَفَرُوا التَّخْفَةَ الْمُبْسُ كَمَا قَالُوا : « سُوَيْرٌ وَبُورِيحٌ » :
لَأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : سَيْرٌ لَلَيْسِ بِفَعْلٍ . فَإِنْ قُلْتَ فَلِمَ لَمْ يَتْرَكُوهُ
فِي سَيْدٍ لثَلَاثَتَيْسٍ بِفَعْلٍ أَوْ فَعِيلٍ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ فَعْلًا وَفَعِيلًا
لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ وَإِنَّمَا يَخْضُونَ مِنْ لَيْسٍ بِمِثَالِ بِمِثَالِ مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ ،
وَإِنَّمَا الْمَدُومُ فَلَا يَخْضُونَ لَيْسًا بِهِ إِذْ هُوَ مُتَّبَعٌ مِنْ أَحْمَلِهِ ، فَإِنْ قِيلَ
فَدِيَّارٍ وَقِيَامٍ يَلْتَبِسُ بِفَعْلٍ ، وَفَعْلٌ مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ وَوَزْنُهُ فِعْعَالٌ
فَلِمَ لَمْ يَتْرَكِ الْأَدْغَامُ خِيفَةَ الْمُبْسِ ؟ قُلْتُ : كَوْنِهَا يَاءً يَنْفِي
الْمُبْسَ لِأَنَّهُ لَوْ كُنَّ فَعْلًا لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ دَوَّارٌ وَقَوَّامٌ ،
لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ فَكَانَ فِي نَفْسِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ مَا يَرْفَعُ الْمُبْسَ فَلَمْ
يُؤَدِّ هَذَا الْأَعْلَالَ إِلَى لَيْسٍ ، فَلِذَلِكَ فَعِيلٌ بِهِ ذَلِكَ وَلَمْ يُفْعَلْ
بِسُوَيْرٍ وَتَسْوِيرٍ لِمَا ذَكَرْتَاهُ .

(فصل) قوله : وقول في جمع مَقَامَةٍ وَمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ

إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِنَّمَا تُقْلَبُ هَمْزَةً بَعْدَ الْإِلَاقِ
إِذَا كَانَتْ مُتَطَرِّقَةً أَوْ عَيْنًا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحْمُولِ عَلَى فِعْلِهِ أَوْ كَانَتْ
لِأَصْلِ لَهَا فِي الْحُرُوكَةِ أَوْ أُصْلِيَّةً وَقَبْلَ الْفَاءِ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ كَقَوْلِكَ :
أَوَّلُ أَوَائِلٍ وَفِي بَيْعَةِ بَوَائِعٍ ، وَلَيْسَ هَذَا الْجَبُّ بِوَاحِدٍ مِنْ
ذَلِكَ فَرَجَبٌ أَنْ تَبْقَى الْوَاوُ وَالْيَاءُ عَلَى حَالِهِمَا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ قِرَاءَةُ

من قوماً معائنين بالهمزة خطأ ، وقد زعم بعضهم أن مدائنين شاذ من هذا الباب ، لأنه من دان يدين فكان الواحش أن يقال مداين بغير همزة ولا حاجة الى ذلك فإنه يجوز أن يكون من مدن بالمكن إذا أقام به فعلى هذا يكون وزنه فعائل فلا حاجة الى تقديره على وجه يؤدي الى شذوذه مع ظهور جريه على القياس وأما مصائب في جمع مصيبة فلا شك أنه شاذ لأن الياء منقلبة^(١) عن واو ، فقياسه أن يقال مصاوب إلا أنه أكثر [١٧٠] في كلامهم فخالقوا فيه اقياس استخفافاً وذكر همزة رسائل دون جميع ما قلبت فيه الياء همزة ؛ لأنه أشبه شيء به في الصورة فذكر ما يماثله في الصورة والحكم فيه مختلف ولم يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما ، وإنما قلبوا في رسائل ، لأنها زائدة مدة ، فلما وقعت في موضع تحريكها كرهوا أن يحركوا ، الا أصل له في الحركة وقلبها حرفاً صحيحاً وأشبه شيء بها ما قلبت في مثله الهمزة . قولهم : كساء ورداء وقائل وبتاع ، فلما قصدوا الى قلب هذه كان الاولى أن تقلب كذلك فقالوا : صحائف ورسائل .

(فصل) قوله : وفعلنى من الياء إذا كانت اسماً الى آخره .
 قال الشيخ : وهذا مما جاء على خلاف قياس مذهب سيويه^(٢) ووافقاً لمذهب الاخفش^(٣) ، لأن الياء إذا وقعت عيناً وقبلها ضمة ، فسيويه يقول : تقلب الضمة كسرة ، والاخفش يقول : تقلب الياء واواً ، وكذلك فعل هنا ، وليسيويه أن يقول : إن هذا الباب مستثنى لأور : منها أنهم كرهوا أن يلتبس

(١) كذا في ل ، وفي الاصل (اصله) وهو وهم .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨٤ .

(٣) انظر شرح الشافية ٣ / ١٣٦ .

مثال بمثل لا يرشد إليه أمر ، ألا ترى لانتهم لو قالوا : طيبي
 وكيسي لم يعلم كونهما فعلى أو فعلى فراعوا ذلك في مثل
 هذا . الآخر انتهم قسموا هذا الباب قسمين فراعوا في كل واحد
 منهما أحد الأمرين ، فان أورد الخضم أحد الأمرين أورد عليه
 الآخر ، وبيان انتهم لو فعوا ذلك لادى الى المنس انتهم فعلوه في
 الموضع الذي لا يؤدي فيه الى المنس ، الا تراهم قالوا مشية
 جيكي ، وأصاها حوكى فقلوا الضمة كتره ، لأن فعلى صفة
 ليس من ابنتهم فلما كان ليس من ابنتهم أضوا المنس فجروا على
 القياس المذكور من أصل سيويه .

القول في الواو والياء لامين

قال صاحب الكتاب : حكمهما أن تدلاً أو تحذفاً أو
 تسامياً إلى آخره .

قول الشيخ : شرط إاء لهما الى الالف أن يتحركا وينفتح
 ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن . فقوله « متى تحركتا ، إحترازاً من
 أن يكونا ساكنين ، كقولك : غزوت وريت لانفاه الاستقلال .
 وقوله « انفتح ما قبلهما ، إحترازاً من أن يضم في الواو وينكسر في
 الياء فلا تقلب الف لتعذر ذلك أو يسكن ما قبلهما فلا يعمل ابنة
 نحو الغزوة والرمي ، وقوله « إنا لم يفتح بعدهما ساكن » إحترازاً
 من قولك : غزوا ورميا ورحيان وعصوان ، وإنما لم يعمل
 ههنا ، لأنهم لو أضلوا لادى ذلك الى الالباس ، ألا ترى أنك
 لو أضللت غزوا ورميا بأن تقلبهما الى الالف اجتمعت الفان
 فتحذف أحدهما فيصير لفظه غزاعلى ما كان في المفرد ، فيسير
 فعل الواحد والاثين بلفظ واحد . فذلك اشترط أن يكون

الساکنُ الف التثنية (١) فَوَ كَانَ غَيْرَهُ لَأَعْلَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
قَلْتَ غَزَوَا ، وَغَزَتَ فَأَصْلُهُ غَزَوْتُ وَغَزَوُوا فَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ
سَاكِنٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَاتَهُ يَجِبُ إِعْلَانُهُمَا فَتَقَلَّبُ الْفَاءُ فَتَجْتَمِعُ سَاكِنُهُ
مَعَ الْوَاوِ الَّتِي لِلجَمْعِ وَمَعَ الْإِنَاءِ الَّتِي لِلتَّائِيثِ فَتُحذفُ لِاتِّسَاقِ
السَّاكِنِينَ فِيهِمْ غَزَوَا وَغَزَتَ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْإِنَاءُ جُنُزْتُ فِي
الْإِعْلَالِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ [التِّيَاسُ] (٢) الَّذِي تَقَدَّمَ . فَإِنْ قِيلَ فَجَوَ
عَصَوَانٌ وَرَحِيانٌ لَا يَقَعُ فِيهِ لِسٌ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ مَلْهَيَانَ
وَأَمَلْتَهُ صَارَ مَلْهَيَانٌ فَلَا يَلْبَسُ بِمَنْزِلِهِ . قَاتُ (٣) : الْإِلْبَاسُ فِيهِ
حَامِلٌ لِأَنَّهُ يُضَافُ فَتُحذفُ نُونُهُ فَوَ أَعْلٌ لِقِيلِ فِي الْإِضَافَةِ
مَلْهَى زَيْدٍ فَلَا يُعْلَمُ أَنََّّهُ مُشْتَقٌّ أَوْ مَنْزِلٌ . قَوْلُهُ : « أَوْ
لأَحَدِيهِمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا » يَعْني أَوْ قَلْبًا لِأَحَدِيهِمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا يَعْني قَلْبَ
الْوَاوِ يَاءٌ فِي أَغْزَيْتَ وَهُوَ كُلُّ وَاوٍ وَقَدْ فِيهِ رَابِعَةٌ فَمَسَدًا
مَتَّوْحًا مَا قَبْلَهَا ، وَكُلُّ غَايِ وَدُعِي وَرَضِي ، وَهُوَ كُلُّ وَاوٍ وَقَدْ
قَبْلَهَا (٤) كَسْرَةً ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مَفْصَلًا . وَتَلْبُ أَيْاءُ وَاوٍ قِيَاسًا فِي
فَعْلَى إِذَا كَانَتْ اسْمًا « كَالدَّعْوَى وَالشَّرْوَى » وَسَيَأْتِي ، وَشَانًا
« كَالجِسْمَانَةِ » لِأَنَّ قِيَاسَهُ جِسْمَانَةُ كَقَوْلِكَ : رَصَيْتَ رَمَايَةَ ،
وَأَسْكَنًا عَطْفًا لِمَنْ قَوْلُهُ قَلْبًا أَيْضًا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَدْ يَكُونُ قَلْبًا لِأَحَدِيهِمَا
إِلَى صَاحِبَتِهَا ، وَقَدْ تَكُونُ إِسْكَانًا ، وَهُوَ فِي كُلِّ وَضْعٍ وَقَدْ مَتَّحَرَكَتَيْنِ
مَضْمُومَتَيْنِ أَوْ مَكْسُورَتَيْنِ ، فَالْوَاوِ مِثْلُ قَوْلِكَ يَغْزُوا وَيَدْعُوا ،
وَالْيَاءُ مِثْلُ قَوْلِكَ : يَرْمِي وَتَقْضِي [وَهَرَرْتُ بِالْقَاضِي] (٥) لِأَنَّ
الْكَسْرَ لَا يَقَعُ فِي الْوَاوِ ، لِأَنَّهَا لَا تَوْجَدُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي الْفِعْلِ وَلَا

-
- (١) فِي ل : (انْغَا لِلتَّثْنِيَةِ)
(٢) (التِّيَاسُ) : زِيَادَةٌ عَنِ ل
(٣) (قَلْتَ) : سَاقِطَةٌ فِي ت
(٤) (قَبْلِيَا) : سَاقِطَةٌ فِي س
(٥) (مَرَرْتُ بِالْقَاضِي) : سَاقِطَةٌ فِي ل ، ب ، ت ، ر ، وَالْأَصْلُ .

كسر في الفعل وسبأني ذلك مينا ، وإنما سكونهما استقلا للضمة
والكسرة عليهما ألا ترى أنك إذا قلت : يدُور وقانسي أدركت
الاستقبال ضرورة فسكونهما لزول استقاليهما وحذفهما قد يكون
قياساً في نحو (١) قاضٍ وعزٍ ، وهو كـ [واو] ١٧٠ ظ أو ياء سكنت
للإعلال وبمدها ساكنٌ فقياسها أن تجذف لالتقاء الساكنين وكذلك
قياسُ كلِّ واوٍ أو ياء وقعت في فعلٍ ماضٍ لحقته تاء اثبت أو
واو الجمع فاتهما تحذف لالتقاء الساكنين وكذلك [قياس] (٢)
كلِّ واوٍ أو ياء وقعت في المضارع ولاحقه الجزم فانها تحذف
للجزم ، وأما حذفها شذوذاً ففي نحو يدٍ ودمٍ وأخٍ وشبهه ، ألا
ترى أن يدٌ لا بد له من لامٍ ، فإن كان أصله متحركاً فقياسه يدٌ
مثل عمّا أو يدٌ مثل عمٍ ، وإن كان أصله ساكناً فقياسه يدٌ
كـ رمي ، فلما قيل يدٌ وجعل أعرابه على عينه كان على خلاف
تقديراته كلها ، ولو كان ذلك قياساً لوجب أن يأتي باب من
الأبواب التي قدرنا أنه لا بد وإن يكون واحداً منها تاءً فلما
لم يأت شيء من الأبواب على هذا القياس علم أنه شاذٌ ،
وسلاطنتها إذا سكن ما قبلها لحقهما حيث ذكركم عزو ورمي
أو وقعت بعدهما التثنية كقولك عزوا ورميا لئلا ذكرناه
من خوف اللبس ، أو سكنت سكوناً لازماً كقولك عزوت ورميت
لأنها حيث غير مستقلة .

(فصل) قال صاحب الكتاب : ويجريان في تحمل حركات
الأعراب جري الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلها .

(١) هنا سقطت بمقدار ورقة : في ش .

(٢) (قياس) : ساقطة من ل ، والأصل .

قال الشيخ: شرع في هذا الفصل في بيان أمر الأعراب
 ياظر الى حروف العلة إذا وقعت لامات فقل: « إن كان ما قبلها
 ساكناً ، يعني الواو والياء ، لأن الألف لا يكن قبلها ساكناً
 فلذلك ذكرها على حدة آخر الفصل وإنما قلبت الواو والياء
 الأعراب إذا سكن ما قبلها لاختصاصها بالسكون قبلها ، ألا ترى أنك
 تقول غز و [و ظبي] (١) و رمي فلا تحشى في ذلك استثقالاً كما
 لا تحسه في ضرب وقتل ، ولا فرق بين أن يكون لساكن حرفاً
 صحيحاً أو الفأ أو واواً أو ياء ، فالمصحح قولك : ظبي ودلوا ،
 والألف كقولك : زاي وواو والواو والياء كقولك : وعد وولي ،
 ولا يكن الواو إلا مع الواو والياء والياء إلا مع الياء ثم عذر
 اجتماعهما وإذا أدى الى غير ذلك قياس رجعت الواو ياء كقولك :
 طي وأدله طوي ولا مثال لسبق الياء على الواو لأنه لم يقع
 في كلام العرب ياء قبل واو ، وهي ساكنة ولا غير ساكنة إلا في
 قولهم : واو على خلاف ، ثم تكلم فيما إذا وقع قبلها حركة ،
 فقل « وإذا تحرك ما قبلها لم يتحملاً من الأعراب النصب ،
 وتحرك ما قبلها يكون ضمّاً وكسراً في الأفعال ، ويكون كسراً في
 الأسماء ولا يكون فتحاً فيهما ولا ضمّاً في الأسماء ؛ لأنه إذا كان
 فتحاً فيهما انقلب الفأ فيخرج عن كونهما ياء وواواً ، وإن كان ضمّاً
 في الأسماء قلبت الضمة كسرة فينقلب الواو ياء فيسير الباب
 كله للياء ، وإنما تحملاً الفتح لاستخفافه عليهما لأنه لا يتقل
 مثل رأيت القاضي وإن يرمي ، ويدرك الفرق ضرورة بين
 قولك : رأيت القاضي ومررت بالقاضي وهذا القاضي في استخفاف
 الأول واستقل ما بعده ، وقد شد مجيء التسين في موضع
 الفتح ، لأنها حرف ثلثة فجاز للضرورة حذف الفتح كما

(١) (ظبي) : زيادة عن ل ، س .

حذفت الضمة والكسرة وجوباً ، وكما يجوزوا حمل البحر على
النصب شدوداً في التحريك ، وجوزوا حمل النصب على الرفع
والبحر شدوداً في الساكنة ، ومنه « أعطى القوس بارياً » ،
وقوله : « وإلا أتانيها » (١) ، وقوله :

حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا ١٦٤

وشبهه ، ثم بين كيفية استعمالها وهما على هذه الحال في الرفع .
فقال « وهما في حال الرفع ساكنتان » وإنما سكتا استقلالاً للضمة
عليهما وقبلهما ضمة في الواو وكسرة في الياء ، ألا ترى أن قولك :
القاضي وينزرو ويرمي مستقل وإنما جاء الاستقلال من الضمة
فوجب حذفها فإن كان بعدها ساكن حذفت (٢) ، وإلا ثبت ، وقد
مضي مستوعباً مثل ذلك في الوقف وقد شد التحريك بالضم ،
والتحريك إنما شد في الياء لا في الواو ، لأنه ليس النقل على
الياء مثل ائلل على الواو ، لأنه في الواو أثقل وهذا مدرك
بالضرورة ، ولذلك قال سيويه : والياءات عندهم أخف من
الواوات (٣) ، فيدو أثقل من قولك : القاضي ولم يثبت مثل

(١) هذه قطعة من بيت نسبة سيويه لبعض السعديين ، والبيت
بتمامه :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَنَّتْ إِلَّا أَتَانِيهَا

بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتِ فُؤَادِيهَا

والشاهد فيه إسكان ياء (أتانيها) ، والقياس منصوبة
على الاستثناء ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : الألفية
ذات وجهين تكون فعلية وأفعولة ، والجمع الأنافي ، والائتافي :
للقدر أو اجتماع القوم . الكتاب ٥٥/٢ ، ابن يعيش ١٠٢/١ ،
شرح شواهد الشافية ص ٤١٠ ، أساس البلاغة ٥/١ .

(٢) حذفت (: ساقطة في ل)

(٣) الكتاب ٣٨١/٢

يدعُ و شاذاً ولا غيره ، وقد ثبتَ مثلُ جَوَّارِي ، ثمَّ شرعَ يتكلمُ في حالهما في الجرِّ ، فينبغي أَنَّهُ لا يقعُ فيه إلا الياءُ ، لأنَّه لا يكونُ إلا في الاسماءِ ، وليسَ في الاسماءِ ما آخره واوٌ قبلها حركةٌ فوجبَ أَن لا يكونَ الجرُّ إلا في الياءِ كقولك : مررتُ بقاضٍ وغازٍ . ثمَّ ذكرَ [١٧١و] أَنَّ حكمَ الياءِ في الجرِّ حكما في الرفعِ من وجوبِ إسقاطها وبقيتها إن لم يقعْ بعدها ساكنٌ وحذفها إن كانَ بعدها ساكنٌ . ثمَّ ذكرَ التثنيةَ في تحريكها في الجرِّ كالتثنيةَ في تحريكها بالرفعِ ، ومثاله بقوله « كَجَوَّارِي » (١) وشبهه وقد تقدَّم تعليله . ثمَّ شرعَ يتكلمُ في حكمه في حالِ الجزمِ فقال : « ويستطآنُ في الجزمِ سقوطُ الحركةِ » ؛ لأنَّهما لما كانَ حكمهما قبلَ الجزمِ إذهبَ حركتهما للاعلالِ وكانَ الجازمُ حكمه أَن تُحذفَ حركةٌ فلمَّا لم يجدْ حركةً حذفَها أنفسهما به ولا يقعُ ذلكُ إلا في الفعلِ لأنَّه لا جزمُ في الاسماءِ كقولك : لم يدعُ ولم يرمِ ، وقد نذرتُهما في حالِ الجزمِ اجراءً لهما . جري الصَّحيح كما شدَّ تحريكهما في الرفعِ

(١) هذه كلمة في بيت وهو :

(ما إن رأيتُ ولا آرى في مدَّتِي
كجوارِي يَلْعَبْنَ بالصَّخْرَاءِ)

والشاهد فيه اظهارُ الكسرة على الياء للضرورة ، والبيت لم يعرفْ قائله وهو في ابن يعيش ١٠٤/١٠ ، شرح الشافية ١٨٣/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٣ ، شواهد الشافية ٤٠٤ ، الخزانة ٥٢٦/٣ .

والجراً وهو قوله « لم تهجو » (١) وقوله (٢) :

٢٧٢ أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنَمِّي

قوله تعالى : { وَنَنْ يَنْتَقِي وَيَهْجُرُ } (٣) في قراءة ابن
كثير في أحد التاويلين ، وهو أقوهما لأن حمل المثل على الصحيح

(١) هذه كلمة من بيت نسب لابي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق .
وهو :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

والشاهد في البيت ان الشاعر اثبت مع الجزم الواو والقياس
حذفها . والبيت موجود في الانصاف ٢٤/١ ، ابن يعيش
١٠٥/١٠ ، معاني القرآن ١٦٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور
٤٥٧ ، المنصف ١١٥/٢ ، شرح الاشموني ١٠٣/١ ، شواهد
الشافية ٤٠٦ .

(٢) البيت لقيس بن زهير العبسي من قصيدة يفخر بها على
الربيع بن زياد وتامه : (بِمَا لَأَقْت لَبُونُ بَنِي زِيَادِ)
والشاهد فيه ثبوت الياء مع الجازم ، تنمي تشيع تنتشر ،
اللبون : الناقة ذات اللبن ، وهو غير منسوب في المنصف
١١٤/٢ الانصاف ٣٠/١ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، اتقرب ٥٠/١ ،
المغني ١٠٨/١ ، الاشموني ١٠٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور
٣٤٣/١ ، شواهد التوضيح ٢١ ، ابن يعيش ١٠٥/١ ، ومنسوب
لقيس العبسي في الكتاب الشتتمري ١٥/١٠ ، ٥٩/٢ ، الجمل
٣٧٣ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٤ ، شواهد الشافية
٤٠٨ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، العيني على الاشموني ١٠٣/١ ،
الصاحبي ٣٣١ ، الخزانة ٥٣٤/٣ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٠ ، قرأ بانبات الياء وصلًا ووقفًا
قنبل من طريق ابن مجاهد ووجهه بانه على اثبات حرف العلة
مع الجازم ، وقيل : هو مرفوع ومن موصوله وجزم (يبصر)
المعطوف عليه للتخفيف لينصركم في قراءة ابي عمرو أو للوقف
ثم جرى الوصل مجراه ، وروى ابن شنبوذ حذفها في الحالين .
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧ . البيان في غريب القرآن ٤٤/٢ .

الذي هو أصله 'أولي من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعه ،
وذلك لأننا إذا جعلنا (من) شرطاً جماناً يتنهي على الصحيح ، وبقي
يصير مجزوماً على ما يقتضيه فكان حملاً للفرع على الأصل ، وإذا
جعلنا (من) بمعنى الذي كان يتمقي مرفوعاً وأجيز فيه اثبات الياء
على القياس ، وكان يصير مرفوعاً سكنت رآؤه تخفيفاً حملاً له على
المعتل ، فكان فيه حمل الأصل على الفرع فذلك كان التأويل
أولى ، ثم شرع يتكلم في الآيات فقال : « وأما الالف فنبت ساكنة
أبدأ ، يعني في الاحوال الثلاثة إلا في الجزم ، لأنه حين الجزم
بالمذكر آخراً وإنشأ وجب بقاؤها ألفاً لأنها لا تبطل حركة إذ
الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاؤها ألفاً في الرفع والنصب
والجر ، ولرفع والنصب في الاسماء والأفعال ، واجر في الاسماء ،
وإما في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها
فذلك كان الفصح لم يخش ولم يدع ، وشذذ إثباتها كشدوذ الياء
والواو في الاثبات ، وهذه أبد ، لأن تينك أكن حملها على
الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح ، وهذه
لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك ، فلم تكن مثلها
ويع ذلك استعمالها شذوذاً كذلك ، لأنها منها فجرت مجرى
واحداً ، ولأن الحركة مقدره فكانت كاثباته ، ومنها قوله (١) :

٢٧٣- مَا أَنَسَ لَا أَنَسَاهُ

(١) البيت نسبه البغدادي في شواهد الشافية الى الحصين بن

قمعاق ابن معبد بن زرارة مع بيت قبله نقلاً عن ابن الاعرابي
في نوادره ، وتماهه :

(آخر عيشتي ما لاح بالمعزاة ريع سراب) ،

السراب : ما يلوح للمسافر في الصحراء ، والمعزاة : بفتح الميم

أرض ذات حجارة صلبة حزنه ابن يعيش ١٠/١٠٧ ، الفصل

ص ٢١٥ ، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤١٣ .

وموضع استشهاده اثبات الالف في قوله: « لا أنساه » وهو مجزوم لأنه جواب الشرط من غير فاء فقياسه لا أنسه فإذا قال: لا أنساه ، فقد أثبت الالف في حال الجزم كما أثبت الواو والياء في « ألم يأتيك ولم تهجو » وكذلك قوله^(١) :

ولا ترضها ولا تملق - ٢٧٤ -

المفهوم فيه انتهى فهي في موضع جزم فقياسه « ولا ترضها » وكان يمكن أن يقول: « ولا ترضها ولا تملق » ويستقيم له الرزن ، ولكنه فعل ذلك إما ذهولا عن وجه الاستقانة ، وإما مراعاة للفرار من الرحاف ، لأن إثبات هذا السكّن هو بازاء سين مستفعلن ، وحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز اتقا وتدخلت في جميع أجزاء البيت في قوله: « ولا ترض » وفي قوله: « تملق » فبغير مستفعلن مقاعلن وذلك جائز .

(فصل) قوله: ولرفضهم في الاسماء الممكنة أن تطرف الواو بعد متحرك ، قولوا: في جمع دلو وحتمو على أفعل الى آخره . قال الشيخ: لما ذكر حكم الواو والياء التي قبلها حركة ، وتضمن كلامه أنه ليس في الاسماء ما آخره واو قبلها ضمة ،

(١) البيت من ارجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٧٩ ، وصدده: (إذا العجوز غضبت فطلق)

والشاهد فيه إبقاء الالف مع الجزم ، وهذا يمكن أن يتفق ورأى أبي عثمان المازني بان الالف محذوف وهذه الحركة ناشئة عن اشباع الحركة وبذلك يستقيم هذا البيت والايات السابقة ، انظر الانصاف ٢٦/١ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، المنصف ١١٥/٢ ، ابن يعينس ١٠٦/١٠ ، شواهد الشافية ٤٠٩ ، شواهد التوضيح ص ٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦ ، الخزانة ٥٣٣/٣ .

أَخَذَ يُبَيِّنُ إِذَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ قِيَاسٌ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ ؟ فَقَالَ حَكَمُهُ
 أَنْ تَقْلِبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً ، فَيَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَعَلَّلَ
 ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « وَارْفُضْهُمْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكَّةِ أَنْ تَطْرَفَ الْوَاوُ بَعْدَ
 مَتَحْرَكٍ ، وَاتَّعْلِيلُ تَامٌ فِي مَا قَبْلَهُ حُرُوكَةٌ هِيَ ضَمَّةٌ أَوْ فَحْجَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ
 إِلَّا أَنْ الْفَرْضَ هَهُنَالِيانِ مَا قَبْلَهُ ضَمَّةٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبَ رَفَضَتْ
 فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّ لَامٍ هِيَ وَاوٌ قَبْلَهَا حُرُوكَةٌ وَإِسْبَاحُهَا بِعَدَمِهَا عِلَامَةٌ (١)
 ثَبِيَّةٌ فَتَقْلِبُوا مَا قَبْلَهَا فَحْجَةً أَلْفًا وَتَقْلِبُوا مَا قَبْلَهَا ضَمَّةً يَاءً بَدَأَ أَنْ كَسَرُوا
 مَا قَبْلَهَا وَقْلِبُوا يَاءً فَوَجِبَ انْكَسَارُ مَا قَبْلَهَا ، وَقْلِبُوا آخِرَهُ وَاوٌ قَبْلَهَا
 كَسْرَةً يَاءً ، فَلَاوُلُ مِثْلُ عَصَا وَثَانِي مِثْلُ أَدْلٍ وَثَالِكُ مِثْلُ غَازٍ ،
 كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ اسْتِمْقَالِ الْوَاوِ إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا حُرُوكَةٌ ، وَتَوَافَقَ الْيَاءُ
 إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا فَحْجَةً فِي قَلْبِهَا أَلْفًا وَضَمَّةً فِي أَنْ الضَّمَّةُ تَقْلِبُ كَسْرَةً ،
 فَلَاوُلُ مِثْلُ رَحَى ، وَثَانِي مِثْلُ التَّرَائِي وَالتَّسَارِي ، وَكَانَ أَسْلَهُ
 تَرَامِيًا وَتَسَارِيًا فَوَجِبَ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ، وَإِذَا قَبِضُوا كَسْرَةً
 قَبْلَ الْوَاوِ ، فَلَأَنَّ تَقْلِبَ قَبْلَ الْيَاءِ أَوْلَى . ثُمَّ مِثْلُ « جَمْعٌ دَلَوُ
 وَحَقَّقُوا عَلَى أَفْعَلٍ » ، لِأَنَّهُ يُكُونُ أَسْلَهُ أَدَلَوُ وَأَحَقَّقُوا فَوْقَتْ
 مَطْرُوفَةً وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ [١٧١ ظ] فَوَجِبَ أَنْ يَفْلَ بِهَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ
 قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فَتَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً أَوْ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً فَتَقْلِبُ
 الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَكَذَلِكَ « إِذَا جَمَعْتَ قَلْنَسُوَّةً وَعَرَفُوَّةً عَلَى حُدِّ
 تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » ، وَمَعْنَى خَوْلِهِ : « عَلَى حُدِّ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » ، إِنْ
 تُحْدَفُ التَّاءُ وَيَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَالِهِ فَذَا حُدِّفَتِ التَّاءُ مِنْ
 قَلْنَسُوَّةٍ وَعَرَفُوَّةٍ بَقِيَ الْأِسْمُ آخِرَهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَيُقْفَلُ
 فِيهِ مَا ذَكَرَ .

قوله : وقالوا : قَدْ حُدِّدَتْ إِلَى آخِرِهِ .

(١) هنا انتهت السقطة في ش .

قال الشيخ: يعنى أنهم لم يفعلوا ذلك فيها إلا إذا وقعت طرفاً
 لأنه يستعمل في الطرف ما لا يستعمل في الوسط، ثم شبه
 باب آخر استعملوا فيه الطرف ولم يستعملوا الوسط، وذلك إذا
 وقعت الواو والياء طرفاً وقبلهما ألين زائدة، فإنها تقلب هزة،
 فإن لم تقع طرفاً لم تقلب، ألا تراهم يقولون: معايش ومعاون
 وشمله هو بالنهاية والعظاية، لأشبه بما هو فيه لأنهم أعلوا
 قلنس ولم يعلوا قلنسوة وليس بينهما إلا تاء التانيث، ولذلك
 شبه بما أعل طرفاً ولم يعل وسطاً وليس بينهما إلا تاء التانيث
 كالكساء والنهاية. ثم ذكر: «سؤال سيويه الخليل عن قولهم:
 سلامة وعباءة» (١)، لأنهم قلبوها مع كونها غير متفرقة فكان
 القياس أن لا تقلب نلى التقدير المقدم، فجاب الخليل (٢) بما
 معناه أن تاء التانيث في حكم كلمة أخرى منضمة إليها بمعنى التانيث
 فكانت وقعت متفرقة مثلها في سلامة وعباءة. وأما من قال:
 صلاية وعباية فإنه لم ينظر إلى ذلك وإنما نظر إلى اللفظ
 الحامل في الكلمة، وذلك قال: «فإنه لم يجيء بأواحد على
 حد الصلاء»، يعنى أنه لم ينظر إلى أن أصله ذلك ثم زيدت
 التاء ليدل بها على المفرد، وإنما جفاه مستقلاً برأيه موضوعاً لهذا
 المعنى وشبهه بالثنى الموضوع للثنى من غير نظر إلى المفرد وهو
 قوله كما أنه إذا قل خصيتان لم يشه على الواحد المستعمل في
 الكلام وذلك أنه لو تاء على المفرد المستعمل في الكلام لوجب أن
 تقول خصيتان لأن مفردَه خصية فلما كان كذلك جعله
 كنه وضع وضماً أصلياً للمثنى كما أن صلاية وعظاية فيمن
 لم يهمز وضع في أصله للمؤنث فلذلك لم يلزم قلب الياء
 همزاً ولا ابقاء الياء في خصيتان.

(١) الكتاب ٢/٣٨٣

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٣

(فصل) قوله : وقاوا : عتي وجتي ففعلوا بالواو المتطرفة
 بعد الضمة في فعولٍ مع حَجَزِ ائدةٍ بينهما الى آخره .
 قال الشيخ : يعني أنهم كرهوا الواو المتطرفة بعد الضمة وإن
 حال بينهما ساكنٌ هو حرفٌ مدٌّ ولينٌ كما كرهوا الواو المتحركة
 بعد التثنية ، وإن كان بينهما ساكنٌ هو ألفٌ ، فقالوا : عتي
 وجتي كما قالوا : كساءٌ ورداءٌ ، وهذا ظاهرٌ في أنه عندهُ قَلِبَتِ
 الواوُ والياءُ التي بعدَ الألفِ التي في كساءٍ ورداءٍ ألفاً فاجتمعت
 ألفان فقلبت الثانية همزةً كما قالوا ذلك في حمراءٍ وصحراءٍ ،
 ولذلك قال : كما فعلوا في الكساءِ فعلهم في العسما ، وهذه الواوُ التي
 تقع مطرفةً بعد الضمةِ بينهما وواوٌ لا تخالو إداً أن تكررَ في (١)
 اسمٍ هو جمعٌ أو فيما ليس بجمعٍ ، فإن كان جمعاً فالقياسُ قلبُ
 الضمةِ كسرةً فيقلبُ الواونِ يثينٌ ، كقولك : عتي وجتي ،
 وإن كان تلي غير ذلك فـ ذٌ كقولهم : « إنك لتنتظرُ في نحوٍ
 كثيرة (٢) ، ، والقياسُ نُحِيٌّ ، لأنه جمعٌ ، وإن كان فيما ليس
 بجمعٍ فالقياسُ إبقاءُ الضمةِ تلي حالها كقولك : مَغزُوٌ ومَدْعُوٌ ،
 وقد جاء شيءٌ من ذلك على خلافِ القياسِ ، ومخالفتهُ القياسِ فيه
 أكثرُ من مخالفةِ القياسِ في البابِ الأولِ ، وإنما فرقوا بين كونه
 جمعاً وبين كونه غير جمعٍ ، لأنه إذا كان جمعاً استدل الاستقلالُ ،
 لأنَّ الجمعَ مستقلٌ وليس المفردُ كالجمعِ فاستخفَّ ذلك إذا كان
 غير جمعٍ ولم يستخفَّ إذا كان مضموماً إليه الجمعُ لتأكد الاستقلالِ
 بالجمعةِ ، وإنما جرى ما بينهما ساكنٌ مجراه إذا لم يكن بينهما
 ساكنٌ ، إما لأنَّ الجمعَ قامَ مقامَ ما ذاته من الاستقلالِ بواسطة هذا
 الساكنِ وإداً لأنَّ الساكنَ حرفٌ هو إي فكأنه اشباعٌ بعد الضمةِ ،

(١) (في) : ساقطة في و .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣٨١/٢ .

يوجد مثل في الاول بعثي وفي الثاني بعثوا ، ولم يرد أنهما في
 الموضعين سواء ، وإنما أراد في الاول الجمع لعات ، يقال عات
 وعتوا كقاعد وقعود ، وأراد في الثاني المصدر ، يقال عتَا
 عتوا كما تقول قد قعوداً ، ومنه قوله تعالى : { وَعَتُوا عَتْوًا
 كَبِيرًا } (١) ، وليس قولهم : مسري ومرمي من هذا الباب ، وإن
 كان أصله مسرووي ومرمووي ، لأن آخر هذا ياء قلبها واو
 ساكنة ، فوجب أن تقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وإذا قلبت
 ياء تقلب الضمة قلبها كسرة ، فوجب أن يقال مسري
 ومرمي . فهذا باب آخر راجع الى اجتماع الواو والياء وسبق
 [١٧٢ و] أخدهما باسكون بخلاف قولك : مدعو ومغزو
 فإن هذا آخره واو قلبها واو ، فالعلة الموجبة في مسري ومرمي
 مفقودة هنا ، لأن العلة ثم اجتماع الواو والياء ولم يجتمع هنا إلا
 واوان ، ولذلك كان قولك مسري ومرمي واجباً ، وقولك :
 مدعو ومغزو هو اقياس وإن كان قد خولف في بعضه
 تشبيهاً بالجمع كقولك : مرضي ومغزي ، وفي مرضي أمر
 آخر ، وهو أن فعله الأصلي انقلب فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها
 فجاز أن يقال أجري في تصريف مشتقاته مجزاه في أصله
 فقلبت واوه ياء لذلك ، وهذا مما ينفرد به مثل مفعول رضي ،
 وأما مثل مفعول عدا وغزأ فلا يجري فيه ذلك ، وإنما ذلك
 التشبيه المذكور ، ويجوز أن يقال إن اسم المفعول مبني على
 فاعل أو فعل ينقلب فيه الواو ياء في مثل هذه الأبنية فأجري
 اسم المفعول مما شذ عن اقياس مجرى فله كما أنهم قالوا :
 مشيب بناء على (٢) شيب (٣) ، وقالوا : مهوب بناء على لغة من

(١) سورة الفرقان الآية : ٢١ .

(٢) في ل : (قولهم) .

(٣) (مشيب بناء على شيب) : ساقطة في س .

قَالَ هُوَ •

(فصل) قوله: والمقلوب بعد الالف يشترط فيه أن تكون الالف مزيدة مثلها في كساء ورداد إلى آخره •

قال الشيخ: قد تقدم أنها إنما قلبت همزة بعد قلبها أنفاً وإنما قلبت بعد تقدير أن الالف التي قبلها كالمعدومة ، وهذا إنما يقوى إذا كانت الالف زائدة ، لأن تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم فلذلك انقلبت في كساء ورداد ولم تقلب في « زاي وثاية وواو » ، ويمكن أن يقال إنما اشترط أن تكون الالف زائدة لأنه تكثر حروف الكلمة به ، وإذا كانت أصلية لم تكثر فاستقلوها مع الحروف الكثيرة ولم يستقلوها مع الحروف القليلة ، ولذلك قالوا : غزوت وتغزيت فبقوها واواً مع قلة الحروف وقلبوها ياء مع الكثرة ، ولذلك فرق بين أن تكون قبلها ألف زائدة وبين أن تكون قبلها ألف أصلية •

(فصل) قوله: والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة •

قال الشيخ: يعني مقلوبة ياء لأنهم استقلوها لأم مع الكسرة قبلها إذ لو بقوها لمزم أن تكون في حال الرفع والكسر بقية على واويتها مع ثقلها بغير ذلك فقلبوها ياء في الأحوال كلها ثم ألقوها إن كان معها ما تعمل به كغاز وعاد أو بقوها من غير اعلال إن لم يكن معها مرجب الاعلال ، نحو رأيت الغازي والعادي ، وأما إذا وقعت عيناً مفتوحة بعد كسرة فإنها تصح على ما تقدم إيساً لكونها غير طرف وإمماً لكونها لا يؤدي ذلك فيها إلى غير الفتح فاعتبر أمر الفتح على انفرادها فيها •

قوله : واذا كنوا ممن يقابها الى آخره .

قوله النسخ : ليس ذلك بقياس ، وإنما مثل به لأنه لم
تقلب ياء مع شدوذ انقلب فيها إلا للكسرة وإلا فالقياس
قنوة^(١) ، وهو ابن عمي دنوا كقولهم^(٢) : جذوة وصفوة .

(فعل) قوله : وما كان فعلني من الياء قلبت يائه واوا
في الاسماء .

قال النسخ : وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين فعلني في الاسماء
وفعلني في الصفات فقلبوا الياء واوا وبنوا الصفات على حالها وإنما
غيروا في الاسماء دون الصفات لأن الاسماء اخف عليهم فكانت
أولى لاستخدامها بذلك ، وإنما لم يفرقوا فيهما اذا كانا من الواو ، لأن
ذوات الواو من ذلك قليل فأجريت تلي قياسها لقلها ، واما قلت
قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلني من الياء فان ذلك كثير ،
وإما صيغة فعلني بضم الفاء فانهم فرقوا فيها بين الاسماء والصفات
اذا كانت من ذوات الواو ، فتأبوا الواو ياء في الاسماء دون
الصفات ، وإنما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فعملهم في
فعلني إما قلته بناء فعلني من الياء والواو جميعاً وأنا استويا كان
قلب الواو ياء أولى لأنها الأثقل . وإما لأن بقاء الواو مع الضم
في الفاء مستقل ، فكان تغير هذه لأجل هذا الاستقلال أولى ، ولم
يُضَرَّقْ في فعلني من الياء كما لم يُضَرَّقْ في فعلني من الواو ،
إما لأن الفرق كان يؤدي الى ركوب مستقل وهو قلب الياء واوا
مع ضم الفاء ، وإما قلته الصفات من الياء في هذه البنية . قوله :

(١) انظر الكتاب ٢/٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) هنا انتهت نسخة : ش .

« وَأَمَّا فِعْلِي ، إِلَى آخِرِهَا ، وَهَذَا يُوهِمُ أَنْ فِعْلِي جَاءَتْ صِفَةً ، وَلَمْ تَجِيءْ فِعْلِي عِنْدَ سَيُوبِهِ صِفَةً (١) ، وَأَدْنَى إِذَا كَانَ لِأَهْلِ حَرْفٍ عِنْدَهُ فَلَمْ تَجِيءْ أَصْلًا عِنْدَ أَحَدٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَغْيِيرٍ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا مَوْجِبُ التَّغْيِيرِ (٢) فِي أَخْوَاتِهَا إِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةُ الْبَلْبَسِ وَلَا صِفَةٌ هَهُنَا يَلْبَسُ مَعَهَا الْأَسْمَاءُ ، فَإِذْنِ عِلَّةِ التَّغْيِيرِ الْمَوْجُودَةِ فِي أَخْوَاتِهَا مُتَّفِقَةٌ فِيهَا فَوْجِبَ أَنْ تَأْتِيَ فِي فِعْلِي مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ ، فَإِذْنِ قَوْلِهِ : « فَحَقَّتْهَا أَنْ تَسَاقَتْ » يُوهِمُ أَنَّهَا صِفَةٌ وَإِسْنَادُ الْأَمْرِ كَذَلِكَ .

(فعمل) قوله : « وَإِذَا وَقَعَتْ بِمَدِّ أَلْفِ الْجَمْعِ الَّذِي بَعْدَهُ » حَرْفَانِ هَمْزَةٌ عَارِضَةٌ فِي الْجَمْعِ وَيَاءٌ قَلْبُوا الْيَاءِ أَلْفًا وَهَمْزَةٌ يَاءٌ إِلَى آخِرِهِ .

[١٧٢ ظ] قَالَ الشَّيْخُ : شَرْطُ هَذَا الْأَعْلَالِ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا وَأَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ عَارِضَةً ، وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا يَاءٌ فَجِئْنَا تَعْلُّ هَذَا الْأَعْلَالِ وَتَقَلَّبُ الْيَاءُ أَلْفًا وَهَمْزَةٌ يَاءٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَقْبَلَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ مَتَمُّ الْجَمْعِ خَفَوَهُ بَأَنْ قَلْبُوا الْيَاءَ أَلْفًا وَهَمْزَةٌ يَاءٌ لَيْسَتْ لَيْسَتْ لَيْسَتْ ، وَلَمْ يَسْتَقْبَلُوا بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّ هُمَا لَوْ فَعَلُوا أَحَدَهُمَا لَقَالُوا إِمَّا مَنَاءً بَائِبَاتٍ [الْإِلْفِ مَعَ] (٣) الْهَمْزَةَ وَادًّا مَطَائِبِي بِقَابِ الْهَمْزَةَ يَاءً مَعَ بَقَاءِ الْيَاءِ بَعْدَهَا وَكِلَاهُمَا مُسْتَقْبَلٌ ، وَلِذَلِكَ غَيْرُهُمَا جَمِيعًا لِيَتَّفِقَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا لَمْ يُفْعَلْ

(١) قَالَ سَيُوبُهُ : وَأَمَّا فِعْلِي مِنْهُمَا فَعَلِي الْأَصْلُ صِفَةٌ وَأَسْمَاءٌ تَجْرِيهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ أَوْثَقُ مَا لَمْ تَتَّبِعْ تَغْيِيرًا مِنْهُمْ . الْكِتَابُ ٣٨٤/٢ .

(٢) فِي ل : (الْمَوْجُودِ) ، وَفِي وَ : سَاقِطَةٌ ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَفْضَلُ .

(٣) (الْإِلْفِ مَعَ) : سَاقِطَةٌ فِي الْإِصْلِ .

هذا الفعل لأنه يُستخفُّ ذلك لخفة المفرد ، ومثال قولك : جاء وشاء وشبهه لو كان جمعاً والهمزة غير عارضة لم يمتدَّ به ، كقولك في جمع شائية من شأوت شواء لأنَّ الهمزة أصلية غير عارضة ولو كان جمعاً والهمزة عارضة (ولكنها ليست عارضة في الجمع ولم تُصلِّ أيضاً هذا الاعلال كقولك في جمع شائية وجاءية من جاء وشاء (١) شواء وجواء ، لأن (٢) الهمزة وإن كانت عارضة في شائية وجاءية إلا أنَّ الهمزة غير عارضة في الجمع لثبوتها فيها قبل جمعها ، وإنما لم يقابوها إلا إذا كانت عارضة في الجمع لضعف أمرها حيثئذٍ وقوة همزتها إذا لم تكن كذلك ، فإن قيل فشواء وجواء على مذهب الخليل وزنه فوالع (٣) فالهمزة اذن أصلية وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره . قلت : هي وإن كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضة في الجمع ، والذي يحقق لك ذلك أنَّها جمع شائية والقلب في شائية عنده إذا كانت متقدمة مثله في شواء فثبت أنَّها عارضة في المفرد لا في الجمع . فان قلت أنَّها إذا كانت مقدّمة إلى موضع العين فهي أصلية فكيف تكون أصلية عارضة ؟ قلت قد تبين أنَّها عارضة بعد الألف في غير الجمع بدليل أنَّك تقول : أصل شائية شائية بياء بعد الألف وهمزة بعدها هي اللام ، فإذا قلبت فقلت شائية فقد أثبت همزة بعد الألف بعد أن لم يكن ، وهذا معني العروض ، والذي يحقق لك ذلك إجماعهم على خطايا وهو جمع خطيئة ، وخطيئة فعيلة ، وقاسه فمائل وأصله خطائي ، فعلى (٤) مذهب غير الخليل قلبت الياء همزة فاجتمعت همزتان

- (١) (جاء وشاء) : ساقطة في س .
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٣) انظر الانصاف ٢ / ٨٠٥ ، ٨٠٨ .
(٤) غير الخليل هم البصريون انظر الانصاف ٢ / ٨٠٦ .

فوجب قلبُ الثانيةِ ياءَ قصاراً بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً عارضةً في
الجمعِ وياءَ فوجبَ انزالهُ على ما ذكرناه ، وعلى مذهبِ الخليلِ
قلبتِ الهمزةُ الى موضعِ الياءِ الزائدةِ فصارتُ وإنْ كانتْ أصليةً
عارضةً بعدَ الالفِ فلذلكَ اتفقَ معَ غيرهِ على اعلالِ خطايا ولو
لم يكنْ ذلكَ تارضاً بهذا التمييزِ لوجبَ أنْ يقولَ خطاءُ كما وجب
في جمعِ فاعلةٍ من شأوتُ شواءُ . قوله : « وقد شدَّ هداؤ في
جمعِ هديَّةٍ ، وقياسهُ هدايا كما قيلَ مَطِيَّةٌ ومَطَايا ، وهما من
بابِ واحدٍ ، « وأما نحوُ علاوةٍ وإداوةٍ ، وهراوةٍ ، فلم يقبلوا
الهمزةُ في جمعهِ ياءً وإنما قبلوها وواً فمدداً الى مشاكلةِ الجمعِ
الواحدِ في وقوعِ واوٍ بعدَ ألفٍ ، وهذه الواوُ وإنْ لم تكنْ واوُ
المفردِ فللمشاكلةِ حاصلةٌ في الصورةِ وبيانُ أنَّها ليستْ واوُ المفردِ
هو إنْ إداوةٌ مثلَ رسالةٍ فالواوُ كاللامِ والالفِ قبلَ الواوِ مثلُ
الالفِ قبلَ اللامِ فاذا جمعتْ رسالةً قلتُ : رسائلُ زدتُ ألفاً للجمعِ
بعدَ المينِ ووقعتْ ألفُ المفردِ بعدها فوجبَ أنْ تقلبَ همزةُ قصارِ
أدأو لأنْ وزنهُ فمائلٌ كرسائلِ ، فالتابتِ الواوُ التي هي لامُ
ياءَ لانكسارِ ما قبلها فوقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً عارضةً في
الجمعِ وياءً^(١) فوجبَ أنْ يُحملَ ذلكَ الاعلالَ إلاَّ أنَّهم جعلوا
الواوِ مكانَ الياءِ لسا ذكرناه ، فوزنُ أدأوى فعأولُ ووزنُ إداوةٌ
فعألةٌ ، فالواوُ في إداوةٍ لامٌ ، والواوُ في أدأوى هي الالفُ التي
قبلَ الواوِ في إداوةٍ ، ولما وقعتْ متحركةً بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً
عارضةً في الجمعِ وياءً قبلوها وواً موضعَ الياءِ في أصلِ البابِ لسا
ذكرناه من قصدِ مشاكلةِ الجمعِ الواحدِ .

قوله : « وإذا لم تكنِ الهمزةُ عارضةً في الجمعِ الى آخره .

(١) (وياءُ) : ساقطةٌ في ل .

قال الشيخ: لم تقلب لما تقدم من أنها على مذهب غير الخليل هي العين وقد كانت أنقلبت في المفرد قبل الجمع فلم تكن عارضة في الجمع، وعند الخليل هي اللام قلبت إلى موضع العين في المفرد فلم تكن أيضاً عارضة في الجمع (١)، لأن ذلك فعل بها [١٧٣ و] في المفرد قبل الجمع فثبت أنها غير عارضة في الجمع على كل تقدير، ولا يستقيم أن يقول هي على (مذهب الخليل أصلية، ولاصلية أخرى لا تقلب لثلاث ينخرم بخطايا، ويجب على) (٢) مذهب الخليل حيث أن لا يقال إلا خطائي وليس يقابل به فثبت أن الوجه في التعليل ما ذكرناه.

(فصل) قوله: وك في واو وقت رابعة فماعدأ ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء إلى آخره.

قال الشيخ: وإنما قلبت رابعة إذا لم ينضم ما قبلها لأحد أمرين: إما لأنها في بعض تصاريف الكلمة، ينكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء كقولك: أغزى يغزى، وغزى يغزى واستغزى يستغزى، ثم حملت بقية تصاريف الكلمة عليها. فإن قلت من جملة ما قلبت فيه ياء تعدى يتعدى وهي لا تقلب فسي مضارته ياء. فالجواب أن تفعل إنما هو مطاوع فعل وفعل تقلب [واوه] (٣) في مضارعه ياء، فحمل مطاوعه عليه. والوجه الثاني أنها لما وقعت رابعة فماعدأ ثلثت الكلمة بها وكان قلبها ياء لثقل الكلمة بالطول أو لى، ولم يفعلوا ذلك فيها إذا كانت مضموماً ما قبلها في مثل غزاً يغزى وودعاً يدعو؛ لأنهم لو فعلوا

(١) انظر الانصاف ٢/٨٠٥، ابن يعيش ١٠/١١٣.

(٢) ما بين القوسين: ساقط في ر.

(٣) (واوه): زيادة عن و، وإثباتها أحسن.

لأدعى إلى تغيير من غير حاجة إليه والبأس ، فكان بقاؤه على أصله
أولى ، وهذا الوجه الثاني هو الوجه الذي يتمد عليه ، لأن الأول
يرد عليه يشأى فإنه من شأوت ولم يقع في تصريفه مكسوزاً
ما قبل واوه . وقد يجاب عنه بأنه ينقلب فيه الواو ياء عند بناؤه
لما لم يسبم فإلته فحمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو ، وإن
كان ما لم يسبم فاعله دعوى لأجل الضمة التي ذكرنا أنهم لا
يعتبرون معها الواو فيمشي بهذا التقدير الوجهان ، وقد جرى هذا
التغيير في الاسماء والأفعال جميعاً ، والعلّة فيهما واحدة . وقوله :
« وبضارعتها ، إمّا أن يكون معطوفاً على أغزيت فيكون محفوظاً ،
وكذلك بضارعه غزي ورُضي ، ويجوز أن يكون المعنى
« وبضارعتها ومضارعة » غزي كذلك فيكون مبتدأً محذوف الخبر ،
وأما العلة في قلب واواتها ياء^(١) فقد تقدمت على الوجهين المذكورين .

(فصل) قوله : وقد أجزوا نحو حيي وعيي ، مجرى بقي
وفني فلم يعلّوه .

قال الشيخ : أمّا تصحيح اللام فهو الخماس ؛ لأنها انفتحت
وانكسر ما قبلها ، فقياسه في المضارع كباب فني وبقي ، وإنما
الكلام في تصحيح العين هو المشكل ، وكان حقها أن تذكر ثم ،
وإنما جرى إلى ذكرها ههنا اعلاها في المضارع كاعلال يبني وبني ،
وإنما صحت في حيي ، وإن كان الكثير الإدغام لأنهم لو أنلّوها
لقالوا : جاي فيؤدي إلى أربعين : أحدهما وقوع ياء متطرفة بسد
ألف ، وهو نادر في كلامهم . والآخر لزوم الاعلال في المضارع
حملاً على الماضي ، فكان يلزم أن يقال يحاي (فيتحرك السلام

(١) (يا) : ساقطة في ق .

بِالضَّمِّ وَهُمْ لَا يَحْرُكُونَ يَاءَ الْمُضَارِعِ وَلَا وَاوَهُ إِلَّا بِالْفَتْحِ فَكْرَهُمْ
 أَنْ يَقُولُوا : يُحَاي (١) ، فِي اللَّفْظِ الصَّيْحَةِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ الْأَعْلَالُ لِيَاءِ
 ذِكْرِنَاهُ نَظَرُوا إِلَى اجْتِمَاعِ الْمَثَلَيْنِ فِي حَيٍّ فَأَدْعَبُوا فَقَالُوا : حَيٌّ وَلَمْ
 يَمْتَعُوا مِنَ الْأَدْغَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي الْمُضَارِعِ لَانْقِلَابِ اللَّامِ أَلْفًا
 فَيَفُوتُ الْمَثَلَانِ ، وَلَوْ لَمْ يَنْقَلِبِ اللَّامُ أَلْفًا لَلِزْمُهُمُ الْأَدْغَامُ لَزُومُهُ فِي
 حَيٍّ فَكَانَ حَتِّدٌ يُؤَدِّي إِلَى امْتِنَاعِهِ لَمَّا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِ الْيَاءِ بِالضَّمِّ
 لَوْ قَالُوا : يُحْيِي ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَدْعَوْنَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ
 يَمْلُؤُوا مَا وَجِبَ اعْتِنَاءُهُمْ مِنَ الْأَدْغَامِ فِي قَوِيٍّ يَقْوَى ، فَإِنْ
 قُلْتَ : فَقَدْ قَالُوا إِنَّمَا امْتَعُوا مِنْ ادْغَامِ أَحْوَاوِيٍّ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي السِّيَ
 ادْغَامَ يَحْوَاوِيٍّ فَيَتَحْرَكُ الْوَاوُ بِالضَّمِّ إِذَا قَالُوا : إِحْوَاوُ يَحْوَاوُ .
 قُلْتَ : هَذَا وَهُمْ مُحْضٌ لِأَنَّا نَلْمُ أَنَّهُمْ أَدْعَمُوا فِي حَيٍّ وَلَمْ يَدْعَمُوا
 فِي مُضَارِعِهِ ، لَانْقِلَابِ الْيَاءِ أَلْفًا ، وَامْتَعُوا مِنْ ادْغَامِ قَوِيٍّ يَقْوَى
 لَانْقِلَابِ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ فِي الْمَاضِي وَتَقْلَابِهَا أَلْفًا فِي الْمُضَارِعِ وَقَدْ صَرَّحَ
 بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَالْأَوْلَى فِي إِحْوَاوِيٍّ أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا امْتَعُوا مِنْ
 ادْغَامِهِ لِقَوَاتِ الْمَثَلَيْنِ لَانْقِلَابِ الْوَاوِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِصَاحِ
 مَا قَبْلَهَا وَيَحْوَاوِيٍّ لِقَلْبِ كَسْرِ الْوَاوِ الثَّانِيَةِ يَاءَ فَفَاتَ اجْتِمَاعُ
 الْمَثَلَيْنِ . قَوْلُهُ : « وَهَمُّهُمْ مِنْ يُدْعِمُ فَيَقُولُ حَيٌّ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِهَا ،
 إِمَّا فَتْحُ الْيَاءِ فَوَاضِحٌ ، وَإِنَّمَا كَسْرُهَا ، فَلِأَنَّهَا لَمَّا سَكَنَتْهَا لِلادْغَامِ
 وَشَبَّهَهَا بِسَكَنِ الْيَاءِ فِي لَيٍّْ فَكَسَرُهَا كَمَا كَسَرَ اللَّامَ ، ثُمَّ جَوَازًا ،
 وَكَسَرُهَا فِي لَيٍّْ أَظْهَرَ لِمَسْتَقَالِ الْخَمْسَةِ قَبْلَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَبِئْسَ
 كَذَلِكَ حَيٌّ ، لِأَنَّهَا فَتْحٌ ، وَالْفَتْحُ قَبْلَ الْيَاءِ شَبَّهَ مُسْتَكْرَمَةً
 وَكَذَلِكَ أَحْيٍ إِلَى آخِرِهِ ، [١٧٣ ظ] ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ وَفِي حَيٍّ
 وَاحِدَةً ، وَبِئْسَ كَذَلِكَ أَحْيٍ اسْتَحْيِيٍّ وَشَبَّهَهُ ، لَانْقِلَابِ الثَّانِيَةِ
 أَلْفًا ، وَالادْغَامُ فِي حَيٍّ أَكْثَرُ مِنْ اسْتَحْيِيٍّ وَبَابِهِ لِلسُّكُونِ الَّذِي

(١) ما بين القوسين ساقط في و .

قَبْلَ الْيَاءِ الْإِوَالِي فِي بَابِ (اُسْتَجِي) بِخِلَافِ بَابِ (حَيَّ) .
 وَقَوْلُهُ : « وَكُلُّ مَا كَانَتْ حَرَكَةُ لَازِمَةً ، احْتِرَازًا مِنَ الْمَضَارِعِ قِي
 يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي ، لِأَنَّهُمْ لَوْ أَدْغَمُوا ذَلِكَ إِلَى تَحْرِيكِ الْيَاءِ
 بِالضَّمِّ وَهُوَ مُسْتَعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ
 ضَمَّةً أَوْ غَيْرَهَا لِأَنَّهُمْ لَوْ أَدْغَمُوا فِي أَنْ يَسْتَحْيِي لَزِمَهُمْ أَنْ
 يَدْغِمُوا فِي هُوَ يَسْتَحْيِي وَإِلَّا حَصَلَ تَفْرِيْقُ الْبَابِ وَالرَّاحِدِ »

قَوْلُهُ : وَقَالُوا فِي جَمْعِ حَيَاءٍ وَعَيْيَ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهُ فِي التَّصْحِيْحِ وَالْإِدْغَامِ مِثْلُ أَحْيِي ، وَكَمَا
 جَاءَ الْوَجْهَانِ ثُمَّ فَكَذَلِكَ يَجِيئَانِ هُنَا . « وَقَوِي فِي مِثْرِ حَيَّ
 فِي تَرْكِ الْإِعْلَالِ ، يَنْبَغِي فِي تَرْكِ إِعْلَالِ الْعَيْنِ ، وَإِلَّا فَالْإِمَامُ انْقَلَبَتْ
 يَاءٌ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا . قَوْلُهُ : « وَلَمْ يَجِيءَ فِيهِ الْإِدْغَامُ ، وَلَقَبِ الْوَاوِ
 يَاءً لِلْكَسْرِ ، وَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَدْغَمُونَ إِلَّا بَعْدَ إِعْطَاءِ
 مَا تَسْبِقُهُ الْكَلِمَةُ مِنَ الْإِعْلَالِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ وَجِدَ مُوجِبُ
 الْإِدْغَامِ أَدْغَمُوا وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ كَانَ الْإِدْغَامُ قَبْلَ الْإِعْلَالِ لَوَجِبَ أَنْ
 يَقُولُوا قَوِيٌّ لِأَنَّ أَسْلَهُ قَوِيٌّ وَيَجْتَمِعُ الرَّوَانُ فِيجِيءُ الْإِدْغَامُ وَلَكِنَّهُمْ
 لَمَّا أَتَوْا أَوَّلًا انْقَلَبَتْ الْوَاوُ الثَّانِيَةَ يَاءً فَفَاتَ اجْتِمَاعُ الْعَيْنِ فَفَاتَ
 الْإِدْغَامُ . »

(فَعِلٌ) قَوْلُهُ : وَمِضَاعُ الْوَاوِ مِخْتَسٌ بِفَعِلْتُ دُونَ

فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَلَا مَهُ وَوَاوٌ وَلَمْ يَجِيءَ
 بِمَبْتُوحِ الْعَيْنِ وَلَا مِضْوُوبَةٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَتَمَحَّأَ
 فِي كُلِّ مَوْضِعٍ سَكَنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَذَلِكَ عِنْدَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمُتَحَرِّكِ

المرفوع كقولك : ضَرَبْتُ وُضِرْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُمْ .
 هذه الصيغ كلها لأن العين قد ضحت بما ذكرته ،
 في نحو حَيٍّ وَيَلْزَمُ فِيهِ تَصْحِيحُ اللَّامِ إِذَا سَكَتَ أَيْضًا ، أَلَا تَرَى
 أَنَّكَ تَقُولُ فِي هَوِيٍّ وَهَوَيْتُ وَفِي عَوِيٍّ وَعَوَيْتُ فَتَمَسَّحُ الْعَيْنُ
 وَاللَّامُ جَمْعًا عِنْدَ سَكُونِ اللَّامِ فَلِذَا بَنَوْا نَحْوَ ضَرَبْتُ وَسَرَوْتُ
 لَوْجِبَ أَنْ يَقُولُوا : قَرَوْتُ ، وَقَرَوْتُ فِي جَمْعِ الْأَبْنَاءِ أَنْتِ
 ذَكَرْنَاهَا ، وَهَمَّ يَكْرَهُونَ اجْتِمَاعَ الْوَاوَيْنِ ، فَأَمَّا كَانَتْ هَاتَانِ لِبَيْتَانِ
 مُؤَدِّيَتَيْنِ إِلَى ذَلِكَ رَفْعُهُمَا وَبَنَوَا عَلَى صِيغَةٍ لَا تُوْدِي إِلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ
 كَسْرُ الْيَمِينِ ، لِأَنَّهُمْ تَلَمَّحُوا أَنَّهُمْ إِذَا كَسَرُوا انْقَلَبَتِ الْوَاوُ اثْنِيَّةً يَاءً
 لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَيَنْفِي ذَلِكَ الْمَجْذُورُ الَّذِي مَنَعَهُمْ مِنْ قَبْحِهَا وَضَمِّهَا .
 ثُمَّ أورد « لِقُوَّةَ وَالصَّوَّةَ » اعراضاً على قوله : « إِنَّهُمْ يَكْرَهُونَ
 الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَاوَيْنِ » ، وَأَجَابَ أَنَّ الْأَدْغَامَ سَهَّلَ أَرْهَأَ ، لِأَنَّ
 اللِّسَانَ يَنْتَلِقُ بِالْمَدْغَمِ دَفْعَةً وَاحِدَةً حَتَّى كُنَّ حَرْفٌ وَاحِدٌ .

(فـل) قوله : وقالوا في إفعالٍ من الحوَّةِ (٢) إحوَاوَى
 فقلبوا الثانية ألفاً ولم يدغموا إلى آخره .

قال الشيخ : قوله وإنما لم يدغوا لئلا يؤدي إلى تحريك
 الواو في المنسارع بالنم ليس بمستقيم الوجهين : أحدهما أن
 إحوَاوَى انقلبت لأمه الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ففادت
 الثلثان ، وذلك صريح بأنهم لم يدغوا في قوِي لِقَوَاتِ المثلثين
 على ما قرره وقدم أن الأدغام إنما يكون بدووجبات الاعلال .

(١) في و : (همزة) ولا يستقيم الكلام معها .
 (٢) الحوة : سواد إلى الحمرة ، وكذلك كساء يوضع حول السننم
 تركبه المرأة . أساس البلاغة ١ / ١١٠ .

وَأَوَّجِهَ (١) اثْنَانِي هُوَ أَنَّهُمْ لَوْ أَدْغَمُوا فِي إِحْوَاوَى لَمْ يَلْزِمَ أَنْ
يَدْغَمُوا فِي الْمَضَارِعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَدْغَمُوا فِي الْمُنَّةِ أَنْفَعِيحَتُهُ فِي
حَيِّ فَقَاوَا حَيِّ وَامْ يَقْلُ فِي مَضَارِعِهِ يَحْيِي فُذْكَ لَوْ قَدْ زْنَا
أَدْغَمَهُمْ فِي إِحْوَاوَى لَمْ يَلْزِمِ الْأَدْغَامُ فِي مَضَارِعِهِ ، إِمَّا (٢) لِأَنَّ اللَّامَ
الثَّانِيَةَ تَنْقَلِبُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا دَلَّهَا فِي قَوِيٍّ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي
إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ بِالضَّمِّ ، فَثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَفْتَحْ مِنَ الْأَدْغَامِ فِي مَا نِيهِ
لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ فِي مَضَارِعِهِ بِالضَّمِّ ، فَالْوَجْهُ مَا ذَكَرْتَهُ
مَنْ أَنَّ امْتِنَاعَ الْأَدْغَامِ إِنَّمَا يَكُونُ لِأَنَّهُ لَمْ يَاتِقِ مِثْلَانِ وَهَذَا جَارٍ
فِي كُلِّ مَا كَانَ يَتْلَى هَذَا الْوَجْهَ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَوْلًا : إِرْعَوَى ، وَإِنْ
كَانَ مِنْ بَابِ إِفْعَلٍ وَلَمْ يَدْغَمُوا لِانْقِلَابِ الثَّانِيَةِ الْفَاءِ • وَتَقُولُ فَي
مَصْدَرِهِ إِحْوِيَوَاءٌ وَإِحْوِيَاءٌ إِلَى آخِرِهِ • فَأَيُّ « إِحْوِيَوَاءٌ »
فَهُوَ الْأَعْمَلُ وَصَحَّتِ الرَّأْيُ الثَّانِيَةُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ لَمْ يَجْزِ فِي
قَوْلِهِ • وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى لَفْظِهَا الْحَاصِلِ فَيَحْمِلُهَا عَلَى مَا نَبَّهْتُهَا فِي
الْوَاوِ الَّتِي وَقَعَ قَبْلَهَا يَاءٌ فَيَقْلِبُهَا يَاءً وَيَدْغَمُهَا • وَمَنْ قَوْلَ « إِحْوِيَاءٌ »
حَذَفَ أَيْئًا مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا حَذَفْنَا مِنْ « إِشْتِهَابٍ » وَإِحْرَارَ لِأَنَّهُ مِنْ
بَابِهِ فَيَقِي « إِحْوِيَاءٌ » وَصَحَّحَ الْوَاوِينَ لِصِحَّتِهِمَا فِي الْفِعْلِ ، وَمَنْ
قَالَ قَتَالَ فِي اقْتَالَ وَنَظَرُ إِلَى اجْتِمَاعِ الْمَثَلِينَ فَأَدْغَمَ فَلَمَّا أَدْغَمَ
وَجِبَ تَحْرِيكُ مَا قَبْلَ الْوَاوِ الْأَوَّلِ بِنَقْلِ حَرَكَتِهِ عَلَيْهِ فَتَحْرَكَ بِالْكَسْرِ
[١٧٤ و] فَوَجِبَ حَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا ، فَقَالَ
قَتَالَ ، « قَالَ » هُنَا « جِيَوَاءٌ » لِأَنَّهُ لَمَّا قَعَدَ إِلَى الْأَدْغَامِ لِاجْتِمَاعِ
الْمَثَلِينَ نَقَلَ حَرَكَةَ الْوَاوِ الْأَوَّلَى إِلَى الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا إِذْ لَا يُمْكِنُ
بَقَاؤُهَا سَاكِنَةً مَعَ الْأَدْغَامِ فَتَحْرَكَ بِالْكَسْرِ فَاسْتَفْنَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

(١) (الوجه) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س ، واثباتها يتفق

مع السياق

(٢) (إمّا) : ساقطة من و

فحذفوها فصارَ لفظه ' حَوَاء ' بكسرِ الحاءِ والادغامِ للواوِ الاولىِ
في الثانيةِ كما فعلَ في قتالِ سواءِ .

ومن اصنافِ المشتركِ الادغامِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تَقَالُ التقاءُ المجانسينِ على السنتهم فعمدوا
بالادغامِ الى ضربٍ من الخفةِ ، والتقاؤُهُما على ثلاثةِ اُضْرَبِ الى
آخِرِهِ .
قالَ السَّيْحُ : يجوزُ ' أَنْ يُقَالَ في الادغامِ أَنَّهُ ' لأجلِ تَقَالِ
المجانسينِ ، ويجوزُ ' أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ ' لأجلِ تخفيفِ الادغامِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ في المجانسينِ ثَقَلٌ . أمَّا الاولُ ' فلأنَّ ثَقَلَ اللسانِ عن الموضعِ
ثمَّ رَدَّهُ ' اليهِ مما يُدْرِكُ ثَقَلَهُ ' على الناطقِ . وأمَّا الثاني فلأنَّهُ ' اذا
قِيلَتْ تَبَّ نَطَقَتْ بالحرفينِ دفعةً واحدةً فيكونُ أَخْبَرٌ من قولك :
تَسَبَّ فَنَذَلَكَ وَجِبَ الادغامُ عندما يَكُونُ الاولُ ساكناً لعسرِ النطقِ
بالمثلينِ منفكينِ . والاولُ منهما ساكنٌ ، لأنَّكَ اذا فككتهما فلا يَسُدُّ
من زمانٍ تقطعُ بِهِ الاولَ عن الثاني ثم تشرعُ في الرَدِّ اليهِ في زمانٍ
آخَرَ فيطولُ ، بخلافِ ما اذا كانا غيرَ مثلينِ فإنَّ الزننَ الذي تقصدُ
بِهِ انفكركَ الاولَ عن الثاني هو الذي تشرعُ فِيهِ في الثاني ، فمن أجلِ
ذلكَ جاءَ الاستتالُ فوجبَ الادغامُ . قوله : ' واثقارُهُما تلي ثلاثةِ
أضْرَبِ ' ، الاولُ ' أَنْ يَجِبَ الادغامُ ضرورةً لِمَا ذَكَرناهُ من ثَقَلِ
ذلكَ . والثاني ' أَنْ يَتَجَرَّكَ الاولُ وَيَسْكُنَ الثاني فيمتنعُ الادغامُ
ضرورةً ، وإنَّما أرادَ بالسكونِ ههنا السكونَ اللازمَ وإلا فسكْرُنُ
الوقفِ ليسَ بمانعٍ اجماعاً ، وسكونُ الجزمِ وما شابههُ غيرُ مانعٍ
أيضاً في الاكثَرِ كقولك : في الوقفِ يَشْدُ ، وقولك في الجزمِ وما
أشبههُ : لم يَشْدُ وشَدَّ ، وَإِنْ كانَ بعضهم يقولُ : لَمْ يَشْمُدْ
وأشْدُدْ ، وقد جاءتِ اللفظانِ في القرآنِ ، وإنَّما الذي يُدْنَعُ فِيهِ

النسكون ما يمثل به من نحو ظَلَلتْ ، ورَسُولُ الحَسَنِ وشبهه ،
 وإنَّما امتنع لأنَّ الادغامَ فيه من اسكانِ الاولِ لينطقَ بهما دفعةً
 واحدةً من غيرِ أنْ ينتقلَ اللسانُ ثمَّ يردُّ ، فإذا كانَ الثاني ساكناً
 أدتْ الى التقاءِ الساكنينِ في المثليينِ وهو أعسرُ من اتقاءِ الساكنينِ في
 غيرهما فلذلكَ امتنعَ .

قوله : والثالثُ أنْ يتحرَّكا وهو على ثلاثةِ أوجهٍ : ما الادغامُ
 فيه واجبٌ وذلكَ أنْ يلتقيا في كلمةٍ .

قالَ الشيخُ : « وليسَ أحدهما » في حكمِ المنفصلِ ولا للإلحاقِ
 ولا يلبسُ مثالُ ، بمثالِ آخرَ فحيثُ يجبُ الادغامُ كقولك : شدُّ
 ويشدُّ ، وإنَّما قلنا : إنْ يكرِّنا في كلمةٍ احترازاً من مثلِ ضَرَبَ (١)
 بكرَ فإنَّه ليسَ بلازمٍ ، وقولنا : ولا في حكمِ المنفصلِ احترازاً من
 نحو اقتلُ ، لأنَّ الإفصحَ أنْ لا يُدغمَ ، وإنَّما قلنا : وليسَ أحدهما
 للإلحاقِ احترازاً من قولك : شَمَلَلْ ، وإنَّما قلنا : ولا يلبسُ مثالُ
 بمثالِ احترازاً من نحو سُرُرٌ . والثاني أنْ يكونَ الادغامُ جائزاً ،
 وذلكَ أنْ يلتقيا في كلمتينِ أو في حكمِ الكلمتينِ ، (وليسَ الاولُ
 حرفاً ساكناً صحيحاً كقولك : « أنعمتُ تاركَ الى آخره » ، فقولنا في
 كلمتينِ احترازاً من شدِّ لأنه واجبٌ أو ما في حكمِ الكلمتينِ) (٢)
 ليدخلَ اقتتلَ ومُنْتَلِلَ وشبهه على ما ذكره ، وقلنا : وليسَ
 ما قبلَ الاولِ حرفاً ساكناً صحيحاً احترازاً من عدوِّ وَايدٍ وقرمُ
 مالكِ ، لأنه لا يجوزُ فيه الادغامُ عندَ النحويينِ (٣) والكلامُ في

(١) في و ، ل ، ت ، س : (ثوب) .

(٢) ما بين القوسينِ : ساقطٌ في ر .

(٣) في ل : (المحققينِ) .

الجائز • والثالث أن يكون الإدغام مستعاً وذلك تلمى ثلاثة أسباب :
 أحدها اللاحق لأبها إذا كانت لللاحق تميز الإدغام لأبها
 إنما الحقت ليكون أمثال الذي ألحقت به على صيغة المسأل
 الأصلي ، فإذا أدمغت تغيرت الصيغة فيفوت المعنى الذي كن
 لللاحق (١) فتمح المدوة بين اللاحق والإدغام فذلك لم يجيء مع
 اللاحق إدغام ، والثاني أن يؤدي الإدغام فيه إلى لبس مثال بمثال ،
 وهذا إنما يكون في الأسماء ، وتحقيق اللبس أنك إذا أدمغت في
 سرر فقلت : سر لم يعلم أفعل هو أم فعل أم فعل ؟
 وعلى هذا النحو يتحقق اللبس في غيره ، وإنما لم يعتبر ذلك في
 الأفعال ففتح من إدغام شد وفر وعض مع تحقيق اللبس فيه ،
 لأنك إذا قلت : لا يعلم أهو فرر أو فرر ؟ ولمى هذا
 النحو ليس عض لأحد آرين ، أو لهما جميعاً الأول هو أنه
 يتصل بهما ما يوجب انفكاكهما غالباً نحو شددت وفررت
 وعضت فيتين بناؤها في الغالب ولا يلزم من الامتناع [١٧٤ظ] من
 الإدغام الذي يلزم اللبس الامتناع من الإدغام الذي لا يلزمه • الثاني
 أن ذلك يتبين بمضارعتها وصيغ أوامرهما ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 يفر ويشد علم أن ماضيهما فعل ، وإذا قلت يعض علم أن
 ماضيه فعل وذلك إذا بنيت صيغة الأمر فقلت : فر وشد وعض
 تبين ذلك أيضاً فلا يلزم من الامتناع من الإدغام الذي لا دلالة له
 على ما يؤدي إليه من اللبس الامتناع من الإدغام المقترن به ما يرفع
 اللبس • والثالث أن يفصلاً ويكرن الأول حرفاً صحيحاً (٢) غير
 مدّة نحو « قرم مالك تدو وولد » وإنما امتنع الإدغام لما يؤدي
 إليه من التقاء الساكنين ، وهذا مما اضطرب فيه المحققون من أهل

(١) في ل ، ر : (اللاحق لاجله)

(٢) في و : (ساكناً)

العلم ، وذلك أَنَّ النحويين مطبقون على أَنَّهُ لا يصحُّ الإدغام ، فيسرى الجمعُ بين هذينِ أقولينِ مع تعارضهما . وقد أَجاب الشيخُ الشاطبيُّ (١) في قصيدته عن ذلك بجوابٍ ليس بينَ فقال : ما معناه يُحمَلُ كَلامُ النحويينِ على الإدغامِ الصريحِ ، وكلامُ المقرئينِ على الإخفاءِ الذي هو قريبٌ من الإدغامِ فيزولُ انتفاضُ (٢) ، فعلى هذا لا يكونُ النحويونُ منكرينَ للإخفاءِ ، ولا يكونُ القراءُ منكرينَ امتناعِ الإدغامِ ، وهذا وإنْ كانَ جيداً على ظاهره إلا أَنَّهُ لا يثبتُ أَنَّ القراءَ امتنعوا من الإدغامِ بلْ أدغموا الإدغامَ الصريحَ وقد كانَ المجيَّبُ بهذا الجوابِ يقرأُ به في نحو الجَلْدِ جزاءً والعلْمُ مالِكُ (والإولى الردُّ على النحويينِ في منعِ الجوازِ ، وليس قولهم بحجةِ إلا عندَ الاجتماعِ ، ومن القراءِ جماعةٌ من النحويينِ فلا يكونُ اجماعُ النحويينِ حجةً عليهم مع مخالفةِ السُّراءِ لهم ثمَّ ولو قُدِّرَ أَنَّ اقراءَ ليس فيهمِ نحويٌّ فإنَّهم ناقولونَ لهذه اللغةِ وهم مشاركونَ للنحويينِ في نقلِ اللغةِ فلا يكونُ اجماعُ النحويينِ حجةً دونهم وإذا ثبتَ ذلكَ كانَ المميزُ الى قولِ القراءِ أولى لأنَّهم ناقلوها عمَّن ثبتَ عصمتهُ عن الغلطِ في مثله ، ولأنَّ القراءَةَ ثبتتْ بتواترِها ، وما نقله النحويونَ آحاداً ، ثمَّ ولو سلَّمنا أَنَّهُ ليس بتواترٍ فإقراءُ أعدلُ وأكثرُ فكانَ الرجوعُ اليهمِ أولى .

(١) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن احمد الشاطبي الرعيبي الضرير قرأ على أبي عبدالله محمد بن ابي العاص وابن هذيل ومحمد بن حميد ، نظم قصيدة في القراءات وتوفي سنة (٥٩٠هـ) .
ذيل الروضتين ص ٧ ، غاية النهاية ٢/٢٠ ، ابن خلكان ط
الأولى قديمة ٤٢٢/١ ، بغية الوعاء ط قديمة ص ٣٧٩ .

(٢) انظر سراج القارى المتبدي وتذكار القارى المنتهى في شرح منظومة الشاطبي ص ٣٦ .

(فصل) قوله : ومخارجها ستة عشر إلى آخره .

قال الشيخ : قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب والحق ما أشد تقاربه بمقاربه ، وجمله معه من مخرج واحد ، والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر والأول كان إياه ، فجعلوا للهزمة والالف والهاء أقصى الحلق ، ولاشك أن الهزمة أول والالف بعدها والهاء بعدها ، ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة ، وبعده العين والحاء ، وبعده الغين والحاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهزمة والالف والهاء ، « والمقاف أقمتي اللسان ما فرقته من الحسنك وللکاف من اللسان والحسنك ما يلي مخرج القاف (١) ، والمجيم واليمين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحسنك ، الأعلى وهو على الترتيب المقدم . وللضاد أول حافة اللسان ويليهما من الاضراس ، وسواء أخرجها من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما يسهل لبعض الأشخاص فيها دون بعض ، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب الأيسر ، ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما ، والأمر في ذلك قريب ، لأنه قد يوجد على كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق فعبّر كل واحد على حسب وجدانه . « واللام ما دون حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وما يليها من الحسنك الأعلى فويقي الضاحك والناب والرابعة والثنية ، وكان ينبغي أن يقال فوق الثنانيا لأن سيويه (٢) ذكر ذلك فمن أجل ذلك عدّد وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك لأن مخرج التون يلي مخرجها ، وهو فوق الثنانيا فكذلك هذا على أن المناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه

(١) في ل : قدم عبارة (ولم يصرح الزمخشري . . . لي وجدانه)

• متقدمة إلى هنا

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢

مما فوق الضاحك الى الضاحك ، والآخرُ وإن كان المخرج في الحقيقة
 ليس إلا فوق الثنايا ، وإنما ذلك يأتي لِمَا فيها من شبه النسبة
 ودخول المخرج في ظهر اللسان فينسط الجانبان لذلك ، فلذلك
 عدد الضاحك والناب والرابعة والثبة لذلك . * ولنون ما بين
 طرفي اللسان وفويق الثنايا ، وهي آخرج قليلاً من مخرج السلام
 فلذلك ذكر مخرجها بعده . * وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان
 قليلاً من مخرج النون ، وذكر مخرج الراء بهذه الصفة مقصراً
 يؤذن بأنه قبل النون ، لأنه إذا كان أدخل كان قبل ، وإنما
 أراد أن المخرج بعد مخرج النون [وا] يستقل به ، ألا ترى
 أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند
 النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون ، هذا^(١) هو الذي يجده
 المستقيم الطبع ، وقد يمكن اخراج الراء مما هو أدخل من مخرج
 النون ، ومن مخرجها ، ولكن يكلف لا على حسب إجراء ذلك على
 الطبع المستقيم ، والكلام في المخارج إنما هو على حسب استقامة
 الطبع لا على التكلف . * وللطاء والثاء والذال ما بين طرف اللسان
 وأصول الثنايا ، وقوله : « وأصول الثنايا » ليس يحتمل بل قد
 يكون ذلك من أصول الثنايا وقد يكون مما بعد اصونها قليلاً مع
 سلامة الطبع من التكلف . * وللطاء والثاء والذال ما بين طرف
 اللسان وأطراف الثنايا ، وقولهم : الثنايا في هذا الموضع إنما
 يننون الثنايا العليا وليس ثم الاثنيان^(٢) ، وإنما عبروا
 عنها بلفظ الجمع ، لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً وإلا
 فالقياس أن يقال وأطراف الثنيتين . * وللعماد والزاي والسين
 ما بين الثنايا وطرف اللسان ، فهي تفرق مخرج الطاء واختيها ،

(١) (هذا) : ساقطة في ل .

(٢) في ر : (الاثنيان) ، وهو تحريف .

لَا تَنْتَهَى بَعْدَ أُصُولِ النَّيَا أَوْ بَعْدَ أَصْوَالِهَا ، وَتَقَارِقُ النَّظَاءَ وَأَحْتِيهَا ،
لَا تَنْتَهَى قَبْلَ أَطْرَافِ النَّيَا . • وَلِلْقَاءِ بَاطِنِ الشُّنْفَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافِ
النَّيَا أَعْلَى ، فَهِيَ مُشْرِكَةٌ بَيْنَ الشُّنْفَةِ وَاشْنَائِيَا بِخِلَافِ مَا بَعْدَهَا فَانْتَهَى
لِلشُّنْفَتَيْنِ خَاصَّةً . • وَلِلْبَاءِ وَالرَّوَاوِ وَالْمِيمِ مَا بَيْنَ الشُّنْفَتَيْنِ . •

(فصل) قوله : ويرتقي عدد الحروف الى ثلاثة (١) وأربعين ،
فحروف العربية الى آخره .

قال الشيخ : ذكر أن الحروف المتفرعة عن الاصول على
ضربين : حروف واقية في فسيح الكلام ، وحروف مستهجنة لم
تقع في فسيح الكلام ، وإنما تأتي ممن ينطق بها من العرب عند
العجز عن النطق بالاصل ، فهي كحرف يُشخُّ به ، ونادى ذكرها
ليبين أماكنها لا أنها واقية قديماً إليها في كلام العرب ، وعدد الستة
فسقط منها واحد وهي همزة بين بين ، فنشأ من الأخوذ بها في القرآن
وفي كل كلام فسيح ، ، والظاهر أنها سقطت من الناقلين غلطاً
كقولك : في سأل سأل بحرف بعد السين بين الالف والهمزة ،
وقولك : يستهزون بحرف بعد الزاي بين الواو والهمزة ، وكقولك :
سئل بحرف بعد السين بين اليا والهمزة ، ولو عددت هذه
بين بين ثلاثة باعتبار حقيقة تفصيها وتميز أحدهما عن الآخر لكان
صواباً ، لأن الغرض تعداد حروف زائدة على الأصول فهذه وإن
سُمِّيت باسم جنس فلها ثلاثة أنواع ، فهي في الحقيقة ثلاثة أحرف
فيكون على هذا الفرع الفصيح ثمانية أحرف الخمسة التي ذكرها
والساقط الذي ذكرناه أنه ثلاثة أنواع حرف بين الالف والهمزة
وحرف بين الواو والهمزة وحرف بين الياء والهمزة ، وإن شئت
قلت : الهمزة التي كلالب ، والهمزة التي كالواو ، والهمزة التي

(١) في الاصل : (ثمانية واربعين) ، وهو وهم .

كأبَاء ، وَأَمَّا النونُ التي كالأبَاء ، وَأَمَّا النونُ التي ذكرها فليست
النونُ التي تقدمَ ذكرها ، فإنَّ تلكَ في الفم ، وهذه في الخيشوم ،
وشرطُ هذه أن يكونَ بعدها حرفٌ من حروفِ اضمِّ ليصحَّ
إخفاؤها ، فإنَّ كانَ بعدها حرفٌ من حروفِ الحلقِ وكنْتَ آخرَ
الكلامِ وجبَ أنْ تكونَ هي النونُ الأولى ، فإذا قلتَ عندَكَ ومِنكَ
فمخرجُ هذه نونٍ من الخيشومِ وليستْ تلكَ النونُ في التحقيقِ ،
فإذا قلتَ : مَنْ خَلَقَ وَمَنْ أبوكَ ؟ فهذه هي النونُ التي مخرجها من
الفم ، وكذلك إذا قلتَ أعلنُ وشبهه مما يكونُ آخرَ الكلامِ وجبَ
أنْ تكونَ هي النونُ الأولى أيضاً وسُمِّيتْ « الخفيفةُ والخفيةُ »
لخفتها وخفائها ، « والفتحةُ الإمامةُ والتفخيمُ » فهما وإن كُنَّا الفينِ إلاَّ
أنَّ أحدهما خرجتْ إلى شبهِ الياءِ والأخرى خرجتْ إلى تفخيمٍ ليسَ
في الالفِ الأصليةِ فلاولى كالفِ عالمِ والثانيةُ كالفِ الإملاءِ
وتعدادهما حرفينِ يُقَوِّي تعدادَ همزةٍ بينَ بينَ ثلاثةً • « وأشينُ التي
كالجيمِ نحوَ أشدقَ » ذكرَ أنَّها مأخوذٌ بها في القرآنِ ، وليسَ
كذلكَ فاتَّه لا يُعرفُ في القراءةِ المشهورةِ قراءةً شينٍ بينَ الشينِ
والجيمِ ، « والصادُ التي كالأبي » مثلُ قولِكَ الصراطِ ، وممدَّرٌ ،
ويمدَّدونَ وهي مأخوذٌ بها في القرآنِ • قوله « عدا ذلكَ حروفٌ
مستهجنةٌ » ، ثمَّ عددها فمنها ما يتحققُ ومنها ما يعسرُ تحقُّقهُ وذلكَ
يُدرِكُ تحقُّقهُ ، وأصلُ تحقُّقهُ ^(١) بالتلفُّظِ « فالكافُ التي كالجيمِ
والجيمُ التي كالكافِ » لا تتحققُ واحدةٌ منهما فإنَّ إشرابَ الكافِ
صوتَ الجيمِ تنذرٌ ، وكذلك العكسُ ، ولو جعلتَ الشينَ مكانَ
الجيمِ نكانَ أقربَ ، إذْ قد يتوهمُ إشرابُ الكافِ صوتَ الشينِ
ببزعٍ من التكلُّفِ ، وأمَّا إشرابها صوتَ الجيمِ فبيدٌ • « والجيمُ
التي [١٧٥ظ] كلينِ » وهذه متحققةٌ مقطوعٌ بصحةِ النطقِ بها ،

(١) (تحقُّقه) : ساقطةٌ من و .

وهي واقعة في كلام العرب إلا أن الفرق كما زعم النحويون بين الجيم التي كالسين وبين السين التي كالجيم متدراً حتى جعلت السين التي كالجيم فصيحة ، والجيم التي كالسين مستهجنة وذلك لا يدرك باللفظ ، وإنما يدرك بالتلفظ بحرف واحد بين الجيم والسين . قوله : « والضاد الضعيفة » ، يعني التي لم تقو قوة الضاد والمخرجة من مخرجها ، ولم يضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكأنها بينهما كما ينطق بها أكثر الناس اليوم فمن يقصد الفرق بينهما وبين الظاء والضاد ، [والفرق بين الصاد والسين ^(١) والصاد ^(٢)] ^(٣) التي كالسين ، يدركه ، وهي أن يوتى بها بينهما . « والطاء التي كاتاء » ، كذلك . « [والطاء التي كالتاء » ، وكذلك] ^(٤) ، « والياء التي كالفاء » ، كذلك وبقي حرف لم يتعرض له ، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به وهي القاف التي كالکاف كما يتكلم بها أكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتأخرين أن القاف كذلك كانوا ينطقون بها (حتى توهم أنهم كذلك كانوا يقرؤون بها) ^(٥) ، « والظاهر أنها في كلامهم وأن القاف الخالصة أيضاً في كلامهم وأن القرآن لم يُقرأ إلا بالقاف الخالصة على ما نقله الأنبات موافقاً ، ولو كانت تلك قريء بها لنقلت كما نقل غيرها ولما لم تُنقل دل على أنها لم يُقرأ بها أو قُرأ بها من لم يعتد بنقل عنه . »

(فصل) قوله : تنقسم إلى المجهورة والمهموسة إلى آخره .

-
- (١) (والفرق بين الصاد والسين) : ساقطة في ل ، س .
(٢) في ر : (الضاد) وهو تصحيف .
(٣) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل .
(٤) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل .
(٥) ما بين انقوسين : ساقط من ر .

قال الشيخ: قسم الحروف باعتبار صفات تلازمها، وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد، إنما هي باعتبار تقسيمات متعددة، فالجهورة والمهموسة تقسيم، ومعنى التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والاثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها، فإذا علمت أن الجهورية هي الحروف التي يجري النفس معها عند النطق بها، والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفي والاثبات، وكذلك «الشديدة» والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة تقسيم «المطبقة» والمنفتحة، تقسيم «المستوية» والمنخفضة» تقسيم، وما بعد ذلك لم يقصد فيه إلا ذكر (التقسيم مع قسيمه إذا لم يُسمَّ قسيمه باسمه باعتبار مخالفته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر) (١) منفيًا عنه ذلك الوصف، كما تقول: ما عدأ الرا من الحروف ليس بمكرر وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار.

قوله: فالجهورة ما عدأ المجموعة في قولك: ستتحك خصفه.

قال الشيخ: حصرها بحصر قسيمها فحصل حصر التقسيمين لكون الحروف معلومة واختار ذلك لقلّة الحروف المهموسة، وبين معنى الجهر بها ذكره من اتباع الاعتماد به من مخرج الحرف ومنه النفس أن يجري منه، «والهمس» بخلافه، وإنما سميت جهورة من قولهم جهرت الشيء إذا أعلنته، وذلك

(١) ما بين القوسين: ساقط من ر

أَنَّهُ لَمَّا (١) امتنع النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ انحصَرَ الصوتُ لها فقوي
 التصويتُ بها ، ويسمِّي قسِمَها مهموساً أخذاً من الهمس الذي هو
 الاخفاء ؛ لَمَّا جرى النفسُ معها لم يقو التصويتُ بها قوته في المجهور ،
 فصارَ في التصويتِ بها نوعٌ خفيٌّ لانقسامِ النفسِ عندَ نطقها . ثمَّ
 أخذَ يَبْتَنُّ تباينَ القسَمَيْنِ بحرفينِ متتارينِ ، وإذا تَبَيَّنَ في
 الحرفينِ المتتارينِ كانَ في التباعدينِ أَيْنٌ ، وهما التافُ والكدُ ،
 « فإذا كررتَ التافَ فقلتُ : فققُ وجدتَ النفسَ محصورةً
 لا تحسُّ معها بشيءٍ ، وإذا كررتَ الكافَ قلتُ : كككُ أدركتَ
 ضرورةَ خروجِ النفسِ معها حالةَ النطقِ تباينها ، والشديدةُ منحصرةٌ
 في قولك : « أجدتُ طبَّكَ والرَّخوةُ ما عداها وعدا ما في
 قولك : لَمْ يَرَوْعَنَا ولم يَرَوْعونا ، وهي ما بينَ الشديدةِ
 والرَّخوةِ » (٢) ، ومعنى الشدةِ أَنْ ينحصَرَ صوتُ الحرفِ في مخرجهِ ،
 فلا تجري ، والرَّخوةُ بخلافها وما بينهما هو أَنْ لا يتمَّ له الانحصارُ
 ولا يتمُّ له الجري ، وسمَّيتُ شديدةً مأخوذةً من أشدةِ التي هي
 القوةُ ، لأنَّ الصوتَ لَمَّا انحصَرَ في مخرجهِ فلم يجزِ اشتدَّ ، أي
 امتنعَ قبوله للتلينِ ، لأنَّ الصوتَ إذا جرى في مخرجهِ أشبهَ حروفَ
 اللينِ لذلكَ فسمَّيتُ شديداً ، « والرَّخوةُ » مأخوذةٌ من الرَّخوةِ
 التي هي اللينُ لقبوله التَّطويلِ لجرى الصوتِ في مخرجهِ عندَ النطقِ ،
 ثمَّ حققَ تباينهما بحرفينِ متتارينِ أحدهما شديدٌ والآخرُ رخوٌ ،
 وهما الجيمُ والشينُ ، وقدَّرها ساكنينِ لئلا ينحصَرَ الصوتُ في
 مخرجهِ أو جريه بخلافِ ما تقدَّم ، فإنَّه في التحريكِ أَيْنٌ ، فقد
 عَلِمَ أَنَّهُ إذا وَقَفَ على الجيمِ فقيلَ « الحجُّ » وشبهه انحصَرَ

(١) في و : (إنَّما) ولا يستقيمُ معها الكلامُ . وفي ل : (أنَّها

لَمَّا) .

(٢) في ل : (عَلِمَ أَنَّهُ لم يروعنا) .

الصوت فلم يخرج في مخرجها ، وإذا وقب على الشين فقبل
« الطن » جرى الصوت معها وأمكن أن تمد الصوت مع الطق بها
وهو معنى رخوها وذلك يدرك ضرورة بأني تميز وأمل ، وقد
تداخل المجهورة والمهوسة مع الشدة والرخوة فيكون الحرف
مجهوراً شديداً [١٧٦ و] ومجهوراً رخواً وهموساً شديداً وهموساً
رخواً . فأما الشديد المجهور فما تجده في « أجدت طبقتك »
مع انتفائه في « استشحك خصفه » ، وهي الهزة والجيم
والدال والطاء والباء والقاف ، نهد انتقت في أنها لا يجري
النفس معها ولا الصوت في مخرجها ، وهي معنى الشدة والجهر
جميعاً ، وأما « المجهورة الرخوة » ، ونعني بالرخوة ههنا ما ليس
بالشديدة ، فهو ما وجد فيما عدا « استشحك خصفه » ،
وفما عدا « أجدت طبقتك » ، وهي (الدال وازاي والراء
واللام والطاء والعين والغين واللام والميم وانون والواو والياء)
وأما المهوسة الشديدة فما كان موجوداً في « استشحك
خصفه » مع وجوده في « أجدت طبقتك » وهي (التاء
والكاف) لا غير ؛ لأن كل واحدة منهما يجري النفس معها فكانت
مهوسة ولا يجري الصوت في مخرجها فكانت شديدة ، وأما
المهوسة الرخوة فكما وجد في « استشحك خصفه » مع
انتفائه في « أجدت طبقتك » ، وهي (السين والسين والحاء
والء والحاء والصاد والفاء والهاء) ؛ لأنها يجري النفس مع
صوتها فهي مهوسة بهذا الاعتبار ويجري الصوت في مخرجها فهي
رخوة بهذا الاعتبار .

قال صاحب الكتاب : والمطبة : الصاد والطاء والضاد والطاء ،
والمفتحة ما عداها .

قال الشيخ : ثم عُلِّلَ تسميتها مطبقة بما ذُكِرَ وهو في
الحقيقة اسمٌ متجوزٌ فيها لأنَّ المطبق إنما هو اللسانُ والحَنَكُ ،
وأما الحرفُ فهو مطبقٌ عندهُ فاحتصرَ فقيلَ مطبقٌ كما قيلَ
للمشتركِ فيه مشتركٌ ومثلهُ كثيرٌ في المنةِ والاصطلاحِ والانفتاحِ
بخلافه ، والكلامُ في « المفتحة » في التسميةِ كالكلامِ في المطبقة ، لأنَّ
الحرفَ لا يفتَحُ ، وإنما يفتَحُ عندهُ اللسانُ عن الحَنَكِ ،
« والمستعلةُ : الأربعةُ المطبقةُ والفتحةُ والفتحةُ والفتحةُ ، وسُمِّيَتْ
مستعلةً ؛ لأنَّ اللسانَ يستعلي عندَها إلى الحَنَكِ ، فهي مستعلٍ
عندَها اللسانُ ويجوزُ في تسميتها مستعلةٌ كما يجوزُ في قولهم : ليلٌ
نائمٌ ، ويجوزُ أن تكونَ سُدِّيَتْ مستعلةٌ لخروجِ صوتها من جهةِ
البلو ، وكنُّ ما جاء في عالٍ فهو مستعلٍ « والانخاضُ ، على العكسِ
مما ذُكِرَ في الاستعلاء . » والحروفُ القلقةُ ، سُمِّيَتْ حروفِ
قلقةٍ ، إمَّا لأنَّ صوتها صوتٌ أشدُّ الحروفِ أخذًا من القلقةِ التي
هي صوتُ الأشياءِ اليابسةِ ، وإمَّا لأنَّ صوتها لا يكادُ يتبينُ بهِ سكونها
ما لم يخرجِ إلى شبهِ التحريكِ لشدةِ أمرها من قولهم قلقةٌ ، إذا
حركه ، وإنداءٌ حصلَ لها ذلكَ لانفتاحِ كونها شديدةً مجهورةً ،
فالجهرُ يمنعُ النفسَ أن يجري معها ، والشدةُ تمنعُ أن يجري
صوتها فإنداءٌ اجتمعَ لها هذانِ الوصفانِ وهو امتناعُ النفسِ معها جرى
صوتها واحتاجتُ إلى التكلفِ في بيانها فلذلكَ يحصلُ ما يحصلُ من
الضغطِ للتكلمِ عندَ النطقِ بها ساكنةً حتَّى لا يكادُ يخرجُ إلى
شبهِ تحريكها لقصدِ بيانها إذ لولا ذلكَ لم يتبينَ لأنَّه إذا امتنعَ
النفسُ والصوتُ تعذَّرَ بيانها ما لم يتكلمِ أظهارُ أمرها على الوجهِ
المذكورِ . « وحروفُ الصفيرِ الصادُ والزازيُ والسينُ ، وتسميتها
ظاهرةٌ . » وحروفُ الذلاقةِ ما في قولك : مرٌّ بنفيلٍ ، والذلاقةُ
الاعتدالُ بها على ذلقِ اللسانِ وهو طرفه ، وهذا التعميلُ باعتبارها
غيرُ مستقيمٍ من جهتهِ في نفسهِ ومن جهةِ أمرِ مضادِّه من المصمتهِ ،

أماً من جهة ، فلأنها لا تعتمد على طرف اللسان إلا بعضها ،
فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها في طرف اللسان ، فكيف يصح
تسميتها بذلك مع خروج نصفها^(١) عن ذلك المعنى . وأماً من جهة
القسم الآخر المضاد لها ، فلأنه إنما سمي مصمناً لأنه كالمسكوت
عنه فلا ينبغي أن يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان ، وإنما
الأولى أن يقال سميت حروف ذلاقة أي سهولة من قولهم :
لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في ابكرة لسهولة
جريه فيه ، فلهذا كانت كذلك التزموا أن لا يخلو رباعياً أو خماسياً
عنها فكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها إلا أنهم استغنوا بسببه
وهو اندلاقة فأضافوها إليه ، والمصنعة على هذا انهي يكون ضدّها
وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي أو خماسي ،
لكونها ليست مثلها في الخفة ، فكأنه قد صمّت عنها ، ولله لم يقصد
في تعبيره إلا الى ذلك ، وإنما وقع الوهم من أخذ اندلاقة من
الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه من خروج الياء والفاء
والميم . « واللين حروف اللين » ، وهي الالاب والواو والياء لما
فيها من قبول الطويل لصوتها وهو المعنى بالين فيها ، فإذا وافقها
ما قبلها [١٧٦ ظ] في الحركة فهي حرف مدّ ولين ، فالالاب حرف
مدّ ولين أبداً ، والواو والياء بعد الفتح حرف لين ، وبعد الضمة
والكسرة حرف مدّ ولين . « والمنحرف اللام » ، لأن اللسان تندد
النطق ينحرف الى داخل الحنك ولذلك سمي منحرفاً وجري
فيه الصوت ، وإلا فهو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد إذ لولا
الانحراف لم يجر الصوت ، وهو معنى الشدة ، وكنته لما حصل
الانحراف مع التصويت كان في حكم الرخوة لجري الصوت ،

(١) في ل : (بعضها عن بعض ذلك) .

ولذلك جعل بين الشديدة والرخوة • « والمكرر الراء » ، لما
 تحسه من شبه تزييد اللسان في مخرجه عند النطق به. ولذلك
 اجري مجرى الحرفين في احكام متعددة فحسن اسكن
 ينصركم ويضعركم ولم يحسن اسكن يقتكم ويسدكم ،
 وحسن ادغام مثل « وان تصبروا وتتقوا لا يضرركم » (١) احسن
 منه (٢) في ان يمسككم ولم يمسك طاب وغتم واميل طارد
 وغرم • وانتعوا من االة راشد ، ولم يمتنعوا من االة ناشد ، وكل
 هذه الاحكام راجعة في المنع والتسوية الى التكرير الذي في الراء ،
 والهاوي الالف ، ؛ لانه في الحقيقة راجع الى الصوت الهاوي
 الذي بعد الفتحة ، وهذا وإن شاركه الواو والياء فيه إلا أنه
 ينفرد من وجهين : أحدهما ما تحسه عند الواو والياء من
 الترض لمخرجهما ، والآخر اتساع هواء الالف ، لأنه (صوت
 بعد الفتحة فيكون النهم فيه مفتوحاً بخلاف الضمة والكسرة فإنه
 لا يكون كذلك ، فلذلك اتسع هواء صوت الالف) (٣) أكثر منه
 في الواو والياء • « والمهتوت الاء لضعفه وخفته » لأنه حرف
 شديد في تسع الصوت أن يجري معه ، وهو وإن كان مهموساً
 يجري النفس معه إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس
 يجري معه فيبقى خفوه ، والكاف وإن شاركه في ذلك إلا أن
 مخرجه من أقصى الحنك فيتوى صوته ولا يضعف كضعفه
 ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور ، لأنه بجهره يخرج عن الخفاء
 بخلاف الشديد المهوس فإن همسه يوجب خفاه ولذلك سمي
 بالنس ، وهو الصوت الخفي وسمي ضدها بالجهر وهو الصوت

- (١) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ •
 (٢) منه : : ساقطة من ر •
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

العالي . نعم لو اتفقَ أَن يكونَ في الحروفِ الشديدة ما وافقَ
المهوسَ وليسَ مخرجهُ من أَقصى الحنكِ لكنَّ حكمه حكمُ التاءِ
في الخفاءِ ولكنه لم يتفقَ وما ذكره من تسمية صاحب^(١) أمينِ
فإصطلاحٌ قد نبه على غلته .

(فصل) قوله : وإذا ريمَ إدغامُ الحرفِ في مقاربهِ إلى آخره .

قول الشيخ : إذا ثبتَ أَن الإدغامَ هو النطقُ بحرفينِ من مخرجِ
واحدِ دفعةً واحدةً من غيرِ فصلٍ بينهما لضربِ من الخفاءِ وجبَ إذا
ريمَ إدغامُ الحرفينِ المتقاربينِ أَن يُقلَبَ أحدهما إلى الآخرِ ،
ومن ثمَّ قالَ : « لَأَنَّ محاولةَ إدغامه كما هو فيه محالٌ » ، لَأَنَّ
حقيقةَ الإدغامِ تنافي إبقاءِ الأولِ على حالٍ يُخالفُ الثاني في الحقيقةِ
فإذا قُصدَ إلى إدغامِ المتقاربينِ وجبَ أَن يُقلَبَ الأولُ إلى الثاني
ثمَّ يُسكَنُ إنَّ كانَ متحركاً فحينئذٍ يحملُ الإدغامُ كما مثلهُ في
قوله تعالى : { يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ }^(٢) ، وقوله تعالى : { وَقَالَتْ
طَائِفَةٌ }^(٣) .

(فصل) قوله : ولا يخلو المتقاربانِ من أَن يلتقيا في كلمةٍ أو
كلمتينِ إلى آخره .

قول الشيخ : ثمَّ ذكرَ كيفيةَ انقضاءِ المتقاربينِ وانتهائها يكونانِ
تارةً في كلمتينِ وتارةً في كلمةٍ فحكمهما في كلمةٍ أَن يُنظَرَ فَنَ

- (١) صاحب العين هو الخليل وقد نسبه إلى كتابه العين . قال
فيه : القافُ والكافُ لهوتينِ ، لأنَّ مبدأهما من اللهاة .
كتاب العين تحقيق الدكتور عبدالله درويش ٦٤/١ .
- (٢) سورة النور الآية : ٤٣ .
- (٣) سورة آل عمران الآية : ٧٢ .

أَدَى الْإِدْغَامُ إِلَى لِسْنٍ مُنْعٍ كَقَوْلِكَ : وَتَدٌ وَعَدٌ ، لِأَنَّكَ لَوْ
أَدَغِمْتَ لَقَلْتَ وَدٌ وَعَدٌ فَيَلْبَسُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ
لَا يُعْرَفُ تَرْكِيبُ الْكَلِمَةِ هَلْ عَيْنُهَا دَالٌ أَوْ غَيْرُهَا ؟ وَهُوَ الَّذِي
أَرَادَهُ . وَالثَّانِي أَنْ لَا يُعْرَفُ وَزْنُهَا ، هَلْ هُوَ سَاكِنٌ تَلِي مَا هُوَ
عَلَيْهِ أَوْ مُتَحَرِّكٌ سَكَّنَ لِلإِدْغَامِ فَتَحَقَّقَ اللَّبْسُ فِيهِ مِنْ أَوْجِهَيْنِ
الْمَذْكُورَيْنِ لَوْ أَدَغِمَ ، وَكَذَلِكَ « نَسَاءٌ زَنَمَاءُ » (١) وَغَسَمٌ زَنَمٌ ، ،
لِأَنَّهُ لَوْ أَدَغِمَ لَمْ يُعْلَمَ تَرْكِيبُهُ عَنِ مِثَالِ أَوْ عَنِ نُونٍ وَمِثْمٍ ،
وَكَذَلِكَ « كُنَيْتَةٌ » لَوْ أَدَغِمَ لَمْ يُعْلَمَ تَرْكِيبُهُ هَلْ هُوَ عَيْنٌ يَتَيْنِ
أَوْ عَنِ نُونٍ وَيَاءٍ ؟ . ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِرَفْضِهِمْ « وَطَدَا أَوْ تَدَا إِلَى
طَدَةٍ وَتَدَةٍ ، مَا يُؤَدِي الْإِدْغَامُ إِلَيْهِ مِنَ اللَّبْسِ وَالْإِظْهَارِ مِنَ التَّقْلِ .
ثُمَّ ذَكَرَ فِي « يَتَدٌ مَانِعًا آخَرَ ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَنْتَفِي هَذَا الْمَانِعُ
يَكُونُ هُوَ مُسْتَقْلًا وَهُوَ إِدَاءُ الْإِدْغَامِ فِيهِ إِلَى إِعْلَالِ حَذْفِ الْوَاوِ
الَّتِي هِيَ فَاءٌ وَإِبْدَالِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ ، وَإِدْغَامِهَا إِذَا قَلْتَ : يَدٌ لِأَنَّ
أَصْلَهُ يَوْتَدٌ فَحُذِفَ الْوَاوُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ثُمَّ تَقَلَّبَ
الْيَاءُ دَالًا وَتَدَغِمَهَا فِي الدَّالِ ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ بِرَفْضِهِمْ بِنَاءٍ نَحْوِ وَدَدَتُ
بِالزَّمْعِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يُؤَدِي إِلَى يَدٍ فِي مُضَارَعِهِ إِذْ أَصْلُهُ كَانَ يَكُونُ
يَوْتَدٌ فَحُذِفَ الْوَاوُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، وَيَدْغَمُ الْمَثَلَانِ
كَمَا أَدَغِمَ فِي وَدٍ ، وَإِذَا رَفَضُوهُ فِي هَذَا الْبِنَاءِ لِأَدَائِهِ إِلَى ذَلِكَ فِي
الْمَثَلَيْنِ لَوْجُوبِ الْإِدْغَامِ فِيهِ فَلِأَنَّ لَا يَفْعَلُوهُ فِي الْمُتَقَارِبِينَ مِنْ الطَّرِيقِ
الْأُولَى إِذْ هُوَ فِي الْمَثَلَيْنِ أَخْبُ لِقَلَّةِ التَّغْيِيرَاتِ فِيهِ ، فَنَ الْمُتَقَارِبِينَ
تَقَلَّبَ الْأُولَى مِنْهُمَا إِلَى الثَّانِي تَدَدَ الْإِدْغَامِ [١٧٧] فَيَزِيدُ الْإِعْلَالَ
فِيهِ أَكْثَرَ فِيهِ فِي الْمَثَلَيْنِ فَلِأَنَّ لَا يُفْضَلُ فِيهِ أَوْلَى « وَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ »

(١) الزنماء : التي يتبدل في فيها شيء شبيهة باللحية ولا يكون ذلك إلا في المعازر أو العنز فيقال له عنز مزمنة وذات زنمتين .
أساس البلاغة ١/٢١٦ ، ابن يعيش ١٠/١٣٢ . اللسان (زنم) .
١٦٧/١٥ .

جازَ نحوَ إِمْحَى وَهَمَّرَشِ ، (١) لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ
 الْإِبْلَاسِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ عَلَى أَحَدٍ ، إِنَّ هَذِهِ الْمِيمَ الْمَشْدُودَةَ
 لَيْسَتْ مِنْ مِيمِينَ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ مِيمِينَ لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى
 أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً يَكُونُ وَزْنُهُ إِفْعَلٌ وَإِنْ كَانَتْ
 أَصْلِيَّةً فَيَكُونُ وَزْنُهُ إِفْعَلٌ وَكِلَاهُمَا لَيْسَ مِنَ الْإِبْنِيَّةِ ، فَلَا يَلْبَسُ وَلَمْ
 يَتَرَضَّ لِتَدْيِيرِ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى زَائِدَةً لَوْضُوحِهِ ، وَإِنَّمَا تَرَضَّ
 لِتَقْدِيرِهَا أَصْلِيَّةً ، وَكَذَلِكَ « هَمَّرَشِ » ، إِذَا أُدْغِمَتِ النَّونُ فِي الْمِيمِ ،
 لِأَنَّهَا لَا يَلْبَسُ أَتَنَّهُا لَيْسَتْ مِيمِينَ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِيمِينَ لَكَانَتْ
 الْأُولَى أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً ، فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فَوَزْنُهُ فَمَعْلِلٌ ، وَإِنْ
 كَانَتْ أَصْلِيَّةً فَوَزْنُهُ فَعَلَلٌ وَكِلَاهُمَا لَيْسَ مِنَ الْإِبْنِيَّةِ وَاعْتَفِرَ
 تَقْدِيرِهَا زَائِدَةً لَوْضُوحِ ذَلِكَ وَقَدَّرَهَا أَصْلِيَّةً لَا غَيْرَ .

قوله : « وَإِنْ التَّقْيَا فِي كَلِمَتَيْنِ بَعْدَ مَتَحْرِكٍ أَوْ مَدَّةٍ جَازَ إِلَى
 آخِرِهِ . »

قَالَ الشَّيْخُ : فَقَوْلُهُ « بَعْدَ مَتَحْرِكٍ أَوْ مَدَّةٍ هُوَ الشَّرْطُ الْمَتَدَمُّ فِي
 الْإِدْغَامِ فِي الْمَثَلَيْنِ فَهُوَ فِي الْمَتَّصَرِّفِينَ كَذَلِكَ . » مِثَالُهُ « قَالَ : رَبِّ
 { وَإِذَا انْفُوسٌ زُوِّجَتْ } (٢) ، وَجَمَلُ رَبِّكَ وَشَبْهُهُ ، ثُمَّ عَلَّلَ
 ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ فِيهِ وَلَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ ، وَيَمْنِي بِقَوْلِهِ : « لَا يَلْبَسُ
 فِيهِ » مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِبْسِ التَّرْكِيبِ بِتَّرْكِيبٍ آخَرَ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي
 الْحَقِيقَةِ إِذَا قُصِدَ النَّفْيُ الْمَطْلُوقُ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ مِثْلُ الْقَرَادِيِّ لَمْ

- (١) هَمَّرَشِ : الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ الْمُضْطَرِبَةُ الْخَلْقِ ، وَالْهَمْرَشُ أَصْلُهُ
 هَمَّرَشُ الْمُنْصَفُ ٥/٣ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٣/٣١٦ ، ابْنُ يَعِيشَ
 ١٣٣/١٠ ، اللِّسَانُ (دَهْش) ٢٥٩/٨ .
- (٢) سُورَةُ التَّكْوِينِ الْآيَةُ : ٧ ، وَهَذَا مِنْ إِدْغَامِ السِّينِ فِي الزَّيِّ
 انْظُرْ تَقْرِيبَ النُّشْرِ ص ١١ ، اتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبِشْرِ ص ٢٤ .

يُعْلَمُ 'أهو القال أم' القاد وهو لبس' في التركيب كاللبس في زبناء
لو قلت زبناء ، والفرق بينهما إن هذا غير لازم إذ وقوع هذه
الكلمة بعد الأخرى ليس يحتمل فيها ، وإنما هو عارض بخلاف باب
زبناء فإنه لو ادغم لكان اللبس لازماً فأغفر اللبس العارض ولم
يُغْفَر اللبس اللازم فيجب حمل قوله : « لا لبس ، أي لا لبس
لازم مثل : ذلك الملبس ، وقوله : « ولا تغير صيغة » واضح على
عمومه ؛ لأنه إنما تغير في إدغام الألفين من الحركات الأواخر
والأولى إن كان متحركاً ، ولا اعتبار بحركته الأواخر في اختلاف
الصيغ ، لأنه يتغير والصيغة واحدة بالأعراب والوقف وغيره فلم
يكن لاسكته لإدغام آخر في تغير صيغة وذلك حكماً بأن قوله
لا تغير صيغة عام .

(فعل) قوله : « وليس بمطابق أن كل متقاربين يدغم
أحدهما في الآخر ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما إلى
آخره .

قال الشيخ : قوله « وليس بمطلق أن كل متقاربين يدغم
أحدهما في الآخر » مستقيم لأنه قد يطرأ مانع يمنع من حكم
الإدغام ، وقوله « ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما » لا يستقيم
على ظاهره لما تقدم من أنه إنما يدغم المشلان والمتأربان
وأولئك أنه قصد المتباعدين في الأصل وإن كان المدغم منهما في
الآخر إنما يكون بحصول صفة قربت بينهما فصح إطلاق المقاربة
باعتبار حصول الوجه الذي قرب بينهما وضح إطلاق التباعد باعتبار
حقيقة مخرجيهما ثم ذكر المقاربة التي لا تدغم في متاربها لحصول
مانع منع من إدغامها وهي الصفة المركبة في « ضوي مشفر »

فَمَا الصَادُ فَلِمَا فِيهَا مِنَ الْإِسْطَانَةِ فَلَوْ أُدْغِمَتْ فِي قَارِبِنَا لَزَالَتْ
صِفَتُهَا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يَخْلِفُهَا ، وَأَوَاوُ وَالْبَاءُ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ،
وَالْمِيمُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغَنَةِ ، وَالشَّيْنُ لِمَا فِيهَا مِنَ انْتِشَاسِي ، وَالْفَاءُ لِمَا
فِيهَا مِنْ شَبِّهِ التَّنْشِاسِي ، وَالرَّاءُ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّكْرِيرِ وَمَا ذَكَرَهُ ، وَإِنْ
كَانَ مِنْسَابًا وَعَلَيْهِ جَهْرٌ أَهْلُ اللُّغَةِ فَلَيْسَ بِمُوَافِقٍ لِمَلَى الْجَمِيعِ
فَاتَّهَ قَدْ أُدْغِمَ الصَّادُ فِي الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ فِي قَوْلِهِ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ،
وَأُدْغِمَ الشَّيْنُ فِي السَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { إِلَى ذِي الشَّرَائِنِ
سَبِيلًا } (١) ، وَأُدْغِمَتِ الْفَاءُ فِي الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ : { نَحْسِنُ
بِهِمْ } (٢) ، وَأُدْغِمَتِ الرَّاءُ فِي السَّلَامِ فِي قَوْلِهِ : { يَغْفِرُ
لَكُمْ } (٣) ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ
الْمُرَاعَاجِ أَيْضًا أَنَّ يَكْرُنُ اثْنَتَيْ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَدْخَلَ فِي الْحَلْقِ
مِنَ الْأَوَّلِ كَالغَيْنِ فِي الْهَاءِ وَالْحَاءِ فِي الْمِيمِ وَالغَيْنِ فِي الْخَاءِ وَلِخَاءِ فِي
بَاقِيهَا وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَدْخَلَ أَثْقَلُ فَوَ ادْغَمُوا الْآخِرَ آجٍ
لِقَلْبُوا الْآخِثَ إِلَى الْأَثْقَلِ وَفِي الْبَكْسِ يُقَلِّبُ الْأَثْقَلُ إِلَى الْآخِثِ
فَحَسُنَ تَدْنِهِمْ إِدْغَامُ الْأَثْقَلِ لِيَخْفَ وَلَمْ يَحْسُنْ إِدْغَامُ الْآخِثِ لِثِقَلِ ،
وَهُوَ أَيْضًا جَارٍ فِيهِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَإِلَّا فَتَدْرُويْ إِدْغَامُ الْهَاءِ فِي

(١) سورة الاسراء الآية : ٤٢ • على خلاف بين المدغمين ، تقريب

النشر ص ١١ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • أدغمه الكسائي والباقون بالاظهار ،

وتضعيف الفارسي والزمخشري للإدغام فيها من حيث إنه ادغم

الأقوى وهو الفاء في الأضعف وهو الباء ، رده أبو حيان وغيره •

تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ •

(٣) سورة نوح الآية : ٤ • الراء الساكنة عند اللام أدغمه أبو عمرو

بخلاف عن الدوري ، وظهره الباقون ، والخلاف في الدوري

فرع الاظهار في الإدغام الكبير أدغم هذا وجهاً واحداً ، ومن

أظهره أجرى الخلاف • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء

البشر ص ٢٩ •

العين في قوله تعالى : { فَمَنْ زُحْرِحَ عَنْ انْتَارٍ }^(١) ، [١٧٧ظ]
وهو على خلاف ما ذكر . ثم ذكر من التباع ما يحصل له وجه
في التقريب مسوغ لادغامه ، فذكر النون مع الميم ، والنون من
طرف اللسان وفوق الثنايا ، والميم من الشفتين وبينهما مخارج ،
وانما الوجه الذي قرَّب بينهما الفنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك
مقارِبين على ما تقدم ، وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم
في النون ولا في غيرها ، لانَّ النون الساكنة كثر في استعمالهم
حتى استغنوا بفتتها فيما يحسن معه تحقيقاً للكلام وتحسيناً له فلما
ثبت ذلك لها اجريت مع الميم ذلك المجري ولم تدغم الميم لِمَا
ذكرنا من قوت صفتها على ما تقدم ، وكذلك ادغموا النون في الواو
والياء لِمَا ذكرناه من امكان بقاء الفنة منها فيهما مع كونها كثر
ساكنة فاجريت معها مجرى الحروف التي يحسن اخفاؤها فيها .

قوله : وادغموا حروف طرف اللسان في الضاد والشين .

قول الشيخ : يعني بحروف طرف اللسان التاء والطاء والدال
فانهم يدغمونها في الضاد والشين والجميم ، وإن كنت متباعدة عنها
في المخرج ؛ لانَّك تند النطق بها تمييز طرف اللسان وإن لم
لم يكن مخرجاً لها قريباً من مخرج حروفه من الحنك فمات
بذلك كثرتها مقاربتها وإن كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل
فلذلك ادغمت فيها .

(فصل) قوله : فالهزة لا تدغم في مثلها إلا في قولهم إلى

آخره .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٥ . ادغام الحاء في العين في حرف
واحد على خلاف بين المدغمين . تقريب المنشر ص ١٠ ، اتحاف
فضلاء البشر ص ٢٣ .

قال الشيخ^(١) : ثم شرع يذكر الحروف حرفاً حرفاً باعتبار إدغامه ، والإدغام فيه ليسيبين بالتفصيل ما لا يتيسر في الاجمال . قوله : « وأما الهمزة فلا تدغم في مثلها الى آخره » ، يعني إلا في باب فعّال فإنه باب قياسي فحفوظ عليه مع وجود المدة بعدها فكانت كالمسهلة لأمرها . وأما الدآت^(٢) ، فمفرد وسهل أمره ما بعده من الالف ، فكأنهم كرهوا إدغامها في مثلها لما يؤدي اليه من كلفة النطق بها لأنها عندهم على انفرادها مستقلة حتى أنّهم خففوها بوجوه من التخفيفات وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة وفي كلمتين في مثل آدم وأويدم ، وفي كلمتين في مثل قرأ أبوك ، وقد روي عن بعض العرب أنّهم يحققون الهمزة في كلمتين في مثل قرأ أبوك ، وأخذ سيويه^(٣) جواز الإدغام لهؤلاء قياساً على غيرها مما يجتمع فيه المثان ، ورأى أنّهما اذا اجتمعتا غير مدغمتين كان اجتماعهما مدغمتين أسهل ولم يسمع ذلك عن العرب الذين يحققون ويهكن أن يكون الأمر على ما ذكر ، ويمكن أن يكون على خلافه ، ويفرق بأنه اذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الإدغام وفي غير الإدغام يحصل لكل واحدة منطوقاً بها على حدتها فلا يلزم من اغتقار اجتماعهما عند الانفكك اغتقاره عند الإدغام وهذا كافي في إبطال قياس الإدغام مع أنّه يصح أن يقال لو كان الإدغام سائناً لوقع ، ولو وقع لنقل ، وكثيراً ما يستعمل سيويه نحو هذا الاستدلال في المعنى إلا أنّه يمكن أن يقال ذلك مخصوص بما يكثر عندهم ، فأما ما هو قليل في أصله فلا يلزم في فرع من فروعه أن يلزم نقله لوقوعه ، وإنما اتسع إدغامها في مقاربتها لأمرين : أحدهما أن ما فيها من قوة لا يشاركها فيه

(١) في ل : (فذكر الحروف) .

(٢) الدآت : اسم واد في الجزيرة العربية .

(٣) الكتاب ٢/٤٠٩ ، ٤١٠ .

غيره ، فلا تُدغمُ لفوات وصفها من غيرِ نخلتِ كما لم تُدغمْ بحروف
 اللينِ لذلك . والدَّني أَنهم في غنيتها من الأذغامِ لِمَا ثبتَ فيها من جوازِ
 التخفيفِ الذي تحصلُ به سهولتها ، وتندُ التخفيفُ يندُرُ الأذغامُ
 لأنها إمَّا أنْ تُحذفَ فلا إدغامَ وإمَّا أنْ تُسهَّلَ فتُعتبرُ كحروفِ
 اللينِ فلامِ ادغامٍ فذا امتنعَ ادغامها في مقاربتها امتنعَ ادغامُ مقاربتها فيها
 لذلك ، ولوجهينِ آخرينِ أحدهما أَنَّهُ يُؤدِّي الى الأذغامِ الإدخْلِ في
 الفمِّ في الإدخْلِ في الحلقِ ، والثاني يُؤدِّي الى اجتماعِ الهمزتينِ بد
 أنْ لم يكنْ ، ولكنْ مناسبٌ لمنعِ الأذغامِ .

(فبعل) قوله : والالفُ لا تُدغمُ البتَّةَ لا في مثلها ولا في
 مقاربتها الى آخره .

قال الشيخُ : لأنَّ ادغامها في مثلها يندُرُ لوجودِ التحريكِ وهي
 لا قبله ، ودغمها في مقاربتها ، إنْ كنْ في الإدخْلِ منها وهو الهمزة
 فكذلكَ لِمَا يُؤدِّي اليه من اجتماعِ الهمزتينِ وادغامِ الإدخْلِ في الفمِّ
 في الإدخْلِ في الحلقِ ولا يُدغمُ فيها غيرها للتعدُّرِ المتقدمِ ذكره .

(فبعل) قوله : والهاءُ تُدغمُ في الحاءِ وقتَ بعدها أو قبلها
 الى آخره .

قولَ الشيخِ : إذِمَّا أُدغمَتْ في الحاءِ لمقاربتها لها ولم تُدغمْ
 [١٧٨ و] في العينِ وإنْ كانتْ أقربُ إليها لشبهِ العينِ بالهمزة ،
 فلدَّا كرهوا الأذغامَ في الهمزةِ كرهوا الأذغامَ في العينِ لِمَا فيها من
 التبعِ ، وأدغموا الحاءَ فيها بدَّ قلبها حاءً لتأريها ولكنَّهم قلبوا الثاني
 الى الاولِ عكسَ بابِ الأذغامِ لثلاثي يُؤدِّي الى ادغامِ الإدخْلِ في الفمِّ في

الادخِلَ فِي الحلقِ لو جروا على قِياسِ الادْغَامِ وَلَمْ يَلْتزموا الاظهارَ
لِما فيه من عسرِ اخراجِ الهاءِ بعدِ الحاءِ الساكنةِ في قولك : « اذبح
هذه » ، واما ادغامها في مثلها فواضحٌ .

(فصل) قوله : « والعينُ تُدغمُ في مثلها الى آخره . »

قولُ الشيخِ : « اَبَّأ ادغامُ العينِ ^(١) في مثلها فواضحٌ ، واما ادغامُ
الحاءِ فيها فضعيفٌ عندَ النحويينَ ، لانهُ [ادغامُ الادخِلِ في
الفمِ] ^(٢) في الادخِلِ في الحلقِ ولما ذكرناه من انَّها كانهزةٌ في
انهُ لم يُدغمَ فيها . قوله : « واذا اجتمعَ العينُ والحاءُ جازَ قلبهما
حائِزِ وادغامهما ، لم يدغموا اُحدهما في الآخرِ الاَّ بعدَ تغييرهما
جميعاً ، لانَّهم لو ادغموا الهاءَ في العينِ بقلبِ الهاءِ عيناً على قياسِ
الادغامِ لأدبى الى الادغامِ في العينِ معَ شبهها بالهمزةِ على ما تقدَّم
وهو مستكرهٌ ، ولو ادغموا العينَ في الهاءِ بقلبِ العينِ هاءً لأدغموا
الادخِلَ في الفمِ في الادخِلِ في الحلقِ ، فلمَّا كانَ كذلكَ اشتدَّ
تقاربهما وسرَّ النطقِ بهما بعدَ الآخرِ ساكناً قلبوهما جميعاً حرفاً
يقربهما ولا يلزمُ منه شيءٌ مما تقدَّم وهو الحاءُ ، فقالوا في :
« مَعَهُمْ مَجْمٌ » ، وفي « اُجِبَّه عُنْبَةٌ اِجْبَحْتَبَةٌ » ^(٣) ، وهذا
الحكمُ كانَ ينبغي أن يكونَ في قسمِ الهاءِ ؛ لانهُ مشتركٌ بينهُ وبينِ
العينِ ، وقد تقدَّمتِ الهاءُ فكانَ ينبغي أن يكونَ فيها جرياً على قياسِ
تصنيفهِ في مثله .

(فصل) قوله : « والحاءُ تُدغمُ في مثلها . »

-
- (١) في و : (ادغامها) ، وهو خطأ .
(٢) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .
(٣) في الكتاب : (كما قلت اِجْبَحْتَبَةٌ تريدُ اِجْبَتْه عُنْبَةٌ)
• ٤١٣/٢

قال الشيخ : وادغامها في مثلها واضح . قوله : « وتُدغمُ فيها الهاءُ والعينُ » ، لقرئبهما منها مع كونهما أدخل في الحلق فلذلك قيل في أجبته حاتماً اجبحاتماً وفي « اذبح حملاً » ، « اذبحملاً » .

(فصل) قوله : « والعينُ والحاءُ تُدغمُ في كلِّ واحدةٍ منهما في مثلها وفي أختها » .

قال الشيخ : فأما ادغامها في مثلها وادغامُ العينِ في الحاءِ فواضحٌ ، وأما ادغامُ الحاءِ في العينِ فهو على خلافِ قياسِ قولهم : إنَّ الإدخَلَ في النَمِّ لا يُدغمُ^(١) في الإدخَلَ في الحلقِ وقولك : « اسلغنمك »^(٢) ، ادغامٌ للإدخَلَ في النَمِّ وهو الحاءُ في الإدخَلَ في الحلقِ وهو العينُ والذي سوَّغهُ شدةُ تقاربهما حتَّى لا يكادُ يتميزُ الإدخَلَ منهما من الآخرِ ، فلمَّا كانا كذلكَ أُعْتِفِرَ أمرُ ادغامِ الإدخَلَ في أختهِ لذلك .

(فصل) قوله : « والقافُ والكافُ كالعينِ والحاءُ » .

قال الشيخ : في ادغامِ كلِّ واحدٍ منهما في مثلها وفي أختها واضحٌ وهما قياسُ الادغامِ إذ لا يَعتبرُ الإدخَلَ باعتبارِ ادغامه في غيره إلا في حروفِ الحلقِ مع أنَّهما لو كانا من حروفِ الحلقِ لكانتا أشبهَ شيءٍ بالحاءِ والعينِ ، وإذا ادغمتِ الحاءُ في العينِ ، وهما من حروفِ الحلقِ فادغامُ الكافِ في القافِ أجدرُ .

(فصل) قوله : « والجيمُ تُدغمُ في مثلها » .

(١) في و : (لا تدخل) وهو وهم .
(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٤ .

قال الشيخ : واضح ، « وفي الشين ، لقربها مع كـون الشين أزيد صفة ولذلك لم تُدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين ، وقد أُدغمت في التاء عن أبي عمرو^(١) في قوله تعالى : { ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرَجُ }^(٢) ، وليس ادغامها بالقوي ، وإن أُدغمت فيها ، ألا ترى أنها تُدغم فيها اطاءً والذال والظاء والذال والتاء ولم تُدغم في واحدةٍ منهن ، وإنما لم يدغموها فيهن لما ركنها للشين فأجريت مجراها لذلك ، وأدغم هؤلاء فيها كما تُدغم في الشين أيضاً .

(فصل) قوله : والشين لا تُدغم إلا في مثلها .

قال الشيخ : وقد تقدم ذلك ، « ويُدغم فيها ما يُدغم في الجيم ، وقد تقدم والجيم لئدة قربها منها على ما تقدم . والسلام في مثل « التساع ، وكتولك : هـ شريت شيئاً في هل شريت شيئاً لكثرة اللام في كلامهم وانحرافها مع مقاربتها لها ، وإنما أُدغمت في الشين ولم تُدغم في الجيم في مثل قولك : الجار بعد الجيم عن الشين قليلاً فلذلك لم يُدغم فيها ولا فيما هو داخل منها ، وأُغمت فيما قاربها مما هو أدخل من الشين لما ذكرناه .

(فصل) قوله : والياء تُدغم في مثلها متصلة إلى آخره .

قال الشيخ : أدغموا الياء في مثلها متصلة أو شبيهة بالمتصلة سواء كان قبلها فتحة أو كسرة فادغامها عند الفتح واضح ،

(١) روي البيهقي عن أبي عمرو انظر ابن يعيش ١٠/١٣٨ .

(٢) سورة المعارج الآية : ٢ . إدغام الجيم في التاء ، انظر تقريب

النشر ص ١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ .

وادغامها عند الكسرة للمماثلة ولزوم الاتصال جميعاً ، ولم تُدغم منفصلة إلا إذا انفتح ما قبلها ، لأنه إذا لم يفتح كان الادغام فيما لا يلزم الكلمة مع اذهاب المد الذي فيها بخلاف ما اذا كنت متصلة ، لأنها تكون من بيتها أو منزلة ما هو من ابيته فانغمر ذهاب المد لذلك ، فيقول : قاضي ولا تقول [١٧٨ ظ] قاضي ، فان جاء الانفصال امتنع الادغام كقولك : اضربني يوماً وفي يوم ولا تقول : اضربني يوماً ولا فووم ، وقد تقدم أنها لا تُدغم في غيرها ويدغم فيها النون ، وإن كانت ليست مقاربة لها لما تقدم من قدمهم الى تحسين الكلام بالفن عند الاكثار في الحروف التي لا يستقل ذلك فيها . قوله : « وتُدغم فيها الواو » ، وقد تقدم أن الواو لا تُدغم في مقاربتها ، والياء ليست مقاربة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة فيها أجدر ، وانتحقيق أنه من باب الابدال للاستتال ولكنهم لما أبدلوا وانفق أن بعدها ياء وجب الادغام ضرورة لاجتماع المثلين ، لأن الادغام كان من أجل مقاربة أو تقربها من المقاربة ولذلك عدت الياء في حروف الابدال من الواو في مثل هذه المحال ولم تعد بقية الحروف لأجل الادغام فدل ذلك على أن الادغام إنما طرأ بعد الابدال الذي كان لأجل الاستقلال ، لأنه لأجل الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة وشبه المتاربة .

(فصل) قوله : « والضاد لا تُدغم إلا في مثلها » .

قال الشيخ : لما تقدم من أنه أو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطاعة من غير تعويض عنها ، وقد عتب بالتدح في قراءة

السُّوسِي (١) بادغامِ الصادِ في الشينِ في قولِهِ تَعَالَى : { لِبَعْضِ
شَأْنِهِمْ } (٢) ، وفيهِ ضِعْفٌ آخَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا
وادغامٌ مِثْلُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرْباً مِمْتَعٌ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ لِمَا
يُؤدِّي إِلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ أَحَدِهِمَا فَمَتَّارٌ ضَعْفُهَا عِنْدَهُمْ
مِنْ وَجْهَيْنِ . وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْإِدْغَامِ مِنَ الْإِسْكَانِ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَنَّهُ إِخْفَاءٌ أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْإِدْغَامُ مَسَامِحَةً ، وَالْإخْفَاءُ مَعَ الْإِسْكَانِ
قَبْلَهَا جَائِزٌ بِالْإِتْفَاقِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ حَسْبًا وَصَالِحًا لِأَنَّهُ يُجَابُ بِهِ
عَنِ إِطْلَاقِهِمْ إِدْغَامَ الضَّادِ فِي الشَّيْنِ فَإِنَّ الْإخْفَاءَ فِي الضَّادِ قَبْلَ
الشَّيْنِ وَغَيْرِهَا غَيْرُ مِمْتَعٍ بِإِتْفَاقٍ لَوْ سَاعَدَ رِوَاةَ التَّرَاوِعِ ، وَلِذَلِكَ نَقِلُ
عَنِ الْمُنْهَوْرِيِّنَ أَنَّهُمْ يَدْغَمُونَ ذَلِكَ إِدْغَامًا مِخْضًا بِقَلْبِ الضَّادِ شَيْنًا
وَتَشْدِيدًا وَإِسْرَافًا مَعَ الْإخْفَاءِ قَلْبًا وَلَا تَشْدِيدًا فَضَعْفَ الْجَوَابِ عَلَى
هَذَا التَّقْدِيرِ . وَالْجَوَابُ الثَّانِي أَنَّهُمْ قَالُوا : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ اقْرَاءَةٌ فِي
السَّبْعَةِ ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ تَوَاتَرًا وَهِيَ إِثْبَاتٌ دَقِيقٌ لِلدَّلْمِ وَبِأَنَّ ذِكْرَهُ
النَّحْوِيُّونَ نَفْيٌ مُسْتَدَدٌ الْفَنِّ ، فَالْإثْبَاتُ الْعِلْمِيُّ أَوْلَى مِنَ النَّفْيِ
وَالظَّنِّيِّ ، وَهَذَا الْجَوَابُ بَيْنَهُ يَجْرِي دَوَارُضًا فِي مَنْعِهِمْ إِدْغَامَ الضَّادِ ،
وَعَايَةً مَا يَجْبِيونَ عَنْهُ الْقُدْحُ فِي تَوَاتُرِ اقْرَاءَةٍ أَوْ فِي تَوَاتُرِ مِثْلِ هَذِهِ
الَّتِي قَدْ رُوِيَ غَيْرُهَا وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهَا غَيْرُ تَوَاتُرَةٍ وَقَدْ قِيلَ الْأَمْرُ أَنَّ
ثَبَتَ اللَّفْظُ بِدَلَالَةِ نَقْلِ الدَّوَلِ لَهَا فَيَتِمُّ التَّرْجِيحُ فِيهَا بِالْإثْبَاتِ ،

(١) هو صانع بن زياد بن عبدالله بن اسماعيل بن ابراهيم بن
الجازود بن مسرح الرستبي السوسي الرقي ، مقريه ضابط
ثقة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وروي
القراءة عنه ابنه ، ولد سنة ١٧٣هـ ، وتوفي سنة ٢٦١هـ غاية
النهاية ٣٢٢/١ ، النشر ١/١٣٤ ، الاعلام ٣/٢٧٦ .

(٢) سورة النور الآية : ٦٢ . روى السوسي عن اليزيدي إن أبا
عمرو كان يدغم الضاد في الشين ، قال ابن مجاهد : لم يرو
عنه هذا إلا أبو شعيب السوسي . المفصل ص ٢٢٥ ، ابن يعيش
١٤٠/١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ .

ومذهبُ الخصمِ نفيُ والاثباتُ أولى ، ، ويُدغمُ فيها ما يُدغمُ في
 الشينِ إلا الجيمُ ، وقد تقدمَ ذلكَ عندَ ذكرِ الجيمِ والشينِ باستبارِ
 ادغامهما ولذلكَ لم يمثَّلْ بهِ لتقدمه .

(فصل) قوله : واللامُ إنْ كنتِ المعرفة .

قَالَ الشيخُ : تُدغمُ في غيرِ حروفِ الشفتينِ وغيرِ الجيمِ وما
 هو أدخلُ منها فلا تُدغمُ في الفاءِ والباءِ والميمِ واسواوِ ، ولا في
 الجيمِ واقتافِ والكافِ وانحاءِ والغينِ والحاءِ والعينِ والهاءِ والهمزةِ
 وتُدغمُ فيما سوى ذلكَ وهي التاءُ وايشاءُ والدالُ وانذَلُ وازراءُ
 والزايُ والسينُ والسينُ والصادُ والطاءُ والنظاءُ واللامُ
 والنونُ فإنْ كنتِ لامٌ (١) التعريفِ التزمَ ذلكَ فيها لكثرةِ دورها
 في كلاهما وإنْ كنتِ غيرها فأمرها منقسمٌ الى متأكدٍ وحسنٍ ، فلما كدَّ
 ادغامها في الراءِ في مثلِ « هلْ رأيتَ » لشدةِ قربها ولما في الراءِ
 من التكريرِ ، وأتتْ ادغامها في الادمِ فواجبٌ في مثلِ هلْ لكَ جرياً
 على وجوبِ ادغامِ المثانينِ اذا سكنَ الاولُ وقد ذكرَ الحسنُ وجعل
 الادغامَ في انونٍ قبيحاً وليسَ بمستقيمٍ فانها ثبتتْ قراءةً عن الكسائي
 لم يُخْتَلَفَ فيها عنهُ وثلثها لا يُوصَفُ بالقبحِ ، وقد رويَ عن
 الكسائيِ هلْ نحنُ (٢) بالادغامِ بلا خلافٍ عنهُ في ذلكَ ولا يمتلحُ
 نسبةُ القبحِ الى قراءةٍ منقولةٍ عن أحدٍ من القراءِ السبعةِ بلا خلافٍ
 عنهُ فيها ولا يُدغمُ فيها إلا مثلها لما فيها من الانحرافِ فكأنهم
 كرهوا الادغامَ فيها لذلكَ ، وأدغمتْ فيها النونُ لشدةِ تقاربها معها ،

(١) في و : (لا) ، وهو خطأ .

(٢) ادغم اللام في النون الكسائي ووافقه حمزة . انظر تقريب
 النشر ص ٤٩ .

ولما ثبتَ من أنَّهم أظهروا^(١) اسكانَ النونِ من مخرجها صريحاً إذا أمكنَ الإدغامَ والفصحُ ادغامها فيها بغيرِ غنةٍ لما بينهما من التقاربِ الذي لا يحسنُ معه ذلكَ لأنَّه إذا أظهرَ الغنةَ بطرفِ اللسانِ على مخرجِ النونِ جاءتْ نوناً أو قاربتها أو لاهاً وإنْ أخفيت^(٢) جاءتْ لاماً ساكنةً مدغمةً في لامٍ أخرى [١٧٩ و] معَ الغنةِ فيخالفُ طريقُ الاخفاءِ وقد كرهوا الاظهارَ فأدغموها من غيرِ غنةٍ وذلك واجبٌ فيها وجوبُ الاخفاءِ في حروفِ انهم . وأما اظهارُ غنتها في اللغةِ الساذجةِ فاجراءٌ لها مجرى غيرها من الحروفِ التي أمكنَ اخفاؤها معَ بقاءِ غنتها . قوله : « وادغامُ الراءِ لجن »^(٣) وهو يشيرُ الى قراءةِ أبي عمرو نحو قوله : { يَغْفِرُ لَكُمْ }^(٤) و { أَشْكُرُ لِي }^(٥) ، وما أشبهه ، والكلامُ في ادغامها كالكلامِ في ادغامِ الضادِ على أنْ تقلَّ ادغامُ الراءِ في اللامِ أوضحُ وأشهرُ ، ووجهه من حيثِ التعليلُ ما بينهما من شدةِ التقاربِ حتَّى صارَ كالمثلينِ بديلٍ لزومِ

(١) في ل : (يكرهون اظهار) .

(٢) في الاصل : (آخرت) .

(٣) قال ابن يعيش اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام ، فقال سيبويه : واصحابه لا تُدغم الراء في اللام ولا في النون وان كُنْ متقاربات لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين ولم يخالف سيبويه احدٌ من البصريين إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله تعالى : (يَغْفِرُ لَكُمْ) وحكى ابو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنةً كانت اللام أو متحركةً ، واجاز الكسائي والغراء ادغامُ الراءِ في اللام . والظاهران هذا الرأي موافق لرأي ابن الحاجب ومخالف للزمخشري . ابن يعيش ١٤٣/١٠

(٤) (مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ) سورة نوح الآية : ٤

(٥) (وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى التَّصِيرِ) سورة لقمان الآية : ١٤

نادغام اللام في الراء في اللغة الفصحى ، واولا شدة التقارب لم يكن ذلك ، وكان ذلك (١) يقتضي أن تدغم في اللام لزوماً إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار فليج تارة فأظهر وأغترت تارة لشدة التقارب وذلك واضح .

(فصل) قوله : والراء لا تدغم إلا في مثلها .

قال الشيخ : وقد تقدم أن الراء لا تدغم في تقربها فلم يبق ما تدغم فيه إلا مثلها ، وقد تقدمت علة ذلك . وأما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب ، وادغام النون بغير غنة علي الأصح كما تقدم في ادغامها في اللام .

(فصل) قوله : والنون تدغم في حروف يرملون .

قال الشيخ : للنون مع الحروف أربع أحوال : قسم تظهر عنده إظهاراً محضاً ، وقسم تدغم فيه ، وقسم تخفي فيه ، وقسم تغلب عنده . فالاول حروف الحلق كقولك : من أبوك ومن هتي ، والثاني الواو والياء واللام والراء (٢) ، وهي على ضربين : قسم يحسن (٣) فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء ، وقسم لا يحسن (٤) فيه ذهب غنتها ، وهو اللام والواو وقد تقدم تعليل ذلك . والثالث من الجيم الى الفاء ، وهو الجيم والنين والطاء والندال وائاء ولذلك

(١) (وكان ذلك) : ساقطة في ر :

(٢) في ر : (والميم والنون) ، وهو وهم .

(٣) في ل : (الاحسن فيه) ، وهو تحريف .

(٤) في و ، س : (احسن) .

وَالظَّاءُ وَإِثَاءُ [وَالصَّادُ] ^(١) وَالضَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ وَإِنْفَاءٌ ، وَالرَّابِعُ
 وَهُوَ الْيَاءُ فَإِنَّهَا تَقْلَبُ تَنْدَهَا مِيمًا كَقَوْلِكَ : عَمِيرٌ ^(٢) وَسَمْبًا ^(٣)
 وَإِنَّمَا قَلْبُهَا مِيمًا عِنْدَ الْبَاءِ لِأَنَّهَا لَمَّا رَفَضُوا انْتَهَرُوهَا عِنْدَ مَثَلِهَا وَكَثُرُوا
 يَقُونَ غَنَتَهَا وَيَحْفَظُونَ عَلَيْهَا لَزِمَ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْيَاءِ بَعْدَ ^(٤) مَا أُطِيقَ
 ضَمُّ الشَّمْتَيْنِ عَلَى مَخْرَجِهَا عِنْدَ التَّصْوِيتِ بِالغَنَةِ قَبْلَهَا فَوَجِبَ أَنْ
 يَجِيءَ مِيمًا إِذْ لَا مَعْنَى لِمِيمٍ إِلَّا بِصَوْتٍ مِنْ مَخْرَجِ الْبَاءِ بِغَنَةٍ ، أَلَا
 تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَبٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا الْغَنَةُ فَوَجِبَ
 أَنْ تَكُونَ مِيمًا تَعْدِ النَّطْقَ بِالْبَاءِ بَعْدَهُ لِذَلِكَ . وَأَمَّا الْإِخْفَاءُ عِنْدَ
 الْغَيْنِ وَالْحَاءِ فَضَعِيفٌ ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ حَلَقٌ فَلَا يَجْسُنُ إِخْفَاؤُهَا كَمَا
 لَا يَجْسُنُ عِنْدَ بَيْتِهَا وَإِنَّمَا حَسَنُهَا قَرِيبٌ بِأَمْنِ الْقَافِ وَالْكَافِ
 وَيُعَدُّهَا مَا عَنْ أَوْسَى الْحَلَقِ فَلِذَلِكَ جَاءَ النَّطْقُ بِالغَنَةِ مَعَهُمَا أَسْهَلُ
 مِنْهُ مَعَ غَيْرِهِمَا ، وَالْوَجْهُ مَا قَدَّمَ عَلَيْهِ وَتَلِيهِ أَطْبَقَ اقْرَأَ السَّبِيحَةَ فِي
 الْقُرْآنِ . « وَقَوْلُ أَبِي عِشَانَ إِنَّ بَيَانَهَا مَعَ حُرُوفِ الْقَمْرِ لِحْنٌ » ^(٥) ،
 قَدْ تَدَمَّ تَعْلِيلُهُ وَبَيَانُ وَجْهِ اسْتِحْسَانِهِ .

(١) (وانصَاد) : ساقطة في الاصل .

(٢) عَمِيرٌ : حكى سيبويه عَمِيرٌ عَلَى الْبَدَلِ قَالَ : لَا تُدْغِمُ
 النُّونَ وَإِنَّمَا تَحْوِلُهَا مِيمًا وَالْمِيمَ لَا تَقَعُ سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ فِي كَلِمَةٍ
 فَلَيْسَ فِي هَذَا التَّبَاسُ بِغَيْرِهِ ، وَفِي اللِّسَانِ الْعَمِيرُ : الطَّيْبُ أَوْ
 الزَّعْفَرَانُ وَقِيلَ الْوَرَسُ وَالْعَمِيرُ التَّرْسُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ
 لِأَنَّهُ يَتَّخَذُ مِنْ جِلْدَةِ سَمَكَةٍ بَحْرِيَّةٍ يُقَالُ لَهَا الْعَمِيرُ .
 الْكِتَابُ ٤١٦/٢ . اللِّسَانُ (عَمِيرٌ ، عَمِيرٌ) ٢٨٨/٦ .

(٣) شَمْبِيَاءُ : الشَّنْبُ نَقَطٌ بِيضٌ فِي الْإِسْنَانِ وَقِيلَ هُوَ حُدَّةُ
 الْإِنْيَابِ وَالْإِنْيُ شَمْبِيَاءٌ . وَشَمْبِيَاءٌ وَشَمْبٌ عَلَى إِبْدَالِ النُّونِ
 مِيمًا لَمَّا يَتَوَقَّعُ مِنْ مَجِيءِ النُّونِ بَعْدَهَا . الْكِتَابُ ٤١٦/٢ ، اللِّسَانُ
 (شَمْبٌ) ٤٨٨/١ .

(٤) فِي ل : (بَعْدَهَا) .

(٥) انظر التكملة للفارسي ص ٣٧٤ .

(فصل) قوله : ' والطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء '

تُدغم بعضها في بعض .

قال الشيخ : لشدة قاربها ، وتُدغم ' في الصاد والزاي والسين ، لما بينهما من المقاربة أيضاً . قوله : ' وهذه لا تُدغم في تلك ' ، يعني الصاد والزاي والسين لا تُدغم في السنة المتقدمة ، لأنها حروف صغيرة ففيها زيادة . فلو أُدغمت فيها لقاتت تلك الزيادة ، وصح ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصغير فينتفي مانع الادغام ، لذلك أُدغم بعضها في بعض ولم يُدغم في السنة الاولى ، ' وإلا قيس في المطبقة اذا أُدغمت تبقيّة الاطباق ' ، وقد اعترض على التحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشتراطهم بقاء الاطباق ، فقيل الاطباق صفة للحروف ولا يكون إلا بها ، واذا لم يكن إلا بها وجب حملها عند حملها ، واذا وجب حملها تنافى مع الادغام لأنه يجب به ابدالها الى المدغم فيه فيؤدي الى أن تكون موجودة غير موجودة وهو متناقض ، ومن أجب بأن الاطباق في المطبقة كلفته في التون ، وكما أمكن مجيء الغنة عند حروف الاخفاء من غير نون فلا يبعد حصول الاطباق بعد ادغام حروفه مع عدم حروف الاطباق فليس على بعبارة ؛ لأن الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون بل تحصل مستقلة من غير تصويت بالنون ، وسببه أنها تخرج من الخشوم والزن من الفم ، فأمكن انفراد الغنة عنها . نعم لا تبين النون إلا بالفتحة ، ولا يلزم من التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر وذلك بخلاف الاطباق ، لأن الاطباق رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم إلا بنفس الحرف [١٧٩ ظ] إذ ليس هو أمراً مستقلاً ، ولذلك عدّها المحققون حرفاً مستقلاً والنون حرفاً مستقلاً ، وإن كنت الغنسة

تلازمها لما كانت الغنة تفصل عنها • وأشبه ما يُجَابُ به في الحقيقة ليس بادغام ولكنّه لما اشتدّ التقاربُ وأمكنَ انطقُ باثاني بعد الاول من غير نقل المسان كان كأنطقُ بالمثل بعد المثل فأُطلق عليه الادغامُ لذلك ، ولذلك يحسُّ الانسانُ من نفسه ضرورةً عند قوله أَحَطَّتْ تُنطقُ بالطاء حقيقةً وبالطاء بعدها ، فلا يجوزُ أن يُقالَ إنَّ الطاءَ مدغمةٌ لأنَّ ادغامها يوجبُ قلبها الى ما بعدها ، وقد عَلِمَ أنَّها لم تُقلَّبْ ، ولا يصحُّ أن يُقالَ إنَّ ثمَّ حرفاً آخراً أدغمَ في اتاءٍ مع بقاء الطاءِ الاولى لما يؤدي اليه من ادغامِ الحرفِ واطهاره في حالة واحدة ، ولما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وذلك فاسدٌ فثبتَ أنَّ الأمرَ على ما ذكرناه من أنَّ الطاءَ مينةٌ واتَّما اشتدَّ التقاربُ حتَّى نطقَ بالطاء بعدها من غير فصل فأُطلقَ عليه لفظُ الادغامِ لذلك • وقوله كقراءة أبي عمرو : { فَرَطَّتْ } ^(١) ، فليس بمستقيم ، فإنَّ الاتفاقَ من القراءِ على « فَرَطَّتْ » ليس بينهم خلافٌ •

(فصل) قوله : « والفاءُ لا تُدغمُ إلاَّ في مثلها »

قال الشيخُ : لما تقدّمَ من شبه النفسى فيها ، هذا قولُ النحويين ، والتحقيقُ أنَّها قد أدغمتُ في الباءِ ، قرأَ الكسائي : { نَخَسِفُ بِهِمِ الْأَرْضَ } ^(٢) ، بادغامِ الفاءِ في الباءِ ، وهو عند

(١) سورة الزمر الآية : ٥٦ • تكلمة الآية (فَرَطَّتْ) في جنبِ الله) • انظر الكشاف ٣/٣٥٢ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • ادغم الكسائي واحده فاء (نَخَسِفُ بِهِمِ) في الباءِ والباقون بالاطهار • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلا البشر ص ٣٥٧ •

التحويين ضعيفاً ، وقد تقدم الكلام على مثل قولك : فمن نظروا
 الى ما فيها من شبه التفضي أخرها كالشين ، ومن نظر الى ما في الذمين
 من ظهور ذلك أجزأ عنها الأذغان ، وطبان التحويين على تخصيص
 الشين بالفتحي لرد على من يمنع ادغام الفاء منهم في الباء لعدم
 الصفة المنة للأدغام فيها ، وادغام ابناء فيها وانصح لأنها إن لم ترد
 عليها فلا أول من أن مماثلها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير
 كقوله تعالى : { أَوْ يَغْلِبُهُ فَسَوْفَ } (١) ، { وَتَنْ لَمْ يَتَّبِ
 فَالْكَ } (٢) ، وهي هروية عن أبي عمرو والكسائي وخلاد (٣) عن
 حمزة .

(فعل) قوله : والباء تُدغم في مثلها ، قرأ أبو عمرو :
 { لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ } (٤) .

(١) سورة النساء الآية : ٧٤ . وتامها : وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوْتِيهِ أَجْرًا
 عَظِيمًا . اتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢ .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١١ . وتام الآية : (هُم الظالمون) .
 فادغم في الآيتين السابقتين أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاد .
 وخص بعض المدغمين الخلف عن خلاد في الآية الثانية (وَمَنْ
 لَمْ يَتَّبِ فَالْكَ) فذكر فيه الوجهين . انظر تقريب النشر
 ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ ، ١٩٢ .

(٣) هو خلاد بن عيسى الكوفي عرض على حمزة وهو من كبار
 اصحابه وهو ممن روى القراءة بأسرها عنه وروى عن خلاد ابن
 شاذان وابن الهيثم والوزان والطلحي ، توفي سنة ٢٢٠ هـ .
 غاية النهاية ١/٢٧٤ ، تقريب النشر ص ٣ ، اتحاف فضلاء
 البشر ص ٨ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٠ . وتامها : وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
 (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) ادغم أبو عمرو (لَذَهَبَ
 بِسَمْعِهِمْ) بخلفة وكذا رويس وعن يعقوب بكماله .
 اتحاف فضلاء البشر ص ١٣١ .

قال الشيخ : فدغامها فيها^(١) واضح وفي الفاء قد تقدم عند الكلام على الفاء ، ودغامها في الميم واضح لأنها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصحح ادغامها فيها كما يمتنع ادغامها في الفاء كقوله : { أَرْكَبُ مَعْنَا }^(٢) ، وشبهه . وقوله : « وَلَا يُدْغَمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا » لأنَّ تقاربها الميم والناء^(٣) فامتنع ادغام الميم لسا يلزم من ذهاب الصفة التي في الفتح وامتنع ادغام الفاء عندهم لما تقدم ممن شبه الشين .

(فصل) قوله : والميم لا تدغم إلا في مثلها .

قال الشيخ : لسا يلزم من ذهاب فتحها لو أغمت في مقربها ، ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والياء مع ابقاء الفتح كما فعل في النون لما تقدم من أن النون حرف كرهوا النطق به ساكناً قبل حروف الفم لما فيه من الصدع المنفور من شاه في المعتاد ولسا يلزم من اخفائه من تحسين الكلام وتزيينه بها بخلاف الميم فإن الأول مقدر فيه وليس بالكثير كلون ففعل فيه ما يفن في النون وتدغم فيها النون والياء . فأما ادغام النون فيها فواضح ، فإن قات : لِمَ لَمْ تُدْغَمِ الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما أغمت النون فيها ؟ قلت : النون حرف كرهه التمهريج به .

(١) في ل : (في مثلها) .

(٢) سورة هود الآية : ٤٢ . وتامها ، (ولا تكن مع الكافرين) ادغم ياء (اركب) في ميم (معنا) أبو عمرو والكسائي ويعقوب ، واختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخالد والباقون بالاظهار . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٦ . غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٥٠ .

(٣) في ل : (زائدة عليها فصحح ادغامها فيها كما صحح ادغامها في الفاء والفاء فيها) .

ساكناً مع امكان اخفائه لما تقدم ، وليس الميم ' كذلك ، بل الأمر فيها بالعكس ، ألا ترى أنك لو ادغمت الميم في النون لكنت آتياً بنون ساكنة فكان مؤدياً الى الايتان بما يفر منه لو كان ، فلم يلزم من صحة ادغام النون في الميم ادغام الميم في النون . وأمّا ادغام الباء في الميم فقد تقدم عند ذكر الباء ، وهو أنها زائدة عليها . ومقارنة لها فصح ادغامها فيها كما ادغم فيما هو مسائل لها في ذلك .

(فعمل) قوله : وافتعل اذا كان بعد تائها مشاها جاز فيه

الايان والادغام الى آخره .

قال الشيخ : قد تقدم أن تاء الافعال مع ما بعدها من تاء أو مقارب بمنزلة المثلين أو المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل ، وامتناعه في المتارب من حيث أن تاء الافعال لا يلزمها وقوع تاء أو مقارب بعدها فهي كلمة أخرى انضمت الى ما يليها فلذلك أُجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام أسكنت التاء الاولى على ما هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان الفاء والتاء المسكنة فتحركت الفاء للتقاء الساكنين إما بالفتح طلباً للخفة لأنها الحركة التي كانت للمدغم تنبهاً عليه كما في يمد ويغض ، وإما بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وتحذف همزة الوصل باتفاق للاستغناء عنها وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند [١٨٠] النحويين منع لادغام لسكون ما قبل الاول لأنهم يمنعون من ادغام مثل قرم مالك كراهة التقاء الساكنين فكذلك هذا . والجواب أن فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فيجوز فيه الادغام لذلك ولم يجز مجرى قرم مالك ، لأن الانفصال فيه محقق وإنما لم يجز في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان في لحمم والحمر من حيث كانت الحركة في

لِحُمْرِ مُحَقَّقَةِ الْعُرُوضِ لَا أَسْصِلَ لِلْحَرْفِ فِيهَا الْبَيْتَةَ ، وَأَمَّا هَذِهِ فَاصْلُهَا الْحَرْكَةُ وَوَسْكَوْنُهَا عَارِضٌ ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ لَمْ يَكُنْ اِئْتِبَارُ سَكْرَتِهَا الْعَارِضِ بِأُولَى مِنْ حَرَكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ مَعَ كَوْنِهَا مَتَحَرِّكَةً ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْلُفْ فِي اسْقَاطِ الْهَمْزَةِ الَّتِي يُجَاءُ بِهَا إِلَّا لِذَلِكَ السَّكُونِ الْعَارِضِ ، « وَمَنْ قَوْلَ قَتَلُوا بِالْفَتْحِ آ قَوْلَ تَقْتَلُونَ بِفَتْحِ الْقَافِ أَيْضاً ، وَمَنْ قَالَ قَتَلُوا بِكَسْرِ الْقَافِ قَوْلَ يَقْتُلُونَ بِالْكَسْرِ أَيْضاً لِأَنَّهَا مِثْلُهَا ، وَكَذَلِكَ مَقْتَلُونَ وَمَقْتَلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَقْتَلُونَ وَعَلْتَهُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَصْدِ الْاِتِّبَاعِ .

قوله : وَتُقَلَّبُ تاءُ الْاِفْتِعَالِ مَعَ تِسْعَةِ أَحْرَفٍ إِذَا كُنَّ قَبْلَهَا إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وَإِنَّمَا قُلِبَتْ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِمَا بَيْنَهَا (١) وَبَيْنَهَا مِنْ مَقَارِبَةٍ فِي الْمَخَارِجِ وَمِبَاعِدَةٍ فِي الصِّفَاتِ فَقَلِبُوهَا إِلَى مَقَارِبِ لَهَا مُوَافِقٍ لِمَعْنَاهَا فَتُقَلَّبُ « مَعَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالصَّادِ وَالضَّادِ وَطَاءِ ، لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ مَعَ مَقَارِبَتِهَا لَهَا لِأَدَى أَمَّا إِلَى إِدْغَامِهَا وَهِيَ لَا تُدْغَمُ فِي التَّاءِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْاِطِّبَاقِ الَّذِي يَفُوتُ بِالْاِدْغَامِ ، وَإِمَّا إِلَى إِظْهَارِهَا فَيَعْسُرُ النُّطْقُ بِهَا مَعَهَا لِقُرْبِهَا وَمِنَافَاتِهَا فِي صِفَاتِهَا لِأَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ شَدِيدٌ ، وَالطَّاءُ وَالضَّادُ وَالضَّادُ رَخْوَةٌ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّاءَ حَرْفٌ يَمُوسُ ، وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالصَّادُ حُرُوفٌ مَجْهُورَةٌ فَقَلِبُوهَا مَعَ الطَّاءِ لِمَخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الْجَهْرِ وَالرَّخَاوَةِ ، وَمَعَ الضَّادِ كَذَلِكَ وَمَعَ الضَّادِ لِمَخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الرَّخَاوَةِ فَقَلِبُوا تَاءَ الْاِفْتِعَالِ حَرْفًا يُوَافِقُ الثَّانِي فِي الْمَخْرَجِ وَيُوَافِقُ مَا قَبْلَهُ فِي الصِّفَةِ قَصْداً لِنَفْسِي التَّسَافُرِ بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَقَلِبُوهَا

(١) في ل : (فيهما) مكان (بينهما وبينها) .

« مع الدالِ والذالِ والزايِ دالاً ، ، لأنَّهم لو بقَّوها تاءً لكانوا في الزايِ على ما تقدَّم في حروفِ الأَطْباقِ ، وفي ادالِ تلى أحدَ مكروهينِ عليّ إدغامٍ مخلٍ بالفاءِ أو اظهارٍ فيما قربَ المنينِ ، وفي الذلِّ لمقاربتها للذالِ في المخرجِ هذا مع أنَّها تخالفُ الثلاثةَ في الصفاتِ ، أيِّ . مخلفتها للذلِّ والزايِ فنَّ التاءَ حرفٌ شديدٌ وهذانِ رخوانٌ ، والتاءُ حرفٌ مهموسٌ وهذانِ مجهورانِ ، وأما مخالفتها للدالِ فلأنَّها حرفٌ مهموسٌ والدالُّ مجبورةٌ فقلبتُ دالاً لتوافقِ التاءَ في المخرجِ والذالِ في الجهرِ ومع الزايِ كذلك ، وقلبتُ « مع الاءِ والسينِ ثاءً وسيناً » ، يعني تاءً مع الاءِ وسيناً مع السينِ لأنَّها لو بقيتْ مع السينِ لكانتْ كالسَاءِ مع الطاءِ على ما تقدَّم ولو بقيتْ مع التاءِ لكانتْ كبقائها مع انذالِ مع أنَّها تخالفُ السينِ في الشدةِ وانجهرِ وتخالفُ التاءَ في الشدةِ فقلبتُ تاءً مع التاءِ لموافقةِ التاءِ في المخرجِ ، واثاءُ في المخرجِ والصفةِ جميعاً ، وكذلك قلبها مع السينِ ، وإذا قلبتِ التاءُ طاءً مع التاءِ وجبَ الإدغامُ لاجتماعِ المثلينِ ، وإذا قلبتْ مع الطاءِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ : الاظهارُ وهو الاصلُ والإدغامُ بقلبِ الطاءِ طاءً تلى أصلِ قياسِ الإدغامِ ، وتقلبُ الطاءِ ظاءً ترجيحاً للحرفِ الاصلي تلى الحرفِ الزائدِ لئسَّ به على الاصلِ ، وإذا أبدلتْ مع الضادِ ففيها البيانُ الذي هو الاصلُ والإدغامُ بقلبِ الزائدِ الى الاصلِ ولم يجي^(١) الإدغامُ على أصلِ الإدغامِ لما يلزمُ من ادغامِ الصادِ التي هي زائدةٌ بصحةِ الاستطالةِ تلى ما تقدَّم وذلك جاء اضطررباً وادتررباً ولم يأتِ اطررباً إلا على شذوذٍ ، لأنَّ فيه ادغاماً للضادِ وهو شاذٌ ، وإذا أبدلتْ مع الصادِ ففيها مناهجٌ في الضادِ سواءً ، لأنَّ الصادَ لا تدغمُ فيما ليسَ بمفسرٍ له ما يلزمُ من ذهابِ صفتها فيقال

(١) في و : (يجرُّ) ، وهو خطأ .

اصْطَبَّرَ وَاصْتَبَّرَ وَلَا يُقَالُ اطْبَّرَ ، وَإِذَا أُبْدِلَتْ مَعَ الدالِ
 وَجِبَ الْأَدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ ، فَيُقَالُ « إِدَّانٌ » لَا غَيْرُ ، وَإِذَا
 أُبْدِلَتْ مَعَ البذالِ جازَ إِظْهَارُهَا وَجازَ ادْغَامُهَا عَلَى أَصْلِ الْأَدْغَامِ
 وَهُوَ الْكَبِيرُ ، وَجازَ ادْغَامُهَا بِقَلْبِ الثَّانِيَةِ إِلَيْهَا كَمَا قُلِّبَتْ فِي إِظْلَمَ
 عَلَى مَا تَدَعَمُ فَيُقَالُ إِذْ ذَكَرَ إِذْ ذَكَرَ وَإِذْ كَرَّ (١) ، وَإِذَا أُبْدِلَتْ
 مَعَ الزايِ كَانَتْ كَالضادِ مَعَ الطاءِ فِي إِظْهَارِهَا وَإِدْغَامِهَا بِقَلْبِ الثَّانِيَةِ
 إِلَيْهَا وَلَا تُدْغَمُ هِيَ عَلَى قِيَاسِ الْأَدْغَامِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِدْغَامِ حَرْفِ
 صَغِيرٍ فِيمَا لَيْسَ بِمُوافِقٍ لَهُ فِي صِفَتِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ سائِعٍ ،
 وَإِذَا أُبْدِلَتْ مَعَ الناءِ أُدْغِمَتْ لَا غَيْرُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ •

قوله : ومع الناء تدغم ليس إلا بقلب [١٨٠] كل واحدة
 منها الى صاحبها •

قال الشيخ : ليس على ظاهره لأننا إنما نقاب أحديهما ولكنه
 جمع وأراد التفصيل وأما من قال : « مُتَرَدٌ » فقوم لا يقبلون
 تاء الأفعال بل يبقونها على حالها ويدغمون فيها التاء على أصل
 قياس الادغام فمن ثم جاء « لُتَرَدٌ ومُتَرَدٌ (٢) » وَأُتَرَدٌ وَأَتَرَدٌ ،
 وَإِذَا أُبْدِلَتْ مَعَ السينِ وَجِبَ الْأَدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ • وَقَوْلُهُ
 « وَمَعَ السِّينِ تَمَيَّنَ وَتَدْغَمُ » لَيْسَ أَيْضًا بِالْجِدِّ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ
 بَعْدَ إِبْدَالِ تَاءِ الْفِعَالِ ، وَلَا يَصْحَحُ حَيْثُذُ إِلَّا الْأَدْغَامُ وَأَمَّا الْبَيْنُ
 فِي قَوْلِكَ مَسْتَمِعٌ فَتَمَّا هُوَ عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَبْقِيهَا وَلَا يَبْدِلُهَا ، وَأَمَّا مَنْ
 أَبْدَلَهَا فَوَاجِبٌ شَدَّةُ الْأَدْغَامِ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ ، وَالَّذِينَ لَمْ يَبْدِلُوهَا لَمْ

(١) (إذكر) : ساقطة من و •

(٢) قال سيبويه فمن ذلك قولهم في مُتَرَدٍ مُتَرَدٍ لانهما
 متقاربان مهموسان والبيتان أحسن ، وبعضهم يقول : مُتَرَدٍ
 وهي عربية جيدة والقياس مُتَرَدٌ ، لأن أصل الادغام أن
 يدغم الأول في الآخر • الكتاب ٤٢١/٢ •

يَدْعَمُوا فِيهَا السِّينَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِدْغَامِ [أَحْرَفِ] (١) الصَّغِيرِ فِيمَا لَيْسَ بِمُوَافِقٍ لَهُ فِيهِ . قَوْلُهُ « وَقَدْ شَبَّهُوا تَاءَ الضَّمِيرِ بِتَاءِ الْاِفْتَعَالِ ، قَالَ (٢) :

٢٧٥ وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنَيْمَةٍ

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهَا تَاءٌ شَبِيهَةٌ بِالْمُتَّصِلَةِ وَوَقَعَتْ بَعْدَ الْحُرُوفِ الَّتِي يُسْتَكْرَمُ اجْتِمَاعُهَا مَعَهَا فَكَمَا قَالُوا : اِطَّلَبَ فِي اِطْتَلَبَ قَالُوا : خَبَطَ فِي خَبَطْتُ ، وَكَذَلِكَ نَقَدُ وَفَزَدُ .

قَوْلُهُ : قَالَ سَيُوبَةُ : وَأَعْرَبَ الْمُتَّقِينَ وَأَجُودَهُمَا أَنْ لَا تَقْلَبَ (٣) .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا ضَعُفَ ذَلِكَ فِيهَا لِكَوْنِهَا مُنْفَصِلَةً فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا فِي كَلِمَةِ أُخْرَى وَكَمَا لَا يَجْسُنُ فِي أُخِيطَ تَسْعَدُ وَفِي فَزَزَ تَسْعَدُ ، اِخْبَطَ سَعَدُ وَفَزَزَ سَعَدُ وَإِنْقَدَ سَعَدُ وَلَا يَجْسُنُ خَبَطَ وَفَزَزَ وَنَقَدَ لِأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي كَوْنِهَا كَلِمَةً مُنْفَصِلَةً فِي الْحَقِيقَةِ .

(١) (ح ر ف) : ساقطة في ر ، والاصل .

(٢) البيت من قصيدة لعلمة بن عبدة من قصيدة يمدح بها الحرث ابن شمر الغساني وهي في ديوانه ص ١٦ . وعجزه : (فَتَحَّقَّ لِشَأْسٍ مِنْ تَدَاكٍ ذُنُوبٌ) خبط : الخبط انضرب للشجرة كي يسقط ورقها فتعلفه الابل فيكون من باب العطاء ، ومعنى الكلمة سديت وانعمت . ذنوب : الدلو الملقى . الشاهد فيه ابدال التاء طاءً . الكتاب ٤٢٣/٢ ، الكامل للمبرد ١٩٥/١ ، النصف ٣٣٢/٢ ، مجاز القرآن ٢٢٨/٢ ، ابن عيمش ١٥١/١٠ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٦/٢ ، المفضليات ١٩٦/٢ ، شواهد الثمانية ص ٤٩٤ ، الصحاح (شأس) ٩٣٦/٢ ، اللسان (تأس) ١١٠/٦ ، اساس البلاغة ١١٣/١ ، مشاهد الانصاف ص ١٦ .

(٣) الكتاب ٤٢٣/٢

قوله : وإذا كانت الناء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام نحو استطم واستضعف .

قال الشيخ : لسكون الثاني من المتقاربان إذا شرطه أن يكون متحركاً ، وإذا وجب الأظهار في يشدّدن وهما مثلان لسكون الثاني فلأن يمتع في استطم ونحوه مما ليس بمثلين أجدر .

قوله : واستدان واستضاء واستطال بتلك المنزلة .

قال الشيخ : يعني أنه لا يُدغم لأن ما يُدغم فيه لو أدغم في حكم السكون إذ أصله استدين واستضوا واستطول ، وتحركها عارض بانقلاب عنها الفاء وإذا وجب الأظهار أشدّد في قولك : أشدّد اليوم عند من لفته أشدّد بغير إدغام لسكون الثاني ولم يُعْتَدَّ بحركتها العارضة في أشدّد اليوم مع كونهما مثلين فلأن لا يُعْتَدَّ بهما هنا أولى .
(فعمل) قوله : وأدغموا ناء تتعَلَّ وتفاعَل فيما بعدها .

قال الشيخ : يعني إذا كان مقارباً لها وإنما حذفه للعلم به إذ لا يلبس أن تعمم وتفتل لا يمتح إدغامه ، فإذا أدغموا اجلبوا هزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به ، فقلوا إظيروا وإزيروا وإثاقلوا ، قال تعالى : { يظيروا بمسسى }^(١) ، وقال : إزييت ، وقال تعالى : { أثاقلتم إلى الأرض }^(٢) ، وقال تعالى : { فآدارأتم فيها }^(٣) ، وليس

(١) سورة الاعراف الآية : ١٣١ ، الكشاف ١/٣٤٢ .

(٢) سورة التوبة الآية : ٢٨ . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٢ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٧٢ انظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٩ .

الكشاف ١/٦٠ .

اطَّيَّرُوا وَافْتَعَلُوا ، لِأَنَّهُ لَوْ كُنَ نَفْظُهُ إِطَّابَرُوا وَكَذَلِكَ أَتَّاقَلُوا
 إِذْ لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا لَكَانَ أَتَّقَلُوا ، وَادَّرُوا لَوْ كُنَ افْتَعَلُوا
 لَكَانَ ادَّرُوا ، وَازَيَّنُوا لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا لَكَانَ ازَّانُوا ، وَإِنَّمَا
 اطَّيَّرُوا وَازَيَّنُوا تَفَعَّلُوا وَكَذَلِكَ جَاءَتِ الْعَيْنُ مُشَدِّدَةً نَلِي
 مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَاتَّقَلُوا وَادَّرُوا تَفَاعَلُوا فَكَذَلِكَ جَاءَتِ الْآلَاءُ
 مَفْرَدَةً بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ ، وَلَسْمَ يَدْغَمُوا نَحْوَ تَذَكُرُونَ لِأَنَّ أَصْلَهُ
 تَذَكُرُونَ فَحُذِفَتِ التَّاءُ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا فَاوْ ذَهَبُوا يَدْغَمُونَ
 هَذِهِ الْبَاقِيَةَ لِأَذْهَبُوا الثَّانِيَيْنِ جَمِيعًا فَيَحْذَرُونَ بِالْكَلمَةِ ، وَوَجْهٌ آخِرٌ
 وَهُوَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِتْمَاءِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ مُضَارَعَةٍ إِنْ
 كَانَ الْمَحذُوفُ الثَّانِيَةَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ جِنْسِهَا إِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ
 الْأُولَى ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُضَارِعًا عَرِيًّا عَنْهَا .

(فَمِيل) قَوْلُهُ : وَمِنْ الْأَدْغَامِ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ : سِتٌّ .

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ « وَمِنْ الْأَدْغَامِ الشَّاذِّ ، لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ
 الْأَدْغَامَ بَعْدَ إِبْدَالِ السَّمِينِ تَبَعٌ لَيْسَ بِشَاذٍّ لِثِقَلِ النُّطْقِ بِهَا مَعَهُ وَبِذَلِكَ
 اتَّفَقَ عَلَى إِدْغَامِ مِثْلِ قَدِّ تَيِّبِنَ وَوَدَّتْ حَتَّى كَانَتْهُمَا مِثْلَانِ ، وَإِنَّمَا
 الشُّذُوزُ فِي إِبْدَالِ السَّمِينِ تَاءً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالشُّذُوزِ أَنَّهُ لَمْ
 يَقَعْ مِثْلُهُ دِغْمًا وَلَا مَظْهَرًا فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ إِلَّا أَنْ نَسَبَ الشُّذُوزَ إِلَيْهِ
 مَعَ الْأَدْغَامِ كَنَسَبِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْأَظْهَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ :
 إِنَّ قِيَاسَ كَلَامِ الْعَرَبِ لَوْ قَدَّرْنَا وَقُوعَهُ أَنْ يَكُونَ مَظْهَرًا ؛ لِأَنَّهَا
 فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ لَا يَدْغَمُونَ الْمُتَقَارِبِينَ فِي كَلِمَةٍ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ
 مِنَ اللَّبْسِ كَمَا تَقَدَّمَ وَبِذَلِكَ لَمْ يَدْغَمُوا (عَتَدَانِ) فِي جَمْعِ عَتُودٍ ،
 وَإِنْ كَانَ يُسْتَكْرَهُ النُّطْقُ بِهِ . قَوْلُهُ : « وَمِنْهُ وَدٌّ [١٨١] فِي لَفْظِ
 بَنِي تَمِيمٍ وَأَصْلُهُ وَتَدٌّ ، وَالْكَلامُ فِيهِ بَعْدَ اسْكَانِ التَّاءِ كَالْكَلامِ فِي

(سِتْ) • ومن قول : عَتِدْ في (عَتْدَان) (١) والتزيم (وتد) بتحريك العين ولم يسكنها كما أسكن كَتَف ، فَبِهُ فَرَمًا يلزمه من أحد أمرين ، الإدغام المؤدي الى اللبس والظهار ، المؤدي الى النقل كما أنهم امتنعوا من بناء فعَلٍ ممدداً لو تد فلم يقولوا : وتَدَ أَلِمَا يلزمهم من نقلٍ إِنْ أَظْهَرُوا وَلَبَسَ إِنْ أَدْغَمُوا

(فصل) قوله : وقد عدلوا في بعض الألفي المثليين المتقاربين لاعتواز الإدغام في الحذف الى آخره •

قَوْلُ النِّخْ : لَأَتَّهُمْ لَمَّا تَقَلَّ عَلَيْهِمْ اجْتِمَاعُ الْمُثَلِينَ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ وَتَعَذُّرِ الْإِدْغَامِ عَدَلُوا إِلَى مَا هُوَ شَبِيهُهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ أَحْذَفِ الَّذِي لَا يَذْفِيهِ سَكُونُ اثْنَانِ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ مُتَحَرِّكًا ، أَمَا لَوْ سَكَنَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الظَّاهِرُ كَقَوْلِكَ : يَشُدُّ دَنْ وَشِبْهُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْزُ مِنْ نَقْلِ إِلَى مُتَعَذِّرٍ فَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ وَالْحَذْفُ فَانْتَفَرَ الاستقلال ، لِأَنَّهُ أَخْفُ الْمَكْرُوهَاتِ لِلْإِزْمَةِ ، وَكَأَمَّا كَثُرَ (٢) ، مَثَلُهُ فِي كَلِمَتِهِمْ حَسَنَ الْحَذْفِ فِيهِ وَمَا قَلَّ لَمْ يَحْسَنُ لِتَرْجِيحِ الثَّقَلِ فِيهِ بِالْكَرَّةِ الَّتِي يَأْتِي بِإِزْمٍ مِنْهَا تَلَارَرُهُ (٣) فَذَلِكَ كَانَ ظَلَمْتُ أَكْثَرَ مَنْ مَسَّتْ ، وَهَذَا فِي الْمُثَلِينَ كَثِيرٌ عَلَى مَا ذُكِرَ • وَأَمَّا فِي الْمُتَقَارِبِينَ فَلَمْ يَأْتِ مُخَفَّفًا إِلَّا فِي مِثْلِ بَنِي (٤) الْعَنْبَرِ وَبَنِي (٥) الْعِجْلَانَ مَعَ كَوْنِهِ

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ •

(٢) في ز : (ليس) ، وهو خطأ •

(٣) في ن : (كثرته) ، وما اثبتناه أفضل •

(٤) بنو العنبر : العنبر : أبو حي من تميم ، وهو العنبر بن عمرو

ابن تميم ، وينتسب اليه بنو العنبر ، قال سيبويه ومن الشاذ

قوتهم في بني العنبر بَلْعَنْبَرٍ بِحَذْفِ النون •

الكتاب ٤٣٠/٢ • اللسان (عنبر) ٢٨٨/٦ •

(٥) بنو العجلان : حي من العرب ، وعجل : قبيلة من ربيعة ،

اللسان (عجل) ٤٥٦/١٣ •

قليلًا ، وَيَسْتَطِيعُ ، وإن كان كثيراً لِمَا فِيهِ مِنْ اجْتِمَاعِ التَّاءِ وَالطَّاءِ
وَالسِّينِ مَعَ شِدَّةِ التَّقَارُبِ بَيْنَ التَّاءِ وَالطَّاءِ وَأَنْذِي حَسَّ حَذْفُهَا كَوْنُ
الطَّاءِ مَتَحْرِكَةً لِإِعْلَالِ ، ولولا ذلكَ لَمْ تُحذفْ كما لَمْ تُحذفْ فِي
يَسْتَطِيعُ وَشِبْهَهُ لِمَا كَانَتْ سَاكِنَةً كَأَدَائِهِ إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ
فَلَا (١) يَسْتَقِمُ تَحْرُكُ الْأَوَّلِ مِنْهَا ، وَأَمَّا « اسْتَخَذَ » ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ
لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ : اسْتَخَذَ
وَلَوْ كُنَ مِنْهُ لَجَاءَ الْأَصْلُ إِذْ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ وَجُودِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
المَعهودَ حَذْفَ الْأَوَّلِ لَا حَذْفَ الثَّانِيَةِ مِمَّا اسْتَقَلَّ فِيهِ الْاجْتِمَاعُ
وَتَبَدَّرَ الْإِدْغَامُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ بِمَعْنَى اسْتَخَذَ فَلَوْ كُنَ عَلَى اسْتَفْعَلٍ
لَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ فِي الظَّاهِرِ [وَيُضَعْفُ] (٢) أَنْ يَكُونَ مِنَ اسْتَخَذَ
بَعْدَ (٣) إِدْغَالِ السِّينِ مِنَ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ شَذَّ كَيْفَمَا قَدَرُوا . وَأَمَّا
« يَسْتَطِيعُ » ، بِالتَّاءِ فَمِثْلُهُ فِي الشَّدُوذِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنْ الْأَصْلَ
يَسْتَطِيعُ (٤) إِذْ لَا مَحْتَمِلَ لَهُ غَيْرَهُ ثُمَّ فِيهِ تَقْدِيرَانِ : أَحَدُهُمَا

(١) فِي وَ : (فِيمَا لَا) .

(٢) (وَيُضَعْفُ) : زِيَادَةٌ عَنِ ل .

(٣) فِي ل : (الْبَعْدُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي اسْتِطَاعَ أَرْبَعُ لَفَاتٍ عَلَى رَأْيِ الْفَرَّاءِ ، اسْتِطَاعَ يَسْتَطِيعُ

بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَضَمَّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ فَهُوَ مِنْ أَطَاعَ يُطِيعُ ،

وَالثَّانِيَةَ اسْتِطَاعَ يَسْتَطِيعُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا

فِي حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ ، وَهُوَ اسْتَفْعَلٌ نَحْوُ اسْتَقَامَ وَاسْتَعَانَ ،

وَالثَّلَاثَةَ اسْتِطَاعَ يَسْتَطِيعُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَوَصَلِهَا

وَفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ ، وَالْمُرَادُ اسْتِطَاعَ فَحَذَفَتْ التَّاءُ تَخْفِيفًا

لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الطَّاءِ وَهِيَ مِنْ مَعْدِنٍ وَاحِدٍ ، وَالرَّابِعَةَ اسْتِطَاعَ

بِحَذْفِ الطَّاءِ لِأَنَّهَا كَالتَّاءِ فِي الشَّدَّةِ وَتَفْضُلِهَا بِالْإِطْبَاقِ ، وَقِيلَ

الْمَحذُوفُ التَّاءُ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أُبْدِلُوا مِنَ الطَّاءِ بَعْدَ تَاءِ

مِنْ مَخْرَجِهَا وَهِيَ أَحْفُ ، وَهُوَ حَذْفٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ . وَالْأَوَّلَى

رَأَى سَبِيوِيَهُ حَيْثُ قَالَ : وَمَنْ قَالَ يَسْتَطِيعُ فَإِنَّمَا زَادَ السِّينَ عَلَى

أَطَاعَ يُطِيعُ وَجَعَلَهَا عَوْضًا مِنْ سَكُونِ مَوْضِعِ الْعَيْنِ .

الْكِتَابُ ٤٢٩/٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٢٩/١٠ .

أن يكون المحذوف الطاء ، وإن كانت ثمانية كما كان المحذوف من
 استخذ الثانية لما تعدر حذف الأولى ويضعف ههنا من حيث
 إمكان حذف الأول لتحرك الثاني فيقال 'يسطيع' (١) كما هو الكثير
 ويمكن أن يجاب بأن الطاء في حكم السكون وحركتها عارضة
 فكأنها في الحكم ساكنة إذ وزانها وزان التاء الثانية (٢) في
 استخذ سواء ، ويجوز أن تكون مبدلة من الطاء بعد حذف
 التاء كونه قيل (٣) 'يسطيع' ، إلا أن إبدال التاء من الطاء
 ضعيف ، وإنما ضعف بلعنبر وشبهه وإن كان اجتماعهما
 مع لام التعريف كثيراً لأمرين : أحدهما أنهما من كلمتين
 منفصلتين ، والمتصل أكد من المنفصل ، والثاني أنهما في الحقيقة لم
 يجتمعا لما بينهما من الفصل بالياء في (بني) ، والواو في (بنو) ،
 والالف في (علي) لأنها مرادة فكنت فاصلة في الحقيقة بينهما •

قوله : واذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في
 يتسع ويتني •

قال الشيخ : يريد أنهم كرهوا اجتماع المثلين مع إمكان
 تحقيقه بالإدغام حتى حذفوا هرباً من اجتماعهما مع إمكان ضرب من
 التخفيف فيهما واذا فعلوا ذلك فيه فلأن يفعلوا (٤) في الذي لم يكن
 فيه ضرب من ضروب التخفيف أولى على أن يتسم ويتني

-
- (١) في و . (يستطيع) ، وهو تصحيف .
 (٢) في و ، ل ، ب : (الساكنة) ، وهو خطأ
 (٣) (قيل) : ساقطة في و .
 (٤) في ر ، ب : (اجتماعها) ، وهو تحريف .
 (٥) في ل : (يفعلوه) ، وهو تحريف .

ضعيفٌ ولولا ذلكَ لكانَ الحذفُ مِمَّا يَعدَّرُ فيه الادغامُ أولى كما
تبيِّنُ بالاستدلالُ ، وإنَّما هو أولى من يتَّسعُ ويتَّقي بانتظارِ
شدوذهما • واللهُ أعلمُ بالصوابِ وإليه المرجعُ والمآبُ •

فرغَ من تحريرِ هذا الكتابِ بعونِ اللهِ وحسنِ توفيقهِ أضعفُ
عبادِ اللهِ تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهرِ ربيعِ الأولِ سنة
ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين والسلاة
على محمد وآله (١) •

(١) تختلفُ النسخُ في الخاتمةِ ، وعلى العموم فاتِّها تنصُّ على
اسماءِ النساخِ وتاريخِ النسخِ كما هو مبينٌ في وصفِ النسخِ •

الفهارس العامة

- ١ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق .
- ٢ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٣ - فهرس الاحاديث الشريفة .
- ٤ - فهرس الامثال والاقوال .
- ٥ - فهرس الاشعار والارجاز .
- ٦ - فهرس الاعلام .
- ٧ - فهرس الموضوعات .

(١) مصادر ومراجع البحث والتحقيق

١ - المخطوطات :

- ١ - اصلاح (١) الخلل الواقع في كتاب الجمل تأليف محسن عبدالله السيد البطلبيوسي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (١١١٠) نحو .
- ٢ - الامالي النحوية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٦) نحو ، واخرى مصورة من السعودية بالجامعة العربية بمعهد المخطوطات المصورة برقم (٣٥٨) نحو .
- ٣ - البرهان لامام الحرمين الجويني مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٥٨٧٥) اصول الفقه .
- ٤ - التوطئة في النحو للشيخ ابي علي عمر بن محمد الشلوبين الاشبيلي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٦٨) نحو .
- ٥ - الحلل في شرح ابيات الجمل لابن السيد البطلبيوسي مخطوطة بدار الكتب برقم (١١١٠) نحو .
- ٦ - شرح الايضاح والتكملة للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٧) نحو .
- ٧ - شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوطة بدار الكتب برقم (٥٦٧) نحو ومخطوطة اخرى من مكتبة الظاهرية برقم (١٦٨٧) نحو .
- ٨ - شرح السيرافي على كتاب سيبويه مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم (٢٦١٨١) نحو .

(١) الاسم السابق موجود في المخطوطة وهو غير واضح وعند مراجعة الفهارس وجدت عنوانه (الحلل في اصلاح . . . الخ) .

٩ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة مصورة في معهد
المخطوطات بالجامعة العربية برقم (١٣٩) نحو .

١٠- المحصل في شرح المفصل للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم
(٢٩٢) نحو .

١١- مختصر المنتهى لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٤
أصول .

١٢- المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في
القاهرة برقم (٦٨) عروض .

١٣- منتهى الطلب من اشعار العرب تأليف محمد بن المبارك بن ميتمون
المجلد الخامس من المخطوطة الموجودة حاليا في جامعة ييل في امريكا .

١٤- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لشيخ الاسلام جمال الدين
الاسنوي مخطوطة بدار الكتب برقم (٢٠) عروض .

١٥- الوافية في نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب برقم
(١٤٠٩) نحو .

ب - الرسائل الجامعية :

١٦- الاستشهاد في النحو العربي رسالة ماجستير لعثمان الفكي بابكر
مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٦٩ م .

١٧- التكملة لابي علي الفارسي رسالة ماجستير تحقيق السيد كاظم بحر
المرجان مقدمة الى كلية الآداب في القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

١٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور
صاحب جعفر مقدمة الى كلية الآداب في جامعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

١٩- شرح المقدمة لابن بابشاذ زسالة دكتوراه تحقيق الدكتور محمد ابو الفتوح مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٧٤ م .

ج - المطبوعات :

٢٠- آتحاف السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين تصنيف السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي مع كتاب الاملاء على اشكالات الاحياء للغزالي .

٢١- آتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر تأليف الشيخ أحمد الدمياطي تصحيح علي محمد الضباع مطبعة عبد الحميد حنفي مصر ١٣٥٩ هـ .

٢٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة تأليف الدكتور احمد مكي الانصاري طبع في القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

٢٣- أبو علي انفارسي للدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٨ م .

٢٤- أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديثي مطبعة دار التضامن بغداد سنة ١٩٦٦ م .

٢٥- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ م مطبعة الحلبي واولاده .

٢٦- أخبار النحويين البصريين تأليف أبي سعيد السيرافي تحقيق فريتس كرنكو المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦ م .

٢٧- الازمنة والامكنة لأبي علي المرزوقي مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٣٢ هـ .

٢٨- اساس البلاغة تأليف جارا الله الزمخشري مطبعة الكتبي القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

٢٩- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٨ م .

٣٠- الاشتقاق للاصمعي تحقيق الدكتور سليم النعيمي مطبعة السعادة بغداد سنة ١٩٦٨ م .

٣١- اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفي سنة ٢٤٤هـ تحقيق احمد محمد شاکر وعبدالسلام هارون دار المعارف مصر ١٩٤٩ م .

٣٢- اصول التشريع الاسلامي للاستاذ علي حسب الله مطبعة العلوم الطبعة الاولى القاهرة ١٩٥٢ م .

٣٣- اصول الفقه للشيخ محمد الخضري المطبعة الرحمانية الطبعة الثانية ١٩٣٣ م .

٣٤- اصول نقد النصوص ونشر الكتب برجستراسر اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٦٩ م .

٣٥- الاضداد في اللغة تأليف محمد بن القاسم الانباري تحقيق عبدالقادر سعيد المطبعة الحسينية مصر ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة الكويت ١٩٦٠ م .

٣٦- اعجاز القرآن للباقلاني تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف مصر .

٣٧- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف ابن خالويه طبع في حيدر آباد الدکن .

٣٨- الاعلام لخیر الدين الزركلي الطبعة الثانية مطبعة كوستاتوماس وشركاه ، ١٩٥٥ م .

- ٣٩- الإغلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد تحقيق سامي الدهان المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٧٦ م .
- ٤٠- الاغراب في جلدن الاغراب لأبي البركات ابن الانباري تحقيق سعيد الافغاني مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٧١ م .
- ٤١- الاقتراح للسيوطي الطبعة الثانية طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٩ هـ .
- ٤٢- الأقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي تصحيح عبدالله افندي المطبعة الادبية بيروت ١٩٠١ م .
- ٤٣- الامالي لأبي علي القالي الطبعة الثانية مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٩٢٦ م .
- ٤٤- الامالي الشجرية لهبة الله أبي علي بن حمزة المعروف بابن الشجري طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ .
- ٤٥- امالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية القاهرة .
- ٤٦- أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار انكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ٤٧- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .
- ٤٨- الايضاح للفارسي تحقيق الدكتور حسن الشاذلي مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩ م .
- ٤٩- الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك مطبعة المدني مصر ١٩٥٩ م .

- ٥٠- البحر المحيط لأبي حيان الطبعة الأولى القاهرة ١٣٢٨هـ .
- ٥١- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفي سنة ٧٧٤هـ الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٦م .
- ٥٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٢٦هـ ، وطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م .
- ٥٣- البيان في غريب أعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق الدكتور عبد الحميد طه دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٩م .
- ٥٤- تاج التراجم في طبقات الحنفية للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م .
- ٥٥- تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي مطبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦م .
- ٥٦- تاريخ آداب اللغة العربية جرجى زيدان مطبعة دار الهلال .
- ٥٧- تاريخ الادب العربي لكازل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦١م .
- ٥٨- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي مطبعة المعارف حيدر آباد الدكن الهند .
- ٥٩- ترجمة رجال القرنين السادس والسابع المعروف الذيل على الروضتين لأبي شامة الطبعة الأولى ١٩٤٧م .
- ٦٠- تسهيل نبيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني لاحمد بن محمد زين ابن مصطفى الغطاني على متن العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني مطبعة دار احياء الكتب مصر .

- ٦١- التصريف الملوكي تأليف ابن جني ، تحقيق محمد سعيد بن مصطفى
النعسان مطبعة دار المعارف دمشق الطبعة الثانية ١٩٧٠م .
- ٦٢- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق احمد صقر دار احياء الكتب
العربية مصر ١٩٥٨م .
- ٦٣- تفسير القاسمي دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي الطبعة
الاولى ١٩٥٧م .
- ٦٤- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق ابراهيم عطوة
عوض مطبعة البابي ١٩٦١م .
- ٦٥- التنبيهات على اغلاط ابن السكيت لعلي بن حمزة مطبعة دار المعارف
مصر ، (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) .
- ٦٦- توجيه اعراب ابيات ملغزة الاعراب لابي الحسين علي بن عيسى
الرماني تحقيق سعيد الافغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق
١٩٥٨م .
- ٦٧- جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة
٣١٠هـ ، المطبعة الاميرية بولاق ١٣٢٨هـ .
- ٦٨- جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الاولى حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ .
- ٦٩- الجمل للزجاجي تحقيق ابن ابي شنب مطبعة كلنبسك باريس ١٩٥٧م .
- ٧٠- جمهرة الامثال لابي هلال العسكري (مع مجمع الامثال للميداني)
المطبعة الخيرية مصر ١٣١٠هـ .
- ٧١- حاشية الامير علي مغني اللبيب للسيد محمد الامير مع (مغني اللبيب
لابن هشام) مطبعة دار احياء الكتب القاهرة .

- ٧٢- حاشية الشيخ حسن المطار على شرح الازهرية المطبعة الحجرية
بمصر سنة ١٢٩٩هـ .
- ٧٣- حاشية الصبان على شرح الاشموني دار احياء الكتب العربية عيسى
الباي وشركاه ، مصر .
- ٧٤- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي تحقيق علي
النجدي وجماعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر مصر .
- ٧٥- حسن الصحابة في أشعار الصحابة تأليف هرسك وموستار لي جابي
زادة علي فهمي دار سعادة (روشن مطبعة سي) ١٣٢٤هـ .
- ٧٦- حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي طبع سنة ١٣٢٧هـ
القاهرة .
- ٧٧- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام تأليف احمد
احمد بدوي ، مطبعة نهضة مصر القاهرة .
- ٧٨- خزنة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية للبغلاوي
طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .
- ٧٩- الخصائص الابن جني تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب في
القاهرة ١٩٥٢م .
- ٨٠- دائرة المعارف الاسلامية نقلها الى العربية محمد ثابت واحمد الشناوي
١٩٣٣ ، وترجمة عباس محمد وعبدالحيد يونس وجماعة .
- ٨١- دائرة المعارف للمعلم بطرس البستاني طبع بيروت ١٩٧٦م .
- ٨٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي مطبعة كردستان العلمية
في القاهرة ١٣٢٨هـ .

- ٨٣- دلائل الاعجاز في علم المعاني عبدالقاهر الجرجاني تصحيح الشيخ محمد عبدة والتركزي الطبعة الثانية مطبعة المنار القاهرة ١٣٣١ هـ .
- ٨٤- الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب لابن فرحون الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ .
- ٨٥- ديوان ابي الاسود الدؤلي تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٤ م .
- ٨٦- ديوان أمية بن ابي الصلت حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤ م .
- ٨٧- ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ١٩٦٠ م .
- ٨٨- ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن طبع دمشق ١٩٦٢ م .
- ٨٩- ديوان الاخطل رواية ابي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي عن ابي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الاعرابي عنى بنشره انطوان الصالحاني الطبعة الثانية المطبعة الكاثوليكية بيروت .
- ٩٠- ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور محمد حسن المطبعة النموذجية بالحلمية .
- ٩١- ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٩٦٠ م .
- ٩٢- ديوان جميل بثينة جمعه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤ م .
- ٩٣- ديوان حاتم الطائي واخباره طبع لندن ١٨٧٢ م .
- ٩٤- ديوان حسان بن ثابت الانصاري شرح ضابط بالحربية مطبعة السعادة مصر . (ومطبعة الدولة التونسية سنة ١٢٨٠ هـ) .

- ٩٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي صنعة عبدالعزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٨ م .
- ٩٦- ديوان ذي الاصبع العدواني تحقيق عبدالوهاب علي العدواني ومحمد نائف الدليمي مطبعة الجمهور الموصل ١٩٧٣ م .
- ٩٧- ديوان ذي الرمة حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤ م .
- ٩٨- ديوان زهير بن سلمى صنعة ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٤٤ م .
- ٩٩- ديوان سحيم عبد بني الحساس ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الدار القومية القاهرة .
- ١٠٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تحقيق صلاح الدين الهادي مطبعة دائرة المعارف مصر ١٩٦٨ م .
- ١٠١- ديوان عبيد بن الابرص دار صادر بيروت ١٩٥٨ م .
- ١٠٢- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات تحقيق .
- DR. N. RHODOKA NAKIS WIEN 1902.
- ١٠٣- ديوان العجاج رواية الاصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السلطي المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١ م .
- ١٠٤- ديوان عروة بن الورد تحقيق وشرح اكرم البستاني مطبعة دار صادر بيروت ١٩٥٣ م .
- ١٠٥- ديوان غلقة الفحل بشرح الاعلم الشنتمري حققه لطفي الصقال راجعه الدكتور قباوة دار الكتاب العربي حلب ، (ومطبعة الجزائر جول بول) .
- ١٠٦- ديوان الفرزدق شرح وتعليق عبدالله الصاوي ، مطبعة مصر .

- ١٠٧- ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م .
- ١٠٨- ديوان كعب بن مالك تحقيق سامي مكّي العاني مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٦م .
- ١٠٩- ديوان لبّيد بن ربيعة شرح إبراهيم جزّي داز القاموس الحديث بيروت .
- ١١٠- ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت تحقيق الدكتور شنكري فيصل ، مطبعة دار الفكر .
- ١١١- ديوان النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩م .
- ١١٢- رسائل في اللغة والنحو . وهي ثلاث رسائل :
- ١ - كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس .
 - ٢ - كتاب الحدود في النحو للرماني .
 - ٣ - كتاب منازل الحروف للرماني أيضا .
- تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، المؤسسة العامة للطباعة بغداد ١٩٦٩م .
- ١١٣- الروض الآنف للسهيلى مطبعة الجمالية مصر .
- ١١٤- سراج انقاريء المبتدىء وتذكار المقرئء المنتهى لابي القاسم علي بن عثمان في شرح منظومة الشاطبي (حرز الاماني ووجه الثهاني) ، مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٥٥م .
- ١١٥- السنلوك لمعرفة دول الملوك للمتمريزي تصحيح محمد مصطفى زياد ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤م .

- ١١٦- سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي
المتوفى ٧٢٧هـ - تحقيق ابراهيم الاياري .
- ١١٧- السيرة النبوية للامام ابن هشام مطبعة الجمالية مصر .
- ١١٨- سنن النسائي تصحيح الغمراوي المطبعة الميمية مصر ١٣٠٦هـ .
- ١١٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي نشر مكتبة
الفتحي القاهرة ١٣٥٠هـ .
- ١٢٠- شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الأثر لابن حجر
العسقلاني ، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩م .
- ١٢١- شرح أبيات سيبويه تأليف احمد بن محمد النحاس المتوفى سنة
٣٢٨هـ تحقيق زهير زاهد مطبعة الغرى النجف الاشرف ١٩٧٤م .
- ١٢٢- شرح الاشموني على الفية ابن مالك مع (حاشية الصبان) دار احياء
الكتب العربية البابي الحلبي القاهرة .
- ١٢٣- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ،
مطابع سجل العرب القاهرة .
- ١٢٤- شرح التصريح لخالده الازهري على التوضيح لافية ابن مالك لابن
هشام بحاشية ياسين مطبعة الوفاء ١٣١٢هـ .
- ١٢٥- شرح ديوان امرئ القيس تأليف حسن السندوبي مطبعة الاستقامة
القاهرة . (وتحقيق احمد ابو الفضل ابراهيم) مطبعة دار المعارف .
- ١٢٦- شرح ديوان جرير تأليف محمد اسماعيل الصاوي الطبعة الاولى
مطبعة الصاوي مصر .
- ١٢٧- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشر احمد أمين وعبدالسلام هارون
الطبعة الاولى مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٥١م .

- ١٢٨- شرح ديوان طرفة ، عنتره ، علقمة ، دار الفكر .
- ١٢٩- شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن (كثير عزة) عنى بجمعه هنرى .
بيروت مطبعة جول كربونل الجزائر ١٩٢٨ م .
- ١٣٠- شرح ديوان كعب بن زهير صنفته الحسن بن الحسين السكرى .
مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١٣١- شرح شافية ابن الحاجب للرضى الاستربادي تحقيق محمد نور
الحسن وجماعة مطبعة حجازي القارة .
- ١٣٢- شرح شواهد الشافية لعبدالقادر البغدادي تحقيق محمد نور الحسن .
وجماعة مطبعة حجازي القاهرة .
- ١٣٣- شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن
مالك تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة لجنة البيان القاهرة .
- ١٣٤- شرح شواهد المغني للسيوطي تصحيح الشيخ محمد محمود التلاميذ
السنقيطي .
- ١٣٥- شرح القصائد التسع المشهورات صنعة ابي جعفر أحمد بن محمد
النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ تحقيق أحمد خطاب مطبعة الحكومة
بغداد ١٩٧٣ م .
- ١٣٦- شرح الكافية لابن الحاجب مطبعة دار الطباعة العامرة الاستانة
١٣١١ .
- ١٣٧- شرح الكافية للرضى الاستربادي المطبعة العامرة الاستانة سنة
١٢٧٥هـ .
- ١٣٨- شرح ما يقع فيه التصحيف والتخريف للعسكري تحقيق عبدالعزيز
أحمد مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٦٣ م .

- ١٣٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعارف
مصر ١٩٦٦ م .
- ١٤٠- شرح المفصل لابن يعيش تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة .
- ١٤١- شعر النابغة الجعدي الطبعة الاولى ١٩٦٤م دمشق .
- ١٤٢- الصحاح ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل يانتين مطبعة
المعارف بغداد ١٩٥٧ م .
- ١٤٣- الصحاح بن عباد الوزير الأديب العالم الدكتور بدوي طبانة مطبعة
مصر .
- ١٤٤- الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس مطبعة
انؤيد القاهرة ١٩١٠ م .
- ١٤٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مراجعة أحمد
عبدالفار عطار مطبعة دار الكتاب العربي ١٩٥٦ م .
- ١٤٦- صحيح البخاري وبهامشه عمدة القارىء لشرح العلامة العيني دار
الطباعة العامرة سنة ١٠٣٨ هـ .
- ١٤٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن
السخاوي نشر مكتبة القدس ١٣٥٣ هـ .
- ١٤٨- الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعید
اللدنوی مطبعة الجمالية مصر ١٩١٤ م .
- ١٤٩- طبقات الشافعية للاسنوی تحقيق عبدالله الجبوري مطبعة الارشاد
بغداد ١٩٧٠ م .
- ١٥٠- طبقات الشافعية الكبرى للنسبكي الطبعة الاولى المطبعة الحسينية
القاهرة .

- ١٥١- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملايين .
- ١٥٢- العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيرواني الطبعة الاولى
١٩٢٥م مطبعة امين هندية مصر .
- ١٥٣- العين للخليل تحقيق الدكتور عبدالله درويش مطبعة العاني بغداد
١٩٦٧م .
- ١٥٤- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري نشر ج . براجستراسر
مصر ١٩٣٢م .
- ١٥٥- غيث النفع في القراءات السبع لسيد علي النوري الصفاقسي
مطبعة الحلبي ١٩٥٥م .
- ١٥٦- الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبدالحليم الصاوي الطبعة الاولى
مطبعة دار احياء الكتب .
- ١٥٧- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير
للسوكاني الطبعة الاولى مطبعة الحلبي مصر .
- ١٥٨- فرائد اللال في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم السيد علي الاحدب ،
المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٣١٢هـ .
- ١٥٩- فحول الشعراء ، الفرزدق ، النابغة ، جميل بثينة ، ذو الرمة ،
امية ابن ابي الصلت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ١٦٠- فقه اللغة تأليف الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الرابعة
١٩٥٦ م ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة .
- ١٦١- الفهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية مصر ١٣٤٨هـ .
- ١٦٢- القاموس الاسلامي وضع أحمد عطية الله طبع القاهرة ١٩٦٣م .

- ١٦٣- القواعد النحوية مادتها وطريقتها الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٦٤- الكامل للمبرد تحقيق ابو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر الفجالة .
- ١٦٥- الكتاب لسيبويه مع (حاشية الشنتمري) طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ .
- ١٦٦- كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث لاحمد الهروي تحقيق محمود محمد الطناحي مطابع الاهرام القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٦٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل للزمخشري مع (حاشية ابن المنير) مطبعة محمد الطبعة الاولى ١٩٥٤هـ .
- ١٦٨- الكنى والالقب تأليف عباس محمد رضا القمي تحقيق حسن الحسيني الوساني مطبعة العرفان صيدا لبنان ١٩٣٩ م .
- ١٦٩- لسان العرب لابن منظور مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٧٠- ما تلحن فيه العوام للكسائي ضمن ثلاث رسائل تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجوتي المطبعة السلفية القاهرة .
- ١٧١- ما يجوز للشاعر في الضرورة لابي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني المتوفي سنة ٤١٢هـ تحقيق المنجي الكعبي المطبعة الرسمية التونسية سنة ١٩٧١ م .
- ١٧٢- المبهيح في تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني مطبعة الترقى ، دمشق ١٣٤٨هـ .
- ١٧٣- مجاز القرآن صنعة ابي عبيدة تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد انطبعة الاولى ١٩٥٤م مطبعة السعادة مصر .
- ١٧٤- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة الحكومة بالكويت لسنة ١٩٦٢م .

١٧٥- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاجن وعلى
ايبات مفردة منسوبة اليه تصحيح وليم بن الورد البروسي مطبعة
لميسنغ برلين ١٩٠٣ م .

١٧٦- المدارس النحوية تأليف الدكتور شوقي ضيف مطبعة دار المعارف
القاهرة^{٥١}

١٧٧- مرآة الزمان في تاريخ الاعيان لسبط بن الجوزي الطبعة الاولى حيدر
آباد الدكن ١٩٥١ م .

١٧٨- مراتب النحويين تصنيف ابي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي
تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر .

١٧٩- معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي
مراجعة علي انجدي مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

١٨٠- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني
تأليف الدكتور ابراهيم حسن مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧ م .

١٨١- معجم الادباء لياقوت راجعته وزارة المعارف العمومية مطبوعات دار
المأمون و (تحقيق الدكتور احمد رفاعي مطبعة دار المأمون مصر) .

١٨٢- معجم البلدان لياقوت تصحيح محمد امين الخانجي الطبعة الاولى
١٩٠٦ م ، مطبعة السعادة القاهرة .

١٨٣- المعجم العربية تأليف الدكتور عبدالله درويش مطبعة الرسالة القاهرة
١٩٥٦ م .

١٨٤- المعجم في بقية الاشياء لأبي هلال العسكري تعليق ابراهيم الابياري
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .

- ١٨٥- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى
دار احياء الكتب العربية القاهرة .
- ١٨٦- مسائل خلافة لابي البقاء العكبري تحقيق محمد خير الحلواني حلب .
- ١٨٧- مسند الامام ابي عبدالله أحمد بن حنبل المروزي .
- ١٨٨- مظاهر الشعوبية في الادب العربي الدكتور محمد نبيه حجاب الطبعة
الاولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٦١م .
- ١٨٩- المعجم المفهرس الالفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبدالباقي
مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ .
- ١٩٠- مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة
المدني القاهرة .
- ١٩١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى احمد
مصطفى المعروف بطاش زادة . مطبعة دار المعارف النظامية حيدر آباد
انديكن ١٣٢٩هـ .
- ١٩٢- المفصل للزمخشري تصحيح حمزة فتح الله مطبعة الكوكب الشرقي
الاسكندرية ١٤٩١هـ .
- ١٩٣- الفضليات تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون الطبعة
الرابعة دار المعارف مصر .
- ١٩٤- التقيضي للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضية القاهرة ١٣٨٨هـ .
- ١٩٥- اقرب لابن عصفور تحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجوازي
وعبدالله الجبوزي مطبعة العاني بغداد (١٩٧١م) .
- ١٩٦- منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل لابن الحاجب
مطبعة السعادة مصر الطبعة الاولى ١٣٢٦هـ .

- ١٩٧- المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبدالله الامين ، مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٩٨- المنقوص والممدود للفراء مع التنبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق عبدالعزيز اليميني مطبعة دار المعارف مصر .
- ١٩٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تأليف جمال الدين بن تفرى بردى الاتابكي مطبعة دار الكتب القاهرة .
- ٢٠٠- نزهة الالباء في طبقات الادباء لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٩ م .
- ٢٠١- نزهة ذوى الكيس وتحفة الادباء في قصائد امرئ القيس دار الطباعة السلطانية باريس ١٨٣٦ م .
- ٢٠٢- النوادر في اللغة لأبي زيد تعليق سعيد النحوي المطبعة الكاثوليكية لبنان ١٩٦٤ م .
- ٢٠٣- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين تأليف اسماعيل باشا البغدادي مطبعة المعارف استانبول ١٩٥١ م .
- ٢٠٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تصحيح محمد بدرالدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت . (تصوير على الاصل) .
- ٢٠٥- الورقة لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح المتوفى ٢٩٦ هـ ، تحقيق عبدالستار احمد ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٥٣ م .
- ٢٠٦- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٤٨ م ، و (المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠ هـ) .

207 — GESCHICHTE DER ARABISCHEN LITTERATUR VON PROF. DR. C. BROCKELM ANN ERSTER SUPPLEMETB AND LEIDEN E. J. BRILL 1937.

(٢) فهرس الآيات

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
	« سورة الفاتحة » ١	
٧	غير المغضوب	٣٧٠
٧	ولا الضالين	٣٦٤، ٢٧٨، ٢٢٩/٢
	« سورة البقرة » ٢	
٢٠	ولو شاء الله لذهب بسمهم	٥١٠/٢
٣١	أتبؤني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين	٤١٧
٤٢	ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتسوا الحق	٢٥/٢
٧١	وما كادوا يفضلون	٩٤، ٩٣/٢
٧٣	واذا قتلتم نفساً (فأدرأتم فيها)	٥١٧/٢
٧٤	فهي كالحجارة أو أشد قسوة	٢٠٠/٢
٩٠	بشما اشتروا به أنفسهم	١٠١، ٩٩/٢
١١١	وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى	١٨١
١٢٨	(وأزنا مناسكنا) وتب علينا	٦٤/٢
١٧٧	وأقام الصلاة	٦٣٣

رقم الآية رقم الصفحة

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقبها	رقم الصفحة
١٨٤	وان تصوموا خير لكم •	١٩٤/٢
١٨٤	فمن كان منكم مريضا أو على سفر (فعدة من أيام أخر) •	٥٤٠
١٨٩	واتقوا الله لعلكم تفلحون •	٢٠٠/٢
١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة •	١٤٧/٢
١٩٧	فلا رفث ولا فسوق •	٣٩٢
١٩٨	فاذا أفقستم من عرفات •	٢٧٨/٢
٢٠٠	أو أشد ذكرا •	٣٢١/٢
٢٠٠	كذكركم آباءكم •	٣٢١/٢
٢٢١	(ولعبد مؤمن) خير من مشرك ولو أعجبكم •	١٨٤
٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن (ثلاثة قروء)	٦١٣
٢٣٢	أن يتم الرضاة •	٢٣٣/٢
٢٧١	أن تبدوا الصدقات (فمنها هي)	١٠٠/٢، ٤٨٧/١
٢٧٤	الذين يفتقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلاية فلهم أجرهم •	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦
٢٨٢	أن تضل احداها فتذكر	٢٤٩/٢
٢٨٢	أن يمل هو	٢٧١/٢
٢٨٦	لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت •	١٣٢/٢

« سورة آل عمران » ٣

٣٥٥/٢	آلم الله	٢٤١
٢٦٠/٢	فأما الذين في قلوبهم زيغ •	٧
٢٩١	• قن اللهم مالك الملك •	٢٦
٤١٧	• اسمه عيسى بن مريم •	٤٥
٤٩١/٢	• (وقالت طائفة) من أهل الكتاب •	٧٢
٢٨٣/٢	• يؤده اليك •	٧٥
٤٩٠/٢	• وان تصبروا وتتقوا لا يضركم •	١٢٠
٤٢٤	• قل ان (الامر كله لله) •	١٥٤
٦٧/٢	يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية	١٥٤
٢٢٨/٢	• (بما رحمة من الله) لنت لهم •	١٥٦
١٩٦/٢	• فمن زحزح عن النار •	١٨٥
٤٢٦	ان في خلق السماوات والارض • واختلاف الليل والنهار آيات •	١٩٠

« سورة النساء » ٤

١٦٥	• (وان كانت واحدة) فلها النصف •	١١
٢٤٩/٢	فان كرهتموهن فمضى أن تكرهوا • شيئاً •	١٩

٤٨٧	والمحصنات من النساء (الا ما ملكت • أيمانكم)	٢٤
١٠١/٢	ان الله نعماء يعظكم به •	٥٨
١٦٩/٢	ولو أنهم اذا ظلموا أنفسهم •	٦٤
١٦٩/٢	(ولو أنهم فعلوا) ما يوعدون به •	٦٦
١٦٩/٢	ولو أنا كتبنا عليهم •	٦٦
٣٦٧	ما فعلوه الا قليل منهم •	٦٦
٥١٠/٢	ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو ينسب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً •	٧٤
٢٣٠/٢	وكفى بالله شهيداً •	٧٩
٣٧٠	ما فيها آلهة الا الله •	١٩٥
٣٠٨	ولا تقولوا ثلاثة (انتهىوا خيراً لكم)	١٧١
٢٥٩/٢	ان امرؤ هلك •	١٧٦
٣٦١، ٣٢٦/٢	يبين الله لكم ان تحضلوا •	١٧٦
• سورة المائدة ، ٥		
١٨١	وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله • وأحباؤه •	١٨
٢١٥/٢	أن تقولوا (ما جادنا من بشير ولا • نذير)	١٩

٥٣٤	والسارق والسارقة (فاقطعوا أيديهما)	٣٨
٣٥٩/٢	يا أيها الذين آمنوا (من يرد) منكم .	٥٤
١٨٣/٢	أن الذين آمنوا والذين هادوا (والصابئون) .	٦٩
٢٣١/٢	أن أعبدوا الله ربي وربكم .	١١٧
• سورة الانعام ٦٠ •		
٣٠/٢	تم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا .	٢٣
١٥٢/٢	وما نحن بسعويين .	٢٩
٣٦١/٢	(ان الحكم) الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين .	٥٧
٣٩/٢	تم ذرهم في خوضهم يلعبون .	٩١
٦٤٠	(وجعل الميل سكناً والنمس) والتمر حساباً .	٩٦
١٦٥/٢	أنها اذا جاءت لا يؤمنون .	١٠٦
١٦٥/٢	وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون .	١٠٩
٢٩٥/٢	لان جاءتهم آياتنا فمن بها .	١٠٦
٢٩٥/	كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون .	١١٥

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١١٧	ان ربك هو (أعلم من يضل عـ سيله) •	٦٦٣
١٢١	وان أطعوهم انكم لمشركون	٤٥/٢
١٨٠	لم تكن (أمت) من قبل •	١٨١/٢
• سورة الاعراف • ٧		
٤	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً وهم قاتلون •	٤٢٥
١٢	ما منعك ألا تسجد •	٢٢٨/٢
٢٨	أتقولون على الله ما لا تعلمون •	٢٣٦/٢
٧٥	للذين استضعفوا لمن آمن منهم •	١٥٦
٧٥	للذين استضعفوا •	٤٣٦
١٣١	يطيروا بموسى •	٥١٧/٢
١٣٢	مهما تأتانا به من آية •	٤٨٨
١٦٠	وقطعناهم (اثنتى عشرة أسباطا) •	٦١٢
١٧٠	انا لا نضيع أجر المصلحين •	١٨١/٢
١٧٢	ألسنت بربكم قالوا بلى •	٢٢١/٢
١٧٧	ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا •	١٠٤/٢
١٨٥	وأن عسى أن يكون •	٢٢٧، ٢٠١/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١٨٦	من يضل الله فلا هادي له ويذرهم • « سورة الانفال » ٨	٤٣/٢
٤٣	ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم ولتذعنتم في الأمر ولكن الله سلم • « سورة التوبة » ٩	١٩٦/٢
٥	فاقتلوا المشركين •	٣٦١
٦	وان أحد من المشركين استجارك •	١٧٦، ١٧٧
٢٥	وضقت عليكم الارض بما رحبت •	٢٣٢/٢
٢٨	وان خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله •	٢٥١/٢
٣٨	اناقلتم الى الارض •	٥١٧/٢
٦٩	وخضتم كالذي خاضوا •	٤٨٣
١٠٨	من أول يوم أحق •	١٥٨/٢
١١٧	من بعد ما (كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم أنه بهم رؤوف • « سورة يونس » ١٠	٤٧٤
١٠	وآخر دعوانهم (أن الحمد لله رب العالمين) •	٦٩٢/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٢٢	حتى اذا كنتم في الفلك •	١٤٦/٢
٢٦	للذين أحسنوا الحسنى وزيادة •	٤٢٧
٢٧	والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة •	٤٢٧
٥٨	فبذلك فليفرحوا •	٢٧١/٢
٦٨	أتقولون على الله ما لا تعلمون •	٢٣٦/٢
٧١	فأجمعوا أمركم وشركاءكم •	٣٢٤
١٠٥	وأن أقم وجهك للدين حنيفاً ولا تكن من المشركين •	٢٢٧/٢
« سورة هود » ١١		
١	من لدن حكيم •	٤٠٢
٨	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم •	٨١٤، ٨٦/٢
٤٢	(أركب معنا) ولا تكن مع الكافرين •	٥١٢/٢
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم	٣٦٥
٧٢	وهذا بعلي شيخاً •	٣٢٤
٨٠	لو أن لي بكم قوة •	٢٠١/٢
٨١	ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك •	٣٦٦
٨٧	انك لأنت الحليم الرشيد •	٢٨٧، ٣٣/٢
١١١	وان كلا لما ليوفيهم •	١٨٨/٢

« سورة يوسف » ١٢

١٧٣	(فصبر جميل) والله المستعان على	١٨
٣٩٧	• قلن حش الله ما هذا بشراً •	٣١
١٥٩/٢	• حاش لله •	٣١
٣٦١/٢	(وقالت اخرج) عليهن •	٣١
٤١٧	• وما تمبدون من دونه الا أسماء	٤٠
٢١٨/٢	• فلن أبرح الارض •	٨٠
٤٢٤	(وسأل القرية) التي كنا فيها والعير • التي أقبلنا فيها وأنا لصادقون •	٨٢
٤٥٨/٢	(ومن يتق ويصبر) فان الله لا يضيع • أجر المحسنين •	٩٠

« سورة الرعد » ١٣

٣١٣/٢	• عالم الغيب والثمنانة الكبير المتعال •	٩
٤٨٢	• الله (يسط الرزق لمن يشاء) •	٢٦
٢٧١/٢	• ولو أن قرآنا سيرت به الجبال •	٣١
١٤٨/٢	• كفى بالله شهيدا •	٤٣

« سورة الحجر » ١٥

٢٣٦٠١٥٢/٢	(ربما يود الذين) كفروا لو كانوا مسلمين .	٢
-----------	--------------------------------------------	---

« سورة النحل » ١٦

٤٩٦	واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الاولين .	٢٤
-----	----------------------------------------------------	----

٢٠٣	وما بكم من نعمة فمن الله .	٥٣
-----	----------------------------	----

١٤٤/٢	ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه .	٦٧
-------	----------------------------------------	----

٢٧٣/٢	(وان ربك ليحكم بينهم) يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون .	١٢٤
-------	--------------------------------------------------------------	-----

« سورة الاسراء » ١٧

٤٦٥/٢	اذآ لأبتغوا الى ذي العرش سيلا	٤٣
-------	-------------------------------	----

٢٥٨/٢، ١٦٨/٢، ١٧٦	قل لو أتمتم تملكون .	١٠٠
-------------------	----------------------	-----

٤٠٩، ١٨٣	(أيّاماً تدعوا) فله الاسماء الحسنى	١١٠
----------	--------------------------------------	-----

« سورة الكهف » ١٨

٦٤٠	وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد .	١٨
-----	-----------------------------	----

٦١١	• ثلاثمائة سنين •	٢٥
١٢١	• كلنا الجنة أتت أكلها •	٣٣
٣١٦٣١٥٠١٧٥/٢	• لكنما هو الله ري •	٣٨.
١٦٦	• أتوني أفرغ عليه قطرا •	٩٦
٣٩٠/٢	• فما استطاعوا أن يظروه •	٩٧
١٦٣/٢	• انما الحكم اله واحد •	١١٠

• سورة مريم ، ١٩ •

٣٨/٢٠٢٤٣	• فهب لي من لدنك وإيا يرتني ويرث • من آل يعقوب •	٦٥٠
----------	-----------------------------------------------------	-----

٢٨٠٠٢٧٤/٢	• (فانا ترين) بن البشر أحدا فقولي • أني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم • اليوم انسيا •	٢٦.
-----------	------------------------------------------------------------------------------------------	-----

٢٩١	• أسمع بهم وأبصر •	٣٨.
-----	--------------------	-----

٥١٣	• ويقبول الانمان اذا ما مات لسوف • أخرج حيا •	٦٦.
-----	--------------------------------------------------	-----

• سورة طه ، ٢٠ •

٣٥٩/٢	• أتمد به أزري •	٣١:
-------	------------------	-----

٢٠٠/٢	• لعله يتذكر أو يخشى •	٤٤:
-------	------------------------	-----

١٤٦/٢	(ولأصلبكم في جذوع النخل) ولتعلمن أننا أشد عذابا وأبقى •	٧١
٤١/٢	(فأضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً) ولا تخشى •	٧٧
٢٠٧/٢	ثم أهدى •	٨٢
٢٤٩/٢	ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً •	١١٢

« سورة الأنبياء » ٢١

٢٤١/٢.٣٧٠.٣٦٣	(لو كان فيها آلهة الا الله) لفسدنا فسبحان الله رب العرش عما يصفون •	٢٢
٣٤٦/٢	وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا •	٧٣

« سورة الحج » ٢٢

٢٩/٢	(لنين لكم ونقر في الارحام • وليطوفوا بائيت لعتيق •	٥
٢٧٢/٢	فاجتبوا الرجس من الأوثان •	٢١
١٤٢/٢	فأنها لا تعمي الأبصار (ولكن تمي القلوب التي في الصدور) •	٣٠
٤٧٣		٤٦

« سورة المؤمنون » ٢٣

٢٠٦/٢	ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا اعلقة مضمغة فخلقنا المضمغة عظاماً فكسونا العظام لحماً •	١٤
٢٤٤	وان لكم في الانعام لعلبة نسقيكم مما في بطونها •	٢١
١٥٥، ١٤٦/٢	فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك •	٢٨
١٥١/٢	هيئات هيئات لما تواعدون •	٣٦
٣٥٠/٢	حتى اذا جاء أحدهم الموت •	٩٦

« سورة النور » ٢٤

١٧٣	يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال اذا أخرج يده لم يكذب يراها •	٣٧، ٣٦
٩٤، ١٣/٢	(ويخشي الله) ويتقته فأولئك هم القائرون •	٥٢
٢٨٤/٢	ومن يطع الله ورسوله (ويتقته) •	٥٢
٢٧٣/٢	يؤمنون بالله ورسوله •	٦٢
٥٠٣/٢	لبعض شأنهم •	٦٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٦٣	قد يعلم الله •	٢٣٦/٢
٦٤	قد يعلم ما أتم عليه •	١٥٣/٢
٤٣	يكاد سنا يرقه •	٤٩١/٢
• سورة الفرقان ، ٢٥		
٢١	وعو عتواً كبيراً •	٤٦٤/٢
٢٨-٢٧	يقول يا ليتي اتخذت مع الرسول سبيلاً يا ويلتي ليتني لم أتخذ فلاناً خيلاً •	١٠٨
• سورة الشعراء ، ٢٦		
٦١	قال أصحاب موسى انا لمدركون •	٢٦٧/٢
١٩٧	أو لم يكن لهم آية •	٤٧٣
٢٠٨	وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون •	٣٧٧
• سورة النمل ، ٢٧		
١٨	(قالت نملة) يا أيها النمل أدخلوا مساكنكم •	٥٦٢
٢٥	(ألا يسجدوا) لله الذي يخرج الخب •	٣٠٤

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٦	(فما أتاني الله) خير مما أتاكم بل أتم بهديتكم تفرحون •	٣١٨/٢
٧٢	(ردف لكم) بعض الذي تستعجلون •	١٤٩/٢
٨٧	ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله •	٢٣٤
٨٨	(وترى الجبال) تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب •	٢٣٤
٨٨	(صنع الله) الذي أتقن كل شيء انه خير بما تفتلون •	٢٣٤
	• سورة القمص ، ٢٨	
٢٢	(وأضمم اليك) جناحك من الرهب •	٣٥٩/٢
٣٨	(ما كان لهم الخيرة) سبحان الله تعالى عما يشركون •	٥٢
٨٢	ويكانه لا يفلح الكافرون •	٥٠٧
	• سورة العنكبوت ، ٢٩	
١٤	فأب فيهم ألن سنة الا خمسين عاما •	٣٦٠

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٢	ولما أن جاءت رسلنا •	١٩٨/٢
	« سورة الروم » ٣٠	
٣	وهم من بعد غلبهم سيغلبون •	٦٣٦
٤	لله الأمر من قبل ومن بعد •	٤٩٢
٣٦	وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يفتنون •	٥١٤
	« سورة لقمان » ٣١	
١٤	(أشكر لي) ولوالديك الى المصير	٥٠٥/٢
٢٧	(ولو انما في الارض من شجرة أولام) والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلما الله •	١٦٨/٢، ١٧٧/٢، ٢٤٢، ١٧٠/٢
	« سورة الاحزاب » ٣٣	٢٥٩
٦٥	(لئن لم ينته المنافقون) والذين في قلوبهم مرض •	٤٥/٢
	« سورة سبأ » ٣٤	
٩	(نخسف بهم الارض) أو نسقط عليهم كسفاً من السماء •	٥٠٩ ٤٩٥/٢

٥٥٠ (سيروا فيها ليالي) وأياماً آمنين • ١٨

١٨٠/٢ قل أن ربي يقذف بالحق عـلام
• الغيوب

« سورة يس » ٣٦

١٩٠ (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)
لا يؤمنون • ١٠

٥٥٧ (فمنها ركوبهم) ومنها يأكلون • ٧٢

« سورة الصافات » ٣٧

١٧٦/٢ انهم لهم المنصورون • ١٧

٣٩٣ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون • ٤٧

٢٣١/٢ وناديتاه أن يا ابراهيم • ١٠٤

٢٠٠/٢ وأرسلناه الى مائة أئب أو يزيدون • ١٤٧

« سورة ص » ٣٨

١٠٢/٢ (نعم العبد) انه أوَّاب • ٣٠

٦٥١ مفتحة لهم الابواب • ٥٠

رقم الصفحة	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الآية
	« سورة الزمر » ٣٩	
٢٩١	• قل اللهم فاطر السموات والارض	٤٦
٥٠٩/٢	• فرطت في جنب الله	٥٦
٢٢١/٢	• لو أن الله هداني	٥٧
٢٢١/٢	• قد جاءتك آياتي	٥٩
	« سورة غافر » ٤٠	
٣١٣/٢	• ويا قوم اني اخاف عليكم يوم التناد	٣٢
٧٨/٢	• فاذا قضى امرأ فانما يقول له (كن • فيكون)	٦٨
	« سورة فصلت » ٤١	
٣١٣	• وأما نمود فهديناهم	١٧
٢٢٩/٢	• ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	٣٤
	« سورة الشورى » ٤٢	
٢٠٠/٢	• لعل الساعة قريب	١٧

« سورة الزخرف » ٤٣

٤٨٧	• وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا	١٣
١٥٦	• ليوثهم سقفاً من فضة	٣٣
٢٥٥/٢	• فأما تذهبن بك (فإنا نأمنهم متقمون	٤١
١٤٣/٢	• أن الله يغفر الذنوب جميعاً	٥٣
٣١٨/٢	(يا عباء لا خوف عليكم) اليوم ولا • أتم تحزنون	٦٨
٤٦٠	• وفيها ما تشتهي الأنفس	٧١
٥٧٦، ٢٩	• (وادعوا يا مالك) ليقض علينا ربك	٧٧

« سورة الدخان » ٤٤

٢١٥/٢	• وما نحن بمنتزعين	٣٥
٢٨٧/٢	• ذر انك أنت العزيز الكريم	٤٩

« سورة الاحقاف » ٤٦

١٤٣/٢	(يغفر لكم من ذنوبكم) ويجركم من • عذاب أليم	٣١
-------	-------------------------------------------------	----

• سورة محمد ، ٤٧

٢٢١ (فأما منا بعد وأما فداء) حتى تضيع
الحرب • ٤

٢٢٩ (فشدوا الوثاق) • ٤

• سورة الفتح ، ٤٨

٢٣/٢ تقاتلونهم أو يسلمون • ١٦

• سورة الحجرات ، ٤٩

٣١٦ (لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)
واتقوا الله • ٤

١٧٦ (ولو أنهم صبروا) حتى تخرج • ٥

٥١٠/٢ (ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) • ١١

• سورة ق ، ٥٠

٢٣٧ (عن اليمين وعن الشمال قعيد) • ١٧

٧٦/٢ (لمن كان له قلب) أو ألقى السمع
وهو شهيد • ٣٢

	« سورة النجم » ٥٣	
٣٤٥/٢	• عادا الاولى •	٥٠
	« سورة الرحمن » ٥٥	
٢٣٩/٢	• هل جزاء الاحسن الا الاحسان •	٦٠
	« سورة الواقعة » ٥٦	
٢٧٩/٢	• لا بارد ولا كريم •	٤٤
٢٢٩/٢	• فلا أقسم بمواقع النجوم •	٧٥
	« سورة الحديد » ٥٧	
٢٢٨/٢	(لثلا يعلم) أهل الكتاب ألا يقدرون • تلى شيء من فضل الله •	٢٩
	« سورة الممتحنة » ٦٠	
١٦٣/٢	(انما ينهاكم الله) عن الذين فاتاؤكم • في الدين •	٩
	« سورة الجمعة » ٦٢	
١٠٤/٥	• مثل الذين حملوا التوراة •	٥

٢٠٦	قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم .	٨
	« سورة المنافقون » ٦٣	
٤٣/٢	(فأصدق وأكن) من الصالحين .	
	« سورة الطلاق » ٦٥	
٣٧٠/٢	(لينفق ذو سعة من سعته) ومن قدر عليه رزقه .	٧
	« سورة التحريم » ٦٦	
٥٣٤	فقد صفت قلوبكما	٤
	« سورة التلم » ٦٨	
١٤٧/٢٠٦٢٩	بأيكم المنتون .	٦
٢٦٠/٢	(ودوا لو تدهن) فيدهنون .	٩
	« سورة الحاقة » ٦٩	
١٦٦	هاؤم اقرؤا كتابية .	١٩
٢٨٢/٢	وما غنى غنى ما ليه	٢٨

١٠٠/٢	• (ذرئها سبعون ذراعاً) فأسلكوه •	٣٢
	• سورة المعارج ، ٧٠ •	
٥٠١/٢	• ذي المعارج تعرج •	٢
	• سورة نوح ، ٧١ •	
٥٠٥:٤٩٥/٢	• (يغفر لكم) من ذنوبكم ويؤخركم •	٤
٢٢٢	• والله أنبتكم من الارض نباتاً •	١٧
	• سورة العجن ، ٧٢ •	
٢٢٧/٢	(وألوا استقاموا) على الطريق	١٦
	• لاستقيانهم ماء غدقا •	
	• سورة المزمل ، ٧٣ •	
٢٢٢	• وتبتل اليه تبتيلاً •	٨
٥٥٨	• السماء منقطر به •	١٨
	• سورة المدثر ، ٧٤ •	
٢٢١	• فما لهم عن اذكركه معرضين •	٤٩
٥٦٠	• فمن شاء ذكره •	٥٥

رقم الصفحة	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الآية
	« سورة القيامة » ٧٥	
٢٧٣/٢	• (لا أقسم) يوم القيامة •	١
٥٥٤	• وجمع الشمس والقمر •	٩
٢٦٧/٢	• يقول الانسان يومئذ أين المفر •	١٠
	« سورة الانسان » ٧٦	
٢٤٠/٢	(هل أتى على الانسان) حين من • الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً •	١
١٣٨	• سلاسلا وأغلالا وسميرا •	٤
٢٩٩/٢	• (قواريرا) من فضة قدروها تقديرا •	١٦٤١٥
١٣٨	• كانت قواريرا من فضة •	١٦٤١٥
٢١٢/٢	• ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً •	٢٤
	« سورة المرسلات » ٧٧	
٣٠/٢	• ولا يؤذن لهم فيستدرون •	٣٦
	« سورة التكوير » ٨١	
٤٩٣/٢	• واذا النفوس زوجت •	٧
٩٤	• علمت نفس ما أحضرت •	١٤

٣٣٣،١٥٤/٢	١٨،١٧،١٦،١٥	فلا أقسم بالبحر والسموات والجوار الكئيبين والليل اذا عسعس • والصبح اذا تنفس •	
١٥٤/٢	١٧	والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس •	
		« سورة الانشقاق » ٨٤	
٥١١	١	اذا السماء انشقت •	
١٥٤/٢	١٨	والنجم اذا اتسق •	
		« سورة البروج » ٨٥	
٢٠٥	١٠	ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلانهم عذاب جهنم وليس عذاب الحريق •	
٢٠٣	١٦،١٥،١٤	وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد • فعال لما يريد •	
		« سورة الطارق » ٨٦	
٢٧٤/٢	٤	ان كل نفس لما عليها حافظ •	
		« سورة الاعلى » ٨٧	
٤١٧	١	سبح اسم ربك الاعلى •	

« سورة الفجر » ٨٩

٣١٣/٢	والليل اذا يسر •	٤
٣١٩/٢	فيقول ربي اكرم من ، فيقول اهانن	١٦، ١٥

« سورة الشمس » ٩١

٣٠١/٢	والشمس وضحاها •	١
٢٣٢/٢	والسما وما بناها •	٥

« سورة الليل » ٩٢

٣٣١/٢، ٥١٢	والليل اذا يغشى •	١
١٥٣/٢	والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلئ	٢، ١
٣٣٢/٢	والنهار اذا تجلئ •	٢

« سورة الضحى » ٩٣

٢٦٢/٢	فأما اليتيم فلا تقهر •	٩
-------	------------------------	---

« سورة العلق » ٩٦

٣٩٨/٢	لنسفعا بالناصية •	١٥
-------	-------------------	----

« سورة البينة » ٩٨

٣٤٣، ٣٧٦/٢ (لم يكن الذين كفروا) من أهل الكتاب . ١

« سورة الاخلاص » ١١٢

٢٧٨/٢ • الله أحد . ٢٤١

٨٩/٢ • ولم يكن له كفواً أحد . ٤

(٣) فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
٤١٢	ان أحبكم الي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقا وأن أبغضكم •
١٣٩	انكن لأنتن صواحيبات يوسف •
٥١	بعثت الي الاحمر والاسود •
٥٣٣	كاشاة العائرة بين الغنمين •
٢٣٤/٢	كما تكرونوا يولى عليكم •
١٦/٢	لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحله القسم •
٢٧٢/٢	لتأخذوا مصافكم •
٤٠٦/٢	(ليس من ابراهيم في اسفر)
٢٤٢	(واجعله الوارث منا) دناء

(٤) فهرس الأمثال والأقوال

رقم الصفحة	المثل والقول
٢٨٨	• أصبح ليل
٥٢٠	• أعط القوس باريها
٢٨٩	• أطرق كرا أطرق كرا ان النعماءة في القرى
٢٨٨	• أفد مخزوق
١٧٨	• الا حفلية فلا آية
٤٢١	• اذهب بندي تسلم
١٨٦	• أمت في حجر لا فيك
٣٠٨	• انتهوا خيراً لكم
٣١٠/٢	• ان تأتي فأهل الليل وأهل النهار
٥٧	• أنفع من تفاريق العصا
٣٠٧	• أهلك والليل
٢٢٦	• أو فرقا خير من حب
٢٢٦	• تمسوا الجددي قبل أن يتفداكم
٧٣/٢	• حتى قدمت كأنها حربة
٥٢	• الحق أبلج والباطل لجلج
٥٥	• خبز الشعير يؤكل ويذم
٢٢٦	• رب فرق خير من حب
٢٢٦	• رهباك خير من رحماك
١٠٩/٢، ١٨٥/١	• شرأهر ذا ناب
١٨٥	• شربجيتك الى مخة عرقوب

- ٢٢٦ • غضب الخيل على اللجم •
- ٨٢ • قبح الله عزى خيرا خطة •
- ٣٠٨ • كل شيء ولا شتمة حر •
- ٣١٠ • كن من أي طير الله شئت
- ٣٠٨ • كليهما وتمرا •
- ٤١٤/٢ • لم يُجرّم من فزّد له •
- ٧٩/٢ • لم يوجد كان مثلهم •
- ١٧٧ • لو غير ذات سوار لطمتي •
- ٧٣/٢ • ما جاءت حاجتك •
- ١٨٥ • مأربة لا حفاوة •
- ٣٠٦ • ما ز رأسك والسيف •
- ٤٢٨ • ما كل سوداء تمره ولا بضاء مشحمة •
- ٣١٠ • من أنت زيدا •
- ٦٥/٢ • من يسمع يخل
- ٣٨٠ • الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
- ٢٤٢/٢، ٢٠٧ • نعم المبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه •
- ٣٠٨ • هذا ولأرعاتك •
- ٤١٤/٢ • هكذا فزدي •
- ٥٤٥ • هالك في الهواك •
- ٣٠٩ • ورائك أوسع لك •
- ٣١٠ • وان تفتي فأهل الليل وأهل النهار •
- ٥٥ • يجري بليق ويُدَمُّ

(٥) فهرس الأشعار والأرجاز

- ١ - الأبيات المرقمة هي التي ذكرها الشارح في أثناء شرحه ورقمتها ابتداءً من أول الكتاب إلى نهايته .
- ٢ - الأبيات غير المرقمة هي التي أشار إليها الشارح في أثناء الشرح أو ذكر منها كلمة واحدة ، ولأجل ذلك لم أضع لها رقماً .

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد الصفحة
-----------	--------	------	-----------	-------------------

(الهمزة)

وامرحباه	بما شاء	رجز	عروة بن خزيم العنزي	٢٥٤	٢٨٤/٢
إذا عاش	والفتاء	وافر	الربيع بن ضبع الفزاري	١٢٩	٣٥٣
قالوا تعال	صداء	طويل	يزيد بن محزم	١١٣	٢٩٩
إن لله	شقاء	خفيف		٦٦	٢٠٩
وبلدة	أفياؤها	رجز		٢٥٨	٣٩٦/٢
ما إن رأيت	الصحراء	كامل			٤٥٧/٢

(الباء)

إن لها	جا	رجز			٧٠٤، ٦٨٢، ٧١٨
يا عجبا	أرنباً	رجز		٢٠	٨٨
نحي الذنابات	أقرباً	رجز	العجاج	٢٢٢	١٥٨/٢
يسر	ذهاباً	وافر		٢٤٥	٢٣٣/٢
لن تراها	طيباً	خفيف	ابن قيس الرقيات	٨٣	٢٤٧
حتى إذا	ولا طلباً	كامل	أوس بن حجر	٨٤	٢٤٨
مثل الحريق	فالتهباً	رجز	رؤبة	٢٥٥	٣١٥/٢

صدر البيت	قائمه	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
في ليلة	الطنبا	بسيط	مرة بن محكان	١٧٤	٦٢٥
لانكحن ببة	خدبة	رجز	هند بنت أبي سفيان	١٤	٧٨
جارية	معقبه	رجز	الاغلب العجلي	٩٠	٢٦٩
كانها	مطيوبة	رجز			٤٣٦/٢
كذبتهم	وتحلب	طويل	الاسدي	٩	٧٢
ومصعب	اطيها	وافر	ابن قيس الرقيات	٤٦	١٥٠
وقد جعلت	نابها	طويل	مغلس بن لقيط الاسدي	١٥٩	٤٦٥
فاجزوا	معيوب	بسيط		١١٥	٣٠٤
فمن يك	لغريب	طويل	الضابي البرجمي	٥٢	١٦٧
اياك	جالب	طويل	الفضل بن عبدالرحمن القرشي	١١٧	٣٠٥
اتيجر	تطيب	طويل	المخبل السعدي أو للاعشى	١٣٠	٣٥٧
هذا لعمر كم	ولا أب	كامل	ضمرة بن ضمرة	١٣٩	٢٩٥
تراد	فركوب	طويل	علقمة بن عبده التميمي	١٧٥	٦٣٠
وما هو	أجيب	طويل		٢٠٢	٢٤/٢
وفي كل	ذنوب	طويل	علقمة بن عبده	٢٧٥	٥١٦/٢
وواعدتني	بيترب	طويل	الشمخ	٧٢	٢٢٥
وعدت	بيترب	طويل	الاشجعي	٧٣	٢٢٥
اذا كوكب	في القرائب	طويل		—	٤١٣
ما انس	سراب	كامل	حصين بن القعقاع	٢٧٣	٤٥٩/٢
جباد	العراب	وافر			٧٩/٢
اقاتل	من الكرب	طويل	كعب بن مالك	١٧٧	٦٣٠
وكتما	منهب	طويل	طفيل الغنوي	٤٩	١٦٣
انوفهم	في الجيوب	رجز		١٨٨	٧٠٢

(التاء)

٤٢٠	١٤٥	شبيب بن جعيل التغلبي	كامل	أجنت	حنت
٢٥٣	٨٥	سالم بن دارة	رجز	جعتا	يامر
٦٣٠	١٧٦	العجاج أو رؤبة	رجز	خشيت	ان الموقى
٧٠٣	١٨٩	العجاج	رجز	تنبيت	رأى الادلاء
١٠٦	٢٧		بسيط	المصيات	قل لابن قيس
٣٤٧	١٢٦		بسيط	لعلات	أفي الولاثم
٢١٠/٢	٢٤٠		طويل	أقلت	ولست

(الجيم)

٤٢/٢	٢٠٥	لعبدالله بن الحر	طويل	تأحجا	متى تأتنا
٤١٣/٢	٢٦٨	العجاج	رجز	أمسجا	حتى اذا
١٤٤	٤٣	ابن ميادة	كامل	الارتاج	يحدو
٣٤١/٢	٢٥٧	عبدالرحمن بن حسان	وافر	الفهرواجي	وكنت آذل

(الحاء)

١٧٣	٥٦	نهشل بن حري	طويل	الطوانح	لبيك
٢١٦	٧٠	رجل من النبت	بسيط	الريح	هلا سألت
٩٥/٢	٢١٣	ذو الرمة	طويل	يبرح	اذا غير
٢٧٦	٩٩	سعد بن مالك البكري	بسيط	فاستراحوا	يا بؤس
١٣٧	٣٩		طويل	أذرح	وان أبا
٢٣٨/٢	٢٤٨	قسام بن رواحة	طويل	الجوانح	عسى

(المدال)

٢٦٩	٩٢	رؤبة	رجز	المجمود	يا حكم
٢٣٩	٨١		هزج	أبو هند	فما وال
٥٢١	١٦٥	الاعشى	طويل	محمد	قآليت
٤٥٦/٢					
٢٣٣/٢	٢٤٦		بسيط	أحدا	أن تقرأن
١٠٠/٢		جرير	وافر	زادا	تزود
١٧٩/٢	٢٣١	عقبة بن هبيرة الاسدي	وافر	الحدينا	معاوي
١٦٣/٢	٢٢٧	انغرزدق	طويل	المقيدا	أعد نظرا
١٢١	٣٣		رجز	بزائلة	في كلت
٤٢٢	١٤٧		كامل	مزادة	فزجتها
٢٢٥/٢	٢٥٦	أبو ذؤيب الهذلي	بسيط	غرد	تالله
٢٤/٢			طويل	ويقصد	على الحكم
٨٩	٢٢	امية بن أبي الصلت	بسيط	والجمد	سبحانه
٧٥		الراعي النميري	بسيط	أود	أشلى
٤٤٨.٧٠	٧	رؤبة	رجز	فديد	نبئت
٤٧٨/١	١٦٠		طويل	لعبيد	يلومنتي
١٧٤/٢					
٤٢٣	١٤٨		وافر	تعود	ثلاث
٤١١/٢	٢٦٧	الناخعة الذبياني	بسيط	من أحد	وقفت
٤٥٨/٢	٢٧٢	قيس بن زهير العبيسي	وافر	زياد	ألم يأتك
٨٥	١٥	الطرماح	طويل	ولا نجد	وإن تميما
			طويل	بنو سعد	كأما حين

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
إذا كنت	من سعد	طويل	النمر بن تواب	٢٥	٩٢
فان ابن	جلد	طويل			
تطاول	ترقد	مقارب	امرؤ القيس	٢٨	١٣٧
قالت	فقد	بسيط	النابغة الذبياني	٢٢٨	١٦٤/٢
اوحرة	البلد	بسيط	لذى الرمة	٢١٤	١٠٤/٢
قام بها	الفرقد	رجز		٢٦٠	٤٠١/٢
ألا نعب	الصمد	طويل	أبو القمقام الأسدي	٣	٥٢
شلت	المتعمد	كامل	عاتكة بنت زيد العدوية	٢٣٥	١٩٠/٢
والمؤمن	والسند	بسيط	انابغة الذبياني	١٤٢	٤١٥
بلغتها	الرعد	رجز	أبو نخلة (يعمر)	٤٠	١٣٨
أفد	قد				١٤٠/٢
أودى	حياة الوادي	بسيط	الاسود بن يعفر	١١١	٢٩٧
ومن فعلاتي	جليدها	طويل	عبدالوارث بن اسامة	٢١٠	٨٢/٢

(السراء)

من شاهد	لا منتظر	رجز	العجاج	٩١	٢٦٩
الى الحول	اعتذر	طويل	ليبس	١٤٤	٤١٨
وقد رابني	بشر	مقارب	امرؤ القيس	٢٦٦	٤١٠/٢
وغبرا	شعر	رجز	العجاج	٢٤٤	٢٣٠/٢
فيها عيايل	النعر	رجز	حكيم بن معية الربيعي		٤٤٨/٢
	تناظر				
لم يستريثوك	عشارا	مقارب	الكميت	٣٦	١٣٣
تظل	عشارا	وافر	خداش	٣٧	١٣٣

صدر البيت	قائمه	بحره	اسم تائله	رقم الشاهد	المنحة
تقول	جارا	متقارب	الاعشى	١٢٨	٣٥٠
فيا الغلامان	شرا	رجز		٩٨	٢٧٥
مثل مروان	تأزرا	طويل	الفرزدق	١٣٥	٣٨٥
وان قال	بزوبرا	طويل	الفـرزق	٢٤	٩١
فهل	شمرا	طويل	امرؤ القيس	١٢	٧٤
لا تبك	فتعدرا	طويل	امرؤ القيس	٢٤/٢	
يعالج	حوارا	وافر	ابن احمر	٢٢/٢	
اذا ما انتهى	فاقصرا	طويل	زيد بن زيد العذرى	٢٤١	٢١٠/٢
جراجيح	قفرا	طويل	ذو الرمة	٢١٢	٨٤/٢
تفاقد	بهرا	طويل	ابن ميادة (الرماح)	٨٠	٢٣٨
لا تتركنى	أطيرا	رجز		٦٤	٢٠٨
وقلن	دعائره	طويل	مغرمس بن ربيعى	٢٤٣	٢٢٣/٢
فانك	حمار	وافر	ثروان العامرى	٢٠٨	٧٥/٢
ربما الجامل	المهازا	خفيف	أبو داود	٢٢٠	١٥٣/٢
ألا أيهذا	انتقادر	طويل	ذو الرمة	٩٥	٢٧٣
لقد كذبت	مضر	بسيط	عمر بن لجأ	١٠٢	
	الخور				٢٧٩
	المرر				
ياتيم	عمر مضر	بسيط	جرير	١٠١	٢٧٨
اذا ابن أبى	جازر	طويل	ذو الرمة	١١٩	٣١١
أما أقتم	وما تذر	بسيط		١٢٣	٣٨٣
فأبت	تصفر	طويل	تأبط شرا	١٩٧	١٣/٢
جزى	سمنار	بسيط	سلط بن سعد	٤٨	١٦٠

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
وما نبالي	ديار	بسيط		١٥٦	٤٦٤
كل انثى	خيتعور	خفيف	حجر آكل المرار	١٩٥	٧١٧
كروا	البقر	بسيط	الاختل	٢٠٤	٤٠/٢
ثم أضحوا	والدبور	خفيف	عدي بن زيد	٢١١	٨٢/٢
عصيت	اليستعور	وافر	عروة بن الورد	١٩٦	٧١٩
الاعلالية	الجزارة	كامل	الاعشى	١٠٠	٢٧٧
ولقد	الايبر	كامل		١٦	٨٦
ياحر	ولا أثر	بسيط	ابن مقبل	١٩٠	٧٠٨
قد قلت	الفاخر	سريع	الاعشى	٢١	٢٢٦، ٨٨
نحن	فجار	كامل	النايفة الذيباني	٢٣	٩٠
بالعنة	جار	بسيط	سعد بن مالك	١١٦	٣٠٤
يا سارق	الدار	رجز		١٢٤	٣٢٣
أغرك	الدوائر المواور	رجز	جندل بن المثنى	٢٧٠	٤٤٧/٢
وقال	بمقدار	بسيط	الاختل	٢٠٣	٤٠/٢
فلمست	للكائر	رجز	الاعشى	١٨٣	٦٦٠
انى ضمنت	غدور	كامل	الفرزدق	٥٤	١٦٨
لله درى	يسرى قفر	رجز	ابو النجم العجلي	٦٢	٢٠٢
هن	بالسور	بسيط	الراعي النميري	٢١٦	١٤٨/٢
ان امرأ	مكفور	بسيط	ابو زيد الطائي	٢٣٠	١٧٦/٢
كم عمة	عشارى	كامل	الفرزدق	١١٦	٥٢٧
لمن الديار	ومن دهر	كامل	زهير بن ابي سلمى	٢٢٣	١٥٨/٢

صدر البيت قافيته بحرته اسم قائله رقم الشاهد الصفحة

٢٨٩	١٠٤	العجاج	رجز	بميرى بالمحذور	جاري
٣٨٦	١٣٦		رجز	ابن خيبري	لا هيثم
٢٨٩			رجز	القرى	اطرق

(الزاي)

٢٧٣	٩٦		رجز	بالنكز	يا ايها
-----	----	--	-----	--------	---------

(السين)

٦٦٣	١٨٥	العباس بن مرداس	طويل	القوانسا	اكر
١٤٩/٢	٢١٨	امية بن ابي عانذ	بسيط	والآس	لله
٢٣٥	٧٧	سحيم عبد بنى الحساس	طويل	لابس	إذا شق
٢٠٩	٦٥	عمارة بن عقيل بن بلال	رجز	الشمس	كانهن
٢٤٠	٨٢		طويل	يتلمس	هنيئاً
٢٧١	٩٣	خزر بن لوزان	كامل	والجلس	يا صاح
٨٧	١٩		طويل	نفسى	ولما رأيت

(الشين)

٧٣	١١		وافر	العشا	بنو يدى
----	----	--	------	-------	---------

(الصاد)

٥٤٧	١٦٩	الاعشى	طويل	الاحاوصا	اتانى
٦١١	١٧٣		وافر	خميص	كلو
٦٥٢					

صدر البيت	قائمه	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
أحلف	العصا	رجز		٥	٥٧

(الضاد)

حتى تقضى	وخضا	رجز	العجاج	٧٨	٢٣٥
وممن	وذو العرض مزج		ذو الاصبع العلواني	٤٥	١٤٩
بتيهاه	بيوضها	طويل	ابن أحمر	٢٠٩	٨٠/٢

(العين)

قسي	الوداعا	وافر	القطامي	٢٠٧	٧٤/٢
يا ليت	راتعا	رجز	رؤبة	٦٨	٢١٣/١ ١٩٩/٢
فادرك	اصبعا	طويل	الاسود بن يعفر	١٥١	٤٣٠
ذريني	مضاعا	وافر	عدي بن زيد	١٥٣	٤٥٣
لعلك	أجدعا	طويل	المتمم بن نويرة	٢٣٨	٢٠٢/٢
قصيدك	فييجعا	طويل	المتمم بن نويرة	٧٩	٢٣٧
إذا قال	أجمعا	طويل	الحرث بن عناب الطائي	١٤١	٤١٤
تعلون	اتقنعا	طويل	جرير	٢٤٧	٢٣٥/٢
لأن ابن التارك	وقوعا	وافر			٤٥٣
لا تهين	رفعا	خفيف	الاضبط بن قريع	٢٥٣	٢٨٢/٢
وأنت	فاجع	طويل		١٣٧	٣٩٤
يعثرن	الاذرع	كامل	أبو ذؤيب	١٠	٧٢
يا أقرع	تصرع	رجز	جرير بن عبدالله	٢٤٩	٢٤٥/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
علي حين	وازع	طويل	النابة الزبياني	١٥٤	٤٥٨
اذا خلت	وتنزع	طويل			١٨٨
فان يك	أجمع	طويل	جميل بثينة	٥٩	١٨٨
يا شاعرا	تواضع	طويل	السلطان العبدى	٨٨	٢٥٨ ٢٦٣
كان مجر	الصوانع	طويل	النابة الزبياني	١٨٧	٦٦٧
فارحم	وقع	كامل			٣١٤/٢
الا يبعد	ما صنع	بسيط			
قضت	رجوعها	طويل		١٣٨	٣٩٤
هجوت	ولم تدع	بسيط	أبو عمرو بن العلاء		٤٥٨/٢
فما كان	في مجمع	متقارب	عباس بن مرداس	٤٤	١٤٨
لانسب	الراقع	سريع	أنس بن العباس السلمى	١٣٤	٣٨٤
لا تجرعي	فاجزعي	كامل	انمر بن تولب	١٢١	٣١٥

(الفاء)

خالط	قرقعا	رجز	النجاج	٣١	١١٩
نحن	مختلف	منسرح	قيس بن الخطيم	٥١	٤٢٢، ١٦٧ ١٨٤/٢
قولك	ازدهاف	رجز	رؤبة	٧٥	٢٣١

(القاف)

قام	الخفق	رجز	رؤبة	٢٢٤	١٦١/٢
يا من رأى	للعقيق	طويل	أبو داود	١٥٠	٤٣٠
كفاني	معاثقه	طويل	الراعى النميري	١٩١	٧٠٩

صدر البيت	قائمه	بحره	اسم قائله	رقم الشاعر	الصفحة
الم تسأل	سملق	طويل	جميل بن معمر	٢٠١	٣١/٢
فلو أنك	صديق	طويل		٢٣٣	١٨٧/٢
ومنهل	نقائق	رجز		٢٦١	٤٠٢/٢
ماج	زهوق	رجز		٢٥٩	٣٩٧/٢
والا فاعلموا	شفاق	وافر	بشر بن ابي خازم	٢٣٢	١٨٤/٢
لذا العجوز	ولا تملق	رجز	رؤبة	٢٧٤	٤٦٠/٢
فمتى	الساقى	خفيف	عدي بن زيد	٥٨	١٧٥

(الكاف)

تجانف	لسمرانكا	طويل	الأعشى	١٢٢	٣١٩
اتتك	أياكا	رجز	حميد بن الارقط	١٥٧	٤٦٤
أفي السلم	العوارك	طويل	هند بنت عتبة	١٢٧	٣٤٧

(اللام)

جزى	وتد فعل	طويل	النايفة الذبياني	٤٧	١٦٠
صعدة	تمل	رمل	كعب بن جعيل	٥٧	١٧٣
غير أنا	التأميلا	خفيف	كعب بن العنبري	٢٠٠	٣١/٢
وميه	قذالا	وافر	ذو الرمة	١٨٢	٦٥٧
فالفيته	الا قليلا	متقارب	أبو الاسود	١٣١	٠٣٦٦/١
ان محلا	مبلا	منسرح	الأعشى	٦٧	٢٧٨/٢
	الرجلا				٢١٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
وهيج	حيهله	بسيط		١٦٣	٥٠٠
فلا مزنة	ابقالها	متقارب	عامر بن جوين	١٧١	٥٥٥
فقلت	تقتل	طويل	الاخطل	٢١٥	١٠٥/٢
في فتية	وينتمل	بسيط	الاعشى	٢٣٤	١٨٩/٢ ١٩٢
كابى براقش	يتحول	كامل	الاسدي	١٨	٨٧
كانت	الاباطيل	بسيط	كعب بن زهير	٧٤	٢٢٥
تبين	طيالها	طويل	أنيف بن زبان	٢٦٩	٤٤٥/٢
لئن عاد	لا أقيلها	طويل	كثير عزة	٢٥١	٢٦٣/٢
جاوا	الدئل الاسل	منسرح	كعب بن مالك	٣٤	١٣١
فلو أن	من المال	طويل	امرؤ اليس	٥٠	١٦٩، ١٦٥
يسقون	السلسل	كامل	حسان بن ثابت	١٤٩	٤٢٥
ربما	العقال لاميل' تجهل'	خفيف	أمية بن أبي الصلت	١٦١	٤٨٦ ٢٣٣ ٢٥/٢
ما أنت	والجدل	بسيط	الغرزدي	٦	٦٧
إذا لاتبعناه	التهازل	طويل	أبو طالب	٧٦	٢٣٣
يا زيد	فانزل	رجز	عبدالله بن رواحة	١٠٣	٢٧٩
ويأوى	انسعال الطحال العيال	متقارب	أمية بن أبي عائذ	١٠٧	٢٩٤
كان خصييه	حنظل	رجز	جندل بن المثنى	١٧٢	٦٠٨
فقلت	الفتحل	رجز	زؤبة	١٩٤	٧١٣
رب رقد	أقيال	خفيف	الاعشى	٢١٩	١٥٢/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
غنيئا	ذهول	وافر		١	٤٨
أراك	فضول	وافر	بديع الزمان الهمداني	٢	٤٩
وما أنا	بقوول	طويل	كعب الغنوي	١٩٩	٢٨/٢
الحرب	جهول	كامل	عمر بن معد يكرب	٦١	٢٠٠
ترى التيمي	المليل فيل	وافر	جرير	١٧	٨٦
تضل منه	عن فل	رجز	أبو النجم العجلي	٢٨	١٠٩
تروحي	ظليل	رجز	احيحة بن الجلاخ	١١٨	٣٠٩
ولكنما	امثالي	طويل	امرؤ القيس	٥٥	١٧٠
قد مر	لا تبالي	رجز		٢٦٤	٤٠٣/٢

(الميم)

قد وردت	من هنه فمه	رجز		٢٦٥	٤١٠/٢
ويوما	السلم	طويل	باعث	٢٣٧	١٩٨/٢
ألا اضحت	أماما	وافر	جرير	١٠٨	٢٩٦
فاما تميم	نياما	مقارب	بشر بن أبي خازم	١٢٠	٣١٣
ألا من	الطعاما	وافر	يزيد بن الصعق	١٤٦	٤٢٠
سفته	يعدما	مقارب	النمر بن تولب	١٦٢	٤٩٨
وما هي	خنعما	طويل	حميد بن ثور	١٨٦	٦٦٦
هم	معظما	طويل		١٤٠	٤٠٥
أذكرت	صاما	بسيط	مسام بن الوليد		٢١٧
أقامت	مصطلاهما	طويل	الشمخ بن ضرار	١٨١	٦٥١

صدر البيت	قائمه	بحره	اسم قائمه	رقم الشاهد	الصفحة
انى اذا	يا اللهم	رجز		١٠٥	٢٩٠
وما عليك	يا اللهم واينما لن نعدها	رجز		١٠٦	٢٩٠
بل بلد	جرهه	رجز	رؤبة	٢٢٥	١٦٢/٢
لقد ولد	وشام	وافر	جرير	١٧٠	٥٥٤
تزود	عقيم	طويل	هوبر الحارثي	٣٠	١١٨
لا ينعش	مبغوم	بسيط	ذو الرمة	١٤٣	٤١٨
انا بن حارث	قد علموا	بسيط	ابن حبناء التميمي	١٠٩	٢٩٦
ما ابالي	لثيم	خفيف	حسان بن ثابت	٢٣٩	٢٠٩/٢
حتى تذكر	مفيوم	بسيط	عقمة الفحل		٤٣٦/٢
سلام الله	سلام	وافر	الاحوص	٨٦	٢٥٧
هي ماكنتي	حمو	مجث		٣٢	١١٩
تحلل	حالم	طويل	سويد بن كراع	٢٢٦	١٦٣/٢
حتى تهجر	انظوم	كامل	لييد بن ربيعة	١٨٠	٦٣٧
الاطرقتنا	سلامها	طويل	ابو الضمر الكلابي	٢٧١	٤٤٩/٢
يا ذا المخوفنا	الاحلام قطام	كامل	عبيد بن الابرص	٩٤	٢٧٢
على حلقة	كلام	طويل	الفرزدق	١٢٥	٦٢٩، ٣٣٣
أسرك	غارم التنادم	طويل	عمارة بن الوليد	٢٦	١٠٥
لستان	حاتم	طويل	ربيعة الرقي	١٦٤	٥٠٣
أزيد	فخاصم	طويل		٨٩	٢٦٦
ولكن	وهاشم	طويل	الفرزدق	٤	٥٤

صدر البيت	قائمه	بحيره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
و كنت	اللهازم	طويل		٢٢٩	١٦٧/٢ ١٨٦
ومن هاب	بسلم	طويل	زهير	٦٣	٢٠٧
تنكرت	المكرم	ايانا	أوس	١١٢	٢٩٩
يدعون	الأدهم	كامل	عنترة	١١٠	٢٩٧
بيض	المنهم	رجز	العجاج	٢٢١	١٥٧/٢
سائل	ذى الاكم	بسيط	زيد الخيل		٢٤٠/٢
شم	ولا قزم	بسيط	الكميت		٦٣٩
عيرات	الاعكام	خفيف	الكميت		٥٤٠
يا دار	واسلمى	كامل	عنترة	١١٤	٣٠٤

(النون)

ومن شانء	أنكرن	متقارب			٣١٩/٢
ومهمين	الترسين	رجز	خطام المجاشعي	١٦٧	٥٣٤
بكر العواذل	الومينه	كامل	ابن قيس الرقيات	٢٣٦	١٩٤/٢
ويقلن	انه	كامل	ابن قيس الرقيات	٢٤٢	٢٢٢/٢
كل عام	تنتجونه	رجز	قيس بن حصين الحارثي	٦٠	١٨٩
مرت الطير	فطينا اسرائينا	رجز		٤١	١٢٩
قد علمت	الا أنا	سريع	عمر بن معد يكرب	١٥٥	٤٦٣
وكفى	طويل	كامل	كعب بن مالك	٢١٧	١٤٩/٢
كانا	ايانا	هزج	ذو الاصبع العدواني	١٥٨	٤٦٤
فلما تبين	بالأينا	متقارب	زياد بن واصل	١٥٢	٤٣٥
قد كنت	والليانا والقيانا	رجز	لرؤبة	١٧٩	٦٣٧

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
ليت	المحزون	خفيف	أبو طالب	٦٩	٢١٥
ولم يبق	دانو	هزج	الفند الزماني	١٢٣	٣٢٠
فظل	أرونان	وافر	النايفة الجعدي	١٩٢	٧١٠
	هجاني				
وكل أخ	الفرقدان	وافر	عمر بن معد يكرب	١٣٢	٣٧١
من يفعل	سيان	بسيط	عبدالله بن حسان بن ثابت	٢٥٠	٢٤٦/٢ ٢٥٣
رمانى بأمر	رمانى	طويل	خداش	٥٣	١٦٨
من أجلك	عنى	وافر		٩٧	٢٧٥
ألا رب	أبوان	طويل			٣٥٧/٢
فقلت	داعيان	وافر	ربيعة بن جشم	١٩٨	٢٦/٢
وماذا	الاربعين	وافر	سحيم بن وثيل	١٦٨	٥٣٨
الله	وهن	بسيط	ابن هرمة	٢٩	١١٠
أنا ابن جلا	تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	٣٥	٤٤٧، ١٣١

(الياء)

على أطرقا	ألا العصى الحميري	متقارب	أبو ذؤيب الهذلي	١٣	٧٦
لا سيف	ألا على	رجز		٧١	٢١٧
غلو كان	مواليا	طويل	الفرزدق	٤٢	١٤٠
فهي تنزى	صيبا	رجز		١٧٨	٦٣٤
بدالى	جائيا	طويل	زهير بن ابي سلمى	٢٠٦	٤٤/٢ ١٨٢
فيا راكبا	تلاقيا	طويل	عبد يغوث الحارثي	٨٧	٢٥٨

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
مررت	ساريا واديا	طويل	سحيم بن وثيل	١٨٤	٦٦٢
اطربا	دواري	ريجز	المعجاج	١٩٣	٧١١
ولقد امر	لا يعنيني	كامل	رجل من بني سلول	٢٥٢	٢٦٨/٢
اذا ماعه	سادي	وافر		٢٦٣	٤٠٣/٢
لها اشارير	من ارانيها	بسيط	ابو كاهل اليشكري	٢٦٢	٤٠٢/٢

(٦) فهرس الأعلام

(أ)

- أبان بن الوليد ١٣٣
- أبقراط ٢٢
- ابن أبي ليلى ٥٦
- ابن أحر ٩١ ، ١٦٨ ، ٣٢/٢ ، ٨٠
- ابن الانباري عبدالرحمن ٣٠ ، ٣١ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٩١ ، ١٦٧ ، ٢٣/٢
- ١٦١ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٣١٩ ، ٢٣٣
- ابن إيشاذ ٣٠ ، ١٣٩ ، ٦٤٨
- ابن الجهم محمد ٨٠
- ابن الجزري ٣١ ، ٣٤٧/٢
- ابن جني ٣١ ، ٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٦٧١ ، ٧١٩
- ٣٩٦ ، ٣٧٨ ، ٢٣٣/٢
- ابن الحاجب ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠
- ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٤٧ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦
- ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥
- ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٣٣١ ، ٥٦٢ ، ٦١٢
- ٢/٢ ، ٣ ، ١٦ ، ١١٨ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨
- ١٩٠ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٩ ، ٣٦٣ ، ٥٠٥

- ابن حجر صاحب شرح متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ٢٥
- ابن الحمامة الشاعر ٣٠٩ ، ٣١٠
- ابن خالوية ٨٧ ، ٢٣٩ ، ٥٠٣
- ابن خلکان ٥ ، ٢٦ ، ١٧٨/٢ ، ٢٠٣
- ابن دارة سالم ٢٥٣
- ابن دريد ٣٠ ، ٣١ ، ٧٢ ، ٢٩٢ ، ٦٨٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٣٣٦/٢
- ابن ذكوان ٢٧٢/٢ ، ٣٥٠
- ابن رواحة عبدالله ٢٧٩
- ابن الزبير ٢٠٩/٢
- ابن الزبير عبدالله ١٧٨/٢ ، ١٩٤
- ابن السراج ٨ ، ٩٧ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٦٤٩
- ابن السكيت ٣٠٨ ، ١٤٠/٢
- ابن عتيل ٧٢ ، ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٤٩ ، ١٦٠
- ابن سلام الجعفي ٧٣
- ابن سيرين ٢١١/٢
- ابن شاذان ٥١٠/٢
- ابن شبرمة ٩٥/٢
- ابن النجري ٣١ ، ٢٤٠
- ابن شبنوذ ٤٥٨/٢

- ابن عامر ١٣٨ ، ٢٨١ ، ٤٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ١٧٥/٢ ، ٣١٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩
- ابن عباس عبدالله ٢٩٥ ، ٣١٢ ، ٧٣/٢ ، ٢٠١
- ابن الاعرابي ٤٥٦/٢
- ابن عمقور ٦٧ ، ٧١ ، ٨٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ١٦١/٢
- ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٩٠
- ابن عياش ٥٥
- ابن عمر عبدالله ٥٦ ، ٢١٩/٢
- ابن عيينة ٣٥٠/٢
- ابن قتيبة ٢٦ ، ١٣٣ ، ٢٧٣
- ابن قيس الرقيات ٨٠ ، ١٠٦ ، ١٥٠ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٢٢/٢
- ابن كثير ٢٧ ، ١٣٨ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٣٦٦ ، ١٨٨/٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٣ ، ٥١١
- ابن كثر ٨٠/٢
- ابن كيسان محمد ٦ ، ٧ ، ١٦٠ ، ٨٧/٢
- ابن محيىن التاريخ ٣٦٦
- ابن مسعود ٢٩٥
- ابن مقبل ٧٠٨
- ابن المستوفي صاحب شرح أبيات المفصل ٢٢٣/٢

ابن زيادة الرماح ١٤٤ ، ٢٣٨ ،

ابن النحاس ٣١ ، ٤٢٣ ، ١٦٧/٢ ، ١٧٦ ،

ابن الهذيل ٤٧٩/٢ ،

ابن هرمة ١١٠ ،

ابن هرمز ٢٧٣/٢ ،

ابن هشام جمال الدين ٢٧ ، ٣٠ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٦٧ ،

ابن الهيثم ٥١٠/٢ ،

ابن الوردي عمر بن المظفر ١٣ ،

ابن يعين ٣٠ ، ٥٣ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ،

٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٨ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،

١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٦٣٧ ، ٨٠/٢ ، ٨١ ، ١٦٣ ،

١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ،

١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٨٤ ، ٥٠٥ ،

أبو الاسود الدؤلي ١٦٠ ، ٣٦٩ ،

أبو بكر بن أبي قحافة ٥١ ،

أبو بكر بن علي بن محمد ١٠ ، ١١ ، ٥٢٢/٢ ،

أبو بكر بن مجاهد ١٣٨ ، ٢٩٢ ، ٢٨٤/٢ ، ٤٥٨ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ،

أبو بكر محمد بن علي مبرمان ٨ ،

أبو تمام ٧٥/٢ ،

أبو جعفر المدني ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٣٠٤ ، ٣٩٢ ، ١٧٥/٢ ، ٣١٨ ،
• ٣٧١ ، ٣٥٩ ، ٣٥١.

• أبو الجود ٥

• أبو حاتم الساجستاني ٤٨ ، ٥٣ ، ١٣٢

• أبو الحسن الأشعري ٣٥١ ، ٤١٧ ، ٢١١/٢

• أبو حيان ٤٩٥/٢

• أبو داود الطحاوي ٤٣٠ ، ١٥٢/٢

• أبو الدرداء ٢٨١ ، ٢٦٦/٢

• أبو ذؤيب الهذلي ٧٢ ، ٢١٦ ، ٣٢٥/٢

• أبو زيد الطائي ١٧٦/٢ ، ٢٨٤

• أبو رحية ٣٥٠/٢

• أبو اسحاق الوراق ٣٧٣/٢

• أبو اسحاق الشيباني ٥٥

• أبو سفيان ١٢٩

• أبو طالب (عم الرسول «ص») ٢١٤ ، ٢١٥

• أبو طاهر الصيدلاني ١١٨

• أبو الطيب المتنبّي ٢٤٠

• أبو عبدالله محمد بن أبي العاص ٤٧٩/٢

• عبيد ٤٨

• أبو سعيدة معمد بن المنى ٤٨ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١ ،
• ٢٣٦ ، ٣٩٩

• أبو العلاء المعري ٢٤٠

• أبو عبيد بن القاسم ٥٣

• أبو علي الجبائي ٣١٦ ، ٣١٨

• أبو عمرو بن العلاء ٤٨ ، ٥٣ ، ١٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ،
• ٢٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٢٤ ، ٥٠٧ ، ٥٧٧ ، ٣٨/٢ ، ٤٣ ، ١٥٩ ، ٢١١ ، ٢٣١ ،
• ٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٨٠ ، ٤٣٦ ،
• ٤٥٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

• أبو الفداء ٢١٧

• أبو القساقم الاسدي ٥٢

• أبو كهل الشكري ٤٠٢/٢

• أبو اللجاء التغلبي حرث ٣٤/٢

• أبو موسى الاثعري ٢١١/٢

• أبو النجم العجلي ١٠٩ ، ٢٠١

• أبو نؤاس ٤٨

• أبو هريرة ١٦/٢ ، ٢١١

• أبو هلال العسكري ٢٥ ، ٣١ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ، ١٧٧

• ٢٢٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٤١١/٢

• أبو يوسف يعقوب ٥٦

• أبو نخله يعمر ١٣٨

أبو نعيم صاحب كتاب تحلية الاولياء ٢٠٧ ، ٢٤٢/٢

• ابراهيم بن حسن ١١٠

أحمد بن محمد المؤدب ١٠٢

أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور ٢٢

الاحوص ٢٣٣ ، ٢٥٧ ، ٤٧

• أحيفة بن الجلاخ ٣٠٩

• الاخطال ٥٥٣ ، ٣٩/٢ ، ٤٠ ، ١٠٥ ، ٣٩/٢ ، ١٠٥

• الاخفش أبو الخطاب ٨٩

الاخفش سعيد بن مسعدة ٨ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٧١ ، ١٦٥

، ٢٠٥ ، ٣٠٠ ، ٤٢٦ ، ٤٧٦ ، ٥١٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٢

، ٥٩٩ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٧ ، ١١١/٢ ، ١٤٣

، ١٥٤ ، ١٧٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٨٧

• ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥١

• الاخفش علي بن سليمان ٨ ، ٧٣ ، ٦٤٣

• الارنوي مصطفى بن حوزة ١٤

• الازهري صاحب كتاب شرح التصريح ٣٠

• اسحاق بن السبيي ٣٥١/٢

• اسماعيل بن جعفر ٣١٨/٢

• الاسود بن المنذر ١٥١/٢

• الاسود بن يعفر ٣٩٧ ، ٤٣٠

• الاشجعي ٢٢٥

- الاشموني ٢٨ ، ٣١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣
- الاصمعي ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ١٥٠ ، ١٧١ ، ٢١٧ ، ٢٩٤
- ٥٠٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٣ ، ٦٢٣ ، ٦٩٨ ، ٨٤/٢ ، ٢٤٥ ، ٤٣٦
- الاضبط بن قريع ٢/٢٨١
- أطيظ بن لقيظ ٤٦٥
- الاعشى ٢١٢ ، ٢٧٧ ، ٣١٩ ، ٣٥٠ ، ٤٢١ ، ٥٢٠ ، ٥٤٧ ، ٦٦٠
- ٢٦/٢ ، ١٥١ ، ٣١٩
- أعشى ميمون ٨٨ ، ١٨٨/٢
- أعشى همدان ٣٥٧
- الاتلمم الشتمري ١٤٤ ، ١٦٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٨ ، ٥٥٤
- ٨٤/٢ ، ١٧٩ ، ٢٤٥
- الاعمش ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٩٥ ، ٦١١
- الاعلب العجلي ٢٦٨
- الاقرع بن حابس ٢/٢٤٥
- الاقسرائي عبدالرحمن ٢٢
- الآوسي محمود شكري ٤٩
- الامام أحمد بن حنبل ٣١ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٤١٢ ، ٥٣٣
- إمام الحرمين الجويني ٢/٢٠٣
- الامام علي ٢٢ ، ٢٩٥ ، ٣٨٦ ، ٧٣/٢ ، ٣٦٣
- الامير صاحب الحاتمية علي المغربي ٢/٢٣٤
- أمية بن أبي الصلت ٨٩ ، ٤٨٦

• أمية بن أبي عائذ ٢٩٣ ، ١٤٩/٢ ،
امرؤ القيس ١٣٧ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨ ،
• ٤١٠ ، ٢٤/٣

• أنس بن العباس السلمي ٣٨٤
• أنس الفوارس بن زياد العبسي ٧٩/٢
• أنس بن مالك ٥٧ ، ٢١١/٢ ، ٢٤٩
• أنمار بن نزار ١٠١
• أنيف بن زبان النهاني ٤٤٤/٢
• الاوزاعي ٥٦

• أوس بن جناء التميمي ٢٩٦
• أوس بن حجر ٢٤٨ ، ٢٦٩
• أيوب بن تميم ٣٥٠/٢ ، ٣٥١

(ب)

• باعث بن صريم اليشمكري ١٩٨/٢
• الباقواني محمد بن الطيب ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٤
• بجير القشيري ٣٠٧
• البخاري صاحب الصحيح ٣١
• يدوي طبانة ٤٩
• يديع الزدان الهمداني ٤٨ ، ٤٩

• بشر بن أبي خازم ٣١٣ ، ١٨٤/٢

• برجستراسر ٢٥

• بشر بن الوليد ٥٥

• البكري محمد حمدي ٢٥

• بلال بن أبي بردة ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٦٧٥ ، ١٠٣/٢

• البوصيري ٥

(ت)

• تأييف شرا ٧١ ، ١٢/٢ ، ١٣

• التبريزي صاحب كتاب شرح المعلقات ٣١

• يزيد بن عمران القضاي ٧٢

(ث)

• ثروان بن فزارة ٧٥/٢

• ثعلب ٧٣ ، ٢٠٧ ، ٣٠٨ ، ٧١٦ ، ٨٢/٢ ، ٣٦٣

(ج)

• الجاحظ ٩٢

• الجاربردي ٢٤

• جبلة بن الاينهم ٦٢٩

• الجرجاني صاحب كتاب العوامل ١٦١/٢

الجرمي ١١٨ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٦٩٩ ، ١١١/٢ ، ٣١٥

جرير ٦٧ ، ٨٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٤١٣ ، ٥٥٣ ، ٢٥/٢ ، ١٠٠ ، ٢٣٤ ، ١٦٣

• جرير بن عبدالله البجلي ٢٤٥/٢

• جرmoz ١٩٠/٢

• جروال الحطيئة ٣٠٩ ، ٣١٠

• جميل بن معمر ١٨٨ ، ٣١/٢

• جذل بن المثني ٦٠٨ ، ٤٤٧/٢

الجوهري ٣٠ ، ٣١ ، ٥٢ ، ١١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٢٢/٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤١٢

(ح)

• حاتم الطائي ٢١٦ ، ٤١٤/٢

• الحجاج بن يوسف الثقفي ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٧٧/٢ ، ٤٠١

• حجر والد امرئ القيس ٢٧٣ ، ٧١٧

• حجل بن فضلة ٤١٩

• الحرث بن شمر الغطفاني ٥١٦/٢

• الحرث بن نزيك ١٧٣

• الحرميان ٢٩٩/٢

• حرث بن عتاب الطائي ٤١٣

- الحزامي ابراهيم بن المنذر ٧٣ .
- حسان بن ثابت ٤٢٥ ، ٢٠٩/٢ ، ٢٤٥
- حسن بن حسن ١١٠
- الحسن البصري ٣١٣ ، ٤١٦ ، ٢١١/٢
- الحسن بن عرفة ٢١٧
- حسان بن وعله ٩٢
- الحصين بن القعقاع بن معبد ٤٥٩/٢
- حطان بن عبدالله الرقاشي ٢١١/٢
- حفص ١٣٨ ، ٤٦١ ، ٤٧٤ ، ٢٨٤/٢ ، ٣١٨ ، ٣٥٧
- حكيم بن معية الربيعي ٤٤٨/٢
- حوران بن أعين ٦١١
- حمزة الزيات ٥٥ ، ٣٩٣ ، ٤٧٤ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٤١/٢ ، ٢٤٩
- ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٩٠ ، ٥٠٤ ، ٥١٠
- حميد بن نور ٦٦٥
- حميد بن الارقط ٤٦٤

(خ)

- خالد بن عبدالملك بن سليمان ١٠٥/٢
- خالد بن أرطاة الكلبي ٢٤٥/٢
- خداش ١٣٣ ، ٧٥/٢

• خزر بن لوذان السدودي ٢٧١

• خطام المجاشعي ٥٣٤ ، ٦٠٨

• خلف الاحمر ١٣٨ ، ٦١١ ، ٦٤٠ ، ٤٠٢/٢

• خلف القاري ١٣٨

• خلاد بن عيسى ٥١٠/٢ ، ٥١١

• الخليفة هارون الرشيد ٢١٧

الخليل ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ،

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٦ ، ٤٤٧ ، ٤٦٢ ،

٥٥٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦٤٤ ، ٣٤/٢ ، ٣٦ ،

٤٣ ، ١٣٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٣٣٠ ،

٣٣١ ، ٣٤٨ ، ٣٦٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ،

• خوجة محمد ٢٤

(د)

• درباس ٢٩٥

• درهم بن يزيد الانصاري ١٦٧

• الدكتور ابراهيم حسن ٥

• الدكتور محمد نبيه حجاب ٤٩

• الدكتور محمد حمدي البكري ٢٥

• الدميني صاحب كتاب الحاشية على شرح الاشموني ٢٦

• الدوري ٤٩٥/٢

(ذ)

- ذو الاصبع المدواني ١٤٩ ، ٤٦٤
- ذو الرمة ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٤٦٨ ، ٦٥٧ ، ٨٤/٢ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ٤٤٩

(ر)

- راشد بن عبدالعزيز ٤١٣
- الراعي النميري ٢٨ ، ٧٠٩ ، ١٤٨/٢
- الربيعي علي بن عيسى ٩٧ ، ١١٦
- ربيع بن صبيح ٣١٥/٢
- الربيع بن ضبع الفزاري ٣٥٣
- ربيعة بن جشم ٢٦/٢
- ربيعة بن جعفر بن كلاب ٥٤٧
- ربيعة الرقي ٥٠٢
- الربيع بن زياد العبسي ٧٩/٢ ، ٤٥٨
- الرضي الاستربادي ٢٦ ، ١٣٨ ، ٥٦٦ ، ٦٣٢ ، ١١٨/٢
- الرماني ٥٥ ، ١١٨ ، ٢٠١ ، ١٨٩/٢
- رؤبة بن العجاج ١٧ ، ٦٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٧
- ٧٠٣ ، ٧١٣ ، ١٦٦/٢ ، ٣١٥ ، ٤٦٠
- روح ١٣٨ ، ٣١٩/٢
- رويس ٣٠٤ ، ١٧٥/٢ ، ٢٥٥ ، ٣١٨ ، ٥١٠

• الرياشي ٥٣

(ز)

• الزبير بن العوام ١٩٠/٢

- الزجاج ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ٢١٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ،
• ٦١٢ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ١٨٠/٢ ، ١٨١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ،
• الزجاجي ٨ ، ٣١ ، ٧٩ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٦٤٩ ،
• زرعة بن عمر ٩٠

• زفر بن الحارث الكلابي ٧٤/٢

- الزمخشري ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٣١ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٤٤ ،
• ١٧٠ ، ٢٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤١ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٤٩ ، ٤٨٢ ،
• ٦٢٦ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٣١/٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٢٧٨ ، ٣٣٢ ،
• ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥

• الزهري ٢٧٣/٢

• زهير بن أبي سلمى ٢٠٧ ، ٤٤/٢ ، ١٥٨ ،

• زهير زاهد ١٦٧/٢

• زيد بن أرقم ٢٧٩ ، ١٩٨/٢ ،

• زياد بن زيد المذري ٢١٠/٢ ،

• زياد بن واصل ٤٣٤ ،

• زيد بن ثابت ١٠٥ ، ٢١١/٢ ،

• زيد الخيل ٢٤٠/٢

- زياد العبسي ٧٩/٢
- زياد العبيري ٦٣٧ ، ٣١/٢
- زياد بن عمر بن نقييل ٨٩
- زياد بن واصل ٤٣٤
- زياد بن زيد المذري ٢١٠/٢

(س)

- سالم مولى أبي حذيفة ٢٤٢/٢
- سالم مولى أبي ذر الغفاري ٢٠٧
- سحيم عبد بني الحساس ٢٣٥
- سحيم بن وثيل ١٣١ ، ٢٣٥ ، ٥٣٨ ، ٦٦٢
- السخاوي ٣١٥/٢
- السدي ٢٠١/٢
- سعد بن مالك البكري ٢٧٦
- سعيد بن جبير ٥٧ ، ٢٩٥
- سفيان اثوري ٥٦ ، ٣٥٠/٢
- سلامة ذا فؤوس ٢١٣
- سلامة بن عاصم ٧٣ ، ٨٠
- سليط بن سعد ١٦٠
- سليمان بن أرقم ٥٥

- سليمان التيمي ٥٥
- السمين القاري ٣١٣
- السهمي بن بكر بن حبيب ٢٥
- سويد بن كراع العكلي ١٦٣/٢
- السوسي صالح بن زياد ٥٠٣/٢

سيويه ٦ ٧ ٨ ٢٤ ٢٨ ٣٠ ٣١ ٧١ ٧٣ ٧٥ ٨٣
 ٨٩ ٩٧ ١٠٧ ١٠٩ ١١٦ ١١٨ ١٣١ ١٣٢ ١٣٥ ١٣٦
 ١٣٧ ١٤٠ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٧ ١٥٠ ١٥٢ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩
 ١٧٠ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٨٤ ١٨٦ ٢٠٠ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢١٢
 ٢١٣ ٢١٥ ٢١٧ ٢٢٥ ٢٢٧ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٤٠
 ٢٤٤ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٦٤ ٢٦٩ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧
 ٢٧٩ ٢٨١ ٢٨٥ ٢٩١ ٢٩٣ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٩ ٣٠٠
 ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٥ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٥ ٣١٦ ٣٢٢
 ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٤١ ٣٤٨ ٣٥٣ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٦٤ ٣٧١
 ٣٧٤ ٣٧٩ ٣٨١ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٩ ٣٩٣ ٣٩٥ ٣٩٦
 ٤٠٥ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٣ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٥٢
 ٤٦٣ ٤٧١ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٥١٨
 ٥٥٨ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٧٠ ٥٧٢ ٥٩٠ ٥٩٣
 ٥٩٤ ٥٩٧ ٥٩٨ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٢٣ ٦٢٨ ٦٣٠ ٦٣٦ ٦٤٩
 ٦٥١ ٦٥٤ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٦ ٦٧١ ٦٧٣ ٦٧٦ ٦٧٧
 ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٩٢ ٦٩٤ ٦٩٧ ٧٠٠ ٧٠٥ ٧١٢ ٧١٤ ٧١٥
 ٧١٦ ١٠/٢ ١٦ ١٧ ٢٤ ٢٨ ٣٢ ٤٣ ٤٤ ٧٢ ٧٥
 ٨٨ ٨٩ ١٠٨ ١٠٩ ١١١ ١١٩ ١٣٢ ١٣٥ ١٤٣ ١٤٤
 ١٦٧ ١٧٦ ١٧٩ ١٨٢ ١٨٤ ١٨٩ ١٩٨ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٩
 ٢١٠ ٢١٥ ٢١٨ ٢٢٢ ٢٣٦ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٥٣ ٢٦٧ ٢٦٩
 ٢٩٧ ٣١٠ ٣١١ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٦ ٣٣٩ ٣٤١

٣٦٧ ، ٣٨١ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠

السيد المرتضى ٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٩٥/٢

السيرافي ٨ ، ٣١ ، ٤٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٩٥ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٣٧٣/٢

السيواسي كمال بن محمد ١٣

السيوطي ٢٩ ، ٣١ ، ٥٥

(ش)

الشاطبي ٥ ، ٤٧٩/٢

الشافعي محمد بن ادريس ٢٠٣/٢

شيب بن جميل ٤١٩

شيب بن شبة ٢٥

الثلويين ١٩٠/٢ ، ١٩٨

الشنوذي ٣١٣ ، ٣٩/٢

الشماع بن ضرار ٢٢٥ ، ٦٥١

شيان بن شهاب الجحدري ٢٧٧

السياتي محمد بن الحسين ٥٥ ، ٥٦

الشيخ محمد حسن آل ياسين ٤٨

• الشيخ ابراهيم باشا ١٩

(ص)

• الصحاب بن عباد اسماعيل ٣٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠
• الصبان صاحب الحاشية على شرح الاشمونى ٢٧ ، ٣١ ، ١٦٣

• ٦٦٢

• صرمة الانصاري ٤٤/٢

• التملتان العبدى ٢٥٨

• صلاح الدين الايوبى ٥

• سهيب ٢٠٧

• الصولى ١١٨

(ض)

• ضباعا بن زفر ٧٤/٢

• ضابىء البرجمى ١٦٧ ، ١٦٨

• ضمرة بن أبى ضمرة ٣٩٥

(ط)

• الطائى حريث بن عذاب ٤١٣

• الطبلاوى محمد بن سالم ١٣

• الطرايح ٨٥ ، ٩١

- طفيل الغنوي ١٦٠
- طلحة بن عبدالله الخزاعي ١٠٥
- طلحة الفياض ١٠٥
- طلحة الجود ١٠٥
- طلحة الدراهم ١٠٥
- طلحة الخير ١٠٥
- طلحة الندى ١٠٥

(ع)

- عائمة أم المؤمنين ٥٥٧
- عائكة بنت زيد الهدوية ١٩٠/٢
- عاصم ٥٦ ، ٢٣١/٢ ، ٥١١
- عامر بن الطفيل ٨٨
- عامر بن جوين الطائي ٥٥٤
- العباس بن مرداس ١٤٨ ، ٦٦٣
- عبدالحليم بن محمد ٢٠
- عبدالرحمن بن حسان ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ ، ٣٤١
- عبدالرحمن بن الحكيم ٣٤١/٢
- عبدالرحمن بن هرمز ٣٥١/٢
- عبدالسلام هارون ٦٦٥

• عبدالعزيز أحمد ٢٥

• عبدالقادر بن عمر البغدادي ٢٨ ، ٣١ ، ١٠٦ ، ١٧٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨

• ٢٥٩ ، ٤٤٤/٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٩

• عبدالعزيز بن مروان ٤١٣

• عبدالعزيز الميمني ٢٦

• عبدالله بن أبي اسحاق ٧٥ ، ١٤٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦

• عبدالله بن الحرث ٧٨

• عبدالله بن الحر ٤١/٢

• عبدالله بن حسن ١١٠

• عبدالله بن حصين ٧٥

• عبدالله بن رواحة ٢٧٩

• عبدالله بن المبارك ٥٦ ، ٥٧

• عبدالله بن معاوية ٧٥

• عبدالله بن نضر الكسائي ١٩

• عبدالله بن همارك ١٦٠

• عبدالملك بن مروان ٦٧ ، ٢٦٦ ، ٤٠/٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٣

• عتبة بن حنبل ٣٥٠/٢

• عثمان بن عفان ١٦٧

• عبدالواسع بن اسامة ٨١/٢

• عبد يغوث بن الحارثي ٢٥٨

- عبيد بن الأبرص ٢٧٢ ، ٢٧٣
- عبيد السلماني ٧١٢
- العجاج ١١٩ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٦٩ ، ٢٨٩ ، ٦٣٠ ، ٧٠٢ ، ٧١١
- ١٥٧/٢ ، ٢٢٩ ، ٤١٥
- عدنان بن أد ٥١
- عدي بن جندب ١٦٣/٢
- عدي بن حاتم ١٦٠
- عدي بن زيد العبادي ١٧٥ ، ٤٥٢ ، ٨٢/٢
- عراق بن خالد ٣٥٠/٢
- عرقوب بن نصر ٢٢٥
- عروة بن حزام النذري ٣٤/٢ ، ٢٨٤
- عروة بن الورد ٧١٩
- عز الدين موسك الصلاحي ٥
- عطاء بن أبي رباح ٥٦ ، ٥٧
- عقبه بن هبيرة الاسدي ١٧٩/٢
- العكبري أبو البقاء ٢٤ ، ٢٥
- علقمة بن عبدة (انجل) ٥٤٧ ، ٦٢٩ ، ٤٣٦/٢ ، ٥١٦
- علقمة بن علاثة ٨٨
- علي بن حمزة ٢٠٩ ، ٦٠٨
- عمر بن الخطاب ٥١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠٧
- ٢٤٢/٢

- عمر بن خثام البجلي ٢٤٥/٢
- عمر بن شسيم التغلبي ٧٤/٢
- عمر بن شبة ٤٨
- عمر بن عبدالعزيز ٤١١ ، ١٠٠/٢
- عمر بن لجأ ٢٧٨
- عمروية ٧٣
- عمرو بن امرئ القيس ١٦٧
- عمر بن معمر القرشي ٢٦٩
- عمر بن معد يكرب ٢٠٠ ، ٣٧١ ، ٤٦٣
- عمارة بن عقيل ٢٠٩
- عمارة بن محمد بن سعيد ٢١٧
- عمارة بن الوليد بن المغيرة ١٠٥
- عمارة الوهاب ٧٩/٢
- عمرو بن شرع ٥٤٧
- عمرو الاحوص ٥٤٧
- الضبر بن عمرو بن تميم ٥١٩/٢
- عترة العسبي ٢٦٧ ، ٣٠٣
- عيسى بن عمر ٧٥ ، ٨٦ ، ١٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٩٥ ، ٣٣٣ ، ٤٤٧
- ٤٤٨ ، ٥٧٨ ، ٢٧٨/٢
- عيسى بن وردان ٣٥١/٢ ، ٣٥٩

(غ)

• الغزالي ٢٠٣/٢

• الغزنوي ٥

• الغضبان بن الشنفرى ٢٢٦

(ف)

الفارسي أبو علي ٨ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٦ ، ١٢٥ ،
١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٦٥ ،
٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ، ٥١٥ ، ٦٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦١/٢ ،
١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ٢١٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٧٣ ، ٣٩٦ ،
٤٩٥

• فاطمة بنت الخرشب ٧٩/٢

الفراء ٢٦ ، ٣١ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٦٣ ، ٢٠٦ ،
٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٦٩٥ ، ٧٠٧ ، ١٤٨/٢ ، ٢١٢ ،
٢١٨ ، ٢٢٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٤٤٩ ، ٥٠٥ ، ٥٢٠

الفزردى ٥٣ ، ٨٦ ، ٩١ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ٢٥٨ ، ٣٣٣ ، ٣٨٥

• ٥٢٧ ، ١٦٣/٢ ، ٢٣٤ ، ٤٥٨

• الفضل بن عبدالرحمن القرشي ٣٠٦

• الفند الزماني شهل بن شيبان ٣٢٠

(ق)

• القالي أبو علي ٣١

- قالون ٢/٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٣٧١ ، ٥١١
- قسام بن رواحة ٢/٢٣٨
- قرة بن خالد ٥٣
- قصي بن كلاب ٢/٣٨٨
- قنّب اليربوعي ٣٠٧
- قنبل ٢/٣١٨ ، ٤٥٨
- قيس بن حصين ١٨٨
- قيس بن الخثيم ١٦٧
- قيس الحافظ بن زياد العبسي ٢/٧٩
- قيس بن زهير العبسي ٢/٤٥٨
- قيس بن الربيع ٨٠
- قيس بن هذمة ١٠٤

(ك)

- كثير عزة ١٨٨ ، ٢/٢٦٣
- الكحلبة بن عبدالله اليربوعي ٤٣٠
- كرام المازني ٣٠٧

الكسائي ٢١ ، ٢٦ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١١٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ،
٢١٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٦٢ ، ٣٩٣ ، ٥٠٧

٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٦٤٠ ، ٣٨/٢ ، ١١٨ ، ١٨١ ، ١٩٩ ،
٢٢٩ ، ٢٨٧ ، ٣٥١ ، ٤١٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

• كعب بن أرقم ١٩٨/٢

• كعب بن جميل ١٧٥

• كعب بن زهير ٢٢٥

• كعب القنوي ٢٧/٢ ، ٢٨

• كعب بن مالك ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٦٣٠ ، ١٤٨/٢

• كليب بن وائل ٨٢

• الكميت الاسدي ١٣٣ ، ٥٤٠ ، ٦٣٩

(ل)

• ليث بن ربيعة ٨٢ ، ٤١٨ ، ٦٣٧

(م)

المازني ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٥٧

٢٧٠ ، ٣٠٠ ، ٣٥٦ ، ٣١٠/٢ ، ٣١١ ، ٣٩٥ ، ٤٣٦ ، ٤٦٠ ، ٥٠٧

• مالك بن أنس ٥٦ ، ٣٥٠/٢ ، ٣٥١

• مالك بن خويلد الخزاعي ٣٢٥/٢

• مالك بن نويرة ٢٣٧

• ماوية بنت عفزر ٢١٦

• مجاهد ٥٧ ، ٩٧ ، ٢٣٣/٢ ، ٢٤٩

- محارب بن دثار ٥٦
- محمد بهجت الانري ٤٩
- محمد بن جعفر ١٠٤
- محمد بن أبي بكر ١٠٤
- محمد بن حاطب ١٠٤
- محمد بن أبي حذيفة ١٠٤
- محمد الطيب ١٤
- محمد بن حميد ٤٧٩/٢
- محمد علي الديلمي الرزوقي ٢٢
- محمد علي الهاشمي ١٧٥ ، ٤٥٢
- محمد بن المبارك ٢٧٨
- المخبل السعدي ٣١٧

الـرد ٦ ، ٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ١٤١ ، ٢٣٦ ،
 ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ،
 ٣٣٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٦٢ ،
 ٥٩١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٨٧/٢ ، ١٨١ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ،
 ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١١

- التسم بن نويرة ٢٣٧ ، ٢٠١/٢
- مرة بن محكميان التميمي ٦٢٥
- مرة بن واقع الفزاري ٢٥٣
- المرار بن سعيد ٤٥٣

- المرزباني ٦٨٢
- المرزوقي ٣١ ، ٢٠١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٦
- مسلم بن الحجاج ٣١
- مسلم بن الوليد ٢١٧
- مسلمة بن عبد الملك ٦٣٠
- مصعب بن الزبير ٤١/٢
- مضر بن ربيعي الققمسي ٢٢٣/٢ ، ٤١٢
- المذاهبي ٣١٣ ، ٣٢٩
- معاذ النهراء ٥٥
- معاوية بن أبي سفيان ٨٢ ، ١٧٩/٢ ، ٢٨٦
- المغيرة بن شهاب ٢٨١
- مغلص بن لقيط الاسدي ٤٦٥
- المفضل بن سلمة ٣١ ، ٢٢٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨
- المفضل بن عبد الرحمن القرشي ٣٠٦
- المفضل بن محمد ٩٧
- منبه بن الحجاج ٢١٧
- المنذر بن الجارود ٢٦٩
- مؤيد الدين الحسن بن بويه ٤٨
- الميداني ٣١ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٨٢ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٨٨

(ن)

- النابغة الجعدي ٧١٠ ، ٧١١
- النابغة اذبياني ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٤١٥ ، ٤٥٨
- ٦٦٦ ، ١٤٠/٢ ، ١٦٣ ، ٤١١
- ذوق ٥٣ ، ٥٦ ، ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٤٦١ ، ١٨٨/٢ ، ٣١٨ ، ٣٥٠
- ٣٥٩ ، ٣٥١
- النبي محمد صلى الله عليه وسلم ١٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٩٥ ، ٦٢٦
- ٦٢٧ ، ١٦/٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٦ ، ٤٠٦ ، ٥٢٢
- الجاس أحمد بن محمد ٤٢٣
- النسائي صاحب كتاب السنن ٣١ ، ١٩٣
- نصيب بن رباح ٤١٣
- نصر بن عاصم ٢٩٥
- النعمان بن المنذر ٨٢ ، ١٦٠ ، ٤١٥ ، ٤٥٨ ، ٦٦٦ ، ١٤٠/٢
- ٤١١ ، ١٦٣
- النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) ٥٥ ، ٥٦
- نظريسة ١١٨
- التمر بن تواب ٩٢ ، ٣١٣ ، ٤٩٨ ، ٤٠٦
- نهشل بن حري ١٧٣
- نوار بنت عمرو بن كاثوم ٤١٩

(هـ)

- هرم بن سنان ١٥٨/٢
- الهروي ٣٣٦/٢
- هشام بن عبد الملك ١٣٨
- هشام بن عمارة بن نصير ٢٨٤/٢ ، ٣٥٠ ، ٥١٠
- هند بنت أبي سفيان ٧٨
- هند بنت عتبة ٣٤٧
- هوبر الحارثي ١١٨

(و)

- واصل بن عطاء الغزال ٤١٦
- ورش ٢٢٨/٢ ، ٢٨٣ ، ٣١٨
- الوزان ٥١٠/٢
- ورقة بن نوفل ٨٩
- وكيع بن الجراح ٥٦
- الوليد بن طريف ٢١٧
- الوليد بن عتبة ١٧٦/٢

(ي)

• يزيد بن عبد الملك ٤١١

• يزيد بن مخرم ٢٩٧

• يزيد بن الصعق الكلابي ٤٢٠

• يزيد بن الطثرية ٤١٢/٢

اليزيدي عبدالله المبارك ٥٣ ، ٥٧ ، ٧٣ ، ٣٦٦ ، ٣٩/٢ ، ٥٠١ ،

• ٥٠٣

• يزيد بن مربع الانصاري ٦٥١

• يزيد بن مزيد ٢١٧

• يعقوب بكر الدكتور ٣١٣

يعقوب ٣٢٤ ، ٢٣١/٢ ، ٢٤٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٥٠٥ ،

• ٥١١ ، ٥١٠

• يحيى بن سعد ٥٥

• يحيى بن يعمر ٢٩٥

يونس ٤٨ ، ٥٧ ، ٨٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ،

• ٥٦٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٣٤/٢ ، ٢٨٠ ،

(٧) فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة

الموضوع

القسم الثاني في الافعال

١٣٥-٣

٤	من أصناف الفعل الماضي
٥	من أصناف الفعل المضارع
١١	ذكر وجوه إعراب المضارع
١٢	المرفوع
١٣	المنصوب
٣٥	المجزوم
٤٦	ومن أصناف الفعل مثال الأمر
٤٩	ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي
٥٥	ومن أصناف الفعل المبني للمفعول
٦١	ومن أصناف الفعل أفعال اقلوب
٧١	ومن أصناف الفعل الافعال الناقصة
٩٠	ومن أصناف الفعل أفعال المتاربة
٩٦	ومن أصناف الفعل فعلا المدح والمدم

- ١٠٧ ومن أصناف الفعل فعلا اتعجب
 ١١٣ ومن أصناف الفعل الثلاثي
 ١٣٤ ومن أصناف الفعل الرباعي

القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

٢٨٩-١٣٧

- ١٤٠ ومن أصناف الحروف حروف الإضافة
 ١٦٢ ومن أصناف الحروف ، الحروف المشبهة بالفعل
 ٢٠٢ ومن أصناف الحروف حروف العطف
 ٢١٤ ومن أصناف الحروف حروف النفي
 ٢٢٠ ومن أصناف الحروف حروف التثنية
 ٢٢٠ ومن أصناف الحروف حروف النداء
 ٢٢١ ومن أصناف الحروف حروف التصديق والايجاب
 ٢٢٤ ومن أصناف الحروف حروف الاستثناء
 ٢٢٤ ومن أصناف الحروف حرفا الخطاب
 ٢٢٧ ومن أصناف الحروف حروف الصلة
 ٢٣٠ ومن أصناف الحروف حرفا التفسير
 ٢٣١ ومن أصناف الحروف الحرفان المتمدريان
 ٢٣٤ ومن أصناف الحرف حروف التخصيض
 ٢٣٥ ومن أصناف الحرف حرف التقريب

٢٣٧	ومن أصناف الحرف حرف الاستقبال
٢٣٨	ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام
٢٤٠	ومن أصناف الحرف حرفا الشرط
٢٦٥	ومن أصناف الحرف حرف التعليل
٢٦٧	ومن أصناف الحرف حرف الردع
٢٦٨	ومن أصناف الحرف اللامات
٢٧٥	ومن أصناف الحروف تاء التانيث الساكنة
٢٧٦	ومن أصناف الحرف التنوين
٢٧٩	ومن أصناف الحرف النون المؤكدة
٢٨٢	ومن أصناف الحرف هاء السكت
٢٨٥	ومن أصناف الحرف شين الوقف
٢٨٦	ومن أصناف الحرف حرف الانكاز
٢٨١	ومن أصناف الحرف حرف انذكر

القسم الرابع المشترك

٥٢٢-٢٩١

٢٩١	ومن أصناف المبتدأ الامالة
٣٠٢	ومن أصناف المشترك الوقف
٣٢٢	ومن أصناف المشترك القسم

٣٣٣	ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة
٣٥٢	ومن أصناف المشترك انقاء الساكنين
٣٦٥	ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم
٣٧١	ومن أصناف المشترك زيادة الحروف
٣٩١	ومن أصناف المشترك ابدال الحروف
٤١٥	ومن أصناف المشترك الاعلال
٤١٩	التحويل في الواو والياء فائين
٤٢٤	التحول في الواو والياء عينين
٤٥٢	التحول في الواو والياء لاين
٤٧٦	ومن أصناف المشترك الادغام

المصادر العامة

٥٣٢-٦٣١

٥٢٥	١ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق
٥٤٥	٢ - فهرس الآيات الكريمة
٥٧٣	٣ - فهرس الاحاديث الشريفة
٥٧٥	٤ - فهرس الاشال والاقوال
٥٧٧	٥ - فهرس الاشعار والارجاز
٥٩٥	٦ - فهرس الاعلام
٦٢٧	٧ - فهرس الموضوعات
٦٣١	جدول الخطأ والصواب الوارد في الجزء الاول

جدول الخطأ والصواب

الوارد في الجزء الاول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٥	٢٦	الضاة	القضاء
١٧٠	٩	الايضا	الايضاح
١٧٦	٢٤	الحررات	الحجرات
٢١٤	٢٦	أبا عمو	أبا عمرو
٢٤٩	٤	المياى	المناى
٢٥٥	٥	مرّب	فرب
٢٥٨	٣	٧٨	٨٧
٢٨٧	١٥	لتزده	لترده
٣٣٣	١٩	قصيد	قصيدة
٣٨٥	٨	هـ	بهـ
٤١١	٢٠	رعم	زعم
٤١٣	١٩	القرب	القرائب
٤١٥	١٥	١٢٤	١٤٢
٤٢٣	٢٠	آيات	آيات
٤١٧	٢٣	٣١	٤٥
٤٦٤	١٨	لأبي الاصع	لذي الاصع
٧١١	٦	دوري	دواري
٦٠٨	٣	١٧٤	١٧٢
٧٢٣	٧	شواري	شوراي

صدر للمحقق

- ١ - دراسة كتاب الايضاح في شرح المفصل ، طبع سنة ١٩٧٦م في مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد .
- ٢ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق ودراسة ، طبع في مطبعة الآداب في النجف الاشرف سنة ١٩٨٠ .
- ٣ - الفرق بين الظاء والضاد لابي القاسم سعد بن عاي الزنجاني تحقيق ودراسة ، مطبعة الاوقاف بغداد سنة ١٩٨٣ .
- ٤ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب بجزئين ، صدر الجزء الاول منه سنة ١٩٨٢ ، وطبع في مطبعة العاني بغداد .

البحوث المنشورة

- ١ - بعض من أوهام النحاة في آراء صاحب الكاب ، نشر في مجلة المجمع العلمي في العدد الثامن والعشرين سنة ١٩٧٧م .
- ٢ - كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها ، مجلة كلية الفقه العدد الاول ١٩٧٩م .
- ٣ - أسباب انتشار العامية وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها مجلة آداب الرافدين في الموصل العدد الثامن ١٩٧٧م .
- ٤ - الاتجاه النقدي عند بن طفيل في أسرار الفلسفة الشرقية ، مجلة جامعة الموصل ، العدد العاشر ١٩٧٤م .

Documentation of The Book :

Documentation is considered a significant task if we know that any edition could be liable to change while indexing it.

This part deals with numbers of pages, diviations from the original text and the proofs affirming this deviation. I confrimed the documentation of the book with the help of texts mentioned by predecessors, by collecting them and comparing them with texts shown in "AL Eidan Fi sharh EL Mouffassal". In that way I was able to document the book.

Method of Documentation :

As the aim of documentation lies in showing the text complete, I have put a method of documentation that consists of twelve points. I applied it through documenation. Finishing documentation, I have put a list of technical indexes which are those of the Koran, Traditions of The Prophet, proverbs and sayings, as well as, those of names and poems. It also includes sources and references of documentation and study and an index of the book.

Second Part : Verification

This part includes an introduction, a description of reliable sources of verification, documentation of the book according to subject matter, method of verification and a verification of text with technical index. The "Forwerd" deals with the explanations and references, beginning with the explanation of "Sibaweeh's book given by grammarians to the age of "Ibn AL Hagib".

I explained the factors behind the grammarians explanations of these books, their comments, the extent of effect reflected upon "Ibn AL Hagib" as a result of these explanations and their effect on his book "AL Eidah".

Description of Editions :

This part explains the method of collecting editions used in verification. It draws a comparison between sides of differences and similarities among these editions. After drawing this comparison, I dropped repeated editions. The editions which were used came to be eight only, among which I chose the genuine text and gave them symbols related to names of libries, town or country in which it is found.

Second Part :

The grammatical Method of Ibn AL Hagib

This part consists of two chapter :-

The first chapter discusses "Ibn AL Hagib's" attitude of grammatical schools and his acceptance and refusal of views expressed by those of Basra, Kouffa and Baghdad. I was able to detect his grammatical method and the fundamentals on which it was based.

The second chapter discusses "Ibn AL Hagib's" attitude and his impact on his followers, where comparisons are drawn between him and Zamakhshari, Ibn Ya'ish and Akbari. Ibn AL Hagib's views were then followed and classified to two groups.

The first group discusses issues which he shared with modern grammarians and which amount to twenty one.

The second group discusses issues belonging to him and amount to six.

The final part includes a summary of the dissertation conducted and results reached of this dissertation.

his tutors and students. It gives a presentation of his scientific activities, his poetry and his impact upon others.

First Part :

A Study And Analysis of AL Eidah

The first part includes four chapters. The first deals with the method of "AL Eidah" and "AL Mouffassal". It defines the limits, definitions and the subject under analysis.

The Second chapter deals with "AL Eidah" sources which include the books of "Sibaweeh", "Moktadhab AL Mabrad", "Eidah AL Faresi", AL Ensaf Fi Masael AL Khelaf", and other sources.

The third chapter deals with "Ibn AL Hagib's" attitude of the Koran, Traditions of the prophet, proverbs, sayings and Arab poetry.

The fourth chapter discusses the genuine proofs that are : ageing, analogy, hearing.

EL Eidah Fi Sharh AL Mouffassal

By : Ibn AL Hagib.

A Study and Verification

This dissertation can be divided into two parts : one for study and the other for verification.

First Part : A Study

This study includes an introduction, a forward, two chapters and a close. I dealt in the introduction with book of legacy and their significance. I explained that those books being written in manuscripts hampers reading them. I also emphasized the significance of the book titled "AL Eidah Fi Sharh AL Mouffassal", and the factors behind the selection of this subject for my dissertation.

The "Forward" expounded Ibn AL Hagib's age, the political and social life as well as the cultural background of the period so as to show the impact of such a life on the author. The "Forward" also gives a biography of the author including a summary of birth, title and personality. It shows his reactions towards

Cairo University
Faculty Of Dar AL Eloum

**AL EIDAH FI SHARH
AL MOUFFASSAL**

A Study And Verification

PH. D. Dissertation
by.

Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli

1982/1402